شرح

النشر في القراءات العشر

للإمام الشيخ

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري

محمد بن محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ

أ. د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

حفظه الله

المجلد الثالث

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث















شرح النشر في القراءات العشر

للإمام الشيخ

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري

محمد بن محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ

أ.د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

حفظه الله

المجلد الثالث



دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث

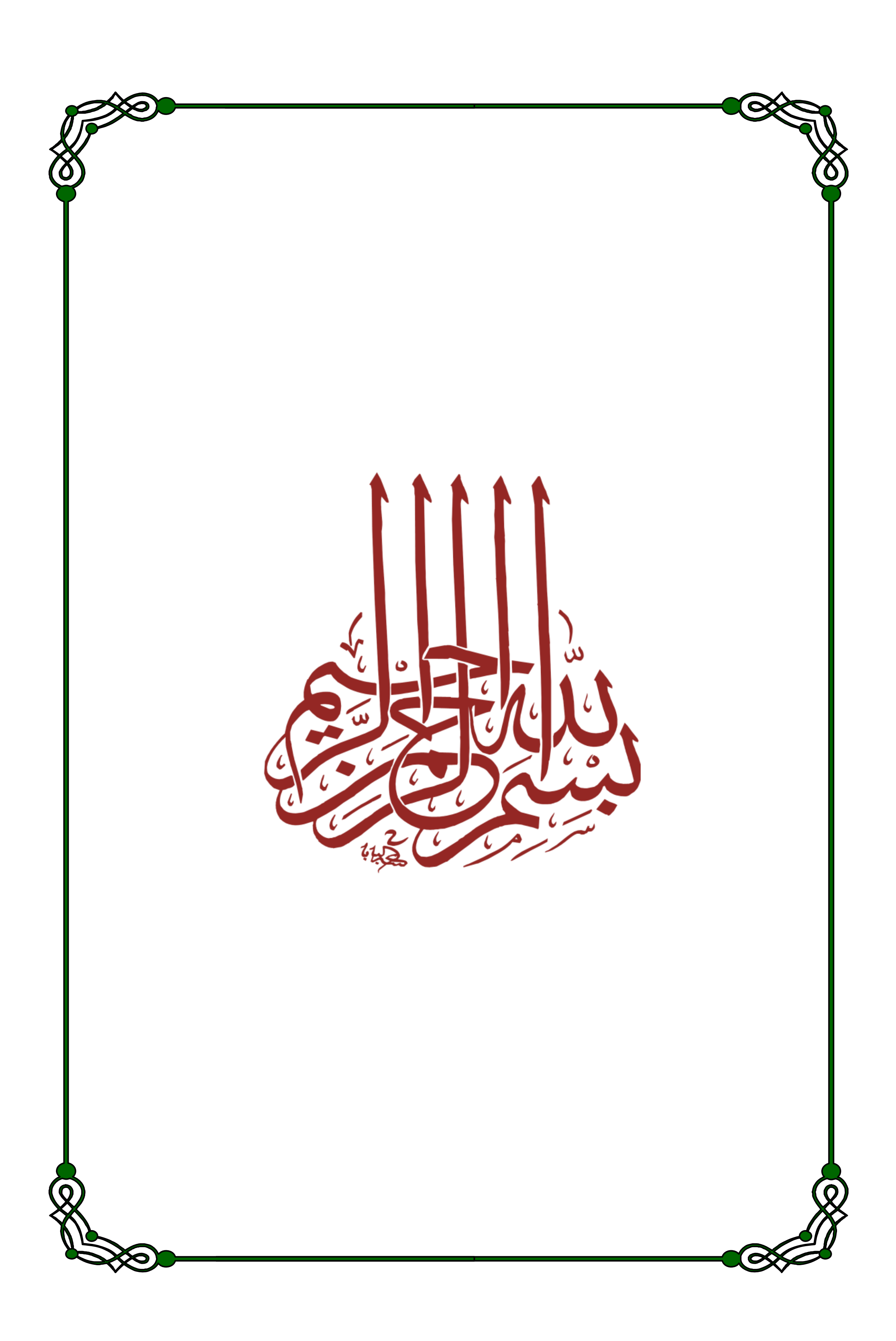
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم



الدرس الحادي والستون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، نبدأ اليوم أو نختم اليوم - إن شاء الله - كلام الإمام ابن الجزري في باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة، ونرجو إن شاء الله أن يسعفنا الوقت بذلك.

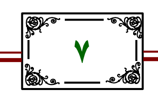
❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْأُولَى لِغَيْرِ اسْتِفْهَامٍ) يعني الهمزة الأولى إذا كانت لغير استفهام، (فَإِنَّ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً وَسَاكِنَةً، فَالْمُتَحَرِّكَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَسْرِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ أَئِمَّةَ " فِي التَّوْبَةِ: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة:١٢]، وفي الأنبياء: ﴿أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [الأنبياء:٧٣]، وفي القصص ﴿وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةٗ﴾ [القصص:٥]، وفيها: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾ [القصص:٤١]، وفي السجدة: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ﴾ [السجدة:٢٤]، إذًا هذه الخمس مواضع كلها في كلمة واحدة، وهي كلمة "أئمة" (فَحَقَّقَ الْهَمْزَتَيْنِ جَمِيعًا فِي الْخَمْسَةِ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَرَوْحٌ، وَسَهَّلَ الثَّانِيَةَ فِيهَا الْبَاقُونَ، وَهُمْ: نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ، وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ، عَنْ رَوْحٍ بِتَسْهِيلِهَا مَعَ مَنْ سَهَّلَ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُمْ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ

أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى أَنَّهَا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ كَمَا هِيَ فِي سَائِرِ بَابِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ، وَبِهَذَا وَرَدَ النَّصُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَئِمَّةَ بِنَبْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَبَعْدَهَا إِشْمَامُ الْيَاءِ)، إذًا إشمام الياء كان الشيخ الإمام الأصبهاني رحمه الله عليه اعتبره أنه هو تسهيل الياء، وهذا من النصوص القليلة التي تستخدم الإشمام بالتسهيل، واضح؟

إشمام الياء، لا، هو بنبرة واحدة، النبرة التي هي الهمزة، وإشمام الياء بعدها إشمام الياء يعني التسهيل كالياء، والعجب أن الإمام ابن مجاهد في السبعة لم يذكر هذا، يعني أول ما بدأ بالوجه حق نافع والا من معه قال: يقرأ (أَيمة)، فقاتلوا أيمة الكفر، أيمة، إبدال الهمزة الثانية ياءً ساكنة، بعدين ذكر عاد وجوه الإبدال ووجه التسهيل لغيره، فهذا يعني أول مرة سبحان الله، على كثر ما يعني رجعنا إلى كتاب السبعة، لكن سبحان الله لم أنتبه لها إلا اليوم، أيمة، غريبة هذه، قراءة شاذة، وعلق عليها أيضًا أبو علي الفارسي في كتاب الُحجة، طيب.

(وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ) الذي هو أن تُجعل بين بين الهمزة الثانية من كلمة أئمة في مواضعها الخمسة، على هذا الوجه (نَصَّ أبو طَاهِرُ بْنُ سَوَّارٍ، وَالْهُذَلِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ وَابْنُ الْفَحَّامِ الصَّقَلِّيُّ وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ، وَابْنُ سُفْيَانَ وَأَبُو الْعِزِّ فِي كِفَايَتِهِ، وَمَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ صاحبي التَّيْسِيرِ " وَ " التَّذْكِرَةِ "، وَغَيْرِهِمَا بِيَاءٍ مُخْتَلَسَةِ الْكَسْرَةِ).

الله أعلم، قوله (وَغَيْرِهِمَا) المقصود به ابن غلبون الأب، وأيضًا نفس العبارة أخذها ابن بليمة أيضًا في تلخيص العبارات، يعني قال: بياء مختلسة الكسرة، طبعًا هنا فيه تعليق، واستفدته من الدكتور أيمن في تعليقه لما وثق ابن سفيان قال: (إن الموجود في كتاب ابن سفيان الهادي، في كتاب الهادي، قال: ورجعت إلى الهادي فوجدت عبارته هكذا الباقون، طبعًا غير الكوفيين وابن عامر بتحقيق الأولى



وإبدال الثانية ياء، وقد زعم بعضهم أنهم جعلوا الثانية بين الهمزة والياء)، فهذا النص في الهادي عكس ما يقوله الشيخ ابن الجزري، الشيخ ابن الجزري يقول: (ابن سفيان يقول بين بين) والقول الأول المذكور عند ابن سفيان هو إبدالها ياءً، ثم قال: (وقد زعم بعضهم) إلا إننا نقول: إن الزعم هنا بمعنى قال، (وقال بعضهم) فيكون ابن الجزري لا اعتراض عليه، لأنه يكون قصد ابن الجزري أنه يذكر أن ابن سفيان نص على هذا الوجه، بغض النظر هل يأخذ به، أم لا يأخذ به، وبهذا يسلم كلام ابن الجزري من الاعتراض، وضحت؟

طالب:

يا شيخ، تعريف ابن الجزري إذا كانت منصرفة (٦:١١)؟

الشيخ:

لا لا، ما هو شرط، ومر معنا قبل كده، مر معنا أنه في مسألة، وأيضًا نفس الشيء، الدكتور أيمن أخذها عليه، واتضح بعد ذلك أن مراد الشيخ ابن الجزري أن هذا الإمام الذي نقل عنه ابن الجزري وقال إنه نص عليه، أنه ذكره، فابن الجزري لا يقصد بأنه لما ينص عليه أنه يكون هو رأيه، هذا لا علاقة لابن الجزري به، ابن الجزري يقول: إن فلان نص على هذا الكلام، هل هذا الكلام، وهو أنها تُجعل بين بين، هل هذا الكلام ليس موجود في الهادي؟ لو كان غير موجود في الهادي نقول: الاعتراض صحيح، لكن هذا الكلام الهادي ذكره، حتى وإن ذكره ثانيًا، يعني حتى لو ذكره ثاني الأقوال أو ثالث الأقوال، فلا يزال أنه تحت دلالة عبارة نص، وعلى هذا الوجه نص أبو طاهر، هل ابن سفيان لم ينص؟ نقول: نَصَّ، بدليل قوله: (وقد زعم بعضهم أنهم جعلوا الثانية بين الهمزة والياء)، لكن لو قال ابن الجزري عبارة يفهم منها أن الإبدال الهمزة، التسهيل هو القول المعتمد عند ابن سفيان، تلك الساعة ممكن أن نعلق على كلام الجزري، ونقول: إن هذا غير

صحيح بدليل أنه ذكره أولا، أول وجه ذكره هو الإبدال بالياء، فربما الشاطبي أخذ منه، الآن انتبه معي، تفضل يا دكتور.

طالب:

يقول ابن الجزري وعلى هذا الوجه نص.

الشيخ:

الذي هو بين بين.

طالب:

نص ابن سفيان.

الشيخ:

نَصَّ، ماذا تعني نَصَّ؟ يعني ذكر بصريح العبارة هذا هو النص، ولهذا لم يقل وظاهر العبارة كما مر معنا سابقًا، واضح؟ فأرى أن التعليق ليس دقيقًا مئة بالمئة على كلام ابن الجزري، واضح؟ تفضل.

طالب: عبارة نص.

الشيخ: نعم، طبعًا أنا قلت عبارة ابن الهادي، لكن ما قيدت عبارة الدكتور أيمن، ماذا قال؟ طيب، لكن جاء بها في سياق الاستدراك، ماشي؟ إذًا كلمة وغيرهما الله أعلم أن المقصود به أولاً: الإمام ابن غضبون الأب، ثم ابنه أخذها، والداني أخذها من ابنه، والتلخيص وابن بليمة أخذها من التذكرة أو من غيره، الله أعلم.

(وَمَعْنَى قَوْلِ ابْنِ مِهْرَانَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرِ مَمْدُودَة)، يعني هذا بين بين هو معنى قولهم بياء مختلسة، ومعنى قول ابن مهران بهمزة واحدة غير ممدودة.

(وَذَهَبَ آخَرُونَ منهم إِلَى أَنَّهَا تُجْعَلُ يَاءً خَالِصَةً)، وهذا من الزيادات الطيبة على الشاطبية، (وَذَهَبَ آخَرُونَ منهم إِلَى أَنَّهَا تُجْعَلُ يَاءً خَالِصَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادِهِ، وَسَائِرُ الْوَاسِطِيِّينَ، وَبِهِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِمْ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ مُؤْمِنٍ فِي كَنْزِهِ: إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَجْعَلُونَهَا يَاءً خَالِصَة)، المشكلة أن الكنز ما هو من طرق ابن الجزري، ما هو من طرق النشر، يعني ما هو من أصول النشر في الأسانيد، (وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَالدَّانِيُّ فِي " جَامِعِ الْبَيَانِ "، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ مَذْهَبُ النُّحَاةِ)، هذه الكلمة التي كنا نتكلم فيها.

طالب: يا شيخ، يعني تقول زيادات طيبة (١٠:١٥).

الشيخ: ما هي الزيادات؟

طالب: هذه الشاطبية موجود فيها.

الشيخ: أنت تذكرني بالكلمة التي قلناها البارحة أن المغاربة مجموعة من المغاربة يقرؤون بكل ما هو في التيسير مسجل ومدون يُقرأ به، وهذا كما قلنا نحن نميل معه، هذا الذي نميل إليه، هو لا شك، لكن سياق الشاطبي، وإخراج هذا الوجه وإسناده إلى النحويين كأنه يقول: هذا ليس هو مذهب القراء، أو كأنه يقول: هذا ليس هو الذي قرأت به عن القراء، هذه الإشكالية.

أئمة بالخلف قد مد وحده وسهل سما وصفًا وفي النحو أبدلا.

طالب: لو قلنا الحين نفس قول الشاعر (١١:١٤)، نفس الشيء، يعني أقيس نحوًا، وأكثر..

الشيخ: و لماذا تذهب بعيدا عن الهمزتين، قف على مذهب همزة وهشام، مذهب حمزة وهشام لم يسنده إلى القراء، إما الأخفش وإما سيبويه.

طالب: نعم، (١١:٤٤) وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين.

الشيخ:

نعم، هذا الجمهور، والجمهور الذين هم الأكثر كما ذكرت، نعم، هذا القراء أنها تجعل ياء خالصة، وذهب الآخرون أنها تجعل ياءً خالصة..

طالب: ذهب الآخرون إلى الياء، (١٢:١٠)......

الشيخ: لكي أقول لو أخذنا بأن كل ما يذكره الإمام الشاطبي قرأ به هذا الوجه يقرأ به من الشاطبية، وتركنا كلمة زيادات الشاطبية، لكن سياق يعني سياق كلام الشاطبي يعني السياق نفسه، يعني لو كان الإمام الشاطبي، نحن ما نتكلم في صحة الياء، نحن نتكلم هل الشاطبي قرأ بالياء أوَلمْ يقرأ؟ لو كان الإمام الشاطبي قرأ بالياء، ليس له داعي أنه يقول في النحو، كان المفروض أنه مثلًا يأتي بعبارة على أنه قرأ بالياء، ثم بعد ذلك يتبرع ويقول إنه مذهب النحويين، لكن هو قال لنا فيه تحقيق وفيه تسهيل، والإبدال هذا عند النحويين.

طالب: ما هو الشرط، يا شيخ؟

الشيخ:

لا أنا أقول لك السياق، لا مذهب حمزة وهشام الشيخ بناه على ماذا؟.. كل القراء حتى الداني حتى ابن الجزري كلهم، لم يبنوه على رواية الإمام حمزة، ولهذا الرواية، وهذه قلناها مرارًا، الرواية في باب الهمز لحمزة ليست كلها مروية عنه، وإلا ليس هناك داعي لأن يقول ويجوز فيه كذا، وليس فيه داعي لسيبويه، وليس فيه داعي للأخفش، طيب لماذا لا تبين لنا مذهب حمزة المسند إليه مع أن النصوص عن حمزة وهذا سنأتي إليه إن شاء الله في بابه في الوقف والسكت، هناك

نصوص عن حمزة صريحة تمنع بعض الأوجه التي نقرأ بها الآن، وتمنع وجه السكت كما ذا، وابن الجزري نفسه قد يقلل هنا في النشر يقلل من أحد المذاهب أعتقد مذهب السكت عن المفصول ومع ذلك يأخذ به، أقصد أن نأخذ المذهب..

طالب: وكيف يا شيخ، كيف نعرف أن الشاطبي ما قرأ بالياء؟

الشيخ:

بالنسبة لي العبد الضعيف أشوف أنه لما خالف السياق، نفهم أن هذا (وفي النحو أُبدل) هذا تبرع منه، ليس روايته، ماذا قال السخاوي؟ يعني لو رجعنا إلى السخاوي، ورجعنا إلى أبي شامة..

طالب: السخاوي فقط وجه توجيه.

الشيخ: توجيه، قال إنه ما قرأ، الله أعلم قد يكون لم يقرأ به.

طالب: شيخ، السخاوي سرد كل التوجيهات، هو فقط يوجهنا، أما الذي قرأ به (١٤:٥٠)، يرى أنه لم يقرأ.

الشيخ: هو من زيادات الشاطبي، يعني مقصود كلمة من زيادات الشاطبي يعني أنها من زياداته على التيسير، هذه الزيادات قد يكون، يعني بما أن الشيخ الشاطبي ذكرها، فهي مقروء بها، لكن هذه الزيادة حجة النحو الشيخ لم يزدها على أنها قراءة، هي هذا الخلاف.

طالب: كيف عرفت؟

الشيخ: كيف عرفت، من السياق.

طالب: ما يدل السياق على هذا الشيء.

الشيخ: أئمة بالخلف قد مد وحده، هذا الخلف، فاصل وما فاصل، وسهلها،

وسهل سما وصفًا هذا التسهيل، ثم قال لك: وفي النحو أُبدل، لكن لو قال لك..

طالب: (١٥:٣٨) مذهب النحاة وإلا ذلك مذهب القراء؟

الشيخ: لا، يعني هناك في مذهب النحاة لم يذكر، ما يذكر قبله مذهب القراء، يعني ما يقول فلان قرأ كذا كذا، وبعد ذلك يذكر لك مذهب النحويين، لكن هنا لو كان أنه يقرأ بالإبدال لجاء بعبارة معطوفة على الوجه الثاني فتكون ثلاثة أوجه، مثلًا بدلاً من كلمة وفي النحو يجيب لك أي عبارة موزونة وقيل أُبدل، لو قال: وقيل أُبدل قبل معناه أنه عند القراء، لكن هو قال لك..

طالب: طيب القراء الله أعلم (١٦:١٢)

الشيخ: لا، لا، أنا أقصد عنده هو عند الشيخ، هو القراء قالوا بالياء، نحن ما نتكلم عن المسألة بالعموم، نحن نتكلم عن المسألة عند الشيخ ابن الجزري، يا شيخ عند الإمام الشاطبي، هل الشاطبي قرأ بوجه الإبدال بالياء ولا لا؟

طالب: الله أعلم.

الشيخ: البيت سياقه يدل على أنه لم يقرأ به.

طالب: لو جاء واحد (١٦:٣٦)

الشيخ: طيب، الإمام الشاطبي - رحمة الله عليه - ما كان قادرًا على أن ينظم هذا المعنى القراءة الثالثة التي بالياء على أن ينظمها بغير كلمة وفي النحو؟

طالب: قادر، ولكنه يخبرك.

الشيخ: إذًا إخبار، هكذا تنتهج منهج من يقرؤون بالزيادات، يقول لك هذه إخبار، وتصبح مُحاصر بأفكارهم.

طالب: الشاطبي من منهجيته إذا أراد أن يحتج وجهًا على وجه، يذكر الوجه

الأول بالخلاف، فيقول (١٧:٠٨) ثم يذكر الوجه الثاني، لكن هنا ذكر وجه واحد، وسهل سما وصفًا، وفي النحو أبدل تبرع بهذا النظم، كما تبرع (١٧:١٨)..

الشيخ: وأكثر القراء من أهل سما، الرواة عن أهل سما...

أقصد إن السياق الذي ذكره الإمام الشاطبي (وفي النحو أبدلا) دليل على أنه لم يقرأ به، يعني مثلًا؟ لا إله إلا الله محمد رسول الله، أخر بيت في باب الإمالة: (مسمى ومولى).. لا إله إلا الله: (وقد فخموا التنوين وقفًا) يقول لك هذا وجه نحوي، مع أنهم بعضهم يقرأ به، وإن كان وجه..

لكن هنا لكن هو الشيخ ما أشار إلى أنه نحوي، هي الإشكالية هنا عندنا في (وأئمة بالخلف قد مد وحده) أنه نص على أنه نحوي، أنه مذهب النحو، فإخراجه بدل ما يخبر أنه مذهب للقراء هو أخبرنا على أنه وجه للنحو، إلا إذا قلنا أن المشكل أنه يعني الشيخ الشاطبي لو أنه ذكر وجه الإبدال ولو لراو واحد، ثم قال: (وفي النحو) نفهم أن الشيخ الشاطبي يوجه هذا الوجه لهذا الرواي، لكن هو ما وجهه، أتفهمني؟ أقصد أن السياق كأنه يرجح عدم قراءة الإمام الشاطبي بوجه الياء، هل يؤخذ به من الشاطبية لأنه ذكره؟

هذه مسألة الثانية: بعض العلماء يأخذون بكل ما هو في الشاطبية، كما أنهم يأخذون بكل ما هو في التيسير، ومنهم الكتاب اللي ماأدري من ألفه؟ ابن المنجر الكتاب الذي حققه الباحث الدكتور التونسي أسامة العربي، سؤال على إشكالات في الحرز، نعم هذا من علماء المغاربة، وهو قديم، عمره يزيد عن التسعمائة عام، فهذا من علماء المغاربة يقول لك: يقرأ به، ما في التيسير وما في الشاطبية يقرأ به، لكن نحن نبحث هل (وفي النحو أبدلا) تأكيد لوجه للقراء، والا هو الشيخ جاء به ليدل على أنه لم يقرأ به عند القراء وإنما وجده موجود في الكتب.

طالب: أنا لا أستطيع أجزم لا..

الشيخ: والله هو الاحتمال وارد، لكن أيهما أرجح؟ حسنًا، أنا أرى إنه الأرجح إنه يبقى الوجه نحوي عند الشاطبي، أما هو الوجه مقروء به، الياء إبدال أئمة مقروء بها، لكن عند الشاطبي الأرجح أنه ما قرأ بها على الشيوخ.

طالب: الكتاب الذي ألفه السخاوي مثلًا (٢٠:٥٠)، لم يقرأ الشاطبي مثل ما تكلم عن مسألة الناس، وتكلم عن مسألة الإدغام الكبير، وقال رأي الشاطبي واختياره، عند هذا المقام بس وجهنا ومشي، وما قال ماسمه، قرأ فيها شيخ أوَلمْ يقرأ؟

الشيخ: لا، السخاوي، لا لا، ربما يكون لأنه يراها واضحة ما تحتاج، ربما يكون عنده واضحة ربما هذه الإشكالية.

طالب:

(٢١:١٦)

الشيخ: حسنًا لمن تكون لهشام؟

طالب: لكل من يبدلها، لكل من عنده تسهيل فيها، فقط.

الشيخ: حسنًا لماذا قال: (وسهل سما وصفًا (والواو فيصلا)؟

طالب: صحيح ولكن، بدون شرط هذه منهجيته هو فلنتركها.

الشيخ: لا لا، لم أقصد منهجيته هو، أقصد منهجية الشاطبي.

طالب: يا شيخ ممكن الواو فاصلة..

الشيخ: لا، هو ممكن الواو، لا لا، لكن الرمز انتهى.

طالب: أما لو هناك واوين، كان فيه الواو مكررة ومع هذا ما أخذناها، لو كان (٢٢:١٤٥).

الشيخ: هناك أيضًا كمان في سورة طه ما ذكر الواو نهائيًّا، ضم قراءتين في ترجمتين نسيته والله، لمن طيب تبغى البدل لسما وصفًا؟

طالب: في مسألة كاملة يا شيخ، لأهل سما بس.

الشيخ: طيب هذا من قال به؟ هذا إشكالية، لأن الشيخ هنا ذكر الذي عنه الياء هو من؟ هو هشام.

طالب: يعني - شيخ- أنظر لو ما قال لو ما قال مثلا يعني ذهب آخرون (٢٢:٢٩) هل ذكر..

الشيخ: كذلك الكلام هنا لهشام.

طالب:كيف هشام؟

الشيخ: لا، لا، نعم كان نقاشنا في البيت فظننت الكلام لهشام، لا، لا.

طالب: قال بعد ذكره أستاذه هشام، قال: وقرأت من طريقهم.

الشيخ: من طريق و هو طريق هؤلاء.

طالب: دليل على أنه لم يقرأ من طريق الشاطبي بالياء، ولذلك قال: (٢٣:١٦)، إلى آخره، وقال وبه قرأت من طريقهم، يفهم منها أنه لم يقرأ من طريق الشاطبي بالياء.

الشيخ: بالياء، هو لو كان طريق الشاطبي ما كان هذا الوجه من الزيادات، يعني ما كان من زيادات الطيبة على السبعة.

طالب: (٢٣:٣٧).

الشيخ: هي الإشكالية كلها في هذه، لا، لكن هذا أيضا لأنه يقرأ عليه من طريق مكي، مكي ذكره، لو أخذنا مكي ومكي ذكره في التبصرة.

طالب: هل مكي الآن أشار إليه، أو ربما ذكره ولم يقرأ به؟

الشيخ: مكي نص عليه مباشرة أول شيء.

طالب: نص عليه؟

الشيخ: أيوة، نعم، نص عليه.

طالب: يعني ما أشار إليه فقط إشارة، إذًا هذا منتهي (٢٤:١٤).

الشيخ: ما حفظ أحد.. خلونا ننتقل من مكي، نسيت ما نقلت النص، لكنه ذكره كله، ذكر التحقيق والتسهيل وإبدال الياء، لكن والله لا أتذكر الآن، حسنا، إذًا سنعود لها إن شاء الله، (وَأَنَّهُ مَذْهَبُ النُّحَاة) قلنا هذه الواو موجود في بعض النسخ، وبعض النسخ غير موجود فيها، الذي أراه أنه تكملة لكلام الكنز، يعني (إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ) قول ابن مؤمن في الكنز (إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَجْعَلُونَهَا يَاءً خَالِصَةً) طبعًا هناك في الكنز ذكر فلان وفلان، ثم قال: (وهو مذهب النحاة)، هنا الشيخ ابن الجزري بعد ما انتهى وطبعًا هو لم يشر إلى نهاية كلام الكنز، (إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَجْعَلُونَهَا يَاءً خَالِصَةً) هنا انتهى كلام الكنز، (وَأَشَارَ إِلَيْهِ) هذا كلام الداني رحمه الله (وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَالدَّانِيُّ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ)

أشاروا إليه، إلى هذا الوجه الذي تجعل فيه ياء خالصة، ثم بعد ذلك (وَأَنَّهُ مَذْهَبُ النُّحَاةِ) هذا أنا لا أرى أنه من كلام الشيخ ابن الجزري، أرى أنه امتداد لكلام الكنز، لأن نفس الصورة التي في الكنز هي نفس الصورة التي هنا، الفرق بين الكنز وبين النشر أن شيخ النشر ذكر أبو محمد مكي، والداني في جامع البيان،

والحافظ أبو العلاء، والشاطبي، الكنز لم يذكر هؤلاء، لا أتذكر الآن من هما، لكنه ذكر اثنين غير هؤلاء، ثم قال: وهو مذهب النحاة، فأرى - والله أعلم - أنه (وأشار إليه أبو محمد) إلى كلمة (وغيرهم) هي جملة اعتراضية عند الشيخ ابن الجزري من باب التبرع والتوضيح، ويكون نص العبارة قول الكنز (إن جماعة من المحققين يجعلونها ياءً خالصة) بدلا من عبارة وهو الشيخ الجزري قال: (وأنه مذهب النحاة) أو ممكن كما يفهم بعض الإخوان الموجودون هنا (وأشار إليه أبو محمد) أنه بدون واو، لكن الواو موجودة في بعض النسخ، عندك الكنز؟ نعم، فالواو قلت موجودة في بعض نسخ النشر فيها الواو، ومنهم النسخة السليمانية، ومنهم نسخة النسخة التي نسميها التي عليها خط ابن الجزري، ونسخة ثالثة طبعًا كلكم تقولون قبل قليل يعني في هذا اليوم فقط رجعت إلى خمس نسخ التي سمح الوقت بالرجوع إليها، فهذه النسخ الخمس اثنتان منها ليس فيهما الواو، واثنتان فيهما الواو، وواحدة فيها الواو لكنه ليس بقرب الهمزة، وإنما هو فوق الهاء، ربما يقول قائل: إذًا هذه ربما تكون الضمة في (وغيرهم)، أولاً أقول: ضمة الهاء ما لها داعي في (غيرهم)، هي مضمومة (وغيرُهِم) لاتجوز، فلماذا يضم الهاء، والسبب الثاني الذي يجعلنا نقول إنها ليست ضمة أنها مكتوبة بالواو، يعني ببنط عريض، والعادة في المخطوطات أن الحركات تكتب بخط أخف، أو أرق قليلا، هذا وصف لهذه الضمة، أو هذه الواو في هذه النسخة، وهي نسخة يمكن نسخة فلان أفندي، جمال أفندي علي هذا النحو.

الخلاصة أن عبارة (وَأَنَّهُ مَذْهَبُ النُّحَاةِ) أو عبارة (أَنَّهُ مَذْهَبُ النُّحَاةِ) هل هي متعلقة بقوله (وأشار إليه) فتكون هي المشار إليه في كلام مكي؟ يعني هل ابن الجزري يريد أن يقول لنا: إن مكي والداني وأبو العلا أشاروا إلى أن إبدال الياء خالصة مذهب النحاة؟ هذا احتمال، أو أن ابن الجزري يقول في الكنز قال: (إن

جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة، وأنه يقال إنه هو مذهب النحاة)، أرى الاحتمال الثاني عندي أقرب، والله أعلم، واضح؟

طالب: استخراج الشاطبي هنا استخرجت كلام (٢٨:٥٦) لما قال في كلمة أئمة، وإما إبدال الياء محضة فهو وإن كان صحيحًا متواترًا، فلا يقرأ به من طريق الشاطبي لأنه نسبه إلى النحويين يعني (٢٩:٠٨) قال: ولم أقرأ به من طريقه يعني الشاطبي.

الشيخ:

هذا الصفاقسي في غاية النفع، فتح الله عليك، (قلت) أي الكلام للجزري: (قَدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ أَيْضًا فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْيَاءِ أَيْضًا وَكَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَقَالَ ابْنُ جِنِّيٍّ فِي بَابِ شَوَاذِّ الْهَمْزِ مِنْ كِتَابِ الْخَصَائِصِ لَهُ: وَمِنْ شَاذِّ الْهَمْزِ عِنْدَنَا) أي عند البصريين، طبعًا البصريين النحويين المدرسة البصرية، (قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ أَئِمَّةَ بِالتَّحْقِيقِ فِيهِمَا، فَالْهَمْزَتَانِ لَا تَلْتَقِيَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا عَيْنَيْنِ) يعني عين الفعل أو عين الكلمة (نَحْوُ سَآَّلٍ)، لأن أصلها سأل، فالهمزة هنا عين للكلمة فعل، (وَسَآَّرٍ) من سأر، (وَجَآَّرٍ) من جأر إذا رفع صوته، (فَأَمَّا الْتِقَاؤُهُمَا عَلَى التَّحْقِيقِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَضَعِيفٌ عِنْدَنَا) قلت منذ قليل شاذ من شاذ الهمز، والآن تقول ضعيف، والضعيف عند النحويين يختلف عن الشاذ، لكن نسيت الفرق بينهما،... الشاذ هو القليل النادر، والضعيف هو الذي.. نسيت والله، تتذكرون؟ فعند شرح الدرس القادم إن شاء الله نوثقه ونأتي به، النحويون أو أهل اللغة عندهم الضعيف والشاذ والنادر والمقيس الذي يقاس عليه، فهذه مصطلحات كل مصطلح له معنى مراد عندهم، واضح؟ فهنا الشيخ مرة يقول: ضعيف، ومرة يقول: شاذ، فليست اختلاف في اللفظ، وإنما هو اختلاف في المعنى، والله أعلم.

(وَعِنْدَنَا) الله أعلم أنه يقصد البصريين، طيب، قال: (فَأَمَّا الْتِقَاؤُهُمَا عَلَى

التَّحْقِيقِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَضَعِيفٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَ لَحْنًا، ثُمَّ قَالَ: لَكِنِ الْتِقَاؤُهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرَ عَيْنَيْنِ لَحْنٌ، إِلَّا مَا شَذَّ مِمَّا حَكَيْنَاهُ فِي خَطَّائِ وَبَابِهِ)، وخطايا هذه من المسائل التي عند الصرفيين التي كثر فيها القول، حتى إن الصرفي الذي لا يعرف مراحل...

أصل الكلمة خطأة، كيف وصلت خطايا؟ هذه يمكن ست مراحل على بال ما وصلت خطايا، ولو نقلناها وشرحناها على قول الشيخ عمر لابد من سبورة، فهي مسألة صرفية، نحيل على كتب الصرفيين، الذي أتذكره من أيام الدراسة أنه يعني ما وصلت إلى خطايا إلا، يعني خطايا هذه المرحلة السابعة أو السادسة أو الخامسة، الخامسة أو السادسة؟ المهم فيه خمس، فيه خطأة، وخطائئ، المهم وصلت خطايا بعد ما كان خطائا وما أدري، واضح؟ والله الشيخ عمر يبغي أن نتوسع في الصرف ايضًا.

إن شاء الله الحصة القادمة بإذن الله يعني سننقل لأن فيها يعني فيها نقاش بين ابن جني، وابن جني ملك التصريف، يعني ملك علم الصرف، يعني فيه تصريف عنده، وفيه مناقشات، لأن بعض حتى كبار علماء الصرف أحيانًا يخطئ في هذه، يعني يقدم مرحلة على مرحلة، فلهذا يعني حتى لا نشوش على أهل القراءات نكتفي بإحالتها على كتب الصرف، ويا ليت يبحثون عن درس في علم الصرف خاص بهذه، يكون من يعني من أستاذ متخصص في علم الصرف، ويشرح لهم هذه الخطايا، لأنها ليست سهلة حقيقة، يبغى لها ولا بد لها من قلم وورقة، أو قلم ومرسام، حتى نعرف كيف من أين بدأت، وكيف انتهت، واضح؟

(قُلْتُ) أي ابن الجزري..

طالب: الفرق بين الضعيف والشاذ.

الشيخ: نعم، الفرق بين الضعيف والشاذ والنادر..

طالب: الأبيات لبعض الشباب يقول: (٣٣:٤٨)؟

الشيخ: إذًا الشاذ هو الذي خالف القياس، نعم، هذا الشاذ.

طالب: نعم، والنادر القليل.

الشيخ: النادر القليل، أرسلها على الواتس حتي نستفيد منها، أو ترفعها على صفحتك.

طالب: (٣٤:١٠) وما فشا بعكسه..

الشيخ: الفاشي الذي ماشي، الضعيف.

طالب: آخرها الضعيف وهو كل ما ثبوته فيه نزاع العلماء.

الشيخ: نعم، يعني الضعيف الذي فيه نظر في ثبوته عن العرب، تمام، جزاك الله خير، قليل الاستعمال الذي هو النادر، حسنا، قلت: (وَلَمَّا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ التَّحْقِيقَ قَالَ: وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ)؛ قلت أي ابن الجزري، (لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ التَّحْقِيقَ فِي آدَمَ وَآخَرَ) طبعًا هذه يقوله في كتابه الحجة، (وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَكَذَا يَنْبَغِي فِي الْقِيَاسِ أَئِمَّةَ، قُلْتُ) أي ابن الجزري أيضًا (يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا أَأْمِمَةٌ) هي أصلها إمام، وأئمة، ثم صار، أئمة أصلها أَأْمِمَة، الهمزة الثانية التي هي بحق الفعل، اللي همزة نفس الكلمة، والهمزة الأولى اللي هي همزة الفعل وليست همزة استفهام، فهذه الكلمة ليست من باب الأولى فيها مفتوحة ليست من باب همزة الاستفهام، (أَصْلُهَا أَأْمِمَة عَلَى وَزْنِ أَفْعِلَةٍ جَمْعُ إِمَامٍ، فَنَقَلَ حَرَكَةَ الْمِيمِ إِلَى الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا) أأممة، الميم الأولى حركتها انتقلت إلى الهمزة الأولى، لماذا؟ لأنها كي تدغم الميم في الميم، (مِنْ أَجْلِ الْإِدْغَامِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، فَكَانَ الْأَصْلُ الْإِبْدَالَ مِنْ أَجْلِ السُّكُونِ، وَلِذَلِكَ) الإبدال ياء، (وَلِذَلِكَ نَصَّ أَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى

إِبْدَالِ الْيَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمُفَصَّلِ)، كما هو مذكور المِفْصَل، المُفَصَّل لا بد من تشديد الصاد، (قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَوَجْهُهُ النَّظَرُ إِلَى أَصْلِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ السُّكُونُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْإِبْدَالَ مُطْلَقًا، قَالَ: وَتَعَيَّنَتِ الْيَاءُ) يعني هو الإبدال مطلق، إبدال ياء ألأو غير ياء، لكن لماذا أُبدلت ياءً بالذات، قال: وتعينت الياء هنا (لِانْكِسَارِهَا الْآنَ)، يعني لِانْكِسَارِ الميم، (فَأُبْدِلَتْ يَاءً مَكْسُورَةً)، التي هي الهمزة في أئمة، لِانْكِسَارِهَا سارها أي لِانْكِسَارِ الهمزة، فأصبحت الياء هي التي تناسب الكسرة، فأُبدلت ياء مكسورة، (وَمَنَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ تَسْهِيلَهَا) ومنع كثير هذا كلام ابن الجزري، (وَمَنَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ تَسْهِيلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، قَالُوا: لِأَنَّهَا تَكُونُ بِذَلِكَ) أي بالتسهيل (فِي حُكْمِ الْهَمْزَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جَاءٍ جَائِئٌ)، هذا الأصل جائئً على وزن فاعل، لأن الهمزة الثانية جائئً الهمزة عين..

طالب:

(٣٧:٢١)

الشيخ: ما أدري، هو الأصل أنها جائئ، هذا الياء اللي هي المرحلة الثانية، اللي بعد ما أهل السما إذا جاءت عين فحولوا الثانية ياءًا، حولوا الهمزة الثانية ياءً، لأن هي جاء على وزن فاعل، جائئ، الهمزة الأولى اللي هي عين الكلمة، جائئ فاعل، فصارت فيها عين، فلهذا قال: (أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جَاءٍ جَائِئٌ) هذه كتابتهم هم، (فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ يَاءً مَحْضَةً؛ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا)، أما لو كان الأصل جائي، ما فيه، ما هي داخلة في المسألة.

طالب: (٣٨:٠٥)

الشيخ: المفروض الأصل جائئ، بعد ذلك إنما صار هناك همزتين الأولى مكسورة، فالثانية حولوها ياء، هذه المرحلة الثانية في التصريف، نعم، فقلبوا

الهمزة، فكيف هي تكون جائي، وبعد ذلك يقول لك قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة، لاتجوز، يعني لو كان الأصل جائئ كما هو مكتوب ما في داعي للثانية، قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة من ماذا قلبوها إذا كانت هي أصلاً ياء؟ فالأصل هو جائئ، واضح؟

فقلبوا الهمزة الثانية ياء، فلهذا التصحيف هذا ما أدري أصلها منهم هم، الله أعلم؟ طيب، فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة لِانْكِسَارِ ما قبلها، (ثُمَّ إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ خَالَفَ النُّحَاةَ فِي ذَلِكَ، وَاخْتَارَ تَسْهِيلَهَا بَيْنَ بَيْنَ عَمَلًا بِقَوْلِ مَنْ خَفَّفَهَا)، طبعًا هذا هو الصواب، وتصحفت في سين وفي المطبوع إلى (حققها) بالحاء المهملة والقافين، بقول من خففها (كَذَلِكَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ، فَقَالَ فِي "الْكَشَّافِ" مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ عِنْدَ ذِكْرِ "أَئِمَّةً": فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ لَفْظُ أَئِمَّةٍ؟ قُلْتُ) أي الكشاف الزمخشري، (هَمْزَةٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ: بَيْنَ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، قَالَ) أي الكشاف، (وَتَحْقِيقُ الْهَمْزَتَيْنِ قِرَاءَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَقْبُولَةٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، قَالَ: وَأَمَّا التَّصْرِيحُ بِالْيَاءِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ، وَمَنْ صَرَّحَ بِهَا فَهُوَ لَاحِنٌ مُحَرِّفٌ).

طبعًا حقيقة والإنصاف عزيز، والإنصاف لا بد منه، بعض علماء القراءات، منهم الشيخ أبو حيان، ومنهم نقل كلامه أيضًا بعد ذلك الصفاقسي، نقل كلام أبو حيان واعتراضه على الزمخشري في هذا، في قوله أن هكذا ليست بقراءة، وقال هذا كعادته في التحريف، هذا ما هو بصحيح مع احترامنا لمن قاله، ولهذا علقنا هذا التعليق، ونقرؤه إن شاء الله: اعترض بعض أئمة القراءات، ومنهم أبو حيان الأندلسي والصفاقسي، اعترضا على الزمخشري في هذه المسألة، لكن لم يسلم لهم هذا الاعتراض من قبل السمين الحلبي، ولا شك أن السمين الحلبي من كبار علماء القراءات وأيضًا علماء النحو، كاسمه سمين في العلم، الله أعلم هل كان

سمينًا في هذا، لا أدري، لكنه في العلم سمين، طيب، من قبل السمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال..

طالب: لفظًا ومعنًى.

الشيخ: لفظًا ومعنًى، (لا ينقم على الزمخشري شيء؛ فإنه قال: إنها غير مقبولة عند البصريين ولا يلزم من ذلك) يعني من قوله هذا (لا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها) يعني مو دليل، هو يقول لك: البصريين ما يقبلوها، لايعني أنه هو لا يقبلها، (غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأما التصريح بالياء فإنه معذور فيه، لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين، لا الإبدال المحض)، وهذا صحيح، الموجود في أكثر كتب القراءات وبالذات السبعة، هو التسهيل، (لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهبًا للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة من هذه اللفظة)، انتهى كلام السمين الحلبي رحمة الله عليه.

(قُلْتُ) أي ابن الجزري، (وَهَذَا مُبَالَغَةٌ مِنْهُ) أي من الزمخشري، (وَالصَّحِيحُ)..

طالب: كلام السمين (٤٢:٣٨).

الشيخ: على الزمخشري.

طالب: على التخفيف أم على بين بين أم على الياء المحضة؟

الشيخ: على إنه على الياء المحضة أنها ليست بقراءة.

طالب: لكن السمين قال: فإنه قال (٤٢:٥٢).

الشيخ: لا لا، هو يقول إن تحقيق الهمزتين مع أنها مشهورة هي غير مقبولة

عند مذهب البصريين، المدرسة البصرية، هو ينقل عن رأي البصريين، المدرسة البصرية.

طالب: اعتراض أبي حيان على قول الزمخشري في رده (٤٣:١٧).

الشيخ: ما نفى، لا، لا، الزمخشري بريء من النفي.

طالب: قال: ليس بقراءة.

الشيخ: الزمخشري ما نفى، وأما التصريح، قصدك في الياء أنا أتكلم عن الأولى، أيوة، هو أبو حيان يعترض على أن الزمخشري أنكر قراءة الياء، ربما يكون أبو حيان اعترض على النص كله، واضح أيوة، لا ينقم على الزمخشري فإنه قال: إنها غير مقبولة، اعترض بعض أئمة القراء على الزمخشري في هذه المسألة، اللي هي مسألة أئمة كلها، حسنا، لكن لم يسلم له هذه الاعتراضات، فالله أعلم أن ظاهر من كلام أبو حيان ورد السمين عليه أن أبي حيان يعني ينتقد الزمخشري في الكلام كله، في تضعيفه أو في نقله تضعيف البصريين وفي تصريحه بإنكار قراءة الياء الخالصة، لكن الله أعلم، إنه الأقوى أنه لا يجوز أن تكون، ومن صرح بها فهو لاحن محرف؛ ولهذا الشيخ أبو حيان يعني كأنه قال: (هذا كعادته)، يعني.. في رد القراءة، وإلا فهو رده لقراءة الهمزة التحقيق ما هو رد صريح، لأنه كما قال السمين يفهم منه أنه يقصد البصريين فقط في التحقيق، لكن في الياء واضح، أنه حتى قال أنه من صرح بها، من صرح بقراءة إبدالها الياء فهو لاحن محرف، يعني محرف لكلام الله، وهو إمام نحوي، وليس نحويًّا، الزمخشري هو يعني بلاغي ومن ثم نحوي، وبعدين حق القراءات، يعني أنزلوا الناس منازلهم، يعني فهو يحاسب يعني في البلاغة، حتى بعض الناس يجعلونه من أئمة المعتزلة، وما هو من أئمة المعتزلة، يعني هو ليس متكلم، يعني غير معدود في أئمة المعتزلة بالكلام، يعني هو الزمخشري – عفا الله عنا وعن جميع أمة محمد ﷺ في المذهب المعتزلي ما هو

زي النظام، ما هو زي أبو الهذيل، ما هو زي الجاحظ، يعني هذه فطاحلة علم الكلام في الاعتزال، هو زي ما نقول مثلًا الدراويش الذين يكونون مثلاً في المذهب، من الصالحين الذين حقهم، يعني فقط الأئمة الكبار قالوا كذا فهو يكون متوائم مع ذلك، وإلا فهو، ولهذا مباحثه ليست كلامية، يعني بحوثه كلها بلاغية، وإن كان يدافع عن مذهبه بهذا الأسلوب البلاغي، لكنه ليس معدود مع المتكلمين، المتكلمون لهم مذهبهم، ولهم مصطلحاتهم، وهكذا، يعني علي سبيل المثال واحد مثلا من العامة، يدرس مذهب الحنابلة، ويدرس مذهب المالكية، مذهب الشافعية، لكن هل سيكون هو إمام يعني لو حفظ متنًا واحدًا يكون مثل الأئمة الكبار؟ لا، أئمة المذاهب معروفين، فعلم الكلام له أئمته، الزمخشري ليس من أئمته، صحيح أنه بأكثر من كتاب ينقل عن علماء الكلام، وكتابه ومذهبه العقدي كله بكلامه، لكن هو كشخص هو كشخصية تخصصه بلاغة، ولهذا لم يؤلف في علم الكلام، يعني فليس له عنده - الله أعلم - ليس عنده كتاب في الكلام، وإنما كل ما كتبه في الكلام إنما هو في الآيات التي نسأل الله السلامة والعافية، حاول أن يلوي عنقها لينتصر لمذهبه، والله أعلم.

ولهذا في موضع، الله أعلم هل هو عند ابن هشام، أم هو عند السمين الحلبي، عند واحد من هذين الاثنين اللذين اِهْتَمَّا بالزمخشري، هو حتى أبو حيان مهتم بالزمخشري، فتعقب يعني تعقب الإمام أبي حيان في مسألة هجم فيها هجومًا عنيفًا على الزمخشري، فهذان إمامان كبيران، الله أعلم لأنه قد يكون الكلام لابن هشام، وفي مغني اللبيب، الكلام هذا معناه في مغني اللبيب، فكأنه يقول له: أنت تريد، يعني أنت تحاسب هذا الزمخشري تحاسبه وهو يتكلم في مسألة بلاغية، ويتكلم فيها بمصطلحات البلاغة، وأنت تحاسبه بمذهب الفقهاء، كأنك تريد من الشاعر أن يكون فقيهًا، وهذا غير صحيح يعني في هذه المسألة، فقصده يعني الزمخشري

- عفا الله عنا وعنه وعن أمة محمد ﷺ كلهم - الزمخشري يعني لا يعطى أكبر من حقه، ليس معدودًا في علم الكلام نهائيًّا، هو معدود في أئمة البلاغة، مثل أي واحد شاعر وليس من أهل السنة، ثم يقول الشعر في ذم - نسأل الله السلامة والعافية - المخالف له، هو نفسه، هو شاعر، راح نزل طلع شيء هو شاعر، الزمخشري عالم في البلاغة، معتزلي المعتقد - نسأل الله العافية، واضح؟ والإنصاف كما قلنا أنزلوا الناس منازلهم، طيب.

(وَهَذَا مُبَالَغَةٌ مِنْهُ، وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُ كُلٍّ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ أَعْنِي التَّحْقِيقَ وَبَيْنَ بَيْنَ وَالْيَاءَ الْمَحْضَةَ عَنِ الْعَرَبِ) العجب إن الزمخشري ينكر الياء، وقراءته التي قرأ بها - الله أعلم - التي ألف فيها كتابه - الله أعلم - أنها قد تكون قراءة أبو عمرو، القراءة التي اعتمدها الزمخشري أو القراءة التي كان يميل إليها كثيرًا هي قراءة أبي عمرو، لكن ليس من الطريق التي فيها الإبدال والهمزات، لأنه هو ينكر هذه الهمزات.

أبو عمرو نفسه هو ممن نقل وحتى أنه قرأ، وإن كان ليس من المتواتر عنه عندنا، لكنه نقل بالياء، الياء المحضة، يعني نقلها قراءة، ونقلها لغة، والزمخشري مهتم بأبي عمرو، ومع ذلك لم يأخذ بها، فالعجب، ولهذا يقول الشيخ: (الثَّلَاثَةِ أَعْنِي التَّحْقِيقَ وَبَيْنَ بَيْنَ وَالْيَاءَ الْمَحْضَةَ عَنِ الْعَرَبِ، وَصِحَّتُهُ فِي الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَمَّنْ تَقَدَّمَ، وَلِكُلٍّ)، أي ولكل واحد من هذه هذا التنوين، ولكل واحد من هذه الثلاثة (وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ)، حسنًا، (وَلِكُلٍّ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَائِغٌ قَبُولُهُ، وَاللهُ تعالى أَعْلَمُ)، (وَاخْتَلَفُوا فِي إِدْخَالِ الْأَلِفِ فَصْلًا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ)..

طالب: بالرجوع إلى مسألة الشاطبي، الذي ذكره من كلام ابن الجزري (٥٠:٤٣) أن النحاة ينكرون حتى تحقيق الهمزة الثانية، وبالتالي يقول الشاطبي: وفي النحو (٥٠:٥٥).

الشيخ: نعم.

طالب:يا شيخ، النحاة صعب تقول النحاة، عندك نص النحويين يقولون بتحقيقها، الكوفيين يرون التحقيق، (٥١:٢٦).

الشيخ: الإجماع، نعم الكوفيين تحقيق..

طالب:

كل النحاة، أنت عندك الحين النص كامل، عندك البصريين والكوفيين، الكوفيين لا، (٥١:٣٧)، هو يحققها أصلاً، صعب النحو، كلام الشاطبي خاص بالنحاة كلهم، بالنسبة للزمخشري، الزمخشري في الاستشهاد بالقراءات كلام..............

الشيخ: دوري أبو عمرو، نعم، لأن الدوري ليس عنده حاجات المشاكل عندهم، في الهمزة هذه التي هو ينكرها ما هي موجودة في الدوري، وسيبويه أيضًا يقرأ بقراءة أبي عمرو، لكن ليست من الطرق التي وصلتنا، حتى وإن كان بعض مشايخنا كان - رحمة الله عليه - الله يرحمه ويتجاوز عنه، كان يقول: (أتحدى أي أحد أن يأتي لي بنص أن سيبويه كان يحفظ القرآن)، وهذه طبعًا هي قالها الشيخ يعني أثناء يعني الشيخ كان رحمة الله عليه، كان لا يقبل أي أحد يتكلم في القراءة، ولا يطعن في القراءة، فكان يعني يكاد يعني يتشنج ويغضب بسرعة، فأثناء ما كان يدرسنا جاء ذكر (بارئكم) وسيبويه كان يقول أن الراوي ما ضبط يعني وجه الاختلاس، يعني ما ضبط وجه الإسكان وهذا، فزعل هو وتحدى أي واحد يأتيني بنص عن سيبويه أنه يحفظ القرآن وأنه قرأ، نعم أقصد سيبويه، هو الشيخ يقول: سيبويه، أتحدى أن يأتيني نص أن سيبويه يقرأ كذا كذا، فبعدين رحنا وقرأنا في غاية النهاية، فوجدنا أن الشيخ قرأ يعني، سيبويه له رواية، لكن عشنا مع الرجل - رحمة

الله عليه – مع شيخنا هذا تقريبًا يعني تقريبًا خمس عشرة سنة، والله ما تجرأت يوم من الأيام حتى في ساعة الأنس وفي ساعة الانبساط معه، ما تجرأت أن أقول له يا شيخ، لو ترجع لترجمة سيبويه في كذا كذا، ما تجرأت، فخليت التحدي حقه والله الله يرحمه، فما أدري عاد هل انتقل إلى رحمة الله وهو لا زال متيقن من هذا أم لا؟ طبعًا لا داعي لذكر اسم الشيخ رحمة الله عليه، واضح؟

فالنحويون والقراء حقيقة يعني بينهم ما بين الضرائر، مع أنه ما هو صحيح، المفروض لا يكون، لأنه كما قلنا وجدنا علماء من القراء يطعنون في بعض القراءات، يطعنون، لا شك في ذلك، ابن مجاهد ومكي وأبو شامة، هؤلاء علماء في القراءات، ومع ذلك لهم عبارات في طعن في بعض القراءات، فهي قضية منهج، ليس قضية أنه طعن في القرآن الكريم، وهذا ربما نكون تكلمنا فيه قديمًا.

طيب، (وَاخْتَلَفُوا فِي إِدْخَالِ الْأَلِفِ فَصْلًا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَنْ حَقَّقَ مِنْهُمْ وَمَنْ سَهَّلَ، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِإِدْخَالِ الْأَلِفِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَصْلِهِ فِي بَابِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ، هَذَا مَعَ تَسْهِيلِهِ الثَّانِيَةَ، وَافَقَهُ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَلَى ذَلِكَ فِي الثَّانِي مِنَ الْقَصَصِ وَفِي السَّجْدَةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ الْمَأْخُوذُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ)، معنى ذلك أن الأصبهاني عنده كتاب، (وَانْفَرَدَ النَّهْرَوَانِيُّ عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْهُ) أي عن الأصبهاني، (مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ) وأبو علي العطار قلنا إذا شفناه نعرف أنه من كتاب المستنير، أبو علي العطار إذا ذكر فلا يوجد إلا في كتاب المستنير، (بِالْفَصْلِ فِي الْأَنْبِيَاءِ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْهُ)، هنا: "وهو المأخوذ به في جميع طرقه"، عبارة الشيخ ابن الجزري، حقيقة هنا تعليق ذكره الداني وعقب عليه بقوله: (ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المد)، جامع البيان، بعدين هناك العبد الضعيف ذكر تنبيه، ذكر المؤلف اللي هو ابن الجزري في مصادر طريق الأصبهاني، ذكر كتاب غاية أبي العلاء، وبالرجوع إليها

وجد فيها قوله: (وافقهما ورش) فأطلق ورش مما يوهم أنه من جميع طرقه، يعني إذا قيل ورش يدخل الأصبهاني، ويدخل الأزرق، فعبارة غاية أبي العلاء (وافقهما ورش) معناه أن الاثنان الطريقان، (مما يوهم أنه من جميع طرقه، ولكن هذا الإيهام يتضح عدم صحته إذا عرفنا أو عُرّفَ أن ورشًا ليس له في غاية الاختصار إلا طريق الأصبهاني فقط، فلهذا جرى التنبيه، والله تعالى أعلم).

يعني حتى لا يأتي أحد من المحررين ويأخذ كلام ابن الجزري هنا (وهو المأخوذ من جميع طرقه)، أو يأخذ من غاية أبي العلاء لأن من طرق الأصبهاني غاية أبي العلاء، واضح؟

(وَانْفَرَدَ أَيْضًا ابْنُ مِهْرَانَ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْهُ، فَلَمْ يُدْخِلْ أَلِفًا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِمَوْضِعٍ، فَخَالَفَ فِيهِ سَائِرَ الْمُؤَلِّفِينَ)، بقي ورقة واحدة، (وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى عَنْهُ الْمَدَّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ وَغَيْرِهِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ أَبُو الْعِزِّ، وَقَطَعَ بِهِ لِلْحَلْوَانِيِّ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ كَابْنِ سَوَّارٍ، وَابْنِ شَيْطَا وَابْنِ فَارِسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَقَطَعَ بِهِ لِهِشَامٍ مَنْ طُرُقِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَفِي "التَّيْسِيرِ" من قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ - يَعْنِي مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ - وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ فَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْقَصْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا وَقَعَ لَهُ) أي للداني، (فِيهِ خَلْطُ طَرِيقٍ بِطَرِيقٍ)، طريق الداني في التيسير قراءة الداني على أبي الفتح، على السامري، على ابن عبدان على الحلواني على هشام، وعبارته في التيسير: (وأدخل) عبارته في التيسير الشيخ يقول: (الكوفيون وابن عامر بهمزتين، وأدخل هشام من قراءة على أبي الفتح بينهما ألفًا، الباقون بهمزة وياء مختلسة الكسر من غير مد) هذا عبارة الإمام الداني في كتاب التيسير.

إذًا في التيسير هو عن أبي الفتح، لكن بقية الإسناد ليس من قراءة أبي الفتح على السامري، ولهذا الشيخ يقول: وفي التيسير من قراءته على الفتح يعني من غير

طريق ابن عبدان، لأن طريق ابن عبدان هو الطريق الموجود في الفتح، هو الموجود في التيسير، وأما من طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا القصر، قال الداني، طبعًا قال المالقي عند هذا الكلام كلام الشيخ الداني الذي ذكرناه قبل قليل قال المالقي تعقيبًا عليه: (هذه قراءة الحافظ أي الداني على شيخه أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، إذًا الذي في التيسير هو قراءة الداني على أبي الفتح على السامري، هنا في هذا الوجه الذي هو في التيسير من قراءته على ابي الفتح من غير طريق ابن عبدان هو من قراءته على أبي الفتح، وقراءة أبي الفتح على عبد الباقي.

الداني يقول في الجامع: وأدخل هشام عن ابن عامر من قراءة على فارس الذي هو أبي الفتح عن قراءته على أبي الحسن، واضح؟ الذي هو السامري في رواية الحلواني عنه، أبي أحمد، أبي الحسن هو نعم أبي الحسن عبد الباقي، والا أبو الحسن طاهر؟ طاهر، وعن قراءته على أبي طاهر، أبو الحسن طاهر شيخ الداني، نعم، من قراءته على فارس عن قراءته على أبي الحسن، وهو أبي الحسن عبد الباقي.

في رواية الحلواني وعن قراءته على أبي طاهر، الذي هو عبد الواحد، أبو الطاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، يعني قراءة أبو الفتح على أبي طاهر.

طالب قراءة عبد الباقي بن حسن على؟

الشيخ: لا، عن قراءته على أبي طاهر في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفًا، وقرأت عليه من قراءتي على ابن حسنون، ابن حسنون اللي هو السامري اللي في التيسير، عن ابن عبدان عن الحلواني عنه بغير ألف بينهما، إذًا طريقة التيسير هو القصر الذي هو عدم الألف، هم الآن يقرؤون به في الشاطبية، صح؟ لا، لا، أنا وعمر ليس لدينا مشكلة في هذا، يعني أن يوافقني أحد، نعم، كان قصدك عند

المحررين، الذي ذكرناه الكلام قبل يومين أو ثلاثة أيام، يا إنكم تمنعوا كل الزيادات، أما إنكم تأخذوا بالزيادات، وهذا النص صريح عند الشيخ ابن الجزري، وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق، من جملة، معناه أنه فيه، لا وسيأتينا أيضًا في باب السكت أو باب إنه فيه حتى إنه خروج ليس بخروج عن طرق الكتاب، خروجًا عن طرقه، يعني الخروج عن طرق الداني نفسه، و(يرضه)، طيب، يعني تأخذون ببعض الزيادات وتنكرون بعضها، والا وتمنعون بعضها، لا، يعني أنا ممكن كل شيء أقبله، إلا إنك تقول لي: يا أخي، التيسير كتاب وحده، والشاطبية كتاب لوحده، لما تأتي تأخذ لي بالتيسير لن يقول لك شيء، تبغى الشاطبية، خذ، لأحد يقول لك شيء، لكن أنتم تجعلوهم سويا، وتخرجوا على مزاجكم، وتخلوا هذا هو الأساس، مع أن الشاطبية هي الأساس، الشاطبية لولا الشاطبية ما عرف التيسير، ولا انتشر ولا اشتهر، فهم يقدمون الفرع على الأصل، يكفي ذلك.

طيب، (وَفِي "التَّجْرِيدِ")، لأن بقي صفحة ما فيها شيء، (وَفِي "التَّجْرِيدِ" مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَفِي "الْمُبْهِجِ" سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْبَابِ، فَيَكُونُ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَالدَّاجُونِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى الْقَصْرَ) الذي هو الحذف، الذي هو عدم الإدخال، (ابْنُ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَابْنَا غَلْبُونَ، وَمَكِّيٌّ، وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ"، وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ)، وهذا ليس من طريقه، (وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ، وَفِي "التَّجْرِيدِ" مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْجَمَّالِ، وَهُوَ فِي "الْمُبْهِجِ" مِنْ طَرِيقِهِ).

أنتم لا تلاحظوا أن الشيخ هنا عن هشام ما تعرض للشاطبية، ولم يتعرض للشاطبي، ما ذكر شيء عن الشاطبي؟ لا، هو العادة يقول: والوجهان في الشاطبية،

أو الثلاثة أوجه، لكن هنا في هذه الكلمة ما ذكر أي شيء، مع أنه فيها الوجهان، طيب.

طالب: ذكر التيسير فقط.

الشيخ: هنا ذكر التيسير، وذكر التجريد وغيره، لكن قصدي أنه ما نص على مذهب الشاطبية.

طالب:...............(١:٠٣:٤٤).

الشيخ: معذور، يقنص كذا نصرة لمذهبه، تفضل يا سيدي.

طالب: ابن الجزري ذكرتم سابقًا أن ابن الجزري لم يلتزم في منهجيته؟

الشيخ: لا، لا، صحيح، لكن الشاطبي لا يكاد يذكر شيء إلا والشاطبية والتيسير، هي هذه الإشكالية، إنه هنا، وبعد ذلك هنركز.

طالب: (١:٠٤:١٨).

الشيخ: نعم، معناه نقرأ بالإبدال، على ماذا، تروا ممكن سكوت ابن الجزري إذا لم يكن سهوًا أو غفلة، إذا كان تعمدًا، فيسكت عنه معناه أن السكوت عنه يدل على الثلاثة عند الشاطبيين، لكن لا يلزم، لكن أنا فقط أستوقفني أنه ما ذكر الشيخ الشاطبي.

(تنبيهٌ) ويختم به الباب إن شاء الله، (لَمْ يَنْفَرِدْ أَبُو جَعْفَرٍ بِإِدْخَالِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ الْمُحَقَّقَةِ وَالْمُسَهَّلَةِ فِي أَئِمَّةً، بَلْ وَرَدَ ذَلِكَ أيضًا عَنْ نَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو، فَنَافِعٌ، مِنْ رِوَايَةِ الْمُسَيَّبِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ جَمِيعًا عَنْهُ)، هذه كلها طبعًا ليست رواية طرق، (وَأَبُو عَمْرٍو)...

طالب:

نافعية، العشرة النافعية صحيح؟

الشيخ:

نعم نعم المسيبي وإسماعيل من النافعية، الذي هو من كتاب التعريف للداني، (وأَبُو عمرو مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدَانَ، عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، فَكُلُّ مَنْ فَصَلَ بِالْأَلِفِ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّمَا يَفْصِلُ بِهَا فِي حَالِ تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بِهَا فِي حَالِ إِبْدَالِهَا الْيَاءَ الْمَحْضَةَ)؛ الياء في حال إبدالها الياء المحضة صح؟ لا، تكون الياء منصوبة بإبدال، صحيح؟، إبدال، نعم، فكل من فصل بين محققين، يعني ما تقول: آيِمَّة.

طالب: تحرير النشر؟

الشيخ: هذا التحرير، تحرير النشر على عيننا وعلى رأسنا، نأخذ به ونحن مغمضين، لأنه حق ابن الجزري، ونحن جزريون، والا ونحن ابن جزريين، (لِأَنَّ الْفَصْلَ إِنَّمَا سَاغَ تَشْبِيهًا لَهَا بِ أَئِنَّا، وأَئِذَا وَسَائِرِ الْبَابِ، وَذَلِكَ الشَّبَهُ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالَةِ التَّحْقِيقِ أَوِ التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، أَمَّا حَالَةُ الْإِبْدَالِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ أَصْلًا وَقِيَاسًا، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ نَصٌّ عَمَّنْ يُعْتَبَرُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ) مع الأسف ما عرفنا من هو بعضهم هذا..

طالب: هنالك إشكال على الأخ في الإبدال؟

الشيخ: في أيذا؟

طالب: أيمة، لأن أبو عمرو وقالون قالوا (١:٠٦:٥٧)، ولم يستثن أئمة؟

الشيخ: لكن هو يقول لك: ولا يجوز الفصل في إبدالها الياء المحضة.

طالب: يعني إذا أبدلنا الياء المحضة على (١:٠٧:٠٤)........

الشيخ:

أنتم مازلتم في النحو، لننتهي من النصف صفحة المتبقية من الدرس، (قَالَ الدَّانِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مَنْ يُسَهِّلُهَا بَيْنَ بَيْنَ: وَلَا تَكُونُ يَاءً مَحْضَةَ الْكَسْرَةِ فِي مَذْهَبِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْفَصْلَ بِالْأَلِفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ الْمُخَفَّفَةِ فِي نِيَّةِ هَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ بِذَلِكَ، قَالَ: وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِبْدَالُهَا يَاءً مَحْضَةَ الْكَسْرَةِ فِي مَذْهَبِ مَنْ لَمْ يَرَ التَّحْقِيقَ وَلَا الْفَصْلَ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ، قَالَ: فَأَمَّا مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ بَيْنَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، انْتَهَى، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ الْمُتَحَرِّكَةِ لِغَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ فَإِنَّ الْأُولَى مِنْهُمَا - أَعْنِي الْمُتَحَرِّكَةَ - تَكُونُ مَفْتُوحَةً وَمَضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً نَحْوُ: "آسَى وَآتَى وَآمَنَ وَآدَمَ وَآزَرَ، وَأُوتِيَ، وَأُوتِيتُمْ، وَأُوذُوا، وَاؤْتُمِنَ، بِإِيمَانٌ، وإِيتَاء، لِإِيلَافِ، وَإِيتِ بِقُرْآنٍ"، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا تُبْدَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَرْفَ مَدٍّ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا، فَتُبْدَلُ أَلِفًا بَعْدَ الْمَفْتُوحَةِ، وَوَاوًا بَعْدَ الْمَضْمُومَةِ، وَيَاءً بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ، إِبْدَالًا لَازِمًا وَاجِبًا لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، لَيْسَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ونلتقي إن شاء الله الحصة القادمة بإذن الله، نبدأ بباب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين، هذا والله تعالى أعلم، وإياكم، تقبل الله منا ومنكم، ومن السامعين جميعًا.

❖



الدرس الثاني والستون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا ونبينا وحبيبنا نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مساكم الله جميعًا بكل خير، وسنواصل -إن شاء الله- دروس قراءة كتاب (النشر) والتعليق عليه، وكنا انتهينا من باب (الهمزتين المجتمعتين من كلمة)، ودرسنا اليوم يبدأ من باب (في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين).

ولكن قبل أن نبدأ به يُستحسن أن نعود قليلا لمسألة ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف:٢٠] في صفحة (ثمانِمائة وسبعة وثمانون)، هذه الكلمة ذكرنا فيها أن الشيخ المتولي رحمة الله عليه سكت في النشر عن وجه الفصل مع التسهيل للداجوني، وذكره الشيخ الإزميري، هذا كلام الشيخ المتولي رحمة الله عليه، وحقيقةً رجعت إلى المسألة في وقتٍ متسع، وكتبت أن الشيخ المتولي لم يُخطئ، وأن كلام الشيخ سليم، ثمَّ بعد ذلك اِتَّضَحَ لي أن الاستدراك على عبارة الشيخ المتولي رحمة الله عليه استدراكٌ صحيح.

يعني أن الشيخ المتولي لما قال: (إن النشر سكت عن التسهيل مع الفصل)، أن هذا الكلام كلام الشيخ -رحمة الله عليه، ونفعنا الله بعلمه- كلامٌ فيه نظر، هذا

النظر هو أن الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه لم يسكت عن بيان التسهيل مع الفصل، ونذكر هذه المسألة الآن على عجل.

الشيخ ابن الجزري يقول: أن ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف:٢٠] ابن عامر يقرأها بهمزتين على الاستفهام، وهو -أي: ابن عامر ومن معه من الذين يقرأون بالاستفهام- على أصوله من حيث التسهيل والتحقيق، والفصل وعدم وجوبه.

ثم قال ابن الجزري: (**إلا أن الداجوني عن هشامٍ من طريق النهراوني يُسهل الثانية ولا يفصل، والمحقق يسهل ويفصل**)، كيف نقول: إن الشيخ ابن الجزري لم يسكت عن التسهيل مع الفصل؟! في كلمة مرت معنا، وهي قوله: (**مشهور طرقه**)، الداجوني روى التحقيق من مشهور طرقه، حقيقةً وهذا ربما ما لم نذكره في المحاضرة في الحلقة الأولى التي كان فيها الدرس؛ الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه لما رجع إلى الداجوني أخذه من عدة كتب، الداجوني عن زيد من عدة كتب، والمهم النهرواني، فأخذه من (الجامع) للخياط، وأخذه من (المستنير)، وأخذه من (المصباح)، وأخذه من (التجريد)، وأخذه من (روضة الـمُعدِل)، وأخذه من (روضة المالكي)، وأخذه أيضًا من (غاية أبي العلاء).

هذه الكتب هي طرق الإمام ابن الجزري في الدجواني سواءً النهرواني، فهذه كل كتب النهرواني، لما جاء إلى المفسر أخذه من كتابٍ واحدٍ، وهو (المستنير)، المفسر عن زيد عن الداجوني من كتابٍ واحد وهو (المفسر)، نلاحظ أن كتاب (المستنير) هو الكتاب الوحيد الذي جمع طريق النهرواني وطريق المفسر.

فعبارة الشيخ ابن الجزري: (**إلا أن الداجوني عن هشامٍ من طريق النهرواني يسهل الثانية ولا يفصل، والمفسر يحقق ويفصل**)، هذا كلام الشيخ ابن الجزري يقصد به كتاب (المستنير)، ونرجع ونقول: كيف نأخذ التسهيل مع الفصل؟ هذه

الكتب كلها التي ذكرناها الآن إذا استثنينا (المصباح) واستثنينا (المستنير)، فكل هذه الكتب (روضة المالكي) و(الجامع) للخياط هي في قسم الأسانيد، كلها فيها التسهيل مع الفصل، وهذا الإشكال، طرق هشام التي اختارها عن الداجوني فيها التسهيل مع الفصل، فكيف الشيخ يقول ما هي في الفصل؟ يعني أليست موجودة في النشر؟!!

الإشكال -والله أعلم- هو عبارة ابن الجزري: (**وكذلك روى الداجوني التحقيق من مشهور طرقه**)، فالذي لا يتأمل.. وهذا ما وقع فيه العبد الضعيف في البداية، وإن كنا في البداية في أول مرة قرأنا النص قلنا: كلمة (**مشهور طرقه**) لغم، والمفروض ننتبه إليها، لكن إذا فهمنا الآن (**مشهور طرقه**) ماذا نفهم؟ نفهم أن مشهور الطرق كلها بالتحقيق، لو أخذنا كلمة (**مشهور طرقه**) على المعنى اللغوي، فالشيخ يقول: (**وكذلك -أي بالتحقيق- روى الداجوني من مشهور طرقه**)، هذا يُفهم منه ماذا؟

يُفهم منه أن مشهور طرق الداجوني بالتحقيق، لكن هذا ليس هو الموجود في النشر، الموجود في النشر أن كل الطرق حجة النهرواني بالتسهيل، فحقيقةً -ويعلم الله- يمكن جلست يومين أو ثلاث أيام في ساعات طويلة لمحاولة ربط مشهور طرقه مع الموجود في الأسانيد مع الموجود في الكتب، فكيف ابن الجزري يعطينا أسانيد النهرواني وهي من هذه الكتب المتعددة، ثمَّ يقول لنا أنها من مشهور الطرق بالتحقيق، وهي كلها فيها التسهيل؟!

يعني التحقيق لا يوجد إلا في (المصباح)، (المصباح) هو الوحيد الذي نصَّ على أن هشام له تحقيق الهمزتين، يقرأ بهمزتين محققتين على الاستفهام، طبعًا (المصباح) أيضًا من طرق زيد لكن عن الحمامي فقط، لم أجد مخرجًا إلا أننا نعتبر أن للشيخ ابن الجزري رحمة الله عليه عندما قال: (**مشهور طرقه**) إنما استخدم

مصطلح المحدثين، فكأن الشيخ ابن الجزري يقول: وكذلك روى الداجوني التحقيق -أي: وهذا التحقيق المروي عن الداجوني- هو من مشهور طرقه، هذا الكلام لو كان في كتب الحديث يُفهم منه ماذا؟

يُفهم منه أن هذا التحقيق هو مرتبةٌ ثانيةٌ بعد مرتبة المتواتر، فكأن الشيخ ابن الجزري يقول: التسهيل هو الأكثر عند الداجوني، والتحقيق هو من مشهور طرقه يعني في المرتبة الثانية، إذا أخذنا هذا المفهوم -وحقيقةً لم يتضح لي مفهومٌ آخر غيره- نجد أنه هو الواقع في الكتاب، هو الواقع في النشر أن جُلَّ هذه الكتب كلها فيها التسهيل مع القصر إلا (والمصباح)، وإلا (المستنير) الذي استثناه الشيخ ابن الجزري في قوله: (إلا الداجوني).

إذا كان هذا الفهم صحيحًا، وهذا التخريج لكلام الشيخ ابن الجزري صحيحًا تكون عبارة الشيخ المتولي رحمه الله عليه لا زال يكون فيها النظر، وكلمة الشيخ المتولي أن الإزميري ذكره لا تدل على أن الشيخ الإزميري ذكر التسهيل مع القصر استدراكًا على ابن الجزري، هو لم يذكره على أنه استدراك، هو إنما ذكره على أنه توضيحٌ لكلام ابن الجزري، وهو نفس هذا الكلام الذي ذكرناه الآن.

ماذا فعلنا؟ ذهبت إلى الطرق التي قال عنها ابن الجزري أنها من طرق النهرواني، وخرجنا كل الأحكام التي فيها مما يتعلم، فوجدنا هذه النتيجة وكان قد وصل إليها قبلنا الشيخ الإزميري رحمه الله عليه، لكن الذي يهمني عبارة: (وذكره الإزميري)، نُحدد ونقول: لم يذكره استدراكًا؛ لأن هذه العبارة بعض الناس يفهم منها استدراك الإزميري على ابن الجزري، وهذا غير صحيح، ما ذكره ابن الجزري ولو يؤخذ مفهومًا من كلامه يُقدَم على أنه لم يذكره، فما ذكره ابن الجزري ولو بالمنطوق أو بالمفهوم حتى ولو بمفهوم المخالفة يعتبر أنه ذكره.

فإذا رجعت إلى هذه الكتب التي استقاء منها ابن الجزري لن تجد فيها إلا التسهيل مع القصر إلا في (المصباح)، وأيضًا في (الجامع) للفارسي، لكن (الجامع) للفارسي الشيرازي هو ليس من طرق ابن الجزري في النشر -طبعًا في هذه الكلمة أو في هذه الرواية ليست من طرقه-، وابن الجزري إنما قرأ عن هشام في هذه الراوية في النهرواني عن (الجامع) للفارسي، إنما أخذه من كتاب (التجريد) من قراءة ابن الفحام على الشيرازي على صاحب (الجامع)، ولهذا لا نعتبرها من (الجامع)، (الجامع) فيه التسهيل، يعني فيه حكمٌ مخالفٌ لما ذكره، فلو استثنينا نقول: (المصباح) و(المستنير)، وربما أيضًا يكون (الجامع) للفارسي.

فخلاصة القول أن كلمة (مشهور طرقه) الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه أعتقد أنه أخذه أو عبر به بمفهوم المحدثين، وليس بالمفهوم اللغوي للعبارة، والله أعلم.

الطلاب: سؤال غير واضح (١٢:٢٥)؟

حقيقةً أجريت بحث سريع في النسخ الإلكترونية من النشر؛ لأني حقيقةً لست من أصحاب الكتب الإلكترونية، لكن لا شك أنها تفيد في مثل هذه الناحية، فكتبت في النسخة التي في الشاملة من النشر وبحثت عن كلمة (مشهور طرقه)، فما وجدت أن الشيخ ابن الجزري ذكرها إلا في موضعين، هذا الموضع وموضع آخر مر معنا سابقًا في باب المد فقط، والعهدة على النسخة الإلكترونية، لكن من الآن وصاعدا -إن شاء الله- سنركز إذا مرت معنا هذه العبارة فنحاول أن ندرسها.

حتى أن بعض الباحثين قال: هل تصلح لأن تكون بحثًا؟ قلت له: لا أدري، الذي أعرفه أنها في موضوعين، إذا كان ذكرها في خمس مرات أو ست مرات ممكن أن تصلح بُحيثٌ، والترقيات أساسًا يُقبل فيها البُحيث لكن تُدرس، هل كل المواضع التي ذكر فيها الإمام ابن الجزري مشهور طرقه هل هو يقصد المصطلح

اللغوي أو المصطلح عند المحدثين؟ في هذا المكان -الله أعلم- يترجح للعبد الضعيف أنه يقصد المعنى الاصطلاحي عند علماء الحديث، وليس بالمصطلح اللغوي -والله أعلم- يعني هذا كان استدراك أحببنا أن نبدأ به درس اليوم.

[بابٌ في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين]

(وتأتي على ضربين متفقتين ومختلفتين، فالضرب الأول المتفقتان؛ وهما على ثلاثة أقسامٍ: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم، أما المتفقتان كسرًا فعلى قسمين: متفقٍ عليه، ومختلفٍ فيه، فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظًا في خمسة عشر موضعًا؛ في البقرة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة:٣١]، وفي النساء: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ [النساء:٢٢] في الموضعين، وفي هود: ﴿ومن وراء إسحاق﴾، وفي يوسف: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾، وفي الإسراء وص: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾، وفي النور: ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ [النور:٣٣]، وفي الشعراء: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ﴾ [الشعراء:١٨٧]، وفي السجدة: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة:٥]، وفي الأحزاب: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٢]، وفيها: ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ إِخۡوَٰنِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٥]، وفي سبأ: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن﴾ [سبأ:٩]، وفيها: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ﴾ [سبأ:٤٠]، وفي الزخرف: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف:٨٤]، والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾ [الأحزاب:٥٠]، و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب:٥٣] في قراءة نافع، ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ [البقرة:٢٨٢] في قراءة حمزة.

طبعًا عندنا في طبعة (المجمع): (من الشهداء أن)، وفي النسخة التي قلنا عليها بخط الشيخ ابن الجزري: (من الشهداء إن) واضح؟

الطالب: سؤال غير واضح (١٦:٠٥)؟

الشيخ: مادام جاءت في نسخة هذا أفضل

حقيقةً لم أعُد ما يعده الشيخ ابن الجزري، وما يعده الإمام الداني، حقيقةً ما عدته فالعهدة عليه.

الطالب: سؤال غير واضح (١٦:٤١)؟

ترجمة حمزة نعم، الإخوان في (المجمع) كتبوا (بيوت النبي) على قراءة نافع، وكان المفروض يكتبوا هذا أيضًا على قراءة حمزة.

الطالب: حديث جانبي (١٧:٠٥).

بكسر همزة (إن)، ولكن وضعوها بيان لقراءة حمزة، لو وضعوها فوق كان يغني، لكن الأول ما كانت عندنا هذه النسخة، لكن هذه الآن نسخة غين هذه فيها -إن شاء الله- يعني ضُبطت كما هي.

(وأما المتفقتان فتحًا ففي ستة عشر لفظًا في تسعة وعشرين موضعًا؛ في النساء: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء:٥]، وفيها وفي المائدة: ﴿جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ [النساء:٤٣]، وفي الأنعام: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام:٦١]، وفي الأعراف: ﴿تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف:٤٧]، وفيها وفي يونس وهود والنحل وفاطر: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [يونس:٤٩]، وفي هود موضعان: ﴿جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [هود:٧٦]، وفيها خمسة مواضع وموضع المؤمنين: ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [المؤمنون:٢٧]).

هذه فيها رقم واحد، (وهود) عند كلمة (وهود) كذا في جميع النسخ، ولعله سهوٌ من الناسخ أو من المؤلف إذ ليس في هود (جاء أجلهم)؛ لأنه يقول: (وهود والنحل وفاطر: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [يونس:٤٩]).

الطالب: بل (جاء أمرهم).

لا، عندي هنا (جاء أجلهم)، بعد كلمة (تلقاء أصحاب النار) قال: (وفيها وفي يونس وهود والنحل وفاطر: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [يونس:٤٩]) هذا في جميع النسخ، وعلق قديمًا في جميع النسخ ولعله سهوٌ من الناسخ أو من المؤلف.

(وفي الحجر: ﴿وَجَآءَ أَهۡلُ﴾ [الحجر:٦٧]، وفيها وفي القمر: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ [القمر:٤١]، وفي الحج: ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ [الحج:٦٥]، وفي المؤمنين: ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾ [المؤمنون:٩٩]، وفي الفرقان: ﴿شَآءَ أَن يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان:٥٧]، وفي الأحزاب: ﴿شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ﴾ [الأحزاب:٢٤]، وفي غافر والحديد: ﴿جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٧٨]، وفي القتال: ﴿جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ﴾ [محمد:١٨]، وفي المنافقين: ﴿جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾ [المنافقون:١١]، وفي عبس: ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس:٢٢]).

لا أعلم لماذا كتبوا (شاء أنشره) أيضًا بخط رقيق، المفروض أنها تُكتب بخط ليس كذلك.

(وأما المتفقتان ضمًا فموضع واحد في الأحقاف: ﴿أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف:٣٢]، فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقها، فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شنبوذ، عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيب، عن رويس، وانفرد بذلك -أي: بحذف أو بإسقاط الأولى- أبو الفرج الشنبوذي، عن النقاش عن أبي ربيعة).

طبعًا الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة هو في النشر من كتاب (المبهج) فقط، يعني كأنه قال لك: وانفرد (المبهج)؛ لأن الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة الشيخ قال أنه من طريق (المبهج) فقط، فتكون هذه الانفرادة لكتاب (المبهج).

(عن أبي ربيعة عن البزي، وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام، عن النقاش عن أبي ربيعة عنه، فوهم في ذلك).

هنا تعليق: مر معنا سابقًا في قسم الأسانيد؛ الشيخ يقول: ومن طريق ابن الفحام عن النقاش عن أبي ربيعة، قال: (من كتابي أبي العز، ومن غاية أبي العلاء من قراءته على أبي العز) هذا هناك في قسم الأسانيد مكتوب الشيخ قال أخذ هذه الطريق، التي هي طريق أبو العز عن أبي محمد الحسن الفحام، الشيخ قال: أنها من كتابي أبي العز يعني (الإرشاد) و(الكفاية الكبرى)، حقيقيا وذكرنا هذا سابقًا لما كنا نوثق وجدنا أن هذا الطريق غير موجود في (الكفاية)، يعني لا يوجد لا في (كفاية) أبي العز الكبرى، ولا يوجد في الإرشاد.

فقول الشيخ ابن الجزري: (من كتابي أبي العز): لا أدري هل ذكرنا سابقًا احتمال أنها تكون من كتاب أبي العز، فيكون المقصود الإرشاد الكبير!! لا أدري، لكن قطعًا هذا الطريق ليس في الكفاية الكبرى التي وصلتنا، وليست في الإرشاد الذي وصلنا، هل هو في الإرشاد الكبير؟ الله أعلم، هل هو طريقٌ أدائيٌ وصل إلى ابن الجزري؟ الله أعلم، المهم أن هذا الطريق ليس في الكتابين اللذين نصَّ ابن الجزري على أن هذه الطريق منهما، هذه نقطة.

فلعل أبا العز أعطاه لأبي العلاء من باب الأداء؛ لأنه هذا الطريق عن أبي العز عن أبي الفحام السامري موجود في (غاية الاختصار)، يعني (غاية الاختصار) أبو العلاء قرأ على أبي العز بهذا الطريق، لكن أبو العز لم يسجله أو يدونه في كتابيه، في النسخ التي وصلتنا، قد يكون في نسخ أخرى -والله أعلم- لكن النسخ المطبوعة والمخطوطة التي وصلتنا ليس فيها هذا الكلام، فهل أبو العز سجل هذا في كتابه (الإرشاد الكبير)؟ هذا احتمال.

هل سجله في (الإرشاد) الذي وصلنا وفي (الكفاية) التي وصلتنا، لكن ثمة

نسخ لم تصلنا من الكتاب؟ أيضًا هذا احتمال، هل أبو العلاء قرأ به على أبي العز من باب الأداء وليس من باب النص في الكتاب؟ هذا كله احتمال. واضح؟

وقلت: أبو العز أعطاه إياه من كتاب الإرشاد، وليس في الإرشاد ولا في الكفاية القول بحذف الهمزة الأولى لأبي ربيعة عن البزي؛ يعني حتى الطرق الموجودة في كتاب (الكفاية) وفي كتاب (الإرشاد) عن أبي ربيعة عن البزي ليس فيها القول بأنه يُسقط إحدى الهمزتين، إذًا هذه أيضًا معلومة جديدة، يعني أولًا قلنا: أن طريق الفحام ليس موجودًا في كتاب النشر والإرشاد، الحكم نفسه ليس موجودًا في الكفاية والإرشاد، سواءً عن ابن الفحام أو غير ابن الفحام، وليس في الإرشاد ولا في الكفاية القول بحذف الهمزة الأولى لأبي ربيعة عن البزي.

بل لم أجد أحدًا ذكر ذلك عن أبي العز غير صاحب الكنز، فإنه قال: وقال قومٌ إن المحذوفة عند أبي عمرو هي الثانية، وممن ذكر ذلك أبو العز الحمامي، هل الشيخ ابن الجزري أخذ المعلومة من كتاب الكنز؟ هذا احتمال، ويؤيد هذا الاحتمال النص الذي سيأتينا بعد ذلك، ربما اليوم وربما غدًا اتضح لي أن الإمام ابن الجزري يعتمد في هذا النص وفي نصٍ آخر سيأتي معتمدا اعتمادًا شبه كلي -حتى لا نجزم- على كتاب الكنز، والله أعلم، فهل هذه المعلومة هل يكون الشيخ ابن الجزري تبع صاحب الكنز؟ الله أعلم.

كلام ابن الجزري: (والصواب أن ذلك رواية السامري -وهو أبو محمد الحسن بن الفحام السامري- عن ابن فرح، عن أبي ربيعة).

قلت -العبد الضعيف يقول-: طريق ابن فرح موجودٌ في المستنير؛ لأن الشيخ يقول: (**والصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار؛ ولذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم**)؛ طريق ابن فرح عن أبي ربيعة الذي في المستنير هو نفسه الطريق الموجود في الكفاية الكبرى، ومع

ذلك ليس في الكفاية ذكرٌ للحذف، هذا أيضًا قضية ثالثة.

يعني الكفاية الكبرى فيها طريق الفحام طبعًا لكن ليس من الطريق، وإنما فيها طريق ابن فرح عن أبي ربيعة، ليس طريق النقاش، كنا نقول: طريق ابن الفحام عن النقاش عن أبي ربيعة، هذا قلنا: الذي هو أخذه ابن الجزري من كتابي أبي العز، وهو مع ذلك ليس موجودًا كما ذكرنا قبل قليل، الطريقة هذه الخاصة بابن فرح؛ طريق ابن فرح عن أبي ربيعة الشيخ يقول: أن المستنير ذكر فيها هذا الكلام الذي سبق، ومع ذلك نقول: أبو العز أخذ عن ابن الفحام عن ابن فرح عن أبي ربيعة، ولم يذكر إسقاط إحدى الهمزتين.

يعني المستنير وأبو العز اتفقا على هذا الطريق، واختلف الحكم، إذًا هذه قضية تحتاج تأمل، ولماذا الشيخ ابن الجزري صوب رواية المستنير ولم يصوب رواية أبي العز؟ يعني الطريق واحد عند الاثنين عن ابن فرح، ابن فرح عنده في المستنير إسقاط إحدى الهمزتين، ابن فرح عند أبي العز ليس عنده إسقاط إحدى الهمزتين. إذًا هناك اختلاف ربما يكون السامري قرأ عن ابن فرح بالروايتين، لكنه أعطى لأبي العز رواية واحدة، أو ربما أعطاه الروايتين لكن أبو العز ما اختار أنه يضع الإسقاط، كله وارد.

لكن نحن نتكلم على ما ذكره الشيخ ابن الجزري، وهذه نقطة تحتاج إلى توقف، ما العلة في اختلاف ابن فرح في المستنير عنه في الكفاية الكبرى؟ مع أن الطريق واحدة ابن فرح عن أبي ربيعة عن البزي؟!

قال الشيخ ابن جزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصة قَالُونُ، البَزِّيُّ، وسَهَّلاَ الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين بين بين مع تحقيق الثانية، واختُلف عنهما في (بالسوء إلا)، و (للنبي إن أراد)، و (بيوت النبي إلا)، أما (بالسوء إلا) فأبدل الهمزة الأولى منهما واوًا وأدغم الواو التي قبلها**

فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين، عن قَالُونُ و البَزِّيُّ، وهذا هو المختار روايةً مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في مفرداته: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره.

قلت -أي ابن الجزري-: وهذا عجيبٌ منه، فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدة كما سيأتي في باب وقف حمزة، وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل؛ لوقوع الوَاوِ قبلها أصليةً عين الفعل، كما سيأتي).

الطالب: حديث جانبي (٣٨:٣٠).

لا، التسهيل مطلقًا.

هنا -حقيقةً- الدكتور أيمن علق تعليقًا، واستغرب من تعجب الإمام ابن الجزري على عبارة الداني رحمه الله عليه، يقول الدكتور -حفظه الله-: "قال الداني هذا الكلام -أي: عبارة هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره- في مفردة ابن كثيرٍ في القسم الخاص برواية البزي عن هذه الكلمة بعينها، فيجب أن يُفهم في سياقه، ويُحمل على.."، يعني يجب أن يُفهم في سياقه ويجب أيضًا أن يحمل، طبعًا ويحمل عطف على يجب أن.

"ويحمل على أن الداني يعني أن هذا الحرف بالنسبة لهذه الراوية لا يجوز في تسهيله على رأي الداني وحسب طرقه، غير وجه الإبدال مع الإدغام، وقد صرح بذلك في (جامع البيان)، فقال -بعد أن ذكر الإبدال مع الإدغام-: وكان بعض أهل الأداء يأخذ لنافعٍ في قراءة نافعٍ وابن كثيرٍ من الطرق المذكورة في هذا الموضع بجعل الهمزة والياء قياسًا على جعلها بعد الألف، (احيانا الشخص لايجيد قراءة خطه) وذلك خروجٌ عن قياس التسهيل، وعدولٌ عن مذاهب القراء". هذا الكلام الداني.

وواصل الدكتور أيمن فقال: "فلا داعي لإقحام مسألة باب وقف حمزة وهشام، فتلك قضيةٌ أخرى ليس هذا مقامها، بل كلتاهما مقيدةٌ ببابها وسياقها". انتهى كلام الدكتور.

لاحظ معي، حقيقةً عبارات قوية بعض الشيء، فيجب أن يُفهم في سياقها، ويجب أن يحمل، أو مثلا: ويحمل، الشيخ ما قال: ويجب أن يحمل، قال: ويحمل، لكن هي عطف على الوجوب، ويحمل على أن هذا الحرف كتب بالرواية، فلو أخذنا كلامه في البداية يعني كأن الشيخ الداني يقول: لا يجوز في التسهيل غيره عن البزي، ويجوز تسهيله عند قالون؛ لأنه عند قالون ما ذكره، يعني هذا كرد عام لكن التفصيل لم يأتي بعد.

أولًا: نقول: والله أعلم، يعني أخالف الدكتور فيما فهمه، ولكلٍ فهمه، ابن الجزري لم يعترض على ما قرأ به الداني، يعني خلاصة كلام الدكتور أيمن أنه يريد أن يقول: أن الشيخ اعترض لما قال: (ولا يجوز في التسهيل) يعني عنده في روايته التي قرأ بها، يعني لا يجوز التسهيل لأنه لم يروي غير ذلك، هذا الكلام صحيح، الإمام الداني صرح به، طبعًا لم يصرح به في المفردات، لكن صرح به في بعض كتبه لما ذكر التسهيل بين بين، فقال: "ولم أقرأ بذلك".

هذا الداني يقول أنه لم يقرأ بالتسهيل، الخلاف بين الداني وابن الجزري ليس خلاف في أن هذه رواية الـ.. ابن الجزري وغير ابن الجزري لا يناقش الداني في مروياته، يعني شيءٌ ما رواه الداني لا أحد يناقشه فيه، لكن الشيخ ابن الجزري يناقش هذه العبارة بهذا العموم الذي ذكره الشيخ، يقول: (وهذا الذي)، ما هو هذا الذي؟ ليس على الرواية وإنما على وجه التسهيل، (وهذا الذي) أي الإبدال مع الإدغام (لا يجوز في التسهيل)، ما قال في الرواية، ما قال في القراءة.

فمعناه أن الشيخ الداني ينكر صحة القول بالتسهيل، ورحمة الله على الإمام

الشاطبي عندما قال:

"وبالســـوء إلا أبــدلا ثــم أدغمــا وفيه خلاف عنهما ليس مقفلًا".

الله أعلم، أرى أن هذا ردٌ بالأدب على إنكار الشيخ الداني؛ لأن الشيخ الداني أنكر التسهيل، فابن الجزري لا يتعجب من عدم رواية الداني للتسهيل، هو يتعجب من إنكار الداني جواز التسهيل بين بين، ابن الجزري يتعجب من ماذا؟ يتعجب من إنكار الداني لوجه التسهيل بين بين، أو لتقل بعبارة أخرى: ابن الجزري يتعجب من الداني تجويزه مقتصرًا على وجه التسهيل في هذه الكلمة على الإبدال والإدغام.

الداني روى الإبدال والإدغام فقط، وغيره من العلماء رووا الإبدال والإدغام، ورووا التسهيل بين بين، حتى أن بعضهم رووا النقل كما سيأتي، فالشيخ ابن الجزري لا يعترض على الداني في مروياته، والشيخ الداني -والله أعلم- أنه عندما قال: (وهذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره)، لا يقصد أنه في الرواية؛ لأنه هو نفسه ذكر التسهيل، قال: وقال قومٌ.. هو مصرح أن هناك من يقرأ بالتسهيل بين بين، لكنه لم يقرأ به، وهذا اللفظ ولم أقرأ بذلك ذكره الداني، ونقلوه عنه العلماء في كتاب (الاقتصاد)، يعني ذكر هذا الكلام الذي ذكره في الجامع، لكن هناك زاد عبارة: "ولم أقرأ بذلك"، لما ذكر التسهيل بين بين قال: "ولم أقرأ بذلك".

فالشيخ ينكر جواز التسهيل بين بين، لا ينكر لأنه لم يروه، وإلا الشيخ الداني هل يصل درجة إلى أنه ينكر ما رواه غيره؟ هذا لا، إذًا ابن الجزري لم يعترض على ما قرأ به الداني، بل يتعجب من حكمه بأنه لا تسهيل يجوز في هذا النوع، وهو الهمزة المتطرفة بعد واوٍ أصلي إلا الإبدال والإدغام.

كلام العبد الضعيف: وحُق لابن الجزري التعجب من ذلك؛ لأن هذا التسهيل في هذا النوع ليس هو الأصل، كلمة (بالسوء) الهمزة لام الكلم، ومتطرفة، وقبلها

الواو لام الكلمة أصلي ليس زائد وساكن، الأصل في هذه الصورة -وكما سيأتي في باب حمزة وهشام وغيره- وتسهيل هذه الصورة أننا نحذف الهمزة، ونضع حركتها النقل على الواو، فبعد أن كانت (السوء) ماذا تكون؟ (السوي)، هذا هو الأصل، لماذا؟ لأن الواو أصلية.

لكن متى يكون هذا الإبدال والإدغام؟ عندما تكون الواو زائد، كلمة (قروء)، هل (قروء) مثل (سوء)؟ (قروء) ماذا فيها؟ فيها الإبدال واو ثم إدغامها في الواو فأصبحت (قروو)، فالشيخ ابن الجزري يتعجب من إنكار الشيخ الداني لهذا التسهيل؛ لأن هذا ليس هو الأصل، بل الأصل فيه النقل؛ لأن الواو في (السوء) أصليةٌ، فلما كانت عبارة الداني في جعل الأصل فرع، وهذا الفرع هو الأصل.

يعني كلام الداني الإبدال والإدغام جعله هو الأصل في هذا، وهذا غير صحيح، غير صحيح ليس حكمي، هذا هو كلام العلماء كلهم، ونفى الأصل بتاتًا، فجاء هذا التعجب. إذًا وضح وجه التعجب؟!

ونقول: الحق أن الإمام ابن الجزري ليس هو أول من تعجب من الداني، فابن الجزري هنا في تعجبه تابعٌ للإمام المالقي رحمه الله عليه، فيقول العبد الضعيف: والحق أن الإمام المالقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبق ابن الجزري في هذا التعجب، وهذه عبارة الشيخ المالقي: "ومن العجبِ.."، لاحظ هناك يقول: عجيب، والشيخ المالقي يقول: ومن العجبِ.

يقول المالقي: "ومن العجب قول الحافظ -أي الداني في المفردات في رواية البزي بعد أن ذكر هذا الوجه من إبدال (٥٨:٤٠)، وإدغام الواو على الواو- هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره"، إذًا حتى الإمام المالقي تعجب من الشيخ الداني.

"ومن العجب قول الحافظ.. هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره"

أيضًا نقل المنتوري رحمه الله عليه في كتابه (شرح الدرر اللوامع) عن كتاب (الاقتصاد) للداني قال: "ولا يُجيز..."، هذا كلام الداني في كتابه (الاقتصاد) بواسطة الإمام المنتوري رحمه الله عليه وأكرر وأقول: يا إخوان ليس دعايةً للكتاب في المكتبات، أنا والله لا أعرف هذا الكتاب يُباع في أي مكتبة، لكن أوصي طلاب القراءات بأن يتحصلوا على هذا الكتاب، كتاب (شرح الدرر اللوامع) للإمام المنتوري رحمه الله عليه من أوسع الكتب نقلا عن الكتب فيما يتعلق بقراءة نافع.

وممكن أن يدخل فيه أيضًا القراء الآخرون؛ لأن نافع براوييه ورش وقالون كثير من أحكامهما متفق مع غيرهما، فهذا الكتاب مليءٌ بالنصوص، وهذه فائدة من فوائد هذا الإمام -نفعنا الله ببركة علمه وجزاه الله خيرًا-، فقد نقل منقولات من كتبٍ لا توجد، فأنصح طلاب العلم وبالذات أهل القراءات أن يتحصلوا على هذا الكتاب، فهو مفيد جدًا.

نقل المنتوري في كتاب (الاقتصاد) أن الإمام أبا عمرو الداني يقول: "ولا يُجيز الحُذاق من القراء والنحويين في التسهيل غير الوجه الأول -وهو الإدغام مع الإدغام- لوقوع الهمزة متطرفةً، وقبلها واوٌ ساكنةٌ"، قال المنتوري: "يريد بالوجه الأول الإبدال والإدغام"، يعني الشيخ الداني يقول: لا يُجيز الحُذاق من القراء والنحويين في التسهيل غير الوجه الأول، لماذا؟ لوقوع الهمزة المتطرفة وقبلها واوٌ ساكنةٌ.

يا مولانا الشيخ الداني رحمه الله عليه حُذاق القراء وحُذاق النحويين يقولون هذا الواو، لكنهم يقولونه في الواو الساكنة الأصلية، وليس في كل واو ساكنة، فما أدري هل الإمام الداني يرى أن الواو الساكنة الأصلية مثل الواو الساكنة الزائدة؟! إذا كان يراه فهذا رأيه ومخالفٌ لجُلِّ العلماء وجُلِّ الموجهين، فالقضية ليست في أن

الهمزة وقعت قبلها واو ساكنة، القضية في أن هذا الواو الساكن ما أصله؟ هل هو أصلي في الكلمة ولا زائد؟ وبناءً على هذه الجزئية اختلف التسهيل.

والعجب أيضًا أن الشيخ المنتوري رحمة الله عليه ما عقب عليها!! يعني ما عقب على هذا، يعني كلام الشيخ الداني يعني واضح أنه العلة هو وجود الواو الساكنة، من يخالف الداني العلة عنده أن هذا الواو هل هو أصلي ولا زائد، وإلا لو كانت القضية قضية سكون الواو ما كان في خلاف، لكن لما العلل تغيرت أو لما أصل الواو تغير فتغير نوع التسهيل، وطبعًا هذا كله الأصل فيه الرواية، هذا كله توجيه.

فقول الشيخ الداني: الحذاق من القراء والنحويين لا يجيزون غير هذا بسبب الهمزة المتطرفة قبلها واو ساكنة، فنقول: يا شيخ الحذاق من القراء والنحويين فرقوا بين الواو الساكنة الأصلية وبين الواو الساكنة الزائدة، فجعلوا للزائد حكمًا، وجعلوا للأصل حكمًا، فالخلاصة أن الإمام الداني لا يقصد تسهيل هذا الحرف بعينه؛ لأنه لم يخالف أحدٌ في أنه مرويٌ عن البزي، بل يقصد جواز تسهيل آخر في دليلٍ آخر في (الاقتصاد)، كما ذكرناه قبل قليل.

هذا تعليق على كلام الدكتور أيمن الذي أوجب على ابن الجزري أنه ينتبه للسياق، وأنه اعترض على ابن الجزري وقال: أنه لا داعي لذكر هذه المسألة في باب حمزة وهشام؛ مسألة باب حمزة وهشام هي للرد على الإمام الداني بأن هذا الواو ليس أصليا، الحكم الذي أنت بنيت عليها أيها الإمام الداني لوقوعها بعد الواو هذا الحكم مناقش فيه؛ لأن هذا الواو أصلي وليس واوًا زائدًا، فاتضح -والله أعلم- أن هذا التعليق حقيقةً ليس في مكانه، والله أعلم.

عفوًا؛ أنا قلت أنه قاله في (الاقتصاد)؟ عفوًا، ليس في الاقتصاد، الإمام الداني قاله في كتاب (التعريف)؛ قال: "هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره.."، ثم ذكر

وجه التسهيل يعني بين بين، ولما ذكر هذا التسهيل قال: "ولم أقرأ بغير ذلك"، يعني ما قرأ بالتسهيل بين بين، هذا نص صريح من الإمام الداني بهذا.

(قال مكي في التبصرة: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة).

طبعًا هذا هو الأصل، الأصل في الهمزة المتحركة التي قبلها سكون الأصل في تسهيلها هو النقل، مثلما يقرأ حمزة (قرآن) من الطريقة الطيبة، ومثلما يقرآ الإمام ابن كثير (قُرااان) (مسؤولة: مسوولة)، فهذا هو الأصل، يعني (بالسوء إلا) الأصل -حسب القواعد وحسب كلام العرب- أن التسهيل بين بين أولًا، ثم التسهيل بالإدغام هذا شيء آخر على من يُنزل الواو الأصلية منزلة الزائدة، كما فعل الإمام الداني رحمة الله عليه.

(قال المكي في التبصرة: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة).

وأطلعت على النسخة التي حققها الدكتور أحمد شكري وزميل آخر، الطبعة التي صدرت مؤخرًا، ففيها كلمة: (إلغاء)، وكنت أظنها تصحيف.

الطالب: الدكتور محمد أمين دسوقي والدكتور أحمد شكري.

جزاك الله خيرا، نكن لهما جميعًا الود والاحترام، فعندهم في النسخة عندهم: (إلغاء الحركة)، وكنت أظنها خطأ مطبعيا أو تصحيفا، فرجعت إلى النسخة الهندية القديمة، وهي أقدم النسخ، وهي من النسخ القديمة عندي والخاصة بـ (الندوي)، فوجدت أنه أشار إلى أنه هناك نسخة من النسخ الخطية بالغين (إلغاء)، هو طبعها بالقاف وأشار أن هناك نسخة بالغين أو العكس.

الطالب: حديث جانبي (٤٩:٣٠).

ما انتبهت والله، تصحفت في المطبوع (إلغاء) بالغين المعجمة، والعجب من محقق التبصرة -وهو الشيخ الندوي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وأطال الله عمره إذا كان

حيًا- ذكر أنها في الأصول ما عدا نسخة واحدة (إلقاء) بالقاف، إلا أنه عدل عن ذلك وجعلها (إلغاء) بالغين تبعًا لما في النشر، النشر ما فيه (إلقاء).

الطالب: حديث جانبي (٥٠:١١).

تصحفت في المطبوع، لا، لا، يمكن في المطبوع.. المطبوع هل هو المطبوع النشر ولا؟ في مطبوع النشر، صحيح.

الطالب: حديث جانبي (٥٠:٢٦).

المهم الموجود في التبصرة في النسخ الصحيحة، والموجود في الكتب التي تنقل هذا النص عن مكي هو بالقاف (إلقاء)، وهو النقل أنك تلقي الحركة على الساكن الذي قبلها.

الطالب: سؤال غير واضح (٥٠:٥٨)؟

ما أدري والله، أنا عندي منه ثلاث طبعات؛ الطبعة هذه الجديدة الخاصة بالدكتور أحمد شكري والدكتور محمد الدسوقي، والطبعة القديمة الهندية، وطبعة ما أدري هل هي قبل الهندية أو بعدها وهي خاصة بالدكتور عبد التواب، والتي طبعتها جامعة الدول العربية أو المجمع، وهي بعد النسخة الأولى، فأنا عندي النسخة الهندية منذ العام الأول لي بالكلية، يمكن الآن لها خمسة وثلاثين عام، فهي وكتاب (إبراز المعاني) شرح أبي شامة وتحقيق الشيخ إبراهيم عطوة، أقدم كتابين في المكتبة من حيث التاريخ.

(ثم قال -أي مكي-: ولم يُروى عنه -يعني عن قالون-).

يعني هذا الإلقاء لم يُروَ عنه، إذًا هذا التسهيل الثالث؛ التسهيل بالإبدال والإدغام، والتسهيل بالنقل، والتسهيل بين بين، لكن هذا التسهيل -وهو تسهيل الإلقاء- لم يُروَ عنه -يعني قالون-.

(قلت -أي ابن الجزري-: قد قرأت به -أي بالإلقاء-، عنه -أي عن قالون-، وعن البزي من طريق الإقناع وغيره).

الله أعلم أن المقصود بغيره هو (الإرشاد) لابن غلبون؛ لأن أقدم من وقفت عليه ذكر هذا هو ابن غلبون في كتابه (الإرشاد).

(وهو مع قوته قياسًا ضعيفٌ رواية).

طبعًا القياس -مثلما قلنا- همزة قبلها ساكن، القياس أنها تُنقل، هذا قياس، ولماذا ضعيف؟ بيان الضعف بينه الشيخ أبو شامة؛ وقال أبو شامة -بعدما ذكر وجه أنك تُلقي الحركة على الواو وتحذف الهمزة، هذا النقل-: "وهو ضعيفٌ.."، لما تنقل حركة الهمزة إلى الواو ماذا تكون (السُوِءَ إلا) مثل (قوِلَ)، فأبو شامة يقول: "وهو ضعيفٌ.."، لماذا ضعيف يا سيدنا الشيخ؟

قال: "لأنه يؤدي إلى أن تنكسر الواو بعد ضمةٍ فتصير مثل قُوِلَ، وهو مرفوضٌ"، هذا كلام أبو شامة أن (قُوِلَ) مرفوضٌ، طبعًا المرفوض ليس الوزن (فُعِلَ)، وحتى لا نفهم هذا الفهم أن الشيخ أبو شامة يقول أن (فُعِلَ) أنه ضعيفٌ مرفوض عند العرب، فبينه السمين الحلبي رحمة الله عليه في شرحه على الشاطبية، عبارة أبو شامة: "وهو مرفوض في اللغة"، وعلق عليها السمين قال: "المرفوض كون العين في قُوِلَ واوًا، لا أنه مطلق فُعِلَ بالضم ثم الكسر مرفوضٌ في اللغة".

إذًا وجه الضعف هو أنه سيؤدي إلى قُوِلَ (سُوِءَ) فتكون الواو ضعيفة، يعني هذا هو الوجه الضعيف، الضعف ما هو؟ أنه واوٌ مكسورةٌ بعد ضمٍ، هذا وجه الضعف؛ ولهذا علماء التصريف يفرقون بين (قوِلَ) فيجعلونه ضعف أو منتقض، لكن (قُوِلَ) لا إنكار عليهم، لا إنكار عندهم فيها، فإذا كانت بالتشديد مسموح ما في إشكالية، إذا كانت بالتخفيف (قُوِلَ) هذا الذي يرفضه بعض علماء التصريف،

السبب أنه في التشديد وقع سكونٌ بين الضم وبين الواو المكسورة، الإشكال أن الواو مكسورة، والواو الذي يناسبها الضم.

لكن لما تقول (قُوِّلَ) صحيح أن الواو مكسورة والذي قبلها ضمة، لكن بينهما ساكن، هذا الساكن جعل المسألة ليست مرفوضة في علم التصريف عندهم، (وغيره) قلت -والله أعلم- المقصود به الإرشاد لابن غلبون.

(وهو مع قوته قياسًا ضعيفٌ روايةً).

روايةً، لا أدري هل ابن غلبون ذكرها على أنها رواية ولا على أنها توجيه، لكن هذا الوجه مذكور.

(وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه).

غالبًا يكون من باب من كتاب (المصباح)؛ لأن قراءة الشيخ على أصحابه بأبي حيان هو من كتاب (المصباح)، أو كتابه (عقد اللآلئ)، ولكن هل (عقد اللآلئ) في السبعة؟ ربما أن يكون منهم.

وسهل الهمزة بينهما بين بين..

الطالب: سؤال غير واضح (٥٦:١٣)؟

لا، أبو عمرو ما يطعن في هذا، أبو عمرو يطعن في البين بين، يعني الكلام الذي نقله الدكتور أيمن، والكلام الذي في الجامع، والكلام الذي في المنتوري وغيره عن الداني، والمالقي، هو في بين بين وليس في وجه النقل؛ لأن هذا الوجه النقل لم يُروى عنه، فهو ينكر التسهيل الذي هو الوجه الثاني، الوجه الذي زاده الشاطبي: "والتسهيل بين بين، وفيه خلافٌ عنهما ليس مقفلا" إشارة إلى التسهيل، وهذا التسهيل هو الذي ينكره الداني، وهو زائد عن الشاطبي، ومع ذلك إخواننا المحررين يقرأون به، مع أن الداني صاحب الأصل ينكره ويمنعه، المفروض

تمنعوه ولا لا، أمر غريب!!

(وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين؛ طردًا للباب جماعةٌ من أهل الأداء، وذكره مكي أيضًا، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، ولم يذكره صاحب "العنوان" عنهما، وذكر عنهما كلا من الوجهين ابن بليمة).

طبعًا هنا قوله: (لم يذكره صاحب العنوان) فيه نظر، ربما سبق لسان ولا سبق قلم.

حيث ذكر لهما التسهيل، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفقتي الحركة، وقرأ البزي وقالون في المكسورتين، وهذه تدخل فيها (بالسوء إلا)، والمضمومتين بتليين الأولى وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلسة الكسرة، وقال عند -أي صاحب العنوان- (بالسوء إلا) في يوسف: على أصولهم في الهمزتين من كلمتين.

والعجب [هذه المحاضرة العجب] أن المؤلف -أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ذكر في كتابه (تحفة الإخوان) -تحفة العنوان الخُلف بين الشاطبية والعنوان-: أن صاحب العنوان ذكر التسهيل لقالون والبزي في الأولى بين بين وجهًا واحدًا، حيث قال المؤلف: قرأ قالون والبزي (بالسوء إلا) بتسهيل الأولى بين بين وجهًا واحدًا، وكان ذكر في المقدمة -أي مقدمة كتاب تحفة الإخوان-: أن اللفظ الذي يذكره هو للعنوان، والمسكوت عنه كما في الشاطبية، هل نقول: (تحفة الإخوان) ألفها قبل النشر أو بعد النشر أو سهى المؤلف أو غفل؟ كله وارد -والله أعلم-.

المهم أن قوله: (**ولم يذكره صاحب العنوان عنهما**): أنت بنفسك يا سيدنا الشيخ ابن الجزري ذكرته أن العنوان ذكره، فالعصمة ليست إلا لنبي.

الطالب: صاحب العنوان.. سؤال غير واضح (٦٠:١٩)؟

الشيخ: لا لا وسهل الهمزة الأولي بينهما..

الطالب: سؤال غير واضح (60:25)

ما أدري، ولكن لماذا يذكرها هنا؟ ما هو الوجه الثاني، أنت قصدك أن الوجه الثاني في ذكر الشاطبية له؟ ليس هذا مراده، والله أعلم، أنا لا أناقش أحد في فهمه، لكن السياق يأبى ذلك، المقصود وهو الوجه الثاني من الوجهين، يعني لو ذكر الشيخ الشاطبي وجهين، ثم ذكر الشيخ ابن الجزري ذكر الوجه الثاني قبل الأول، ولما جاء فجاء بذكر الأول وقال لك وهو الوجه الثاني، ما أدري والله.

المشكلة أننا درسنا اللغة العربية على قواعد معينة، فلا نستطيع أن نخرج عنها، السياق -والله أعلم- حسب الفهم القاصر أن السياق لا يدل إلا على أن صاحب العنوان لم يذكر بين بين، وهذا يدل على إنه واحدة من اثنين: إما النشر التحفة أو التحفة قبلها، أو سهو من الشيخ، اعتمد على الحفظ أو اعتمد على الذاكرة.

الطالب: حديث جانبي (٦٢:١٦).

لا، الإبدال والإدغام تقصد، ولكن هذا لازم نرجع للعنوان ونرى، ولكن قراءة العنوان موجودة.

الطالب: حديث جانبي (٦٣:٠٣).

الله أعلم، والفهم واضح، أنت تقول أذكرته؟ فهم مهم أوضحته، هذا جمال اللغة، لا نستطيع أن نجزم به، لكن جميل، تعددت الفهوم، لكن واضح أن الشيخ: (**وسهل الهمزة الأولى بين بين طردًا للباب جماعةٌ من أهل الأداء، وذكره مكي**) ما هو؟ ليس ظاهر؛ هذا نص، ولأنه أقرب مذكور، (**وذكره مكي**)، وهو ما هو؟ هو نفسه التسهيل بين بين، الوجه الثاني: (**ولم يذكره**): ما هو؟ التسهيل أيضًا.

الطالب: حديث جانبي (٦٤:١٠).

حسنًا، هل تكون من باب كما يقول البلاغيون... المشكلة ما في ضمير قبله؛ لأنه آخر كلامه، والإبدال انتهى منه، ثم جاء بالوجه الثاني وهو الإلقاء، ثم جاء للتسهيل، هل نقول (ولم يذكره) هو الإبدال هنا!! إلا إذا قلنا: وهو الوجه الثاني في الشاطبية وانتهى الكلام، ثم ابن الجزري يقول: (ولم يذكره)، ولكن ابن الجزري ما يكتب بهذا الأسلوب، ولا أسلوب العرب أيضًا.

(وذكر عنهما كلا من الوجهين ابن بليمة).

ابن بليمة تابع لابن غلبون في الإرشاد أو في التذكرة، أو أحيانًا يكون تابع أيضًا لأبي معشر، فالمشكلة ما هما الوجهان؟ التسهيل والإبدال.

الطالب: إذا لماذا لم يعطفها..؟

لأنه يريد أن يقول أن هذين الوجهين في الشاطبية، وأن هذا الوجه الذي هو التسهيل ليس في العنوان، ثم قال: (وذكر كلا منهما) يعني وذكر الوجهين، الذي هو ابن بليمة.

الطالب: لما الفصل بين الشاطبية وابن بليمة مع أنهما نفس (٦٦:٠٥)؟

الله أعلم، أن كلمة (لم يذكره) مناسبة؛ لأنه يعترض على التسهيل، فلو قال: وهو الوجه الثاني في الشاطبية، وذكر الوجهين ابن بليمة، ولم يذكره صاحب العنوان عنهما، ما تأتي!! يعني الشاطبي ذكر الوجهين، وابن بليمة ذكر الوجهين، فلو كانت العبارة: ولم يذكر التسهيل، ولم يذكر بين بين، يعني لو أن ابن الجزري لم يستخدم الضمير، يعني لو استخدم الاسم الظاهر كان ربما نقول التقديم والتأخير وارد، لكن هو كل كلامه عطف بالضمائر.

فيقول: الشاطبي ذكر الوجهين، وابن بليمة ذكر الوجهين، ثم صاحب العنوان لم يذكر التسهيل!! ولو قال: ولم يذكر التسهيل، ما في إشكال، لكن (ولم يذكره)

تعود على من؟ الله أعلم، أنا هذا الذي اتضح لي.

الطالب: حديث جانبي (٦٧:٢٠).

لا، أنا كنت أرجع للمخطوط، زمان كانت هناك نسخة بالجامعة أوراق، وأنا ما رأيت إلا الطبعة الخاصة بدكتور أحمد الرويثي.

الطالب: سؤال غير واضح (٦٧:٤٥)؟

لا، (العنوان) في بداية البحث كنت أرجع للنسخة المطبوعة، ثم ربنا أكرمني بالمخطوط الذي حُقق عندكم بالجامعة (شرح العنوان)، وهو نسخة -حقيقةً- من العنوان؛ لأنه كان ينقل النص كامل ثم يعلق ويشرح، فاستفدت منه في تقييم المطبوع، ووجدت أن فيه سقط كثير، فصار الاعتماد على المطبوع وعلى نسخة المخطوط (شرح العنوان) لابن نشوان الحميري.

(وأما (للنبيء والنبيء) فظاهر عبارة أبي العز في كفايته أن تُجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون، وقال بعضهم: لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنةً قبلها، فإنها لو كانت ألفا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغةً).

قال: (**ظاهر عبارة أبو العز**) هذا موجود في (الكفاية)، والشيخ لماذا قال ظاهر عبارة أبي العز؟ لأن عبارة أبي العز -عندما تكلم عن النبي والنبوءة والأنبياء-: "نافعٌ بالهمز إلا بيوت النبي نفسها للنبي، فإنه ترك الهمز فيهما إلا ورشًا فإنه همزها على أصله"، الله أعلم، ربما يكون هذا هو السبب.

وربما يكون هذا النص هو المراد، أبو العز ذكر في (الكفاية) بعض رواة نافع وكذا، ثم قال: "وبقية أصحاب نافعٍ بتليين الأولى وقلبها، وتحقيق الثانية من المكسورتين"، يعني هاتان العبارتان اللتان وقفت عليهما في كتاب (الكفاية) مما هو متعلقٌ بهذا، "وبقية أصحاب نافع.." يدخل من ضمنهم قالون، "وبقية

أصحاب نافعٍ بتليين الأولى وقلبها، وتحقيق الثانية"، ربما لهذا قال: (**فظاهر عبارة أبي العز**).

أما قوله: (**وقال بعضهم**) الكلام هذا لأبي شامة، لكن الذي يستوقفنا هنا (**لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنةً**)، هذه العبارة (**كون الياء ساكنةً فيها**) ليست في كلام أبي شامة عندما جاء يتكلم على النبي والنبوءة، فالله أعلم، هل ابن الجزري اختصر النص أو تصرف في النص.

(**فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغةً**)، قول أبي شامة: فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغةً هو كلام أبي شامة في كلامه عن (بالسوء إلا)، طبعًا أبو شامة ذكرها مع بعض يعني (بالسوء إلا) مع (النبي إلا) ذكرها في مكانٍ واحد وراء بعض، فربما الشيخ ابن الجزري كنوع من التأليف أخذ من كلام أبي شامة ما كون به هذه المعلومة.

(**قلت -أي ابن الجزري-: وهذا ضعيفٌ جدًا، والصحيح قياسًا وروايةً ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبةً، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره**).

ما هو هذا؟ الذي هو (بالسوء إلا) بالإدغام.

(**وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، وقد انفرد سبط الخياط في كفايته -أي الكفاية في القراءات الست- عن ابن بويان، عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين، وانفرد ابن مهران، عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه، وانفرد الداني عن أبي الفتح، من طريق الحلواني، عن قالون**).

طبعًا طريق الحلواني عن قالون ليس من طرق التيسير.

(**بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين،**

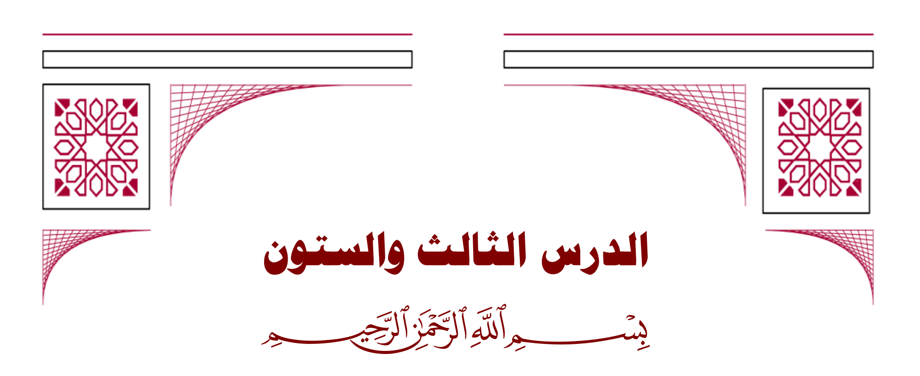
وبذلك قرأ أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب والأصبهاني، عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختُلف عن قنبل والأزرق، عن ورشٍ).

الطالب: حديث جانبي (٧٢:٥٢).

نعم، اختُلف عن قنبل والأزرق عن ورش، وسيأتي الكلام على قُنبل وسيفصل الآن، نقف هنا، وإن شاء الله نكمل غدًا، أغدًا مناسب؟

هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.





الدرس الثالث والستون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب (النشر)، وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على (باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين).

❁ **قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واختُلف عن قُنبلٍ والأزرق عن ورشٍ، أما قُنبلٌ فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها بين بين كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب (التيسير) في تسهيلها غيره. وكذا ذكره ابن سوار عنه، من طريق ابن شنبوذ).

إذًا الموجود في (التيسير) هو التسهيل؛ يعني تسهيل الهمزة الثانية.

(وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالصٍ، فتبدل في حالة الكسر ياءً خالصةً ساكنة، وحالة الفتح ألفًا خالصةً، وحالة الضم واوًا خالصةً ساكنةً، وهو الذي قطع به في (الهادي)، و(الهداية)، و(التجريد)، وهو أحد الوجهين في (التبصرة)، و(الكافي)، و(الشاطبية)).

إذًا وجه الشاطبية وجه الإبدال إبدالها حرف مدٍ خالصٍ من زيادات الشاطبي.

(وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدم. هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه).

ونحن قلنا: ابن شنبوذ عن قُنبل إنما هو من كتاب (المبهج فقط).

(وقال ابن سوارٍ: قال: شيخنا أبو تغلب: قال ابن شنبوذ..).

طبعًا بين أبي تغلب وابن شنبوذ هناك المعافى ابن زكريا.

(إذا لم تحقق الهمزتين فاقرأ كيف شئت. قال ابن سوار: فيصير له -يعني لابن شنبوذ- ثلاثة ألفاظ، أحدها: كأبي عمرو).

وهو حذف الأولى أو حذف إحدى الهمزتين.

(كأبي عمرو وموافقيه، والثاني: كالبزي وموافقيه).

الذي هو تسهيل الأولى.

(البزي وموافقيه، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه).

الذي هو تسهيل الثانية وأيضًا كالتيسير.

(قلت -أي ابن الجزري-: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحدًا من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه).

ما هو الوجه؟ الإسقاط، (**ثم قال**) أي الداني ولا ابن مجاهد؟ الداني، (**ثم قال: لم أقرأ به**)، الكلام للداني يعني هو الذي يقول أنه لم يقرأ به.

(ولا رأيت أحدًا من أهل الأداء يأخذ به، وأما الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حروف مد كوجه قنبل جمهور أصحاب المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، وهو الذي قطع به غير واحد منهم، كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا في (التبصرة) و(الكافي)، وقالا: إنه

الأحسن له، ولم يذكره الداني في (التيسير)).

يقصد الإبدال، إبدالها حرف مدٍ لم يُذكر في التيسير لورشٍ.

(ولم يذكره الداني في (التيسير)، وذكره في (جامع البيان)، وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداءً. ثم قال: والبدل على غير قياسٍ).

ولا حظ (أداءً)، وصرح الإمام الداني في بعض كتبه أنه أداءً، وأنه لم يجده منصوصًا في الكتب، وإنما مأخوذٌ بالأداء، لكن لضيق الوقت نسيت وما نقلت النص كاملًا.

(وروى عنه تسهيلها بين بين في الثلاثة الأقسام كثيرٌ منهم، كأبي الحسن بن غلبون وأبي علي الحسن بن بليمة وأبي الطاهر صاحب (العنوان)، وهو الذي لم يُذكر في (التيسير) غيره، وذكر الوجهين جميعًا أبو محمد مكي، وابن شُريح والشاطبي، وغيرهم).

لاحظ نفس الأسلوب الذي تحدثنا عنه بالأمس، بعدما ذكر وجه المد وذكر وجه التسهيل، وذكر الوجهين، نفس قضيتنا البارحة.

(واختلفوا عنه في موضعين وهما: (هؤلاء إن كنتم)، و (البغاء إن أردن)، فروى عنه كثيرٌ من رواة التسهيل جعل الثانية فيها ياءً مكسورةً).

(هؤلائيٍ)، (على البغائيٍ).

(وذكر في (التيسير) أنه قرأ به على ابن خاقان، عنه).

وهذا هو طريق التيسير، قراءة الداني عن ابن خاقان هي طريق التيسير.

(وإنه المشهور عنه في الأداء).

وعبارة الإمام الداني في (التيسير) يقول: "وأخذ علي ابن خاقان لورشٍ بجعل

الثانية ياءً مكسورةً في البقرة في قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إن﴾ [البقرة:٣١]، والنور: ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ [النور:٣٣]، وذلك مشهورٌ عن ورشٍ في الأداء دون النص"، هذه عبارة الداني مشهور في الأداء دون النص، وهذا النص هو الذي علق عليه الشيخ (نسيت أسمه..نعم) الراشدي عند هذا الموضع، لما الشيخ ابن الجبارة في كتابه (المفيد) نقل هذا النص، قال: "وقال شيخنا: يريد -أي الداني- بالأداء -يعني عبارة الداني: مشهورٌ عن ورشٍ في الأداء دون النص- والله أعلم، أنه منقولٌ عنه مشافهةً من غير تدوينٍ في الكتب"، هذا كلام الراشدي.

إذًا الأداء عنده أنه منقولٌ بالمشافهة، وهذا النقل بالمشافهة هو الذي كنا نقوله قديمًا في الطرق التي عند ابن الجزري وليست موجودة في الكتب؛ لأن ابن الجزري قال: إنه سيذكر هذه الأسانيد بالأداء دون النص، وهذا النص -حقيقةً- نص مهم جدًا لمن يهتم بمصطلحات علم القراءات.

الطالب: سؤال غير واضح (٨:٠٠)؟

النص في شرح ابن الجبارة في باب الهمزتين، يمكن في (هؤلاء إن) و(البغاء إن) لورشٍ، عند هذا البيت ذكره، وقال: "قال شيخنا.."، وذكر النص: "يريد -أي الداني- بالأداء -والله أعلم- أنه منقولٌ عنه مشافهةً"، يعني هذا الوجه الذي هو في التيسير منقولٌ عن ورشٍ بالمشافهة، يعني أخذوه مشافهةً ولم يدونوه في الكتب.

(وقال في (الجامع): إن الخاقاني، وأبا الفتح وأبا الحسن استثنوهما).

يقصد الكلمتين: (هؤلاء إن)، و(البغاء إن).

(فجعلوا الثانية منهما ياءً مكسورةً محضة الكسرة، قال: وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر بن هلال وأبو غانم بن حمدان وأبو جعفر بن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النخاس، عن أبي يعقوب أداءً، قال: وروى أبو بكر بن سيف عنه

إجراءهما -أي: إجراء هذين الكلمتين- كسائر نظائرهما).

يعني عاملوها معاملة بدون استثناء.

(وقد قرأت بذلك أيضًا على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثر مشيخة المصريين على الأول).

ما هو الأول؟ الذي هو التسهيل؛ من رواة التسهيل جعل الثاني فيها كذا.

(قلت -أي ابن الجزري-: فدل على أنه قرأ بالوجهين على كلٍ من أبي الفتح وأبي الحسن).

طبعًا أبو الفتح وأبو الحسن ليسا من رواة ورشٍ عند الداني في التيسير، وقلنا: طريق الداني في التيسير هو طريق ابن خاقان.

قال الشيخ: (فدل على أنه قرأ بالوجهين على كلٍ من أبي الفتح وأبي الحسن).

أبو الفتح فارس، وأبو الحسن وهو طاهر بن غلون.

(ولم يقرأ -أي الداني- بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني، كما أشار إليه في (التيسير)).

الطالب: أكثر مشيخة المصريين على الأول، أليس الأول (١٠:٣٠)؟

يقصد أول الوجهين الذي ذكرهما.

الطالب: حديث جانبي (١٠:٤٠).

احتمال، لكن ربما تكون على الأول الذي هو.. لأنه هنا ذكر وجهين، هو الآن يتكلم على مسألة (هؤلاء إن) و(البغاء إن)، وابن خاقان من الذين استثنوها هو وهؤلاء المجموعة.

يقول: (وقد قرأت بذلك على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثر مشيخة المصريين على الأول): الذي هو في التيسير.

الطالب: ألا يتعارض هذا مع قوله (إنه الذي رواه المصريون أداءً)؟

روى عن أبي يعقوب أداءً هو ياء مكسورة، المصريون، لكن هو يتكلم على المشيخة، إذا أخذنا دلائل الألفاظ فهو يقول: (وأكثر..)، وهناك (المصريون)، فكلمة (أكثر) تدل على أنه هناك مستثنى منهم، يعني هذا الذي فهمته، فهمت أنه يقصد كأن كلمة (هؤلاء إن) و(البغاء إن) يعني الكلام على هاتين الكلمتين مفردتين، كأنه يرجح بين هذين القولين.

فلو حملناه على الأول تكون هذه الكلمة ما عنده ترجيح بينهما؛ لأن هذه الكلمة في بعضهم لم يستثنها، يعني بعض المصريين لم يستثنها، حتى إن بعضهم في نص للداني أنه يقول -ولكن عن بعض رواة ورشٍ-: "ولم ينقل لي"، يعني معنى كلامه أنه لم ينقل أساسًا هذا الاستثناء، فهذا الاستثناء لهاتين الكلمتين ليس كل رواة ورش استثنوها، وإنما استثناها بعض مشيخة المصريين، هذا الذي فهمته، والله أعلم.

فدل على أنه قرأ بالوجهين، ما هما الوجهين؟ كذا وكذا، اللذين في (هؤلاء إن) و(البغاء إن)، (ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة) هذا الوجه.

(وقد ذكر فيهما الوجهين -أعني التسهيل والياء- أبو علي الحسن بن بليمة في تلخيصه، وابن غلبون في تذكرته، وقال -أي ابن غلبون-: إن الأشهر التسهيل، على أن عبارة (جامع البيان) في هذا الموضع مشكلة).

هنا -حقيقةً- علق الدكتور أيمن تعليق طويل جدًا، يمكن يقارب نصف صفحة، يعني كم سطر من صفحة وتقريبًا نصف صفحة، طبعًا في الحواشي وليس

صفحة مع المتن، أقصد كمقدارٍ مخصصٍ للحواشي علق تعليقًا طويلا، حقيقةً بعض كلامه لم أفهمه، لكن كل تعليقاته أو كل هذا التعليق هو عند الدكتور أيمن يقول: إن سبب الإشكال أن ابن الجزري يقول: (**عبارة (جامع البيان) في هذا الموضع مشكلة**)؛ فهذا الموضع يقصد به -على كلام الدكتور أيمن- عبارة (**أكثر مشيخة المصريين**).

يعني خلاصة كلام الشيخ.. أنا طبعًا ما نقلته لأن الوقت كان ضيق، لكن إذا رجعتم إلى التعليق عنده ستجد أنه يقول: هذا الذي جعل أن قول الداني: "أكثر مشيخة المصريين على الأول يعني من الآخرين.."، يعني كلام طويل جدًا، حقيقةً أنا أختلف مع الدكتور في هذا الفهم، قول الشيخ ابن الجزري: (**وعبارة (جامع البيان) في هذا الموضع مشكلة**) لا علاقة لها بمشيخة المصريين، ولا علاقة لها بالقول الأول في التسهيل أو غيره، أو الإبدال أو ياء؛ لأنه يقول: أن الأزرق في (جامع البيان) ذكر ثلاثة أقوال، تحقيق وتسهيل وكذا وكذا، ذكر ثلاثة أقوال، ثم رجع الشيخ الداني وذكر وجهين، ثم قال: (**ومشيخة المصريين على الأول**).

فالشيخ أيمن يقول: الأول من هذين الوجهين، وليس الأول من الثلاثة، وهذا يقول: هذا الذي جعل الشيخ ابن الجزري يقول: (**وعبارة (جامع البيان) مشكلةٌ**)، حقيقةً هي ليست مشكلة إذا فهمناها بفهمٍ آخر؛ وهو أن الإشكال -والله أعلم- الذي فهمته، والذي يقصده ابن الجزري هو عبارة الإمام الداني في (جامع البيان)؛ عندما قال: "وكان شيخنا أبو الحسن -وهو طاهر بن غلبون- يأخذ بالإبدال".

فالشيخ ابن الجزري ينقل عن ابن غلبون في تذكرته، يعني ابن غلبون في كتابه "التذكرة" طبعًا ذكر الوجهين التسهيل والإبدال، ونص عبارته في "التذكرة": "الثانية ليست ياءً محضةً، بل هي ياءٌ بين الهمزة والياء الساكنة -هذا وجه- ورُوي عن ورشٍ أنه جعل الثانية ياءً مكسورةً كسرةً خفيفةً من غير مدٍ فيها في هذين

الموضعين، وقد قرأت به"، هذا كلام ابن غلبون، "غير أن الأجود فيهما والأشهر هذه الرواية الأولى".

الرواية الأولى هي التسهيل، ابن غلبون يقول: إن الأشهر هو التسهيل، والداني يقول: إن الذي كان يأخذ به ابن غلبون هو البدل، وهذا نص عبارة الشيخ الداني رحمه الله عليه؛ لأن الداني يقول في (جامع البيان): "وكان شيخنا أبو الحسن يذهب إلى البدل، وكان أبو بكر محمد بن علي -وهو الآزهوي- يذهب إلى التسهيل والبدل أقيس"، هذا كلام الداني في (الجامع).

فالله أعلم، لما رأى الشيخ ابن الجزري أن الداني ينقل عن ابن غلبون الأخذ بالبدل، مع تدوير ابن غلبون لرأيه أو لترجيحه أو لتشهير التسهيل جعل هذه العبارة مشكلة، ومما يُعْضَدُ هذا أن لو كانت القضية عبارة (جامع البيان) في هذا الموضع مشكلة، لو كان يقصد بها الكلام على مشيخة المصريين ما كان ذكرها قبل، يعني كان ذكرها قبل أن ينتهي من المسألة، فكيف يقول: وقد قرأت بذلك على أبي الفتح وأكثر مشيخة المصريين، ثم يقول ابن الجزري: وأنا قرأت بالوجهين على الداني، ثم يقول: وقد ذكر الوجهين فلان وفلان، ثم يقول: ابن غلبون الأشهر عنده التسهيل، ثم يأتي يقول لك: في عبارة (جامع البيان) هذا الموضع مشكلة، وتريد أن ترد هذا الموضع على الكلام الذي انتهى منه! يعني سياق النشر لا يدل على ذلك، والله أعلم.

فهذا الذي نقول: لو كانت عبارة (جامع البيان) التي وصفها الشيخ ابن الجزري بأنها مشكلة، لو كان هذا الإشكال عند ابن الجزري في عبارة أبي عمرو الداني تتعلق بالأوجه التي هناك، سواءً كان الوجه الأول الإبدال أو التسهيل، أعتقد أنه ما كان يذكرها هنا، يعني ذكرها هنا بعد أن يقول: أن فلان وفلان ذكرا الوجهين، وأن فلان يرى التسهيل، أعتقد أنه ليس من الصواب في التأليف، والله أعلم.

هذا الذي فهمته من ابن الجزري، فإن كان صوابًا فالحمد لله، وإن كان غير ذلك فنستغفر الله ونتوب إليه، واضح؟

الطالب: سؤال غير واضح (١٩:٢٩)؟

عبارته.. حتى لا نقوله ما لم يقله، نعم، (وكان أبو بكر محمد بن علي يذهب إلى التسهيل والبدل أقيس).

الطالب: عبارة من هذه؟

هذه عبارة الداني.

الطالب: تقدم لابن الجزري قوله نقلًا عن الداني في (الجامع): (ثم قال: والبدل على غير قياس)؟

هذا هو في الإبدال، قاله في (جامع البيان).

الطالب: البدل هنا المقصود به إبدال الياء المحضة المكسورة؟

نعم.

قال الشيخ ابن الجزري: (وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني -هو نفسه أبو القاسم الخاقاني- فيما رواه الداني عنه، عن أصحابه، عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين واوًا مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة في هؤلاء إن، و البغاء إن، قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصوا على ذلك عن ورشٍ، وترجموا عنه بهذه الترجمة، ثم حكى مثال ذلك عن النحاس -أي: حكى الداني مثل ذلك عن النحاس- عن أصحابه، عن ورش، ثم قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم، عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، قال: وذلك أيضًا على غير قياس التليين).

كلمة: (وأقرأني) هذه -حقيقةً- مصطلح مهم جدًا، وحتى كنت قديمًا كتبت اقتراح أن يصلح لأن يكون بحث، ولا أقل بُحيث أقول بحث، ليكون بحث من بحوث الترقية، دراسة هذا المصطلح فقط عند القراء (أقرأني)، وحقيقةً بعد بحث فيه لاحظت أن المقصود بـ(أقرأني) أنه الإجازة وليس التلاوة، حتى المعنى اللغوي يساعد على هذا.

فعندما تقول: مثلا ستزور الشيخ الفلاني أقول لك: أقرأه مني السلام، ماذا سيكون؟ هل هو سيقرأ عليكم؟ أو أنت تقول له: السلام عليكم؟ فهو يقول: فلانٌ أقرأني السلام، أليس كذلك؟! يعني نقول مثلًا: الشيخ إبراهيم قال لي: إذا ذهبت إلى الدكتور عبد الرحمن أقرأه مني السلام، أنا ذهبت إلى الدكتور عبد الرحمن قلت له: الشيخ إبراهيم يُقرئك السلام، هل الدكتور عبد الرحمن قرأ علي السلام أو أنا أقرأته السلام؟ أقرأته السلام؛ ولهذا النبي ﷺ يقول: «**أقرأني جبريل**».

وسبب الإشكالية عندي هو الداني رحمة الله عليه ففي كتبه يُكثِر من هذا القول أقرأني أقرأني، وكذلك (اقتريت)، توضيحها هنا أن الشيخ الداني يقول: (وأقرأني) أي ابن خاقان مثلا بالتسهيل، يعني الشيخ كان يقرأ بالإبدال، الداني كان يعرض عليه الشيخ بالإبدال، لما جاء إلى هذه الكلمة التي فيها التسهيل الشيخ قرأ بالتسهيل، وقال له: اقرأ بالتسهيل، أقرأه؛ فلهذا هي إجازة، وأنا تمنيت أن شخص يتولاها، لكن ومع ذلك لا زال هذا العبد الضعيف يجمع في هذه الكلمة، ووجدت نصوص تدل على هذا المعنى، تدل على أنها إجازةً وليس روايةً، يعني ليس تلاوة.

هذا نستفيد منه في ماذا؟ نستفيد منه عند بعض المتأخرين من أهل التحريرات، أخذوا نصوص عن الداني التي يقول فيها: (أقرأني)، فجعلوها مما هو بالتلاوة، هذه قراءة حروف، (أقرأني) هي إجازة، إجازة يعني قراءة حروف، يعني لما وصل إلى هذه الكلمة قال له: اقرأ بكذا، يعني ما أخذ الخاتمة كلها وقرأ به على وجه،

فهي ليست تلاوة هي إجازة، وإن شاء الله ربنا يوفق ونحاول أن نجمع هذه النصوص، وربما -إذا كان هناك نشاط- نصدرها في بحثٍ أو في مقالٍ.

الطالب: ملخص معنى (وأقرأني به)؟

ملخص (وأقرأني به) يعني وأجازه به، يعني قال له: اقرأ كذا، يعني هذا الذي اتضح لي بعد مراجعة النصوص التي فيها هذا المصطلح (وأقرأني)، وكنت قديمًا -قبل رمضان يمكن- اقترحت أن تُكتب في هذه، يعني حتى عند المحدثين هي نفس الشيء؛ ولهذا عندما تجدها عند الداني كمثال في مواضع في (التيسير) أيضًا، أما في جامع البيان كثيرة، لكن في (التيسير) تجد أماكن يقول: "وأقرأني الفارسي"، في (التيسير) وفي (المفردات)، يأتي لك بكلمات مثلًا ولا في الفرش ولا في الأصول يقول: "وأقرأني أبو الحسن.."، وأبو الحسن ليس من طريقك الذي في (التيسير)!!

يقول مثلًا: ورش يقرأ بكذا وكذا، وفلان يقرأ بكذا كذا، وأقرأني فلان بكذا خارج عن طريقه، فمعناه أن هذه إجازة وليست تلاوة، فلا يُبنى عليها حكمٌ في التحريرات، هي المشكلة عندما جعلوها تلاوة بنوا عليها أحكام، وهي قراءة حروف وليست تلاوةً، والله أعلم.

(**قلت -أي: ابن الجزري-: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار؛ ولذلك لم يذكره في (التيسير) مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله أعلم، وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في (المبهج) عن الشذائي، عن ابن بويان في رواية قالون، وترجم عن ذلك بكسرةٍ خفيفةٍ وبضمةٍ خفيفةٍ، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بين بين لقيل: إنه يريد التسهيل**).

فعلًا لأنه بكسرة خفيفة قد يُفهم أنها التسهيل بين بين، لكن لما استخدم

الاثنتين المصطلحين عرف الشيخ أنه لا يقصد التسهيل بين بين.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (ولم أعلم أحدًا روى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم).

(غيره): منصوبة؛ لأنه يقول لك: ألحن من قارىء.

(وقرأ الباقون، وهم ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح بتحقيق الهمزتين جميعًا في الأقسام الثلاثة، وانفرد ابن مهران، عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه، وكذلك انفرد عنه ابن أشتة فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحين وهو (شاء أنشره)، والله أعلم).

طبعًا ابن أشتة ليس من طرق النشر.

(الضرب الثاني: المختلفتان، ووقع منهما في القرآن خمسة أقسام وكانت القسمة تقتضي ستة:القسم الأول: مفتوحة ومضمومة، وهو موضعٌ واحدٌ ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون:٤٤].

والقسم الثاني: مفتوحة ومكسورة، وورد متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه؛ فالمتفق عليه من ذلك سبعة عشر موضعًا، وهي: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ [البقرة:١٣٣] في البقرة والأنعام، و﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ﴾ [المائدة:١٤] في موضعي المائدة، وفيها: ﴿عَنْ أَشْيَآءَ إِن﴾ [المائدة:١٠١]، و﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ﴾ [التوبة:٢٣] في التوبة، وفيها: ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [التوبة:٢٨]، و﴿شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ [يونس:٦٦] في يونس، و﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف:٢٤] في يوسف، وفيها: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ [يوسف:٥٨]، و﴿أَوْلِيَآءَ إِنَّآ﴾ [الكهف:١٠٢] في الكهف، و﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا﴾ [الأنبياء:٤٥] في الأنبياء، و﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء:٦٩] في الشعراء،

و﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ﴾ [النمل:٨٠] بالنمل والروم، و ﴿ٱلۡمَآءَ إِلَى﴾ [السجدة:٢٧] في السجدة، و﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ [الحجرات:٩] في الحجرات، والمختلف في موضعان؛ هما: ﴿زكريا إذ﴾ [مريم] والأنبياء على قراءة غير حمزة، والكسائي، وخلفٍ، وحفص.

والقسم الثالث: مضمومةٌ ومفتوحةٌ، ووقع متفقًا عليه ومختلفًا فيه، فالمتفق عليه أحد عشر موضعًا، ﴿ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ﴾ [البقرة:١٣]، ﴿نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ [الأعراف:١٠٠] في الأعراف، وفيها: ﴿تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ [الأعراف:١٥٥]، و ﴿سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ﴾ [التوبة:٣٧] و﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود:٤٤]، و﴿ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي﴾ [النمل:٣٢] في موضعي يوسف والنمل، ﴿يَشَآءُ ٢٧ أَلَمۡ تَرَ﴾ [إبراهيم:٢٧-٢٨]، و﴿ٱلۡمَلَؤُاْ أَيُّكُمۡ﴾ [النمل:٣٨]، و﴿جَزَآءُ أَعۡدَآءِ﴾ [فصلت:٢٨]، ﴿وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا﴾ [الممتحنة:٤] والمختلف في موضعان؛ وهما: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ﴾ و﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب] على قراءة نافع.

والقسم الرابع: مكسورةٌ ومفتوحةٌ، وهو متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه، فالمتفق عليه خمسة عشر موضعًا؛ وهي: ﴿مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ﴾ [البقرة:٢٣٥]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ﴾ [النساء:٥١]، و﴿لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ﴾ [الأعراف:٢٨]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف:٣٨]، و﴿مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا﴾ [الأعراف:٥٠]_ لا أدري لماذا كُتبت بخط ضعيف _كلاهما فيها أيضًا، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾ [الأنفال:٣٢]، و﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف:٧٦] في موضعي يوسف، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء:٩٩]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ﴾ [الفرقان:١٧]، وفيها: ﴿مَطَرَ ٱلسَّوۡءِۚ أَفَلَمۡ﴾ [الفرقان:٤٠]، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء:٤]، ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾

[الأحزاب:٥٥]، وفي موضعي الملك: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ أَن﴾ [الملك:١٦]، والمختلف فيه موضع واحد؛ وهو: ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ [البقرة:٢٨٢] في غير قراءة حمزة كما تقدم في المكسورتين.

والقسم الخامس: مضمومةٌ ومكسورةٌ؛ وهو متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه؛ فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعًا، وهو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة:١٤٢] في موضعي البقرة ويونس والنور والحج، ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ [البقرة:٢٨٢] في البقرة أيضًا، ﴿مَا يَشَآءُۚ إِذَا﴾ [آل عمران:٤٧] في آل عمران، وفيها: ﴿يَشَآءُۗ إِنَّ﴾ [آل عمران:١٣] وفي النور وفاطر، و ﴿مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ﴾ [الأنعام:٨٣] في الأنعام).

يقول الدكتور أيمن: "كذا في النسخ (ما يشاء إن) وهو سهوٌ"، يعني هذا تعليق الدكتور، فنقول له: لا ليس سهوًا، يعني هذا لأنه موجود في النسخ التي عنده، أما في نسخ خطية أخرى ومنها (سين) ومنها (غين)، يعني نسخ قوية جدًا لم يرجع إليها الشيخ مكتوبة على الصواب (من نشاء إن).

يعني هنا في زاي وسين وميم: (ما يشاء) هذه ثلاثة نسخ، ونسختين من الثمانية التي كانت عندي، ثمان نسخ في ذلك الزمن فيها الصواب: (من نشاء إن)، فهو ليس سهو من الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه، وإنما هو من النُساخ في بعض النسخ، وإلا هناك نسخٌ خطيةٌ صحيحةٌ عن ابن الجزري فيها الصواب (من نشاء إن).

(و﴿ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ﴾ [الأعراف:١٨٨]، و﴿نَشَـٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ﴾ [هود:٨٧]، و﴿يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف:١٠٠] في يوسف وموضعي الشورى، ﴿مَا يَشَآءُ﴾ [الحج:١٨]، ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ﴾ [النور:٦]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ﴾ [النمل:٢٩]، ﴿ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر:١٥]، وفيها: ﴿ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [فاطر:٢٨]، وفيها أيضًا: ﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ [فاطر:٤٣]،

﴿يَشَآءُ إِنَـٰثًا﴾ [الشورى:٤٩]).

الطالب: سؤال غير واضح (٣٢:٥٥).

ما أدري والله، تُراجع، غالبًا (وهو)، (وهو) أي القسم المتفق عليه؛ (والقسم الرابع: مكسورةٌ ومفتوحةٌ، وهو متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه،؛ فالمتفق عليه خمسة عشر موضعًا؛ وهي..) هنا الله أعلم، لكن نراجع، لكن غالبًا أنها (وهو) لها وجهٌ، أليس لها وجه؟! الله أعلم، لكن جيد أنك نبهتنا فنراجع، أشرنا أنها تُراجع -إن شاء الله- في المخطوط.

الطالب: سؤال غير واضح (٣٣:٣٨)؟

الحج سقطت من زاي، ويُنبه على أن موضع الحج: (نشاء) بالنون عكس الأخرى فهي بالياء، ولكن المؤلف يقصد الهمزتين.

الطالب: حديث جانبي (٣٣:٥٤).

والله ما أدري، هي سقطت من نسخة واحدة، ويُنبه على أن موضع الحج.. يعني يكون الشيخ ذكرها مكررة واعتبرها واحدة في عده، هو ذكرها مرتين لكن اعتبرها في العد ممكنة.

الطالب: حديث جانبي (٣٤:٢١).

ممكن، احتمال، يمكن من أجل ترتيب السور.

الطالب: هي سقطت من نسخة..

نعم، هي سقطت من نسخة، ويُنبه على أن موضع الحج (نشاء).

الطالب: حديث جانبي (٣٤:٣٦).

بلى، هي سقطت من نسخة واحدة فقط؛ يعني كأن زاي هي أصوب.

الطالب: حديث جانبي (٣٥:٠٥).

(يشاء إلى) في موضع البقرة وفي يونس والحج، أي نعم، موضع الحج: (نشاء).

الطالب: حديث جانبي (٣٥:٢٨).

لا، هو كلام الدكتور مظبوط، لكن كيف نجمع بين النسخ وبين زاي؟ يعني زاي -مثلما تقول- موافقةً للفظ والمعنى، لكن..

الطالب: حديث جانبي (٣٥:٥٨).

قد يكون المالقي، وقد يكون الداني، لكن غالبًا هذا نفس المالقي، يعني -ما شاء الله تبارك الله- عنده تتبع في كل شيء بالعدد.

(والمختلف فيه ستة مواضع؛ أولها: ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ [مريم:٧] في غير قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وباقيها (يا أيها النبيء إنا أرسلناك، ويا أيها النبيء إنا أحللنا) [الأحزاب].

طبعًا هنا الدكتور أيمن أضاف كلمة (كلاهما)، يعني قال: "(يا أيها النبيء إنا أحللنا) كلاهما في الأحزاب"، ولا داعي لها أصلا.

(و (يا أيها النبيء إذا جاءك) [الامتحان]، و (يا أيها النبيء إذا) [الطلاق]، و (النبيء إلى) في التحريم، وهذه الخمسة في قراءة نافع).

الطالب: سؤال غير واضح (٣٦:٥٦)؟

(هَوْ) عندنا في اللهجة الشنقيطية يعني نعم، تنادي واحد تقول له: يا فلان ولا يا كذا هَوْ، غير اللهجة الخاصة بالكويتيين، الشيخ عمر الآن مسافر الله يذكره بالخير تحياتي له.

الطالب: سؤال غير واضح (٣٧:١٢)؟

يمكن ما عندهم برنامج التسهيل، على رواية ورش فيه التسهيل.

(القسم السادس: وهو كون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهو قوله في القصص: ﴿وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةً﴾ [القصص:٢٣]، والمعنى وجد على الماء أمة).

طبعًا أول ما درسنا الشاطبية و(٣٧:٥٥) كان مشايخنا يقولوا لنا هذا المثال، يعني يقول لك: هذا القسم ليس موجود في القرآن، لكن وُجِد معناه، وهو ﴿وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةً﴾ [القصص:٢٣] يعني وجد على الماء أمة، لكن حصلت الإمام الداني رحمه الله عليه يعني ذكر أمثلة حلوة، وهذا كلام الداني نقله الشيخ المنتوري.

وهذا نقله الشيخ المنتوري في كتابه في شرحه عن (الدرر اللوامع) نقلًا عن كتاب الإيضاح، ونقول: ذكرنا قديمًا أو قبل أسبوعين اقتراح أن هذه النقول الموجودة في (الإيضاح) تستحق أن تُفرد، وخلال شهر من هنا -إذا ربنا أعطانا الحياة- وما رأيت أحد كتب أنه كتب فيه، سنعطيه لبعض تلاميذنا في الدراسات العليا، فالذي يريد أن يأخذ البحث يا ليت أن يكتب أنه سيأخذ البحث؛ حتى لا تتكرر جهود الباحثين، وإذا جلسنا شهر من الآن -إن شاء الله- وما تقدم أو ما كتب أحد بأخذ هذه الفكرة وأنه سيكتب فيها، يعني أستسمح الجميع بأنه لا يكتب فيه؛ ليُعطى لأحد الطلبة عندنا في الدراسات العليا.

أنا كنت أظن أنها مسألة مسائل عديدة، مسائل لو ضربت ضربت فلتقل عشرين، لكن هي الآن يظهر أنها يعني -الله أعلم- كثيرة جدًا، قد تكون أكثر من أربعمائة موضع، لو أخذناها بعدد الصفحات فالجزء الأول في المنتوري قطعًا أكثر من (ثلاثمائة وأربعين) صفحة، لا توجد صفحة إلا وفيها نقل عن الإيضاح،

وهذا النقل متفاوت، قد يكون أحيانًا نصف سطر، أحيانًا المنتوري ينقل سطرين، أحيانًا ينقل ثلاثة أسطر، يعني كلام ومسائل عملية ممتازة جدًا، لو نُقلت واستُخرجت من كتاب المنتوري، مع الدعاء للشيخ المنتوري، هو الذي له الفضل بعد الله عَزَّوَجَلَّ.

لو استُخرجت أنا متأكد أن النصوص وحدها فقط قد تكون كتابًا لا يقل عن ثمانين صفحة، هذه النصوص لو دُرِست.. وأنا أقول الفكرة هذه أنا متنازل عنها لأي أحدٍ من أهل القراءات أنه يتولاها إلى مدة شهر، إذا الله أعطى الحياة، وبعد شهر لا يحق لأحد أن يأخذ هذه الفكرة، فهناك من هو أولى منه، وكما قلت: ستخرج بفائدةٍ تبين لك منهجية الشيخ الداني نفسه، يعني هناك أوجه في التسهيل حتى في هذا الباب مرت علي نصوص عند الداني، يقول: هذا الوجه شاذ لا يُعرَف، مع أنه يرويه في كتبه، فأنا أقول: أنه ستخرج ببحث -إن شاء الله- تفيد نفسك أيها الباحث، وتفيد طلبة علم القراءات.

فأقول من الأمثلة التي ذكرها: يقول الشيخ الداني في كتاب (الإيضاح) نقلا عن المنتوري -طبعًا المنتوري نقلا عن كتاب الإيضاح-: "اعلموا أنه لم يلتقِ في كتاب الله -تعالى- همزتان الأولى منهما مكسورةٌ والثانية مضمومةٌ، وقد تلتقينا كذلك في الكلام" يعني في الكلام العادي، "كقولك: سُررت بدعاء أمك، وشربتَ من ماء أختك، وابتهجت بلقاء أُمية، ونزلت بفناء أُميمة"، طبعًا (نزلت بفناء أُميمة) هذه عبارة شعرية فيها أدب، إلا إذا كانت أُميمة أخته ولا شيء، هذا شيء ثاني، لكن أُميمة رمز في الشعر العربي، يعني من الأسماء التي تغنى بها الشعراء.

فالشيخ جمع هذه وما رأيتها في كتاب، حتى في (جامع البيان) ما رأيتها، وكنا دائمًا نأخذ هذا المثال: (وجد على الماء أمة)، فهذا الإمام الداني يعني أعطانا هذه الأمثلة، ويستطيع أي إنسان أن يرُكِّب هذه الصورة، ليست إشكالية.

الطالب: سؤال غير واضح (٤٢:٥٣)؟

المكتوب طبعًا بدون حركات، لكن ممكن أن تُقرأ: "سُررتَ بدعاء أمكَ، وشربتَ من ماء أختكَ، وابتهجت بلقاء أُميةَ، ونزلت بفناء أُميمةَ".

الطالب: ماذا يقصد بأُمية؟

هو اسم رجل، قد يكون رجل من أصدقاء الشيخ الداني، الله أعلم، لكن الشيخ الداني هواه ليس أمويًّا؛ لأن من أسباب الخصومة بين وبين ابن حزم -بغض النظر عن المذهب الظاهري- المذهب السياسي لابن حزم أنه من بقايا الساسة الأمويين، أبوه كان وزيرًا، فالله أعلم، هل الداني أموي الهوى ولا ما أموي الهوى!!

الطالب: عامري الهوا.

عامري الهوى، ولكن جاء بأمية، فترى (أُمية) قد تكون اسم أخت، يعني اسم أنثى موجودة، يعني موجود نساءٌ يتسمون بأُمية.

نرجع إلى كلام ابن الجزري: (**فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من الأقسام الخمسة، وتسهيلها عندهم أن تُجعل في القسم الأول -وهو المضمومة بعد فتحٍ-، والثاني -الذي هو المكسورة بعد فتحٍ- بين بين**).

وهذا ذكر له الإمام سيبويه رحمة الله عليه شاهدًا من كلام العرب؛ فقال: "كل غراءَ إذا ما برزت... ترهب العين عليها والحسد"، يقول الشيخ سيبويه: "هكذا سمعنا من يوثق به ينشده" يعني بتسهيل الهمزة الثانية (غراءَ إِذا)، همزة (إِذا) مكسورة وقبلها همزة (غراءَ) مفتوحة، فالشيخ سيبويه نقلها بالتسهيل، وشُراح شواهده يذكرون أيضًا أنها بالتسهيل، يعني سيبويه ما قال: "كل غراءِ إِذا"، ولكن قال: "كل غراءَ إِذا"، فسمع العرب هكذا، ونحن قلنا: سيبويه مصدقٌ فيما ينقله عن العرب،

فهو ثقةٌ وصادقٌ وصدوقٌ في كلام العرب وأمينٌ.

(وتبدل في القسم الثالث واوًا محضة).

أي: المفتوحة بعد ضمٍ.

(وفي القسم الرابع -مكسورة ومفتوحة- ياء كذلك، واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس).

القسم الخامس الذي هو مكسورة بعد ضمٍ، الذي هو مثل: (يشاءُ إلى).

(فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واوًا خالصةً مكسورةً).

وهذا الوجه قال فيه الداني في بعض كتبه أنها تُبدل واوًا خالصةً مكسورةً، قال: "عليه العمل وبه آخذ"، طبعًا لم يذكر هذا الكلام في (التيسير).

(وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا، وهو الذي في (الإرشاد)، و (الكفاية) لأبي العز، قال الداني في جامعه: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، قال: وكذا حكى أبو طاهر بن أبي هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد).

هذه العبارة: (وكذا حكى أبو طاهر بن أبي هشام أنه قرأ على ابن مجاهد)، ذكر المنتوري أن الداني ذكرها في كتابه (الاقتصاد)،

(قال: وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجاهد، قال: وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي، وقال في غيره -أي: في كتاب الإيضاح كما قال المنتوري-: وبذلك قرأت على عامة شيوخي الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون).

طبعًا الشيخ هنا ذكر النص باختصار، وإلا النص الذي ذكره الإمام المنتوري عن الداني في كتاب (الإيضاح) يقول: "وبذلك قرأت على عامة شيوخي من أهل العراق والشام ومصر، وأبي الفارسي، وأبي الفتح الحمصي"، ولكن هذه

العبارات ما نقلها الشيخ، وإلا النص موجود في كتاب (الإيضاح)، نقله عنه المنتوري، الجزء الأول، صفحة (ثلاثمائة وثلاثة عشر). هذا الباب وغيره من الأبواب مليءٌ بالنقل من كتب الداني.

(وذهب بعضهم إلى أنها تُجعل بين بين، أي: بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثًا، وحكاه ابن مجاهد نصًا عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضًا، وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد بن محمد قال: وأخبرني عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك عن شيوخه، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأول آثر في النقل.

قلت -أي ابن الجزري-: وبالتسهيل قطع مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب (العنوان)، وأكثر مؤلفي الكتب، كصاحب (الروضة) و(المبهج)، و(الغايتين)، و(التلخيص)).

في زاي وكان في نسختين من المطبوع لفظ (التلخيصين)، وليس صوابًا، إذ المراد تلخيص أبي معشر فقط، وأما تلخيص ابن بليمة فسيذكر بعد قليل.

(ونص على الوجهين في (التذكرة)، و(التيسير)، و(الكافي)، و(الشاطبية)، و(تلخيص العبارات)، وصاحب (التجريد) في آخر فاطر، وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي).

الفارسي هو صاحب كتاب (الجامع)، وهو نصر بن عبد العزيز الشيرازي والله أعلم.

(وقد أبعد وغرَب ابن شريح في كافيه).

غرب: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره.

(وقد أبعد وغرَب ابن شريح في كافيه؛ حيث حكى تسهيلها كالواو).

المنتوري نقل هذا القول أيضًا عن أبي مكي، حتى وكأنه استغربه أيضًا من مكي، يعني المنتوري يقول: أن أبا محمد -وهو مكي- حكى تسهيلها كالواو، والشيخ هنا يقول: الذي غرَب هو ابن شريح.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (ولم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلًا وإمكانه لفظًا، فإنه لا يُتمكّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمةً، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم، وقرأ الباقون وهم ابن عامر، وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، وروح بتحقيق الهمزتين جميعًا في الأقسام الخمسة، وانفرد ابن مهران، عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة.

تنبيهات: الأول: اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه، فذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب (التجريد)، وأبو الحسن الحمامي فيما حكاه عنه أبو العز إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى. وهو الذي قطع به غير واحدٍ، وهو القياس في المثلين).

حقيقةً الشيخ ابن الجزري نقل هذا الكلام من كتاب (الكنز)، يعني نكاد نجزم أن الشيخ لم يرجع إلى كتاب أبي الطيب بن غلبون، وإلا لو رجع لوجد أنه يقول العكس، يعني يقول عكس ما ذكره هنا، لكن الشيخ كان ينقل من (الكنز)، و(الكنز) هو الذي ذكر هذه المعلومة، الكنز هو الذي ذكر أن صاحب (التجريد) نقل عن أبي الطيب بن غلبون، يعني صاحب (الكنز) يقول هكذا: أن أبا الطيب فيما حكاه عنه الصقلي الذي هو صاحب (التجريد)، أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب (التجريد)، وصاحب (الكنز) هو الذي يقول أيضًا فيما حكاه أبو العز عن الحمامي.

يعني هذا النص في (الكنز)؛ ولهذا نقول: الإمام ابن الجزري اتبع صاحب (الكنز) لكن أين الإشكالية؟ هذا لا يوجد في كتب أبي العز اليت وصلتنا، (الإرشاد) و(الكفاية) هذا لا يوجد فيها، أيضًا (التجريد) ابن الفحام الصقلي لما قال: أبو الطيب، هو لم يقل أبو الطيب بن غلبون، عبارته: "وذكر أبو الطيب أن أبا عمرو" وسكت، ما قال أبو الطيب بن غلبون، كلمة (ابن غلبون) هذه زادها صاحب (الكنز)، والله أعلم، هل وصلت له نسخة أخرى من (التجريد) فيها أبو الطيب بن غلبون؟

لا ندري، لكن النسخة التي وصلتنا من (التجريد) ليس فيها ابن غلبون، فيها أبو الطيب، هل هو ابن غلبون؟ الله أعلم، لا أدري، لكن مصدر هذا النص عند ابن الجزري هو من هذا الكتاب، من كتاب (الكنز) ولا أقول من (التجريد)؛ لأنه لو رجع إلى (التجريد) لوجد أن صاحب التجريد لم يقل ابن غلبون، قال: أبو الطيب، إلا إذا كان رجع إلى التجريد وهو زاد من عنده ابن غلبون، لكن بما أنه ينقل من (الكنز) نقول: أنه نقل منه.

وهو الذي قطع به غير واحدٍ منهم الإمام الجعبري، فالجعبري يقول: "الوجه الأول -وهو حذف الأولى وإبقاء الثانية- هذا مذهب حزاق النقل كابن مجاهد والداني ومكي والأهوازي، والمذهب الثاني -الذي هو إسقاط الثانية- هذا ذكره في (التجريد) عن أبي الطيب"، يعني حتى الجعبري ما ذكر غير كتاب (التجريد)، ونقل عبارة (التجريد) قال: "ذكره التجريد عن أبي الطيب"، وسكت، حتى ما قال أبو الطيب من هو، وضحت؟

فكلمة (ابن غلبون) في هذا النص العهدة فيها على من؟ ليس على ابن الجزري، العهدة فيها على صاحب (الكنز)؛ لأن صاحب (التجريد) لم يقل ابن غلبون، واضح؟

(وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل. فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل).

لما نقول: (جاءَ أحدٌ) هذا مذهب من؟ يحذف إحدى الهمزتين، إذًا المحذوف همزة (جاء) ولا همزة (أحد)؟ إذا قلت: المحذوف همزة (جاء) صار من قبيل المنفصل، وإذا قلت: المحذوف من همزة (أحد) صارت من قبيل المتصل، وهذا طبعًا نبينه للمبتدئين، وإلا أنتم -ما شاء الله- أعلم مني بذلك.

(ومن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل.

والثاني: إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل وقع بعده ساكن زيد في مد حرف المد المبدل لالتقاء الساكنين، فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المد، الساكن نحو (هؤلا إن كنتم) -النون ساكنة-، (جاء أمرنا) -الميم ساكنة- وغير الساكن نحو (في السماء إله)، و(جاء أحدهم)، (أولياء أولئك)، وتقدم تحقيقه في باب المد والقصر.

الثالث: إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف في مذهب المبدلين أيضًا، وذلك في موضعي (جاء آل لوط)، و(جاء آل فرعون) فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها؟ قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفًا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في زنة المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني أن لا تحذف ويزاد في المد، فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما. انتهى. وهو جيدٌ، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المد على مذهب من روى المد عن الأزرق لوقوع حرف المد بعد همز

ثابت، فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله أعلم.

الرابع: إن هذا الذي ذُكِر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هذا الباب، إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى أو بدأت بالثانية حققت الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في وقف حمزة وهشام في بابه، والله -تعالى- أعلم).

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ونبدأ -إن شاء الله- الدرس القادم في باب (الهمز المفرد)، ونستغفر الله ونتوب إليه.





الدرس الرابع والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب (النشر)، ووقفنا الدرس الماضي عند بداية (باب الهمز المفرد).

قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[باب الهمز المفرد]

(وهو يأتي على ضربين: ساكنٍ، ومتحركٍ، ويقع فاءً من الفعل).

يعني في مقابل الفاء، أول حرف أصلي في الكلمة.

(وعينًا): أي الحرف الثاني الأصلي في الكلمة.

(ولامًا): أي الحرف الثالث الأخير في الكلمة، الأصلي في الكلمة، وقلنا زمان: أن العرب -أو أهل الصرف أو أهل التصريف أو علم الصرف- أخذوا هذه الكلمة (فعل)، وجعلوها هي الميزان الأساسي لمعرفة الحروف الزائدة من الحروف الأصلية في الكلمة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالضرب الأول: الساكن).

وقلنا في تعريف الهمز المفرد: هو ما لم يجتمع مع همزٍ آخر، بعكس البابين السابقين، البابان السابقان كان أحدهما عبارة عن: همزتين من كلمة، ثم الباب الثاني: همزتان من كلمتين، وهذا الباب الهمز المفرد، وسيأتي أيضًا بعد ذلك باب النقل والسكت، وهو أيضًا متعلقٌ بالهمز، وبعد ذلك يأتي باب وقف حمزة وهشام، وهو أيضًا متعلقٌ بالهمز، وبهذا تنتهي الأبواب الخمسة المتعلقة بالهمز.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالضرب الأول: الساكن).

أي: الهمز المفرد الساكن.

(ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام: مضمومًا ما قبله؛ نحو: يؤمنون).

و(يؤمنون) لو أرجعناها إلى أصلها نجد أنها مأخوذة من (أمن)، إذًا الهمزة فاء الكلمة.

(ويؤتى، ورؤيا، المؤتفكة، ولؤلؤ، ويسؤكم، ويقول: ائذن لي، ومكسور نحو: بئس).

نلاحظ أن الهمزة في (بئس) ليست فاءً للكلمة، وإنما هي عين للكلمة لأنها من (بئس) على وزن (فعل).

(وجئت، وشئت، ورئيا، و نبئ، الذي ائتمن).

إذًا (نبئ) لام للكلمة أصلها من (نبأ)، (والذي ائتُمن): إذًا رجع لفاء الكلمة.

(ومفتوح نحو: فأتوهن): فاء للكلمة.

(فأذنوا، وائتوا): وفي نسخة غين -التي قلنا أن عليها خط للإمام ابن الجزري،

وقلنا الرمز غين اختيار من العبد الضعيف لهذه النسخة؛ التي تتميز عن غيرها- قلنا هذه النسخة فيها: (وآتوا).

قال الشيخ: (**وأمر أهلك**): الهمزة في كلمة (وأمر).

(**ومأواه، واقرأ، وإن يشأ، و الهدى ائتنا، فقرأ أبو جعفر جميع..**).

يعني هذه الأمثلة كلها التي فيها فاء للكلمة، وفيها عين للكلمة، وفيها لام للكلمة، وهي كلها ساكنة.

(**قرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مد بحسب حركة ما قبله**).

يعني إن كان قبله ضمة فيُضم، قبله كسرة فيُكسر، قبله فتحة يُقلب ألفًا قبل الفتحة، وياءً بعد الكسرة، واوًا بعد الضم.

(**إن كانت -أي الحركة التي قبله) ضمةً فواو، أو كسرةً فياء، أو فتحةً فألف، واستثنى من ذلك كلمتين، وهما: (أنبئهم) في البقرة، و(نبئهم) في الحجر والقمر، واختلف عنه في كلمة واحدة، وهي (نبئنا) في يوسف. فروى عنه تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعًا. وروى الهُذلي إبدالها من طريق الهاشمي عن ابن جماز، وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب، عن ابن وردان، وكذا أبو العز من طريق النهرواني عنه، وإبدالها عنه من سائر طرقه**).

حلاوة هذا الباب أنه ليس به تعليقات كثيرة، وهي عبارة عن إخبار للشيخ.

الطالب: سؤال غير واضح (٦:٠٣)؟

تقريبًا، الحروف أحيانًا نضطر أن نرجع للطرق؛ ولهذا أهملناها هنا في الأصول، أحيانًا نشير وأحيانًا

ما نشير، لكن نحاول -إن شاء الله إذا ربنا كتب- في قسم الفرش سنبين ما هو

من الطرق وما هو من المتابعات، وهذه كانت النية -إن شاء الله، بإذن الله- إذا ما نسينا.

(وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء، وأطبق الخلاف عنه من الروايتين -أي: ابن الجماز وابن وردان- أبو بكر بن مهران، وأجمع الرواة عنه -أي: عن أبي جعفر- على أنه إذا أبدل الهمزة واوًا في (رؤيا، و الرؤيا)، وما جاء منه يقلب الواو ياءً، ويُدغِم الياء في الياء التي بعدها معاملة للعارض معاملة الأصلي، وإذا أبدل (تؤوي و تؤويه) جمع بين الواوين مظهرًا، وسيأتي الكلام على ورِئّيًا).

يعني الرؤيا سنعلم أن أبو جعفر يقرأها (الرويا)، هي أصلها (رؤيا) راء بعدها همزة ساكنة، فهو يُبدِل هذه الهمزة الساكنة واو، وهذا غريب، أن الهمزة تُبدل واو هذا قليل في الصرف، طبعًا هذا كله تعليل، هو جاءت الرواية عنده أنه يقرأ (الرُويا)، لكن من باب التعليل فقالوا: (الرؤيا) أبدل الهمزة واوًا، ولما أبدل الهمزة واوًا أصبحت (الرويا). إذًا المرحلة الأولى: الهمزة بعد أن كانت همزة ساكنة (الرؤيا) أصبحت (رويا).

اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون -العبارة هذه نحفظها من أيام الثانوية أول ما درسنا الصرف- فأُبدلت الواو ياءً، أو أُبدل الأول منهما -وهو الواو- ياءً، فأصبحت (الرويا)، ياء ساكنة وبعدها ياء متحركة، أدغموا الياء في الياء، إذًا على ما يصل إلى كلمة (الرويا) انظر كم مرحلة مرت!! الأصل همزة، والهمزة حولت إلى واو، والواو حولت إلى ياء، والياء أُدغمت في الياء، يعني على ما يصل إلى كلمة (الرويا) مر بثلاثة مراحل.

فهو يقول: (معاملةً للعارض): وهو الواو، الياء المنقلبة عن الواو، الواو المنقلب عن همزة، فهذا كله عارض وليس أصلي، واضح؟ لكنه عاملها معاملة الأصلي، ما علة أنه أدغم الياء في الياء؟ قال: (معاملة للعارض)، الياء هذه عارضة،

وأصلا الواو عارض التي أُبدلت منه، فهي عارضة وأُبدلت من عارض، فمعاملة الأصل لأن كلمة (رؤيا) هي أصلها من (رأى)، ليس هناك واو، لكن عكس كلمة (تؤوي)؛ فلهذا معاملة للعارض معاملة الأصل.

(**وإذا أبدل (تؤوي)..**): ما يقول تويه، يعني في (الرؤيا) أبدل الهمزة إلى واو ثم جاءت ياء وأُدغمت، فصارت (الرويا)، لكن في (تؤويه) ما قال (تويه)، وإنما يقول: (تowويه) فما أدغم الواو في الواو.

يقول الشيخ: (**وسيأتي الكلام على رئيا**): لأن على قراءة من يقرأ (ريّا)، الهمزة تبدل إلى ياء ثم تدغم الياء في الياء، إذا جاء وقتها هناك يكون هناك توسع.

قال الشيخ ابن الجزري: (**وافقه ورش -أي وافق أبا جعفرٍ ورشٌ- من طريق الأصبهاني على الإبدال في الباب كله، واستثنى من ذلك خمسة أسماءٍ وخمسة أفعالٍ، فالأسماء:(البأس و البأساء، اللؤلؤ و لؤلؤ من مواضعه "الحج" حيث وقع، ورئيا في "مريم"، الكأس، والرأس) حيث وقعا**)).

لماذا وقع مريم؟ يعني (كأسٍ) حيث وقعت، أنا مكتوب عندي هنا: (مريم) بخط صغير، فحيث وقعا ما هما؟ أي: الكأس والرأس، و(لؤلؤ) مكتوب عندي من مواضعه حيث وقع، ووضع الحج بين قوسين صغيرين، المفروض أنها من مواضعه أن الحج تكون من كلام المؤلف، وإذا قال: من مواضعه وحيث وقع؟! من مواضعه كذا وحيث وقع!! يعني (حيث وقع) بين قوسين صغيريين تغني عن كلمة (من مواضعه)، والله أعلم، هل موجودة في نسخة الدكتور أيمن؟

الطالب: ليست موجودة كلمة (من مواضعه).

هذه تُراجع للمخطوط، إذا كانت ليست في المخطوط مشكلة، يراجع المخطوط ضروري.

الطالب: حديث جانبي (١٢:٣٦).

يعني في الرسالة ليست موجودة!! والله ما أدري، جيد، وتُراجع الرسالة أيضًا، إذًا هذا من عند المجمع، ويُراجع (ألف وخمسة وتسعين)، الحمد لله، جيد أنك كتبتها، أنا فقط كنت أنوي أرجع للمخطوط، لكن لأنك قلت أنها ليست موجودة في الرسالة، فمعناه أنه من الإخوان هنالك.

الطالب: سؤال غير واضح (١٣:٢٢)؟

و(رؤيا) كاتبين (مريم)، هنا كتبوها بخط ضعيف (١٣:٣٥)، هنا لم يضعوا (في مريم) مخرجة، ونسخة الدكتور أيمن فيها (في مريم)؟ يعني معناه على ذلك يكون (مريم) من كلام المؤلف؟ (حديث جانبي)

لا أعتقد ذلك.

(والأفعال: (جئت) وما جاء منه، نحو: (أجئتنا، وجئناهم، و جئتمونا)، و(نبئ) وما جاء من لفظه نحو(:أنبئهم، ونبئهم، ونبئ عبادي، ونبأتكما، وأم لم ينبأ)، و(قرأت) وما جاء منه نحو: (قرأناه، و اقرأ)، (وهيئ، ويهيئ)، و(تؤوي، و تؤويه)، وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصًا وأداءً، وانفرد ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئًا سوى(:ذرأنا و تبرأنا) بخلافٍ، فوهم في ذلك، وكذلك الهُذلي حيث لم يستثن الأفعال).

يعني كأنه قال: انفرد الهُذلي في عدم استثنائه الأفعال، وقوله: (انفرد ابن مهران عن هبة الله) لكن مر معنا في (الجامع) هناك أيضًا مستثناة، يعني ذكر الداني أنها مستثناة أيضًا للأصبهاني، لكن (جامع البيان) ليس من طرق الشيخ، طبعًا هنا الشيخ يتكلم عن ابن مهران عن أبي جعفر.

(وانفرد الصفراوي باستثناء (يشا، ويسوهم، ورويا) فحكى فيها خلافًا، وأظنه

أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري وليس ذلك كما فهم، إذ قد نص أبو معشر على إبدالها وبابها، ثم قال: والهمز أظهر -إن شاء الله- وهذا لا يقتضي أنه يتحقق فيها سوى الإبدال، والله أعلم).

وعندما يحكي الشيخ أبو معشر الإبدال، ويجعله مطلق في الباب كله، ثم يقول: (**والهمز أظهر**)، أليس في هذا إشارة إلى الخلاف؟! يعني أليس في هذا حكاية أيضًا للخلاف ولو بالإشارة؟! يعني الشيخ نقل عبارة أبو معشر: (**والهمز أظهر**) أظهر من ماذا؟!

إلا إذا قلنا: (أفعل) التفضيل هنا، يعني هل مراد الشيخ أبو معشر الطبري أن الهمز أظهر من الإبدال؟ فإذا كان هذا المراد فهذا فيه حكمٌ على الإبدال بأن هناك قول بالإبدال، لكن التحقيق أظهر، يعني يترجح القول بالتحقيق، إذًا معناه أن هناك شيئان أحدهما أرجح، هذان الشيئان إذا كان أحدهما أرجح، فهذا يدل على صواب كلام انفراد الصفراوي.

لأن الشيخ الصفراوي حكى فيه الخلاف، والخلاف هنا دائر بين تحقيقها أو إبدالها، والشيخ ابن الجزري يقول: أن هذا انفراد ابن الصفراوي، وأنه وهم فيه، أو أن حكايته للخلاف ليس كما فهم، يعني الشيخ ابن الجزري يقول: أنه أنت أيها الإمام الصفراوي عندما ذكرت أن هاتين الكلمتين (يشأ، وتسؤهم) فيها الخلاف من حيث الإبدال والتحقيق، ما فهمت كلام أبو معشر الطبري.

لأن أبو معشر الطبري ماذا يقول؟ الشيخ يقول: (**وقد نص أبو معشر الطبري على إبدالها وبابها، ثم قال: والهمز أظهر**)، أنا أفهم كأن الشيخ الصفراوي رحمة الله عليه فهم من هذه العبارة (**والهمز أظهر**) الخلاف، وهو واضح، وإلا ما دلالة قوله: (**والهمز أظهر**)؟!! فـ(أفعل) التفضيل هذه في (أظهر) هنا يعني كأن التحقيق أظهر،

يعني كأن التحقيق أرجح، أو كأن التحقيق أصوب، المهم الإبدال داخلٌ تحت هذه العبارة، هذا إذا قلنا أن (أفعل) التفضيل وأنها بمعنى (أفعل)، و(أفعل) التفضيل تدل على مشاركة الشيئين في الفضل يعني في الحكم، لكن في أحدهما أكثر.

أو لها معنًى آخر، يعني هذه (أفعل) التفضيل، و(**الهمز أظهر**) هل يكون يعني ليست على بابها، ويكون أن هذا هو الذي تظهره النصوص والإبدال لا تظهره النصوص؟ كالخلاف الذي هناك في قول الشاطبي:

"وإدغام ذي التحريم طلقكن... قل أحق".

يعني هل إدغام كلمة (طلقكن) أحق من إظهارها، وفيها معنًى آخر مر معنا سابقًا أنه يكون ليس هناك خلاف، إنما أولى وهو الأصوب، ولكن أيضًا سيكون فيها القولان، الله أعلم.

الشيخ يقول: أن هذه العبارة (**والهمز أظهر**) أنها لا تقتضي، والاقتضاء طبعًا فيه خلاف عند الأصوليين، هل هو دليل أم ليس دليل؟

(**وهذا لا يقضي أنه يتحقق فيها سوى الإبدال**): يعني هل الشيخ ابن الجزري فهم من عبارة أبي معشر الطبري أن هاتين الكلمتين ليس فيهما إلا الإبدال! يعني قوله: (**والهمز أظهر**) ليس فيها دلالة على التحقيق أم لا؟ فهذا خلاف بين الإمامين بين الإمام الصفراوي وبين الإمام ابن الجزري؛ الإمام الصفراوي فهم القولين؛ إذا كانت هذه العبارة التي اعتمد عليها؛ لأن الشيخ ابن الجزري أيضًا لم يؤكّد، يعني لم يقل أن الصفراوي ذهب إلى الخلاف بسبب هذه العبارة.

ولكن قال: (**وأظنه أخذ ذلك**)، فهذا تخمين من الإمام ابن الجزري، فكأن الشيخ ابن الجزري يقول: إذا كان هذا هو الدليل الذي اعتمد عليه الإمام الصفراوي في حكاية الخلاف بين التحقيق والإبدال فهو واهمٌ، إذًا قد يكون له

دليلٌ آخر، والحمد لله أن الشيخ ابن الجزري لم يؤكد الحكم، وإنما جعله من باب الظن.

لكن حقيقةً أن ظاهر الكلام أن حتى لو الشيخ الصفراوي أخذ من أبي معشر، فكلام أبي معشر: (والهمز أظهر) فيه رائحة للتحقيق، يعني فيه رائحة للوجهين، وإن كان الهمز أظهر، فعبارة ابن الجزري بالنسبة لي أرى أن حكاية الخلاف فيها ربما تكون هي الأظهر.

(والهمز أظهر): أظهر من ماذا؟ من الإبدال، وأبو معشر نص على إبدالها وبابها، فكيف أبو معشر ينص على الإبدال ثم يقول: (والهمز أظهر)؟ فمعناه أن أبا معشر يميل إلى الهمز ولا يميل إلى الإبدال، ويكون مأخذ الصفراوي صحيح، طبعًا على فرض أنه متبعًا لأبي معشر، وضحت يا شيخ!!

الطالب: حديث جانبي (٢٢:٥٩).

أظهر من ماذا؟ لا، ولكن سياق الشيخ ابن الجزري على أن (والهمز أظهر) جاءت عند ابن معشر في سياق الإبدال والتحقيق، يعني أنت قصدك أن يكون أبو معشر قصده (والهمز أظهر) في غير باب الرواية، فيكون مثلًا توجيه للوجه؟ ما أعتقد أنه وجه، والله أعلم.

الطالب: حديث جانبي (٢٣:٤٠).

نعم، على إبدالها، معناها أن مذهب أبي معشر هو الإبدال، فكيف بعد ذلك يقول أبو معشر: (والهمز أظهر)!! إلا إذا كان يقصد أنها ليست في النص أو في الأداء، أو أنها من طرق أخرى، ما أدري.

لكن أنه يقول: أنه ينص على الإبدال، ثم يقول: (والهمز أظهر)، فمعناها أن الهمز أظهر من الإبدال، وإلا أظهر من ماذا؟! فيكون نصًا، يعني ما قال ظاهر عبارة

الشيخ، قال: نص، فمعناها أنه لفظٌ صريحٌ في الحكم بالإبدال؛ ولهذا بعد ذلك قال: أظهر، هل أبو معشر يتشكك في الوجهين من حيث الدراية وليس من حيث الراوية؟ الله أعلم.

الطالب: حديث جانبي (٢٤:٤٥).

نعم، ولكن أبو معشر قال: والهمز أظهر -إن شاء الله- أو أنها عبارة الصفراوي! ما أعتقد.

الطالب: حديث جانبي (٢٥:١٥).

نعم جيد،لا لا، هو ما استثنى، هو يقول لك: نص على إبدالها يعني الكلمتين والباب كله.

الطالب: قوله باستثناء (٢٥:٣٣)؟

مافهمت!

نعم، هو حكى الخلاف فيها، إذا كان هذا صحيح فمعناه أن الصفراوي لم يهم، المشكلة ابن الجزري حكى وقال: وليس ذلك كما فهم، يعني الآن الشيخ ابن الجزري يناقش فهم الإمام الصفراوي للعبارة، وهذا الذي ندند عليه نحن، يعني هو يناقشه في الفهم، طبعًا بهذا الظن يعني الشيخ ابن الجزري ما يجزم بأن الصفراوي حكى الخلاف تبعًا لأبي معشر، لكن يقول: أظنه.

كأنه قال: وإذا كان هذا الظن صحيح فالصفراوي لم يفهم عبارة أبي معشر الطبري؛ لأن أبا معشر ماذا قال؟ أبو معشر نص على إبدالها وبابها، يعني إبدال هذه الثلاثة كلمات مثلها مثل غيرها، ثم قال أبو معشر: (والهمز أظهر) فيها، معناها أن فهم الصفراوي صحيح.

الطالب: وماذا يعني ذلك؟

معناه أن أبا معشر جاء بالاثنين، حكى الوجهين معناه أن هناك خلاف.

الطالب: حديث جانبي (٢٧:١٤).

هذا هو المشكل؛ لأننا رجعنا للكتاب الإعلاني الموجود -مع الأسف- باب الهمز غير موجود، (ثم قال) من هو؟ احتمال يعود على الصفراوي احتمال، لكن أعتقد أنه في التلخيص؛ لأن النص موجود في الصفحة (مائة وأربعة وخمسين- مائة خمسة وخمسين)، فالله أعلم أنها عبارة أبي معشر وليست عبارة الصفراوي.

إلا إذا كانت هذه الكلمة (والهمز أظهر) ليست في التلخيص، فهنا يكون العود على أنه الصفراوي أكيد مائة بالمائة، لكن أعتقد أن الكلمة من كلام أبي معشر؛ لأنها لو لم تكن فيه لكان العبد الضعيف نبه عليها بالرجوع إليه، واضح؟ ونرجع لها -إن شاء الله-.

وأما من طريق الأزرق....

الطالب: سؤال غير واضح (٢٨:٢٥)؟

نعم، يكون الحل، يكون أبو معشر ما ذكر إلا الإبدال، يعني لو كانت: (والهمز أظهر) من عبارة الصفراوي، يكون صحيح، يكون المأخذ عليه صحيح.

الطالب: حديث جانبي (٢٨:٥٥).

هو المتقدم لأنه يروي عنه، هذا لو كان (والهمز أظهر) كلام الصفراوي، لكن ربما باختلاف الطرق يكون هو اعتبر الانفراد، وإن كان الصفراوي في طريقه أحيانًا عن ابن بليمة، وابن بليمة عن أبي معشر.

الطالب: هذا من طرق الأسدي؟

الأصبهاني، الأسدي هو الأصبهاني.

الطالب: حديث جانبي (٢٩:٤٠).

في ماذا؟ في الباب كله، (**والهمز أظهر**) كلام أبو معشر.

الطالب: حديث جانبي (٣٠:٠٠).

إذًا (**والهمز أظهر**) كلام أبي معشر، والله أعلم مافهمت أنا، هي بــ(مائة وأربعة وخمسين- مائة وخمسة وخمسين) نفس الطبعة، هو ما في إلا طبعة واحدة غير طبعة دار الصحابة.

(وأما من طريق الأزرق -أي ورش من طريق الأزرق- فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاءً من الفعل نحو (يؤمنون، ويألمون، ويأخذ، ومؤمن، ولقاء نأتي، والمؤتفكات) واستثنى من ذلك أصلا مطرًدا، وهو ما جاء من باب الإيواء سوى جملة الإيواء نحو (تؤوي إليك، والتي تؤويه، والمأوى، ومأواكم، وفأووا) ولم يبدل مما وقع عينا من الفعل سوى (وبئس) كيف أتى و (البير، والذيب) وحقق ما عدا ذلك).

في (الطيبة) ذكر -سيأتينا- أن الذئب يبدلها ورش، لما جاء لها جاء برمز ورش، والإمام ابن الجزري في (الطيبة) يقول: في الأصول إذا ذكر الجيم فهو رمزٌ للأزرق، يعني إذا جاء برمزٍ _نسيت البيت_

الطالب: حديث جانبي (٣١:٣٥)

جدل أصولي (يروى)، فالكلمة لما جاءها بعدما ذكر استثناءات الأصبهاني و..و..، ثم قال: كذا والذئب جاء جانيه..، فالرمز للأزرق لأنه في الأصول ليس في الفرش، لكن مقتضى هذا كلمة (الذئب)، لكن لما ذكرها هنا لوحدها وجعلها من مفردات الأزرق عرفنا أن الأصبهاني يخالفه فيها، وإلا هنا محل سؤال؛ يقول

الأصبهاني: (الباب كله إلا ما استُثني)، واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال.

هذه الخمسة أسماء والخمسة أفعال (الذئب) ليست منهم، فالذي لم ينتبه لها يظن أنها داخلة في هذا الكلام، لكن ابن الجزري عليها بأنها خاصة للأزرق يدل على أن الأصبهاني ليس له فيها شيء، وأيضًا هناك في (الطيبة) عندما ذكر استثناءات الأصبهاني، والأصبهاني مطلقًا (٣٣:٠٦)، ثم رجع وقال الثلاثة كلمات لورش، فكأنه استثنى من مستثنى، يعني خروج الذئب وخصوصيتها بالأزرق كيف جاءت؟

عندك هناك في (الطيبة) تقول: جاءت بالرمز عليها والتنصيص عليها، لكن هنا جاءت أيضًا بالتنصيص عليها مع أنها في القاعدة داخلة تحت ما يُبدله الأصبهاني.

(واختلف عن أبي عمرو في إبدال الهمز الساكن على ما تقدم مبينًا في أول باب الإدغام، ونشير هنا -والكلام للشيخ ابن الجزري- إلى زيادة تتعين معرفتها، وذلك أن الداني قال في (التيسير): اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزةً ساكنةً.).

حقيقةً هذا الكلام مرويٌّ عن أبي عمرو قبل الداني حتى، يعني حتى ابن مجاهد.

(فخص استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام الكبير، وقيده مكي وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة).

وإذا ما أدرج وما قرأ في الصلاة معناه أنه يحقق.

(وقال في (جامع البيان): اختلف أصحاب اليزيدي عنه في الحال التي يستعمل

ترك الهمز فيها، فحكى أبو عمر -وهو الدوري-، وعامر الموصلي، وإبراهيم من رواية عبيد الله).

طبعًا هنا الدكتور أيمن زاد بعد كلمة (أبو عمر) زاد كلمة (الدوري)، وبعد كلمة (عامر الموصلي) زاد (وإسماعيل)، وهذا ليس في النسخ، هذا من زيادة الشيخ، فهذا تعدّي على الشيخ ابن الجزري، هذا لا شك أنه تعدّي، الشيخ ما يريد أن يذكر إسماعيل، يريد أن يختصر كلام الداني، فذكره في متن كتابه تعدي عليه.

(وإبراهيم من رواية عُبيد الله، وأبو جعفر اليزيديون عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز).

يعني إذا قرأ سريعًا مثل صلاة التراويح، أو رواية تلاوة يريد ختمًا بالحدر أو غيره لا يهمز.

(لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة، ثم قال: فدل على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز).

التحقيق الذي هو نوع يقابل الحدر والترتيل.

(قال -أي الداني-: وحكى أبو شعيب عنه).

أيضًا هنا الدكتور أيمن زاد كلمة (السوسي).

(وحكى أبو شعيبٍ عنه -أي عن أبي عمرو- أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز، ثم قال -أي الداني-: فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة -سواء استعمل الحدر أو التحقيق- همز).

إذًا معناه أن القضية أنه ما كان يقرأ بالإبدال إلا في الصلاة.

(قال -أي الداني-: وحكى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم من رواية العباس وأبو

حمدون وأبو خلاد ومحمد بن شجاع، وأحمد بن حرب، عن الدوري).

كل هؤلاء الرواة عن أبي عمرو.

(عن الدوري عنه؛ أن أبا عمرو كان إذا قرأ لم يهمز).

ولاحظ أبو عمرو الدوري والسوسي.

(ثم قال: فدل قولهم على أنه كان لا يهمز على كل حالٍ في الصلاة أو غيرها، وفي حدر أو تحقيق.).

هذا النص واضح.

(والمقصود بالإدراج هو الإسراع، وهو ضد التحقيق، لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف، وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل فإذا وقف حقق، وليس في ذلك نقلٌ يتبع ولا قياس يُستمع).

طبعًا هذا الكلام كلام المالقي رحمة الله عليه أنه لا كما فهمه من لا فهم له، هذه عبارة الإمام المالقي في كتابه (شرح التيسير)، وليس كلام الشيخ ابن الجزري، هو أخذه منه.

(وقال الحافظ أبو العلاء: وأما أبو عمرو فله مذهبان: أحدهما التحقيق مع الإظهار والتخفيف مع الإدغام على التعاقب).

يعني لا يأتيك تحقيق مع إدغام، ولا يأتيك إظهار مع إبدال.

(والثاني: التخفيف مع الإظهار وجهٌ واحدٌ.).

إذًا ما هو الذي يمتنع الشيخ؟ يقول: (وهذا صريحٌ..)، وهذه توضيح للشيخ في كلمة (تعاقب).

(وهذا صريحٌ في عدم التحقيق مع الإدغام).

يعني إذا حقق لا يدغم.

(وأنه ليس بمذهبٍ لأبي عمرو كما قدمنا بيان ذلك في أول الإدغام الكبير).

لأنه في باب الإدغام الكبير نقل الهُذلي، وأنه نقل عن الواسطي أنه أدغم وهمز، وأنه أيضًا ممن ذكر ذلك ابن شُريح رحمه الله عليه فيما نقله عنه ابن الباذش، ابن الباذش نقل عن ابن شُريح أنه يُجيز التحقيق مع الإدغام، واضح؟

وقال الشيخ: وأعلم أن الأئمة من أهل الأداء...

الطالب: سؤال غير واضح (٣٩:٢٥)؟

وترى هذا الكلام هنا في كلام حلو جدًا، لكن طويل ما أحببت أن أنقله، لكن نُحيل عليه وهو عند الجعبري، الجعبري جيد وناقش هذه القضية حتى عند الشُراح، ويقول: إن هذا إنما هو اختيارٌ للشاطبي لا يلزم أبا عمرو، يعني كلام الجعبري أنه لو قرأت بالعكس يعني على ظاهر الشاطبية؛ ودونك الإدغام الكبير وقطبه أنه لأبي عمرو بكله ما في إشكال.

يعني خلاصة كلام الجعبري هنا: أن الإمام الداني نسب الحكم لأبي عمرو، لكن الإمام الشاطبي اختار هذا؛ اختار أن الإدغام للسوسي، وهناك أنه للدوري، أما كلام الجعبري يُجيز الوجهين؛ ولهذا لما نقرأ عند الشُراح الأوائل ما عندهم مسألة أنه ما هو موجود الآن، يعني الإدغام الكبير خاص بالسوسي، وطبعًا هم أخذوه تبعًا للشيخ الشاطبي، فالشاطبي أخذ الاثنين، لكن هو كان يُقرئ بهذا الوجه.

فكأن الإمام الجعبري وغيره يُجيزوا الإدغام في الشاطبية للدوري وللسوسي، وقبل الجعبري ممن أجازه أيضًا من الشُراح الإمام ابن جُبارة رحمه الله عليه فهؤلاء الذين أخذوا بظاهر كلام الإمام الشاطبي؛ فعندهم الإدغام الكبير لأبي عمرو

للدوري وللسوسي، لكن مدرسة ابن الجزري ومن جاء بعدهم قيدوه بما ذكره وبما قاله السخاوي أنه كان يُقرئ به، هو كان يُقرئ به ليس من باب الرواية فقط، وإنما كان يُقرئ به اختيارًا، يعني هذا اختياره، هو روى الإدغام عن الدوري، وروى الإدغام عن السوسي، لكنه في الإدغام اختار الإدغام للسوسي ومشي به، والشاطبي من أهل الاختيار.

وهذا الكلام يُستحسن لمن يريد التوسع فيه أن يرجع إلى شرح الجعبري، وشرح ابن جُبارة، وشرح أبي شامة، أما شرح السخاوي فلا يذكر لك جديد، يقول لك: أن الشاطبي كان يأخذ بهذا الإدغام للسوسي، مع أن عبارة الداني في (التيسير) واضحة، وعبارة الشاطبي في الباب واضحة (ودونك الإدغام الكبير وقطبه)، فما نقرأ به الآن أن الإدغام خاص بالسوسي والإبدال خاص بالسوسي، هذا هو اختيار الشاطبي رحمة الله عليه لكن كرواية موجودة، لا نقرأ بها صحيح لكنها موجودة، ولا شك في ذلك.

والدليل عليها أيضًا أن ابن الجزري لما جاء وزاد على (التيسير) وزاد على الشاطبية، أدخل الطرق التي قُرأ بها للدوري بالإدغام؛ لأن من طريق (الطيبة) يُقرأ له بالإدغام.

الطالب: سؤال غير واضح (٤٣:٠٣)؟

هو نعم هو، لكن بوجه الهمز والمد امنعا، فالتحقيق مع الإدغام يعني الإدغام مع الهمز على قول الشيخ لم يذكره إلا الهُذلي وابن شُريح؛ ولهذا هو متروك لا أحد يقرأ به؛ ولهذا من طريق (الطيبة) نحن نقرأ لأنه اختيار ابن الجزري، لكنه كورود ابن البادش نقله عن ابن شُريح، ولا أعتقد أن ابن شُريح خالف هذا الجمهور إلا بروايةٍ، لكن ما هي؟ لا ندري؛ لأنه لا يقرأ بالتشهي.

وأيضًا ابن مجاهد نفس الشيء؛ يعني في بعض الأوجه التي تركها -كما سيأتينا- نقل حكمين عن أبي عمرو لكنه اختار واحد منهم، هذا الذي اختاره وهذا الذي تركه إنما هو من باب الاختيار له، وإلا فهو فقد روى الاثنين، وروى الوجهين، ولكن أنا نسيت المسألة ما هي.

قال الشيخ: (واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمن روى البدل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسةٍ وثلاثين موضعًا تنحصر في خمس معان: الأول: الجزم ويأتي في ستة ألفاظ، وهي: (يشاء) في عشرة مواضع؛ في النساء موضع، وفي الأنعام ثلاثة مواضع، وفي إبراهيم موضع، وفي سبحان موضعان، وفي فاطر موضع، وفي الشورى موضعان، و(نَشَأْ)في ثلاثة مواضع في الشعراء وسبأ ويس).

أيضًا كلمة (يس) مكتوبة بالخط الضعيف، والمفروض أنها تكون بالخط الكبير.

((وتسؤهم) في ثلاثة مواضع في آل عمران، والمائدة، والتوبة، و(وننسأها) في البقرة، و(يهيئ لكم) في الكهف، و(أم لم ينبأ) في النجم

والثاني: الأمر: وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضًا، وهي: (أنبئهم) في البقرة، و (أرجئه) في الأعراف والشعراء، و(نبئنا) في يوسف، و(نبئ عبادي) في الحجر، و(نبئهم) فيها أيضًا وفي القمر، و(اقرأ)في سبحان وموضعي العلق، و(وهيئ لنا) في الكهف.

الثالث: الثقل؛ وهو كلمة واحدة أتت في موضعين: و(تؤوي إليك) في الأحزاب، و(تؤويه) في المعارج؛ لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز).

لكنه يُقرأ به (تو ويه) في الوقف.

(الرابع: الاشتباه؛ وهو موضع واحد (ورئيا) في مريم؛ لأنه بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، فلو ترك همزه لاشتبه بري الشارب، وهو امتلاؤه).

الذي هو عكس العطش.

(وانفرد عبد الباقي، عن أبيه، عن ابن الحسين السامري، عن السوسي فيما ذكره صاحب (التجريد) بإبدال الهمزة فيها ياءً، فيجمع بين الياءين من غير إدغامٍ، كأحد وجهي حمزة في الوقف، كما سيأتي، وقياس ذلك (تؤوي، وتؤويه)، ولم يذكر فيه شيئًا، والله أعلم).

أنا -حقيقةً- استغرب من ذكر التجريد، التجريد ما عنده إدغام للسوسي، قال: (فيما ذكره صاحب التجريد) والله أعلم، لكن التجريد ما نعرف عنه إلا في السبعة، هو في السبعة، وطبعًا عنده (مفردة يعقوب)، لكن وجدت له رواية -أعتقد- في رواية أبي جعفر، وهذه ما وجدتها يعني ما هي من طرق النشر، لكن ربما يكون قرأ قراءة أبي جعفر على شيخه الفارسي (صاحب الجامع)، أعتقد قرأ عليه طريق أو رواية من روايات أبي جعفر، وهذا ما كان معروف عنه، يعني كنا نظنه متخصص في السبعة وفي يعقوب.

فأنا أقصد أن هذا الكلام في (التجريد)؛ ووثقناه من التجريد، لكن التجريد ليس فيه إدغام للسوسي كما مر معنا؛ لأن ابن الجزري لم يأخذ الإدغام من التجريد للسوسي ولا للدوري، والإدغام في التجريد لأبي عمرو هو من رواية شجاع، وليس من رواية الدوري وليس من رواية السوسي، فيكون هذا الكلام تبرع لا علاقة له بالنشر، بمعنى يكون (فيما ذكر صاحب التجريد بإبدال الهمزة فيها ياءً، فيجمع بين اليائين من غير إدغامًا).

قال: (الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى، وهو في موضعين: (مؤصدة) في البلد والهُمزة؛ لأنه بالهمز أصدت).

طبعًا عندنا في غير (آصدت)، وهنا كتبوها (أصدت).

(أي: أطبقت، فلو ترك همزه لخرج إلى لغة من هو عنده من أوصدت).

وهما كلاهما لغتان؛ يعني نقولها أهل اللغة (آصدت) و(أوصدت).

(وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن زيد، عن أصحابه، عن اليزيدي فيما رواه الداني -طبعًا في جامع البيان- وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد، وكذا أبو الصقر الدورقي، عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه بعدم استثناء شيءٍ من ذلك، وذلك في رواية الدوري من طريق ابن فرح، فخالفا سائر الناس، والله تعالى أعلم.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة..).

أيضًا هذا في غين: (ياءً حالة)، لا أعرف لماذا كاتبين (بإحالة).

(ياءً حالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقًا ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفًا).

يعني تسكين الهمزة في (بارئكم) تخفيفًا يعني بدون سبب، مثلما يقولوا: اعتباطًا؛ لأنه ليس لها سبب، عندما قرأ أبو عمرو: (ينصركم، ويشعركم، وبارئكم) بالتسكين ما لها وجه نحوي؛ لأنها المفروض تكون مكسورة، مسبوقة بحرف الجر، لكن قراءة أبو عمرو بالتسكين، هذا التسكين تخفيف، فقط من أجل التخفيف وليس لعاملٍ نحوي.

(فلا يعتد به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى).

طبعًا هنا الشيخ يقول: (انفرد أبو الحسن بن غلبون)، إذا كان مذهب ابن غلبون الابن وهو صاحب التذكرة متعارض، حيث ذكر في باب مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن ما ذكره المؤلف هنا من أنه يُبدل، ونص عبارته -يعني عبارة ابن غلبون-: "وكذا أيضًا -يعني السوسي- يترك الهمزة من قوله -تعالى-: ﴿بَارِيِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤] في الموضعين، فيبدلها ياءً ساكنةً"، يعني يقول: (باريكم).

"وعندما جاء -أي ابن غلبون الابن- إلى موضع الكلمة في صورتها قال ما نصه: قرأ السوسي عن أبي عمرو (بارئكم، وينصركم..)، هذه الخمسة كلمات بإسكان الهمزة من (بارئكم) في الموضعين"، قال -أي بن غلبون-: "وقرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها، وكذا روى ابن سعدان عن اليزيد عن أبي عمرو"، وقول ابن غلبون: وكذا روى ابن سعدان كذا كذا.. لا يهم؛ لأنه في هذه المسألة ليس من طرق التذكرة بل ذكره حكايةً.

ولعل المؤلف ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ اقتصر على كلام ابن غلبون الذي في الأصول دون الذي في الفرش؛ لأن كلامه في الأصول فيه الإبدال، التصريح بإبدالها ياءً، أما في الفرش في موضعها في السورة ليس فيه إلا التسكين أو الاختلاس، أو أنه اعتمد على كلام أبي شامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لقوله و(بارئكم) بالهمز حال سكونه، فكلامهما -أي كلام أبي شامة وكلام ابن الجزري رحمهما الله- متشابهٌ في هذه الكلمة، والله أعلم.

قال الداني: "وكان أبو الحسن شيخنا يبدل الهمزة في (بارئكم) و(عند بارئكم)

بسكون الهمزة"، وقال -أي الداني-: "إن أبا الحسن قرأ في رواية أبي شعيبٍ عن السوسي بإبدال الهمزة ياءً ساكنةً لكونها ساكنة، وعلى مذهبه وأقرأني غيره في روايته بتحقيقها ساكنةً"، هذا كلام الداني.

أيضًا قال الداني: "كان بعضهم يرى تسهيلها وإبدالها ياءً؛ لأن سكونها في ذلك تخفيفٌ أيضًا، وبذلك قرأ على أبي الحسن عن قراءته"، وأبو الحسن هو طاهر بن غلبون، فالله أعلم يكون الذي يقصد الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه هو ليس فقط بما ذُكر في الأصول، وإنما مما نقله الداني قراءةً عليه.

نعود لكلام ابن الجزري: (**وأيضًا فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفًا أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من البرا وهو التراب**).

إذا قلنا: (باريكم) قد تكون من البرا وليس من برأ.

(**وهو - أبو عمرو- فقد همز (مؤصدة) ولم يخففها من أجل ذلك**).

الذي قلناه قبل قليل: أنه همز كلمة (مؤصدة) حتى لا يخرج من لغةٍ إلى لغةٍ، فكان من الأولى أيضًا على هذه القاعدة أو على هذا المنهج أن أبا عمرو يهمز كلمة (بارئكم)؛ حتى لا تنتقل من لغة (برأ) إلى لغة (برا)، فيكون (برأ) والذي هو ضد المرض، أو (برأ) أي خلق وكذا، و(برا) الذي هو التراب، فلو أبدلها ربما أوهمت ذلك المعنى، فهي تدخل تحت قسم الخروج من لغةٍ إلى لغةٍ.

(**فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم. وبقي أحرفٌ وافقهم بعض القراء على إبدالها، وخالف آخرون فهمزوها، وهي:(الذئب) في موضعي يوسف، و(اللؤلؤ، ولؤلؤًا) معرفًا ومنكرًا، و(المؤتفكة، والمؤتفكات) حيث وقعا، و(رئيا) في مريم، و(يأجوج ومأجوج) في الكهف والأنبياء، و(ضيزى) في**

النجم، و(مؤصدة) في موضعين، أما (الذئب) فوافقهم على إبداله ورش -مثلما قلنا ورش من طريق الأزرق- والكسائي وخلف).

فهنا عبارة الشيخ ورش عامة يدخل فيها الأزرق والأصبهاني، فالأصبهاني ليس له في (الذئب) إلا التحقيق.

الطالب: حديث جانبي (٥٦:٣١).

عفوًا، الأزرق له الإبدال، والأصبهاني له التحقيق.

الطالب: حديث جانبي (٥٦:٤٢).

كيف! و(**الذئب جانيه**) ماذا تقول فيها؟ مطلقًا، لا (**كأس**) إلا.. ولماذا يقول لك (**والذئب جانيه**)؟

الطالب: حديث جانبي (٥٧:٠٠).

لا، المقروء به من (الطيبة): الذئب للأزرق فقط.

الطالب: حديث جانبي (٥٧:١١).

يقرأ بالإبدال الذئب!! الشيخ ابن الجزري قال لنا: أنه إذا استخدم رمز ورش في الأصول فهو للأزرق فقط، ويكون الأصبهاني تابعًا لقالون، وهنا يقول: (**والذئب جانيه**) فيما يُبدله، وهنا قبل قليل مرت معنا، ووقفنا عندها يمكن، إذًا كيف!! أليس هذا تعارضًا.

الطالب: حديث جانبي (٥٧:٥٥).

هو قدم مذهب الأصبهاني، ثم قدم ما يُستثنى للأصبهاني، و(**الذئب جانيه**) ماذا نقول فيها يا سيدي؟

الطالب: للأزرق ولا علاقة للأصبهاني (٥٨:١٦).

لا، ولماذا لا يذكره هناك؟ يعني كلمة (الذئب) بما أن ورش والأصبهاني اتفقا عليه، بما أنه اتفقا بالإبدال -على قولك- إذًا لماذا يفرد هذا ويفرد هذا؟

الطالب: حديث جانبي (٥٨:٣٣).

عندك في شرح من شروح (الطيبة) ولا شيء؟ نعم، نعم، هذا الدليل من (الطيبة): "ومعلومٌ أن الجيم رمز لورش من طريق الأزرق في الأصول" في شرح (الطيبة).

الطالب: حديث جانبي (٥٩:٠٣).

لا، أن لا أتذكر أننا قرأنا في (الطيبة) إلا بظاهر النظم، و(الذئب) لورش فقط، وهناك رسالة للشيخ..

الطالب: حديث جانبي (٥٩:٢٣).

وكيف حل هذا الإشكال؟

الطالب: حديث جانبي (٥٩:٢٧).

هناك رسالة للشيخ الدكتور إيهاب لما خالف الأزرق، ورسالة للشيخ الضباء رحمة الله عليه القول الأصدق، فاجعلونا نراجعها يكون أفضل.

الطالب: ليس فيها عن الذئب.

والعهدة عليك!

الطالب: نعم.

خلاص، وهذه فائدة المدارسة؛ لأن كلامه هنا ورشٌ يشمل الأزرق والأصبهاني.

الطالب: حديث جانبي (١:٠٠:٤١).

هذا شرح من هذا؟

الطالب: حديث جانبي (١:٠٠:٤٥).

إذًا وافق أبا جعفر والأصبهاني، إذًا هذا التعليق يُصحح، خلاص، الآن وضحت المسألة.

الطالب: حديث جانبي (١:٠٢:٠٤).

إذًا قوله: (ورش) هذه تُراجع وتُصحح، جزاكم الله خيرًا.

نتهي من الأزرق، لقد بقي كلمتين: **(أما (اللؤلؤ ولؤلؤًا) فوافقهم على إبداله أبو بكر، وأما (والمؤتفكة والمؤتفكات) فاختلف فيهما عن قالون)**

أنتهي..نستكمل المحاضرة القادمة،عفواً لازال يتبقي القليل لنستكمل المتبقي الآن!

فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في كفايته، وغيرهم إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران، عن الحسن بن العباس الجمال وغيره، عن الحلواني، وهو طريق الطبري والعلوي، عن أصحابهما، عن الحلواني).

وذكر أبو الكرم أنه طريق ابن بيان، عن أبي نشيط، عن قالون.

(وكذا روى الشحام -طبعًا هذا ليس من طرق قالون- عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في (المفردات)، وقال في (الجامع): وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد وابن عبد الرزاق، وغيرهما، وبذلك آخذ.

قال: وقال لي أبو الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين -وهو السامري- ، عن أصحابه عن الحلواني -يعني بالهمز- قال الداني: وهو وهمٌ؛ لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز. انتهى.

وروى الجمهور، عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت وبهما آخذ، والله تعالى أعلم. وأما (ورئيا) فقرأه بتشديد الياء من غير همز أبو جعفر، وقالون وابن ذكوان، وانفرد هبة الله المفسر، عن زيد، عن الداجوني، عن أصحابه، عن هشام).

وقلنا: هذا من كتاب (المستنير)؛ المفسر عن هبة عن زيد.

(بذلك، ورواه سائر الرواة عنه بالهمز وبذلك قرأ الباقون، وأما (يأجوج ومأجوج) فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقون بغير همزٍ، وأما (ضيزى) فقرأه بالهمز ابن كثير، والباقون بغير همز، وأما (مؤصدةٌ) فقرأه بالهمز أبو عمرو، ويعقوب وحمزة وخلف وحفص، وقرأه الباقون بغير همزٍ، والضرب الثاني المتحرك؛ وينقسم إلى قسمين..).

نبدأ به غدًا -إن شاء الله-، أو في الدرس القادم -إن شاء الله- سواء كان غد أو ليس غدًا، هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الخامس والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر في بَابِ الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ وكنا وقفنا عند قول ابن الجزري -رحمة الله عليه-:

(وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُتَحَرِّكُ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ، وَمُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ، أَمَّا الْمُتَحَرِّكُ الْمُتَحَرِّكُ مَا قَبْلَهُ فَاخْتَلَفُوا فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ مِنْهُ فِي سَبْعَةِ أَحْوَالٍ:

الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، فَإِنَّ كَانَتْ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ فَاتَّفَقَ أَبُو جَعْفَرٍ وَوَرْشٌ عَلَى إِبْدَالِهَا وَاوًا نَحْوُ يُؤَدِّهِ، وَيُؤَاخِذُ، وَيُؤَلِّفُ، وَمُؤَجَّلًا، وَمُؤَذِّنٌ، وَالْمُؤَلَّفَةِ).

أعتقد الواو في كلمة والمؤلفة، أعتقد أنها ليست في المخطوط يعني ابن الجزري يكتبها المؤلفة، ابن الجزري لا يكتب هذه الحروف الزوائد، وذكرناها سابقًا على مذهب الإمام أو على ما ارتضاه الشافعية.

طالب: (١:٥٣).

الشيخ: بواو أم بدون واو؟

طالب: (١:٥٥).

الشيخ: نعم.

(وَأُخْتَلَفَ ابْنُ وَرْدَانَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ، فَرَوَى ابْنُ شَبِيبٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْعَلَّافِ وَغَيْرِهِ، وَابْنِ هَارُونَ مِنْ طَرِيقِ الشَّطَوِيِّ وَغَيْرِهِ، كِلَاهُمَا عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ تَحْقِيقَ الْهَمْزَةِ فِيهِ. وَكَذَا رَوَى الرَّهَاوِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْفَضْلِ، وَكَأَنَّهُ رَوعَى فِيهِ وُقُوعَ الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ بَعْدَ الْوَاوِ المُبدلةِ، فَيَجْتَمِعُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَرَوَى سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْهُ الْإِبْدَالَ طَرْدًا لِلْبَابِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ جَمَّازٍ).

طبعًا طريق ابن علاف هذا موجود في المصباح، ويعني الذي ذكر هذا الكلام، وكذلك أيضًا قول الشيخ ابن الجزري: وكذا روى الرهواي عن أصحابه، الرهواي ليس من طرق النشر، فهذا يُعتبر من المتابعات، ليس من طرقه.

وأيضًا الكلام طريق الرهواي هذا هو من الطرق التي اعتمدها مؤمن الواسطي في كتابه الكنز، فقد ذكر هذا، وعبارة الكنز استثنى الرهواي يؤيد فهمزها.

(وأُخْتَلَفَ أَيْضًا عَنْ وَرْشٍ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ (مُؤَذِّنٌ) فِي الْأَعْرَافِ وَيُوسُفَ.

فَرَوَى عَنْهُ الْأَصْبَهَانِيُّ تَحْقِيقَ الْهَمْزَةِ فِيهِ).

أيضًا هذا في الكنز، قال: وروى ورشٌ إبدال الهمزة في هذه الكلمات التسع التي ذكرها ثم قال: واستثنى الأصبهاني مؤذنٌ.

(وَكَأَنَّهُ رَاعَى؛ أي الأصبهاني، مُنَاسَبَةَ لَفْظِ (فَأَذَّنَ) وَهِيَ مُنَاسَبَةٌ مَقْصُودَةٌ عِنْدَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحُرُوفِ).

طبعًا هذه المناسبة التي يقصدونها هي بعد ثبوت الرواية، ولو كانت هذه المناسبة لا علاقة لها بالرواية لما صحت، فهذه المناسبات التي يذكرها العلماء في التوجيه إنما هي من باب التأسي وليس من باب التأسيس لأن التأسيس إنما هو على الرواية.

(وَرَوَى عَنْهُ الْأَزْرَقُ الْإِبْدَالَ عَلَى أَصْلِهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا مِنَ الْفِعْلِ، فَإِنَّ الْأَصْبَهَانِيَّ عَنْ وَرْشٍ اخْتَصَّ بِإِبْدَالِهَا فِي حَرْفٍ واحد وَهُوَ الْفُوَادَ، وَفُوَادُ وَهُوَ فِي هُودٍ، وَسُبْحَانَ، وَالْفُرْقَانِ، وَالْقَصَصِ، وَالنَّجْمِ.

وَإِنْ كَانَتْ أي الْهَمْزَةِ لَامًا مِنَ الْفِعْلِ، فَإِنَّ حفصًا اخْتَصَّ بِإِبْدَالِهَا فِي (هُزُوًا) في أحد عشر موضعًا).

لأن هذا الصواب لأن في المطبوع في عشرة مواضع.

(فِي الْبَقَرَةِ مَوْضِعَانِ (أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا)، (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُوًا) وَفِي الْمَائِدَةِ مَوْضِعَانِ (لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا)، (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا) وَفِي الْكَهْفِ مَوْضِعَانِ (وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا) (وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا) وَفِي الْأَنْبِيَاءِ (إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا)، وَفِي لُقْمَانَ (اتَّخَذَهَا هُزُوًا)، وَ(اتَّخَذَهَا هُزُوًا) فِي الْجَاثِيَةِ، وَفِي (كُفُوًا)).

يعني اختص بإبدالها في هزوًا وفي كفوًا، فقوله في (كفوًا) معطوف على هزوًا، يعني ليس معطوف على أحد عشر موضعًا.

(وَفِي (كُفُوًا) وَهُوَ فِي الْإِخْلَاصِ.

الثَّانِي أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً وَقَبْلَهَا مَكْسُورٌ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يُبْدِلُهَا يَاءً فِي (رِئَاءَ

النَّاسِ)، وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَنْفَالِ، وَفِي (خَاسِئًا) فِي الْمُلْكِ، وَفِي (نَاشِئَةَ اللَّيْلِ) فِي الْمُزَّمِّلِ، وَفِي (شَانِئَكَ)، وَهُوَ فِي الْكَوْثَرِ، وَفِي (اسْتُهْزِئَ)، وَهُوَ فِي الْأَنْعَامِ وَالرَّعْدِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَفِي (قُرِئَ)، وَهُوَ فِي الْأَعْرَافِ وَالِانْشِقَاقِ، وَفِي (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ)، وَهُوَ فِي النَّحْلِ وَالْعَنْكَبُوتِ، وَفِي (لَيُبَطِّئَنَّ)، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ).

طالب: (٦:٣١).

الشيخ: والله ما أدري.

طالب: (٦:٥٠).

الشيخ: يعني في المجمع ممكن عندهم الاستطاعة أن يطبعونه على حسب الرواية المتلوة، فكلمة رئاء هل هي في المخطوط رئاء بالهمز أو على أنها بالياء على قراءة أبي جعفر لا أدري.

(وَفِي (لَيُبَطِّئَنَّ)، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ وَفِي (مُلِئَتْ)، وَهُوَ فِي الْجِنِّ، وَكَذَلِكَ (يُبْدِلُهَا) فِي (خَاطِئَةٍ)، وَ(بِالْخَاطِئَةُ)، وَ(مِائَةٌ)، وَ(فِئَةٌ) وَتَثْنِيَتُهُمَا).

يعني تثنية مائة وتثنية فئة يعني مائتين وفئتين.

(وَانْفَرَدَ الشَّطَوِيُّ عَنِ ابْنِ هَارُونَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْعَلَّافِ، عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شَبِيبٍ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْ زَيْدٍ وَعَنْ أَصْحَابِهِ).

هنا في قوله: وانفرد الشطوي يعني وقفة قصير -إن شاء الله- الشطوي علي بن هارون في رواية ابن وردان في النشر أخذه الإمام ابن الجزري من كتابي أبي العز من كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية لأبي العز ومن طريق سبط الخياط وطريق أبي معشر الطبري وطريق ابن خيرون، وطريق أبي الكرم، هذا في باب الأسانيد الشيخ يقول: يعني هذه الطريق إنما هي من كتاب الإرشاد والكفاية الكبرى، وهذه الطرق التي ذكرناها.

لما رجعنا، طبعًا هذه الطرق التي هي طريق الطبري، وطريق ابن خير وطريق أبي الكرم وطريق سبط الخياط، بالنسبة لأبي الكرم يعني الطريق لم نجدها في المصباح، وبالنسبة لأبن خيرون الشيخ ما قال أيضًا إنها من كتاب المفتاح أو من كتاب الموضح ومع ذلك الكتابان مفقودان، ومع ذلك الطريقة أيضًا ليست منسوبة للكتابين.

أبي معشر كتابه التلخيص لا علاقة له بابن وردان لأنه كتاب في الثمانية، وسبط الخياط أيضًا لا علاقة له في المبهج، وربما يكون في كتاب الاختيار لا أدري وأبو معشر الطبري ربما يكون في كتاب جامع العروس لا أدري كان الوقت ضيق حتى نرجع إليه.

فما بقي من الكتب التي رجعت إليها من هذا الطريق إلا الإرشاد لأبي العز، والكفاية الكبرى لأبي العز نفسه.

الذي مكتوبٌ في كتاب الإرشاد قال الشيخ أبو العز وحقق الشطوي في أتان، ومائة وتثنيتهما، فقط.

إذًا ذكر فئة ومائة، الشيخ هنا يقول: (وَانْفَرَدَ الشَّطَوِيُّ عَنِ ابْنِ هَارُونَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ)؛ فأبو العز في الإرشاد اقتصر على ثنتين مائة وفئة يعني لم يتعرض لكلمة خاطئة وبالخاطئة، فمعناه إن خاطئة وبالخاطئة ليست في الإرشاد ليست مثل مائة وفئة، بالنسبة للشطوي.

رجعت إلى الكفاية فوجدته يقول: إلا أن الرهاوي والشطوي همزا، مكتوب همزا مائة وفئة، وتثنيتهما وخاطئة وبالخاطئة.

إذًا هذا الطريق الذي هو من الإرشاد ومن الكفاية الكبرى، في الكفاية الكبرى موافقة لما ذكره الشيخ ابن الجزري، أن الشطوي انفرد عن ابن هارون في رواية ابن

وردان بتحقيق الهمزة في الكلمات الأربعة.

إذًا كلام الكفاية الكبرى متفقٌ مع النشر، أما الإرشاد وهو أيضًا من نفس الإسناد الذي في الكفاية هو نفس الإسناد الذي في الإرشاد، لكن في الإرشاد مذكور كلمة مائة، وفئة فقط.

هذا يُفهم منه إن الإمام أبو العز -رحمه الله عليه- لم يلتزم بذكر كل ما يذكره في كتاب الكفاية بأن يذكره في الإرشاد.

ولا نقول هنا إنه اختلاف نسخ أو سقط أو غير ذلك، لماذا؟ لأنه عندنا قضية أخرى بعد قليل أيضًا ستأتينا نفس الشيء، يذكر الشيخ أبو العز أو ابن الجزري يذكر عنه في الكفاية شيئًا وفي الإرشاد ويخالف الإرشاد فيه الكفاية الكبرى.

فهذا معناه إن أبا العز في كتابه الإرشاد كأنه اعتمد على الاختصار، أو على الاختيار، لأن الإرشاد أقل، يعني أقل طرقًا وأقل حجمًا من كتاب الكفاية الكبرى، -وإن شاء الله- بعد قليل نرجع اليها، ستأتينا مسألة مشابهة لها ونتكلم فيها -إن شاء الله-.

وقول ابن الجزري: (وَكَذَلِكَ ابْنُ الْعَلَّافِ، عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شَبِيبٍ)، يعني قال: (وَانْفَرَدَ الشَّطَوِيُّ عَنِ ابْنِ هَارُونَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْعَلَّافِ، عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شَبِيبٍ).

العجب إن هذه الطريق هي في المصباح وهي طريقٌ نشريٌ يعني اختارها الشيخ ابن الجزري ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب هذه الطريق اختارها الشيخ ابن الجزري من المصباح، ومع ذلك هنا لم يذكرها، جعلها انفراده.

فهل نقول إن الانفرادات بعضها من طريق النشر هذه الطريقة نشرية لا شك في ذلك، لكن أبو الكرم قال: روى ابن العلاف يعني قبل أن يقول قرأ أبو جعفر كذا أو

قرأ فلان كذا وقرأ وقرأ، لما جاء إلى هذه التي قال عنها الشيخ ابن الجزري بأنها انفراده قال: روى ابن العلاف عن زيد تحقيق الهمز في فئة ومائة والخاطئة وخاطئة خاصةً.

يعني خاصةً هذه عبارة أبي الكرم في المصباح، هل لما أبو الكرم غير الصيغة لما جاء إلى هذه رواية ابن العلاف، وقال إنها روى، لم يقل وقرأ،قال: و روي، هل هذا يُفهم منه سبب جعل ابن الجزري هذه انفراده؟ وهذا يحتاج إلى استقراء ويحتاج إلى مراجعة.

نراجع كل ما ذكره الشيخ ابن الجزري من الانفرادات، يعني كل ما يقول وانفرد فلان، نرجع إلى الأصل إذا كان موجودًا ونبحث هل صاحب هذا الكتاب ذكر هذه الانفراده بقوله روى أو قرأ، وهذا حقيقة ما انتبهت له إلا اليوم، يعني هل يكون مقصود ابن الجزري بالانفراد هو ما يذكر في الكتب التي هي أصوله بعبارة الرواية أم لا؟

هذا يحتاج أيضًا إلى بحث لا نستطيع الآن أن نجزم به، لكن لما تغيرت عبارة الشيخ أبو الكرم في ذكره لرواية أبي العلاف عن زيد عن شبيب في هذه الكلمات الأربعة، جاءت هذه الفكرة، وقلت ألا يحتمل أن يكون ابن الجزري قصد بقوله: وانفرد ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب، بسبب هذه الصيغة التي ذكرها أبو الكرم؟ لا أدري.

لكن الطريق هذه ابن علاف عن زيد عن ابن شبيب من المصباح طريقٌ موصولةٌ مسندةٌ في كتاب الأسانيد عند ابن الجزري في النشر.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي مَوْطِيًا فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِبْدَالِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَلك الْهُذَلِيُّ مِنْ رِوَايَتَي ابْنِ وَرْدَانَ وَابْنِ جَمَّازٍ جَمِيعًا، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهَا هَمْزَةٌ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ**

وَرْدَانَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا أَبُو الْعِزِّ وَلَا ابْنُ سَوَّارٍ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا إِبْدَالًا).

يعني لم يذكر إبدالًا.

(وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، بِهِمَا قَرَأْتُ، وَبِهِمَا آخُذُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَوَافَقَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ فِي خَاسِئًا، وَنَاشِيَةَ وَمُلِيَتْ وَزَادَ فَأَبْدَلَ (فَبِأَيِّ) حَيْثُ وَقَعَ مَسْبُوقًا بِالْفَاءِ).

أي معطوفًا بالفاء.

(نَحْوُ (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ)).

وهذا لا خلاف فيه.

(وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِيمَا تَجَرَّدَ عَنِ الْفَاءِ نَحْوُ (بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)، (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) فَرَوَى الْحَمَّامِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةِ اللهِ وَالْمُطَّوِّعِيِّ كِلَاهُمَا عَنْهُ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ فِيهَا، وَبِهِ قَطَعَ فِي الْكَامِلِ وَالتَّجْرِيدُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ أَنَّهُ قَرَأَ لَهُ بِالْوَجْهَيْنِ فِي (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) عَلَى شَيْخِهِ الشَّرِيفِ، وَرَوَى التَّحْقِيقَ، سَائِرِ الرُّوَاةِ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْهُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

إذًا يكون الخلاف في المبهج في بِأَيِّكُمُ الذي لا خلاف فيه هو المنسوقة بالفاء.

(وَانْفَرَدَ أَبُو الْعَلَاءِ الْحَافِظُ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ بِالْإِبْدَالِ فِي شَانِئَكَ).

إنا شانئك.

(وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ بِالْإِبْدَالِ فِي لَنُبَوِّئَنَّهُمْ).

(وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِبْدَالًا فِي هَذَا الْحَالِ، فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ، وَاخْتَصَّ الْأَزْرَقُ عَنْ وَرْشٍ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً فِي (لِئَلَّا) فِي الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَدِيدِ.

الثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً بَعْدَ كَسْرٍ وَبَعْدَهَا وَاوٌ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ وَيَضُمُّ مَا قَبْلَهَا مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ نَحْوُ مُسْتَهْزِؤُنَ وَالصَّابِؤُنَ، وَمُتَّكِئونَ، وَمَالِئُونَ، وَلِيُوَاطِئُوا، وَيُطْفِئُوا، وَقُلِ اسْتَهْزِئُوا وَمَا أَتَى مِنْ ذَلِكَ، وَوَافَقَهُ نَافِعٌ عَلَى والصَّابِئُونَ، وَهُوَ فِي الْمَائِدَةِ، وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ (الْمُنْشِئُونَ) فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْهَمْزِ ابْنُ الْعَلَّافِ، عَنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّهْرَوَانِيُّ مِنْ طَرِيقَي الْإِرْشَادِ وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ وَالْحَنْبَلِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْكِفَايَةِ، وَبِهِ قَطَعَ لَهُ الْأَهْوَازِيُّ، وَبِذَلِكَ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ فِي الْإِرْشَادِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ هِبَةِ اللهِ، وَهُوَ بِخِلَافِ مَا قَالَ فِي الْكِفَايَةِ، وَبِالْحَذْفِ قَطَعَ ابْنُ مِهْرَانَ وَالْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُمَا).

إذًا هذا الذي كنا نقول قبل قليل الشيخ أبو العز في الإرشاد قال كذا، وفي الكفاية قال كذا، وابن الجزري يقول: وهو بخلاف ما قال في الكفاية.

طبعًا هنا تعليق للدكتور أيمن يقول فيه: قوله أي ابن الجزري بخلاف ما قال في الكفاية، عبارته في الإرشاد، أي عبارة أبو العز في الإرشاد زاد هبة الله ترك همز المنشئون، هذه عبارة أبو العز في الإرشاد، وعبارته في الكفاية.

طبعًا أنا لخصت كلام الشيخ هو ذكر كلام طويل لكن نقول، يهمنا أنه نقل نص أبو العز ونص الكفاية، زاد الحنبلي ولم يزداد المنشئون.

ثم قال الشيخ الدكتور أيمن: بناءً على كل ما سبق يُستنتج طبعًا هو ذكر كلام خلاصة هذا، إن مثلًا أبو العز يقول: وأبدل أبو جعفر، بعدين رجع وقال: زاد هبة الله ترك الهمز، وهذه العبارات هي التي جعلت الدكتور يعلق على التعليق لكن الذي يهمني هذا الاستنتاج لا يهمنا التعليق.

يقول: بناءً على كل ما بق يُستنتج أن مذهب الحنبلي عند أبي عز من طريق هبة الله هو تحقيق المنشئون.

هو يستنتج نحن ما لا علاقة لنا به نحن لا نناقش الاستنتاجات، نحن نناقش محاولة إذا كان هذا الاستنتاج ينتج عنه تحريف الكتب هذا هو الذي يهمنا، سواء مع الدكتور أيمن أو غير الدكتور أيمن.

فكونه يستنتج إن هذا المذهب أبو العز لا نناقش فيه لأن كل واحد حر فيما يستنتج، لكن إذا كانت هذه النتيجة تؤدي إلى ما نراه محظورًا هنا وجب أو يجب علينا أن نبين ما نراه هو الصواب والحق والعدل عند الله عَزَّوَجَلَّ قبل كل أحد.

فالشيخ يقول بعد أن استنتج يقول: وأن صواب عبارة الإرشاد زاد هبة الله همز المنشئون، يعني أزال كلمة ترك وخلاها بالهمز، يعني أبو العز في الإرشاد يقول هبة الله ترك همز المنشئون، الدكتور أيمن يرى صواب هذه العبارة أن هبة الله همز المنشئون، وشتان ما هما.

فهذا الذي نتناقش فيه ع الدكتور لأن هذا الاستنتاج نتج عنه تصويب كتاب من كتب القراءات مؤلفه لم يقصد ذلك، هذا الذي نناقشه.

وسنعرف الآن بأدلةٍ أن أبا العز في الإرشاد على صواب، الشيخ طبعًا يقول: أتمام عبارته: وأن صواب عبارة الإرشاد زاد هبة الله همز المنشئون فيتفق كلام الإرشاد مع آخر ما في الكفاية كالمصباح.

طبعًا هذه حقيقة هذا الكلام مع احترامي لقائله هو كلام من لم يراعي للأداء نصيبًا في البحث العلمي.

الشيخ ابن الجزري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- قال: خلافًا، يعني الشيخ بين إن مذهب أبي العز في الكفاية مخالفٌ لمذهبه في الإرشاد ومع ذلك ما تجرأ الإمام ابن الجزري بأن يقول: أن صواب عبارة الإرشاد هو هبة الله بالهمز.

لأن هذا التصويب ينفى رواية الإرشاد، القضية ليست قضية الكتاب فقط،

كتاب الإرشاد الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- في أثناء كلامه عن الكتب نص على أنه قرأ القرآن الكريم بمُضمنٍ كتاب الإرشاد.

قرأ بمضمن كتاب الإرشاد معناه إنه قرأ في الإرشاد بما ذكره صاحب الإرشاد، وهو أن هبة الله يترك همزة المنشئون.

وهذا أيضًا الذي يدلنا على أن العلماء رووا عن هبة الله في الإرشاد ترك الهمزة في المنشئون لهبة الله الإمام (صدقة المسحراتي) -رحمه الله عليه- في كتابه التتمة، وكتاب التتمة الإمام (صدقة المسحراتي) -رحمه الله عليه- هو تلميذٌ للإمام ابن الجزري ومؤدب أولاد ابن الجزري -رحمه الله عليه- وطبعًا قرأ ختمة بالطيبة و بالعشر، أعتقد قال بالعشر إلى التوبة على الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه-.

المهم أن (صدقة المسحراتي) -رحمه الله عليه- كتابه التتمة، وهو كان يرى بنور قلبه -رحمه الله عليه- أي كان كفيفًا -رحمه الله عليه- ومتعه الله بنور البصيرة، وأملى كتابه التتمة وقال في هذا الكتاب اعتمد فيه على الإرشاد والمستنير.

جمع بين الإرشاد والمستنير فيما يخص القراء الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، وأنه قرأ بالإرشاد بمضمن الإرشاد على شيخه ابن الصائد الذي هو أيضًا شيخٌ للإمام ابن الجزري وقرأ عليه ابن الجزري الإرشاد.

فهو قرأ القراء الثلاثة بمضمن كتاب الإرشاد، فيقول الشيخ أعني الشيخ صدقة المسحراتي قال في هذا الباب إن تحركت الهمز بالضم بعد الكسر حذفها أبو جعفر، ثم ذكر كلام قال: إلا المنشئون فإن هبة الله على أصله فيها، والباقون عن أبي جعفرٍ بالهمزة والسكون.

يعني هذا النص دليل على ماذا؟ على أن هبة الله بقيَّ على الأصل حق أبو

جعفر الذي هو التسهيل، وأن الباقون قرأوا بالهمز والسكون.

إذًا هذان إمامان أعني صدقة وأعني ابن الجزري، هم من وصلنا بالتأكيد أنهم قرأوا بالسند إلى أبي العز من كتاب الإرشاد قرأوا لهبة الله بترك الهمز، هل يُعقل بعد ذلك أن نقول الإرشاد أبو العز لا يعني ما يقول في كتابه.

طبعًا هذا لا يقوله أحد، لكن كيف الحل؟ ونقول لماذا لم نصوب ما هو في الكفاية بدلًا أن نصوب ما هو في الإرشاد لكن هذا كله لا يهمنا الذي يهمنا ما هو؟ هو أن أبا العز -رحمة الله عليه- وهذا جوابٌ علمي، ليس جواب لا مناظرات، وليس جواب مناقشات علمية لا يُقصد بها وجه الله، كما سبق معنا قبل قليل في كلمة فئة ومائة والخاطئة وخاطئةٍ.

الشيخ الإسناد الذي في الإرشاد، هو نفسه الإسناد الذي في الكفاية الكبرى، والشيخ ابن الجزري قال: وانفرد الشطوي بتحقيق الهمزة في الأربعة، بينما الذي في الإرشاد هو مسألتين من...، والذي في الكفاية أربعة، هذه المسألة مثل هذه المسألة.

الكفاية نفس الطريقة التي في الكفاية، نفس الطريقة التي في الإرشاد، في الإرشاد الشيخ أبو العز يقول: المنشئون بالهمز لهبة الله، في الإرشاد يذكر خلاف ذلك، وينص على أنه ترك فهذا معناه إنه اختيار لأبي العز في كتابه الإرشاد.

وأئمة القراءات وبالذات أصحاب الكتب نحن قلنا إنهم ليسوا دائمًا ملتزمين بالطرق التي يختارونها، ابن الجزري يخرج عن طرقه، ويذكر أشياء من طرقه التي ذكرها، ومع ذلك يذكر عن هذه الطرق أحكامًا أخرى أو روايات أخرى أو قراءات أخرى، فهذه مثلها، فالخلاصة -والله أعلم- أنه لا يصح على الأقل عند العبد الضعيف لا يصح أن نصوب عبارة الإرشاد بأن نقول: إن هبة الله يقرأ بالهمز.

الإرشاد نص على أنه يقرأ بترك الهمز، من روى كتاب الإرشاد بالأداء نص على أنه هبة الله يقرأ بترك الهمز.

ونحن عندنا الأداء أقوى، خاصةً إذ ثبت صحة الأداء، وهذا دليل صحيح عندنا على أن ابن الجزري من كتاب الإرشاد روى لهبة الله روى عنه ترك الهمز، وصدقة المسحراتي وأيضًا نص على أنه قرأ بالإرشاد وبترك الهمز.

ولو كان في هذه المسألة شك عند ابن الجزري لأشار إليه، فما معنى أن يأتي بالخلاف ويقول خلاف ويسكت، هذا حكاية واقع فقط، ابن الجزري يقع أي يصف بالواقع الذي في الإرشاد والذي في الكفاية الكبرى.

فالخلاصة: -والله أعلم- أبو العز عن هبة الله ترك الهمز هنا اختيارًا، كما أن الإمام الداني يختار في التيسير ما ليس من طرقه وابن الجزري كذلك وفلان كذلك هو اختار هذا، حتى وإن نسبها إلى الطريق.

ولو كان الإرشاد ليست عنده رواية مخالفة لطريقه لنص عليها فهذا اختيار، اختيارٌ لأبي العز وبهذه المناسبة يا ليت لو واحد يجمع، الآن في هذا الدرس وقفنا على مسألتين خالف فيهما أبو العز في الإرشاد روايته في الكفاية، فلو جُمعت، وهذا يحتاج إلى أن يقابل ما بين الكتابين موازنة، ما هي الأوجه المذكورة في الكفاية مع التي مذكورة في الإرشاد؟

وثاني شيء الكفاية، طبعًا العبد الضعيف لا أدري أيهما الذي أُلِف أولًا هل الإرشاد أُلِف قبل الكفاية الكبرى أم العكس؟ لا ندري لكن الذي يظهر أن الكفاية أكثر توسعًا في الطرق وفي الأحكام، والإرشاد بالنسبة للكفاية هو عبارة عن مفردة صغيرة حجم صغير جدًا، سواء كان في الطرق أو في غيرها.

طالب: (٣٢:٣٥).

الشيخ: قد يكون شرح لكن لا أدري هو ما نص عليه، لكن كأن الشيخ جعل الإرشاد كأنه –الله أعلم– أنا ما وقفت على ما نص عليه لكن نقول كأنه جاء أبو العز أي جعل الإرشاد للإقراء به وذلك للتأليف، والآن تذكرت مسألة أخرى مهمة جدًا أبو العز عنده أسانيد وطرق وصلتنا لكن ليس عن طريق الإرشاد وليس عن طريق الكفاية.

وروايته في الإرشاد وربما أيضًا في الكفاية هي كلها عن شيخه غلام الهراس، ومع ذلك وهكذا عملنا فيه مقابلة مع الطرق التي رواها الإمام الحافظ أبو العلاء الهمذاني في كتابه [غاية الاختصار] التي أخذها عن أبي العز.

هناك طرق مما رواه أبو العلاء عن أبي العز، بعضها في الكتابين، في الإرشاد وفي الكفاية، وبعضها في الإرشاد وليس في الكفاية، وبعضها في الكفاية وليس في الإرشاد، وبعضها، وهذا الذي يهم، وبعضها ليس في الكتابين.

ومن يطالع غاية الاختصار ويستخرج الطرق التي رواها أبو العلاء الهمداني عن أبي العز سيجد هذا الكلام –إن شاء الله– صوابًا.

طالب: (٣٤:٢٣).

الشيخ: هو قطعًا في كتاب الإرشاد الكبير هذا الذي نثق فيه، لكن هل هي من كتاب الإرشاد الكبير أم لا؟ لا ندري، لكن الذي يهمني الآن هنا إنه لا يمكن ولا يصح أن نلغيَّ حكمًا في الإرشاد بحجة أنه موافقٌ للمصباح أو أنه موافقٌ للكفاية الكبرى، وإلا لماذا وهذا العجب أيضًا من الدكتور.

يعني لماذا لم يلغي خاطئة والخاطئة من الإرشاد؟ إذًا لو كانت المنهجية صحيحة لكان على الدكتور أن يشير إلى ذلك، أن يشير إلى إن الإرشاد في فقط فئة ومائة، وما في بالخاطئة، وعدم ذكر الإرشاد لخاطئة والخاطئة، معناه إنه مخالف

لفئة ومائة معناه إنه ما هي مستثنى -والله تعالى أعلم-واضح؟

أنتهينا منها... نذهب لنقطة آخري

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَنَصَّ لَهُ عَلَى الْخِلَافِ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، وَالْوَجْهَانِ عَنْهُ صَحِيحَانِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ فِي حَذْفِهِ.

وَقَدْ خَصَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا).

حقيقةً ما عرفت ما يقصد بأصحابنا، هل هم شيوخه، هل هم أقرانه، ما أدري والله.

(وَقَدْ خَصَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْأَلْفَاظَ الْمُتَقَدِّمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَبِّئُونِي وَأَنْبِئُونِي، وَيَتَّكِئُونَ، وَيَسْتَنْبِئُونَكَ وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْعِزِّ وَالْهُذَلِيِّ الْعُمُومُ، عَلَى أَنَّ الْأَهْوَازِيَّ وَغَيْرَهُ نَصَّ عَلَيْهَا، وَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ سِوَى الرِّوَايَةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

ومرت معنا هذه العبارة قبل، ولا يظهر فرق سوى الرواية مرت معنا أعتقد في باب المد يمكن.

(الرَّابِعُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً بَعْدَ فَتْحٍ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَحْذِفُهَا فِي وَلَا يَطُونَ، وَلَمْ تَطُوهَا، وَأَنْ تَطُوهُمْ وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ).

الحنبلي الذي هو ابن سيما، وهو نفس الطريق الذي حق هبة الله هو نفسه.

(وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ).

طبعًا من كتاب الكفاية والإرشاد.

(وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ فِي (رَءُوفٌ) حَيْثُ وَقَعَ، وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بِتَسْهِيلِ (تَبَوَّءُوا الدَّارَ) كَذَلِكَ وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَهْوَازِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ.

الْخَامِسُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً بَعْدَ كَسْرٍ بَعْدَهَا ياء، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ

فِي مُتَّكِئِينَ، وَالصَّابِئِينَ وَالْخَاطِئِينَ وَخَاطِئِينَ وَالْمُسْتَهْزِئِينَ حَيْثُ وَقَعَتْ، وَوَافَقَهُ نَافِعٌ فِي و الصَّابِينَ، وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ وَالْحَجِّ، وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِحَذْفِهَا فِي خَاسِئِينَ أَيْضًا.

السَّادِسُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مَفْتُوحَةً بَعْدَ فَتْحٍ، فَاتَّفَقَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ عَلَى تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ فِي رأيت إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ أَرَأَيْتُكُمْ، وَأَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتَ، وَأَفَرَأَيْتُمْ حَيْثُ وَقَعَ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُهُمْ).

هناك في تقريب النشر يقول: هو مذهب بعض المصريين، هذه عبارة الشيخ ابن الجزري.

(فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُهُمْ إِبْدَالَهَا أَلِفًا خَالِصَةً، وَإِذَا أَبْدَلَهَا مَدَّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مَدًّا مُشْبَعًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْمَدِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّبْصِرَةِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَعِنْدَ الدَّانِيِّ فِي غَيْرِ التَّيْسِيرِ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ التَّنْبِيهُ: إِنَّهُ قَرَأَ بِالْوَجْهَيْنِ له).

هنا حقيقةً قوله وقال في كتابه التنبيه، حسب السياق يُفهم منه أن هذا الكتاب التنبيه هو للداني، لأن الداني يقصد كتاب التنبيه، يعني قال إن الداني قال في كتاب التنبيه إنه قرأ بالوجهين له، وحقيقةً كتبت هذا التعليق كما قلنا قديمًا قبل عشرين سنة ومع ذلك طول هذه الفترة لم أجد ولم أقرأ حتى عند من اهتم بتراث الإمام الداني لم أجد ما يدل على عكس ما كتبه العبد الفقير في ذلك الزمن، فنقرأ التعليق.

قوله؛ أي قول ابن الجزري، وقال في كتاب التنبيه يُفهم منه أن القائل هو الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو ليس ذلك، وهو وهمٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جهات:

١-لا يعرف للداني كتابٌ بعنوان التنبيه غير رسالته في الرد على المهدوي،

وقطعًا ليست هي المراد هنا إذ ليست مظنة لذلك.

٢-الداني نص في جامع البيان على وجه التسهيل كما في التيسير، وجعل المد للأصبهاني.

٣-المؤلف -والله أعلم- وهذا الذي يظهر وهذا الذي يترجح إن ابن الجزري -رحمه الله عليه- اعتمد في هذه المعلومة على الإمام المالقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي ذكر أن التنبيه هو لمكي وفيه تصريحه بأنه قرأ بالوجهين.، وهذا أشرنا إليه.

الذي يظهر إن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- وهذا شيءٌ لا ينكره أحد هذا شيء موجود في النشر معتمد كثيرًا على أو ينقل كثيرًا عن المالقي فربما وبعض العلماء في ذلك الزمن كانوا يعتمدون على الذي نسميه الآن القصاصات، احتمال أنه كان يختار النص ثم بعد ذلك تداخلت النصوص عليه فأراد الترتيب فجاء كتاب التنبيه بعد كلام التيسير فظن أن....

أنا لا أقول إن الشيخ ابن الجزري يظن ذلك، يعني أقول هذه العبارة في كتاب التنبيه في هذا السياق ليس هذا مكانها لكن ربما الشيخ ابن الجزري كان ينقل ثم وجد إن الشيخ يقول: وقال في كتاب التنبيه فظن أن التنبيه للتيسير أو أن الشيخ ابن الجزري نقل كلام مكي هذا الذي سيأتي لأن كتاب التنبيه لأن المالقي قال: وقال في كتاب التنبيه بعدما ذكر كلام مكي الذي سيأتي فربما بما أن النشر يعني ابن الجزري كتبه مرة واحدة.

ربما هذا الناسخ الذي نسخ النشر للمرة الأولى يعني ربما يكون سبق بصره في هذه المسألة فيقول بعد قوله وقال في التيسير، المفروض أن يقول: وقال مكي، وبعد أن ينتهي وقال مكي تأتي عبارة وقال في كتاب التنبيه.

وحقيقةً أيضًا رجعت إلى كتاب المؤلفات الذي كتبه الدكتور عبد الهادي

حميد -حفظه الله- فما وجدته يعني ما وجدته أكد أن للداني كتابًا بهذا العنوان في هذه المسألة.

طالب: (٤٢:٤٧).

الشيخ: نعم حتى المنتوري ولهذا يعني هناك في قسم الدراسة رجعنا إليه، والمنتوري أيضًا قال نقل عن التنبيه لمكي يعني الخلاصة أنه وقال في كتابه التنبيه إنه قرأ بالوجهين؛ هذه العبارة صوابها أن تكون بعد نقل مكي بعد نقل قول مكي، لأنها هي لمكي في التنبيه، وهذا نص عليه المالقي، واضح؟

طالب: (٤٣:٢٠).

الشيخ: ما أدري، ما حفظت المخطوط لكن أي شيء نشك فيه نراجعه -إن شاء الله- يُراجع المخطوط.

أنت عندك ماذا؟ كتابه، وعند الشيخ ترك وعند الدكتور أيمن كتاب ولا كتابه بالهاء؟

طالب: (٤٣:٥٨).

الشيخ: في كتاب التنبيه تُراجع، يقول في نسخة الشيخ أيمن بدون هاء.

طالب: (٤٤:١٣).

الشيخ: ما يرتفع لأن هو سبب الإشكال في عودة فاعل قال، وقال من هو؟ أي العرب لما سيأتي.

طالب: (٤٤:٣٤).

الشيخ: السياق هنا كيف يقول أي انتهى من كلام الداني.

طالب: (٤٤:٤٢).

الشيخ: فلماذا يقول وقال مكي بعد ذلك، لأن بعد سطرين قال: وقال مكي، معناه أنه قال هذاك لا هو الداني ولا هو مكي.

(وَقَالَ مَكِّيٌّ: وَقَدْ قِيلَ عَنْ وَرْشٍ إِنَّهُ يُبْدِلُهَا أَلِفًا، وَهُوَ أَحْرَى فِي الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ وَالْمُشَافَهَةَ إِنَّمَا هُوَ بِالْمَدِّ عَنْهُ).

طالب: (٤٥:١٢).

الشيخ: ما أدري والله قليلة، ما أدري.

طالب: (٤٥:٢٦).

الشيخ: لمكي؟ الذي حققه الدكتور زميلنا الله يذكره بالخير الدكتور العبقري.. توفيق العبقري، حقق كتاب أعتقد البيان أو ما أدري والله ربما البيان أو التنبيه، اجعلني أتأكد، الدكتور العبقري عنده أعتقد كتاب الغلاف الخاص به أخضر طُبع قريبًا عن مكي أيضًا بين ورش وقالون تقريبـًا.

لا ليس.. هو مخطوط أول مرة يُطبع البيان أو التنبيه، في شيء ثاني في بيان لمكي، لكن نسيت -إن شاء الله- سأصوره لكم -بإذن الله-.

لاحظ هنا يقول: وهو أحرى في الرواية، لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد، النقل والمشافهة الذي هو الأداء.

طالب: (٤٧:٠١).

الشيخ: من حققه؟

طالب: (٤٧:٠٥).

الشيخ: لا لا هو توفيق العبقري، الدكتور توفيق العبقري أما البيان أو التنبيه ناسي بالضبط، الغلاف الخاص به أخضر.

إلا إذا كان طبع أغلفة أخرى جلَّد بعضها أخضرو والبعض الآخر الوان أخري، احتمال لون الغلاف، المهم تحقيق الدكتور.

ولاحظ معي قول الشيخ: (وهو أحّرى في الرواية) لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد، يعني الأداء هو النقل والمشافهة، لأن النقل والمشافهة، يعني الأداء إنما جاء عن ورش بالمد.

(وَتَمْكِينُ الْمَدِّ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْبَدَلِ، وَجَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنَ أَقْيَسُ عَلَى أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ).

طبعًا أقيس بعد ورودها رواية وثبوتها روايةً.

(قَالَ: وَحُسْنُ جَوَازِ الْبَدَلِ فِي الْهَمْزَةِ وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ).

نعتذر للدكتور العبقري إذ كان سامعنا أو نُقِل له هذا، كتاب [التبيان في اختلاف قالون وورش] هو أصول ترى ما أعتقد.. وهو كتاب صغير لطيف جدًا لمكي، هو قريب.

حَسَن أو حسُن، عندي حَسَن وكذا ضبطت في نسختين من المخطوط، ضُبطت في زاي وسين حَسَن أي الضبط من المخطوط ما هو مني.

(أَنَّ الْأَوَّلَ حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ.

فَالْمَدُّ الَّذِي يَحْدُثُ مَعَ السُّكُونِ يَقُومُ مَقَامَ حَرَكَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، انْتَهَى،_ والنص من كتاب الكاشف_ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَلِطَ عَلَيْهِ).

الضمير في عليه يعود على نافع كما بين السمين الحلبي قال: وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها ساكنةٌ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْفَارِسِيُّ: لَيْسَ غَلَطًا عَلَيْهِ، بَلْ هِيَ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ عَنْهُ، فَإِنَّ

أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَوَى أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ، وَنَافِعًا، وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُسْقِطُونَ الْهَمْزَةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ يَدَعُونَ الْأَلِفَ خَلَفًا مِنْهَا، فَهَذَا يَشْهَدُ بِالْبَدَلِ.

وَهُوَ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ، حَكَاهُ قُطْرُبٌ وَغَيْرُهُ).

قال السمين الحلبي.

(قُلْتُ: وَالْبَدَلُ فِي هذا قِيَاسِ الْبَدَلِ فِي أَأَنْذَرْتَهُمْ وَبَابِهِ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَ بَيْنَ فِي هَذَا أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، -.

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ).

أي أرأيت أو أفرأيتم وهكذا.

(وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ وَاخْتَصَّ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فِي ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾ وَفِي أَفَأَمِنَ وَهُوَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى، أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ، أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ، أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا، أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ وَلَا سَادِسَ لَهَا، وَكَذَا سَهَّلَهَا فِي أَفَأَنْتَ، أَفَأَنْتُمْ وَكَذَلِكَ سَهَّلَ الثَّانِيَةَ مِنْ لَأَمْلَأَنَّ وَوَقَعَتْ فِي الْأَعْرَافِ، وَهُودٍ، وَالسَّجْدَةِ، وَص، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةَ مِنْ كَأَنَّ كَيْفَ أَتَتْ، مُشَدَّدَةً أَمْ مُخَفَّفَةً نَحْوُ كَأَنَّهُمْ، كَأَنَّكَ، وَكَأَنَّمَا، وَكَأَنَّهُ، وَكَأَنَّهُنَّ، وَيْكَأَنَّ الله وَوَيْكَأَنَّهُ؛ القصص، وَكَأَنْ لَمْ يَكُنْ، وَكَأَنْ لَمْ تَغْنَ، وَكَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا.

وَكَذَلِكَ فِي الْهَمْزَةِ فِي تَأَذَّنَ فِي الْأَعْرَافِ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ مِنْ: واطْمَأَنُّوا بِهَا فِي يُونُسَ وَاطْمَأَنَّ بِهِ فِي الْحَجِّ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ مِنْ رَأَى فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا، وَرَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ فِي يُوسُفَ وَ رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ، وَرَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً فِي النَّمْلِ، وَرَآهَا تَهْتَزُّ فِي الْقَصَصِ خَاصَّةً، وَرَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ فِي الْمُنَافِقِينَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ أي عن الأصبهاني، فِي تَأَذَّنَ فِي إِبْرَاهِيمَ.

فَرَوَى صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَغَيْرُهُمَا تَحْقِيقَ الْهَمْزَةِ فِيهِ، وَرَوَى الْهُذَلِيُّ، وَالْحَافِظُ، وَأَبُو الْعَلَاءِ، وَغَيْرُهُمَا تَسْهِيلَهَا، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي الْعِزِّ فِي الْكِفَايَةِ فَفِي بَعْضِ النُّسَخِ عَنْهُ التَّحْقِيقُ، وَفِي بَعْضِهَا التَّسْهِيلُ، وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الْمُبْهِجِ).

هنا في قوله: وفي بعضه التسهيل: ذكر المحقق الدكتور عبدالله الشتري الذي حقق الكفاية ذكر في النسخة المحققة التسهيل في موضع الأعراف وسكنت عن موضع إبراهيم فيكون مذهبه التحقيق -والله أعلم-.

(وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الْمُبْهِجِ).

أبو محمد وسبط الخياط.

(وَانْفَرَدَ النَّهْرَوَانِيُّ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْعِزِّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَالْجَمَاعَةُ عَنْهُ بِالتَّحْقِيقِ فِي اطْمَأَنَّ بِهِ) فِي الْحَجِّ، وَانْفَرَدَ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو الْعِزِّ، وَابْنُ سَوَّارٍ بِالتَّحْقِيقِ فِي (رَأَتْهُ حِسِبَتْهُ) فِي النَّمْلِ (وَرَآهَا تَهْتَزُّ) فِي الْقَصَصِ (وَرَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ) فِي الْمُنَافِقِينَ، وَانْفَرَدَ السِّبْطُ فِي الْمُبْهِجِ بِالْوَجْهَيْنِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَفِي (رَأَيْتُهُمْ لِي) فِي يُوسُفَ وَرَآهُ مُسْتَقِرًّاوَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنْهُ بِإِطْلَاقِ تَسْهِيلِ رَاتَهُ، وَرَاهَا وَمَا يُشْبِهُهُ، فَلَمْ يَخُصَّ شَيْئًا، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ تَسْهِيلُ (رَأَيْتَ)، وَ(رَآهُ) وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ.

وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ سَائِرُ النَّاسِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ).

هناك في النمل التعليق هذا: وانفرد فيما حكاه أبو العز وابن سوار وهو القيم، طبعًا هذا في الكفاية الكبرى أما في الإرشاد لم يذكر شيئًا.

(وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ سَائِرُ النَّاسِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ.

نَعَمْ، أَطْلَقَ ذَلِكَ كَذَلِكَ نَصًّا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ

طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ عَنْهُ، وَلَيْسَ مِنْ طُرُقِنَا).

طبعًا لأن ابن الجزري لم يأخذ شيئًا من جامع البيان، وهذا النص دليل على من يجعل الطرق المشابهة في جامع البيان للنشر أن يجعلها من جامع البيان.

(وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ بِتَسْهِيلِ تَاخَّرَ، وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ وَالْفَتْحِ أَوْ يَتَاخَّرُ فِي الْمُدَّثِّرِ، فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ، وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ).

إذًا هذا من الإرشاد أيضًا.

(بِتَسْهِيلِ تَاذَّنَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْبَزِّيِّ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ مِنْ لَاعْنَتَكُمْ فِي الْبَقَرَةِ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْهُ التَّسْهِيلَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقَيْهِ.

وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْهُ التَّحْقِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ).

طبعًا هنا كُتِب ما يخالف التجريد إذ فيه روى الفارسي في روايته عن البزي عن ابن كثير لأعنتكم بتسهيل الهمزة وقرأ بتحقيقها من بقيّ.

(وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ سِوَاهُ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَاخْتَصَّ أَبُو جَعْفَرٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي مُتَّكَأً فِي يُوسُفَ، فَيَصِيرُ مِثْلُ: مُتَّقَى.

حديث جانبي...

السَّابِعُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً بَعْدَ فَتْحٍ، فَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ عَنْ هِبَةِ اللهِ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ فِي وتَطْمِئن، وَيبِئسَ حَيْثُ وَقَعَ، وَلَمْ يَرْوِي غَيْرُهُ).

هو انفرد الحنبلي عن هبة الله والكلام عن هبة الله، عن أبي جعفر نعم صحيح.

طالب: (٤٠:٥٧).

الشيخ: في المطبوع بيس وهو خطأ، إذًا يُراجع المخطوط.

(وَأَمَّا الْمُتَحَرِّكُ السَّاكِنُ قَبْلَهُ فَلَا يَخْلُو السَّاكِنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا، أَوْ يَاءً، أَوْ زَايًا، فَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي اسْرَائِيلَ وَ(كَأَينْ)).

طبعًا وكائن في قراءة المد.

(فِي قِرَاءَةِ الْمَدِّ وَهَا أَنْتُمْ وَاللَّاي وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ).

والله الشيخ تناول انفراديات الحنبلي هذا ما تركها.

(وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ فِي كَهَيئَّةِ الطَّائِرِ، فَيَكُونُ الطير طَائِرًا مِنْ مَوْضِعَيْ آلِ عِمْرَانَ وَالْمَائِدَةِ خَاصَّةً).

حديث جانبي...

بس يمكن ما عندهم الرسم.

(وَسَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى التَّحْقِيقِ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكُوفِيُّونَ بِإِثْبَاتِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا وَهُمْ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هَؤُلَاءِ فِيهَا وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا اسْرَائِيلَ وَكَأَيِّنْ حَيْثُ وَقَعَا فَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَحَقَّقَهَا الْبَاقُونَ، وَسَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي كَايِّنْ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِي وكَأَيِّنْ فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ عَنْهُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ).

ما دام قلنا العطار معناه إنه المستنير، مع إن تراه موجودًا في المصباح لكن على قلة.

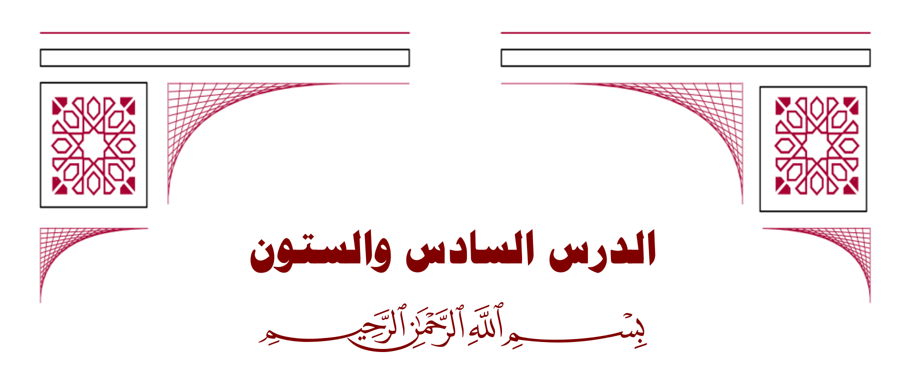
(وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ فِي مَوْضِعِ الْعَنْكَبُوتِ مَعَ إِدْخَالِ الْأَلِفِ قَبْلَهَا كَأَبِي جَعْفَرٍ سَوَاءً، وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

ونقف هنا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم ونقف هنا -إن شاء الله- ونكمل الحصة القادمة.

وأما ها أنتم فيها كلام كثير، وفيها كلام طويل نتركه -إن شاء الله الحصة القادمة -إن شاء الله-.

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا نبينا محمد.





الدرس السادس والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته قبل كل شيء، نبدأ اليوم -إن شاء الله- بقراءة ما تبقى من بَابِ الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ في باب كتاب النشر للإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

❁ **قال الإمام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا هَانْتُمْ وهي فِي مَوْضِعَيْ آلِ عِمْرَانَ، وَفِي النِّسَاءِ، وَالْقِتَالِ، فَاخْتَلَفُوا فِي تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِيهَا وَفِي تَسْهِيلِهَا وَفِي إبدالها وَفِي حَذْفِ الْأَلِفِ مِنْهَا، فَقَرَأَ نَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقَيْهِ، فَوَرَدَ عَنِ الْأَزْرَقِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ حَذْفُ الْأَلِفِ، فَيَأْتِي بِهَمْزَةٍ مُسَهَّلَةٍ بَعْدَ الْهَاءِ مِثْلُ هَعَنْتُمْ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكُرْ فِي التَّيْسِيرِ غَيْرَهُ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالْإِعْلَانِ.

وهذا نظمه الشيخ الشاطبي ولا ألف في ها أنتم زكى جنا.

طبعًا كلمة ها أنتم العلماء كثيرًا ابن مجاهد -رحمة الله عليه- هو أول من ذكر هذا المثال، وهي ليست، وبحثت عنها في المصادر لم أجد ها أنتم لكن هي كلمة

مركبة من الحروف حتى للتدريب فقط.

حديث جانبي (٢:١٠)...

رجعت لكتب اللغة لم أجد ها أنتم، سواء الكتب التي تبدأ بالحرف الأول ها أنتم، أو التي تبدأ بفصل الميم وهكذا أو باب الميم.

(الثَّانِي إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا مَحْضَةً).

إذًا الأول ها أنتم لأن يسهل كما سيأتينا، لا يوجد ألف بعد الهاء، الثاني بالنسبة للأزرق.

(الثَّانِي إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا مَحْضَةً، فَتَجْتَمِعُ مَعَ النُّونِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ).

هآنتم.

(فَيُمَدُّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي فِي الْهَادِي، وَالْهِدَايَةِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالْإِعْلَانِ).

إذًا المفروض إخواننا أصحاب التحريرات لا يقرؤون به، لأنه من زوائد الشاطبي.

(الثَّالِثُ إِثْبَاتُ الْأَلِفِ).

ها أنتم.

(كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي جَعْفَرٍ).

وهذا معنى قول الشاطبي وسهل أخا حمدٍ.

(وَقَالُونَ، إِلَّا أَنَّهُ يمد مُشْبَعًا عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّبْصِرَةِ، وَالْكَافِي، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ).

قال والجمهور الذي هو أكثر من النصف.

(وَوَرَدَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْأَلِفِ كَالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَنِ الْأَزْرَقِ).

وهو ها أنتم.

طالب: (٣:٤٩).

الشيخ: نعم إثبات الألف طبعًا الكلام على الأزرق إثبات الألف.

طالب: (٤:٠٠).

الشيخ: لا ها أنتم هو يقول لأنه يمد مشبعًا على أصله.

طالب: (٤:٢٤).

الشيخ: ما قرأت به.

إثبات الألف..وهذا ربما سيأتي بعد قليل يأتي على مسألة وجه الهاء عند من أثبت الهاء هل هي همزة في الأصل أو هل هي هاء التنبيه.

فإذا اعتبرنا إنها...، فالآن سيأتي الشيخ، كما يقول الإمام الداني مسألة التحقيق والتسهيل واردٌ عند القراء في مذهب كل واحدٍ منهم في وجه الهاء هذه، وهذه الهاء سيبحثها الشيخ بعد قليل نقلاً عن الداني وغيره.

(وَوَرَدَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْأَلِفِ كَالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَنِ الْأَزْرَقِ وَهُوَ طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ، وَطَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ مِنْ جُمْهُورِ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْهُ.

وَالثَّانِي إِثْبَاتُهَا كَقَالُونَ، وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ النَّهْرَوَانِيُّ مِنْ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةِ

اللهِ، وَكَذَلِكَ رَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، عَنِ الْفَارِسِيِّ، عَنِ الْحَمَّامِيِّ، عَنْهُ).

أي عن هبة الله.

(وَكَذَلِكَ ابْنُ مِهْرَانَ وَغَيْرُهُ، عَنْ هِبَةِ اللهِ أَيْضًا، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

حقيقةً قول الشيخ ابن الجزري: والنهرواني من طرقه عن هبة الله هنا فيه مبحث أو فيه كلام، طريق النهرواني عن هبة الله في النشر هو من طريق أبي علي العطار من المستنير، وأبي علي الواسطي من كتاب الكفاية الكبرى، يعني من قراءة أبي العز على أبي علي الواسطي غلام الهراس، ومن غاية الاختصار لأبي العلاء من قراءته على أبي العز ومن الجامع لأبي الحسن الخياط، يعني طريق النهراوني عن هبة الله عن الأصبهاني، هو من هذه الطرق التي صرح بها الشيخ ابن الجزري في النشر.

لما رجعت إلى هذه الكتب وهي –الحمد لله- كلها موجودة، وجدت فيها ما يخالف ما ذكره الشيخ ابن الجزري هنا، الشيخ يقول: إثباتها للأصبهاني طبعًا إثبات الألف للأصبهاني وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن هبة الله.

يعني على كلام الشيخ ابن الجزري أن النهرواني روى من طرقه على هبة الله في رواية عن الأصبهاني إثبات الهاء في ها أنتم... نعم إثبات الألف في ها أنتم.

النهرواني عن ورش بالرجوع إليها وجدت إن الكتب هذه تنص على أن النهرواني عن ورشٍ على وزن ها أنتم الذي هو حذف الألف، الشيخ هنا يقول إثبات.

هكذا في المستنير، عبارة المستنير النهراوني عن ورش على وزن ها أنتم، وفي كتاب الكفاية الكبرى، وكلهم أثبت الألف قبل الهمزة إلا فلان وفلان بعدها قال والنهرواني عن ورش فإنهم حذفوه، وهذا نص صريح يدل أن النهرواني عن ورش يحذف.

وها أنتم بحذف الألف كـ ها أنتم، فلان وفلان والقطان عن ورش والقطان الذي هو النهرواني وهذا كلام أبي العلاء في غاية الاختصار.

أما في جامع الخياط لابن فارس قال: ورشٌ مقصورٌ مهموز، وباقي أهل المدينة من غير همزٍ، طبعًا من غير همز أي همزٍ محقق، يقصدون بها التسهيل.

لكن الذي يهمنا هنا مقصورٌ مهموزٌ.

طبعًا نلاحظ هنا وهذه فائدة ربما لا ينتبه كثير إليها أو بعضهم لا ينتبه إليها، وهو أن الخياط عندما يقول ورش في كتابه الجامع لابن فارس عندما يقول ورش يقصد به الأصبهاني لا يقصد به الأزرق.

لأنه قال في بداية كتابه، قال: أما في جامع البيان فقال ورش مقصور مهموز...، فهذا نصٌ على الحذف لأن ورش عند الخياط هو الأصبهاني فقط، وليس الأزرق، لأن ابن فارس الخياط صرح بقوله: وأما الأزرق؛ أي رواية الأزرق فسمعتها من أصحاب أبي الفرج الشنبوذي بعد أن قرأتها عليهم.

لكني لا آخذ بها، بل ذكرتها للمذاكرة حسب.

فمعناه إن ابن فارس في كتابه الجامع لا يعتمد طريق الأزرق وإنما يعتمد طريق الأصبهاني، وهذا نص صريح يقول: مع أنه قرأ بها لكنه يقول: لكنني لا آخذ بها بل ذكرتها للمذاكرة حسب.

وذكره على أنها مذاكرة لا تعني أنه يذكرها للتلاوة، فيقول، بعد ذلك نقول: الشيخ الإزميري -رحمة الله عليه- اعترض على الإمام ابن الجزري بالنسبة لكتاب المستنير، فقال عندما يتكلم عن الحذف، قال حُذِف من طريق الأصبهاني حذف الألف من طريق النهرواني من المستنير على ما وجدناه فيه خلافًا لما في النشر.

لأن الذي في النشر هو الإثبات، والذي في المستنير كما نقلنا نصه هو الحذف،

فهنا الشيخ الشيخ الإزميري -رحمة الله عليه- وهذا هو المقصود إن الشيخ الإزميري نبه على الخلاف الذي في النشر على الخلاف ما في التيسير.

لكن بقية الكتب الأخرى لم ينبه مع أنها عبارة ابن الجزري تخالف ما في هذه الكتب، فنقول: ووافقه في الآخرين ولم يعترض عليهم لأنه قال: إثبات الألف للنهرواني.

طبعًا الشيخ الإزميري لما جاء يتكلم على هذه الكلمة، الحذف والإثبات، هو تكلم فيها ضمن مسألة المد والقصر، مع المد والقصر، فالعبد الضعيف أخذ الذي فيه الإثبات، هذا الإثبات يجوز معه المد والقصر، هذه مسألة ثانية، المهم إنه يقول إثبات الألف للنهرواني عن هبة الله من كفاية أبي العز وجامع الخياط وغاية أبي العلاء.

هذا كلام من؟ كلام الشيخ الإزميري، هل رجع إلى هذه الكتب؟ وهذا الظن به رجع إلى هذه الكتب في نسخٍ غير النسخ التي وصلتنا فتكون تلك النسخ هي نسخ ابن الجزري ويكون كلام ابن الجزري مع توثيقه لا غبار عليه.

طبعًا نحن نأخذ بكلام ابن الجزري حتى لو خالف الكتب، لكن نحن هنا في مسألة توثيق المعلومة من الكتب التي وصلتنا.

الكتب التي وصلتنا التي هي [الكفاية الكبرى أبي العز]، [جامع الخياط] لابن فارس، و [غاية الاختصار لأبي العلاء] فيها الذي يخالف كلام ابن الجزري، ابن الجزري يقول: إثباتها للنهراوني، هذه الكتب فيها الحذف للنهراوني.

الشيخ الإزميري في كتابه [بدائع البرهان] ذكر ما ذكره ابن الجزري وهو واحد من اثنين، يعني الإزميري والشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليهما- ونفعنا بعلمهما متفقان على أن إثبات الألف للأصبهاني من طريق النهرواني من طريق هبة

الله عن النهرواني أنه موجود في كفاية أبي العز، وجامع الخياط وأبي العلاء.

نقول هذا يمثل احتمال من احتمالين:

إما أن الإزميري -رحمة الله عليه- لم يحرر المسألة أي لم يرجع إلى هذه الكتب واكتفى بنقل الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- وهذا وارد.

أو أنه رجع إلى هذه الكتب وتكون هذه النسخ التي رجع إليها من هذه الكتب هي النسخ التي اطلع عليها الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- ويكون كلام ابن الجزري لا غبار عليه.

طبعًا هو كلام ابن الجزري لا غبار عليه، لا نعترض على كلام ابن الجزري، نحن نقرأ بما قرأ به ابن الجزري، لكن هل هذا الكلام موجود في هذه الكتب الثلاثة التي وصلتنا؟ لا، هل هي نسخ أخرى؟ احتمال، هل هي طريق أداء لابن الجزري من هذه الكتب؟ أيضًا احتمال، وعدم تعقب الشيخ الإزميري -رحمة الله عليه- كما تعقبه كتاب المستنير دليلٌ على أنه وصل أو اطلع على نسخ هي التي توافق الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- -والله أعلم-، يعني هذا ما لدي في هذه المسألة.

(وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ وَهُمْ: ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكُوفِيُّونَ، وَيَعْقُوبُ، وَانْفَرَدَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ وَمَنْ تَبِعَهُ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ، عَنْ رُوَيْسٍ، فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ، وَهُوَ وَهْمٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

هذه أيضًا أخذت وقتًا لا أقول أخذت ساعات وإنما أخذت أيامًا، الشيخ ابن الجزري يقول: (وَانْفَرَدَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ) طبعًا هو طاهر بن غلبون، لكن الشيخ يقول بتسهيل الهمزة عن رويس.

ابن الجزري لم يقلْ وانفرد ابن الحسن في كتابه التذكرة، فلم يسند هذه الانفرادة إلى الكتاب، فيبقى تصديق ابن الجزري واجب ولا يُعترض عليه بما هو في كتاب التذكرة لأن في كتاب التذكرة عبارة الشيخ ابن غلبون يقول: قرأ قنبلٌ ورويس بالهمز من غير مدّ.

ونحن قلنا كتب القراءات التي تذكر هذه الكلمة إذا قالت بالهمز يعني بالهمز المحقق، وإذا قالت بغير همزٍ فهو بالهمز المسهل، فقوله: بتسهيل الهمزة كقول ابن الجزري بتسهيل الهمزة، يخالف ما هو في التذكرة.

لأن الذي في التذكرة هو التحقيق، ويجاب عن ابن الجزري -رحمه الله عليه- أن الإمام ابن غلبون لم يقل ذلك في التذكرة، فقصر كلام ابن الجزري على أنه يقصد التذكرة هذا قصورٌ لا يلزم إلا من قصره، لا يلزم ابن الجزري.

لأن ابن الجزري قال: وانفرد أبو الحسن ابن غلبون، ورأيت الدكتور أيمن في تعليقه على هذه المسألة في كتابه التذكرة لما حقق التذكرة وطبعًا تحقيقه في التذكرة وآراءه هناك قد يُعذر فيها لأنه كان في مرحلة بداية البحث، بعكس تعليقاته في النشر لأنه مكث فيه مدة ثلاثين سنة، فيقول ذكر عبارة أن ابن الجزري توهم يعني هكذا أن ابن الجزري توهم أن ابن غلبون يقول بتسهيل الهمزة مع أن ابن غلبون يقول بتحقيق الهمزة.

ابن غلبون ما قال لا بتحقيقٍ ولا بتسهيل قال بالهمز، وابن الجزري لم يقل ابن غلبون في التذكرة فإذًا لا يُعترض عليه، لكن حقيقةً في البحث حاولت أن أجد من ذكر التسهيل لرويس فلم أجد.

طالب: (١٥:١٨).

الشيخ: جامع البيان في السبعة.

طالب: (١٨:٢١).

الشيخ: لا لا يذكر.

لكن لما جاء ابن الداني في مفردة يعقوب، قال: وقرأت على أبي الحسن على شيخنا أبي الحسن وطاهر بن غلبون، يقول قرأت عليه ها أنتم بالهمز بلا مدٍ وبلا ألفٍ، أي جمع الشيخ الداني هاتين العبارتين، وقرأ بالهمز بلا مدٍ بلا ألفٍ وهو الوحيد الذي وجدته يجمع بين هذين الوصفين، بلا مدٍ وبلا ألفٍ.

كان يقول بلا مدٍ يعني بلا مدٍ هي نفسها بلا ألفٍ، وبلا ألفٍ هي نفسها بلا مدٍ، هل الداني يقصد بهذه العبارات أو بهاتين العبارتين التسهيل أنه قرأ بالتسهيل؟ لا أدري، وإن كان ظاهر العبارة لا يعني التسهيل؛ لأن التسهيل نأخذه من كلمة بالهمز.

فبما أنه بالهمز معناه بالهمز المحقق، إلا إذا كان الشيخ الداني روى عن أبي الحسن وترجم له بهذه المادة بلا مدٍ وبلا ألفٍ ليدل على أنها...، حقيقةً لا أدري.

ورجعت إلى الكتب القديمة الجامع للروزباري، والجامع لأبي معشر فما وجدت أحد يذكر أن رويس له التسهيل، لكن وجدت كتبًا كثيرةً تجعل رويس مع قنبل، يعني قنبل هكذا يقولون قنبل ورويس.

هذا الكلام وجدته في الجامع للروزباري، رويس مع قنبل موجود في الروزباري، وجدته أيضًا في كتاب التبصرة للسعيدي، فيقول قنبل ورويس ها أنتم، ووجدته أيضًا في كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري، قنبل ورويس.

ووجدته أيضًا في المبهج، وإن كانت نسخ المبهج بعضها فيه قنبلٌ وورشٌ في إحدى نسخ المبهج، قنبلٌ وورشٌ لكن بقية النسخ أو في النسخ الصحيحة، قنبلٌ ورويسٌ وهذا هو الصواب، عكس ما ذهب إليه الشيخ الفاضل الذي حقق كتاب

الكامل وأيضًا موجودة في الكامل قنبل مع رويس موجودة في الكامل.

فعلق في الكامل أن ذكر رويس تصحيفٌ، وهذا حقيقةً تسرعٌ ليس تصحيفًا، وجوده في هذه المصادر المختلفة، دليلٌ على عدم تصحيفه.

طالب: (٢١:٤٤).

الشيخ: المحقق عمرو عبد الله أو عبد الله عمرو، الذي حقق غاية النهاية وحقق الكامل، -سبحان الله- نسخة الكامل بتحقيق عمر حمدان مع إنها من مطبوعات النشر، من مطبوعات الكرسي عندنا لكن والله ليس عندي منها نسخة، فلا أعرف والله ماذا كُتب فيها، لكن أنا أرجع إلى النسخة هذه التجارية التي عند سما، أول طبعة التي فيها مجلد واحد أخضر "شركة سما" يمكن، حتى الشايب اسمه فلان الشايب... جمال الشايب.

أرجع لهذه النسخة وأخيرًا وصلتنا السنة الماضية، وصلتني نسخة التي حققها الشيخ عمرو عبد الله أو عبد الله عمرو، جمال الشايب، وهي نسخة حقيقةً في زمنها كانت حلوة، ما في غيرها مع ما فيها من العلات، لكن بعد ذلك اتضح إنه كان ينبغي أن يعيد النظر في كثيرٍ منها، ولا شك إنه يُشكر أي إنسان خدم أي كتاب في القراءات يُشكر لا شك في ذلك.

طالب: (٢٣:١٦).

الشيخ: المشكلة إن الشيخ رضوان البكري إنه في آخر مراحل البحث واطلعت على خطته لكن اختلف لكن ما أستطيع أتكلم إلا بعد أن يُناقِش فإذا ناقش ربما نعطي فكرة ثانية للبحث في الانفرادات تخالف الطريقة التي اتبعها، لأن هو بحث علمي، وعرضت عليه مجالس علمية.

فالبحث عندي موجه على طريقة معينة، وأجاد فيها، يعني أنا اطلعت على

بعضٍ منه أجاد فيها، لكن ما زال موضوع الانفرادات عند ابن الجزري يحتاج إلى رسالةٍ أخرى، تُكمّل المنهجية التي سُجلت في الجامعة الإسلامية.

طالب: (٢٤:١٩).

الشيخ: المشكلة إننا نحاول، ليس أنت شيخ ترك قصدي أهل العصر الباحثين الآن، المشكلة إننا نريد أن نحكم على ابن الجزري بالكتب التي عندنا نحن فقط.

ابن الجزري اطلع على كتب نحن ما شممنا رائحتها ولا نعلم أين هي، فهو اطلع عليها فبالإضافة إلى أنه كما أقول دائمًا وهذا هو القاسم المشترك عند ابن الجزري عن غيره، ابن الجزري شيخ روايةٍ، ما وضعه في كتابه هو رواية، هذه الرواية هو، مسألة الطرق ومسألة التنسيق هذه مسألة ثانوية عنده.

ابن الجزري ترك كثيرا من الأشياء التي في المصباح، وعلى شرطه تركها، وغير المصباح، وترك كثير من المسائل، وهذا بينه الشيخ الإزميري -رحمه الله عليه- ترك أشياء هي على شرطه هو قال: هذا شرطي أو هذا الكتاب أنا أخذت منه هذه الطرق يمين شمال، واحد واحد ثلاثة ثلاثة...

لكن لما جاء يختار ترك منها ثلاثة ترك منها عشرة، وهي على أصله ومع ذلك لا نقرأ بها وهو لم يُقرأ بها من كتاب النشر، لأنه هو صاحب رواية، ما هو صاحب كتاب مطالعة، ابن الجزري ما ألف النشر حتى نطالعه، هو ألفه لأنه احتفظ فيه بمروياته، وباختياره في القراءة، هذه كلها اختيارات لابن الجزري بعد أن رواها، ولا يحق لأي أحد أن يختار إلا إذا كان من أهل الرواية.

فهذه الكتب التي ذكرتها كلها تنص على جمع رويس مع قنبل، ويتركون رويح، يجعلون له بالهمزة المحققة، فمن أين فهم الإمام ابن الجزري أو من أين أخذ الإمام ابن الجزري أن ابن غلبون يقول لرويس تسهيل الهمزة؟ لا أدري.

طالب: (٢٦:٣٦).

الشيخ: المشكلة أن لو كان قنبل له التسهيل، كنا قلنا واضح إن رويس يُسهل مثل قنبل لأنه ذكره معه، لكن قنبل ليس له تسهيل.

وقنبل في الألف له وجهان إثباتها وحذفها كما سيأتي، فرويس يتفق معه في حذف الألف.

طالب: (٢٧:١٦).

الشيخ: من تبعه أبو معشر الطبري، لأنه نفس العبارة في التلخيص، المشكلة أيضًا أنه في جامع أبي معشر الطبري لم تقع عيني على أن رويس مثل قنبل لا أتذكر، لكنه في التلخيص في القراءات الثمان جعله معه.

المشكلة أيضًا أن أبو معشر في التلخيص ما ذكر التسهيل ذكر نفس عبارة ابن غلبون أن قنبل ورويس لكن ما صرح بالتسهيل.

طالب: (٢٨:٠٣).

الشيخ: يتجه والكامل أيضًا ذكره، الكامل ذكر رويس مع قنبل..واضح؟

طالب: (٢٨:٢٠).

الشيخ: ممكن.. ممكن لكن أنا أقول من اتبعه أن أبو معشر جعل رويس مع قنبل الداني أما ذكر رويس مع قنبل طبعًا لأن المفردة ما يذكرها لأن قنبل ليس له علاقة بالمفردات، لكن عبارة الداني هي حقيقة هي التي تستوقف الشخص.

لأنه يقول بالهمز بلا مدٍ وبلا ألفٍ والداني معروف إنه ممن يحافظ على العبارات، فماذا يقصد بها، هل هي التأكيد؟ لا أدري.

(وَاخْتُلِفَ عَنْ قُنْبُلٍ، فَرَوَى عَنْهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ حَذْفَ الْأَلِفِ، فَتَصِيرُ مِثْلَ سَالْتُمْ،

وَهُوَ كَالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَنْ وَرْشٍ، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّحْقِيقِ، وَكَذَا رَوَى نَظِيفٌ، وَابْنُ بُويَانَ وَابْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ الصَّبَّاحِ، كُلُّهُمْ عَنْ قُنْبُلٍ، وَوَافَقَ قُنْبُلا عَلَى ذَلِكَ عَنِ الْقَوَّاسِ أَحْمَدِ بْنِ يَزِيدَ الْحُلْوَانِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ فِي التَّذْكِرَةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْإِرْشَادِ، عَنْ قُنْبُلٍ سِوَاهُ).

هذا دليل على إنه انفرادة الشيخ، الانفرادة التي ذكرها الإمام ابن الجزري ونسبها لابن غلبون إنها ليست من التذكرة، لأن هنا في التذكرة ذكر قنبل ورويس مع بعض، ومعناه إنه بالتحقيق، فمعناه إن الشيخ ابن الجزري جاء برويس ليس من كتاب التذكرة ليس كذلك، يعني كون إنه يقول وهذا هو الذي لم يُذكر في التذكرة سواه المذكور في التذكرة عن قنبل هو الحذف والتحقيق، يعني قنبل في التذكرة يحذف الألف ويحقق الهمزة، هذا هو الموجود في التذكرة.

والتذكرة معطوفٌ فيها رويسٌ على قنبل معناه إن ابن الجزري يفهم إن رويس في التحقيق مثل قنبل، معناه إن ابن غلبون إنما أنه ذكره في كتاب آخر في رسالة أخرى، في موضعٍ آخر لا نعلمه أو أنه أحد تلاميذ نقله ووصل إلى ابن الجزري، إذًا احتمالية أن انفرادة ابن غلبون من كتاب التذكرة هذا دليلٌ آخر على عدم صوابها - والله أعلم- واضح؟

وطبعًا كلمة والإرشاد هنا الذي هو إرشاد أبي العز، وقد يكون إرشاد ابن غلبون لأن ذلك الزمن ما كان عندي الإرشاد.

(وَرَوَى عَنْهُ؛ أي قنبل ابْنُ شَنَبُوذَ إِثْبَاتَهَا كَرِوَايَةِ الْبَزِّيِّ، وَكَذَا رَوَى الزَّيْنَبِيُّ، وَابْنُ بَقَرَةَ وَأَبُو رَبِيعَةَ، وَإِسْحَاقُ الْخُزَاعِيُّ وَصِهْرُ الْأَمِيرِ، وَالْيَقْطِينِيُّ وَالْبَلْخِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ قُنْبُلٍ، رَوَاهُ بَكَّارٌ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ مِهْرَانَ غَيْرَهُ، وَذُكِرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الزَّيْنَبِيِّ أَنَّهُ رَدَّ الْحَذْفَ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى قُنْبُلٍ بِمَدٍّ تَامٍّ، وَكَذَا قَرَأَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْقَوَّاسِ، وَأَصْحَابِ الْبَزِّيِّ وَابْنِ فُلَيْحٍ.

وَوهِمَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي رِوَايَةِ الْحَذْفِ، وَقَالَ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ: وَلَوْ جَازَ فِي (هَا أَنْتُمْ)، هَانْتُمْ مِثْلُ هَعَنْتُمْ لَجَازَ فِي هَاذَا هَذَا، فَيَصِيرُ حَرْفًا بِمَعْنًى آخَرَ).

طبعًا هذا كلامه أي كلام الشيخ ابن مهران في كتابه المبسوط، ذكره في كتابه المبسوط.

(قُلْتُ أي ابن الجزري: وَفِيمَا قَالَهُ أي ابن مهران مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ، وَحَذْفُ الْأَلِفِ فِي هَا أَنْتُمْ فَقَدْ صَحَّ مِنْ رِوَايَةِ وَرْشٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَمِنْ رِوَايَةِ مَنْ ذَكَرْنَا، عَنْ قُنْبُلٍ، وَعَنْ شَيْخِهِ الْقَوَّاسِ وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَمْدُونَ، وَإِبْرَاهِيمَ وَعَبْدِ اللهِ ابْنَيِ الْيَزِيدِيِّ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ شُجَاعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَزَادَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْيَزِيدِيُّ، عَنْ عَمِّهِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: عَلَى مَعْنَى (أَأَنْتُمْ) فَصُيِّرَتِ الْهَمْزَةُ هَاءً، وَزَادَ أَبُو حَمْدُونَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: إِنَّمَا هِيَ آنْتُمْ مَمْدُودَةً، فَجَعَلُوا مَكَانَ الْهَمْزَةِ هَاءً، وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ هَذَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ أي ابن مهران: إِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الْعَرَبِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَقَالَا: الْأَصْلُ (أَأَنْتُمْ) فَأَبْدَلَ مِنْ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ هَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، وهم حُجَّةُ كَلَامِ الْعَرَبِ).

أي هؤلاء المذكورون أبو عمرو والأخفش والنحاس حجة كلام العرب.

(وَأَمَّا قَوْلُهُ أي ابن مهران: لَوْ جَازَ فِي هَانْتُمْ مِثْلُ هَعَنْتُمْ لَجَازَ فِي هَاذَا هَذَا- فَكِلَاهُمَا جَائِزٌ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ).

أي حذف الألف من هذا، حرف الألف بعد الهاء من هذا مسموع في كلام العرب.

(قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَـذَا الَّـذِي مَـنَحَ الْمَـوَدَّةَ غَيْرَنَـا وَجَفَانَـا

أَنْشَدَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَقَالَ: يُرِيدُ اذَا الَّذِي بدل هذا الذي، فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ هَاءً.

قُلْتُ أي ابن الجزري: وَمَا قَالَهُ مُحْتَمَلٌ وَلَا يَتَعَيَّنُ، بَلْ يَجُوزُ أَنَّ الْأَصْلَ هَا فِي هَاذَا لِلتَّنْبِيهِ، فَحُذِفَتْ أَلِفُهَا كَمَا حُذِفَتْ اِلفُ هاء التَّنْبِيهِ مثلُ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ وَقْفًا وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ أَشْكَلِ حُرُوفِ الِاخْتِلَافِ).

التي هي ها أنتم.

(وَأَغْمَضِهَا وَأَدَقِّهَا، وَتَحْقِيقُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الرُّوَاةُ عَنِ الْأَئِمَّةِ فِيهَا حَالَ تَحْقِيقِ هَمْزَتِهَا وَتَسْهِيلِهَا لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْهَاءِ الَّتِي فِي أَوَّلِهَا؛ أَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ؛ ها أنتم أَمْ مُبْدَلَةٍ مِنْ هَمْزَةٍ؟ أأنتم فَبِحَسَبِ مَا يُسْتَقَرُّ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ يُقْضَى لِلْمَدِّ وَالْقَصْرِ بَعْدَهَا ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّ الْهَاءَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو، وَقَالُونَ، وَهِشَام يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْبِيهِ، وَأَنْ تَكُونُ مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ، وَعَلَى مَذْهَبِ قُنْبُلٍ وَوَرْشٍ لَا تَكُونُ إِلَّا مُبْدَلَةً).

أي أصلها همزة.

(إِلَّا مُبْدَلَةً لَا غَيْرَ).

هذه التي كنا نقول عليها إنها ترد على الشيخ ابن هشام لأنه يقول كلمة لا غير لحن وهي من لحن الفقهاء، أما النحويين لا يقولون لا غير أو العرب لا تقول لا غير

حديث جانبي...

هو يقول إن الصواب هذا اللحن.

الصواب أن يقول ليس غير، بدل لا يقول ليس، لكن تعقبه الإمام صاحب تاج العروس الإمام الزبيدي وقال لعل الشيخ ابن هشام نسي إن الإمام ابن مالك -رحمة الله عليه- ذكره في التسهيل، وذكر له شاهد أيضا **جوابًا به تنجو اعتمد فوربنا، لعن عمل أسلفت لا غير تسأل.**

وهذا من شواهد الإمام ابن مالك كفي كتابه التسهيل: **جوابًا به تنجو اعتمد فوربنا، لعن عمل أسلفت لا غير تسأل.**

فهو إذًا ليس من لحن الفقهاء كما يقول الشيخ، والعجب إن الشيخ ابن هشام -رحمة الله عليه- لا شك إنه ممن اهتم بالتسهيل وهو إمام في هذا الشأن لكن جل من لا يسهو، أو أنه ربما يعلم الشاهد ويستحضره لكن لا يوافق الشيخ ابن مالك على أنه من كلام العرب احتمال أيضًا لا ندري.

(قَالَ؛ أي الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَزِّيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلتَّنْبِيهِ فقط فَمَنْ جَعَلَهَا لِلتَّنْبِيهِ وَمَيَّزَ بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِ الْأَلِفِ سَوَاءٌ أَحَقَّقَ الْهَمْزَةَ أَوْ سَهَّلَهَا).**

ومن جعلها مبدلة...طبعا إذا كانت للتنبيه.

طالب: (٣٨:٢٨).

الشيخ: لأن هاء بمفردها صارت كلمة، فالألف في هاء هذه أصلا ها أنتم، صارت مد منفصل.

طالب: (٣٨:٤٠).

الشيخ: نعم، فمن جعلها للتنبيه أصلها هاء، وميز بين المنفصل والمتصل أي

التي هي مراتب بين المتصل والمنفصل، هناك بعضهم من يعامل المتصل والمنفصل معاملة واحدة أربع حركات.

طالب: (٣٩:٢٦).

الشيخ: يمكن قالها مكي لكن ما وُفق عليه، لكن هنا ميز بين المنفصل والمتصل، نحن درسنا إنه هناك مثلا مثل لو أخذنا الدوري وابن قالون عندهم المنفصل والمتصل مثل بعض، وعندهم إن في فرق بين المنفصل.

أي يقصرون المنفصل، ويوسطون المتصل، فهؤلاء مثل قالون والدوري كمثال ميزوا بين المنفصل والمتصل في حروف المد.

طالب: (٤٠:٠٠).

الشيخ: نعم.. (فَمَنْ جَعَلَهَا لِلتَّنْبِيهِ وَمَيَّزَ بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِ الْأَلِفِ سَوَاءٌ حَقَّقَ الْهَمْزَةَ أَوْ سَهَّلَهَا).

نحن الآن نتكلم على التنبيه لأنها هي هاء، هذا هو التنبيه، هذا هو هاء التنبيه، فهي مثبتة عنده ها أنتم.

طالب: (٤٠:٤١).

الشيخ: أي لم يزل أي أثبت الألف مثلما هي، نحن قلنا زيادة التمكين الذي هو فوق القصر، هو هنا يقول إنه يثبت.

طالب: (٤١:٠٠).

الشيخ: لكن عنده في هذه الكلمة تحديدا، إما للتنبيه وإما الإبدال.

طالب: (٤١:٢٠).

الشيخ: ما معنى لم يزد؟ أي إبقاء الألف كما هو ألف، وهو الهاء.

طالب: (٤١:٣٣).

الشيخ: الطبيعي.

طالب: (٤١:٤١).

الشيخ: ولماذا لا يعاملها معاملة المنفصل فيزيد التمكين.

طالب: (٤١:٥٢).

الشيخ: معناه إنه قصرها، إنه فقط اكتفى بإثبات الألف، ها أنتم، لم يزد في تمكين الألف ما معناها؟

طالب: (٤٢:١٠).

الشيخ: هذا كله احتمال إنما الشيخ في النهاية يقول لك هذا تمحل وتعسر، ما في فرق بين إن الهاء هاء، هم كل القراء يقرؤون بالهاء، الخلاف هل هذه الهاء للتنبيه أو الهمزة؟

قال وعلى مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان، هؤلاء الكوفيون، أي هؤلاء المذكورون، لا تكون إلا للتنبيه، هؤلاء الكوفيون المذكورون، الكوفيون والبزي وابن ذكوان، من الذي يقرأ، الذي يقرأ البزي.

فهي عنده فيها القصر، فلا يميز، الكوفيون يميزون ابن ذكوان لا يميز.

طالب: (٤٣:١٥).

الشيخ: "مالت"، هذه لهجة كويتية "مال حفص" تعني عند حفص.

طالب: (٤٣:٣٠).

الشيخ: ما عنده زيادة تمكين.

طالب: (٤٥:٤٣).

الشيخ: كلها احتمال.

(وَمَنْ جَعَلَهَا مُبْدَلَةً).

أي مبدلة من همزة.

(وَكَانَ مِمَّنْ يَفْصِلُ بِالْأَلِفِ).

أي الإدخال.

(زَادَ فِي التَّمْكِينِ سَوَاءٌ أَيْضًا حَقَّقَ الْهَمْزَةَ أَوْ لَيَّنَهَا، انْتَهَى).

هذا كلام من؟ طبعًا الشيخ يقول انتهى بحروفه من التيسير أي هذا كلام التيسير وأيضًا في الجامع.

(وَقَدْ تَبِعَهُ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَزَادَ عَلَيْهِ احْتِمَالَ وَجْهَيِ الْإِبْدَالِ وَالتَّنْبِيهِ).

إذًا احتمال التنبيه هو هذا من زيادات الشاطبي طبعًا لا يترتب عليه شيء، ربما بعضهم يترتب عليه في حركات المد.

(عَنْ كُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَزَادَ أَيْضًا قَوْلَهُ؛ أي الشاطبي: وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهَّلًا، وَقَدِ اخْتَلَفَ شُرَّاحُ كَلَامِهِ فِي مَعْنَاهُ وَلَا شَكَّ -وَاللهُ أَعْلَمُ- أَنَّهُ أَرَادَ بِذِي الْبَدَلِ مَنْ جَعَلَ الْهَاءَ مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ).

ليس صاحب ورش، وأنه أراد بالبدل من جعل الهاء مبدلة من همزة.

(وَالْأَلِفَ لِلْفَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَدْ تَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ).

لأن الألف على باب الوجه قد تكون من باب المد المتصل.

(فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ حَقَّقَ هَمْزَةَ (أَنْتُمْ) فَلَا خِلَافَ عَنْهُ فِي الْمَدِّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالسَّمَاءِ وَالْمَاءِ، وَمَنْ سَهَّلَ لَهُ الْمَدَّ وَالْقَصْرَ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ حَرْفَ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ، فَيَصِيرُ لِلْكَلَامِ فَائِدَةٌ، وَيَكُونُ قَدْ تَبِعَ ذَلِكَ ابْنَ شُرَيْحٍ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ).

طالب: (٤٥:٤٢).

الشيخ: نعم وذو البدل ذو الوجهان عنه مسهلا من هذا البيت قصدك؟

طالب: (٤٦:٠٠).

الشيخ: معلومة جديدة إن الشيخ الشاطبي أو تذكير بالمعلومة إن الإمام الشاطبي يرى إن ألف الإدخال من قبيل المتصل مثلما فعل ابن شريح.

طالب: (٤٦:٣٥).

الشيخ: أأنتم، ألف الإدخال، هو قد يكون عند شريح لكن ما الطرق المقروءة عند شريح لأن نحن ما نقرأ به.

طالب: (٤٦:٥٨).

الشيخ: من حيث كونه حرف مدٍ.

طالب: (٤٧:١١).

الشيخ: أنا عندي من حقق همزة أنتم، فلا خلاف عنه في المد.

طالب: (٤٧:١٩).

الشيخ: هذا مد متصل.

طالب: (٤٧:٣٠).

الشيخ: يقرؤون بالتوسط على ألف الإدخال.

طالب: (٤٧:٤٢).

الشيخ: المد مع التسهيل.

طالب: (٤٧:٥٣).

الشيخ: وهذا المنهج متبعين فيه من؟ الشاطبي، الداني.

(وَقِيلَ: أَرَادَ بِذِي الْبَدَلِ وَرْشًا؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي (هَا أَنْتُمْ) لَا يُبْدِلُهَا أَلِفًا إِلَّا وَرْشٌ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ، يَعْنِي أَنَّ عَنْهُ الْمَدَّ وَالْقَصْرَ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُخَفَّفًا بِالْبَدَلِ وَالتَّسْهِيلِ، إِذَا أَبْدَلَ مَدَّ وَإِذَا سَهَّلَ قَصَرَ، وَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا التَّأْوِيلِ فَائِدَةٌ، وَتَعَسُّفُهُ ظَاهِرٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَبِالْجُمْلَةِ فَأَكْثَرُ مَا ذُكِرَ فِي وَجْهَيْ كَوْنِهَا مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ أَوْ هَاءِ تَنْبِيهٍ تَمَحُّلٌ وَتَعَسُّفٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا مُبْدَلَةً، أَوْ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ، وَلَوْلَا مَا صَحَّ عِنْدَنَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ نَصَّ عَلَى إِبْدَالِ الْهَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ لَمْ نَصِرْ إِلَيْهِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ مُحْتَمَلًا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَسْمُوعٌ فِي كَلِمَاتٍ، فَلَا يَنْقَاسُ، وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ فِي هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي نَحْوِ: أَتَضْرِبُ زَيْدًا هَتَضْرِبُ زَيْدًا).

هذا كله كلام الشيخ ابن الجزري متبع فيه السمين الحلبي.

طالب: (٤٩:٢٦).

الشيخ: لا أدري...مذهب المغاربة لا أدري.

طالب: (٤٩:٤٠).

الشيخ: هو تحديد للمد والقصر في مثل هذا لابد فيه من الرواية، إذا كان

المغاربة يقرؤون بالتوسط، ثم بعد ذلك يقولون هذا لأنه تنبيه أو غير تنبيه هذا شيء آخر، لكن لا نعين إنه إذا قرأت على أنها للتنبيه أمد أو قررت أنها مبدلة فأمد، فهو يعني كلها مثلما قال الشيخ، يعني هي مبحث نظري.

الرواية هي المعتمدة فيه، فلا أدري ما هي رواية المغاربة حقيقةً، هذه في النسخة التي وصلتنا لابن الجزري طبعًا كتب أحدهم عنها في ملتقى التفسير اطلعت عليه يوم أمس كتب عن هذه النسخة التي يعني فيها كلام ابن الجزري وسماها نسخة بني جامع.

وحقيقةً الذي كتبها رفعها بعض الشيء، وهي ما فيها أي شيء يميزها حقيقةً صحيح إن فيها بعض لوحاتها في خط الشيخ ابن الجزري لكن كمادة علمية ما فيها شيء، ما فيها باب زيادة، ما فيها باب محذوف، ما فيها مادة علمية رجع عنها وهكذا.

الذي نسخها بعد الجزري يمكن بمائتين سنة أو مائة وشوية، قال: وأظن أنها النسخة التي استقر عليها ابن الجزري، هذا غير صحيح هذا ظن له هو فقط، وإلا النسخ التي جاءت بعده وهي نسخة السليمانية كتبت بعد هذه النسخة فيها سماعات ابن الجزري ما ليس في هذه، وقرأت على ابن الجزري عند الكعبة، والسماعات الخمس كلها موجودة، المجالس الخمسون كلها موجودة، فتلك أقوى من هذه.

المهم في هذه النسخة، وهي لا شك إنها نسخة مهمة جدًا وقوية، لكن ما تعطى أكبر من حجمها.

(وَمَا أَنْشَدُوهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمَ).

الذي هو وأتى صواحبها.

(فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَاءَ تَنْبِيهٍ وَقُصِرَتْ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَكُونُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْهَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَهَمْزَةِ (أَأَنْتُمْ) لَا يُنَاسِبُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَصَلَ التَّوْجِيهَ لِاسْتِقْبَالِ اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، وَقَدْ زَالَ هُنَا بِإِبْدَالِ الْأُولَى هَاءً).

أأذا الذي...

(أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي نَحْوِ ارِيقُهُ وَأَصْلُهُ أَأُرِيقُهُ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، فَلَمَّا أَبْدَلُوهَا هَاءً لَمْ يَحْذِفُوهَا، بَلْ قَالُوا: أُهْرِيقُهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أُجْرِيَ الْبَدَلُ فِي الْفَصْلِ مَجْرَى الْمُبْدَلِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ).

كأنه يقول إجراء البدل في الفصل مجرى البدل ليس بذاك.

(وَنَحْنُ).

ابن الجزري يقول وهذا سيذكر لنا اختاره في هذا كله.

(وَنَحْنُ؛ لَا نَمْنَعُ احْتِمَالَهُ، وَإِنَّمَا نَمْنَعُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْهَاءَ لَا تَكُونُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ إِلَّا مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ لَا غَيْرَ).

أي هذا الذي يناقشه الشيخ.

(لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُمَا إِثْبَاتُ الْأَلِفِ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِمَا الْفَصْلُ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ، فَكَيْفَ هُنَا؟ وَكَذَلِكَ نَمْنَعُ احْتِمَالَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ كُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ؛ فَإِنَّهُ مُصَادِمٌ لِلْأُصُولِ وَمُخَالِفٌ لِلْأَدَاءِ).

هذه العبارة دائمًا يذكرها الشيخ الجعبري، ما أدري هل هي هنا له أم لا.

(وَالَّذِي يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ قَصْدَ ذِكْره أَنَّ الْهَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَذْهَبِ ابْنِ عَامِرٍ، وَالْكُوفِيِّينَ وَيَعْقُوبَ وَالْبَزِّيِّ إِلَّا لِلتَّنْبِيهِ، وَنَمْنَعُ كَوْنَهَا مُبْدَلَةً فِي مَذْهَبِ هِشَامٍ أَلْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُ؛ أي هشام في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وَبَابُهُ الْفَصْلُ وَعَدَمُهُ،

فَلَوْ كَانَتْ فِي (هَا أَنْتُمْ) كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِنْ بَابِ الْمُنْفَصِلِ بِلَا شَكٍّ، فَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ الْمَدِّ فِيهَا عَنِد الْبَزِّيِّ وَلَا عِنْدَ مَنْ رَوَى الْقَصْرَ، عَنْ يَعْقُوبَ، وَحَفْصٍ وَهِشَامٍ).

الذي كنا نقول قبل.

(وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَذْهَبِ الْبَاقِينَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ يَقْوَى الْبَدَلُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ، وَقُنْبُلٍ وَأَبِي عَمْرٍو؛ لِثُبُوتِ الْحَذْفِ عِنْدَهُمْ وَيَضْعُفُ فِي مَذْهَبِ قَالُونَ وَأَبِي جَعْفَرٍ لِعَدَمِ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ لِلتَّنْبِيهِ وَأَثْبَتَ الْأَلِفَ وَقَصَرَ الْمُنْفَصِلَ (هَا أَنْتُمْ) لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فِي الْأَلِفِ مِنَ الْمَدِّ.

وَإِنْ مَدَّهُ جَازَ لَهُ الْمَدُّ عَلَى الْأَصْلِ بِقَدْرِ مَرْتَبَتِهِ).

أي بحركتين أو بأربعة.

(وَالْقَصْرُ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ مِنْ أَجْلِ تَغْيِيرِ الْهَمْزَةِ بِالتَّسْهِيلِ، وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مُبْدَلَةً).

أي الهمزة في ها أنتم مبدلة، الهاء في ها أنتم مبدلة.

(وَأَثْبَتَ الْأَلِفَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ سَوَاءٌ قَصَرَ الْمُفَصَّلَ، أَوْ مَدَّهُ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَنَا).

إذًا اختياره.

(لِعُرُوضِ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا قَدَّمْنَا، وَقَدْ يُزَادُ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ وَتُنْزَلُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْمُتَّصِلِ مِنْ مَذْهَبِ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

نقف هنا لأننا أطلنا الوقت اليوم و بقيت كلمتين كلمة اللائي، بقيت بعض كلمات نقف عندها -إن شاء الله- ونبدأ -إن شاء الله- غدًا.

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم وصلّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا نبينا محمد.



الدرس السابع والستون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه مساكم الله جميعًا بالخير أيها الحضور وأيها المستمعون وأيها المشاهدون، نواصل قراءة كتاب النشر في القراءات العشر، ونحاول الليلة –بإذن الله تعالى– أن نختم باب الهمز المفرد.

فوقفنا عند قول المؤلف ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما اللائي) فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا (اللَّائِي) وهُوَ فِي الْأَحْزَابِ، وَالْمُجَادَلَةِ، وَمَوْضِعَي الطَّلَاقِ.

فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكُوفِيُّونَ بِإِثْبَاتِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا وَهُمْ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هَؤُلَاءِ).

أي الذين قرأوا بحذفها يعني الكوفيون وابن عامر يقرأون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، الْبَاقُونَ وَهُمْ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ يقرأون بحذف هذه الياء التي بعد الهمزة، واللائي هذه الياء التي وقع فيها الخلاف بين حذفها و إثباتها، فابن عامر والكوفيون يثبتونها واللائي، والباقون يحذفونها أي يحذفون الياء، واللائي، بعد ذلك سيأتي الكلام بالتفصيل في هذه الهمزة وسنعرف واللائي يئسن كيف جاءت هذه الياء كما سيقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(واختلف عن هؤلاء)؛ أي الذين يحذفون الياء.

(فِي تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَتَسْهِيلِهَا).

لأنه بعد حذف الياء أصبحت الكلمة واللاءِ بعد أن كانت واللائي أصبحتن واللاءِ، هذه الهمزة اختلف الذين حذفوا الياء اختلفوا في هذه الهمزة، هل تحقق واللائي أم تسهل واللاي، أو تبدل واللاي، إذًا الهمزة التي بقيت أو هي أصلا موجودة لكن بعد حذف الياء أصبحت هذه الهمزة هي آخر حرف في الكلمة هل تحقق، أم تسهل أم تُبدل الشيخ يقول:

(واختلف عن هؤلاء فِي تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَتَسْهِيلِهَا وَإِبْدَالِهَا، فَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَقَالُونُ وَقُنْبُلٌ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ (واللائي)، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَوَرْشٌ بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ (واللاي)، وَاُخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَالْبَزِّيِّ فَقَطَعَ لَهَا الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً بِالتَّسْهِيلِ كَذَلِكَ (واللاي)، وَهُوَ الَّذِي فِي "الْإِرْشَادِ"، وَ "الْكِفَايَةِ"، وَ "الْمُسْتَنِيرِ"، وَ "الْغَايَتَيْنِ".

أي غاية أبي العلاء غاية الاختصار لأبي العلاء وغاية ابن مهران.

("وَالْمُبْهِجِ"، وَ "التَّجْرِيدِ"، وَ "الرَّوْضَةِ"، وَقَطَعَ لَهُمَا الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً سَاكِنَةً (واللاي)، وَهُوَ الَّذِي فِي "التَّيْسِيرِ"، وَ "الْهَادِي"، وَ "التَّبْصِرَةِ"، وَ "التَّذْكِرَةِ"، وَ "الْهِدَايَةِ"، وَ "الْكَافِي"، وَ "تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، وَ "الْعُنْوَانِ"، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ.

الذي هو الألف التي قبل الياء المبُدلة بعد الهمزة (واللا) ثم الياء الساكنة.

فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فَيُمَدُّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: هِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ.

طبعًا اللائي أصلها أصل الكلمة اللائي على وزن فاعل، القياس كما قالوا فاعل مثال شائي وهكذا، وقالوا القياس أن تثبت الياء كما في الشائي والنائي،

والعرب حذفوا هذه الياء وأنا أقوم بتلخيص كلام الشيخ أبي علي الفارسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول العرب حذفوا الياء من فاعل في حروفٍ معينة، مثل: ما باليت به بالةً فحُذِفت الياء من اللائي كذلك، وأصلها أصل الكلمة لائي وحذف الياء هذه التي بعد الهمزة التي هي الياء فاعل لائي على وزن فاعل هذه الياء وهي لام الكلمة حذفت تخفيفًا أي بدون سبب، يعني ما لها علة في تخفيفها، لا من جزم ولا من غيره وإنما حُذِفت، العرب حذفتها تخفيفًا وعلى غير قياس، ولهذا يقول الموجهون أصحاب التوجيه توجيه القرءات ومنهم أبو علي الفارسي وغيره يقولون: مثل هذا الحذف الذي هو حذف اللام من فاعل لا يُقدم عليه إلا بسماع، يعني لا يقاس عليه وإنما لابد أن يكون لغةً مسموعةً تكلمت بها العرب أو بعض العرب.

وأبو عمرو بن العلاء يقول: هي لغة قريش، ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أي ابن الجزري:

وَالْوَجْهَانِ فِي "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَ "الْإِعْلَانِ"، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، ذَكَرَهُمَا الدَّانِيُّ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ التَّسْهِيلُ.

وطبعًا هذا التسهيل من زوائد الشاطبية أي مما زادته الشاطبية على التيسير.

فَالْأَوَّلُ وَهُوَ التَّسْهِيلُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ.

وطريق أبو الفتح فارس في التيسير عن أبي عمرو إنما هو من طريق السوسي فقط، وليس من طريق الدوري.

قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو.

في قراءة أبي عمرو أي من طريق السوسي هو الذي في التيسير أما من طريق الدوري فليس من طريق التيسير.

وَرِوَايَةِ الْبَزِّيِّ، وَالْإِبْدَالُ.

إذًا إذا قلنا التسهيل هو من زوائد الشاطبية على التيسير فالإبدال هو الموجود في التيسير، والإبدال قرأ به على أبي الحسن أي قرأ به أبو عمرو الداني على أبي الحسن بن غلبون وعبد العزيز بن فارس وطريق قراءة الداني على عبد العزيز الفارسي هذا هو طريق التيسير للبزي والدوري، والشيخ يقول أي أبو عمرو الداني في التيسير يقول: البزي وأبو عمرو بياءٍ ساكنة بدلا من الهمزة في الحالين، هذا نص عبارته في التيسير، ثم قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ عن الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ فِي الْأَحْزَابِ مِثْلَ قَالُونَ).

يعني اللاء بهمزة.

وَفِي الْمُجَادَلَةِ كَابْنِ عَامِرٍ.

يعني اللائي بإثبات الياء بعد الهمزة.

وَفِي الطَّلَاقِ كَالْأَزْرَقِ.

يعني بالتسهيل اللاي.

فَخَالَفَ فِي ذَلِكَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

طبعًا قلنا أبو علي العطار إذا رأيناه في كتاب النشر فجله أو غالبه أو كله إنما هو من طريق المستنير، أبو علي بن سوار في المستنير، قال الشيخ في المستنير: إلا أن شيخنا أبا علي وهذا كلام ابن سوار في المستنير يقول بعد أن ذكر الخلاف في هذه الكلمة قال: إلا أن شيخنا أبا علي العطار روى عن النهرواني بإسناده عن ورش هنا مثل قالون في الأحزاب وفي المجادلة كابن عامر، وفي الطلاق كأبي عمرو.

إذًا اتضح أن عبارة الشيخ ابن الجزري في انفراده أبي علي العطار عن النهرواني إنما هي من كتاب المستنير للنص الواضح الذي قاله ابن سوار عن شيخه أبي علي العطار، وأيضًا هذا التفريق الشيخ يقول: وانفرد أبو علي بهذا الفرق أنه (اللائي) التي في الأحزاب مثل قالون، والتي في المجادلة كابن عامر، والتي في الطلاق كالأزرق، هذا أيضًا رواه الشيخ الداني في كتابه جامع البيان، أي ذكر عن باقي شيوخه أن موضع الأحزاب يختلف عن موضعي المجادلة والطلاق لكنه جامع البيان ليس من طرق النشر فقط نحيل عليه لمن أراد المسألة.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَإِذَا كَانَ السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَاءً فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي النَّسِيءُ وَفِي (بَرِيءٌ)؛ أي بريئون وَجَمْعِهِ (وَهَنِيئًا وَمَرِيئًا وَكَهَيْئَةِ وَيَيْأَسِ) وَمَا جَاءَ مِنْ لَفْظِهِ فَأَمَّا (النَّسِيءُ).

يعني ييأس تيأس، وهكذا كما يفصل بعد قليل.

(فَأَمَّا (النَّسِيءُ) وَهُوَ فِي التَّوْبَةُ، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَوَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا يَاءً).

أي ورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة منها ياءً النسيء الهمزة تبدل ياء فتكون النسيُ.

(وَإِدْغَامِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا فِيهَا).

لأنه التقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك فأدغم الأول في الثاني فأصبحت النسيُ، إنما النسيء أبدلنا الهمزة ياءً فالتقى ياءان فأدغمنا الياء في الياء فأصبحت إنما النسيُ، وهذه القراءة الشيخ يقول لأبي جعفر وورش من طريق الأزرق إذًا الأصبهاني يقرأ بالهمز إنما النسيءُ، قال الشيخ:

(وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ).

أي على الأصل إنما النسيءُ، الشيخ يتكلم على أصل القراءة وفي حالة الوصل أما في الوقف باب آخر، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِذَلِكَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طبعًا علقت زمان وقلت قول الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِذَلِكَ) ما المقصود بذلك؟ هل المقصود أن الهذلي انفرد عن الأصبهاني بقراءة مثل الأزرق، فيقرأ بالإبدال فيقرأ النسيُ أو أن المقصود بذلك المذكور الأخير وهو الوجه الأخير وهو الهمز، فيكون الأصبهاني انفرد، فيكون الهذلي انفرد عن الأصبهاني بالهمز.

لأن حقيقةً الكلمة تحتمل فإذا كان المقصود إن الهُذلي انفرد عن الأصبهاني بذلك الذي هو البعيد الذي هو إبدال الهمزة ياءً ويكون ورش من الطريقين الذي هو الأزرق والأصبهاني يقرأ إنما النسيُ فهذا إذا كان هو مراد الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهذا يخالف ما ذكره الهذلي عن الأصبهاني، لأن الهُذلي لم يذكر الإبدال عن الأصبهاني، وسننقل نصه بعد قليل، وإن كان يريد أن الهُذلي انفرد عن الأصبهاني بذلك أي عن الهمز، فحقيقةً أيضًا المبهج وأبو معشر الطبري ذكروا الهمز للأصبهاني، فمراد الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعني حقيقةً نحن نتعامل مع الألفاظ.

من الجيد وصول الشيوخ الآن ليشاركوننا في حل هذا الإشكال...

نقرأ العبارة من أولها صفحة (٩٧٣) ثم نلخص الإشكال، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(فَأَمَّا (النَّسِيءُ)، وَهُوَ فِي التَّوْبَةِ، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَوَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا يَاءً وَإِدْغَامِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا فِيهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ).

الباقون يدخل معهم الأصبهاني عن ورش، ثم قال:

(وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِذَلِكَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

يعني قلت أن هناك إشكال في هذه العبارة في عبارة بذلك، قلنا إما أنه الشيخ المؤلف ابن الجزري يقصد بذلك الهمز الشيء المذكور أو قريبًا، أو الهمز، أي انفرد الهذلي عن الأصبهاني بالهمز، فإذا كان هذا كذلك فالهُذلي -رحمه الله عليه- لم ينفرد عن الأصبهاني بذكر الهمز بل ذكره المبهج وذكره أبو معشر الطبري وأنا قلت المبهج وأبو معشر الطبري لأن هذا الطريق، طبعًا هذا الهمز عن الأصبهاني هو من طريق المطوعي، والشيخ اختاره من هذه الكتب الثلاثة يعني اختاره من المبهج واختاره من الُهذلي واختاره من طريق أبي معشر، لم يقل تلخيص أبي معشر وإنما قال ومن طريق أبي معشر، فلهذا قلت سبط الخياط في المبهج وأبو معشر الطبري في التلخيص وهما الطريقان اللذان اختارهما ابن الجزري -رحمه الله عليه- من طريق المطوعي عن الأصبهاني مع الكامل مع الهذلي هؤلاء الثلاثة كل واحد منهم ذكر الهمزة للأصبهاني، فإذًا إذا كان مقصود الشيخ ابن الجزري بذلك أي الهمز فيكون الهذلي لم ينفرد، مع أنك كما قلنا دائمًا فلابد من دراسة خاصةٍ لمعرفة مفهوم الانفراد عند ابن الجزري.

الشيخ الإزميري -رحمه الله عليه- لم أقف له على تعريف لذلك، يعني لم أقف له على توضيح لماذا أو ماذا يقصد الشيخ ابن الجزري بالانفراد، الإمام المتولي -رحمه الله عليه- أيضًا في كتابه الروض النظير عنده مثلما نقول تلميحات، لكن هذه التلميحات حتى عند كلام الشيخ متولي -رحمه الله عليه- يعني في مكان يختلف مراده عن المكان الآخر، ولو كانت محاضرة عن الانفراد ربما نجمع ما قاله الإمامان، فحقيقةً مراد ابن الجزري بالانفراد غير واضح، على الأقل عند العبد الضعيف،

ولهذا نقول إذا كان الشيخ ابن الجزري يقصد أن الهذلي قال إن الأصبهاني يقرأ بالهمز في النسيء، فالاثنان المذكوران معه في الطريق المختارة في النشر يتفقان معه بالهمز، إذًا معناه لم ينفرد، وإذا كان المقصود بقول ابن الجزري قوله المقصود به كلمة بذلك إذا كان المقصود إبدال الهمز ياء فهذا يخالف ما يذكره الكامل الهذلي في كتابه الكامل في النسخة التي وصلتنا من الكامل ليس فيها الهذلي يروي الياء عن الأصبهاني، عبارة الشيخ الهذلي في الكامل عند هذه الكلمة قال: النسي مشددٌ لفلان وفلان وفلان، وورشٌ إلا الأسدي والأهناسي، انتهى.

قوله: (وورشٌ) معطوف على مشدد أي على أنه يبدل الهمزة ياءً ويشددها، النسي، ثم استثنى من ورش الأسدي، والأسدي هو الأصبهاني، إذًا الأصبهاني في النسخة التي وصلتنا من الكامل فيه الهمز، وليس فيه الياء، ليس كذلك، الموجود في النسخة من الكامل التي وصلتنا ولابد أن نقول دائمًا نعطي الأحكام ونرد الأحكام على النسخ التي وصلتنا، احتمال ابن الجزري وصلته نسخة أخرى غير التي وصلتنا هذا احتمال كبير جداً احتمال أن الهذلي قرأ للأصبهاني بالإبدال كالأزرق ووصل إلى الشيخ ابن الجزري من طريق الأداء هذا يعني احتمال كبير جدًا وهو الذي أميل إليه.

ولهذا نقول دائمًا العبد الضعيف يميل إلى أي مسألة خالف فيها ابن الجزري ما هو موجود في الكتب التي وصلتنا نؤوله على هذين الاحتمالين:

الاحتمال الأول: وهو الأقوى وهو الذي يدخل تحت عبارة ابن الجزري، وشرط ابن الجزري الأساسي وهو الداء، معناه أن هذا الوجه الأدائي وصل إلى ابن الجزري مخالفًا لما ذكره المؤلف في كتابه، أي مؤلَّف الهُذلي، الداني وغيره وغيره، لأن ابن الجزري اشترط شرطًا أساسيًا وجعله هو الوحيد وهو القادر وهو بطريق الأداء، ونقول دائمًا ونكرر دائمًا مسألة وهذا شرط، عندما كان يتكلم عن

الأئمة، اخترنا أن اللقُي ومن ضبط وتأكد لنا عنده هناك في آخر باب الأسانيد لما انتهى من الأسانيد لأنه قال اشترطنا التلقي اللقي، تعطينا نصه أي من صح لقياه وعندما قال: وهذا شرط لم، أي معنى كلامه وهذا شرط لم يشرطه غيرنا، هذا الشرط الأساسي لابن الجزري.

الشرط الأساسي هو الذي ذكره قبل الأسانيد، إذا ما قال إنه سيعتمد على أسانيد الأداء هذا هو الشرط، فلهذا نقول: هذا الوجه حقيقةً أنا لا أدري لا أستطيع أن أقول المقصود بذلك هو الهمز، أو المقصود بذلك هو الياء، لكن سياق العبارة، السياق في العبارة يدل على أن الشيخ ابن الجزري يقصد بذلك هو الإبدال ياء، لأن الأزرق كل الكتب تنص على أنه يقرأ بالياء، وكل الكتب تنص على أن الأصبهاني يقرأ بالهمز، فالهذلي إذا كان الهُذلي يقول إن الاصبهاني يقرأ بالهمز ما جاء بشيءٍ جديد، ما جاء بانفرادة، لأن الموجود في كتب القراءات عن الأصبهاني أنه يقرأ بالهمز، لكن إذا قلنا أنه يقصد بذلك أنه انفرد أي الهُذلي انفرد عن الأصبهاني بالياء مثل الأزرق هذا الذي يكون فيه معنى الانفراد أو فيه يكون رائحة الانفراد، ولهذا نقول كيف نحل هذه المشكلة؟

النسخة التي وصلتنا من الكامل حقيقةً يستأنس بها لأنها نسخة فريدة لا ندري وهي نسخة فريدة ويظهر أن الشيخ الهذلي ربما كان ألفها أنها مسودة ولم ينقحها وغير ذلك ممكن، يعني لو عندنا نسخة ثانية من الكامل ربما نجد أشياء كثيرة تخالف هذه النسخة بدليل ما ينقله ابن الجزري كثيرًا عن الكامل ويتضح لنا هناك عند قراءة خلف في آخر الرواة، ماذا يقول؟ (٢٤:٢٠)، هذا قبل الأسانيد عند الكتب بعد الأسانيد بعد أسانيد قراءة خلف.

واستقرت، آخر أسانيد خلف ما فيها؟ (٢٤:٣٦) خلف العاشر ليس خلف عن حمزة، واستقرت الطرق على ٩٨٠ طريق أو مثل ذلك، المهم أنه يقول لما اشترط

الصحة واشترط التلقي أو اللُقيا بين الشيخ والتلميذ، لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو ما تقدم، في نفس المجلد هذا ٥١٠، نقرأه حتي لايلتبس الأمر علي المستمعين والمشاهدين، والشيخ يقول: (**فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها.**

وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه).

بعض الناس يقول يظن الكلام الآتي ما هو شرط لابن الجزري يقول: (**لم نذكر فيه إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته وهذا إلزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم**).

هذا التزام وليس شرط، الشرط هو عندما في الجزء الأول وليس في هذا الجزء الثاني، في الجزء الأول عندما انتهى من الكتب عندما قال ونذكر الأسانيد التي أدت إلى القراءة بطريق الأداء هذا هو الشرط أما هذا التزام لأنه حقيقةً هناك أسانيد فيها مقال في لقيا الشخص مع غيره، المهم وهذا ربما يكون أطلنا فيه الصوت، الكلام سابقًا.

فأنا أقصد أن الشيخ يقول: وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك، الإشكال في كلمة (ذلك) إذا حملناه على الهمز فالهذلي لم ينفرد بالهمزة عن الأصبهاني، بالنسخة التي وصلتنا من الكامل، وإذا قلنا انفرد الهذلي عن الأصبهاني بالهمز هذا هو الأقرب للسياق، لكنه غير موجود في الكامل، فيعكر عليه عدم وجوده في كتاب الكامل في النسخة التي وصلتنا، لكن هذه ليست إشكالية، لأنها ممكن يجاب عنها بأنها وصلت للشيخ ابن الجزري بالأداء، فيكون الشيخ ابن الجزري روى أداءً عن الهذلي وحده بالياء للأصبهاني كالأزرق..وضحت؟

طبعًا الذي حقق كتاب الكامل وهو الشيخ أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله، بعد أن نقل عبارة ابن الجزري قال: قلت أي الشيخ أبو إبراهيم محقق كتاب الكامل وأشترك معه أنا في الكُنية أيضًا يعني الكنية أبو إبراهيم وهو أبو إبراهيم، نسأل الله أن يصلح لنا وله وللسامعين الذرية يا رب.

قلت أي الشيخ لعله سقط ذكره من نسخته من الكامل لأن المصنف الهذلي قد استثناها هنا وإنما انفرد المصنف بذكر الهمز للأزرق من طريق الأهناسي عن ابن سيف عن الأزرق أسند ابن الجزري طريقه في النشر من الكامل والحق أن المصنف أي الهذلي لم ينفرد به كذلك بل تابع عليه الأهناسي من الهمز بالأزرق فانقلب عليه.

أي يقول انقلب نحن دائمًا مسألة انقلب على الشيخ ابن الجزري أو توهم الشيخ ابن الجزري أو الكلام هذا حقيقةً هو مدعاة أن يبين أن ابن الجزري لم ينقلب عليه هو رواية له الشيخ أجاب أولًا جواب علمي أنه ربما سقط منه، أو ربما معه النسخة التي حققها الهذلي وارتضاها من كتاب الكامل وأوصلت إلى ابن الجزري ففيها ما فيها أو أنها وصلت لابن الجزري بطريق الأداء عن الهذلي ولهذا لا يكون هناك انقلابٌ عليه أو غير ذلك، وحقيقةً كتبت كلام طويل خلاصته ما ذكرناه قبل قليل.

الهذلي عن الأصبهاني طبعًا الشيخ ابن الجزري اختار عن الأصبهاني طريقين، هبة الله، والمطوعي، الهذلي عن هبة الله أي جاء عن قراءته على شيخه أبي ناصر أحمد بن مسرور الخبازي، طبعًا من طريق الحمامي عن هبة الله، أما من طريق المطوعي، طبعًا طريق الأصبهاني هبة الله عن الأصبهاني كلها بالهمز، يعني كلها بالهمز، يعني لم أجد كتابًا ذكر عن الأصبهاني أنه يوافق الأزرق سواء من هبة الله أو من المطوعي، هذا يكفي.

وسبط الخياط أيضًا روى عن الأصبهاني كما قلنا في المبهج وفي الاختيار أي روى عن الأصبهاني بالهمز، -فالله أعلم- الخلاصة أن الهذلي إذا كان روى عن الأصبهاني بالياء فيكون وصل لابن الجزري من طريق الأداء أو من طريق نسخةٍ أخرى من كتاب الكامل لم تصلنا.

طالب: (٤٥:٣١)...

هو ما عندنا إلى الرجوع للأصول الخاصة بالنشر هي التي نحكم منها هل انفرد أم لم ينفرد، لكن ما المقصود انفرد هذه ما تعرف، العبد الضعيف لا يعرف، بدليل أنه يقول لك مثلا انفرد الهذلي بعضهم يقول، بعض المشايخ الفضلاء يقول: المقصود انفرد هذا الشخص إذا قال عنه الشيخ ابن الجزري انفرد يعني من ضمن الطرق التي تشترك معه، هذا احتمال لكنه في النشر ليس واقعًا، بدليل أنه كهذا المثال.

الهذلي عن المطوعي ليس وحده، كما قلنا معه المبهج سبط الخياط، ومعه المطوعي، على كلام هؤلاء الفضلاء المفترض أن يكون الهذلي من هذه المجموعة هو الذي انفرد، على كلام هؤلاء الفضلاء وتناقشت مع بعضهم كثيرًا على كلامهم المفترض أن يكون الهذلي هو الذي انفرد في هذه المجموعة بالذات ويكون المبهج وأبو معشر يذكران الهمز، ويكون الهذلي يذكر الياء، فهذا احتمال قاله بعض العلماء الفضلاء وحقيقةً لا يثبت في كتاب النشر كثير الشيخ يقول انفرد أبو العز، بالعودة إلي المجموعة التي مع أبي العز تجد أنه لم ينفرد.

ماذا يقصد بالانفراد؟ ما أدري، جمعناها بعدة احتمالات إحدى المرات سجلت بورقة فيها عدة احتمالات وجلست فترة أرى هذا الاحتمال هل هو موجود، هل هو منضبط فوجدت الثلاثة احتمالات أو الأربعة احتمالات، و-إن شاء الله- أبحث عن الورقة وآتيكم بها مع أنه تكلمنا فيها في الحلقات الأولى يعني

كانت مستوعبة كثيرًا وذكرنا لها أمثلة، ومع ذلك لا.

مثلًا يعني آخر الأشياء التي تخيلتها في هذه الاحتمالات، أو الاحتمال الذي يتخيله كثيرًا أن الشيخ يقول مثلا إذا انفرد الشيخ الفلاني ننظر ربما، يعني إن كنت أقوله من باب الاحتمال ربما أن ابن الجزري يقصد أنه أقدم من قال بهذا القول، يعني مثلا لو أخذنا وطبقنا على هذه المسألة أنه وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك، قلنا الأصبهاني عن المطوعي معه سبط الخياط، ومعه أبو معشر، ننظر إلى أكبرهم سنًا نجده الكامل، فهذا الشيخ ابن الجزري يقصد أن الهذلي من بين هؤلاء الثلاثة بما أنه أكبرهم سنًا وأقدمهم، هو أول من ذكر هذا الحكم ويكون الشيخ ابن الجزري لا يقصد المجموعة كلها وإنما يقصد من هو أكبر سنًا لا أدري.

تخيلت هذا لأنه جاء في مجموعة ولما جاءني الخيال ترى أحيانًا الخيال يكون حلوا، سواء كان خيال اليقظة أو خيال المنام يكون جميلا، وكما نقول أحلى خيال هو خيال الحبيب، وأنا حبيبي من؟ ابن الجزري، فالخيال مع ابن الجزري ممتع أقصد أنه جاءتني هذه الفكرة لماذا لا يكون معنًا من معاني التي يقصدها ابن الجزري، لأن حقيقةً المسألة يقصد واحد من مجموعة هذه ما تنضبط.

أي موجودة في كثير، نصوص كثيرة تخالفها، فأيضًا فقلت هذا فركبت معي في هذه المسألة أن لما قلت الهذلي وسبط الخياط، وأبو معشر الهذلي أقدمهم، هنا تجوز الفكرة لكن يوجد أماكن أخرى قد لاتجوز، فحقيقةً يعني إلى الآن الله عَزَّوَجَلَّ لم يفتح على العبد الضعيف بمعرفة ما هو مقصود ابن الجزري بالانفراد لا أدري.

هل يأتي شخص يعني أنشط عقلا وأكثر ذكاءً وحفظًا وتيقنًا ويسلط ذهنه فقط لدراسة هذه الجزئية ياريت فعلا تحتاج إلى دراسة، ولا أقول أنها تحتاج إلى دراسة أكاديمية لا أكاديمية هذه سواء كان بحث ترقية أو هذا، لا بل يحتاج بحث

مثلا يقولون بحث عمر، أن الواحد بحوث الترقية تجعل الباحث أحيانًا يضطر أنه يسرع، يضطر أنه يختصر هذا يأخذها واحد انفراد انفرادًا.

ويأخذ أول انفراده ويراجع كل الكتب ويرى، ويسجل هذه النتيجة لأول انفراده، والنتيجة الثانية يعني يجعل كل انفرادة عبارة عن ملف خاص بها، ماذا أو كيف نتجت هذه الفكرة؟ أو ما هو الفارق بين هذه وبين هذه، أعتقد أنه لو طبقها على هذه الانفرادات الموجودة في النشر ربما يخرج بفائدة وربما تكون هي التي توضح لنا مقصود الشيخ ابن الجزري بالانفراد، الجواب لا أدري.

ولهذا نقول من عنده، ولهذا ولله الحمد والمنة هذا الدرس يتابعه الكثيرون فمن يسمعنا من المتابعين إذا عندهم فكرة أو عنده احتمالية أو عنده توجيه لذلك يا ليت أنه يفيد لأن المسائل إذا عرضت وتلقحت عليها الأفكار والعقول ربما يعني تعطي نتيجة إيجابية أحسن، وأفضل.

سؤال طالب: (38:20)

الشيخ: هل يشير؟؟

هذا ما قاله بعضهم لكن أحيانًا صنيعه لا يدل على ذلك، الانفرادات التي في النشر ليست في الطيبة، ومقروء بها في الدرة، هو هنا في النشر قال: انفرد، الدرة الأربعة أنفرادات سقاطة و... (٣٨:٤٦)، هذه الانفرادات، في الطيبة ما هي موجودة، في انفراده يا ليتها تجمع يعني فأني قصدي الانفراد عند ابن الجزري ربما يكون مقروءًا به، لكن لو جمعت كل هذه الانفرادات حتى البحث الذي في الجامعة الإسلامية سيغطي جانبًا من جوانب هذه الانفرادات.

لكن الذي أتصوره أنه سيكون بحث آخر، وسيكون لبنة من لبنات دراسة كتاب النشر، إذا كتب الله لنا الحياة، وانتهينا من قراءة الكتاب والتعليق عليه ربما –

إن شاء الله- النية يعني نصرف الوقت بإعادة النظر في كتاب الانفراد عند الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

-سبحان الله- الشيخ الدكتور عبد الرحمن يكلمني وجعلني تذكرت أيضًا احتمال آخر عند الانفرادة لكن نسيته.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذهب للكلمة الثانية:

(وَأَمَّا (بَرِيءٌ وَبَرِيئُونَ) حَيْثُ وَقَعَ (وَهَنِيئًا وَمَرِيئًا)، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ فَاخْتُلِفَ فِيهَا، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، فَرَوَى هِبَةُ اللهِ مِنْ طُرُقِهِ وَالْهُذَلِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ شَبِيبٍ كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِالْإِدْغَامِ كَذَلِكَ).

بريٌ بريون، هنيًا مريًا، وهكذا.

(وَكَذَلِكَ رَوَى الْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْجَوْهَرِيِّ وَالْمَغَازِلِيِّ وَالدُّورِيِّ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَرَوَى بَاقِي أَصْحَابُ أَبِي جَعْفَرٍ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ ذَلِكَ بِالْهَمْزِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ، وَأَمَّا (كَهَيْئَةِ) وَهُوَ فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْمَائِدَةِ، فَرَوَاهُ ابْنُ هَارُونَ مِنْ طُرُقِهِ، وَالْهُذَلِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ كَذَلِكَ بِالْإِدْغَامِ، وَهِيَ، وَرَوَاهُ الْبَاقُونَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بِالْهَمْزِ، وَبِهِ قَطَعَ ابْنُ سَوَّارٍ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الرِّوَايَتَيْنِ).

طبعًا عبارة ورواه الباقون عن أبي جعفر بالهمز وبه قطع ابن سوار وغيره عن أبي جعفر بالروايتين، هذه العبارة سقطت من هذه الطبعة، يعني سقطت من طبعة المجمع، وموجودة في الطبعة التابعة للشيخ الضباع، وموجودة في المخطوطات، فسقطت هذه العبارة مني ليس من المجمع، سقطت مني في النسخة التي هي صفحة (٩٧٣) آخر سطر في المتن بعد قوله: (رِوَايَةُ الدُّورِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ) بعد كلمة ابن جماز ورواه الباقون عن أبي جعفر بالهمز وبه قطع ابن سوار وغيره عن أبي جعفر في الروايتين، لأن هذه العبارة موجودة في نسخة الشيخ الضباع،

وموجودة في النسخ الخطية، والسقوط كان من طباعتي.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ عَنْ هِبَةِ اللهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِمَدِّ الْيَاءِ مَدًّا مُتَوَسِّطًا، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

يعني كورش كهيئته، ثم قال الشيخ:

(وَأَمَّا (يَيْأَسِ) وَهُوَ فِي يُوسُفَ (فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ، وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ) وَفِي الرَّعْدِ (أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ) اخْتُلِفَ فِيهَا عَنِ الْبَزِّيِّ، فَرَوَى عَنْهُ أَبُو رَبِيعَةَ مِنْ عَامَّةِ طُرُقِهِ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ إِلَى مَوْضِعِ الْيَاءِ وَتَأْخِيرِ الْيَاءِ إِلَى مَوْضِعِ الْهَمْزَةِ، فَتَصِيرُ (تَايَسُوا) ثُمَّ تُبْدَلُ الْهَمْزَةُ أَلِفًا).

فتكون تايسوا بدلا من تيأسوا أصبحت تايسوا.

(مِنْ رِوَايَةِ اللَّهَبِيِّ، وَابْنِ بَقَرَةَ، وَغَيْرِهِ، عَنِ الْبَزِّيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ خُوَاسْتِي الْفَارِسِيِّ، عَنِ النَّقَّاشِ، عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ).

هذا هو طريق التيسير ولهذا قال الداني في التيسير، أو ننتهي وفيما بعد نعود اليها.

(وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْحُبَابِ بِالْهَمْزِ كَالْجَمَاعَةِ، وَهِيَ رِوَايَةُ سَائِرِ الرُّوَاةِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَهْدَوِيُّ وَسَائِرُ الْمَغَارِبَةِ عَنِ الْبَزِّيِّ سِوَاهُ).

طبعًا هنا الشيخ يقول الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة، وبه قرأ الداني على العزيز بن جعفر، الذي هو ابن خواستي، طبعًا هذه طريقة التيسير قراءة الداني على عبد العزيز الفارسي فلهذا التيسير يقول: البزي من قراءته على ابن خواستي

الفارسي على النقاش على ابن أبي ربيعة عنه، فلما استيأسوا بالألف وفتح الياء من غير همز في الخمسة، استياسوا.

ونلاحظ أن الموجود في التيسير هو وجه واحد، بينما الموجود في الشاطبية الشيخ يقولك بخلفٍ الوجهان، فمعناه أن هناك وجه آخر زائد على التيسير ومع ذلك إخواننا المحررون يقرأون به، وهو خروجٌ أو زيادة من الشاطبي عن التيسير، المفروض حسب منهجهم لا يقرأون به.

المهم بعد ذلك يقول: بالهمز كالجماعة وهي من قراءة الداني على أبي الحسن وأبي الفتح، طبعًا قراءة الداني على أبي الحسن ليست من طريق التيسير، هذه مسألة.

قوله، أي قول ابن الجزري وفي رواية اللهبي، الدكتور أيمن في كتابه علق وقال: ترجم الجزري في غاية النهاية الاثنين يرويان عن البزي كلٌ منهما أو كلٌ منهما لهبيٌ نسبةً إلى جدهما أبي لهب، أحدهما أو أبو عبد الرحمن أبو علي، والثاني أبو جعفر محمد بن محمد، وبعد قال كلام طويل ثم قال: وليس من طرق النشر.

طبعًا هذا من خارج طرق النشر هو يعتبر متتابعات وغيره، قال العبد الضعيف: كأن الدكتور لم يظهر له أي اللهبيين هو المراد، لأن الشيخ ذكر أنه ابن الجزري ذكر اثنين، وكل منهما ليس من طرق النشر فما لا يعرف من المقصود بهما، لكن الداني -رحمه الله عليه- ولا شك أن الشيخ ابن الجزري هنا يعني معتمد على الداني، وأيضًا على المستنير، وسنعرف ذلك، وسيقول العبد الضعيف: كأن الدكتور لم يظهر له أي الهبيين هو المراد، وقد صرح الداني بذلك فقال: وكذلك روى أبو عبد الرحمن اللهبي وأبو الحسن بن بقرة، نفس النص عند الشيخ ابن الجزري، وهي

رواية اللهبي وابن بقرة، هذا كلام الداني، الداني بيّن أنها رواية أبو عبد الرحمن بن علي، وليس أبا جعفر محمد بن محمد.

أيضًا الإمام ابن سوار -رحمة الله عليه- يقول: روى البزي إلا الولي عن اللهبي.

هل ترجمت له أو لم أترجم له ما أدري، أنتم تسألونني عن أشياء لها عشرين عام، هذه الطبعة طبعة المجمع بكل ما فيها من تعليقات، وكل ما فيها من استنتاجات، هي كلها قبل عشرين عامًا، ولهذا فإن هذه الطبعة لن تتغير، إذا ربنا وفق -وإن شاء الله- كان هناك طبعة أخرى ستكون ربما يكون ليس فيها ما في هذه الطبعات، هذه الطبعة، لكن أكيد سيكون فيها أشياء جديدة اتضحت بعد العمر الطويل وجدت كتب كانت مفقودة، وجدت مخطوطات لم يكتب الله لنا الحصول عليها أو الوقوف عليها في ذلك الزمن، لكن كما نقول ولهذا دائمًا أقول كل من رأى في هذه الطبعة تحقيق النشر في طبعة المجمع؛ من رأى فيه ملحوظة أيًا كانت دقيقة فلا يستحقرها، من الواجب عليه وليس من واجبه على فلان الجكني لا، وإنما من الواجب عليه على ابن الجزري وعلى أهل القراءات أن ينبه، و-بإذن الله تعالى- كل من نبهني على خطأ أو غير ذلك فحقه المعنوي سيكون محفوظًا له.

فلهذا هل ترجمت لهذا والله لا أدري، هل ترجمت له أم لا، لكن أقول لكم شيئا ربما ذلك الزمن ما كنت أستطيع قوله عشان لا تؤثر عليَّ في المناقشة، وجدت الأعلام في كتاب النشر ربما ألف علم، ما يزيد عن ألف علم.

يعني ترجمت لكثير منهم مايزيد عن السبعمائة، أكيد بأنني ترجمت لهم، لكن ما زاد عن السبعمائة حقيقةً تركته، يعني أنك تجلس ثلاثة أيام أو أربعة أيام في تحرير مسألة علمية أو في تسهيل قول معين أو البحث في مسألة علمية أسهل مليون مرة من أنك تجلس تبحث عن علم أو تبحث عن ترجمة شخص واحد.

وتحزن لما تجد كتاب ليس فيه فهرسة أعلام، أصعب شيء، فالحمد لله الآن العلم تيسر، الآن العالم أي مسألة تقدر، ولهذا أخبرني أحد المشايخ الفضلاء -الله يحفظه- زميل من زملائنا لكن في تخصص الفقه، فأخذ الطباعة، معناه أنه انتهى من البحث كان في موضوع في الفقه، وأخذ الطباعة من المشرف، وهو أثناء الطباعة خرجت هذه الأشياء الكمبيوتر و البرامج التي تحوي الأعلام الكتب، أو ما صدرت، ما كانت يمكن إلا فيها قرابة مائتي كتاب مثل ذلك، فكان كل الكتب الإلكترونية في كل تخصص ليس كالشاملة الآن، لا بل كان في البداية هكذا، فاشترى الأسطوانات أو البرنامج هذا ونزله عنده وكتب عنوان البحث الخاص به، وهو البحث الخاص به كما أخبرني الشيخ وهو من المشايخ المشهورين -ما شاء الله تبارك الله- البحث الخاص به يقول هو بنفسه يخبرنا بلسانه يقول: أنا سعيد أنني حصلت على مائة وخمسين وغطيت كل ما يتعلق بهذا الموضوع من جميع المسائل ووزعها على مسائل لا أدري هو يقول لي عددها!، لكن يقول هي مسائل عديدة في هذا البرنامج، يقول: لما حصلت هذا فكتبت شيئًا معين في هذا فيقول: وإذا اتضح لي أن مائة وخمسين مسألة لم أتعرض لها، أي فاتته، فرجع وطلب تمديد معين، أي مائة وخمسين مسألة فما وجد، هذا الكلام منذ زمن قبل ٢٠ عاما، أما الآن يستطيع أن يخرج أكثر من ذلك.

المهم اللهبي هذا الذي يقصده ابن الجزري وهو معتمد على الداني كما قال الشيخ الداني قال: وكذلك روى أبو عبد الرحمن اللهبي فالشيخ الداني عينه، لكن الشيخ ابن الجزري تصرف في الاسم فلم يذكر الكنية، وإنما ذكر النسبة فقط.

(٥٣:٥٠) يمكن لأنني لم أترجم له، أنا ما وصلت له -والله أعلم-، أيضًا العبد الضعيف يقول: قال ابن سوار روى البزي إلا الولي عن اللهبي، الولي عن اللهبي في كتاب المستنير عند ابن سوار.. الشيخ ابن سوار يقول: وقرأ الولي على

أبي عبد الرحمن عبد الله اللهبي، فاتضح طبعًا هناك كتب مثل الجامع لل.. (٥٤:٤٢) وغيره، يقول اللهبيين، أي يقول: اللهبيين، معناه أن هذا وهذا، لكن هنا في النشر مصادر ابن الجزري لأن قلت لأن هذا النص من كلام الداني نص على أن المقصود هو اللهبي لأن ابن الجزري يعتمد عليه ونقل المعلومات منه، -والله أعلم-.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِالْقَلْبِ وَالْإِبْدَالِ فِي الْخَمْسَةِ كَرِوَايَةِ أَبِي رَبِيعَةَ).

طبعًا الحنبلي عن ابن وردان قلنا سابقًا إن الشيخ ابن الجزري استقى هذا الطريق طريق الحنبلي عن ابن وردان من كتاب أبي العز الإرشاد والكفاية الكبرى، ومن كتاب المصباح ومن كتابي ابن خيرون الموضح والمفتاح.

طبعًا كتاب ابن خيرون غير موجود، ليست عندنا، ما ندري عنها شيء، بقيَّ ماذا؟ بقيَّ كتاب أبي العز الإرشاد والكفاية والمصباح، لأن قلنا الحنبلي عن ابن وردان من كتاب أبي العز الكفاية والإرشاد، ومن كتاب ابن خيرون الموضح والمفتاح، ومن كتاب المصباح.

كتب ابن خيرون ليست موجودة عندنا فما ندري ماذا فيها، لكن ما قاله ابن الجزري فهو مصدق فيما يقول، بالنسبة للمصباح ما فيه ذكر لهذه الانفرادة، أو لهذا الحكم غير موجود في المصباح، أن الشيخ أبو العز هو الذي ذكر هذه الانفرادة، فهذه الانفرادة موجودة في الإرشاد، وموجودة في الكفاية الكبرى، وليست موجودة في المصباح، -والله أعلم- عن وجودها وعدم وجودها في كتاب ابن خيرون.

إذًا نقول هذه الانفرادة موجودة في كتاب الإرشاد والكفاية الكبرى، وليست موجودة في المصباح، قال الشيخ:

(وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَمْزِ زايًا فَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: جُزْءٌ فِي الْبَقَرَةِ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا وَفِي الْحِجْرِ (جُزْءٌ مَقْسُومٌ) وَفِي الزُّخْرُفِ (مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا) وَلَا رَابِعَ لَهَا، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ).

جُز، جزًا، من عباده جزًا.

(عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ ونَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الزَّايِ تَخْفِيفًا).

جزءٌ احذف الهمزة حركتها على الزاي تكون جز.

(ثُمَّ ضَعَّفَ الزَّايَ كَالْوَقْفِ عَلَى فَرَجٍ عِنْدَ مَنْ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ).

طبعًا الشيخ ما أخذ هذا التوجيه من السمين الحلبي أو من البحر المحيط والسمين الحلبي أو يكون الشيخ ابن الجزري أخذها من الأصل وهو المحتسب لابن جني، وطبعًا هذا النوع من التخفيف النقل ثم التضعيف هذه لغة تكلمت بها العرب (ببازل وجناء أو عيهل كان مهواها على الكلكل).

المقصود أنه يريد العيهل والكلكل، لكن لما كانت هكذا قال: أو عيهل كأنما مهواها على الكلكل، وأيضًا قول الآخر (تعرضت لي بمجاز حل تعرض المهرة في الطول) وشواهدها حقيقة كثيرة جدًا من يرجع إلى كتاب الخزانة خزانة الأدب سيجد أيضًا الشيخ عبد القادر البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطال النفس فيها وكذلك شرح الشافية أيضًا أطال النفس فيها، وربما أيضًا شرح أبيات المغني ربما يكون أطال النفس فيها، لكن خزانة الأدب فيها كثير من هذه.

حتى أن بعضهم ذكر القصيدة كاملة يعني أعني البيت الشاهد الأول، كأن

مهواها على الكلكل، ولها قصة طريفة ظريفة، ربما ليس هذا المكان الآن موضعا لذكرها.

حديث جانبي...

وربما الأسود الأندرابي لكن غير متأكد، وشرح الشافية أيضًا موجود فيها.

(وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ السَّوَاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزِ، فَإِنَّ لَهُ بَابًا يَخْتَصُّ بِتخفيفهِ يَأْتِي بَعْدَ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَبَقِيَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَلِمَاتٌ: اخْتَلَفُوا فِي الْهَمْزِ فِيهَا وَعَدَمِهِ عَلَى غَيْرِ قَصْدِ التَّخْفِيفِ، وَهِيَ (النَّبِيُّ) وَبَابُهُ وَيُضَاهُونَ، وَمُرْجَوْنَ، وَتُرْجِي، وَضِيَا، وَبَادِيَ، وَالْبَرِيَّةِ فَأَمَّا (النَّبِيُّ) وَمَا جَاءَ مِنْهُ (النَّبِيُّونَ)، وَ(النَّبِيِّينَ)، وَ(الْأَنْبِيَاءَ)، وَ(النُّبُوَّةَ)).

طبعًا نسميه باب النبوة الشيخ عبّر عنه في الدرة باب النبوة، حيث وقع فقرأه نافع بالهمز وقرأه الباقون بغير همز، وتقدم حكم التقاء الهمزتين من ذلك في الباب المتقدم.

نحاول أن نختم لأنه لا يوجد تعليق كثير...

(أَمَّا يُضَاهُونَ وَهُوَ فِي التَّوْبَةِ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَقَرَأَ عَاصِمٌ بِالْهَمْزِ فَيَنْضَمُّ مِنْ أَجْلِ وُقُوعِ الْوَاوِ بَعْدَهَا، يضاهون، وَتَنْكَسِرُ الْهَاءُ قَبْلَهَا، يضاهِئون، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ، فَيَضُمُّ الْهَاءَ قَبْلُ مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ، يضاهون.

وَأَمَّا (مُرْجَوْنَ) وَهِيَ فِي التَّوْبَةِ أَيْضًا (مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ) وَ(تُرْجِي) وَهُوَ فِي الْأَحْزَابِ (تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ) فَقَرَأَهُمَا بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَقَرَأَهُمَا الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ.

وَأَمَّا (ضِيَاءً) وَهُوَ فِي يُونُسَ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْقَصَصِ، فَرَوَاهُ قُنْبُلٌ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ الضَّادِ فِي الثَّلَاثَةِ؛ ضئاء، وَزَعَمَ ابْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ غَلِطَ).

الله أعلم الزعم هنا بمعنى القول، أي وقال ابن مجاهد أنه غلطٌ، طبعًا ابن مجاهد غلّط رواية قنبل في موضع القصص فقط، وصرح أن رواية الياء هي الصواب أما في موضعي يونس والأنبياء فلم يذكر تغليطًا ولا تصويبًات بل اقتصر على ذكر الخلاف، وينبه على أن موضع يونس والأنبياء جاء منصوبين بينما موضع القصص جاء مجرورًا.

قال السمين الحلبي بعد أن ذكر تغليط ابن مجاهد: كثيرًا ما يتجرأ أبو بكر أي ابن مجاهد على شيخه ويغلطه، قال أي السمين: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلا بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد..

كلام دُرر..

وزعم ابن مجاهد أنه غلط، نقول وزعم أي أنه قال، السمين ثمين كلامه ثمين –ما شاء الله تبارك الله–.

(مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنَّهُ قَرَأَ كَذَلِكَ عَلَى قُنْبُلٍ، وَخَالَفَ النَّاسَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْهَمْزِ وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَوَافَقَ قنبُلا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحُلْوَانِيُّ، فَرَوَاهُ كَذَلِكَ عَنِ الْقَوَّاسِ شَيْخِ قنبُلٍ، وَهُوَ عَلَى الْقَلْبِ، قُدِّمَتْ فِيهِ اللَّامُ عَلَى الْعَيْنِ كَمَا قِيلَ فِي عَاق عَقا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ في الياء).

طبعًا عاق عقا في بعض النسخ عات وعتا، في المطبوع عات، وفي نسخة سين غا بالغين.

(وَأَمَّا بَادِيَ وَهُوَ فِي هُودَ (بَادِيء الرَّأْيِ) فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الدَّالِّ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بالياء بِغَيْرِ هَمْزٍ).

وطبعًا الداني ذكر أنه قرأ أن بعض مشايخه كان يقول إذا وقف أبو عمرو على بادئة، ويقرأ بالهمز، وإذا وقف يقف بالياء، والشيخ أبو عمرو الداني نزل عليه بأن

هذا الكلام غير صحيح، وذكر أدلة علمية على عدم صحته.

(وَأَمَّا (الْبَرِيَّةِ) وَهُوَ فِي لَمْ يَكُنْ (شَرُّ الْبَرِيَّةِ)، وَ(خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)؛ -الله يجعلنا منهم- فَقَرَأَهُمَا نَافِعٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ الْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ مُشَدَّدَةَ الْيَاءِ فِي الْحَرْفَيْنِ.

تَنْبِيهَاتٌ:

الْأَوَّلُ إِذَا لَقِيَتِ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ سَاكِنًا فَحُرِّكَتْ لِأَجْلِهِ كَقَوْلِهِ فِي الْأَنْعَامِ: (مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ) وَفِي الشُّورَى (فَإِنْ يَشَأِ اللهُ) حُققت فِي مَذْهَبِ مَنْ يُبْدِلُهَا وَلَمْ تُبْدَلْ لِحَرَكَتِهَا، فَإِنْ فُصِلَتْ مِنْ ذَلِكَ السَّاكِنِ بِالْوَقْفِ).

أي من يشأ بالوقف عليها دونه.

(بالوقف عَلَيْهَا دُونَهُ أُبْدِلَتْ لِسُكُونِهَا، وَذَلِكَ فِي مَذْهَبِ أَبِي جَعْفَرٍ وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ كَمَا قُلْنَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِ الْبَيَانِ).

وجامع البيان ليس من أصوله، الهامش رقم اثنين، جاءت العبارة في اثنين، الباقون بغير همزٍ في الياء، ما هو رقم اثنين؟ (وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ مُشَدَّدَةَ الْيَاءِ) أي في الياء ضياء، ضئاء،في محل همز في محل الياء، قنبل يقرأ ضئاء.

(وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ)؛ في الباء بغير همزٍ في الياء، قال الشيخ:

(الثَّانِي الْهَمْزَةُ الْمُتَطَرِّفَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ فِي الْوَصْلِ نَحْوُ (إن شَاءُ)، وَ(يَسْتَهْزِئُ)، وَ(لِكُلِّ امْرِئٍ) إِذَا سَكَنَتْ فِي الْوَقْفِ فَهِيَ مُحَقَّقَةٌ فِي مَذْهَبِ مَنْ يُبْدِلُ الْهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي جَامِعِهِ: وَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يَرَى تَرْكَ الْهَمْزَ فِي الْوَقْفِ فِي هُودٍ عَلَى بَادِئَ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي ذَلِكَ تُسَكَّنُ لِلْوَقْفِ.

قَالَ: وَذَلِكَ خَطأٌ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ جِهَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا إِيقَاعُ الْإِشْكَالِ بِمَا لَا يُهْمَزُ، إِذْ هُوَ عِنْدَهُ مِنَ الِابْتِدَاءِ الَّذِي أَصْلُهُ الْهَمْزُ لَا مِنَ الظُّهُورِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ فِي ذَلِكَ).

لأنه من البدو واو ليس همزة.

(وَالثَّانِيَةُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَلْزَمُ فِي نَحْوِ قُرِئَ، وَاسْتُهْزِئَ وَشِبْهُهُمَا بِعَيْنِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ مِنْ مَذْهَبِهِ فِيهِ).

أي أبو عمرو إذا وقف استهزئ هو يقرأ بالهمزة، وإذا قرئ.

(قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَهَذَا يُؤَيِّدُ وَيُصَحِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ إِبْدَالِ هَمْزَةِ (بَارِئِكُمْ) حَالَةَ سكونها تَخْفِيفًا كَمَا تَقَدَّمَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ).

لكن ربما يقول المخالف بارئكم الهمزة متوسطة، وبادئ الهمزة متطرفة، استهزئ، يستهزئ الهمزة متطرفة، أي هناك فارق بين بارئكم وبين يستهزئ في الوقف.

(الثَّالِثُ هَانْتُمْ إِذَا قِيلَ فِيهَا بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنَّ هَا فِيهَا لِلتَّنْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى أَنْتُمْ، فَهِيَ بِاتِّصَالِهَا رَسْمًا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، كَمَا هِيَ فِي (هَذَا) وَ(هَؤُلَاءِ) لَا يَجُوزُ فَصْلُهَا مِنْهَا وَلَا الْوُقُوفُ عَلَيْهَا دُونَهَا.

وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الدَّانِيِّ فِي جَامِعِهِ خِلَافَ ذَلِكَ، فَقَالَ: بَعْدَ ذِكْرِهِ وَجْهَ كَوْنِهَا لِلتَّنْبِيهِ مَا نَصُّهُ: الْأَصْلُ هَا أَنْتُمْ، هَا دَخَلَتْ عَلَى أَنْتُمْ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى أُولَاءِ فِي قَوْلِهِ (هَؤُلَاءِ) فَهِيَ فِي هَذَا الْوَجْهِ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَلِمَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ يُسْكَتُ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَيُبْتَدَأُ بِالثَّانِيَةِ، انْتَهَى.

وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ أي كلام الشيخ، سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى مَرْسُومِ الْخَطِّ، -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-.

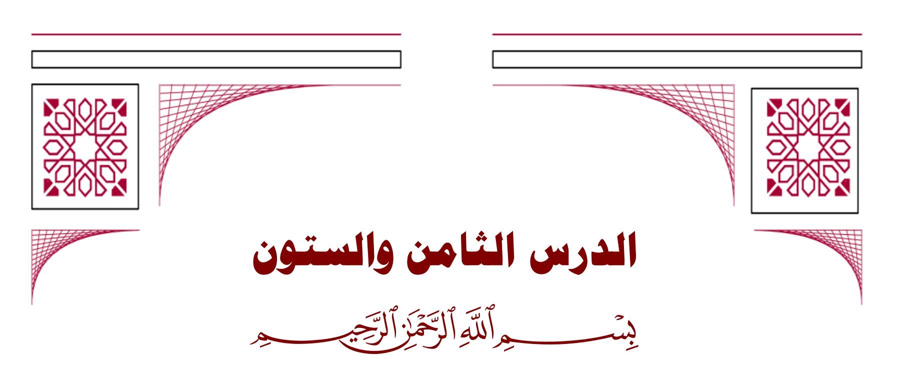
الرَّابِعُ إِذَا قُصِدَ الْوَقْفُ عَلَى اللَّائِيْ في الأحزاب فِي مَذْهَبِ مَنْ يُسَهِّلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ إِنْ وَقَفَ بِالرَّوْمِ وَلَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ).

نعم لأن الروم فيه شيء من الحركة.

(وَإِنْ وَقَفَ بِالسُّكُونِ وَقَفَ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى (أَأَنْتَ)، وَ(أَرَأَيْتَ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ رَوَى الْبَدَلَ عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ، فَإِنَّهُ يُوقِفُ عَلَيْهِ بِتَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنَ عَكْسِ مَا تَقَدَّمَ فِي اللَّائِيْ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ سَوَاكِنَ ظَوَاهِرٍ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْوَقْفِ عَلَى الْمُشَدَّدِ كَمَا سَيَأْتِي آخِرَ بَابِ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

ونقف هنا ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتقبل منا وأن يفتح علينا وعلى السامعين من فتوحاته العظيمة، وأخر دعوانا أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وإن شاء الله غدًا نبدأ بباب النقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.



الدرس الثامن والستون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله –تعالى– وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، نبدأ الليلة –إن شاء الله– بقراءة باب: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو نوعٌ من أنواع تخفيف الهمزة للمفرد، لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش".**

قال الهذلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الكامل في هذا الخصوص: "قال نافعٌ لورشٍ خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري لجودة قراءتك" وهناك بعض الجزئيات يشترك معه حمزة مثل الوقف مثلا، أي أنه اختص بروايته على العموم، وهذا النص هو معلومة جديدة من لم يقرأ الكامل.. العبد الضعيف يقول أنه لم يقف عليها في أي كتاب، أن بيان أن النقل اختيار لنافع كان يختاره، فأقرأ به ورش لعلة جودة قراءة ورش.

فنفهم من هذا النص أيضًا أن الذي يجوّد القراءة المفروض أنه يقرأ بالنقل، أو لنقُل هناك علاقة بين جودة القراءة وبين النقل وهذا كله نأخذه من نص الإمام نافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ لورش.

نبدأ من بداية النص بعدما قاطعناه بالحديث..

"وهو نوعٌ من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغةٌ لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمةٍ وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواء ان ذلك الساكن تنوينًا أو لام تعريف أو غير ذلك، فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونه، وذلك نحو: ﴿...وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦]".

نطبق عليها كلام الشيخ ابن الجزري يقول: (متاعٌ) النون ساكنة وهذه نون التنوين، آخر حرف في الكلمة وليس حرف مدٍّ، والهمز أول الكلمة الأولى التي بعدها (إلى حين)، وهذا الساكن تنوين، فالشيخ ينقل.. يتحرك ذلك الساكن "نون التنوين" وهذا الكلام نقوله للمبتدئين وإلا أمثالكم ومن هو أعلم مني يعرف هذا الشيء، لكن ربما يكون المستمع مبتدئ في النقل فنشرحه له، (ومتاعٌ إلى حين) نحذف الهمزة ونبقي حركتها ونضعها على الساكن قبلها، الهمزة مكسورة إذًا النون ستكون مكسورة.

﴿... وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾ [يس:١٢] نفس الشيء، الهمزة في (أحصيناه) نحذفها وحركتها الفتحة نضعها على التنوين في كلمة ﴿شَيۡءٍ﴾، وكذلك ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ...﴾ [هود:٢]، ﴿... بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ﴾ [الفجر:٦-٧]، ﴿لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ﴾ [المرسلات:١٢]، ﴿...حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة:١١] ﴿أَلۡهَىٰكُمُ...﴾ [التكاثر:١]، ﴿... وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة:٤]، الشيخ يقول: سواء أكان الساكن تنوينًا أو لام تعريفٍ، هذا مثال للام التعريف.. الآخرة الآخر.. الأرض وهكذا...

والآخر والأرض والأسماء والإنسان والإيمان والأولى والأخرى والأنثى، ونحو منامًا من إلهٍ من استبرقٍ من أوتيّ وهنا الهمزة مضمونة فنحذف الهمزة ونأخذ حركتها وهي الضمة ونضعها على النون الساكنة قبها "من" بعد أن كانت

النون ساكنة ستصبح مضمومة (من أوتي)، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا ...﴾ [البقرة:٨٧]، ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ...﴾ [العنكبوت:١-٢]، ﴿...فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١]

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ ...﴾ [الشرح:١]، ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ ...﴾ [المائدة:٢٧]، ونحو ذلك.

نستطرد بعض الشيء قليلا، ﴿...فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١]

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ ...﴾ [الشرح:١]، كنا في دولة من الدول التي تقرأ برواية ورش وأخذنا معنا مصاحف مطبوعة هنا في مجمع الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان معنا من ضمن اللجنة زميل وشيخ فاضل حافظ للقرآن لكن برواية حفص، ففوجئت في ليلة من الليالي وهو يطرق باب الغرفة ويقول أريد مساعدتك يا شيخ في موضوع ضروري جدًا، هذه واقعة ليست قصة وإنما حقيقة.

استغربت مجيئه في هذا الوقت وإن كان السفر دائمًا مع الأصحاب مظنة للسهر، وكنا في الصباح سنوزع هذه المصاحف المطبوعة في المجمع برواية ورش، فيقول قبل أن نوزع: وجدت خطأ في الرواية في مصحف ورش، فقلت يا شيخ: صلِّ على النبي وسمِّ بالله، المصحف هذا مطبوع منذ سنة ولم يتكلم أحد عن خطأ فيه، فأين الخطأ؟

وإذا به يفتح على سورة الضحى (فحدِّث) وبعدها (ألم نشرح) فطبعًا الضبط مبني على الوصل، فالثاء هنا منقول إليها حركة الهمزة فتكون مفتوحة فالضبط على هذا؛ لأن الضبط ليس على الوقف وإنما هو على الوصل!

فقال: انظر الثاء مفتوحة، وهو يتكلم بجد.. فقلت: لا تخف، المصحف –إن شاء الله– في أيادٍ أمينة والذي تولى طباعته من أكبر مشايخ العصر في هذا التخصص، فيراجعون المصحف كلمة كلمة من جميع النواحي المتعلقة به، من

حيث الضبط ومن حيث الرسم ومن حيث ومن حيث..

قلت له: المصحف مروي برواية من؟ قال: برواية ورش، قلت: هناك شيء في رواية ورش اسمه النقل، يعني نقل حركة الهمزة وتحذف الهمزة وتضعها على ساكن قبها، وورش ما عنده البسملة بين سورتين، فصار (فحدِّث) بعدها (ألم نشرح)، ولو حذفت الهمزة هنا من كلمة (ألم) وأبقينا الهمزة ووضعتها على الثاء ماذا ستكون؟

فقال: (فحدِّث ألم)، فقلت: هذه هي الرواية، فقال: الحمد لله أنه لم يتسرع في النقد، وهذا الدرس وأنا أقوله وإن كان استطراد فأنا أقوله حتى يفهم طلاب العلم الشرعي بوجه خاص غير القراءات يعني لا يسرعوا في الإنكار على أهل القراءات في تخصصهم.

فمسألة لم يتطرق إليها أهل القراءات ولم ينكروها، إذًا لا ينبغي لأحدٍ من غير أهل التخصص أن يأتي ويتطفل عليهم بالإنكار، ومع الأسف هذا الشيء يحصل كثيرًا الآن، كان هذا من باب الشيء بالشيء يذكر وعلى قول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: (السيُ بالسيِ يذكر) هذا هو الصواب، أما الشيء بالشيء يذكر فيقول هذا من باب التحريف والتصحيف، والسيُ بالسيِ أي: المثل بالمثل.

نرجع إلى كلام الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"فإن كان الساكن حرف مدٍّ تركه على أصله المقرر في باب المد والقصر نحو:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ...﴾ [المائدة:٣٥]، ﴿... وَإِنَّآ إِن﴾ [البقرة:٧٠]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ ...﴾ [الذاريات:٢١]، ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا ...﴾ [سبأ:٥٢]، **واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح وهو قوله -تعالى- في الحاقة:** ﴿... فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩-٢٠]، **فروى**

الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف".

طبعًا هذه العبارة (على مراد القطع والاستئناف) هي عبارة الإمام الداني في النشر.

"فروى الجمهور عنه -أي عن ورش- إسكان الهاء (كتابيهْ) وتحقيق الهمزة (إني)".

حديث جانبي... وقفت عليها للأمام الداني(على مراد القطع والإستئناف)في كتاب التيسير وغالبًا في كتاب الجامع..

لماذا سكنوا الهاء وحققوا الهمزة ولم ينقلوا؟ قال: من أجل أنها هاء سكتٍ وهذا الذي قطع به أي: إسكان الهاء وتحقيق الهمزة في ورش لهذه الكلمة، قطع به غير واحدٍ من الأئمة من طريق الأزرق، ولم يذكر في التيسير غيره؛ الإمام الداني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه - في النشر قال: وروى الرواة عن أبي يعقوب عن ورشٍ من طريق مشيخة المصريين.. هذا الوجه قال: وبه آخذ، يعني الذي يأخذ به الإمام الداني هو عدم النقل هذا في التيسير، وذكره في غيره وقال: أنه قرأ بالتحقيق من طريقه على الخاقاني وابن فتح وابن غلبون، طبعًا هؤلاء الثلاثة واحد منهم من أصول النشر من طريقه في التيسير والاثنان من باب المتابعة وليس من طريقه.

"وبه قرأ صاحب التجريد من طريق الأزرق عن ابن نفيس عن أصحابه عنه وعلى عبد الباقي عن أصحابي عن ابن عراك عنه ومن طريق الأصفهاني أيضًا بغير خلف عنه وهو الذي رجحه الشاطبي وغيره".

لأنه قال: (وكتابيه) بالإسكان عن ورشٍ أصح.

"وروى النقل فيه -أي في (كتابيه إني)- كسائر الباب جماعة من أهل الأداء، ولم يفرقوا بينه وبين غيره، وبه قطع غير واحد من طريق الأصفهاني وهو ظاهر

نصوص العراقيين له وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي".

ربما يكون في عبارة الشيخ ابن الجزري أن الإمام أبو القاسم الشاطبي ضعّف هذا الوجه، ربما يكون فيه من باب التجوز؛ لأن الشاطبي لم يضعّف وإنما قال: و(كتابيه) بالإسكان عن ورش أصح، فالذي يقابل الأصح ليس الضعيف، فالله أعلم أنها ربما تكون تجوز في العبارة عند الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالأصح لا يقابله الضعيف، يقابله الصحيح.

وقال مكي: "أخذ قومٌ بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى"،

كان هناك تعليق كذا في جميع النسخ التي وقفنا عليها حتى المطبوع منها وهو تحريفٌ، ولعله سهو من المؤلف، كلمة "لعله "سهوًا" هذه تحذف، كل ما وصفنا به المؤلف بالسهو أو بالنظر، "فيه نظر" هذه لا تحذف؛ لأن هذه التعليقات كتبت أيام الشباب أي قبل عشرين سنة، وكتبت أيضًا ليست في حدة الشباب كما يقول الإمام ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإنما أيضًا كتبت في مجال إثبات الشخصية التي أوهمنا بها بعض أساتذتنا الذين درسنا عليهم في الماجستير في الدارسة المنهجية، حيث أنهم أقنعونا بأن الطالب لا بد أن تظهر شخصيته.

وحقيقة في هذا الزمن أرى أن الأستاذ في الدراسات العليا يجب ألا يوصل هذه المعلومة أو هذا الوصف إلى الطالب؛ لأن بعض الطلاب ومنهم العبد الضعيف ربما يفهم هذه القضية أنها... فمن باب إظهار شخصية الباحث ينسف جهد صاحب الكتاب، وهذا مبحث يحتاج إلى محاضرة في الدارسات المنهجية.

فنقول فكلمة "بترك" لأن الشيخ ابن الجزري ينقل عن مكي فقال: أخذ قومٌ بترك النقل.." طبعًا زمان ما كنا نتوقع أن احتمال اختلاف النسخ.. فنقول كلمة

"بترك" ليس لها أي وجود في كلام مكي، طبعًا إذا كان الكلام في التبصرة فمكي في التبصرة لم يذكر هذه الكلمة، ونص عبارة الإمام مكي في التبصرة قوله "فأما هاء السكت فالاختيار ألا يُنقل عليه الحركة، وهو موضعٌ واحدٌ من كتاب الله قوله –تعالى-: ﴿...كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي...﴾ [الحاقة:١٩-٢٠]، وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا وتركه أحسن وأقوى.

من باب الدفاع عن المؤلف نقول: يلاحظ أن المؤلف لم ينقل كلام مكي منه مباشرة وإنما نقله بواسطة أبي شامة بدليل توافق عبارتيهما واختلافهما، أي: اختلاف عبارة الشيخ أبي شامة وعبارة الشيخ ابن الجزري مع عبارة الإمام مكي، فربما يكون الإمام أبي شامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي أدخل كلمة "بترك النقل" أو ربما النسخة التي عند أبي شامة وعند ابن الجزري فيها هذا النص وليست في النسخة التي وصلتنا من كتاب التبصرة أو ربما قاله مكي أيضًا في كتابٍ آخر غير موضع كتاب التبصرة، كل ذلك وارد؛ فلهذا نقول "لعله سهوًا" أو غيره هذا كله لا وجود له.

الشيخ يقول: "أخذ قومٌ بترك النقل" مكي لم يقل هذه العبارة في التبصرة، هو يقول: "وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا وتركه أحسن وأقوى" لكن هنا عبارة الشيخ "أخذ قوم بترك النقل في هذا وتركه أحسن وأقوى" هناك فرق في العبارتين؛ ولهذا قلنا تجوّز.

قال أبو العباس المهداوي في هدايته وعنه في (كتابيه أني) النقل والتحقيق، فسوّى بين الوجهين؛ لأنه لم يرّجح.

قال الشيخ: "وترك النقل".

أي التحقيق، يعني إسكان الهاء وتحقيق الهمزة.

"وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبحٍ، وأيضًا فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل وأثبتت في الوصل اجراءً له مجرى الوقف لأجل اثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجهٍ آخر وهو تحركيها فيجتمع في حرفٍ واحدٍ مخالفتان".

طبعًا هذه مسألة يتعرض لها النحويون هي مسألة هاء السكت أنها لا تحرك، وطبعًا هناك شواهد كثيرة على هذا مثل: (يا مَرحَباهْ بِحمارِ عفراءْ) الله أعلم ربما أن هذه الرواية هي الصحيحة؛ لأن هناك من يرويها (يا مَرحَباهُ) بضم الهاء، ومن يستشهد بهذا البيت يستشهد به على أن هذه الهاء هاء السكت فتحركت هنا في الشعر.

الشيخ يقول أن هاء السكت حكمها السكون فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر، ومن شواهده (يا مَرحَباهْ بِحمارِ عفراءْ)، عروة بن حزام الشاعر يقال عنه أنه كان يدعو الله عَزَّوَجَلَّ بما ضيّقت عليه زوجته وأبناؤه أنه كان يتمنى أن الله عَزَّوَجَلَّ يجمعه بواحدة اسمها عفراء وما عرفها لكن هكذا كانت أمنيته، حتى أنه كان يقول:

يا رب يا رباه إياك أسال ... عفراء يا رباه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل ... لو كلمت رهبان دير في قلل

لزحف الرهبان يمشي وزحل..

فيقال أنه بعدما قال هذه الأبيات أنه خرج إلى الشارع فوجد أكرم الله السامعين "حمارًا" فقيل له: هذا حمار عفراء، فقال الشاهد الذي يستشهد به أهل النحو وهو قوله:

يا مرحباه بحمار عفراء ... إذا أتى قربته لما شاء

من الشعير والحشيش والماء..

هناك عالم له تعليقات في كتاب الشيخ الزمخشري رَحِمَهُ ٱللَّهُ المفصل، وشرحه ابن يعيش، في باب هاء السكت، طبعًا شواهد المفصل هذه وأيضًا الشواهد التي ينقلها ابن يعيش الطبعة القديمة العشر أجزاءٍ في مجلدين، طبعة قديمة غير محققة، عليها تعليقات أحد من العلماء لا أذكر اسمه، قام بتخريج الأبيات وقام بشرحها و...، فجاء بكلام طويل لضيق الوقت ما استطعت أن الخصه لأن تلخيصه يحتاج على الأقل لصفحة أو نصف صفحة، لكن خلاصته يعني كأنه يعترض على بعض النحويين في قولهم أن كسر هاء السكت إنما هي للضرورة.

فهو يرى أنها ليست ضرورة شعرية وإنما هي تجوز حسب كلامي كما قلت يحتاج إلى تلخيص، لكنه كلام لم أجد من ذكره، وأتى بنصوص كثيرة من استخدام العرب لهاء السكت متحركة، فمن أحب تحقيق المسألة أو الرجوع إليها فليرجع إلى هذا الكتاب ففيه الشواهد، لكنني لا أذكر من هو صاحب الكتاب، لكنها موجودة على الحاشية على طبعة المفصل القديمة في حواشيها.

نرجع إلى كتاب (النشر) يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماذٍ بالنقل، كمذهب ورش فيما ينقل إليه في جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر".**

طبعًا من قول الشيخ ابن الجزري: "وترك النقل فيه هو المختار عندنا إلى قوله مخالفتان.." فيجتمع في حرف واحد مخالفتان..هذا كله أبي شامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يعني نقله الشيخ ابن الجزري بالنص، فكان الأولى نسبته إليه.

"ووافقه على النقل في ﴿...مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖۚ﴾ [الرحمن:٥٤] فقط في الرحمن رويس، ووافقه على آلآن في موضعي يونس وهما ﴿... ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم﴾

[يونس:٥١]، ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ ...﴾ [يونس:٩١] قالون وابن وردان، وانفرد الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن عن الحلوان عن قالون بالتحقيق فيهما كالجماعة".

طبعًا هذا كلام الحمامي موجود في الإرشاد وفي المصباح.

"وكذلك انفرد ال-- ((@ كلمة غير مفهومة- ٢٥:٥٧)) – في كفايته بحكايته في وجه لأبي نشيط، وقد خالف بذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه وعن نافع والله أعلم".

طبعًا الكفاية في القراءات الست في سورة يونس، صاحب كتاب الكفاية يقول الشيخ: "ورأيت أن أبي نشيط يقرأهما بالتحقيق كالباقيين، عن أبي نشيطٍ مذهبان أي: وجهان.

وانفرد أبو الحسن ابن علاف أيضًا عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين فخالف الناس في ذلك".

أيضًا هذه الإنفرادة موجودة في الإرشاد وفي المصباح.

"واختلف عن ابن وردان في آلآن في باقي القرآن في غير موضعي يونس، فروى النهرواني في جميع طرقه وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله وغيرهما النقل فيه وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله وابن مهران والوراق وابن العلاف عن أصحابهم عنه بالتحقيق".

طبعًا هذا النص حقيقةً يحتاج إلى شيءٍ من التأمل، الشيخ يقول: "فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله"، طبعًا هنا تعليق للدكتور أيمن وهو تعليقٌ لا شك أنه تعليق صحيح في محله، لكن أراه ناقصًا، دكتور أيمن يقول عند قول ابن الجزري "وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله"

يقول: هذا سهو من الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ ليس في طرق ابن وردان النشرية علاقة بين ابن هارون وهبة الله؛ لأنهما طريقان رئيسان عن ابن وردان.

"ابن هارون عن الفضل بن شاذان عن حلوان عن قالون عن ابن وردان، وهبة الله عن أبي جعفر عن الحلوان عن قالون عن ابن وردان".

هو طبعًا الشيخ ابن الجزري في قراءة أبي جعفر يعني أخذها عن طريقين، طريق الفضل بن شاذان وطريق النهرواني، فابن شاذان عنه بن شبيل وعن ابن هارون، وبعد ذلك طريق هبة الله عنه طريقان: الحنبلي والحمامي، فابن هارون بالنسبة لأبي جعفر هو مثل الحمامي عن هبة الله، يعني ابن هارون عن الفضل ابن شاذان والحلواني عن هبة الله، فالشيخ هنا في عبارة الشيخ جعل ابن هارون الذي اختاره ابن الجزري في رواية ابن وردان في طريق الفضل بن شاذان جعله في ظاهر هذه العبارة أنه يروي عن هبة الله، هذا الإشكال وهذا مكان النقاش وهذا صحيح.

"وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله" لا تركب في النشر؛ لأن ابن هارون ليس من الطرق عن ابن هبة الله، هو والنهرواني مثل بعض، حقيقةً المشكلة كل النسخ وحتى لا أكون مبالغًا رجعت لعشر نسخ من النسخ الخطية الموجودة في النشر، فوجدتها كلها بهذه العبارة "وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله" يعني هذا النص وجدته في كل النسخ التي رجعت إليها وهي عشرة وضيق الوقت لم يسمح إني أراجع باقي النسخ الثمانِ، عندي تقريبًا ثمانِ عشرة نسخة فلو صادف أن هناك نسخة من هذه العشرة فيها ما يخالف ربما كان هناك نشاط لتكملة البحث في النسخ المتبقية، لكن بحثت في عشر نسخ ليس فيها إلا هذه العبارة.

وقلنا هذه العبارة لا تصح، لكنني اختلف مع الدكتور أيمن في أنه سهوٌ؛ لأنه كما يقول العلماء تذكر هنا في هذا الموضع عبارة لإمام اللغة (أبي العلاء المعري) رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان عنده في أحد كتبه واعتقد أنه كتاب رسالة الغفران؛ لأني كنت انظر فيه

قبل فترة، فجاء بعبارة يا ليت كثير من الباحثين ينتبه إليها وأولهم العبد الضعيف المتكلم هذا، و الشيخ كان يقول كلامًا معناه: أن المؤلفين للكتب ليسوا على مرتبةٍ واحدةٍ في التأليف، وهذا مفروغ منه.

لكن المؤلف الواحد عندما يؤلف كتابًا واحدًا حتى لو عنده مليون كتاب، أثناء تأليفه لهذا الكتاب هو لا يؤلف الكتاب على مرتبة واحد أيضًا من الجودة أو الاتقان أو الدقة، وإنما يترك أماكن يتركها للقارئ أو للباحث، فالمؤلف أحيانًا عن قصدٍ يحاول أن يأتي بغموضٍ في النصوص حتى يعطي فرصة لغيره أن يفهم كلامه.

وبعضهم كان يقول أيضًا أنه يتعمد ذلك حتى إذا انتهى منه ويخرج الكتاب للناس ويقرؤونه يسألونه عن هذا فيكون باب رزق له يقول: لا أشرح حتى تساعدوني.

فالقصد من هذا أنه لا يمكن أن نتصور أن أي كتاب أن جميع نصوصه لا بد أن تكون واضحة، لا بد في بعض النصوص أن يكون بها غموض، وهذا من هذا الكلام الذي نقول أن فيه غموضًا، طبعًا نقول: "وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله" هذا ابن الجزري قال: من غير طريق ابن هبة الله وهو يقصد أنها استثناء يعني ابن هارون من كل طرقه لا من طريق ابن هبة الله، هذا لا أعتقد أن ابن الجزري يقوله؛ لأن ابن الجزري نفسه الذي قال لنا أن ابن هارون ليس له علاقة بهبة الله.

هل هذا من الناسخ؟ الله أعلم، قد يكون من الناسخ، لكن لنجرِ محاولة نقدم فيها ونؤخر في هذا النص وسنرى هل كلام ابن الجزري صحيح أم ليس صحيحًا، الشيخ ابن الجزري يريد القول أن النهرواني من جميع طرقه، والنهرواني عن الفضل بن شاذان، النهرواني من جميع طرقه والطرق التي ذكرها ابن الجزري عن النهرواني كثيرة جدًا فيها الإرشاد وفيها غاية أبي العلاء وفيها المصباح وغيرهم.

نحن قلنا ابن وردان في النشر من طريقين رئيسين الفضل بن شاذان وهبة الله بن جعفر، لأجل أن تكون الصورة واضحة، الفضل عن ابن وردان الشيخ ابن الجزري أخذه من عدة طرق.. ابن شبيب وابن شبيب هذا أخذه من خمسة طرق من ضمنها النهرواني وابن العلاف والخبازي والوراق وابن مهران، مزيدًا من التركيز... هذا الموضع في النشر يحتاج إلى توضيح.

الفضل ابن الجزري أخذه من طريقين من ابن شبيب يعني ابن شبيب عن الفضل وابن هارون... ابن شبيب من خمسة طرق، من طريق النهرواني ومن طريق ابن العلاف ومن طريق الخبازي ومن طريق الوراق ومن طريق ابن مهران، هؤلاء نحفظهم لأننا سنحتاج إليهم بعد قليل.

إذًا النهرواني وابن العلاف والخبازي والوراق وابن مهران، ابن هارون الشيخ أخذه من الإرشاد لأبي العز والكفاية الكبرى ومن طريق السبط ومن طريق أبي معشر الطبري، هذه طرق ابن هارون.

الطريق الثاني الذي هو عن ابن وردان طريق هبة الله بن جعفر، هبة الله عنه طريقان مثل ما قال الشيخ ابن الجزري: الحنبلي وهذا هو الإرشاد والكفاية الكبرى والمفتاح والموضح لابن خيرون والمصباح، هذا طريق الحنبلي عن هبة الله من كتابي أبي العز الإرشاد والكفاية ومن كتابي ابن خيرون المفتاح والموضح ومن كتاب المصباح، هذه الطريقة الأولى وهو من هبة الله الحنبلي.

الطريقة الثانية: الحمامي وهي عن الروض عن المالكي الجامع للفارس طريق السبط طريق أبي الكرم، فهذه أربع طرق.

إذًا الآن يتضح لنا أن ابن هارون ليس له علاقة بهبة الله.

يقول الشيخ: "وابن هارون من غير طريق هبة الله وغيرهم من نقل فيهم وهو

من رواية الأهوازي والرهاوي، ورواه هبة الله وابن مهران والوراق وابن العلاف عن أصحابهم عنه".

لو قلنا: وروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما النقل فيه وهو (النقل) وهي رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه من غير طريق ابن هبة الله، الشيخ يريد أن يقول لنا أن النهرواني من جميع طرقه وهم عشرة أو أكثر يمكن أخذت صفحة كاملة في النشر، هي موجودة عندنا ربما في هذا الجزء أليس كذلك؟.. ظننت أنها في مكان آخر، طريق النهرواني وهي الأولى عنه من كتاب أبي العز... وبالإسناد وقرأ بها و... وقرأ بها ابن فارس والعطار والصيدلاني والشمخاني والواثق.... الثمانية على أبي بكر بن نهروان فهذه ثلاثة عشر طريق للنهرواني.

يعني النهرواني أخذ عنه ابن الجزري هنا ثلاثة عشر طريقًا، الشيخ يريد القول بأن طرق النهرواني كلها رويت عن ابن وردان النقل في أي موضعٍ في القرآن، ﴿... قَالُواْ ٱلۡـَٔـٰنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة:٧١]، ﴿...فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ﴾ [الجن:٩] هذا الشيخ ابن الجزري يقول لنا: اختلف عن ابن وردان، يعني عن الفضل بن شاذان وعن هبة الله.

فقال: النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان أنه روى النقل في جميع الطرق، وكذلك ابن هارون، لما قال الشيخ ابن الجزري طرق النهرواني من بقي غير النهرواني؟ بقي ابن العلاف والخباز والوراق وابن مهران لأنهم خمسة، ابن شبيب عنه خمسة طرق: النهرواني وابن العلاف والخباز والوراق وابن مهران، لما قال الشيخ: "فروى النهرواني في جميع طرقه" معناه أن الطرق الباقية الأربعة ليس عندهم النقل، ثم قال: "ورواه هبة الله وابن مهران والوراق".

لاحظ ابن مهران عن ابن شبيب، والوراق عن ابن شبيب، وابن العلاف عن

ابن شبيب، هؤلاء الخمسة (النهرواني وابن العلاف والخبازي والوراق وابن مهران) المذكور منهم أربعة، النهرواني كل طرقه بالنقل، ابن مهران ليس له علاقة بهبة الله، هبة الله هذا صاحب الطريق الرئيس مثل الفضل بن شاذان.

ابن مهران والوراق وابن العلاف هؤلاء الثلاثة هم من رواة ابن شبيب؛ لأن ابن شبيب من خمس طرق، النهرواني وابن العلاف والخباز والوراق وابن مهران، الشيخ ذكر هنا أربعة طرق من طرق ابن شبيب، من هو الخامس المسكوت عنه؟ الخبازي غير موجود، عندما نقول: ابن شبيب عن الفضل من خمس طرق، النهرواني وابن العلاف والخبازي والوراق وابن مهران، هذه الخمس طرق التابعة لابن شبيب، الشيخ قال: "واختلف عن ابن وردان في باقي القرآن" روى وأتى بالنهرواني

لنفرض أن الكلام انتهى إلى هنا، ماذا نفهم من المسكوت عنه؟ نفهم أن البقية الأربعة (ابن العلاف والخبازي والوراق وابن مهران) هؤلاء الأربعة ليس لهم النقل وإنما لهم التحقيق، ثم ذكر هؤلاء قال: ورواه هبة الله وابن مهران والوراق ابن العلاف بالتحقيق، معناه أن ابن مهران والوراق وابن العلاف يروون التحقيق، فسار عندنا أربع طرق عن ابن شبيب من الخمسة طرق المذكورة الخاصة به.

النهرواني قال بالنقل، ابن مهران والوراق وابن العلاف بالتحقيق، الخامس الخباز ولم يذكره الشيخ لا هناك ولا هنا، الله أعلم أن قول الشيخ ابن الجزري "فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما" المقصود الخباز لكن لا نستطيع أن نجزم بذلك؛ لأن الخباز الشيخ ذكر أن من قراءة الهدى الذي عليه، ولما رجعت إلى الكامل للهذلي في باب الهمز وفي الصورة ما وجدته ذكر شيئًا في هذه الكلمة.

لماذا الشيخ لم يقل والخباز؟ الشيخ هنا سكت عن ذكر الخباز، هنا إشكال،

هؤلاء المذكورون هؤلاء الأربعة يضاف إليهم الخباز فيصيرون خمسة هؤلاء هم طرق ابن شبيب عن الفضل بن شاذان، الآن هو ذكر لنا أربعة من الطرق الخمسة و ذكر لنا حكمهم فقال لنا: طريق النهرواني كله بالنقل، وابن مهران والوراق وابن العلاف، يعني النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان بالنقل، ابن مهران والوراق وابن العلاف عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان بالتحقيق.

إذن الخامس ما حكمه؟ الشيخ ساكت عنه ما ذكره؛ ولهذا هل يقصد الشيخ "وغيرهما" فيكون النهرواني والخباز عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان بالنقل وابن هارون (الطريقة الثانية) أيضًا بالنقل؟ فيكون طرق ابن وردان كل الطرق، يعني لا يقرأ فيها بالنقل إلا طريق هبة الله وابن هارون والخبازي، طبعًا الخبازي لا نستطيع أن نبين ما مذهبه لابن وردان، هل هو النقل أم هو التحقيق؟

الشيخ هنا لم يذكره مع أهل النقل (ابن هارون والنهرواني) ولم يذكره مع أهل التحقيق (ابن مهران والوارق و...وسكت) والخباز في الكامل، والكامل أيضًا العبد الضعيف لم يطلع فيه على حكمٍ في هذه الكلمة، أقصد أن أقول أن عبارة "من غير طريق ابن هبة الله" ليس هذا مكانها هنا، قد يكون ابن الجزري كتبها على الصواب ليس في هذا المكان، ليس من الناسخ ربما صار عنده تقديم وتأخير؛ لأن الكلام لا يتم إلا إذا قلنا: روى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما ويدخل في غيرهما هنا الخباز النقل فيه أي في غير القرآن أي النقل رواية الأهواز والرهاوي، وهذا صحيح.

وإن كانت رواية الأهوازي والرهاوي وإن كانت ليست من طرق النشر لكنها هي الإرشاد وفي الكفاية نفس الشيء، "وغيرهما عنه" لاحظ الشيخ مرتين قال وغيرهما، أولا: كلمة غيرهما الأولى ليس لها داعٍ هنا، دليل على أنه هذا ليس مكانها، أنت ذكرت ثلاثة أشخاص (النهرواني وابن هارون..) من غير طريق ابن

هبة الله وغيرهما، وقال: وابن هارون...

حديث جانبي...

النقل فيه أي: النقل رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، الكلام لم ينته عند كلمة عنه، الكلام ينتهي عند كلمة هبة الله، يعني لاحظ الآن نكتب هذا النص.. النهرواني وابن هارون وغيرهما النقل فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه من غير طريقه، فيكون وغيرهما (الحمامي عن هبة الله) عنه أي: عن ابن وردان من غير طريق ابن هبة الله؛ لأننا قلنا أن هبة الله له طريقان، طريق الحنبلي وطريق الحمامي.. كل كتب القراءات حتى التي هي أصل ابن الجزري في النشر تنص على أن الحنبلي له النقل والحمامي له التحقيق.

والذين كالمصباح وكالإرشاد يقولون: "قرأ أبو جعفر إلا الحنبلي بتخفيف الهمزة" الحنبلي الذي هو هبة الله، فأنا أقصد أنه "وغيرهما" مكانها بعد كلمة ابن هارون، وعبارة "من غير طريق ابن هبة الله" بعد كلمة عنه في السطر الذي يليه؛ لأنه بعد ذلك يقول: "ورواه ابن هبة الله"، هبة الله ليس من الطريقين يروي التحقيق، من طريق الحمامي يروي التحقيق ومن طريق الحنبلي يروي النقل.

يعني هبة الله لا بد أن يستثنى منه أحد الطريقين، يعني لو طبقنا كلام ابن الجزري على أصوله لا بد أن يأتي طريق ابن هبة الله من طريقين: من الحمامي والحنبلي، الحنبلي فيه النص على أنه بالنقل، فيكون الذي رواه هبة الله بالتحقيق هو الحمامي، ومن غير طريق ابن هبة الله فيكون الحنبلي ينقل وهذا الكلام كله ابن الجزري أخذه من الإرشاد يعني هذا الكلام من الإرشاد والكفاية الذي ينص على أن النهرواني من جميع طرقه بالنقل وابن هارون و... والأهوازي والرهاوي هذا كله كلام أبي العز في الإرشاد وفي الكفاية.

خلاصة هذا الكلام كله ونختم به الكلام في المسألة، أرى والله أعلم أولا لا شك أن هذا الموضع هنا شائك لو أُخذ على ظاهره، لأنه سيكون هناك تلبيخٌ وتخبيصٌ وغموضٌ لا حل له، وهو أن يكون ابن هارون "من غير" فتكون متعلقة بابن هارون هذا الكلام خطأ وابن الجزري بريءٌ منه، ونجزم أنه لا يقصده؛ لأنه ليس هو الواقع، لكن لو حذفنا كلمة "من غير طريق ابن هبة الله" وجعلنا النص: روى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما، يكون ابن هارون والنهرواني وهم من طريق الفضل بن شاذان وغيرهما أيضًا الخباز وهو أيضًا عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان..

أو أن هناك احتمال آخر بعد ما قال وغيرهما، إذا أبقينا النص كما هو وقلنا أنه لا يوجد تقديم ولا تأخير، لا بد أن يكون هناك شيءٌ محذوف وهو الحمامي من غير طريق ابن هبة الله؛ لأن هذا النص يجعل الحنبلي والحمامي مع بعض وهذا غير صحيح في الكتب الأصول التي توجد بها هذه الرواية، لكن لو قلنا وابن هارون وغيرهما النقل، وهو رواية الأهوازي والرهاوي ورواية غيرهما عنه أي: عن ابن وردان من غير طريق ابن هبة الله، لا بد أن نفصص طريق ابن هبة الله؛ لأن ابن هبة الله طريقان: الحمامي والحنبلي وغير متفقين في النقل أو التحقيق.

الحنبلي يقرأ بالنقل والحمامي يقرأ بالتحقيق، لكن المؤكد منه أن الحنبلي يختلف عن الحمام، فالحمامي يقرأ بالتحقيق والحنبلي يقرأ بالتخفيف، وأتذكر عبارة الشيخ أبي العز قال: "قرأ أبو جعفر إلا الحنبلي" والحنبلي عنده هو من طريق هبة الله...واضح؟

هو في الإرشاد وفي الكفاية، هو أصلا الجزري أخذ هذا الطريق من الإرشاد والكفاية والمصباح والمفتاح والموضح، طبعًا المفتاح والموضح لابن خيرون ليست عندنا، لكن الإرشاد والكفاية فيها أن الحنبلي بالتخفيف، يعني بالنقل،

فالشيخ يقول: "من غير طريق ابن هبة الله"، والذي يقرأ النقل من غير طريق ابن هبة الله هو الحنبلي والحمامي بالتحقيق.

الحنبلي مع ابن هارون ومع النهرواني، والحمامي عن هبة الله مع ابن مهران والوراق وابن العلاف بالتحقيق، إذا حاولنا هذه المحاولة يبقى نص ابن الجزري سليم لكن فيه شيء من الغموض، وإذا أبقيناه على ظاهره لا شك أنه خطأ، لكن لا نجزم بأن ابن الجزري كتبه، ربما أنه من الغموض الذي يتبعه العلماء يكون وابن هارون وانتهى الكلام عند ابن الجزري، وبعد "ومن غير طريق..." كأنه عاد إلى الكلام عن ابن وردان، لكن الذي أميل إليه والله أعلم حتى يظهر ما هو أوضح منه عندي أن العبارة تكون هكذا.. فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون، طبعًا النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان، واضح؟

وابن هارون الذي هو الطريقة الثانية الرئيسة.. ابن شبيب وابن هارون، وابن هارون وغيرهما النقل فيه، إذا كان عبارة طريق ابن هبة الله لها ذكرٌ هنا لا تستقيم إلا بتقدير محذوفٍ، الذي يشترك من النهرواني وابن هارون بالنقل من هبة الله هو الحنبلي، هل الشيخ كان يقول والحنبلي من؟ بدل كلمة غير من طريق ابن هبة الله؟ لو كانت العبارة هكذا (والحنبلي من طريق ابن هبة الله) كان الكلام صحيحًا، ورواه هبة الله أي: ورواه الحمامي عن هبة الله بالتحقيق يكون الكلام مطابقًا لما يوجد في كتب أصول النشر.

حديث جانبي...

لو حذفناه يكون الكلام "وابن هارون وغيرهما النقل فيه وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه" أي: عن ابن وردان، الكلام فيما يخص ابن شبيب والفضل صحيح؛ الإشكالية كلها في إقحام طريق هبة الله وعطفه على ابن هارون هذا هو الإشكال، لو حُذفت يستقيم، لكن يرجع الإشكال عند ورواه ابن هبة الله؛

لأن هبة الله له طريقان والطريقان غير متفقين.

حديث جانبي...(١:٠٠:٣٢)

كما قلنا "من غير طريق ابن هبة الله" لا تتفق مع النهرواني وابن هارون، ولو اتفقت لا بد لها أيضًا من استثناء، إلا إذا كان الشيخ ابن الجزري يروي عن هبة الله التحقيق من الطريقين هنا يسلم، يعني ويكون ورواه هبة الله، لكن تبقى من غير طريق ابن هبة الله متعلقة بماذا؟ هي قطعًا ابن الجزري لا يقصد أنها متعلقة بابن هارون إلا إذا كان مثلا واختلف عن ابن وردان من غير طريق ابن هبة الله،.. الكلام بالنسبة للنهرواني وابن هارون، ومن غير طريق ابن هبة الله معطوفة على ابن وردان ممكن لكن هذا تكلف..صعبة قليلا

نحن قلنا أن هذه الأولى ليس لها داعٍ، والثانية يبقى لنا فيها الإشكال، لكن ورواه اهبة الله إشكالها يُحل بأن ابن الجزري رواها أداءً بالوجهين لكنه لا يقصد هذا.

التقدير المحذوف هنا لا بد منه لكننا سنقدر أن الحنبلي، عندما نقول الحنبلي من غير طريق ابن هبة الله، هو الحنبلي لا شك أنه عن هبة الله له النقل من كتاب الإرشاد ومن كتاب الكفاية الكبرى، وهو أي النقل في رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه (عن ابن وردان) فطريق الأهوازي والرهاوي هذه من طرق أبي العز في الإرشاد وفي الكفاية.

وغيرهما.. إذا قلنا أن هذا الكلام كلام الإرشاد يكون غيرهما هو ابن ---أنه في الإرشاد يروي عن هبة الله والرهاوي والأهوازي وابن...تقدير محذوف لابد منه

"والوجهان صحيحان عنه -أي عن ابن وردان- نص عليهما له غير واحد من

الأئمة" والله أعلم.

ونقف هنا ان شاء الله وسنعيد البحث فيها...الهاشمي عن ابن جماز في ذلك كله علي أصله من النقل كما تقدم والله أعلم وتقدم بانفراده عن الهذلي فانفرد الهذلي عن أصحابه..

ومن هنا حتي الأربعاء نعيد النظر فيها وفي النسخ الثمانية لعلنا نجد فيها ما يخالف النسخ العشر وإلا يبقى ابن الجزري أدرى بكتابه والله تعالى أعلم..

نسأل الله العفو والعافية وعلي رسوله ونبيه محمد السلامة والهدي..





الدرس التاسع والستون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، المشايخ الحضور، ومن يتابعون أيضًا على تويتر وغيره، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب المستنير وقفنا عند قول ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**واخُتلف عن ابن وردان في الآن في باقي القرآن (غير موضعي يونس التي في الأستفهام)، فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون (من غير طريق هبة الله) وغيرهما النقل فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله وابن مهران والوراق وابن العلاف عن أصحابهم عنه بالتحقيق**).

كنا في نهاية الدرس الماضي وقفنا عند هذه الجملة وقلنا: إن عبارة، أو إن قول ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**من غير طريق هبة الله**) موجودة في كل النسخ، وذكرنا ذلك اليوم التي وقفت عليها عشر نسخ لكن مع الأسف في اليومين الماضيين لم أرجع إلى نسخ أخرى لكن هذه النسخ الخطية كلها وخمسة منها أيضًا عند نسخة الدكتور أيمن لأنه رجع في تحقيقه إلى خمس نسخ، فيها أيضًا وابن هارون من غير طريق هبة الله.

وقلنا إن الدكتور أيمن علق عليها لكنه لم يحل الإشكال أي اكتفى بقول إن هذا سهوٌ من ابن الجزري وهو كلامٌ صوابٌ إن وجود هذه العبارة في هذا المكان إذا كانت من الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- فهو لا شك أنه قد يكون سهوا، قد يكون سهوا أو ما يهمنا أنه غير صواب.

أي من غير طريق هبة الله هذا ليس مكانها، وقلنا أن الصواب ولا أقول أنه الصواب المجزوم به ولكن أقول ما يحتمله المعنى الذي يقصده ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن الجزري -رحمه الله عليه- **يريد أن يقول**: إن النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون هؤلاء وطبعًا النهرواني وابن هارون كلاهما عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان، أي كلاهما عن الفضل بن شاذان.

الطريقان الرئيسان في ابن وردان عن ابن الجزري الطريق عن ابن وردان الفضل بن شاذان، وهبة الله، هذان هما الطريقان الأساسيان، النهرواني وابن هارون كلاهما عن الفضل بن شاذان، هبة الله عنه طريقان: الحنبلي والحمامي.

فوجود عبارة من غير طريق هبة الله بعد كلمة ابن هارون هذا لا شك أنه، حتى إن ابن الجزري نفسه -رحمه الله عليه- لا يوافق عليها، لأن ابن الجزري يعرف أن ابن هارون لا علاقة له بطريق هبة الله، وأعملنا النظر قليلا فقلنا لو تكون العبارة هكذا: (فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما النقل فيه وهو راوية (اي النقل) الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه من غير طريق هبة الله.

قلنا هذا فيه تكلف لمن اتضح بعد التفكير أنه ربما يكون هناك احتمال آخر وهو الأوضح، لو قلنا أن العبارة هكذا: (واختلف عن ابن وردان في الآن في باقي القرآن من غير طريق هبة الله).

وبعد ذلك: (فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما النقل فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه).

وبعد ذلك: (ورواه هبة الله) فهي تكون عبارة من غير طريق هبة الله قبل ذكر فروى النهرواني، لماذا؟ لأن الشيخ ابن الجزري كما قلنا في الدرس الماضي، ابن الجزري في طريق هبة الله عن ابن وردان من طريقين من الحنبلي والحنبلي من الإرشاد والكفاية لأبي العز، والمفتاح والموضح لابن خيرون والمصباح لأبي الكرم، أي هذه الكتب التي استقى منها ابن الجزري طريق الحنبلي عن هبة الله.

وأما الحمامي فهو من الروضة للمالكي وغيرها، كل الكتب التي أصول للنشر مجمعة على أن هبة الله هو وحده الذي يقرأ، وقلنا إن هذا الكلام هو كلام الشيخ أخذه من أبي العز، وأبو العز يقول: وقرأ أبو جعفر إلا الحنبلي والحنبلي هو عن هبة الله، إلا الحنبلي بتخفيف الآن.

فمعناه أن الحنبلي الذي هو عن هبة الله، معناه أنه يقرأ بالتحقيق، وهو الذي ذكره الشيخ هنا، الشيخ يقول: (ورواه هبة الله بالتحقيق).

فكل الطرق أو كل الكتب تذكر أن الحنبلي عن هبة الله هو الذي يقرأ بالتحقيق في الآن، قالوا: الآن، أما النقل فهو عن طريق الحمامي عن هبة الله، -فالله أعلم- إنه من غير طريق هبة الله هذه وقوله ورواه هبة الله لا شك أن فيها أيضًا تحتاج إلى استثناء، لأن لو قلنا رواه هبة الله معناه أن الحنبلي والحمامي متفقان، والواقع ليس كذلك، وقلنا هذا لا يتحقق إلا إذا كان الشيخ ابن الجزري روى أداءً التحقيق عن الحمامي.

لأن الحمامي في كل الكتب هو يروي التخفيف، أي يروي الآن وهو النقل، فهذه العبارة الآن لو قلنا اُختلف عن ابن وردان في الآن من غير طريق هبة الله،

وبعد ذلك جاء ابن الجزري وفصل، وقال: (فقال النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما)، كلمة وغيرهما هنا ذكرنا الدرس الماضي أن المقصود به الخبازي لأن الخبازي أيضًا من هذه الطرق الخمسة التي هي: النهرواني والخبازي وابن العلاف والوراق وابن مهران؛ هؤلاء هم الخمسة عن ابن شبيب، وغيرهما يكون النهرواني والخبازي هما اللذان رويا النقض.

وقلنا الحصة الماضية الخبازي ابن الجزري أخذه من كتاب الكامل، وقلنا أن كتاب الكامل الحقيقة لم أجد فيه هذه الكلمة، أي قمت بمراجعتها في السورة ما وجدتها لم يذكرها في النسخة التي وصلتنا، لأننا نحن دائمًا نقول نعتمد على النسخ التي وصلتنا.

ابن الجزري اطلع على نسخ أخرى هذا احتمال وارد جدًا، النسخة التي وصلتنا لم يذكر فيها الإمام الهذلي -رحمة الله عليه- أو لم تقع عيني عليه في ذكر الكلمة لا في صورتها ولا في باب الهمز، أي الآن ما جاء بها.

لكن رجعت إلى الكتب المعاصرة للإمام الهذلي مثل كتاب الروذباري، والروذباري من طبقة الهذلي، والروذباري يروي عن الأهوازي ويروي عن أبي بكر أحمد الذي هو تلميذ الإمام أبي الفضل الخزاعي، وبينه وبين الخبازي شخص واحد أي هو تلميذه.

الروذباري ذكر هذا الطريق طريق الخبازي عن الحمامي وعن ابن وردن نفس الطريق الذي ذكره الإمام ابن الجزري في النشر.

أي طريق الخبازي الذي في النشر_ الخبازي عن زيد بن أبي بلال عن عن إلى غير ذلك، هذا الطريق نفسه هو الذي قرأ به الروذباري من الخبازي من نفس الطريق.

الروذباري صرح بأن الخبازي له النقل، وهذا الذي كنا نقول، قلنا: وغيرهما يدخل فيه الخبازيي، فيكون هؤلاء الخمسة الذين هم النهرواني والخبازي والوراق وابن مهران وابن العلاف هؤلاء هم الذين اثنان منهم ذكرا النقل والثلاثة الباقون الذين هم ابن مهران والوراق وابن العلاف هؤلاء الثلاثة الشيخ صرح بأن لهم التحقيق، وهؤلاء من طرق، أي ابن مهران عن الفضل بن شبيب والوراق نفس الشيء عن الفضل بن شبيب، وابن العلاف نفس الشيء عن الفضل بن شبيب، والنهرواني عن الفضل بن شبيب، والخبازي عن الفضل بن شبيب، هؤلاء الخمسة كلهم عن الفضل بن شبيب.

فالنهرواني و ابن هارون والخبازي هؤلاء الذين نقلوا النقلة إما على الفضل بن شبيب، وإما عن هبة الله لم ينقله إلا هبة الله من طريق الحنبلي، خلاصة هذا الكلام كله، إن الذي نميل إليه إن عبارة (من غير طريق ابن هبة الله) أرى أن مكانها أو محلها قبل عبارة فروى النهرواني، فإذا قلنا: (واختلف عن ابن وردان في الآن في باقي القرآن من غير طريق ابن هبة الله، فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما النقل فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي)؛ وقلنا الأهوازي والرهاوي ليسا من طرق النشر وإنما جاء بهما الشيخ، وهذا يدل على أن الشيخ هنا ينقل عن الإرشاد وعن الكفاية الكبرى، لأن الأهوازي والرهاوي هما من كتاب الإرشاد ومن كتاب الكفاية الكبرى، وإن كان ابن الجزري لم يذكرهما في الطرق.

فهو هنا الشيخ تابع بذكر رواية الأهوازي والرهاوي، وقلنا هذا دليل يُستأنس به لا نقول إنه دليل صريح ولكن دليل يستأنس به على أن ابن الجزري بنى هذه المعلومة من خلال كتب أبي العز.

(وغيرهما): أي الخبازي، فيكون النهرواني والخبازي هم اللذان رويا النقل، ويكون بقية الخمسة الذين هم ابن مهران والوراق وابن علاف وهؤلاء كلهم عن

الفضل بن شاذان، هؤلاء هم الذين رووا التحقيق كما ذكر الشيخ وهذا هو الموجود في الكتب، سواء كان في الإرشاد أو في الكفاية الكبرى.

ربما السبب الذي جعل الشيخ لا يذكر الحمامي -والله أعلم- لا أجزم بذلك، لكن ربما لأن كل الكتب لا تأتي بذكر الحمامي وإنما تذكر بهبة الله، بعض هذه الكتب التي تذكر هبة الله، بعضها في طريق الحمامي وبعضها ليس فيه طريق الحمامي، هذا ما عندي في هذه الجزئية -والله أعلم-.

نقولها للمرة الأخيرة، اختلف عن ابن وردان في الآن في باقي القرآن، اقترح إن أو أرى إن كان يحق لي أن أرى أو يحق لي أن أقترح، من غير طريق هبة الله، فهذه جملة منفردة، (فروى النهرواني) هذا بداية كلام جديد، فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وكلاهما النهرواني وابن هارون عن ابن الفضل بن شاذان.

(وغيرهما)؛ الخبازي لأن النهرواني والخبازي وابن هارون هم الطرق الثلاثة التي روت النقل من كتب النشر أنا أتكلم على كتب النشر، النهرواني وابن هارون، والخبازي هي التي ذكرت النقل في الآن لابن وردان.

هو رواية الأهوازي والرهاوي هذا عادة ابن الجزري أنه يتابع أي يذكر المتابعة (وغيرهما)؛ أرى أن وغيرهما المقصود به الحنبلي عن هبة الله، الحنبلي عنه إما أن أقول عنه أي عن هبة الله أو عن ابن وردان مباشرة.

هذا كلام جديد (وَرَوَاهُ هِبَةُ اللهِ) هو لوحده هذا صاحب الطريق الثاني الرئيسية الذي هو هبة الله يقابل الفضل بن شاذان، وابن مهران والوراق وابن العلاف هؤلاء من مجموعة الفضل بن شاذان.

(وَابْنُ مِهْرَانَ وَالْوَرَّاقُ وَابْنُ الْعَلَّافِ)؛ هذا من مجموعة من؟ الفضل بن شاذان، وهبة الله هذا هو صاحب الطريقة الأساسية الذي يدخل تحته الحنبلي

والحمامي ورواه هبة الله وابن مهران والوراق والعلاف عن أصحابهم عنه بالتحقيق، عنه أي عن ابن وردان بالتحقيق، قلنا هذا النص أيضًا بالنسبة لهبة الله به مشكلة لأن معناه أن الحنبلية والحمامية كلاهما يقرأ بالتحقيق، لأن قال: ورواه هبة الله، هبة الله تحته اثنين، أي هبة الله كأنه هو القارئ، والحنبلي والحمامي كانوا هم الرواة أي هبة الله كأنه نافع والحنبلي والحمامي كأنه ورش وقالون.

فإذا قلنا نافع فمعناه أنه ورش وقالون، هنا قال: هبة الله معناها الحنبلي والحمامي وهذا يخالف ما هو في الكتب، ولا يمكن أن نقول إنه موافق لما في الكتب إلا إذا قلنا إنه طريق أدائي للإمام ابن الجزري إذا كان الإمام ابن الجزري يقصد ورواه هبة الله من الطريقين من طريق الحنبلي ومن طريق الحمامي هذا لا إشكال فيه أن نقول بالنسبة للحمامي أنه بالنقل هذا أدائيٌ لأن الحنبلي في الكتب يقرأ بالنقل.

وابن الجزري هنا عبارة ابن الجزري جعلت الحمامي يقرأ بالتحقيق، فمعنى أنه قد يكون قرأه أداءً.

وضحت الإشكالية؟ ما في أي مسألة تأخذ وقت مثل هذه، ومع ذلك هذا الكلام كله لا نستطيع أن نجزم به، لكن بما أن الشيخ يقول سهو أو أن النسخ كلها جاءت بهذه العبارة في غير محلها، من أولى الواجبات على من يتولى شرح كتاب، أو من يتولى تحقيق كتابٍ أن يعيش مع هذه النقاط في مثل هذه المسائل وأن يجد ويبحث للمؤلف أيا كان أن يبحث له عن مخرج فإن وجد له مخرجًا ولو ضئيلا يقدم على الادعاء بالسهو،و بالغفلة أو بالخطأ.

وهذا معروفٌ عند القدماء.

نبدأ -إن شاء الله- درس اليوم، وقفنا عند قول المؤلف: (واتفق ورشٌ)؛ الآن

يبدأ الكلمة الثانية: (وَاتَّفَقَ وَرْشٌ وَقَالُونُ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ فِي: (عَادًا الْأُولَى) فِي النَّجْمِ عَلَى نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ اللَّامِ وَإِدْغَامِ التَّنْوِينِ قَبْلَهَا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ).

حديث جانبي.... خطأ...نعم ليست موجودة في النسخ أتذكر أنك نبهتني إليها المحاضرة الماضية

الصواب من غير طريق هبة الله، الشيخ النويري حقيقة ما عندي المطبوع عندي النسخة التي بخط شيخنا الشيخ المرصفي -رحمة الله عليه- وهي نسخة ممتازة جدًا، فليس فيها هذه العبارة عند النويري: (فروى النهرواني من جميع طرقه وابن هارون وغيرهما).

إذا كانت في التقريب ما فمن غير طريق هبة الله، وابن الجزري اختص النشر في التقريب فكأن التقريب هو المقروء به عنده، ربما يكون اتضح له أنها في غير محلها، لكن لا نستطيع أن نعبث بالنص.

والمشكلة أو العجب أن أئمة التحريرات مثل الشيخ الإزميري والشيخ المتولي -رحمة الله عليه- ما وقف عند هذه العبارة، و أنا أتمنى لو أحد يكتب بحث المسائل التي وافق فيها الشيخ الإزميري أو الشيخ المتولي وافق فيها ابن الجزري مما يخالف مما في أصول النشر.

لو أخذنا هذه المسألة كمثال ورواه هبة الله يخالف من طريق الحمامي تخالف ما في الكتب، الشيخ الإزميري والشيخ المتولي -رحمة الله عليهما- طبعًا الشيخ المتولي أنا ما عندي له من الكتب إلا الروض النظير فهو الذي أعتمده في تحريراته، الشيخ الإزميري لدي تحرير النشر، وأيضا بدائع البرهان.

لما رجعت إليهما في هذه المسألة، الشيخ المتولي أساسًا -رحمة الله عليه- ما جاء

بشيء جديد، الشيخ المتولي أخذ كلام الشيخ الإزميري وهو هو، لم يعلق عليه أي أخذه بالنص، فكأنه –رحمة الله عليه– كأنه ارتضاه، والشيخ الإزميري لم يعترض على هذا، لم يعترض على (ورواه هبة الله)، فنقول (هبة الله) تحتاج إلى هبةٍ من الله لفهمها، نسأل الله ألا يحرمنا مواهبه.

(وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ فِي هَمْزِ الْوَاوِ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ، فَرَوَى عَنْهُ هَمْزَهَا جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّانِيُّ عَنْهُ وَلَا ابْنُ مِهْرَانَ وَلَا الْهُذَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ سِوَاهُ).

أي لم يذكر الداني عنه سواه، عبارة الشيخ الداني في التيسير قال: نافع وعمرو عادًا؛ بضم اللام بحركة الهمزة وإدغام التنوين فيها، وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضع الواو هذا كلام الشيخ الداني.

(وَبِهِ قَطَعَ فِي الْهَادِي وَالْهِدَايَةِ وَالتَّبْصِرَةِ وَالْكَافِي وَالتَّذْكِرَةِ وَالتَّلْخِيصِ).

طبعًا الشيخ أيمن علق هنا تعليق على أن الشيخ ابن الجزري لم يذكر أو لم يحدد أي التلخيصين لا يحتمل أنه تلخيص أبي معشر ويحتمل أنه تلخيص ابن بليمة لكن نقول ذكره ضمن كتب المغاربة يدل على أنه ربما هو يقصده –والله أعلم– لأن الكتب هذه عن المغاربة لأن هو قال جمهور المغاربة ثم ذكر الهادي والهداية والتبصرة والكافي والتذكرة، والتذكرة لابن غلبون معدود من المغاربة وليس من المشارقة، وهناك الشيخ إبراهيم السمنودي –رحمه الله عليه– قسَّم أو نظم المشارقة، قال من هم المشارقة ومن هم المغاربة، ومن هم العراقيون، ومن هم الأندلسيون، ذكرها في أبيات، وفي الكتاب الذي طُبِع أخيرًا أو قبل سنة الذي هو مجموعاته، كتاب كامل خمس مجلدات أو أربع مجلدات طبعة الكويت، أعتقد في المجلد الرابع لأن موجود عندي بالجوال، والكتاب أهداه لي بعض الفضلاء لكنه أُخِذ كغيره.

كان الوالد -رحمة الله عليه-: على عدد الكتب التي في مكتبتك هو عدد العلماء في بيتك، فإذا عندك عشرين كتاب كل كتاب لمؤلف معناه أن عندك في بيتك معك ٢٠ عالم، والكتاب هو العالم وهو الشخص الذي تستطيع أن ترجع إليه في أي وقت بدون أن يتذمر، فعلى كثرة الكتب كثرة العلماء، هذه من الفوائد.

الفائدة الثانية وهي الشاهد أن يقول: لا تجعل للكتاب عليك حق، الكتاب حقه إما أنك تقرأه وتستفيد منه أو تتركه.

مع الأسف كانت عندنا كتب نجلس بالسنة ما نطالعها، لكن الحمد لله الآن ما عندنا من الكتب إلا كتب القراءات.

حديث جانبي..وأطمح بأن يصبح لدي فقط كتابين بالمكتبة خاصين بالنشر والقراءات لأني حقيقة لدي بعض الكتب أرغب في التخلص منها لأننا لاأطالعها ولاأستفيد منها.

وكتاب في التفسير وكتاب في النحو...نستكمل حديثنا

الشيخ يقول: (التلخيص وَالْعُنْوَانِ وَغَيْرِهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَغَيْرِهِ، وَبِهِ قَرَأَ).

التي إبدالها واوًا.

(وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ وَعَبْدِ الْبَاقِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَطَعَ لَهُ ابْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْعِزِّ وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْذانِيُّ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَرَوَى عَنْهُ بِغَيْرِ هَمْزٍ أَهْلُ الْعِرَاقِ قَاطِبَةً مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ كَصَاحِبِ التَّذْكَارِ، وَالْمُسْتَنِيرِ، وَالْكِفَايَةِ، وَالْإِرْشَادِ وَغَايَةِ الِاخْتِصَارِ، وَالموضح والْمُبْهِجِ، وَالْكِفَايَةِ فِي السِّتِّ وَالْمِصْبَاحِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَاهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ).

قاطبة؛ أي كلهم لم يستثنى منهم، والجمهور الذي هو أكثر من النصف، أي مسألة فيها عشرون قولا، خمسة عشر قولا متفقين، وخمسة أقوال مخالفين فنقول جمهور العشرين، أما إذا كان عشرة بعشرة لا يسمى جمهور، فالجمهور هو فوق النصف هذا الجمهور، إذا كان أربعة وثلاثة هذا صار جمهور، لكن لو أربعة واثنين يجيبان نعم واثنين يجيبان لا، ما في جمهور، قاطبة؛ أي كلهم إذا اتفقوا كلهم قاطبة، أي قل إذا استثنى سيكون أقل من الجمهور، فالجمهور دلالة على الأكثرية، هذه معلومات من القديم، لكن –الله أعلم إن شاء الله- تكون في نفس الصواب.

(وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، غَيْرَ أَنَّ الْهَمْزَ أَشْهَرُ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَعَدَمَهُ أَشْهَرُ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ).

وهذه مسألة الشيخ يقول أن الداني لم يذكر في التيسير غير وجه الهمز، طبعًا عن قالون، والداني في التيسير عن قالون من طريق أبي نشيط، وهنا ماذا يقول؟ الهمز أشهر عن من؟ عن الحلواني، معناه أنه ليس أشهر عن أبي نشيط، النتيجة إن الداني أخذ بالوجه غير الأشهر بالتيسير، وهذا نستفيد منه أن الذي به الأخذ وعليه الأخذ لا يُشترط أن يكون هو الأشهر بهذا الكلام، فطريق أبي نشيط هو طريق التيسير، والحلواني إنما هو ربما يكون من المفردات أو في الجامع جامع البيان، المهم أنه ونحن نقرأ للداني من كتاب التيسير، فكأننا نقرأ بوجهٍ ولهذا هو الشيخ في جامع البيان ذكر على من قرأ بهذا الوجه، وحتى في جامع البيان شهر أن الهمز عن الحلواني، وهذه أيضًا مسألة نقولها لأهل التحريرات.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ قَالُونُ كَمَا ظَنَّ مَنْ لَا اطِّلَاعَ لَهُ عَلَى الرِّوَايَاتِ وَمَشْهُورِ الطُّرُقِ وَالْقِرَاءَاتِ، فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ أَيْضًا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ وَابْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ نَافِعٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ وَابْنِ سَعْدَانَ، عَنِ الْمُسَيَّبِيِّ، عَنْهُ.).

طبعًا الشيخ ابن الجزري أخذه من الداني والداني لم يذكر، لَمح لكن لم يذكر أحد من هو هذا الذي قال هذا القول وليس له اطلاع على مشهور الطرق والقراءات.

(وَانْفَرَدَ بِهِ الْحَنْبَلِيُّ، عَنْ هِبَةِ اللهِ، عَنْ أَصْحَابِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ).

الحنبلي قلنا ابن وردان كتاب الإرشاد والكفاية الكبرى.

(وَاخْتُلِفَ فِي تَوْجِيهِ الْهَمْزِ، فَقِيلَ وَجْهُهُ ضَمَّةُ اللَّامِ قَبْلَهَا، فَهُمِزَتْ لِمُجَاوَرَةِ الضَّمِّ كَمَا هُمِزَتْ فِي: سُؤْقٍ وَيُؤْقِنُ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى).

وفي بعض الروايات وجدتها بالتثنية أحب المؤيدين بدل المؤقدين بالجمع بعضها بفتح الدال وهو -الله أعلم- بفتح الدال هو الصواب، لأن كلام القصيدة لجرير، وصحيح أن جرير في هذه القصيدة أنه يمدح فيها هشام ابن عبد الملك، لكن هو يتكلم عن أحب المؤقدين إليَّ موسى وجعدى، تكملة البيت وجعدى إذا أضاءها الوقود.

وموسى وجعدى هذان ابنا جرير، فيقول: أحب اثنين يوقدوا النار هم موسى وجعدى، وإذا قلت أحب المؤقدين بالجمع أيضًا لها وجه، ولهذا وجدتها في بعض الكتب تضبط بالتثنية وفي بعض الكتب تضبط بالجمع، -والله أعلم- ولا أدري ماذا قال.

(ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: الْأَصْلُ فِي الْوَاوِ الْهَمْزُ، وَأُبْدِلَتْ لِسُكُونِهِ بَعْدَ هَمْزٍ مَضْمُومٍ وَاوًا كَـ أُوتِيَ، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الْأُولَى بَعْدَ النَّقْلِ زَالَ اجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ، فَرَجَعَتْ تلك الْهَمْزَةُ.).

هذا كله توجيه.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ له).

طبعًا كتاب التمهيد إلى الآن لا نعلم عنه شيئًا، هل هو موجود هل هو مفقود –الله أعلم–.

(قَدْ كَانَ بَعْضُ الْمُنْتَحِلِينَ لِمَذْهَبِ الْقُرَّاءِ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِقِرَاءَةِ قَالُونَ بِحِيلَةٍ).

أي لا وجه لقراءة قالون بأي حيلة كانت.

(وَجَهْلِ).

أي هذا المنتحل جهل العلة.

(وجهل الْعِلَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أُولَى وَزْنُهَا فُعْلَى؛ لِأَنَّهَا تَأْنِيثُ أَوَّلٍ، كَمَا أَنَّ أُخْرَى تَأْنِيثُ أُخْرَ، هَذَا فِي قَوْلِ مَنْ لَمْ يَهْمِزِ الْوَاوَ فَمَعْنَاهَا عَلَى هَذَا الْمُتَقَدِّمَةُ).

أي عدم المتقدمة.

(لِأَنَّ أَوَّلَ الشَّيْءِ مُتَقَدِّمُهُ، فَأَمَّا فِي قَوْلِ قَالُونَ فَهِيَ عِنْدِي مُشْتَقَّةٌ مِنْ وَأَلَ. أَيْ: لَجَا، وَيُقَالُ: نَجَا).

أي وأل تطلق بمعنى لجأ وبمعنى نجا.

(فَالْمَعْنَى أَنَّهَا نَجَتْ بِالسَّبْقِ لِغَيْرِهَا، فَهَذَا وَجْهٌ بَيِّنٌ مِنَ اللُّغَةِ وَالْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَبْيَنَ فَلَيْسَ سَبِيلُ ذَلِكَ أَنْ يُدْفَعَ وَيُطْلَقَ عَلَيْهِ الْخَطَأُ؛ لِأَنَّ الْأَئِمَّةَ إِنَّمَا تَأْخُذُ بِالْأَثْبَتِ عِنْدَهَا فِي الْأَثَرِ دُونَ الْقِيَاسِ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ سُنَّةً فَالْأَصْلُ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ: وُءْلَى بِوَاوٍ مَضْمُومَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً لِانْضِمَامِهِمَا كَمَا أُبْدِلَتْ فِي: أُقِّتَتْ، وَهِيَ مِنَ الْوَقْتِ، فَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ: الثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ، وَالْعَرَبُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا

أُبْدِلَتْ فِي يُومِنُ وَيُوتَى وَشِبْهِهِمَا، ثُمَّ أُدْخِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، فَقِيلَ: الْأُولَى بِلَامٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومَةٌ بَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ، فَلَمَّا أَتَى التَّنْوِينُ قَبْلَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ (عَادًا) الْتَقَى سَاكِنَانِ، فَأُلْقِيَتْ حِينَئِذٍ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ وَحَرَّكْتَهَا بِهَا لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ وَلَوْ كَسَرْتَ التَّنْوِينَ وَلَمْ تُدْغِمْهُ لَكَانَ الْقِيَاسُ).

الذي هو على قراءة الباقين، عادٍ الأولى.

(وَلَكِنْ هَذَا وَجْهُ الرِّوَايَةِ).

أي وجه الرواية عن من يُدغم.

(فَلَمَّا عَدِمَتِ الْمَضْمُومَةُ وَهِيَ الْمُوجِبَةُ لِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَاوًا لَفْظًا رَدَّ قَالُونُ تِلْكَ الْهَمْزَةَ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِإِبْدَالِهَا فَعَامَلَ اللَّفْظَ).

طبعًا يظهر -والله أعلم- أن الشيخ ابن الجزري من قوله: وقد كان بعض المنتحلين، هذا كله بنصه في كتاب المالقي -رحمه الله عليه- إما أن ابن الجزري وقف على كتاب التمهيد أو أنه نقله بواسطة، والذي يظهر -والله أعلم- أن كثيرًا من النصوص عن الداني في كتب الداني الإمام ابن الجزري ينقلها بواسطة المالقي في كتابه الدر النثير.

خاصة وأنه قد مدحه وقال أنه أحسن فيه وأجاد هذا رأي الشيخ ابن الجزري في كتاب شرح التيسير للمالقي، قال الداني.

(قَالَ: وَنَظِيرُ ذَلِكَ (لِقَاءَنَا)، (ايتِ)، (وَقَالَ ايْتُونِي) وَشِبْهُهُ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلِفُ الْوَصْلِ عَلَى الْهَمْزَةِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَصَلْتَ حَقَّقْتَ الْهَمْزَةَ لِعَدَمِ وُجُودِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ابْتَدَأْتَ كَسَرْتَ أَلِفَ الْوَصْلِ، وَأَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ، فَكَذَلِكَ هُنَا. فَعَلَهُ قَالُونَ وَقَالَ: أَصْلُ أُولَى).

أي الداني.

(وَقَالَ: أَصْلُ أُولَى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وُولَى بِوَاوَيْنِ- تَأْنِيثُ أَوَّلٍ- قُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى هَمْزَةً وُجُوبًا حَمْلًا عَلَى جَمْعِهِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وُءْلَى بِوَاوٍ وَهَمْزَةٍ مِنْ وَأَلَ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً عَلَى حَدِّ وُجُوهٍ فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ، فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ وَاوًا عَلَى حَدِّ أُوتِيَ انْتَهَى، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْأُولَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَعْنًى، وَهُوَ الظَّاهِرُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ- وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وهم: ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكُوفِيُّونَ بِكَسْرِ التَّنْوِينِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا).

سؤال طالب (٣٨:١٧)

نفس المعنى أولى و"وءلى" ترجع لمعنى واحد في التصريف –والله أعلم-.

(وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكُوفِيُّونَ بِكَسْرِ التَّنْوِينِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ؛ عاداً الأولي، وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا، عادا الأولي هَذَا حُكْمُ الْوَصْلِ، وَأَمَّا حُكْمُ الِابْتِدَاءِ فَيَجُوزُ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَقَالُونَ إِذَا لَمْ يَهْمِزِ الْوَاوَ).

لأن له وجهان.

(إِذَا لَمْ يَهْمِزِ الْوَاوَ وَأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:).

طبعًا الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان.

(أَحَدُهَا الْأُولَى بِإِثْبَاتِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَضَمِّ اللَّامِ بَعْدَهَا، وَهَذَا الَّذِي لَمْ يَنُصَّ ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى سِوَاهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ عِبَارَةِ أَكْثَرِ الْمُؤَلِّفِينَ غَيْرُهُ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فِي التَّيْسِيرِ).

كلمة الثلاثة في؛ سقطت من طبعة المجمع.

(وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فِي التَّيْسِيرِ).

مع أنها موجودة في الرسالة.

(وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فِي التَّيْسِيرِ وَالتَّذْكِرَةِ، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَكِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، وَالْإِعْلَانِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّبْصِرَةِ وَالتَّجْرِيدِ، وَالْكَافِي، وَالْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهِجِ، وَالْكِفَايَةِ الثَّانِي لُولَى بِضَمِّ اللَّامِ وَحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ قَبْلَهَا اكْتِفَاءً عَنْهَا بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ ثَانِي الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ، كَالتَّيْسِيرِ، وَالتَّذْكِرَةِ وَالْغَايَةِ، وَالْكِفَايَةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْكَافِي، وَالْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهِجِ، وَكِفَايَتِهِ، وَغَيْرِهَا).

أي كفاية السبط.

(وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي ذَلِكَ، وَشِبْهُهُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَطَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ كَمَا سَيَأْتِي، الثَّالِثُ الْأُولَى تُرَدُّ الْكَلِمَةُ إِلَى أَصْلِهَا فَتَأْتِي بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي التَّيْسِيرِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْغَايَةِ، وَالْكِفَايَةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي التَّبْصِرَةِ، وَالتَّجْرِيدِ، قَالَ مَكِّيٌّ: وَهُوَ أَحْسَنُ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ: وَهَذَا أَجْوَدُ الْوُجُوهِ، وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ : وَهُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ الْوُجُوهِ وَأَقْيَسُهَا؛ لِمَا بَيَّنْتُهُ مِنَ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ، وَقَالَ فِي التَّمْهِيدِ: وَهَذَا الْوَجْهُ عِنْدِي أَوْجَهُ الثَّلَاثَةِ، وَأَلْيَقُ وَأَقْيَسُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي دَعَتْ إِلَى مُنَاقَضَةِ الْأَصْلِ فِي الْوَصْلِ فِي هَذَا الْوَضْعِ -خَاصَّةً مَعَ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ-).

هذا معناه أنه فقد التوجيه التحقيق في العلل أما الرواية ثابتة.

(هِيَ التَّنْوِينُ فِي كَلِمَةِ عَادٍ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدُ).

عادًا ال.

(فَحَرَّكَ اللَّامَ حِينَئِذٍ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ وَيَتَمَكَّنَ إِدْغَامُ التَّنْوِينِ

فِيهَا و إِيثَارًا لِلْمَرْوِيِّ عَنِ الْعَرَبِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَالْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ وَالْإِدْغَامُ فِي الِابْتِدَاءِ مَعْدُومٌ بِافْتِرَاقِ الْكَلِمَتَيْنِ حِينَئِذٍ بِالْوَقْفِ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَالِابْتِدَاءِ بِالثَّانِيَةِ، فَلَمَّا زَالَتِ الْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ لِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا فِي الِابْتِدَاءِ -وَجَبَ رَدُّ الْهَمْزِ لِيُوَافِقَ بِذَلِكَ- يَعْنِي أَصْلَ مَذْهَبِهِمْ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ).

أي ليوافق أصل المذهب.

(وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الِابْتِدَاءِ بِهَا لِقَالُونَ فِي وَجْهِ هَمْزِ الْوَاوِ، وَلِلْحَنْبَلِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا الْأَوْلَى بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَضَمِّ اللَّام وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ عَلَى الْوَاوِ ثَانِيهَا لُولَى بِضَمِّ اللَّام وَحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَهَمْزَةِ الْوَاوِ ثَالِثُهَا الْأُولَى كَوَجْهِ أَبِي عَمْرٍو الثَّالِثِ وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ هِيَ أَيْضًا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ الْكَافِي).

الذي هو ابن شريح.

(لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الثَّالِثَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَذَكَرَهُ لِقَالُونَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّانِي لِقَالُونَ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ، وَذَكَرَ لَهُ الثَّالِث بِصِيغَةِ التَّضْعِيفِ، فَقَالَ: وَقِيلَ إِنَّهُ يُبْتَدَأُ لِقَالُونَ بِالْقَطْعِ وَهَمْزَةٍ مضمومة كَالْجَمَاعَةِ).

أي حكايته في قيل التي جعل الشيخ يقول بالتضعيف.

(وَظَاهِرُ عِبَارَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَافِظِ جَوَازُ الثَّالِثِ عَنْ وَرْشٍ أَيْضًا، وَهُوَ سَهْوٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

عبارة الإمام أبي العلاء وكلهم يقف عادا ويبتدأ الأولى، ولم يشر محقق الكتاب إلى استدراك ابن الجزري عليه، مع أنه كان يهتم كثيرًا بذلك فلعله سهوٌ –حفظه الله–.

(فَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّاكِنُ وَالْهَمْزُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ وَهِيَ (رِدْءًا)، وَ(مِلْءُ)، (وَالْقُرْآنَ)، (وَاسْأَلْ) أَمَّا (رِدْءًا) مِنْ قَوْلِهِ: (رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) فِي الْقَصَصِ فَقَرَأَهُ بِالنَّقْلِ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ، إِلَّا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ أَبْدَلَ مِنَ التَّنْوِينِ أَلِفًا فِي الْحَالَيْنِ، وَوَافَقَهُ نَافِعٌ فِي الْوَقْفِ، وَأَمَّا (مِلْءُ) مِنْ قَوْلِهِ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) فِي آلِ عِمْرَانَ، فَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَالْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، فَرَوَاهُ بِالنَّقْلِ النَّهْرَوَانِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَبِهِ قَطَعَ لِابْنِ وَرْدَانَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَرَوَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ أَبُو الْعِزِّ فِي الْإِرْشَادِ، وَالْكِفَايَةِ، وَابْنُ سَوَّارٍ، فِي الْمُسْتَنِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْعُمَرِيِّ عَنْهُ، وَرَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِغَيْرِ نَقْلٍ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْهُ، وَقَطَعَ لِلْأَصْبَهَانِيِّ فِيهِ بِالنَّقْلِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَهُوَ رِوَايَةُ أَبِي نَصْرِ بْنِ مَسْرُورٍ).

الذي هو صاحب كتاب المفيد، والأصبهاني الشيخ ابن الجزري لما ذكر عن طريق الأصبهاني يعني ذكر طريق واحدة من قراءة الهذلي على أبي نصر بن مسرور في الأصبهاني من طريق الفضل.

(وَأَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا، عَنْهُ، وَهُوَ نَصُّ ابْنِ سَوَّارٍ، عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنْهُ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ نَصًّا، عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ).

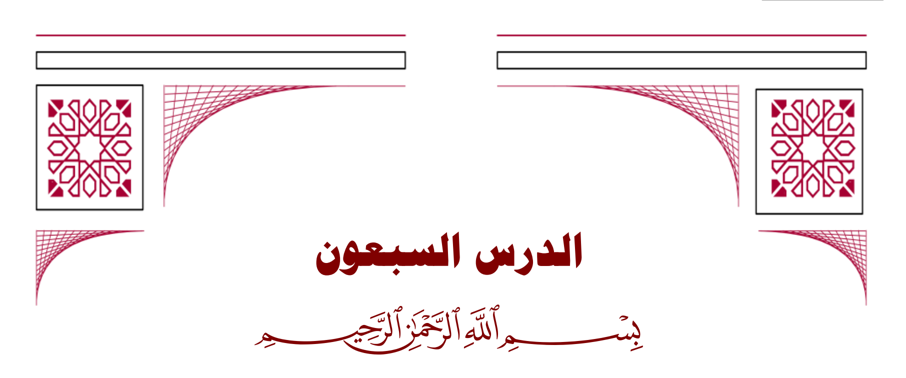
وهذا في الجامع الجزء الثاني صفحة ٦١٣، وأعتقد أنه رواه حكايةً لكن نسيت أن أقيدها.

(وَرَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْهُ بِغَيْرِ نَقْلٍ، وَالْوَجْهَانِ عَنْهُ صَحِيحَانِ، قَرَأْتُ بِهِمَا جَمِيعًا عَنْهُ، وَعَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَبِهِمَا آخُذُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ- وَأَمَّا الْقُرْآنُ وَمَا جَاءَ مِنْهُ نَحْوُ و(قُرْآنَ الْفَجْرِ)، وَ(قُرْآنًا فَرَقْنَاهُ)، (فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) فَقَرَأَ بِالنَّقْلِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَمَّا (وَاسْأَلْ) وَمَا جَاءَ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ (وَاسْأَلُوا اللهَ)، (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)، (فَاسْأَلِ الَّذِينَ)، (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ)، و(فَاسْأَلُوهُنَّ) إِذَا كَانَ فِعْلُ أَمْرٍ وَقَبْلَ السِّينِ وَاوًا أَوْ فَاءً. فَقَرَأَهُ بِالنَّقْلِ

ابْنُ كَثِيرٍ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعَ بِغَيْرِ نَقْلٍ).

ونقف هنا –إن شاء الله والدرس القادم نأخذ ما تبقى من الباب لأن وقفنا على التنبيهات، و–إن شاء الله نكملها الدرس القادم –بإذن الله تعالى– هذا –والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم– وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا و نبينا محمد، وأسأل الله أن يتقبل منا ومنكم وأن يفتح علينا وعليكم فتوح العارفين أنه سميع مجيب، وآخر دعونا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد..





الدرس السبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مسَّاكم الله جميعًا بكل خير، ونحاول اليوم -إن شاء الله- أن نختم باب (**نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها**)، ووقفنا عند قول ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**تنبيهات**).

❁ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[تَنْبِيهَاتٌ:

الْأَوَّلُ: لَامُ التَّعْرِيفُ: وَإِنِ اشْتَدَّ اتِّصَالُهَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَكُتِبَتْ مَعَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ الَّذِي يُنْقَلُ إِلَيْهِ.]

لأنه لا يوجد كلمة فيها (**الـ**) للتعريف إلا وهي لاصقة في الحرف اللي بعده، يعني متصلة به.

[فَلَمْ يُوجِبِ اتِّصَالُهَا خَطًّا أَنْ تَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْبِنْيَةِ؛ لِأَنَّك إِذَا أَسْقَطْتَهَا لَمْ يَخْتَلَّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ بِزَوَالِهَا الْمَعْنَى الَّذِي دَخَلَتْ بِسَبَبِهِ خَاصَّةً وَهُوَ التَّعْرِيفُ.]

لأن لو قلنا: "الرجل"، فأصل الكلمة هو كلمة "رجل"، فالمعنى ما تغير، لكن لما نقول: "الرجل" هي نفسها، لكن تغير المعنى الذي بسببه دخلت عليه **(الـ)**، وكلنا نعرف هي **(الـ)** التعريفية هل هي للعهد أم للجنس وهكذا. فمعنى **(الـ)** هو الذي تغير، أما نفس المدخول عليه -وهو رجل- هو "رجل" هو "رجل".

فعندما أقول: **"جاءنا رجلٌ"** كمثال -وهذا طبعًا درس له علاقة بالنحو بألفية ابن مالك ما لها علاقة به لكن فقط من باب التوضيح- وهو عندما نقول: **"جاء رجلٌ"** هذا نكرة، احتمال أي رجل: فلان، وفلان، وفلان. لكن مثلا لو كنا نتكلم الآن عن زميل لنا مثلا: دكتور خالد الآن تأخر، فنقول مثلا: الدكتور خالد الآن تأخر، وفجأة هو يدخل، فبناءً على ما نراه نقول: "جاء الرجل" ما نقول جاء خالد، نقول: **"جاء الرجل"**. **إذن**.. الحضور كلهم يعلمون أن المقصود بهذا الرجل هو الدكتور خالد، فـ **(الـ)** هذه هي التي تغير المعنى، هل هي للعهد الذهني أو إلى غير ذلك.

[وَنَظِيرُ هَذَا النَّقْلِ إِلَى هَذِهِ اللَّامِ إِبْقَاءً لِحُكْمِ الِانْفِصَالِ عَلَيْهَا -وَإِنِ اتَّصَلَتْ خَطًّ- سَكْتُ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا هَمْزٌ، كَمَا يَسْكُتُونَ عَلَى السَّوَاكِنِ الْمُنْفَصِلَةِ حَسْبَمَا يَجِيءُ فِي الْبَابِ الْآتِي.]

يعني **(إذا وقع بعدها همز)** مثل: الأرض، الإيمان، و**(على السواكن المنفصلة)** مثل: (وَقَدْ أَفْلَحَ).

[فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ هِيَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ التَّهَجِّي، وَهُوَ اللَّامُ وَحْدَهَا، وَبِهَا يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ، وَإِنَّمَا الْأَلِفُ قَبْلَهَا أَلِفُ وَصْلٍ؛ وَلِهَذَا تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ، فَهِيَ إِذًا بِمَنْزِلَةِ بَاءِ الْجَرِّ وَكَافِ التَّشْبِيهِ مِمَّا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ وَلِهَذَا كُتِبَتْ مَوْصُولَةً فِي الْخَطِّ بِمَا بَعْدَهَا.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ هِيَ: الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ تُحْذَفُ فِي الدَّرَجِ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ.]

طبعًا الإمام/ ابن مالك رحمة الله عليه ذكر هذين الوجهين، يعني مذهب سيبويه ومذهب الخليل في (الـ):

الــ حــرف تعريــفٍ أو الــلام فقــط   فــنمطٌ عرَّفــت قُــل فيــه الــنمط

وطبعًا الفرق: إنه سيبويه يرى إنه اللام هي الدالة على التعريف، والهمزة التي **(الـ)** هذه الهمزة هي عند سيبويه هي همزة وصلٍ، أما عند الخليل بن أحمد فالهمزة همزة قطعٍ؛ كالهمزة في كلمة "أم"، فـ **(الـ)** عند الخليل يقولون: إنها عنده همزة قطعٍ، والجعبري قال: كهمزة "أم".

[وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَشْيَاءَ: مِنْهَا ثُبُوتُهَا مَعَ تَحْرِيكِ اللَّامِ حَالَةَ النَّقْلِ نَحْوُ الَحمَرُ، الَرْضُ، وَأَنَّهَا تُبْدَلُ أَوْ تُسَهَّلُ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوَ: آلذَّكَرَيْنِ، وَأَنَّهَا تُقْطَعُ فِي الِاسْمِ الْعَظِيمِ فِي النِّدَاءِ نَحْوَ: يَا أَللهُ. وَلَيْسَ هَذَا مَحَلَّ ذِكْرِ ذَلِكَ بِأَدِلَّتِهِ، وَالْقَصْدُ ذِكْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَاتِ مِنْ ذَلِكَ.

وَهُوَ التَّنْبِيهُ الثَّانِي فَنَقُولُ:]

طبعًا قبل أن نذكر التنبيه الثاني، الإمام/ ابن مالك رحمة الله عليه رجَّح في هذه المسألة قول الخليل وقال: لسلامته من وجوهٍ كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل وموجبةٍ لعدم النظائر، وهذا الكلام ذكره في كتابه **(شرح التسهيل)** جزء (١) صفحة (٢٥٣:٢٥٧).

[التَّنْبِيهُ الثَّانِي: فَنَقُولُ: إِذَا نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فِي نَحْوِ الْأَرْضِ، الْآخِرَةِ، الْآنَ، الْإِيمَانِ، الْأُولَى، الْأَبْرَارِ.]

إذا نُقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف نحو هذه الكلمات، [وَقُصِدَ الِابْتِدَاءُ عَلَى مَذْهَبِ النَّاقِلِ، فَإِمَّا أَنْ يُجْعَلَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ أَلْ، أَوِ اللَّامَ فَقَطْ؛ فَإِنْ جُعِلَتْ أَلْ ابْتَدَأَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَبَعْدَهَا اللَّامُ مُحَرَّكَةً بِحَرَكَةِ هَمْزَةِ الْقَطْعِ، فَتَقُولُ: الَرْضُ، الَاخِرَةُ، الِايمَانُ، الَبْرَارُ لَيْسَ إِلَّا، وَإِنْ جُعِلَتِ اللَّامُ فَقَطْ] يعني: وإن جعلت الـ وتعريفه في اللام فقط [فَإِمَّا أَنْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ -وَهُوَ حَرَكَةُ اللَّامِ بَعْدَ النَّقْلِ- أَوْ لَا يُعْتَدَّ بِذَلِكَ وَيُعْتَبَرَ الْأَصْلُ. فَإِنِ اعْتَدَدْنَا بِالْعَارِضِ حَذَفْنَا هَمْزَةَ الْوَصْلِ، وَقُلْنَا: لَرْضُ، لَاخِرَةُ، لِيمَانُ، لَبْرَارُ، لَيْسَ إِلَّا، وَإِنْ لَمْ نَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ وَاعْتَبَرْنَا الْأَصْلَ جَعَلْنَا هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَلَى حَالِهَا وَقُلْنَا الَرْضُ، الَاخِرَةُ كَمَا قُلْنَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ أَلْ.

وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي كُلِّ مَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ مِنْ لَامَاتِ التَّعْرِيفِ لِكُلِّ مَنْ يَنْقُلُ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ -أي هذان الوجهان- لِنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ فِي الْأُولَى مِنْ عَادًا الُاولَى كَمَا تَقَدَّمَ، وَجَازَ فِي الَانَ لِابْنِ وَرْدَانَ فِي وَجْهِ النَّقْلِ.

وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ حَالَةَ الِابْتِدَاءِ مُطْلَقًا الْحَافِظَانِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْذَانِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ بَلِّيمَةَ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ وَأَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَبِهِمَا قَرَأْنَا لِوَرْشٍ وَغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ، واضح؟ وَبِهِمَا نَأْخُذُ لَهُ وَلِلْهَاشِمِيِّ، عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، مِنْ طَرِيقِ الْهُذَلِيِّ.

وَأَمَّا الِابْتِدَاءُ بالاسم فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات:١١] فَقَالَ الْجَعْبَرِيُّ: وَإِذَا ابْتَدَأْتَ الِاسْمَ فَالَّتِي بَعْدَ اللَّامِ عَلَى حَذْفِهَا لِلْكُلِّ.]

يعني هي أصلها (**اسم**) ألف وصل، لكن مع الـ فتُنطق (**الِسم**).

[فَالَّتِي بَعْدَ اللَّامِ عَلَى حَذْفِهَا لِلْكُلِّ وَالَّتِي قَبْلَهَا] وهي همزة الـ [فَقِيَاسُهَا جَوَازُ

الْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِرُجْحَانِ الْعَارِضِ الدَّائِمِ عَلَى الْعَارِضِ الْمُفَارِقِ، وَلَكِنِّي سَأَلْتُ بَعْضَ شُيُوخِي فَقَالَ: الِابْتِدَاءُ بِالْهَمْزِ وَعَلَيْهِ الرَّسْمُ... انْتَهَى.]

الإمام/ المتولي رحمة الله عليه علَّق أو شرح أو بيَّن قول الشيخ/ الجعبري، فقال الشيخ/ المتولي: مراده -أي مراد الجعبري- بالعارض الدائم: حركة اللام، وبالعارض المفارق: الابتداء المسوِّغ لإثبات همزة الوصل قبلها.

[قُلْتُ -أي ابن الجزري-: الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى لامِ التَّعْرِيفِ، وَالْأَوْلَى الْهَمْزُ فِي الْوَصْلِ وَالنَّقْلِ.]

طبعًا هنا الشيخ/ المتولي علَّق على كلمة ابن الجزري **(والنقل)**، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أي: المتولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال-: قول ابن الجزري والنقل لو أسقطه لكان أولى؛ لأن حركة اللام إنما هي للتخلص من التقاء حركة الساكنين وليست للنقل؛ لأن همزة "الاسم" لا حرَكة لها كسائر همزات الوصل حتى تُنقل، وإنما تُحذف في الدرج سواءٌ تحرك ما قبلها نحو: (بِسْمِ اللهِ) أو سكن نحو: (سَبِّحِ اسْمَ)، وتعرف ابتداءً توصلا للنطق بالساكن فقط، ولو كانت للنقل لحُقِّقت في نحو: (بِسْمِ اللهِ).

وهذا الكلام ذكره في كتابه **[الروض النضير]**، لكن ربما يكون الشيخ/ ابن الجزري لا يقصد الكلام على الاسم فقط -يعني على هذه الكلمة- وإنما يقصد للعموم؛ لأنه يقول: **(الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى لام التَّعْرِيفِ، وَالْأَوْلَى الْهَمْزُ فِي الْوَصْلِ وَفِي النَّقْلِ)** يعني في ذلك، وابن الجزري من المؤكد أنه لا يجهل أن الهمزة الثانية في كلمة ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ **[الحجرات:١١]**

غير موجودة أصلا، لكن ربما يكون الشيخ/ المتولي فهم من هذا الكلام -كلام ابن الجزري- بأنه جاء بعد كلمة ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ **[الحجرات:١١]** ربما يكون رأى أنه متعلقٌ به أو تعليقٌ عليه، ولا شكَّ أن فهم الشيخ/ المتولي أولى من فهمنا.

ولكن -كما نقول دائمًا- من يتولى التعليق على أي كتابٍ ومن يتولى شرح أي كتابٍ، مهمته الأولى أن يبيِّن صواب ما في هذا الكتاب، وإن قال غير المؤلف -يعني غير مؤلف هذا الكتاب- إن قال: إن كلام المؤلف خطأ، على من يتولى الشرح أو يتولى التعليق أن يبحث ولو بوجهٍ ضعيفٍ؛ ليسدد ما يقوله صاحب الكتاب. يعني هذه مهمة من يتولى شرح كتابٍ أو تعليق كتاب.

فعندما نحاول أن نوجه كلام ابن الجزري فيما يُعترض به عليه، لا نجزم بأن ما نقوله هو الصواب، لكن الذي يهمنا أنه ولو بوجهٍ بسيطٍ وكما قال أبو العلاء المعرِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن المؤلف... -يعني معنى كلامه- أن المؤلف -أي مؤلف- إذا كان متمكنًا من التأليف في علمٍ معين، بأنه في أماكن من كتابه يستخدم أساليب غامضة، بمعنى هذا الكلام وذكرناه سابقًا.

فالمهم.. لا أحد يأخذ علينا أننا نعترض على كلام الشيخ/ المتولي من أجل الاعتراض عليه، وإنما من أجل بيان ربما يكون ابن الجزري يقصد غير ما ذكره وغير ما فهمه غيره.

التنبيه الثالث...نعم ياشيخ؟

طالب: (١٤:٠١)

الشيخ: من قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ﴾ **[الحجرات:١١]**، فالتي بعد اللام على حذفها للكل.

نحن عندنا همزتين وصل: الأولى: بخصوص الـ، يعني عندنا همزتين قصدي: همزة الـ، وهمزة "اسم"، فالشيخ يقول: التي بعد اللام -وهي الهمزة العائدة علي اسم- هذه كل القراء يحذفونها (**بئس الِسمُ**)، لكن لو ابتدأنا بهذه الكلمة (**الاسم**)، يعني وقفنا على كلمة (**بئسَ**) كمثال، والشيخ مثلًا قال للطالب:

ابدأ، قف على كلمة (بئس) وابدأ بالكلمة التي بعدها اختيارًا، هل يقول الاسم ولَّا الِسم؟ فالشيخ/ ابن الجعبري من باب التوضيح إنه الكلام كله على الهمزة الأولى -همزة الـ- الهمزة الثانية حقة الاسم ما فيها كلام؛ لأن الكل متفق على أنها تُحذف. والله أعلم.

طالب: (١٥:٢٤)

الشيخ: هي رجحان العارض الدائم المفارق، العارض الدائم قال لك: هو حركة اللام.

طالب: (١٥:٣٧).

الشيخ: من أين جاء بها؟

طالب: (١٥:٤١)

الشيخ: الشيخ أيمن علَّق عليها بأنها من إحدى النُسخ؟ ما علَّق. علَّق عليها بأنها من كلام الجعبري؟ ما علَّق. إذن.. هي من كلام الشيخ أيمن، والنص وُفِّق من الجعبري فما فيها كلمة "على".

طالب: (١٦:٠٠)

الشيخ: لرجحان العارض الدائم المفارق، الشيخ قال لك: لرجحان هذا العارض الدائم المفارق. هو قال لك: حركة اللام. العارض الدائم هو حركة اللام، الشيخ يقول لك: والتي قبلها -اللي هي عائدة علي الـ- القياس فيها جواز الإثبات والحذف، والحذف أوجه -وهي الاسم.

طالب: (١٦:٣٤)

الشيخ: مراد الجعبري بالعارض الدائم: حركة اللام لرجحان العارض الدائم المفارق.

أتقصد على المفارِق؟ لرجحان كذا كذا؟ هو ذكرها في آخر باب النقل، لم يذكرها في سورة "النجم".

طالب: (١٧:١٣)

الشيخ: لا، إن لم تخني الذاكرة فالنص وُثِّق ولم أجد اختلافًا أو لم تقع عيني على اختلافٍ فيه، وهو أوجه لرُجحان العارض الدائم. أو إنه يعني تقصد أن نُراجع النسخة الخطِّيَّة؟

طالب: (١٧:٣٤)

الشيخ: لا، هو ما دام الشيخ/ أيمن وضعها بين قوسين. إذن.. يُراجع المخطوط، والجعبري أيضًا.

طالب: (١٧:٥٤)

الشيخ: لا، هذا قديم، ولا اليزيدي، هذه النسخة الخطية أعتقد، لأنها كانت في مجلدين، وإلا هو -سبحان الله- النص هذا موجود في المطبوع الجزء الثاني، صفحة (٦٧٦).

طالب: (١٨:٢٠)

الشيخ: (**ولكني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز**) الذي هو "ا"

طالب: (١٨:٣٣)

الشيخ: الشيخ ابن المتولي يقول: العارض الدائم المقصود به: حركة اللام (لِـ)، المفارق يقول لك: الذي هو الابتداء المسوِّغ وهو (اَ)، فقياسها: جواز الإثبات والحذف. يعني: جواز إثبات الهمزة أو حذف الهمزة.

طالب: (١٨:٥٦)

الشيخ: نعم طبعًا الكلام على الأولى نهاية، **(وهو أوجه)** أي: الابتداء بحذف الهمزة الأولى أوجه.

طالب: (١٩:٠٦)

الشيخ: لأنه أقرب مذكور، **(وهو أوجه للحذف)** أي: الابتداء بالحذف؛ لأنه هو يتكلم عن الابتداء، **(وإذا ابتدأت الاسم فالتي بعد اللام على حذفها للكل)** كأنه يقول لك الهمزة الثانية ما فيها خلاف؛ الجميع يحذفها، **(والتي قبلها)** -أي الهمزة الأولى العائدة على الـ- **(فقياسها جواز الإثبات)** يعني: جواز إثباتها ابتداءً، فنقول: الاسم. **(والحذف، وجواز الحذف)** يعني: حذفها، فنقول: "لِّسم".

(وهو) أي: الابتداء بحذف الهمزة الأولى **(أوجه)** يعني أفضل ولَّا أرجح **(لرُجحان)**، لماذا أوجه؟ ما العلة في أنه جعله أوجه؟ قال: **(لرُجحان العارض الدائم)** وهذه يعني لو لم يشرحها الشيخ/ ابن المتولي لنا ربما نحتاج أن نرجع إلى الحواشي التي عن ابن الجعبري عن التي على الجعبري؛ لأنها من المواضع الغامضة في أسلوب الشيخ الجعبري رحمة الله عليه.

ولا يستطيع أحد أن يدَّعي أنه يفهم كلام الجعبري كله بدون الرجوع إلى الحواشي أو إلى الأئمة الكبار؛ فحقيقةً: لما رأيت الشيخ/ المتولي وضَّحه فأراحنا من الرجوع إلى الحواشي للجعبري، فهو يقول الشيخ: **(لرجحان العارض الدائم)**، العارض الدائم هو حركة اللام، **(وبالعارض المفارق الابتداء)**، الابتداء بالهمزة؛ لأنها موجودة رسمًا، الألف مرسومة.

طالب: (٢١:١٠)

الشيخ: الحذف أوجه لماذا؟ **(لرجحان العارض الدائم)**.

لا، الجعبري.. إذن.. أنقضت المشكلة، إذن.. الآن الجعبري علَّل؛ **(لرجحان**

العارض الدائم على المفارق) في أيضًا على العارض؟ هذه نسخة من؟

طالب: (٢١:٤٥)

الشيخ: للشيخ/ اليزيدي رحمة الله عليه، اليزيدي إلى باب الإدغام صحيح؟

طالب: (٢١:٥٣)

الشيخ: نعم، اليزيدي رحمة الله عليه على العارض.

إذن.. هذه الليلة -إن شاء الله- نراجعها.

طالب: (٢٢:١٥)

الشيخ: العارض المفارق -وهو الابتداء المسوِّغ لإثبات همزة الوصل- وهو الابتداء، هي الألف في المصحف كيف كتبت؟ ﴿الِاسْمُ﴾.

أنا أقول لك: بالذات الجعبري؛ ولهذا نقلت عن بعض المشايخ -رحمة الله عليه- وبعضهم -الحمد لله- لا زال موجودًا، إنه الشيخ/ عبد الفتاح القاضي -إن لم تخني الذاكرة- إنه بعض المشايخ عندما أُنشئت كلية القرآن قديمًا، كان بعض المشايخ يتمنى أن تتولى كلية القرآن تحقيق وطباعة كتاب شرح الجعبري على الشاطبي، وأخبرني -إن لم تخنني الذاكرة أيضًا- ممن أخبرني شيخنا الشيخ/ عبد العزيز القارئ -حفظه الله-: إنه كان الشيخ/ عبد الفتاح القاضي رحمة الله عليه يعترض، فيقول الشيخ... هو أيضًا شيخنا وأستاذنا الأستاذ الدكتور/ محمد سيد الأمين -الله يحفظه- كأن سمعت منه هذا الكلام: إنه الجعبري لا يمكن أن يتولى شرحه إلا جماعة أو مركز، ويكون مَن يتولى تحقيقه والتعليق عليه لا بد أن يكون له مشاركة في العلوم، يعني له علم الآلة في النحو والبلاغة؛ ولأن أسلوب الجعبري... وهذا كل مَن يرجع إلى الجعبري حقيقةً لا يستطيع أن يفهمه بمفرده..واضح؟

طالب: (٢٤:١٠)

الشيخ: نعم، إذن.. أنا سمعتها من الشيخ/ عبد العزيز القارئ، وسمعتها أيضًا من الشيخ/ محمد سالم المحيسني رحمة الله عليه وإن كان الشيخ/ محمد سالم المحيسني إن كان يرى إنه الجعبري –يعني- يُقرَّر على الطلاب، ولو في الدراسات العليا.

طالب: (٢٤:٣٠)

الشيخ: إبراز المعاني وشرح الدرَّة للنويري وللزبيدي؛ لها وضع خاص، فيما بعد سأقول لكم إياها، يعني ليس مما يقال.

طالب: (٢٤:٥٢)

الشيخ: مخطوطة؟

طالب: (٢٤:٥٦)

الشيخ: نعم، أنا متذكر إنه آخر شيء في باب النقل.

طالب: (٢٥:٠٣)

الشيخ: لا، وإذا ابتدأت –لكي نتابع معك النص- وإذا ابتدأت الاسم...

طالب: (٢٥:٠٩)

الشيخ: لا، ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات:١١].

طالب: (٢٥:١٦)

الشيخ: في و أمَّا؟ نعم، ابن الجزري يختصر الوقت، أُراجعها لك، و"أما" ما دام في المخطوط. ولكن ما لازم تراها، هي موجودة في المخطوط لكن الشيخ/ ابن الجزري يحذفها.

والتي قبلها..

طالب: (٢٥:٣٨)

الشيخ: نعم..إذن هذا في النسخة الخطيَّة...حسنا.

طالب: (٢٥:٥١)

الشيخ: إذن.. المخطوط عند ابن الجزري نخليه، إذا ما هي موجودة عند ابن الجزري نحذفها؛ لأن نحن ننقل من ابن الجزري؛ لأن احتمال ابن الجزري نقل من نسخة ثانية فيها "ولكن".

طالب: (٢٦:١١)

الشيخ: لأنه أنا أتذكر إن في آخر باب النقل.

[قُلْتُ: الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى لام التَّعْرِيفِ، وَالْأَوْلَى الْهَمْزُ فِي الْوَصْلِ وَالنَّقْلِ] وبعدها نقلنا كلام للشيخ/ المتولي.

[وَلَا اعْتِبَارَ بِعَارِضٍ دَائِمٍ وَلَا مُفَارِقٍ، بَلِ الرِّوَايَةُ وَهِيَ بِالْأَصْلِ الْأَصْلُ] يعني الشيخ يقول: الذي ترويه هو...

[وَلذَلِكَ رُسِمَتْ. نَعَمْ، الْحَذْفُ جَائِزٌ وَلَوْ قِيّلَ: إِنَّ حَذْفَهَا مِنَ الْأُولَى فِي النَّجْمِ] -وهي "عاد" الأولى- [أَوْلَى لِلْحَذْفِ لَسَاغَ، وَلَكِنْ فِي الرِّوَايَةِ تَفْصِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللهُ أَعْلَمُ].

هو يقول: ولو قيل إنه إن حذف الكلمة من كلمة الأولى؛ لأنه هناك ورش يقول: "عادَ لُّ"، فلو بدأ بالأولى والأوجه التي ذكرها، أوْلى للحذف لساغ. الحذف جائز، هو هنا الشيخ يقول: الحذف بسبب رُجحان العارض الدائم، فالشيخ يقول: الحذف صحيح جائز، ولو قيل إن حذفها من... طبعًا هو لا يتكلم

على الاسم الآن، يتكلم على كلمة "الأولى"، ولو قيل إن حذف الهمزة من "الأولى" أوْلى للحذف لساغَ، حذف الهمزة، والأولى الهمزُ في الوصل والنقل، وهذا الذي يدل على أن الشيخ/ ابن الجزري لا يقصد الكلام فقط على كلمة "الاسم".

طالب: (٢٨:٤١)

الشيخ: في حاشية كاف –يعني: بحذفها في الرسم– لساغ، ولكن ما هي محذوفة، إلَّا فيها خلاف، أعتقد فيها خلاف.

طالب: (٢٩:٠٥)

الشيخ: كلمة (**الأولى**) أعتقد فيها خلاف، في الرسم، نعم اعتقد فيها خلاف، وذكره المهدوي في الكتاب (**الخاص بالأصول المفسر بواسطته**).

طالب: (٢٩:٢٥)

الشيخ: لا، تذكرت الآن.. كتاب (**أصول القراءات**) للمهدوي في أخر التفسير الذي طبع وحده، ذكر فيه الخلاف في رسمها وعدم رسمها.

المهم.. كلمة (**الأولى**) بالذات في سورة "النجم" فيها خلاف، والله هذا كأني تناقشت فيها مع الشيخ بشير الحميَري... طبعًا هو حذفها ليس هو الراجح، لكنه مذكورٌ، يعني ذُكر ونُقل، لكن هل عليه العمل أم ليس عليه العمل هذا شيء آخر. إذن.. سنراجع النص الخاص بالمهدوي..

[الثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ لَامِ التَّعْرِيفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ، أَوْ سَاكِنٌ غَيْرُهُنَّ لَمْ يَجُزْ إِثْبَاتُ حَرْفِ الْمَدِّ، وَلَا رَدُّ سُكُونِ السَّاكِنِ مَعَ تَحْرِيكِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيكَ فِي ذَلِكَ عَارِضٌ، فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَقُدِّرَ السُّكُونُ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ، وَلِذَلِكَ حُذِفَ حَرْفُ الْمَدِّ، وَحُرِّكَ السَّاكِنُ حَالَةَ الْوَصْلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ] يعني

أصلها: (وألقى الألواح).

[و ﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، ﴿وَأُوْلِي الأَمْرِ﴾] و لانقول: (وسيرتها الأولى).

[وَفِي ﴿الَانْعَامِ﴾، وَ ﴿يُحْيِي الَارْضَ﴾، وَ ﴿قَالُوا الَانَ﴾، وَ ﴿أَنْكِحُوا الَايَامَى﴾، وَ ﴿أَنْ تُؤَدُّوا الَامَانَاتِ﴾ وَنَحْوُ ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الَانَ﴾، وَ ﴿بَلِ الِانْسَانُ﴾، وَ ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الَاوَّلِينَ﴾، وَ ﴿عَنِ الَاخِرَةِ﴾، وَ ﴿مِنَ الَارْضِ﴾، وَ ﴿مِنَ الُاولَى﴾، وَ ﴿أَشْرَقَتِ الَارْضُ﴾، وَ ﴿فَلْيَنْظُرِ الِانْسَانُ﴾، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ صِلَةً، أَوْ مِيمَ جَمْعٍ نَحْوُ وَ ﴿بِدَارِهِ الَارْضَ﴾، وَ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الَابْصَارُ﴾، وَ ﴿هَذِهِ الَانْهَارُ﴾، وَ ﴿هَذِهِ الَانْعَامُ﴾، وَ ﴿يُلْهِهِمُ الَامَلُ﴾، وَ ﴿أَنْتُمُ الَاعْلَوْنَ﴾، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، كَالْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي اللُّغَةِ وَعِنْدَ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَجْهَانِ: الِاعْتِدَادُ بِحَرَكَةِ النَّقْلِ وَعَدَمُ الِاعْتِدَادِ بِهَا، وَأَجْرَوْا عَلَى كُلِّ وَجْهٍ مَا يَقْتَضِي مِنَ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يَخُصُّوا بِذَلِكَ وَصْلا وَلَا ابْتِدَاءً] هؤلاء النحويين.

[وَلَا دُخُولَ هَمْزَةٍ وَلَا عَدَمَ دُخُولِهَا، بَلْ قَالُوا: إِنِ اعْتَدَدْنَا بِالْعَارِضِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ مِنْ فِي الَارْضِ، وَلَا إِلَى تَحْرِيكِ النُّونِ مِنْ لَانَ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ ثَعْلَبٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الْفَرَّاءِ:]

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حبَّ سَمْرَاءَ خِيفَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

الشاهد: (فبُح لانَ).

[وَعَلَى ذَلِكَ قَرَأْنَا لِابْنِ مُحَيْصِنٍ يَسْأَلُونَكَ عَنْ لَهِلَّةِ، وَعَنْ لَانْفَالِ، وَمِنْ لَاثِمِينَ، وَشِبْهَهُ بِالْإِسْكَانِ فِي النُّونِ وَإِدْغَامِهَا، وَهُوَ وَجْهُ قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمَنْ مَعَهُ عَادًا لُولَى فِي النَّجْمِ كَمَا تَقَدَّمَ.]

طبعًا البيت من قصيدة لعنترة مطلعها:

طَرِبــتَ وَهاجَتــكَ الظِبــاءُ السَــوارِحُ   غَــداةَ غَــدَت مِنهــا سَــنيحٌ وَبــارِحُ

إلى أن يقول:

فمالت بي الأهواء حتى كأنما

ثم يقول، يأتي بالبيت الشاهد وهو:

لقد كنت تخفي

ثم بعده:

لعَمْــري لقــد أُعــذِرْتُ لــو تَعــذِريننى   وخشــنت صــدرا غيبــهُ لــك ناصــحُ

هو طبعًا هناك رواية:

تعزيت عن ذكر سهيَّة حِقبةَ

وعليه.. فلا شاهد في المسألة، وهذه من المسائل... طبعًا أيضًا هناك شاهد نحوي في هذا البيت الذي ذكره الشيخ بالإضافة إلى قوله: **(فبح لانَ)** منها شاهدٌ نحوي وهو: **(بالذي أنت بائح)**، يستشهدون به على جواز حذف العائد على الموصول من جملة الصلة، وذلك في قوله: **(أنت بائحُ)** والتقدير: بائحٌ به.

طالب: (٣٤:١٢)

الشيخ: تعذريني.

طالب: (٣٤:١٩)

الشيخ: "عادٌ لـ".

طالب: (٣٤:٢٥)

الشيخ: هو الشبه فقط، الشبه من "عاد لـُّ" مع الشبه علَّم فا علَّهِلَّت نعم، "عاد لُّ"، نعم نون التنوين "عاد لِل" صارت "عاد لْ".

طالب: (٣٤:٤٤)

الشيخ: لا، النقر بعدين "عادَ لُولَى"، هو الشيخ يبحث عن إدغام النون بخصوص التنوين (٣٤:٥٦).

طالب: (٣٤:٥٨)

الشيخ: لا، على قراءتهم هم، على قراءة نافع "عاد لُّ" متحركة، الهمزة ما هي موجودة، الشاهد هنا: الهمزة ما هي موجودة، (عَنِ الأَنْفَالِ) احذف الهمزة "عن النَّفال".

طالب: (٣٥:١٧)

الشيخ: عشان الإدغام، نفس "عاد الْ" اللام الأولى ساكن، واللام الثانية متحرك، (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الـْ) أصبحت "عن لَّ".

قال الشيخ ابن الجزري:

[وَلَمَّا رَأَى أَبُو شَامَةَ إِطْلَاقَ النُّحَاةِ وَوَقَفَ عَلَى تَقْيِيدِ الْقُرَّاءِ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ، فَتَوَسَّطَ وَقَالَ مَا نَصُّهُ: جَمِيعُ مَا نَقَلَ فِيهِ وَرْشٌ الْحَرَكَةَ إِلَى لَامِ الْمَعْرِفَةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ غَيْرَ عَادًا لُولَى هُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: ما ظَهَرَتْ فِيهِ أَمَارَةُ عَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً﴾، وَ(ما الحياة الدنيا في الآخرة)، وَ(يدع الانسان قالوا الان)، ﴿أَزِفَتِ ٱلْأَزِفَةُ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ بَعْدَ نَقْلِ الْحَرَكَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَمْ تَرُدَّ حُرُوفَ الْمَدِّ الَّتِي حُذِفَتْ

لِأَجْلِ سُكُونِ اللَّامِ، وَلَمْ تُسَكَّنْ تَاءُ التَّأْنِيثِ الَّتِي كُسِرَتْ لِسُكُونِ لَامِ الازِفَةُ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مَا اعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَيَنْبَغِي إِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ لَهُ فِيهَا أَنْ يَأْتِيَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ اللازم؛ لِأَنَّ اللَّامَ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ فَكَأَنَّهَا بَعْدُ سَاكِنَةٌ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةٌ نَحْوُ (وَقَالَ الإنْسَانُ مَا لَهَا) فَإِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ لِوَرْشٍ هُنَا اتَّجَهَ الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ. انْتَهَى.

وَهُوَ حَسَنٌ لَوْ سَاعَدَهُ النَّقْلُ، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الْجَعْبَرِيُّ فَقَالَ: وَهَذَا فِيهِ عُدُولٌ عَنِ النَّقْلِ إِلَى النَّظَرِ، وَفِيهِ حَظْرٌ].

أي: العدول عن النقل إلى النظر (**فيه حظر**) يعني: ممنوع.

[قُلْتُ -أي ابن الجزري-: صِحَّةُ الرِّوَايَةِ بِالْوَجْهَيْنِ حَالَةَ الِابْتِدَاءِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بِنَصِّ مَنْ يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ (بِنَصِّ مَنْ يُحْتَجُّ **هي الخبر**)، فَلَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ فِي الِابْتِدَاءِ دُونَ الْوَصْلِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رِوَايَةً مَعَ الْجَوَازِ فِيهِمَا لُغَةً؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْمَدِّ لِلسَّاكِنِ وَالْحَرَكَةِ لِأَجْلِهِ فِي الْوَصْلِ سَابِقٌ لِلنَّقْلِ، وَالنَّقْلُ طَارِئٌ عَلَيْهِ، فَأُبْقِيَ عَلَى حَالِهِ لِطَرَآنِ النَّقْلِ عَلَيْهِ.]

(**وهذا فيه عدولٌ عن النقل إلى النظر**) يعني: إلى الاجتهاد (**وفيه حظرٌ**).

طالب: (٣٨:٣٣)

الشيخ: ما أدري! لكنه محظور، تُراجع أيضًا من المخطوط..

هو حقيقةً بالسبب كثرة تدخل الشيخ أيمن ومن معه...

طالب: (٣٨:٥٤)

الشيخ: الذي هو (**حظَر**)

الشيخ يقول: خطر، لكن هذه (**حظر**) فالجناس أتمُ.

طالب: (٣٩:١٠)

الشيخ: السجع نعم، النظر والحظر.

[وَالنَّقْلُ طَارِئٌ عَلَيْهِ، فَأُبْقِيَ عَلَى حَالِهِ لِطَرَآنِ النَّقْلِ عَلَيْهِ.]

أعتقد أن هناك الشيخ/ أيمن يقول: (**طرآن**) لم يجده، لكنه موجود في (**المصباح المنير**) نقله، ونقله أيضًا المعلِّق على كتاب (**البيضاوي**) الخفاجي، الشهاب الخفاجي في حاشية (**كفاية الراضي**) **أعتقد**؟ المهم.. هي مشهورة بحاشية الـ...

[وَأَمَّا حَالَةُ الِابْتِدَاءِ، فَإِنَّ النَّقْلَ سَابِقٌ لِلِابْتِدَاءِ، وَالِابْتِدَاءُ طَارِئٌ عَلَيْهِ، فَحَسُنَ الِاعْتِدَادُ فِيهِ، أَلَا تَرَاهُ لَمَّا قَصَدَ الِابْتِدَاءَ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ فِيهَا إِلَى اللَّامِ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ إِلَّا مُحَرَّكَةً، وَنَظِيرُ ذَلِكَ حَذْفُهُمْ حَرْفَ الْمَدِّ مِنْ نَحْوِ: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ﴾، وَ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾، وَإِثْبَاتُهُمْ لَهُ فِي ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾، وَ﴿كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾؛ لِطَرَآنِ الْإِدْغَامِ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَذَلِكَ وَاضِحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرَّابِعُ: مِيمُ الْجَمْعِ، أَمَّا لِوَرْشٍ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ عِنْدَ الْهَمْزَةِ صِلَتُهَا بِوَاوٍ، فَلَمْ تَقَعِ الْهَمْزَةُ بَعْدَهَا فِي مَذْهَبِهِ إِلَّا بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ مِنْ أَجْلِ الصِّلَةِ، وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، فَإِنَّ الْهُذَلِيَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ عَدَمُ الصِّلَةِ مُطْلَقًا، وَمُقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقِ عَدَمُ صِلَتِهَا عِنْدَ الْهَمْزَةِ، وَنَصَّ أَيْضًا به عَلَى النَّقْلِ مُطْلَقًا، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ النَّقْلُ إِلَى مِيمِ الْجَمْعِ.

وَهَذَا مِنَ الْمُشْكِلِ تَحْقِيقُهُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُ نَصًّا فِي مِيمِ الْجَمْعِ بِخُصُوصِيَّتِهَا بِشَيْءٍ، فَأَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَالَّذِي أُعَوِّلُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَدَمُ النَّقْلِ فِيهَا بِخُصُوصِيَّتِهَا وَالْأَخْذُ فِيهَا بِالصِّلَةِ، وَحُجَّتِي فِي ذَلِكَ: أَنِّي لَمَّا لَمْ أَجِدْ لَهُ فِيهَا نَصًّا رَجَعْتُ إِلَى

أُصُولِهِ وَمَذَاهِبِ أَصْحَابِهِ، وَمَنِ اشْتَرَكَ مَعَهُ عَلَى الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ، وَوَافَقَهُ عَلَى النَّقْلِ فِي الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الزُّبَيْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ أَحَدُ الرُّوَاةِ الْمَشْهُورِينَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ، فَوَجَدْتُهُ يَرْوِي النَّقْلَ نَصًّا وَأَدَاءً، وَخَصَّ مِيمَ الْجَمْعِ بِالصِّلَةِ لَيْسَ إِلَّا.

وَكَذَلِكَ وَرْشٌ وَغَيْرُهُ مِنْ رُوَاةِ النَّقْلِ عَنْ نَافِعٍ، كُلُّهُمْ لَمْ يَقْرَأْ فِي مِيمِ الْجَمْعِ بِغَيْرِ الصِلَة، وَوَجَدْتُ نَصَّ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ صَرِيحًا فِي عَدَمِ جَوَازِ النَّقْلِ فِي مِيمِ الْجَمْعِ. فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى عَدَمِ النَّقْلِ فِيهَا، وَحَسُنَ الْمَصِيرُ إِلَى الصِّلَةِ دُونَ عَدَمِهَا جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ لِمَنْعِ النَّقْلِ فِيهَا وَبَيْنَ الْقِيَاسِ فِي الْأَخْذِ بِالصِّلَةِ فِيهَا دُونَ الْإِسْكَانِ، وَذَلِكَ أَنِّي لَمَّا لَمْ أَرَ أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَلَا عَنْ نَافِعٍ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ النَّقْلَ فِي غَيْرِ مِيمِ الْجَمْعِ وَخَصَّصَهَا بِالْإِسْكَانِ، كَمَا أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ نَصَّ عَلَى النَّقْلِ فِيهَا، وَحَمَلَ رِوَايَةَ الرَّاوِي عَلَى مَنْ شَارَكَهُ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ، أَوْ وَافَقَهُ فِي أَصْلِ تِلْكَ الْقِرَاءَةِ أَصْلٌ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ التَّشْكِيكِ وَالْإِشْكَالِ، فَقَدِ اعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّتِنَا -رَحِمَهُمُ اللهُ- لَمَّا لَمْ يَجِدُوا نَصًّا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ.]

طبعًا هذا الكلام كله... يعني هذه القاعدة إنه حملُ رواية الراوي على مَن شاركه إلى ما كان.. هذا كله من ابتكار الإمام/ مكي بن أبي طالب رحمة الله عليه لكن العجب -وسبحان من لا يسهو، وسبحان من لا يغفل- إنه الشيخ أعتقد فيما بعد في باب وقف حمزة سيأتي نص والشيخ نقله عن ابن مهران رحمة الله عليه ابن مهران ذكر ثلاثة أوجه، يعني حتى قال في ميم الجمع ذكر ثلاثة أوجه، يعني أجاز النقل وأجاز... فالمهم.. أنه أجاز النقل، والشيخ يقول: لم يرَ أحدًا نقل. ولا شك أن الشيخ/ ابن الجزري اطَّلع على كلام الشيخ ابن مهران، لكن العصمة ليست إلَّا لنبي !

طالب: (٤٤:١١)

الشيخ: لا، الشيخ ذكر كلام ابن مهران نقله في باب لحمزة، لكن النُصح لابن مهران على العموم، هل يقصد حمزة؟

طالب: (٤٤:٣١)

الشيخ: لا، الشيخ هنا يتكلم... صحيح إن الكلام يتعلَّق بابن جمَّاز، لكن العبارة هنا إنه ميم الجمع، يعني هل ابن الجزري يقصد النقل بميم الجمع مطلقًا -سواءً عن أبي جعفر ولَّا غيره- أو يقصد أنه لم يرَ النقل فيها عن أبي جعفر؟ إذا كان كذلك فليس هناك عجب.

إذن.. هو هنا يتكلم على نقل ميم الجمع وجواز النقل فيها عن ابن جمَّاز.

[وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُجِزْ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ فِي (أَأَعْجَمِيٌّ)، وَ(أَأَنْ كَانَ) لِابْنِ ذَكْوَانَ سِوَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ.] نعم، هذا كلام مكي.

[قَالَ مَكِّيٌّ عِنْدَ ذِكْرِهِمَا فِي التَّبْصِرَةِ: لَكِنَّ ابْنَ ذَكْوَانَ لَمْ نَجِدْ لَهُ أَصْلا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ أَمْرُهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ هِشَامٌ فِي (أَئِنَّكُمْ) وَ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ، وَحَمْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الرَّاوِي مَعَهُ عَلَى رَجُلٍ بِعَيْنِهِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ.]

هذا مشكلة.. طبعًا يعارض القول بالانفرادات وبقول الأشياء التي ما نُقلت هباءً.

[وَأَمَّا مَذْهَبُ حَمْزَةَ فِي الْوَقْفِ فَيَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ النَّصَّ عَلَى الْهَاشِمِيِّ الْمَذْكُورِ -الذي هو عن ابن جمَّاز- لِأَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرَزُورِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ بِصِلَةِ مِيمِ الْجَمْعِ لِلْهَاشِمِيِّ عِنْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ،

فَصَحَّ مَا قُلْنَاهُ، وَاتَّضَحَ مَا حَاوَلْنَاهُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ كِفَايَةِ الْمُنْتَهِي وَغاية الْمُبْتَدِي لِلْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي ذَرٍّ أَسْعَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بُنْدَارٍ الْيَزْيدِيِّ صَاحِبِ الشَّهْرَزُورِيِّ وَابْنِ خَيْرُونَ الْمَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَمَدِينَ، وَأَهْلِ الْأَدَاءِ الْمُحَقِّقِينَ].

طالب: سؤال (٤٦:٥١)..

لا والله مع الأسف مفقود والله! ولما قرأنا عنه يعني لو وصلنا ففيه علمٌ كثيرٌ.

والله عندي إحساس إنه -إن شاء الله- يعني كثير من كتب القراءات التي نحسبها الآن مفقودة - طبعًا إحساس، وإن شاء الله ربنا ما يخيِّب لنا هذا الإحساس- يعني دائمًا على البال كتب معينة، وهي محسوبة من المفقود، لكن -سبحان الله- لما يأتي ذكرها -طبعًا أتكلم عن شخص العبد الضعيف- نجد بردًا في الصدر؛ ربما يكون هذا -إن شاء الله- إشارة! هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.





الدرس الحادي والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه، السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، نبدأ اليوم -إن شاء الله- بقراءة باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره.

قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، تقدم الكلام على السكت أول الكتاب عند الكلام على الوقف، والكلام هنا على ما يسكت عليه، فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا على ساكنٍ إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن، فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز، فالساكن الذي يجوز السكت عليه إما أن يكون بعده همزة

فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة وإنما يسكت عليه لمعنًا غير ذلك، فالساكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خوفًا من خفائه إما أن يكون منفصلا فيكون أخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، أو يكون متصلا فيكون هو والهمز في كلمةٍ واحدة، وكلًا منهما إما أن يكون حرف مدٍّ أو غير حرف مدٍّ.

فمثال المنفصل بغير حرف المدّ: ﴿... مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة:٦٢]، ﴿... خَلَوْا

إِلَىٰ﴾ [البقرة:١٤]، ﴿...ابني آدم﴾ [المائدة:٢٧]، ﴿... وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٥ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۗ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلْبَعِيدِ﴾ [سبأ:٧-٨]، ﴿...عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [يس:١٠]، ﴿... فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١] ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح:١]، ﴿حَامِيَةٌ﴾ [القارعة:١١] ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر:١]، ومن ذلك نحو: الأرض والآخرة والإيمان والأولى، وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطًا على الأصح.

ومثاله بحرف المدِّ: ﴿...بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة:٤]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا...﴾ [البقرة:١٤]، ﴿... فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا...﴾ [البقرة:٢١]، ﴿... يَٰٓأُوْلِى﴾ [البقرة:١٧٩]، وهؤلاء مما كان مع حرفي النداء والتنبيه وإن اتصل في الرسم أيضًا.

ومثال المتصل بغير حرف المدِّ: القرآن، الظمآن، وشيء، وشيئًا، ومسؤولا، وبين المرء، والخبء، والدفء.

ومثاله بحرف المدِّ: أولئك، وإسرائيل، والسماء، بناءً، وجاءوا، ويضيئوا، وقروء، وهنيًا، ومريئًا، ومن سوء.

طالب: (غير مسموع).

الشيخ: نعم، على الأصح أنه مما انفصل؛ لأنه اعتبار (ال) كلمة، لأننا سنعرف أن هناك من يقول أنه تعتبر كلمة واحدة، وقوله أصح.

"فورد السكت من ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء عن هذه الطرق عن حمزة، وابن ذكوان وحفصٍ ورويسٍ وإدريس".

طبعًا لاحظ أن الشيخ الآن سيفصل في كل واحد من هؤلاء المذكورين: حمزة

وابن ذكوان وحفص وإدريس.. سيذكر وينسب الطرق الذي جاء منها السكت لهؤلاء، إذا وصل إلى رويس فسيقول أنه انفرادة، والعجب أن الإمام ابن الجزري وهذا سنذكره في تفصيل هناك، الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الطيبة وهي التي نسميها الطيبة (الجديدة) الشيخ لم يذكر رويس مع أصحاب السكت، بينما في النسخة الأولى من الطيبة التي أجاز بها الإمام ابن الجزري نفسه وقُرأت على ابن الجزري نفسه في سنة ثمانمائة أي: بعد عدة أشهر من نظم الطيبة وهي هذه النسخة الموجودة الآن، عُرفت وانتشرت وهي نسخة خطية، الشيخ ذكر فيها السكت لرويس بخلف، وقيّده بحالة كون رويس يقرأ بالقصر، ونقلت لكم البيت يقول:

ولابن ذكوان لذي الطول اختلف وخصَّ إدريس وفيه مختلف

ودونهم بالخُلف غوثٌ إن قصر..

هذه في الطيبة، لكن الطيبة النسخة الأولى التي نظم فيها الإمام ابن الجزري، هنا قال: (ورويس) وسيأتينا أن هذا رويس السكت عنه انفرادة، وسنعرف أن الشيخ ابن الجزري يقول: ليس عليه الأخذ، بينما هناك نظمه وأجاز به، فهذا يدل على أن الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ له اختيارات وربما كان يغير من اختيار لاختيار، ولهذا نقول الذي نراه صوابًا الآن -إن شاء الله- أن اختيار ابن الجزري يؤخذ من كل كتابٍ يؤخذ اختيارًا له.

يعني لا نقول أن ابن الجزري في النشر إذا اختار شيئًا واختار غيره في التقريب مثلا أو في كتابٍ آخر أنه يعتبر اختيارًا، نقول أنه في ذلك الكتاب يختار هذا الوجه، وفي غيره كذا، هنا في الطيبة اختار أن السكت ليس للرويس، بينما في البداية كان يختار السكت لرويس في تلك المنظومة.

كذلك هنا في النشر يرى أن السكت عن رويس انفرادًا ولا يقرأ بها، مع أنه كان يقرأ بها وقرأ بها وأجاز بها، يعني الخلاف عن رويس.

كتب الإمام ابن الجزري تؤخذ اختياراته من كل كتابٍ على حدة، وهناك مسائل أخرى إذا جاء مكانها -إن شاء الله نشبع فيها القول.

الآن بدأ يقول في طرق السكت أنه ورد عن حمزة وابن ذكوان وحفص والرويس وإدريس، الآن سيفصل لنا كل واحد ما هي الطرق التي جاءت عنه بهذا السكت.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فأما حمزة فهو أكثر القراء به عنايةً، واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافًا كثيرًا...".

لأنه ربما تصل إلى ستة أو سبعة.

"فروى جماعةٌ من أهل الأداء السكت عنه من رواية خلفٍ وخلاد فيه لام التعريف حيث أتت وشيءٍ كيف وقعت أي: مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا".

إذًا هذه الطبقة الأولى في السكت عن حمزة، ما هي المرتبة الأولى؟ هي أنهم السكت عنه من الروايتين خلف وخلاد على شيءٍ وعلى لام التعريف، معنى هذا أن هؤلاء الذين جاء عنهم هذا الوجه وهو السكت على (ال) وشيء وشيئًا معناه أنهم لا يقرأون بالسكت على المفصول، سواءً كان المفصول مثل المد (قالوا آمنا) أو مثل (قد أفلح) أو مثلًا (مسؤولًا) أو مدًا متصل.

إذًا المجموعة الأولى أو الجماعة الأولى من أهل الأداء روت السكت عنه من الروايتين في لام التعريف الأرض والآخرة و... وشيءٍ كيف وقعت.

"وهذا..."

أي هذا المذهب الذي هو السكت في (ال) وشيء.

"مذهب صاحب الكاف".

ولاحظ يقول الشيخ: مذهب صاحب الكافي، ونقول هنا فرق كبير بين أن يقول: (وهذا مذهب الكافي) وبين أن يقول (مذهب صاحب الكافي) فمذهب صاحب الكافي فيه إشارةٌ إلى أنه وصل لابن الجزري بالأداء، ومذهب الكافي معناه أنه مذهب الكتاب نفسه، صاحب الكافي ذكره في كتابه وابن الجزري أخذ هذا الوجه برأيه من الكتاب، وهناك أدلة على هذا كما مرَّ سابقًا.

فلهذا من يعترض على هذا الكلام ويأتي ويعلق ويقول: هذا مذهب صاحب الكافي ويقول هذا المذهب ليس موجودًا في الكافي، هذا لم ينتبه لمصطلح أو لمنهجية الإمام ابن الجزري، يعني هذا المكان وهذا مذهب صاحب الكافي، لا ينبغي لأي باحث إذا ذهب إلى كتاب الكافي ووجد هذا الكلام مختلفًا عن الكلام الذي ذكره ابن الجزري، في هذا السياق لا يحق له أن يقول: أنا ذهبت إلى الكافي فما وجدت ما وجده ابن الجزري فيكون تعلقًا أو ملحوظةً على الجزري، ابن الجزري لم يقل لك هذا مذهب الكافي، بل قال: هذا مذهب صاحب الكافي.

طالب: ١٠:٣٦ (الصوت غير واضح)

الشيخ: غالبًا غالبًا ومرت معنا في الأسانيد كثيرًا

هو أحيانًا يقول: وهذا مذهب ابن مهران، تذهب مثلا إلى الغاية وإلى المبسوط لا تحصل.

"وهذا مذهب صاحب الكافي وأبي الحسن طاهر ابن غلبون من طريق الداني".

لاحظ من طريق الداني، وهنا حقيقةً رجعت إلى تحقيق الدكتور أيمن فوجدته علق تعليقًا ليس في محله ولا يفهم من السياق؛ لأني فهمت كأنه ربما هذه العبارة لا أدري هل هو قال أنها توهم أو قال ربما توهم لا أدري، لكن المهم فيها الوهم،

لنقول أنه قال: ربما توهم أن طاهر ابن غلبون لم ينقل عن الداني، وهو لا يوهم، هو قصده أن عبارة الشيخ ابن الجزري وأبي الحسن طاهر ابن غلبون من طريق الداني، الشيخ الدكتور –الله يحفظه- يقول: أن هذه العبارة توهم أن ابن غلبون هو التلميذ والداني هو الشيخ، وهذه العبارة لا يفهم منها ذلك.

نحذف كلمة ابن غلبون وكلمة الداني ونضع ابن غلبون ورش وابن الداني الأزرق، لو كانت مثلا: وورش من طريق الأزرق.. هي هي، ابن غلبون هو الشيخ وطريق الداني هو التلميذ، فالله أعلم أنا ما رأيت أن هذا التعليق ليس هذا مكانه، فلا توهم أبدًا بالعكس هذا هو المستخدم عند أهل القراءات أن أقول مثلا حفص من طريق كذا.

ولاحظ أيضًا عبارة الإمام ابن الجزري عندما قال ابن غلبون: من طريق الداني، لم يقل وهو مذهب أبي الحسن طاهر ابن غلبون، كأنه قال: ومذهب أبي الحسن ابن غلبون من طريق الداني، يعني قيّد وهذه مهمة جدًا لأننا سنحتاجها بعد قليل.

"ومذهب أبيه عبد المنعم وأبي علي الحسن بن بليمة وأحد المذهبين في التيسير والشاطبية وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن ابن غلبون إلا أن روايته في التذكرة وإرشاد أبي الطيب عبد المنعم وتلخيص ابن بليمة هو المدُّ في شيء مع السكت على لام التعريف حسب لا غير والله أعلم".

طالب: ١٣:٥٩

الشيخ: نعم، المد عدم السكت.

يعني الإدراج بدون سكت، الذي يتكلم فيه هنا السكت أو عدم السكت، المد هذا في التلخيص وفي التذكرة وفي -- **((@ كلمة غير مفهومة- ١٥:٢٦))** – عند ابن غلبون، المقصود هنا في هذا المكان الإدراج الوصل من غير سكتٍ؛ لأن

السكت الذي هو مثل البدل في باب آخر ربما من نفس الطرق هذه أو غيرها، فهو يقول: نحن نتكلم عن السكت أو عدم السكت.

الداني يقول أنه قرأ على أبي الحسن طاهر ابن غلبون بالسكت على (ال) والسكت على شيء حسنًا؟، إلا أن روايته في التذكرة مع رواية الإرشاد أبي الطيب ومع تلخيص هو المد في شيءٍ مع السكت على لام التعريف.

طالب: (غير مسموع).

الشيخ: نحن ما لنا شغل، نحن لا نتكلم في كونه سكت أو غير سكت.

طالب: سؤال ١٦:١٠

الشيخ: لا هو ما زال في الجماعة الأولى وهو مذهب السكت على (ال) وشيء، وهنا نحن نتكلم عن الجزء هذا لأن الشيخ ابن الجزري سيناقش هذه الجزيئة، يناقش ما إذا كان الداني يقول: أنا قرأت على ابن غلبون بالسكت في (ال) وشيء، ابن غلبون في الكتاب الخاص لم يذكر إلا السكت على لام التعريف، لم يذكر شيء وشيئًا لم يذكرهما في هذا.

فابن الجزري، أنا نقلت كلام ابن غلبون لكن غير متذكر..

المهم لو رجعنا إلى التذكرة سنجد أنه ابن غلبون لم يذكر إلا السكت على (ال) المد في شيء مأخوذ من ذلك الباب من باب المد في كتاب ابن غلبون، لكن نحن نتكلم هنا على السكت وعدمه، الشيخ الداني يقول: أنا قرأت على ابن غلبون السكت في شيء، ابن غلبون ما قال بالسكت في شيء، وهذه الإشكالية واللب، ابن غلبون ليس عنده في التذكرة السكت على شيء.

دعونا ننتهي لأن هذه المسألة لم تنته بعد

"وقال الداني في جامع البيان: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على لام المعرفة خاصةً لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة أي السكت على لام التعريف ولم يذكر عنه خلافًا، وهذا الذي ذكره في جامع البيان عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نص عليه في التيسير، فإنه نص فيه أنه قرأ على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف وشيء وشيئًا حيث وقع لا غيره، وقال في الجامع إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصةً".

هذا التعليق لابن الجزري فإما أن يكون سقط ذكر شيءٍ من الكُتَّاب أي: النُّساخِ الذين نسخوا جامع البيان لما وصلوا إلى هذا النص، فيوافق التيسير أي يكون صحيحًا أن الداني في الجامع قال: أنا قرأت على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف وعلى شيءٍ ولكن النساخ أسقطوا كلمة شيء، فيكون الذي في تيسيره هو الذي في الجامع.

أو يكون من المد على شيء أي: يكون الداني قال: أنا قرأت على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف فقط مع المد على شيء، أي مع عدم السكت على شيء، فيوافق التذكرة أي: السكت على (ال) وعدم السكت على شيء، بغض النظر عن أنها مد أم لا نحن نركز على أنه سكت أم لا.

نحن الآن لا نقرر مذهب حمزة في شيء، نحن نقرر ماذا قال ابن غلبون وماذا قال الداني عن ابن غلبون، هذه التي يناقشها الشيخ؛ لأنه حتى الدكتور أيمن جاء بها في كلام يحتاج إلى المناقشة ونناقش فيه سويًّا، الآن المسألة ابن غلبون في كتابه عنده السكت على (ال) وعدم السكت على شيء (المد فيها)، أنت تفهم المد على أنه مد وأنا أفهمه أنه عدم السكت.

ابن غلبون في التذكرة ليس عنده السكت في الشيء، الشيخ الداني يقول: أنا قرأت على أبي الحسن طاهر ابن غلبون الذي هو صاحب التذكرة، قرأت عليه

بالسكت على (ال) وعلى شيء وشيئًا، الإمام ابن الجزري يقول: كلام الداني في الجامع يخالف كلامه في التيسير لأن الداني في التيسير يقول: أنا قرأت على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف وبالسكت على شيء وعلى شيئًا.

في جامع البيان الداني قال: أنا قرأت على أبي الحسن بالسكت على (ال)، ابن الجزري قال: احتمال أن الإمام الداني يقول في الجامع أنه قرأ على أبي الحسن بالسكت على (ال) وشيء وشيئًا لكن النساخ سقط منهم كلمة شيء وشيئًا فصار النص كأنه يقول: أنا قرأت على أبي الحسن بالسكت على (ال).

يقول هناك احتمال ثاني، فإذا كان النساخ هم من أسقطوا كلمة شيء وشيئًا يكون مراد الداني ومذهبه الموافق لما في التيسير، لكن لو كان إسقاط كلمة شيء وشيء ليست من النساخ وإنما من الداني فيكون كلام الداني موافق لابن غلبون في التذكرة، هذه هي المسألة.

الآن نأتي للنص الأول "وقال الداني في جامع البيان وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على لام المعرفة خاصةً لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد"، هذا الكلام كله ليس كلام جامع البيان في النسختين الخطيتين اللتين اعتمد عليهم محققو جامع البيان الذي طبعته جامعة الشارقة، أتكلم عن النسختين الخطيتين اللتين اعتمدوا عليهما ليس فيهما هذا الكلام، الكلام في النسخ الخطية.

الكلام في جامع البيان في النسخ الخطية "وقال الداني في جامع البيان: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في كتابه عن حمزة ولم يذكر عنه خلافًا"، يعني حتى كلمة أي السكت على لام التعريف هذا كلام ابن الجزري، النص عند ابن مجاهد الذي في المخطوطات في المخطوطين وهما مخطوتان مختلفتان، الداني في جامع البيان في النسختان الخطيتين المصرية والتركية.

الأخ التركي محمد جمال العتيك على أي نسخة؟ الهندية؟

الشيوخ الأفاضل الذين حققوا طبعة الشارقة لم يعتمدوا الهندية، فمعناها أنهم اعتمدوا على هاتين النسختين المصرية والتركية، كلام الداني في هاتين النسختين وواحدة من هاتين النسختين الذي اعتمدوها حتى في المقدمة إن لم تخني الذاكرة ذكروا أنها نسخة ابن الجزري؛ لأن فيها تعليقات عن ابن الجزري، فمعناه أن هذا النص ليست في النسخة التي عند ابن الجزري، نقول في المخطوطتين "وقال الداني..." النص عند الداني هو هذا، قوله في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصةً لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد، هذا والله أعلم كلام ابن الجزري، يعني جملة اعتراضية اعترض بها ابن الجزري في كلام الداني لتوضيحه.

الدليل على ذلك عدم وجوده في النسختين الخطيتين، وعدم وجوده في النسخة التي حققها الدكتور الجزائري الصديق (لا أتذكر اسمه) طبعة كانت قبل طبعة الشارقة، وليست في النسخة أيضًا التي طبعت في تركيا التي حققها محمد كمال العتيك، هاتان الطبعتان مع هاتين المخطوطتين ليس فيهما عبارة "في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصة لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد، هذا كلام كله كلام اعتراضي للإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه-، يعني جملة اعتراضية.

ويقوي ذلك بالإضافة إلى عدم وجوده في النسختين الخطيتين وفي النسختين المطبوعتين قوله عن قراءته: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في كتابه عن حمزة، هذا هو السياق، سياق الداني هذا هو، لو قولنا: وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه يكون الضمير يعود على ابن مجاهد، ابن مجاهد لا يُعرف أن له تأليفًا خاصًا بحمزة بينما الإمام ابن غلبون رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كتابٌ مفرد بحمزة وهشام، ورجع في كتابه التذكرة أيضًا إلى هذا الكتاب وأحال عليه أعتقد في مرتين إن لم يكن أكثر، مرتين متأكد منها أما أكثر من ذلك فلا أدري.

الكتاب قد يكون مفقودًا فلو أخذنا وقرأنا على أبي الحسن عن قراءته في كتابه عن حمزة يتضح الإشكال الذي أشار إليه الإمام ابن الجزري، احتمال أنه أبو الحسن طاهر ابن غلبون لمّا قرأ عليه الإمام الداني كتابه هذا يكون أنه لم يذكر السكت على شيءٍ أوشيئًا، فيكون الشيخ الداني قرأ على ابن غلبون بما في كتابه هذا، وهذه قراءة كتاب وليست قراءة رواية، لأنه يقول: قرأت في كتابه وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في كتابه عن حمزة.

معناها أنه احتمال أن ابن غلبون في كتابه الضمير يعود عليه، ويكون هذا الكلام أنه الداني قرأ على أبي الحسن بالسكت في (ال) يكون في خلال ضمن قراءته له في هذا الكتاب ولا يقصد الداني قراءته عليه من كتاب التذكرة؛ لأن الذي في كتاب التذكرة هي الطريقة التي في التيسير، هذه نقطة.

الذي في التيسير غير التي في التذكرة، الزيادة في السكت في شيء وشيئًا، لكن في التذكرة موافقٌ لما في كتاب حمزة، نرجع إليها بعدما ننتهي من هذه.

الشيخ أيمن في تحقيقه على النشر أو تعليقه أي في تعقبه على ابن الجزري يقول: طبعًا لما قال الشيخ ابن الجزري: "ولعل فإما أن يكون سقط ذكر شيءٍ" هنا الشيخ أيمن يعلق يقول بكل جزمٍ مع الأسف: لم يسقط من جامع البيان شيء، وكلُّ ما في الأمر أن الداني ذكر في التيسير سكت حمزة من الروايتين على لام المعرفة وعلى شيءٍ وشيئًا في الموضع نفسه، وأمّا في جامع البيان فذكر سكت حمزة من جميع الطرق على الياء في شيء وشيئًا، وذكر أنه قرأ على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على لام المعرفة خاصةً في موضع آخر،...".

وهذا الجزم الذي أقصد أن الشيخ يعني جزم به، الشيخ أحيانًا يعلق ولا يترك مجال لقولٍ آخر، يقول: "وعليه فلا تعارض بين ما في جامع البيان والتيسير"، يعني يقول: لا يوجد تعارض بين ما ذكره الإمام الداني في الجامع وبين ما ذكره

الإمام الداني في التيسير، وهذه نعتبرها... في تقريب المسائل العلمية لا نتكلم من فراغ، النتيجة التي وصل لها أو شيء، وبعد ذلك نطالع كلامه ونطابقه بجامع البيان ونرى هل هناك تعارض بين ما ذكره أم لا.

ابن الجزري يقول: الداني في جامع البيان يقول: أنه قرأ بالسكت على لام المعرفة فقط على طاهر ابن غلبون في جامع البيان، في التيسير يقول: أنا قرأت على أبي الحسن طاهر ابن غلبون بالسكت على (ال) للتعريف وشيء وشيئًا، هذا الآن فيه تعارض، ومسألة انكار هذا التعارض مشكلة، لكن الدكتور أيمن لماذا وصل إلى هذه النتيجة؟

الذي لبّس على الشيخ، وأنا أقول لبّس لأن الشيخ يستخدمها مع ابن الجزري وهذا أسلوبه أي ما فيه غضاضة من مكانته، إلا إذا اعتبرنا أن لبّس فيه غضاضة من ابن الجزري فيكون المكيال، والحي يغلب ألف ميت، فالميت إذا كان من الأحياء من يرى أنه يدافع عنه بالحق فيدافع عنه، ولو كان ابن الجزري موجود لقال الدكتور أيمن: حتى أنت لُبّس عليك، فهي قضية مصطلحات الشيخ نفسه يستخدمها، يعلم الله أننا لا نقصد منها تقليل من هيبته أو مكانته فهذا لا يهمنا في شيء، يهمنا أنه استخدم أسلوبًا مع ابن الجزري فيحق لغيره أن يستخدم أسلوبه بنفسه معه، كما يحق لغيره أن يستخدم أي أسلوبٍ مع العبد الضعيف المتكلم، لا مشاحة في المصطلحات الذي يهمنا هو المسألة العلمية.

الشيخ ابن الجزري يقول: أن هناك تعارض بين ما في جامع البيان وبين ما في التيسير، الدكتور أيمن يقول ليس هناك تعارض، فلماذا يقول ليس هناك تعارض؟

قال الدكتور أيمن: "كل ما في الأمر أن الداني في التيسير ذكر سكت حمزة من الروايتين على لام التعريف وعلى شيء وشيئًا، وأما في جامع البيان فذكر سكت حمزة من جميع الطرق على الياء في شيءٍ وشيئًا"، هذا موضع أنه قال أن في جامع

البيان الداني يذكر أن كل الطرق على مفهوم الشيخ أيمن –حفظه الله- يدخل من ضمنها طاهر ابن غلبون، على الياء في شيءٍ وشيئًا، وذكر –أي الداني- بعد ذلك على أنه قرأ على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصةً.

لماذا جئت بالنص للشيخ؟ لأن الشيخ يقول: بنى هذا الاعتراض على هذه الجزئية، إن الإمام الداني ذكر سكت حمزة من جميع الطرق على الياء في شيءٍ وشيئًا، وهذه العبارة التي ذكر فيها الإمام الداني في جامع البيان أن جميع الطرق تسكت في شيءٍ وشيئًا جاء بها في سياق تقرير أنه لا خلاف في السكت على شيءٍ وشيئًا، لم يجئ بها في هذه المسألة التي يتكلم فيها ابن الجزري التي هي رواية الداني عن أبي الحسن، هو قال: مسألة السكت في (ال) فيها خلاف، مسألة السكت في قالوا آمنا فيها خلاف، مسألة السكت في من آمن فيها خلاف، مسألة السكت في مسؤولًا فيها خلاف.

لما جاء عند كلمة شيء وشيئًا لم يقل أنا ما قرأت على فلان وفلان بكذا وفلان بكذا، ولم يذكر فيها خلاف، جاء بها في هذا السياق الذي ذكرته لك، وإذا رجعت إلى جامع البيان ستجد ذلك –إن شاء الله-، يقول: "وجميع الطرق على السكت في شيءٍ وشيئًا"، هذه العبارة هي التي يقصدها الدكتور أيمن.

نحن لا نقول أن الداني لم يقرأ بالسكت، لكن هل الداني في جامع البيان ذكر أنه قرأ بالسكت على (ال) المعرفة وعلى شيءٍ وشيئًا؟ ابن الجزري يقول لك: الموجود في جامع البيان أن الداني قرأ بالسكت على ابن غلبون في (ال)، كيف لا يكون هناك تعارض والداني لم يذكر في جامع البيان أنه قرأ بالسكت على ابن غلبون في شيءٍ وشيئًا؟ تلك الجزئية جاءت في سياق آخر، في سياق أنه لم يُختلف في السكت على شيء وشيئًا، يعني جاءت في سياق أنه ما هي المسائل أو الكلمات

التي يسكت عليها أو لا يسكت عليها؟ دون نسبتها إلى قراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن.

لمّا انتهى من هذا كله أن مسؤولًا فيها سكت وليس فيها سكت، وقد أفلح فيها سكت وما فيها سكت، و(ال) التعريف فيها سكت وما فيها سكت قال: وشيءٍ وشيئًا من جميع الطرق يسكت عليها، بعد ذلك ذهب وقال: وقرأت على أبي الفتح بكذا وكذا، جاء بعدها وقال: وقرأت على أبي الحسن الذي هو النص الذي جاء به، فابن الجزري يتعامل مع الداني من خلال هذا النص، لا يتعامل مع الداني في الحكم على شيء وشيئًا مطلقًا، لكن هنا الجزئية المقصود دراستها والتي أثبتها ابن الجزري ونفاها الدكتور أيمن هو مسألة قراءة الإمام الداني على ابن غلبون.

تريد أن تقول لي أن الإمام الداني قرأ على ابن غلبون بالسكت في (ال) وشيءٍ وشيئًا وتقول لي من جامع البيان!، أقول لك ليس صحيحًا، تريد أن تقول أنه قرأ عليه من طريق التيسير هذا لا يستطيع أحدٌ أن يقول لك فيه شيئا، مع أنه لمّا رجعنا إلى المفردات الشيخ يقول: وقرأت على أبي الحسن بالسكوت على اللام الداخلة للمعرفة وحدها، هذا النص في المفردات أعتقد صفحة خمسة وخمسين، طبعة الدكتور حاتم الضامن رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مفردات حمزة ص ٥٥ تجد هذا النص

وقرأت على أبي الحسن بالسكوت على اللام الداخلة للمعرفة وحدها، وانتهى الكلام.. بعد ذلك الشيخ علّق (الداني) وقال: وإذا كانت الهمزة والساكن في كلمةٍ واحدةٍ لم يسكت على الساكن إلا شيءٍ وشيئًا، فإنه يسكت على الياء قبل الهمزة ولا غير لكثرة دورها، هذا في المفردات، وهذا يؤكد ما في الجامع أن النص الذي اعتمد عليه الدكتور في أنه الداني قال: شيء وشيئًا فيها السكت ليس نصًا في محل النزاع، محل النزاع الداني في جامع البيان ماذا قرأ على أبي الحسن طاهر ابن

غلبون، وفي المفردات نص صريح أنه قرأ عليه بما ذكره الشيخ ابن الجزري.

فكلام ابن الجزري إما أنه سقط شيء وهذا من باب الاحتمال العلمي، أو يكون مع المد فيوافق التذكرة، نقول: والله أعلم أنه ليس في جامع البيان سقط شيء، كلمة شيء أساسًا إنما هي عنده من باب المد المتفق مع التذكرة، والدليل قوله النص هذا: "وقرأت عن أبي الحسن..." فتكون قراءته إنما هي من خلال كتابه عن حمزة وهو الموافق لكتاب التذكرة.

فالآن عندنا كتابان لأبي الحسن طاهر بن غلبون، الأول التذكرة والثاني هذا الكتاب الذي نقله منه أو قرأه عليه الذي هو مفردات حمزة وهشام، والدكتور أيمن –حفظه الله– في تحقيقه للتذكرة ذكر هذا الكتاب وذكر بعض المواضع التي صرح فيها ابن غلبون بهذا الكتاب، فلماذا ابن غلبون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة كلامه في كتابه عن حمزة يتفق مع كلامه في التذكرة؟

لأن في التذكرة قال السكت على (ال) لم يقل شيء آخر، لم يقل أنه يسكت على شيء، وهذا الكلام في التذكرة لو كانت التذكرة موجودة الآن معنا لكنا تأكدنا منها وهو كلام مؤكد لا شك فيه، فلم يذكر في شيء وشيئًا، وهذا الكلام مطابقٌ لهذا النص الذي نقله الداني عن جامع البيان وهو النص الموجود في المخطوطتين والموجود في المطبوعتين، المخطوطتان ليس فيهما إلا أنه في كتابه عن حمزة وبعد ذلك قال الشيخ: السكت على لام التعريف، ولم يذكر عنه خلافًا هذا كلام الشيخ الداني.

الزملاء في طبعة الشارقة ذكروا النص كما ذكره جامع البيان كما ذكره الإمام ابن الجزري، هذا النص "وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصةً لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن المجاهد في كتابه عن حمزة أي: السكت على لام التعريف"، نفس الكلام.

هم رجعوا وجدوا في النسختين اللتين عندهم أن عبارة "في روايتيه" بالسكت على لام المعرفة خاصة لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد، وجدوا أن هذا النص غير موجود في المخطوطتين، رجعوا إلى النشر فوجدوا فيه هذا الكلام فظنوا أن هذا النص الذي نسبه الشيخ الداني إلى جامع البيان أنه نقص في النسخ المخطوطة من جامع البيان فوضعوه، مع أنهم وضعوه بين معقوفتين، ولم يشيرا إلى شيء، يعني العادة أن أي محقق عندما يضع كلام بين قوسين المفروض تعلق عليه، هل هو شرح أو اعتراض أم نقل من كتاب آخر مثلا.

هم -جزاهم الله خيرًا- وضعوه بين هاتين المعقوفتين ولم يعلقا عليه بشيء دلالة على أنهم غير متأكدين أن هذا الكلام هو للداني، ولا شك أنه ليس للداني، هذا كلام توضيح من الشيخ ابن الجزري، السياق نفسه يدل عليه، الضمير في كتابه إذا كان لابن مجاهد فابن مجاهد لا يعرف عنه كتاب في الهمز، وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على لام التعريف، فالخلاصة هذا الكلام كله...

وكذلك ذكر ابن مجاهد السكت على (ال) وعلى شيء وشيئًا، وعبارته يقول: "كان حمزة يسكت على الياء من شيءٍ قبل الهمزة سكتة خفيفة ثم يهمز، وكذلك يسكت على الأرض"، وذكر مثالاً غير كلمة الأرض "وما أشبه ذلك وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من شيءٍ بالهمزة واللام (أي ويصل اللام من الأرض وأخواتها بالهمزة بلا سكتة)".

ولكن كيف يقول وكذلك ذكر ابن مجاهد؟ يعني هل الداني يقول: قرأت عن أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصةً لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد؟ يعني ابن مجاهد ذكر السكت على لام المعرفة خاصةً؟ ليس صحيح، كلام ابن مجاهد أنه ذكر السكت على لام المعرفة وعلى شيء.

هذه أدلة تدل على أن هذا النص مقحم في جامع البيان، ليس كلام الإمام الداني وهذا الإقحام أدى إلى هذه النتيجة، أن الدكتور أيمن يصل إلى هذه النتيجة أنه ليس هناك تعارض بين كلام جامع البيان والتيسير مع أنه كلامٌ واضح، طيب لو كان الإخوة المحققون لجامع البيان في طبعة الشارقة لو كانوا لم يدخلوا هذا النص، يعني لو اعتمدوا على ما كان في المخطوطات وأشاروا إلى هذا الكلام في الحاشية؟

مائة في المائة أن دراسة الدكتور أيمن والنتيجة التي توصل إليها ستكون مختلفة، لكن لما أُقحم هذا النص ربما الدكتور لم يكن عنده من الوقت ليحقق هذه المسألة أو يرجع إلى النسخ الخطية اعتمادًا إلى هذا، ولهذا أنا أقول من هذا المكان أي باحث في القراءات لا تعتمد على طبعة الشارقة في جامع البيان لوحدها، هذا كلام أسأل عنه أمام الله عَزَّوَجَلَّ غير تنقيص للمحققين الفضلاء الذين حققوه، يعذرون لأنهم ليسوا من أهل التخصص، هؤلاء الذين تولوه مشايخ فضلاء متخصصون في الكتاب والسنة جزاهم الله كل خير وكان لهم الفضل من الله عَزَّوَجَلَّ أن طبعوا الكتاب، أدووا ما عليهم.

لكن كمتخصص في هذا المجال أيها الباحث المبتدئ لا تعتمد فقط على طبعة الشارقة في جامع البيان، وحقيقةً أن الخلل هو حتى من النسختين اللتين اعتمدوا عليهما، يعني حتى النسختان اللتان اعتمدوا عليهما لم يلتزموا بها في غالب الأماكن، غير التدخل بالنص حتى لا يأتي أحد ويقول لي.. هذا التدخل بالنص هذه مدرسة وقال بها وهذا الكلام، التدخل بالنص أوصلنا إلى هذه النتيجة، هذا نصٌ متدخل فيه ليس موجودًا في النسخ الخطية، يأتي أحد ويقول: احتمال نسخة ابن الجزري.. ابن الجزري كيف يقول: السكت على لام المعرفة وذكر ابن مجاهد وكلام ابن مجاهد عند السكت على (ال) وشيء، هذه واحدة.

لو قال لنا أي معترض نسخة ابن الجزري، نقول: النسخة التي عندهم وهم الذين ذكروا ذلك، النسخة التي عندهم اعتمدوها حتى أنهم إن لم تخوني الذاكرة قالوا أنها ربما تكون نسخة ابن الجزري أو نسخة قُرئت عليه، فمعناه أنها نسخة ليست غريبة على ابن الجزري، وأي أحد يدقق في النص يعرف أن هذا الكلام كله جملة اعتراضية وليس نص الداني.

خلاصة هذا الكلام كله نقول: الإمام ابن الجزري يعالج قضية معينة، هذه القضية أن الإمام الداني في جامع البيان يقول: أنا قرأت على أبي الحسن طاهر بن غلبون بالسكت على (ال) التعريف فقط، ما قرأت عليه بالسكت في شيءٍ وشيئًا، ابن الجزري لاحظ هذا الكلام وقال أن الداني يقول في جامع الكلام أنه قرأ بالسكت على لام التعريف فقط، ابن الجزري قال: الداني يخالف كلامه الذي في الجامع كلامه الذي في التيسير، التيسير أنه قرأ على أبي الحسن في (ال) وشيء وشيئًا.

إما أنه في جامع البيان سقط كلمة شيء فيكون ما على هذا الاعتبار أن الذي في جامع البيان متفق مع الذي في التيسير، ويكون الخطأ ليس من الداني وإنما من النساخ، وإما أنه الداني لم يذكر شيء، فيكون الجامع متفق مع التذكرة وهذا الصحيح، التذكرة فيها أن ابن غلبون يقرأ بالسكت، لم يقرأ بالسكت على (ال) ولم يقرأ بالسكت على شيء.

فجامع البيان متفقٌ مع التذكرة، احتمال أنه سقط شيء هذا احتمال غير وارد بالرجوع إلى المخطوطات جامع البيان وإلى طبعتين من ثلاثة طبعات، وقفنا على ثلاث طبعات في جامع البيان، طبعًا هناك طبعة رابعة التابعة لفلان التراهوني ومعه شخص، هذه يمكن شرعًا أن يكون حرامًا الرجوع إليها لأنها مسروقة هي وكتاب جامع البيان وكتاب المنتهى للخزاعي غير طبعة الدكتور شفاعة، طبعة المجمع

التابعة للدكتور شفاعة هذا هو صاحبها وهو محققها، أما من سطا عليها بتعليقات الدكتور شفاعة وبأوهام وتحقيقات الدكتور والتحريف وكل شيء، كل ما فيها من مزايا وإيجابيات جاء هذا الشخص وسرقها، لم يعمل أي شيء إلا أنه ضخم لنا المقدمة بكلام لا داعي له، وحذف اسم الدكتور شفاعة ووضع اسمه.

ولهذا نقول: هذا التحقيق الذي عليه هذه الأسماء وما أريد التصريح بأسمائهم حتى لا يذهبوا ويقولون أني أقول عنهم ذلك، أنا أتكلم عن الطبعات ولا أتكلم عن الشخص، الشخص قد يكون برئ، قد يكون واحدًا من تجار المطابع والكتب رأى هذا الشيخ ووثق فيه فقال لأحدهم أطبع هذا وضع عليه اسمك، وهذا مع الأسف وارد ويرد، فلا علاقة لنا بالأشخاص، نحن نتكلم على هذه الطبعة التي عليها هذه الأسماء، هذه طبعات مسروقة، شرعًا الله أعلم لست مفتيًا ولست فقهيًا، لكن أقول: هناك طبعات أفضل منها.

طالب: ٥٤:٢٨

سنة ألف وأربعمائة وتسعة وعشرين، السنة التي كان بها المؤتمر العالمي في الكويت، المؤتمر العالمي الرابع للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن ٢٠٠٩م، في تلك الأيام طلب مني الدكتور أيمن سويد طلب أن أكتب مقالا في جامع البيان وهذا قد يستغربه بعضكم، وأنا أركز على تحقيق الشيخ أيمن فيقول كيف الشيخ يطلب منك وكذا.. أنا أقول وأكرر أنا أنتقد الطبعة وليس شخص الشيخ.

فأقول في سنة ألفين وتسعة كانت الجمعية أنشأت مجلة أعتقد اسمها نور الهدى، فكان على وشك صدور العدد الأول، فطلب مني الدكتور أيمن –الله يحفظه– أن أكتب مقالًا.. ذاك الزمن كان هناك طبعتان لكن من ضمنهم كانت طبعة الشيخ صدوق الجزائري، فمن عنده العدد الأول من هذه المجلة سيجد هذا المقال وهو عبارة عن خمس ورقات أو ست، وحقيقةً لا أتذكر هل اطلعت على

الشارقة أم لا، ربما أكون قد مررتُ عليها لأن المقال كتب في خلال ثلاثة أيام أو أربعة أيام لا أدري بالضبط.

لكن ساعتها قلت أنه طبعة الشيخ صدوق من أحسن الطبعات، وكان وقتها لا توجد إلا هي وطبعة أخرى، والآن أقول: أن الجمال في طبعة صدوق مع أنها فيها تصحيف وطبعة العتيك التي في تركيا حقيقةً أحسن مليون مرة من طبعة الشارقة.

صدوق - يعلم الله أنى لا أعرفه- التزم بالنص، هل هو نسخ المخطوط أو نسخ مطبوع كان عنده؟ لا أدري لأنه أحيانًا يقول "وفي المطبوع" فلا أدري لأنه لم يذكر ذلك، لم يذكر ذلك وما هي النسخ التي رجع إليها، المهم طالما رجعت إليه وكانت عندي نسخة مخطوطة أيضًا وهي التي كنت أعتمد عليها حقيقة وحتى بعد الطباعة وحتى الآن إذا استشكلت نصًا في المطبوع أرجع إلى المخطوط، فما وجدته حرّف كلمة وغيرها ووضع بدلا منها! هذا لم ألحظه، لكن كتحقيق مع التعليق أنا أرى نسخة العتيك أفضل من نسخة الشارقة، ولو رتبتها هذا رأي خاص قد لا يكون صوابًا كله، يعني طبعة الدكتور محمد كمال طبعة صدوق بعد ذلك تأتي طبعة الشارقة.

فالتحقيق يا إخوان ليس بكثرة الحواشي، أنا كلمت بعض الزملاء في أقسام القراءات وقلت لهم: واجب على الأقسام أن يعيدوا تحقيق كتاب جامع البيان، جامع البيان وشرح الجعبري لا بد أن يعاد، ولكن الآن سمعت أن جامعة الملك سعود أخذوا إبراز المعاني الشيخ أو شام، لا بد من إعادتها لأنها أمهات كتب القراءات، والله لو عندنا هذه الكتب محققة تحقيق علمي لن نحتاج إلى أحدٍ بعد ذلك.

في جامعة طيبة لو عندنا دكتوراة كنت سأسعى فيها، لا نريد تحقيق لأجل تحقيق، لاحظنا هؤلاء الفضلاء وهم متمكنون في اللغة يظهر، لكن الكتاب ليس في

الحديث ولا اللغة الكتاب في القراءات، فيحتاج إلى نفس قراءة لا يحتاج إلى نفس محدّث، أنت تأتيني وتقول: أنك طالب علم قراءات، تأتينا في سند للداني وتقول هذا السند ضعيف وهذا حديث!

لا يهمني لا يهم ضعيفًا أو قويًا أو... فتأتي عند شخص مترجم له في علم الحديث أنه ضعيف وموجود في سند الداني في مسألة قراءات وتأتي وتقول: هذا السند ضعيف!

فأقول لك: اختلاف المنهجيات مشكلة، فلهذا أنا لا أدري لماذا الأقسام العلمية عندها ازدواجية في بعض البحوث، يعني قسم قراءات أعطيه لمشرف يكون المشرف على الطالب يحقق كتاب في القراءات آتى إليه بمشرف في متخصص الحديث!

إذا كان هذا تخصص تفسير لا يعرف إلا حفص، ولم يقرأ وأكاد أجزم أنه لا يوجد -مع احترامي لكل التخصصات- نحن نتكلم عن مسألة معينة منهجية، لا يعقل أن يأتيك كتاب وأتحدى وزملاءنا يسمعونا لأن عندنا متابعين من أهل التفسير، نتحدى أن يأتينا واحد دكتور أكاديمي في التفسير وقرأ كتب القراءات كلها، قراءة منهجية دراسة.. لا يستطيع لأنه ليس هناك وقت كافٍ لذلك، الوقت الذي سيقضيه في قراءة كتاب النشر تخصصه وإفادته للأمة في التفسير أولى من هذا.

عندما آتى إلى هذا الكتاب (النشر) وأصرف فيه الأوقات، هذه الأوقات أرى أنها أولى وأوجب عليّ من أن أذهب إلى كتابٍ في العقيدة أو في التفسير أو النحو وابدأ أدرسه من جديد و...، هذا علم له أهله وله رجاله، فلهذا نقول من هذا المنبر يعني أتمنى من زملائنا في الأقسام العلمية وأولهم قسمنا في القراءات حتى الذين خارج السعودية، ننظر إلى منهجية جديدة في خدمة تراث كتب القراءات.

ما المانع أن هذا القسم يتبنى تحقيق كتاب في القراءات حتى ولو كان طُبع مليون طبعة؟ يعني قديمًا كانوا يقولون لا تحقق كتاب قد طُبع، حسنًا كتاب الطبعة المخطوط أحسن من المطبوع، ليس هناك تكرير يا شيخ، أنت بنفسك عندما تأتي لتحقق كتاب ونفس الكتاب هذا يأخذه واحد في مصر أو في أي مكان ويحققه ويكون عنده نفس قراءات تحقيقك وتحقيقه سيختلف، وأنتما من تخصص واحد، فما بالك بالذي في تخصص آخر؟

يعني مثلا الزملاء الذين حققوا جامع البيان غالبية التراجم يأتون بها من غاية النهاية، ابن الجزري عنده مصطلح أنه صالح، تحصلها دائمًا في الكثير من التراجم، كذا مقرئ ضابط صالح، هم أخذوا صالح ووضعوها عند المحدثين، ابن الجزري لا يقصد صالح بأنه حق المحدثين، ابن الجزري يقصد بكلمة صالح أنه زاهد أو صوفي بمعنى الكلمة، أي له ذوقيات هذا هو المقصود وبالاستقراء.

وأخذها -كما قلنا مرارًا- من الإمام تاج السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طبقات الشافعية، هذا المصطلح الذي عند ابن الجزري أنتم أخذتموه وحرفتموه لأنكم لا تعلمون أن صالح بما أن الشيخ بن الجزري له علاقة بالحديث وأتى بصالح معناه أنه يقصد صالح التي عند المحدثين وهذا ليس بصحيح، ولو كان صحيحًا فلا تؤثر في الرواية.

كتاب جامع البيان الأولى أن تحققه مجموعة من أهل القراءات حتى لو كانت جامعة أم القرى، تعيد نشره بمراجعة أو بدراسة أو جامعة أخرى، لكن يقول لك لا، من باب الأدب بما أنه سجل في جامعة وطبعته جامعة... طيب إذا كان الكتاب مضروب؟ عندي المجلد الأول من يأتي ويطالع فيه سيجد التعليقات بالخط الأحمر بالكثرة من منهجهم، مخالفتهم هم من منهجهم وللنسخ الخطية التابعة لهم.

فعلم القراءات حقيقةً الآن لاحظنا أنه يتجه إليه أهل اللغة، من احترامنا لهم ليسوا أهلا للقراءات، كونك تدرس هي صوتيات.. هذه الصوتيات لا تعني لي شيئًا، ولهذا من يتخصص في الصوتيات ويتجه إلى كتاب في القراءات عليه أن يكون حذرًا ووقعوا فيها، وبعضهم الذين عنده... خرجنا عن الدرس، لكن مع الأسف هذا الباب إذا انفتح مشكلة، نرى كتب القراءات يتولى طباعتها من هو متخصص في الكتب العربية يتولى دراستها من هو في الكتب العربية.

كتاب النشر لا أحتاج إلى تخريج الأحاديث التي فيه أو تخريج المسائل التي فيه، أحتاج فيه إلى ما يتعلق بالقراءة، نربط هذا الكتاب بالأداء هذا هو الذي نحتاجه، أما أن يأتيني كتاب لجامع البيان ومحقق فيه رجل من الطبقة السابعة وهذا من الطبقة الثامنة! الداني ليس له علاقة بهذا الكلام، الداني ما كتب كتابه جامع البيان للمحدثين، كتبه لأهل القراءات، المحدثون ذهب وألّف لهم كتبًا أخرى مثلما فعل الإمام الجزري في الحديث، لكن القراءات لأهل القراءات وهذا واجب علينا جميعًا أن نبرز هذه الجزئية، أن نبرز أن أهل القراءات عندنا ضعف والسبب بعض الأقسام العلمية أو بعض الروتين في الأقسام العلمية.

ما نلاحظه الآن في بعض الأقسام العلمية من الموافقة على دراسة دكتوراه في مخطوط مضروب ناقص، تأتي وتعطينا دكتوراه على مخطوط ناقص؟! أو نسخة فريدة أو مجهولة المؤلف أو أن أحد تجار الكتب قال أظنه لفلان؟ مسخرة هذه والله مسخرة! أين الأقسام العلمية من هذا؟ كتاب في القراءات بنسخة فريدة بالكاد مشايخنا ومشايخ مشايخنا عندما كان علم التحقيق بمعنى الكلمة محروس من مشايخ، من كان يستطيع أن يقدم نسخة فريدة؟

لكن لما أصبحنا نحن الشباب نتولى هذه، أصبح يأتينا طالب يأتي إلينا بمخطوط مشترى بملايين الريالات أو الدولارات ومضروب ونقول له خذ عليه

دكتوراه وماجستير! العلم أصبح يباع إلى هذه الدرجة؟!

وأنا أتكلم في مجال أكاديمي، لا أتدخل في مجال غيري ولا أعني قسمًا معينًا ولا أعني جامعة ولا شخصًا معينًا، أنا أتكلم في التخصص رجل أكاديمي في الجامعة نتكلم في تخصصنا، نقول وواجب علينا أن نقول هذا القول، الاهتمام بالدراسات القرآنية في مجال القراءات يجب على أهل الأقسام القرآنية ليس فقط في بلدنا وإنما في جميع الجامعات، أي جامعة فيها قراءات أو فيها قسم اهتمام بالقراءات يجب أن يكون عندها منهجية تمنع من استغلال هذا التخصص، ومن استغلال ضعف الطلاب والطالبات.

الطالب لا يحمل أي شيء ولا أحمل الطالبة، أنا أحمل المشرف والقسم الذي وافق على هذا التلاعب، أما الطالب فكلنا كنا طلاب، وكل طالب عندما يقدم حتى لو ورقتين تُقبل، هذا حقه لا أحد سيعترض، لكن كمسؤولين عن هذا العلم يجب أن ننظر ما الذي نقدم؟

الآن عدّ الرسائل في الجامعات العربية التي من الممكن أن نقول أنها رسائل مضروبة، لو عرضت على مشايخنا قبل عشر سنوات والله ما قبلوا منها ولا بحثًا، نسخ ناقصة ونسخ فيها وهن ونسخ قد تكون لفلان...

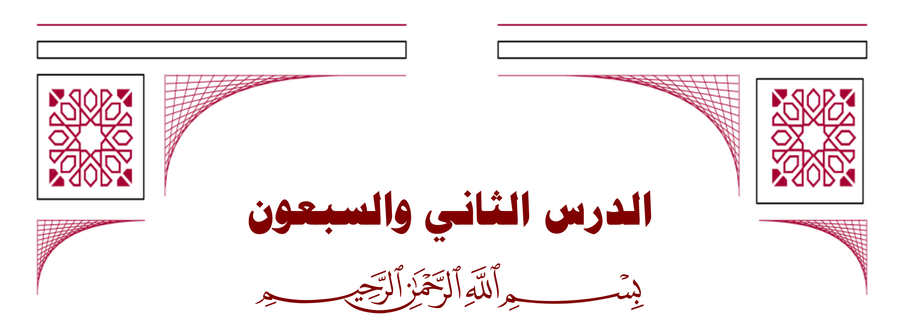
يقول الشيخ: **"وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط".**

هذا المذهب الذي هو السكت على شيء وشيئًا وهو المذهب الأول.

"وهو طريق أبي محمد مكي وشيخه أبي الطيب ابن غلبون إلا أنه ذكر أيضًا مد شيءٍ كما تقدم".

والله أعلم، ونقف هنا ونلتقى يوم الاثنين –بإذن الله تعالى-.

❀◆❀



الدرس الثاني والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله.

أولًا: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثانيًا: الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

نواصل -إن شاء الله- قراءة باب (**السكت على الساكن قبل الهمز وغيره**)، من كتاب "النشر" للإمام ابن الجزري -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-، وكنا انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على المذهب الأول من مذاهب السكت عند حمزة في كتاب "النشر".

وكان المذهب الأول هو قوله: (**روى جماعةٌ من أهل الأداء السكت عنه -أي عن حمزة- من روايتي خلف وخلاد في لام التعريف حيث أتت، و(شيءٍ) كيف جاءت**).

يعني شيء وشيئًا، هذا المذهب الأول الذي هو السكت على لام التعريف وعلى شيء.

واليوم نبدأ -إن شاء الله- بالمبدأ الثاني أو المذهب الثاني، وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**روى آخرون عن حمزة من روايتيه مع السكت على لام التعريف و(شيءٍ)، السكت على الساكن المنفصل مطلقًا غير حرف المد**).

الساكن المنفصل مثل: (مَنْ آمن) مثلا، غير حرف المد الذي هو: (قالوا آمنا)، الذي نسميه المد المنفصل، فهذا المذهب يروي عن حمزة السكت على لام التعريف مثل: (الأرض، وشيءٍ قدير، ومَنْ آمن).

(السكت على الساكن المنفصل مطلقًا غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلفٍ، صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في "جامع البيان"، وهو الذي ذكره ابن الفحام في تجريده من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين في "الكامل"، إلا أن صاحب "العنوان" ذكر مد (شيءٍ) كما قدمنا. وروى بعضهم هذا المذهب).

هذا المذهب الثالث، عفوًا، أو داخل في المذهب الأول.

(**وروى بعضهم هذا المذهب**): الذي هو السكت على (ال، وشيءٍ، والمنفصل غير حرف المد).

(وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلفٍ حسب. وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبد الله بن شريح صاحب "الكافي"، وهو الذي في "الشاطبية" و "التيسير" من طريق أبي الفتح المذكور في "التجريد"، من قراءته على عبد الباقي، عن أبيه).

طبعًا هنا الدكتور أيمن زاد كلمة (عبد الباقي بن فارس بن أحمد)، وهذه ليست موجودة في أيٍ من النسخ الخطية.

(**عن عبد الباقي الخراساني**): وهذا عبد الباقي الخُرساني هو طريق "التجريد" عن خلف.

(**وأبي أحمد**): وطبعًا هنا أيضًا الدكتور زاد كلمة السامري، وليست موجودة في القروء.

(إلا أن صاحب "الكافي" حكى المد في (شيءٍ) في أحد الوجهين، وذكر عن خلاد السكت فيه وفي لام التعريف فقط كما تقدم).

لاحظوا معنا هنا، وإن كان هذا الكلام يرجع بنا إلى المسألة الماضية التي بحثنا فيها، وأطلنا فيها الكلام حتى لدرجة أن الدرس الماضي يعني أخذ هذا المذهب وهذه المسألة؛ وهي مسألة أن الإمام الداني.. أو ابن الجزري يقول: إن الإمام الداني في جامع البيان لم يذكر أنه قرأ السكت على شيءٍ وشيئًا على ابن غلبون، وذكرنا اعتراض الدكتور أيمن ومن معه على أن هذا الاعتراض قد يكون ليس في محله، بدليل عبارة الإمام الداني عندما قال.. وماذا قال الدكتور تركي؟

طالب: (٤:٤٢).

سكت حمزة من جميع الطرق على الياء في شيء، هذا الكلام الآن نلاحظ يعني يدل على أن كلام الداني هذا الذي هو أن طرق حمزة كلها السكت على شيءٍ وشيئًا، الآن ابن الجزري يقول: (وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلفٍ حسب. وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبد الله بن شريح صاحب "الكافي"، وهو الذي في "الشاطبية" و "التيسير" من طريق أبي الفتح المذكور). المهم نذهب إلى المذهب الثالث، هذا المذهب الثالث.

- **المذهب الأول:** السكت على ال للتعريف وعلى شيء.

- **المذهب الثاني:** السكت على ال، وشيء، والمنفصل غير حرف المد.

- **المذهب الثالث:** (وروى آخرون عن حمزة من الروايتين السكت مطلقًا)؛ أي على المنفصل ونقول مثل: (قد أفلح)، والمتصل مثل: (قرآن، ومسؤول) وهكذا، (جميعًا ما لم يكن حرف مدٍ).

(وروى آخرون عن حمزة من الروايتين السكت مطلقًا، أي: على المنفصل والمتصل جميعًا ما لم يكن حرف مدٍ، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب "المستنير"، وأبي بكرٍ بن مهران صاحب "الغاية"، وأبي علي البغدادي صاحب "الروضة"، وأبي العز القلانسي، وأبي محمد سبط الخياط، وجمهور العراقيين، وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختيارهم، وهو مذكورٌ أيضًا في "الكامل"، ورواه أبو بكر النقاش، عن إدريس، عن خلف، عن حمزة).

طبعًا أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة، هذا رواه أو ذكره الإمام الداني، وعبارته قال الداني: "كان أبو بكر النقاش يروي أداءً عن إدريس، عن خلفٍ، ولم أقرأ بذلك، وترك السكت هو الصحيح"؛ أي عن إدريس.

- **المذهب الرابع**: (وروى آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضًا، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل).

يعني على ال، و(شيءٍ)، والسكت المنفصل (قد أفلح)، والمتصل (مسؤولا، وقرآن، وهنا المذهب هذا يدخل فيه المنفصل الذي هو حرف مد، والمتصل الذي هو في المد، إذًا هذا هو المذهب الرابع أو الخامس؟

المذهب الأول: السكت على ال و(شيء)، الأخير: (وروى آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضًا) أيضًا يعني بالإضافة إلى المذاهب السابقة، المذاهب السابقة: المذهب الأول: ال و(شيء)، المذهب الثاني: ال و(شيء، وقد أفلح) الذي هو غير المد.

طالب: (٨:٠٠)؟

نعم، المنفصل غير حرف المد، والمذهب الرابع: السكت مطلقًا، إضافة إلى السكت على المنفصل السكت على الموصول، إذًا هذا الخامس، الخامس

السكت على هذا كله، الأربعة الماضية بالإضافة إلى السكت على حرف المد المنفصل والمتصل، يعني كلمة حرف المد يُفهم منها الاثنين؛ لأن الشيخ يقول: (وقيل بعد المد..).

طالب: (٨:٣٦)؟

يعني كلمة مد يدخل فيها المنفصل والمتصل، هو الشيخ حتى الآن لم يفصل.

طالب: (٨:٤٠)؟

نعم، هو لم يفصل، سيفصل الآن بعد قليل.

فأنا قصدي: (وروا آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضًا)، هذا الكلام إلى هنا ماذا يعني؟ أن فيه سكت على المنفصل وعلى المتصل، لكن الشيخ يقول لك: (وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل)، هنا حقيقة القول نواصل كلام الشيخ الجزري -رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ-، رأيت الدكتور أيمن أحال إحالة غريبة بعض الشيء، العبد الضعيف لم يفهمها؛ لهذا أعرضها عليكم لعل.. ليس لعل بل يعني سبب كبير قد يكون عدم الفهم قصورٌ مني.

طالب: هذه الإحالة (٩:٢٨).

هو الشيخ يقول أحال على.. من أجل من يتابع ويقرأ المعنى، (وروى آخرون) هو أحال على الفقرتين؛ الفقرة (ألف ومائتين وثمانية وسبعين)، و(ألف وثلاثمائة وعشرة)، الإحالتين لما رجعت إليهما فهما في مسألة التفاوت في مقادير المد، طبعًا الدكتور أيمن -الله يحفظه- ما علق، لكن أحال، يعني عند قوله: (في ذلك على الخلاف)، قال: انظر الفقرتين رقم (ألف مائتين ثمانية وسبعين)، و(ألف وثلاثمائة وعشرة)، طبعًا (ألف ومائتين وثمانية وسبعين) هذه عندي هنا في الطبعة

هذه صفحة (سبعمائة وتسعة).

فما أدري يعني هل هو قصورٌ في الفهم مني، وهذا بنسبة كبيرة جدًا، أو هو سهوٌ من الشيخ؟ الله أعلم، الفقرة التي أحال إليها بالرقم، نحن نتكلم بالرقم، هل الدكتور أيمن يقصد هذا أو لا يقصد هذا؟ هذا شيء آخر، لكن الرقم المكتوب هو داخل تحت المرتبة السادسة في مراتب المدود، المرتبة السادسة في هذه الطبعة طبعة المجمع (ثمانمائة وتسعة).

المرتبة السادسة الشيخ يقول -بعد أن ذكر هذه المراتب و..و..- ابن الجزري يقول: "والصواب -والله أعلم- أن هذه المرتبة إنما تتأتى لأصحاب السكت عن المد لا لأصحاب السكت مطلقًا"، والله أعلم، أنا فهمت أن الدكتور أيمن يربط ذلك الكلام مع هذا الكلام، هذا الكلام هو في مسألة المراتب، هؤلاء هل يمدون بخمس ألفات ولا بألفين ولا بثلاث ألفات ولا لا؟

طالب: (١١:٥٠).

نعم، في المراتب، والكلام هنا على حمزة، حمزة هو الذي يسكت على المد، المد خاص بحمزة، الله أعلم أن المقصود هنا هو المد المنفصل والمد المتصل، بعضهم يرى السكت على المدين -كما سيأتي- وبعضهم يرى السكت على المد المنفصل فقط، وهذا كما قال الشيخ: (فمنهم..)، وهنا يبدأ التوضيح، يبدأ كلام الشيخ، يعني على حرف المد يدخل فيه المدان، هنا الشيخ يقول: (فمنهم من خصَّ بذلك المنفصل) يعني خصَّ السكت على حرف المد بالمد المنفصل (قالوا آمنا).

(وسوى بين حرف المد): أي (قالوا آمنا) مع المنفصل (قد أفلح)، مع غيره أي مع المنفصل، (وغيره مع السكت على لام التعريف (وشيءٍ))، فكلمة بين

حرف المد وغيره، كلمة (**وغيره**) يدخل فيها (قد أقلح)؛ لأن ذكر السكت على اللام وشيء، إذًا ما بقي إلا السكت على الموصول الذي هو غير حرف المد.

(**وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب "غاية الاختصار" وغيره**).

طبعًا المذهب عند الرجوع إلى كتاب "غاية الاختصار" وجدنا أن أبا العلاء –رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ– يذكر السكت على (أن، وشيء، وقد أفلح، وقرآن، وقالوا آمنا)، هذا مذهب الإمام أبي العلاء –رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ– في كتابه "غاية الاختصار" في الجزء الأول صفحة (مائتين وخمسة وستين)، إذًا مذهب الحافظ أبي العلاء ليس عنده السكت على المتصل.

طالب: لعله يقصد مثلا، الشيخ الجزري عندما قال أن من يسكت على حرف قبل الهمز (١٢:١٤)؟

يبقى البحث في الزيادة، نحن ما نفهم هل الزيادة أو عدم الزيادة.

طالب: إلا أن الشيخ أيمن يرى أن هذه الزيادة تضاف إلى مقدار، فتصير المرتبة السادسة التي ينص عليها (١٤:٢٤).

ما علاقة هذه بالزيادة بعدمها بالسكت! نحن نتكلم على –الذي أنا فهمته– السكت، هؤلاء ذكروا هذا المذهب يبحث في وجود السكت من عدمه، ما يبحث في مراتب هذا السكت هل هو بالقصر أم بالطول أم بكذا؟! فالذي لم أفهمه ما علاقة إدماج.. يعني ما علاقة؟ يعني أنت لما تُحيل على ذلك المكان كأنك تقول أن الإمام ابن الجزري يقصد ذلك، يعني الإحالة معناها أنها توضيح.

الله أعلم، هذا التوضيح غير واضح عندي؛ لأننا نتكلم على هل هذا المذهب فيه سكتٌ أم لا؟ هل المنفصل على المد المنفصل أو على المد المتصل؟ بغض

النظر، هو قد يسكت وهو يمد أربع حركات، هل ابن الجزري يريد أن يقول لنا: الذين يمدون المنفصل أربع حركات عندهم سكت، هو لا يبحث عن ذلك، ثم ثانيًا: السكت هو الذي عند حمزة فقط، يعني نتكلم على هذه الجزئية، السكت على المد المنفصل و و.

هل عند ابن ذكوان من طريق الطيب عنده سكت على المد المنفصل؟! فالقضية يعني –حقيقةً- وأنا أتهم فهمي، يعني لم أجد أو لم أفهم العلاقة بين هذه الإحالة وبين ما يقصده الإمام ابن الجزري، ما يقصده الإمام ابن الجزري حسب الفهم القاصر –والله أعلم- هو هذا، الذي من عند قوله: (فمنهم من خصَّ المد المنفصل)، ومنهم من أدخل مع المد المنفصل المد المتصل كما سيأتي.

طالب: (١٦:١١).

لو تعيده.

طالب: ابن الجزري لما ذكر السكت على المد، والشيخ أيضًا ربط بهذه المسألة يكون (١٦:٢٥).

بالتقدير بالمراتب.

طالب: نعم، فإذا مددت ست حركات وسكت، فإن المقدار يزيد.

ما علاقة الزيادة؟! يا سيدي هذا تحريف للكلام.

طالب: من غير تحريف، هو فقط حول الكلام على..(١٦:٥٥).

وهذا المطلوب أن يكون معنا من يناقش في الكلام الذي، يعني صاحبه غير موجود، نحن نناقش المسألة بغض النظر عن قول فلان ولا قول فلان، يعني بغض النظر عن العبد الضعيف السائل، وبغض النظر عن الدكتور أيمن.

الشيخ ابن الجزري هو في هذا الإطار في إطار تعداد المذاهب التي جاء عنها السكت أن فيه على (ال، وشيء) عن المنفصل على على، مسألة أن هذا المد فيه اختلاف في المراتب من أشبعه، من وسطه، ومن ومن، هذه مسألة ثانية غير مرة.

إلا إذا كان كما قال شيخنا إبراهيم بأنه الدكتور أيمن يقصد هذا، فيبقى الإشكال، ما علاقة هذا بهذا؟! الدليل على أنه لا علاقة له بذلك هو ذكره لمن خصَّ المنفصل، ومن أدخل معه المتصل كما سيأتي، أنا أشرت إلى هذا، الإحالة –باختصار– غير واضحة عندنا، من وضحت عنده فليحمد الله.

طالب: (١٨:٣٨).

في شيء دكتور عبد الرحمن؟!

طالب: لا، بناءً على هذا النص وحتى (١٨:٤٠).

من أين هذا؟ في الإحالة قصدك، خلونا نشوف (ثمانمائة وتسعة) موجودة هنا، في هذا الجزء الذي نقرأه، وهذا جيد، (ثمانمائة وتسعة)، تفضل.

طالب: (١٨:٥٩).

قدرها الهُذلي بخمس ألفات، طيب.

طالب: (١٩:٠٣).

لا، العبارة الثانية، هو أحال إلى فقرتين (ألف مائتين وثمانية وسبعين)، و(ألف ثلاثمائة وعشرة)، التي هي (ألف ثلاثمائة وعشرة) هنا في (سبعمائة وخمس وعشرين)، صفحة (سبعمائة وخمسة وعشرين) التي هي الشيخ يقول: "وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل عن ابن كثير والرواة"، ثم يقول: "وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، وليس عندي فوق هذه المرتبة إلا

لمن يسكت على المد".

من هم الذين يسكتون على المد؟! الكلام لحمزة، واضح؟ لا نُطيل الكلام فيها، من عنده تحقيق الدكتور أيمن يرجع إلى هذا، لعل فهمنا يكون غير دقيق، أو لعل إحالته غير دقيقة.

الشيخ يقول: فمنهم من خصَّ -أي السكت- من الروايتين على كل ذلك على حرف المد، (**خصَّ المد المنفصل، وسوى بين حرف المد وغيره**)، قلنا وغيره هنا المقصود بها مثل (من آمن)، الذي هو السكت المفصول، (**مع السكت على لام التعريف و(شيء)، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب "غاية الاختصار" وغيره**).

ابن الناظم قال عند قول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وقيل بعد مد**)، قال: "هذا هو المذهب الرابع والخامس، وهو السكت على الممدود، فمع المنفصل على مد المنفصل، ومع المتصل على مده، فخص أبو العلاء المنفصل، وعمم في الكامل وغيره"، وهذا الكلام يعني قال ابن عرب أيضًا: "وبعض أهل الأداء والمصنفين ذكروا السكت عن حمزة من روايتي على ما ذُكر وعلى الساكن الممدود"، نفس كلام ابن الجزري ولكن بعبارة أخرى.

"على ما ذُكر وعلى الساكن الممدود، ومن في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل، فمنهم من خص بذلك المنفصل"، لاحظ، يعني ابن عرب تلميذ ابن الجزري، فهو يتكلم على المنفصل، وهذا على المد وليس على المقدار، "فمنهم من خص بذلك المنفصل، وسوى بين حرف المد وغيره مع السكت على شيءٍ ولام التعريف، وإليه ذهب أبو العلاء وصاحب التجريد"، هو نفس العبارة، "ومنهم من خالف في ذلك.."، ومنهم من أطلق، هذا سيأتي الآن كلام الشيخ.

ابن عرب في منظومته "الطاهرية" قال: "بمنفصل النوعين وغيره"، ثم شرح ماذا يقصد بقوله منفصل النوعين؛ فقال: "قوله بمنفصل النوعين وغيره نحو (قد أفلح، وقالوا آمنا)"، ثم قال –أي ابن عرب-: "ثم منهم مخصص بمنفصل النوعين معًا"، نفس كلام الشيخ ابن الجزري، لكن الذي نريد أن نقول هنا الشيخ يقول –بعد أن ذكر وهو مذهب الحافظ أبي العلاء وغيره-: (**وذكره صاحب "التجريد" من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد، ومنهم من أطلق ذلك..**).

هذا المذهب الأخير: (**ومنهم من أطلق ذلك..**) يعني قصده د منهم من خصص ومنهم من أطلق، الذي خصص هو ابن علاء، وخصصه في المد المنفصل، (**ومنهم من أطلق ذلك**) أي السكت في المد في المتصل والمنفصل، (**وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني، عنه، وهو في "الكامل" أيضًا**).

طبعًا نلاحظ أن الشذائي، الشيخ هنا ما ذكر إلا مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط، الشذائي ليس له ذكرٌ في رواية خلف عن حمزة، بل هو في رواية خلاد، وأيضًا الشذائي في الكامل ليست نشرية، يعني ليست من طرق النشر، فالشيخ هنا ابن الجزري يعني هذه المتابعات، وإلا هو لم يحرف؛ لأنه قال: (**وهو مذهب أبي بكر الشذائي**) طبعًا الشذائي بالنسبة لخلاد لا بأس، لكن بالنسبة لخلف لا.

وعبارة السبط: (**وبه قرأ سبط الخياط**)، قال السبط –السَبط أو السِبط-: "وأما ما كان من حروف المد فقرأت على شيخنا الشريف في الوقف عليهن، ورواه الكارزيني عن الشذائي فيما رواه عن حمزة، وقرأت عليه بغير وقفٍ، وعزا ذلك إلى شيخه المطوعي، وله أره منصوصًا في الخلاف"، هذا كلام الشيخ سبط الخياط في كتابه "المبهج".

- **المذهب السادس**: (**وذهب جماعةٌ إلى ترك السكت عن خلاد مطلقًا، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكي، وشيخه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن شريح، وذكره صاحب "التيسير" من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد**)، هذه كله أيضًا يدل على أن عبارة الداني تلك، التي قال: "ومن جميع الطرق حمزة السكت على شيءٍ وشيئًا"، يدخل فيها هذا الكلام، يعني الداني ما يعلم أن خلاد يعني ورد عنه عدم السكت في شيءٍ وشيئًا؟! هذا دليل من الأدلة التي نستدركها على الحصة الماضية.

(**وأبي عبد الله بن شُريح، وذكره صاحب "التيسير" من قراءته على أبي الفتح، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره، وهو أحد طرق "الكامل"، وهو طريق أبي علي العطار، عن أصحابه عن ابن البختري**)، البختري أم البحتري؟

طالب: البختري.

نعم، عن ابن البختري، وابن سقطت من المطبوع.

(**عن جعفر الوزان، عن خلاد**)، هذا كله من المستنير والله أعلم، (**كما سنذكره في آخر باب الوقف لحمزة، وذهب آخرون..**) إذًا ذاك الخامس والسادس، وهذا السابع: (**وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقًا عن حمزة من روايتيه**) حتى عن خلف، (**وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب "الهداية"، وشيخه أبي عبد الله بن سفيان صاحب "الهادي"، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران غيره في غايته سواه**).

طبعًا هذا الكلام -حقيقةً- يعني إن شاء الله في الطبعة الثانية سنُعدِل؛ لأنه في جميع النسخ ما عدا هذه النسخة، جميع النسخ هو لم يذكر أبو بكر بن مهران في غير غايته سواه، وإن كان النص يعني فيه ما فيه، كما جاءت العبارة في تاء وجاءت في بقية النسخ، بما فيها النسخة التي قلنا أن عليها خط الإمام ابن الجزري، التي هي

الآن –ما شاء الله– إخواننا الآن في التواصل الاجتماعي، التي كُتب عنها في ملتقى التفسير، التي كُتب عنها مقالا أنها من أحسن النسخ، وأنها قد تكون النسخة الأخيرة.

يعني حتى هذه النسخة فيها ابن مهران في غير غايته، نسخة وحيدة التي هي تاء، ونسخة تاء هذه أنا نسبتها إلى.. لأنها من (٢٧:٤٧)، وهي –حقيقةً– ليست بتلك النسخة، لكن فيها العبارة ابن مهران في غايته، لم يذكر أبو بكر بن مهران في غايته سواه، لكن يعني الرجوع إلى ما عليه النسخ، ويبقى النص مبهم أفضل من تحريف النسخ، وإن كان هذا قد يغفله بعضهم، بأنها موجودة في إحدى النسخ، لكن النسخة القوية ليس فيها إلا في غير غايته سواه.

طالب: (٢٨:٤٠)؟

نعم، إن شاء الله في الطبعة الثانية سنجعلها في غير غايته سواه، ونترك الكلام مثلما هو؛ لأن كل النسخ تقريبًا ست عشرة نسخة خطية مختلفة القوة والتاريخ و.. و..، وكلها فيها في غير غايته، ماذا يقصد؟ الله أعلم.

إذًا هذه سبعة مذاهب:–

- **المذهب الأول**: السكت على (ال، وشيء).

- **المذهب الثاني**: السكت على (ال، وشيء، وقد أفلح).

- **المذهب الثالث**: السكت على (ال، وشيء، وقد أفلح، وقرآن)، و(مسؤول المتصل، هذه كم؟ ثلاثة ولا أربعة؟ أربعة، ال وشيء، ثم قد أفلح، ثم القرآن، ثم المد المنفصل الذي هو حكاه أبو العلاء، ثم المد المتصل والمنفصل الذي هو الشذائي هذه خمسة، والتي بعدها ترك السكت عن خلاد، ثم ترك السكت عن حمزة كله.

طالب: ترك السكت عن الكل.

ترك السكت عن الكل.

طالب: أنا عندي سؤال..

إذًا في ترك السكت عن خلاد هذا مذهب، وترك السكت عن الاثنين هذا مذهب.

طالب: (٢٩:٥٥)؟

هي نفس المذاهب هذه، كررها من جديد.

طالب: (٣٠:١٨).

نعم، تسكت على (ال، وشيء) هذا مذهب، (ال، وشيء، وقد أفلح)، ثم نزيد عليها (مسؤول، أو قرآن)، ثم مد متصل، هذه خمسة، ثم ترك السكت بالاثنين يعني ستة صارت.

طالب: هذا الذي أنت ذكرته الذي هو المد المنفصل ما يأتي بعض المشايخ (٣١:٠٦).

ما يتأتى عليه، ما يأتي بماذا؟ ما يأتي بالمنفصل؟

طالب: يعني المذهب هذا الذي هو السكت على شيء كله بس المنفصل بس، هذا المذهب ليس موجود، يعني بدال المد المنفصل ما متصل؟

أين؟ السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضًا، وهو في ذلك على خلاف في المنفصل والمتصل.

طالب: فمنهم من خص..

نعم، المنفصل الذي هو أبو العلاء.

طالب: (٣١:٣٧)؟

أنا أخشى أنه يكون؛ يكون اتبعوا ابن الجزري في اختياره؛ لأن ابن الجزري ترى ما.. سيأتينا في عبارة عنده أنه يميل إلى واختيار عنه السكت في غير حرف المد، هذا فيه المد..

طالب: هذا المذهب فيه مد؟

فيه مد.

طالب: (٣٢:٠٣).

هو اختصر، هو مختصر، التقريب اختصر من الناشر، الذي فهمته أنا الآن أن هناك من المشايخ المعاصرين من لا يأخذ بالسكت على المد المنفصل.

طالب: (٣٢:٤٠).

نعم طبعًا مع (ال، وشيء)، و..و..

طالب: (٣٢:٤٣).

وما الحجة في ذلك؟ يعني لا يقل به مطلقًا!

طالب: (٣٢:٥٥).

يعني مثلا جاءت آية فيها ال، وفيها شيء، وفيها قد أفلح، وفيها مسؤولا، وفيها مد منفصل، وفيها مد متصل، لنفرض؟!

طالب: (٣٣:٠٣).

يعني بالجمع، طيب، على (ال، وشيء) هذا طبيعي مثل الشاطبية، ثم (ال، وشيء، والمفصول) ما زال عند الشاطبية، ثم (ال، وشيء، والمفصول

والموصول) دخلنا في الطيب.

طالب: ثم يزيد على هذا المد المتصل.

وأين ذهب المد المنفصل؟!

طالب: (٣٣:٤٠).

يا سيدي المتولي.. مع احترامنا له وتقديرنا وتبجيلنا، والانتفاع بعلمه، لماذا يلغي..؟ أو هل يحق للشيخ المتولي، أو الشيخ الأزميري، أو أحد أن يلغي رواية المد المنفصل؟ هذه رواية ابن الجزري، يعني كون أن المتولي -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ونفعنا بعلمه- لا يراها ما معناه أنه يتوقف الاطراء على هذا الاختيار، ويُلغى هذا المذهب!

طيب، نكاد نجزم بأن الشيخ المتولي قرأ بها على شيوخه، وهذا هو المتوارد، يعني هذا هو الأصل، إذًا شيوخه قرأوا به، وشيوخ شيوخه قرأوا به، إذًا أنه هو اجتهد ورأى كما رأى في الغُنة وغيرها من المسائل التي اجتهد فيها، يعني -الله أعلم- أنا يعني أن دين الله بأن هذه اجتهادات هؤلاء العلماء الذي جاءوا بعد ابن الجزري، أنا لا أفتي لكن ما أقدر أقول لك ما يجوز الأخذ بها، لكن ينبغي أن يُنظر فيها أي وجه، مثل هذه، هذه مسألة خطيرة، هذه مد منفصل يعني ليس وجهًا، هذه رواية، يعني لو كان مثلًا وجه ثلاثة الـ...

طالب: (٣٥:٠١).

ما أعرف والله، أنا المشايخ الذين قرأت عليهم قرأت عليهم بالمد المنفصل، من منعه لا أدري!!

طالب: (٣٥:٢٠).

أنت قصدك أنه ما في مذهب يقول بالسكت عن المد المنفصل فقط بدون (ال، وشيء، و.. و..) إلى غير ذلك، مد متصل!

طالب: (٣٦:٠٠).

لا أدري، طيب ماذا تقول في "ومنهم من أطلق ذلك في الاثنين"؟!

طالب: (٣٦:٠٤).

لا، أنا فهمت أنك تقصد بالعام الذي هو السكت مطلقًا.

طالب: لا، الإشكال في المذهب (٣٦:١٦) والموصول مع المد المنفصل.

يعني في حالة اجتماعهما، طيب، ولو اجتمع معهم مد متصل ومد منفصل؟

طالب: (٣٦:٢٩).

طيب، لو اجتمع (ال، وشيء، والقرآن، ومسؤولا، ومد متصل) وما في مد منفصل؟! ما نقرأ بالمتصل؟ بالسكت عن المتصل.

طالب: (٣٦:٥٠).

أنا لا أدري والله يعني كيف تدخل المخ!! يعني الآن واضحة عندي، الآن وضحت أنه مثلا لنفرض أن آية فيها كل هذه إلا ما فيها مد منفصل.

طالب: (٣٧:٠٨).

حذف منهم من خص السكوت على المنفصل، فمعناها أن المنفصل يُسكت عليه والمتصل لا يُسكت عليه على مذهب الحافظ، الذي هو مذهب أبي (٣٧:٤٩).

طالب: (٣٧:٥٠) هل هناك مذهب في أي كتاب من الكتب بالسكت على (ال،

وشيء، والمفصول، والموصول، والمد المتصل) بدون المنفصل؟

بدون المنفصل.

طالب: الذي هو موجود الحين عندنا (٣٨:٠٧).

والله لا أدري، ما استوعب، ما أدري.

طالب: (٣٨:٢٤).

إذا كان هذا كذلك، وهو -إن شاء الله- كذلك، يعني هذه مخالفة صريحة لكلام ابن الجزري؛ لأن الذي خُصص بالسكت هو المنفصل، لما تأتي تريد تقرأ من كتاب "غاية الاختصار" ما أحد طلب منك السكت على المد المتصل، طيب، لما تقوم تريد تقرأ بالجمع، يعني خاتمة جامعة لكل الكتب ما تسكت، يعني جاءك المنفصل والمتصل وما تسكت عليه؟! لازم تسكت، يعني لازم يُسكت على المد المتصل.

طالب: (٣٩:٠٤).

الشيخ: هذا من هو؟

طالب: المتولي، زاد المتولي السكت على (ال، وشيء) والموصول والمفصول، والمنفصل والمتصل (٣٩:١٨).

من أين جاء به؟ من الوجيز، الله أعلم، هل الوجيز من كتبه أم ليست من كتبه! لا نضيع الوقت في التحريرات. هذا تحريرات ماذا؟!

طالب: (٣٩:٤٤).

طيب، وذهب آخرون قلناها..

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت)، وبكل ذلك ما يدخل فيها الوجه الذي يعتبر كلام عليه، الوجه الذي لا يأخذون به الآن، ألا يدخل فيه هذا (وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت)؟ الذي هو عدم الأخذ بالمنفصل.

طالب: (٤٠:٢١).

هو الآن التحريريون، هؤلاء التحريريون، ماذا يقول؟

طالب: (٤٠:٤٤).

لا، هو تحرير، النسبة إليه تحريريون، يعني تحريرٌ للمسائل، طيب، فعلا لأنهم حرروا أنفسهم من كلام ابن الجزري، المهم لا مشاحة في الاصطلاح مع أنها جاءت يعني سبق لسان والله، لكنها قد تكون صحيحة لغويا. المهم ماذا يمنعون؟ يمنعون السكت على المد المتصل، صحيح؟!

طالب: (٤١:٢٠).

أية هذا؟! ماذا يقول لي؟! يمنعوا هذا، ما هو؟

طالب: قال: فمنهم من خص بذلك المنفصل.

فمنهم من خص بذلك أي بالسكت على حرف المد، السكت على المنفصل، وسوّى بين حرف المد وغيره، الذي هو (من آمن) مع المنفصل.

طالب: (٤١:٥٠)؟

موجود هذا.

طالب: هذا موجود عندك أنت (٤١:٥٥) لكن أتكلم..

لا، موجود عند ابن الجزري.

طالب: أين؟ أي واحد.

خص بذلك أي خص السكت على المد المنفصل، وسوى بين المنفصل (قالوا آمنا) وبين (قد أفلح)، طيب، مع السكت على لام التعريف و(شيء)، الذي عندنا المشكلة فيه ما هو؟

طالب: الذي عندنا مشكلة أنهم وضعوا السكت في المتصل، يعني كأن العبارة صارت بالنسبة لهم..

فمنهم من خص بذلك المتصل..

طالب: وسوّى بين المد وغيره مع السكت على لام التعريف وشيء.

وهذا من أين جاء به؟

طالب: (٤٢:٤٣).

جيد، الآن فهمت، معناه أن المنفصل ليس عندهم، معناه أنهم حذفوا وجه عند ابن الجزري، ووضعوا وجه بدلا منه.

طالب: (٤٢:٥٩).

لا، ما زادوا، هم غيروا.

طالب: غيروا، وهم حتى زادوا لأن من الأقوى؟ (٤٣:١٤).

هو الآن أول شيء يقول: كل وجهٍ مرتبطٍ بالوجه الذي قبله.

طالب: (٤٣:٢٣).

بعده؟ لا، هي المسألة ما مسألة سبر وتقسيم من أجل أن تأتي تقول لي تضع لي هذا مقابل ذلك، ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾

[القصص:٧١]، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القصص:٧٢]، ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ﴾ [غافر:٦١]، السبر والتقسيم تضع لي هذا على هذا!! ترى التحريرات لا تحتاج نعطيها هذا الوقت كله، الوجه موجود عند ابن الجزري، يُستخرج من كلام ابن الجزري ولا ما يُستخرج!

طالب: (٤٤:٠٤).

لا، يعني قصدي الوجوه التي ذكرها الشيخ الإمام ابن الجزري موجودة في النشر ولا ما هي موجودة في النشر؟ ما خرج عن النشر غير متعاقدين به، بل هو منقطعٌ حتى وإن قال به من قرأ، رحمة الله على الجميع.

طالب: قال: فهذا الذي علمته ورد عن حمزة.

ورد عن حمزة، الإشكال هو علمته، هو قد يكون علمه ولم يقرأ به، لكن يقول: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، معناه أنه قرأ بما دوّنه في كتابه، لما يأتينا وجه آخر لم يقرأ به –حتى وإن كان موجودًا- هو لم يقرأ به، الشيخ يقول لك: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت.

طالب: (٤٤:٥١).

(واختياري عنه السكت في غير حرف المد)، يدخل في غير حرف المد المنفصل والمتصل.

طالب: (٤٥:٠٠).

لا، إذًا هذه الطامة الكبرى، هذه كل من قرأ به من الكتب، والقراءة من الكتب لا تؤخذ، لا تجوز، يعني القراءات لا تؤخذ من الكتب، وهذا أكبر خطأ يقع فيه أصحاب التحريرات، وهو أخذ القراءة من الكتب، وكما ذكرنا سابقًا كما مر معنا

أو سيمر معنا القصة المشهورة في الدوري، في كل النسخ من غير طريق كذا، النسخة المطبوعة ما فيها كلمة غير، وهذه مرت أو ستمر، ما فيها كلمة غير، أنت لما تحذف لي كلمة غير..

مثلا لنفرض أن في النص: "من غير طريق الدوري" كمثال، ابن الجزري قال: "من غير طريق الدوري"، الطبعة جاءت وحذفت كلمة غير، فأصبحت من طريق الدوري، ماذا ستحرر؟! وكلهم يُحررون على أن ابن الجزري ما قال كلمة غير، الإشكالية أن بعض الشيوخ عندهم المخطوطات، يعني بعض الشيوخ الذين يُحررون مثل هذه، ووقفت على تحريرهم فيها، بل وتناقشت مع بعضهم، وفتحنا المخطوطات، فوقفنا عليها، ومع ذلك..

وهذه هي الطامة الكبرى عندما تؤخذ التحريرات مع الأوجه، والأوجه من الكتب، الله أعلم، طيب لا نُطيل.

طالب: (٤٦:٣٦)؟

صفحة كم؟ (خمسة وثمانين) ماذا يقول؟ انظر الغاية، التيسير، المبهج، الإرشاد.

طالب: (٤٦:٤٩)؟

المستنير صحيح، لا، لا، كل المستنير هذا الذي في هذه الطبعة، المجلد الأول والمجلد الثاني هذه الرسالة العلمية عند الدكتور أحمد عويس؟!

طالب: طاهر.

طاهر، نعم، فقبل طباعة المستنير يمكن بعشر سنوات أو أكثر، فالإحالة عن الرسالة نعم، الجزء الأول يعني الرسالة، وليس المطبوع الذي حققه الدكتور عمار.

طالب: (٤٧:٢٤)؟

نعم، المستنير، جزاك الله خيرا.

(فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعًا بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سليم، عن حمزة، قال: إذا مددت الحرف فالمد يجزي من السكت قبل الهمزة، قال: وكان إذا مد، ثم أتى بالهمز بعد المد لا يقف قبل الهمز. انتهى. قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن المد يجزي من السكت معنًى حسنٌ لطيف دالٌ على وفور معرفته ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة إنما هو بيان لها؛ لخفائها وبُعد مخرجها، فيقوى به على النطق بها محققة، وكذا السكوت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضًا. فإذا بُينت بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم تحتج أن تبين بالسكت عليه، وكفى المد من ذلك وأغنى عنه. قلت -أي ابن الجزري-: وهذا ظاهرٌ واضحٌ وعليه العمل اليوم).

لكن العمل اليوم على السكت على المد، صح! يعني حتى هنا مخالف لاجتهاد ابن الجزري، الشيخ يقول: (وعليه العمل اليوم)، العمل اليوم يعني على أيام ابن الجزري على المد يُجزئ عن السكت، يعني منذ أيام الداني، بل من أيام ابن مجاهد؛ لأن ابن مجاهد هو -الله أعلم- يعني أقدم من روى هذا، أن المد يُجزئ عن السكت.

طالب: (٤٩:٤٥).

لا، هو قرأ به وأقرأ به، لكنه اختار عنه السكت في غير حرف المد، والشيخ ابن الجزري يقول: أيام العمل على أن المد يُجزئ على السكت، يعني ما عنده (قاااالوا

آمنا)، ما عنده، يعني ما عليه العمل عنده؛ لأنه ما اختاره وما عليه العمل، هي الإشكالية ما عليه العمل، يعني ما يأخذ به، لكنه صحيحٌ عنده، ما معنى ما عليه العمل؟

طالب: (٥٠:١٤).

لا، يعني ما يطبقه ما يقرأ به.

طالب: (٥٠:٢٠).

طيب، لا مشاحة في العبارة، أنا قصدي يعني ما عليه العمل يعني وجهان صحيحان لكن وجه يعني أصبح كل القراء يأخذون به، ووجهٌ تركوه، فالشيخ يقول: أيام العمل على أنه إذا مددت ما تسكت، تمام، الآن عندنا أصبح العمل العكس، أنك تمد وتسكت، يعني لا نقول أنه خطأ، لكن نقول أنه ليس اختيار ابن الجزري، نعم فقط هذا القصد.

طالب: هل هذا نقوله في إدغامات يعقوب؟

نقوله في إدغامات يعقوب؟! ونقوله في السكت عن العالمين أيضا.

طالب: هل صراحة ابن الجزري في هذا الحين نفس صراحة الإمام يعقوب؟

لا يا سيدي، سكت يعقوب أقوى من هذا يا شيخ، هذا مروي، هذا رواه من طرق النشر، لكنه اختار هذا، يعني هنا روى السكت على المد، وروى السكت مع عدم المد، واختار واحد منهم من طرق النشر، أما إدغام يعقوب والسكت عند يعقوب ما هو من طرق النشر، هذا اختياره هو من خارج طرق النشر، فهذا سهل جدًا، لكن ما عند يعقوب المفروض أنه ما يقرأ بها.

طالب: لكن هذا اختياره هو اختاره.

نعم اختاره، هو اختيار ابن الجزري، طيب، وهنا ابن الجزري اختار وهما حفظوا اختياره.

طالب: (٥٢:١٤)؟

هو العمل الآن على السكت في المد ولا عدم السكت، ما أحد يقرأ الآن في الطيبة إلا ويسكت على المد، إذًا أصبح العمل عندهم على السكت، اختيار ابن الجزري أنه ما فيه سكت، وليس لأنه ليس مرويا، لا هو مروي من طرقه، نحن ما نقول لهذا أخطأوا، نحن نقول: لم يأخذوا باختيار ابن الجزري، لكن انظر الآن هم تركوا اختياره الذي رواه من طرق كتابه، الإدغام الكبير ليعقوب اختيار لابن الجزري، لكنه ليس من طرق النشر، فأخذوا به، وضحت؟

(قلت –أي ابن الجزري–: وهذا ظاهرٌ واضحٌ وعليه العمل اليوم).

والله أعلم، نقف هنا ولا نأخذ ابن ذكوان؟ نأخذ ابن ذكوان ويصير الباقي حفص، نأخذه الحصة القادمة يكون الدرس خفيف –إن شاء الله–.

(وأما ابن ذكوان فروى عنه السكت وعدمه صاحب "المبهج" من جميع طرقه على ما كان من كلمةٍ وكلمتين ما لم يكن حرف مدٍ، فقال: قرأت لابن ذكوان بالوقف –أي بالسكت–، وبالإدراج –أي الوصل– على شيخنا الشريف –أي الشريف أبي الفضل– ولم أره منصوصًا في الخلاف بين أصحاب ابن عامر. وكذلك روى عنه السكت صاحب "الإرشاد"، والحافظ "أبو العلاء"، كلاهما من طريق العلوي، عن النقاش، عن الأخفش، إلا أن الحافظ "أبو العلاء" خصه بالمنفصل ولام التعريف و (شيءٍ)، وجعله دون سكت حمزة، فخالف أبا العز في ذلك مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه).

يعني لم يقرأ أداءً بهذا الطريق إلا عليه، طبعًا لاحظ ابن ذكوان عنده السكت

على ما كان من كلمة مثل (قد أفلح)، هذه من كلمتين، و(قرآن) من كلمة، ما نريد من حرف مدٍ.

(وروى عنه السكت صاحب الإرشاد): وهذه تحتاج إلى -حقيقةً أنا كنت كاتب- توثيق، هل هي من الطرق النشرية أم لا، لكن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الوقت ما سمح.

(وكذلك رواه الهُذلي من طريق الجنبي عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصه بالكلمتين والسكت من هذه الطرق كلها -طبعًا يعني ابن ذكوان- مع التوسط إلا من "الإرشاد"، فإنه مع المد الطويل فاعلم ذلك، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وهو المشهور عنه وعليه العمل، والله أعلم).

أيضًا وعليه العمل!! نكمل حفص ونقف على إدريس -إن شاء الله-.

(وأما حفصٌ فاختلف أصحاب الأشناني في السكت، عن عبيد بن الصباح عنه، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم السكت، واختلف فيه عنه أصحابه، فروى أبو علي المالكي البغدادي صاحب "الروضة"، عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمة و كلمتين غير المد، ولم يذكر خلافًا عن الأشناني في ذلك. وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب "التجريد"، عن الفارسي، عن الحمامي، عنه السكت على ما كان من كلمةٍ وكلمتين).

طبعًا النسخة التي عندي فيها خط ابن الجزري: (على ما كان من كلمتين)، يعني (كلمة و) ليست موجودة في النسخة التي عليها خط الشيخ ابن الجزري -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-.

طالب: (٥٦:٤٢)؟

عن الفارسي عن حماد يعني السكت.

طالب: (٥٦:٤٩)؟

لاحظ، (وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب "التجريد"، عن الفارسي، عن الحمامي، عنه السكت على ما كان من كلمةٍ وكلمتين، ولام التعريف و(شيء) لا غير).

طالب: (٥٧:٠٧)؟

كلمة قلنا هي: (مسؤولا).

طالب: (٥٧:١٠)؟

نعم، نحن قلنا (كلمة و) من النسخة السليمانية، ويؤيدها عبارة ابن الفحام، وهي: "الأشناني عن عبيد عن حفص ويسكت على الساكن سكتًا خفيفًا، ثم يأتي بالهمزة، وهذه رواية الفارسي طريق التجريد"، فكلام التجريد يدل على قوة وجود كلمة (كلمة).

طالب: (٥٧:٤٦)؟

لأنه أطلق، يسكت على الساكن سواءً من كلمة أو من كلمتين.

طالب: ما له داعي يذكر لام التعريف وشيء؛ لأن لام التعريف تدخل في كلمة وكلمتين؟

لا، لكن هو صار مصطلح أن لام التعريف بمفردها، وشيء بمفردها.

طالب: (٥٨:٠٧)؟

هذا المبهج، لا، (ال) و(شيء) هذا حكمٌ خاص بهما، هو ما أصل الكلمتين، لكنهم يعتبرون كلمة، قصدي (ال)، (٥٨:٢٦) تعتبر كلمة واحدة.

طالب: (٥٨:٢٨)؟

لا، أصبحت (ال) و(شيء) لأن هاتين الكلمتين هما الأصل في السكت، يعني (ال) و(شيء) هما الأصل في هذا السكت، فيعتبر يعني ما ينظر إليه على أنهم كلمة أو كلمتين، يعتبرا بمفردهما.

طالب: (٥٨:٥٧).

لا ما تخرجها؛ لأنها لم تستثنَ.

طالب: حسنًا.

الله أعلم، أنا يعني لا أتذكر كلام المبهج الآن، يعني لا أعرف عنه، لكن (ال) و(شيء) يكاد يكون ما فيها الخلاف.

طالب: (٥٩:١٨)؟

أنت تتكلم عن المبهج ولا عن التجريد؟

طالب: التجريد (٥٩:٢٤).

طيب، التجريد ماذا يقول؟ "وروى أبو القاسم.."، يا سيدي الذي يدل على أنه كلمة أو كلمتين، التجريد عبارته عبارة الروضة، وهو تلميذ ابن أبي علي، يعني تلميذ تلميذه، فالروضة درسناها، الروضة على ما كان من كلمة وكلمتين غير المد، التجريد نفس الشيء، عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمة وكلمتين، يُفهم منها –والله أعلم- أن الشيخ ابن الجزري فهم من عبارة ابن الفحام: "كان حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة"، فهم منها ما كان من كلمة وكلمتين.

عبارة: "ما كان من كلمة وكلمتين"، هي عبارة توضيحية لابن الجزري لكلام ابن الفحام، يعني ما هو نص التجريد، أبو القاسم في التجريد ما قال: عن حفص

السكت على ما كان من كلمة وكلمتين، لا، عبارة الحمامي: "كان حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة"، هذه العبارة: "يسكت عن الساكن سكتة خفيفة" ابن الجزري فهمها على أنها ما كان من كلمة وكلمتين فعبَّر عنها.

طالب: (٦٠:٤٧).

نعم، على ما كان من كلمة غير المد، طيب.

طالب: صح، ما الفرق بين هذا المذهب والذي تأتي؟

هذا المذهب أن صاحب التجريد وضع لام التعريف و(شيء)، وما ذكرها أبو العلاء.

طالب: والتي قبلها ما فيها لام التعريف وشيء؟

ما ذكرها.

طالب: ولكن ماذا كان يقصد يا شيخ (٦١:١٠)؟

ما نستطيع أن نقول إلا إذا رجعنا إلى الروضة نفسها، احتمال ما ذكرها.

طالب: لو تلاحظ حفص الآن نفس ابن ذكوان، (٦١:٢٨) بالسكت على (ال) و(شيء) والمفصول، نفس الشيء، وعندنا الآن الذي هو على (٦١:٣٤)؟

لكن هذا بمجموع الطرق، هو هنا يتكلم عن كتاب "الروضة"، (٦١:٤٢) نأتي بها من الكتب لكن الشيخ هنا يتكلم عن كل كتاب لوحده، الآن الشيخ ما يقرر إن حفص له السكت على (٦١:٥٤) هو يتكلم على الروضة الذي فيها، والتجريد الذي فيه= قصدي هنا في هذا المكان هو -الله أعلم- يقصد هذا، هو ما يقصد الآن التقرير على أنه حفص فاختلف، هو يتكلم بيان الخلاف الذي ورد عن حفص، فقال: إنه في الروضة إن فيها السكت على الكلمة والكلمتين.

طالب: (٦٢:١٨).

حسب هذا الكلام من غير المد، هذا يدخل في (٦٢:٢٦) لكن لا ندري، شخصيًا أقو لك لا ندري حتى أرى النص، لما جاء عند التجريد ذكر كلمة وكلمتين وأن وشيء.

طالب: (٦٢:٣٩).

نحن نناقش ما كان من كلمة، نحن نناقش كلمة هذه تقولون إنها ما لها داعي.

طالب: لأن إذا قلت ما لها داعي أي ما لها فائدة ويتوافق مع الطيبة.

الشيخ: لا يتوافق.

طالب: (٦٣:٠٤).

عند من من أي كتاب؟

طالب: عند حفص، عند طريق التجريد.

التجريد عنده ما كان من كلمة وكلمتين ولام التعريف، هذه كلها تدخل تحت كلمة يسكت عن الساكت سكتة خفيفة، الشيخ صاحب التجريد ما قال إنه حفص يسكت من كلمة وكلمتين ولام التعريف وشيء لا غير، لا ما قالها، ما قال من كلمة وكلمتين.

طالب: على هذه العبارة.

هو ذكر المد قبل، لا ما ذكره، لا لا، لأن المد له حكم خاص به فلابد من تعيينه.

طالب: (٦٤:١٥).

-الله أعلم- ما سمعت.

طالب: التجريد بالساكن (٦٤:٣١).

تدخل تحت يسكت على الساكن سكتة خفيفة هذا يرجع لأن التجريد يذكر ما رواه مثلًا عن الفارسي، وبعد ما رواه عن أبي علي وبعد ما رواه عن عبد الباقي هؤلاء شيوخه، وما رواه عن ابن النفيس.

فلابد من الرجوع إلى النص، فهنا نقلنا النص الذي يخص عبيد، النص الذي يخص عبيد هو أن حفص يسكت عن الساكن سكتة خفيفة، وقال: هذه رواية الفارسي، لما يقول: وهذه رواية الفارسي، معناه أنها ما هي رواية أبي علي المالكي، ومعناه ما هي رواية ليست روايته عن عبد الباقي لما قال: وهذه رواية الفارسي معناه أن الفارسي التجريد نقل عن الفارسي السكت على الساكن، -والله أعلم- إذا أخذنا بذلك الكلام الذي ذكرناه سابقًا الذي يقول فيه الفارسي أنه قرأ على شيوخ أبي علي بكل ما قرأ به أبو علي المالكي فيكون هو متفق معه في هذا، إلا إذا كان صاحب التجريد نحن نتكلم الآن بدون علم بما في التجريد، لكن نتكلم مطلقًا.

لكن تحرير المسألة لابد أن نرجع إلى كتاب التجريد ونجد ماذا يقول فيه، عبارته فيما يخص عبيد هي هذه من رواية الفارسي.

من رواية غير الفارسي عن التجريد لا أدري لابد أن نرجع للكتاب ونرى، موجود التجريد؟ موجود نسخة إلكترونية؟ نعم مطبوع، التجريد كنت أرجع للنسخة الخطية لكن في باب المد.

ننتهي من حفص ثم نناقشه، إذًا نقف عند وقال الداني حتى لا يمل السامعون نكمل النص.

نقاشات جانبية

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، عَنِ الْفَارِسِيِّ، عَنِ الْحَمَّامِيِّ، عَنْهُ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ).

وقلنا هذه موجودة في نسختين.

(وَلَامِ التَّعْرِيفِ وَشَيْءٍ لَا غَيْرَ وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، عَنِ الْأُشْنَانِيِّ السَّكْتَ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى الْمَمْدُودِ يَعْنِي الْمُنْفَصِلَ فَانْفَرَدَ بِالْمَمْدُودِ عَنْهُ، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

إذًا واضح أن الشيخ، وينتهي الدرس هنا -إن شاء الله- ونتناقش نحن في هذه المسألة.

فهذا النص وعن المدود يعني المنفصلة لاحظ قبل رواية ابن الفحام عن شيخه عبد الباقي، معناه أن رواية عبد الباقي تختلف عن رواية الفارسي.

طالب: لا تختلف الآن.

الممدود.

طالب: هذه الحين عن عبد الباقي وقال على الممدود بع.

لا لا نحن ما نتكلم في تقرير السكت لحفص.

طالب: لا يا شيخ أنا الحين أنا أقول (٦٩:١٦).

ونفس كلام التجريد.

طالب: الآن هو يثبت أن ثمة مذهب ثاني لحفص (٧٠:١٤).

الشيخ يتكلم الشيخ ينقل كل ما في كتاب معين، ينقل ما في الروضة، ما في التجريد، لا نحن لا نتكلم عن حكم حفص، لا الشيخ هنا ما يتكلم عن تقرير مذهب حفص، الشيخ يتكلم عن هذا السكت عن حفص في الكتب ما هو مذهب

التجريد عن حفص في السكت، ما مذهب الروضة في هذا وبعد ذلك هو يعطينا، المسألة ما زالت لم تنته.

طالب: (٧١:١٣).

أنا فهمتك الآن يا شيخ، أنا أفهم أنك فهمت أن الشيخ في صدد تقرير مذهب حفص في السكت، أنا ما أفهم هذا أنا أفهم.

طالب: هو الآن (٧١:٣٠).

لا اترك الطيبة الآن الطيبة خلاصة هذا الكلام، فيها المذهب فيها حفص عنده سكت، الشيخ هنا يقول: كتاب التجريد ماذا ذكر عن السكت، التجريد الآن ذكر مسألتين عن شيخين، عن الفارسي، وعن شيخه عبد الباقي، عن الفارسي قال: إنه يسكت على الساكن فهذه فهمها الشيخ أو وضحها الشيخ ابن الجزري بقوله: من كلمة وكلمتين ولام التعريف وشيء لا غير، معناه أنه ما فيها ممدود.

لما ذهب للشيخ الثاني الذي هو من شيوخ التجريد الذي هو عَبْدِ الْبَاقِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، عَنِ الْأُشْنَانِيِّ السَّكْتَ عَلَى ذَلِكَ، من كلمة وكلمتين وشيء وعن المدود الذي هو المد المنفصل كما يقول الشيخ، فانفرد أن هذا الذي ذكره التجريد وهو المد على المنفصل منفردًا به.

فالشيخ في صدد ذكر ماذا في كتاب التجريد، ما في صدد أن هذا يُقرأ به لحفص ولا يقرأ به.

طالب: (٧٢:٤٢).

ما نقرأ بالمد السكت على المد المتصل وهذا.

طالب: (٧٢:٥٣).

نقرأ عليه بالسكت، لا تقول لا أدري كم مذهب لكن نقرأ بالسكت على ال، وعلى شيء، وعلى من آمن، وعلى مسئولة، لكن لا نقرأ على المد، مثل ابن ذكوان وغيره.

طالب: ابن ذكوان (٧٣:١٢).

نحن نقرأ النص هذا في هذه لجزئية بالنسبة لحفص عمومًا أو بالنسبة لحمزة عمومًا أو بالنسبة لفلان، هذا شيء آخر الذي في الطيبة شيء آخر ليس لنا علاقة به، نحن لنا علاقة بهذا النص ابن الجزري هذا يقول فيه، هو لا يريد أن يقول مذهب حفص كاملا هو الآن أتى لنا المالكي والتجريد من شيوخه، واحتمال ربما سيأتي لنا بالكتب الأخرى، عندما ينتهي من هذا سيعطيك النتيجة مثلما أعطانا الأول، لكن الخلاف في هذه الجزئية الآن هل ابن الفحام يقصد بقوله: يسكت على الساكن سكتة، هل يقصد بها الكلام الذي ذكره ابن الجزري.

أنتم تقولون إن ما كان من كلمة أو كلمتين ولام التعريف وشيء أنه ما له داعي، أنه شيء واحد.

طالب: (٧٤:١٦).

من كلمة وكلمتين تدخل فيها ال.

طالب: وجهة نظري أن الكلمة (٧٤:٢٥) ولام التعريف لا غير.

هذه النسخة التي فيها هذه الكلمة، وأنا ما رجعت إلى نسخة الجزري لكن غالبًا ستكون فيها هذه الكلمة موجودة في أقوى النسخ النشرية التي قرأت على ابن الجزري، وعليها السماع خمسين سماع، أي هذه النسخة أقوى من جميع النسخ التي اعتمدها الدكتور أيمن النسخة السليمانية، أقوى من جميع النسخ الخمسة التي اعتمد عليها الدكتور أيمن.

طالب: (٧٥:٠٥).

لا لا كلمة ومن سين فقط أي من السليمانية فقط.

طالب: التي عليها ابن الجزري.

لا لا التي عليها، هذه ما زالت، -سبحان الله- نسيتها أرجع لها -إن شاء الله- وأعطيكم إياها، أنا أتكلم على النسخة السليمانية التي قرأت على الإمام ابن الجزري في خمسين مجلسًا وكونت هذه المجالس، ورووجعت وصححت وإن كان فيها مثل ما فيها من غيرها، لكن أنا قصدي ما الذي جعلني أثبتها. عبارة الشيخ ابن الجزري صاحب التجريد تدخل فيها كلمة تدخل في قوله: يسكت على الساكن حسب الفهم.

طالب: (٧٥:٥٥).

لا هو مثلما قال ابن الجزري أصعب كتاب حقيقة كتاب في القراءات هو كتاب التجريد، هذا كتاب ابن الجزري ليس كلامي، لكن عبارته

طالب: عبارته أرسلها.

لا أعطيني أقرأها.

طالب: (٧٦:١٩).

ننتهي اليوم لكن نسمع.

باب ذكر السكوت على الساكن اختلف القراء.

إذًا نقف هنا عند: وقال الداني في جامعه.



الدرس الثالث والسبعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، نحاول الليلة إن شاء الله أن نختم باب [**السكت على الساكن قبل الهمز وغيره**].

❁ **وقفنا عند قوله ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقال الداني في جامعه: وقرأت أيضًا على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين، عن الأشناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن، عن قراءته على الهاشمي، عن الأشناني)، طبعًا الشيخ يتكلم عن السكت لحفص.

(قال)؛ أي الداني، (وبالسكت آخذ في روايتيه ؛ لأن أبا الطاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو من الإتقان)، كلمة (من) سقطت، (وهو من الإتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحدٌ من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه، قلت)؛ أي ابن الجزري، (والأمر كما قال الداني في أبي طاهر)، يعني أنه من الإتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة بموضعٍ لا يجهله أحد، (والأمر كما قال الداني في أبي طاهر، إلا أن أكثر أصحابه لم يروِ عنه السكت تلاوةً أيضًا)؛ يعني إذا كان الشيخ الداني يحتج بأن ابن أبي طاهر أنه أمام وإتقان ومتقن و و...، يعني فالشيخ يقول: هو كذلك لكن ليس أحدًا من

أصحابه يروي عنه السكت تلاوةً.

(كالنهرواني، وابن العلاف، والمصاحفي، وغيرهم، وهم أيضًا)؛ أي هؤلاء المذكورون، (وهم أيضا من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحلٍ لا يجهل، ولم يصح عندنا)؛ أي عند ابن الجزري، (تلاوةً عنه إلا من طريق الحمامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم، فظهر)، يعني الشيخ هنا ابن الجزري يناقش الداني بنفس الدليل.

(فظهر ووضح أن الإدراج-وهو عدم السكت- عن الأشناني أشهر وأكثر وعليه الجمهور، والله تعالى أعلم، وبكل من السكت والإدراج قرأت من طريقه والله تعالى الموفِّق، وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه، فروى الشطي وابن بويان السكت عنه في المنفصل وما كان في حكمه وشيءٍ خصوصًا، نص عليه في [الكفاية في القراءات الست]، و [غاية الاختصار]، و [الكامل]، وانفرد به عن خلفٍ من جميع طرقه، وروى عنه المطوعي السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عموما، نص عليه في [المبهج]، وانفرد الهمذاني عن الشطي فيما لم يكن الساكن واوًا ولا ياءً، يعني مثل: خلوا إلى، وابني آدم)، طبعًا في غاية الاختصار الشيخ أبو العلاء مثل بكلمة: (قد أفلح)، بدلاً من (خلوا إلى).

(وابني آدم، ولا أعلم أحدًا استثناه عن أحدٍ من الساكنين سواه ولا عمل عليه، والله أعلم، وكلهم عنه بغير سكت في الممدود، والله أعلم)، (ولا عمل عليه)؛ الذي هو هذا الانفراد أو هذا الاستثناء، وعلى العموم هذا بالنسبة لخلف في الدرة الشيخ أهمله بقوله: والسكت أهمل، (وأما رويس فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي، عن النخاس، عن التمار، عنه بالسكت اللطيف).

أحد المستمعين: (٠٤:١١)

الشيخ: (ولا أعلم أحدًا استثناه عن أحدٍ من الساكتين سواه)، المسكنين قصدك؟

أحد المستمعين: (٠٤:٢١)

الشيخ: الذين يسكنون أو الساكتين، لا، لا الساكتين، الله أعلم، الساكتين صح! يعني قصدك هكذا أنها بالتاء، الساكتين يعني الذين رووا السكت، كويس.

(وأما رويسٌ فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي، عن النخاس، عن التمار، عنه بالسكت اللطيف دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمةٍ وكلمتين في غير الممدود حسبما نص عليه في [الكفاية]، وظاهر عبارته في [الإرشاد] السكت على الممدود المنفصل)، وطبعًا الإرشاد ذكر هذا في باب المد، وقال: روى رويس أو روى أبو العلاء، وطبعًا كما قلنا في أول باب أنه الشيخ ابن الجزري كان يرى أو كان يُقرئ بالسكت لرويس، لكن يقرأه بالخُلف، وذكرنا البيت الذي ذكره في الطيبة، النسخة الأولى من الطيبة

ولابن ذكوان ذي الطول أختلف وخُص إدريسٌ وفيه مختلف
ودونهم بالخلف غوثٌ إن قصر ....

غوثٌ الذي الي هو رويس.

(ولما قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان أوقفته على كلام [الإرشاد]، فقال: هذا شيءٌ لم نقرأ به ولا يجوز، ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبي العز وأصحابهم على ما نص في [الكفاية]، وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوةً، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، والله أعلم)، طبعًا هنا الدكتور أيمن زاد كلمة: على ما، يعني بعد قوله: (على ما نص في الكفاية) بين كلمة (و) وكلمة (أخبرني) زاد

عبارة (وعلى ما)؛ فأصبح النص عنده: ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبي العز وأصحابهم على ما نصه في الكفاية وعلى ما أخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوةً، وحقيقةً إدخال الكلمة وليس في جميع النسخ، يعني ليست في نسخه وليست في النسخ السبعة التي حقق عليها هذا.

وحقيقةً لم أبحث عنها في بقية النسخ؛ لأنها واضح أن الشيخ زادها من عنده، ولا شك أن المعنى يتغير، يعني إذا كان ابن الجزري قال: ثم رأيت نصوص أصحاب أبي العز وأصحابهم على ما نصه في الكفاية وعلى ما نصه، يعني ورأيت أيضًا على ما نصه ابن اللبان، طيب هو ما رأى هو أخبره به نصوص الواسطيين الذين في الكفاية والذي في قراءته على ابن اللبان، الله أعلم، فهذا حقيقةً من التداخل في النص، مما يجعل النص مشوشًا.

فابن الجزري ماذا يُريد أن يقول؟ هل يريد أن يقول: وأخبرني به ابن اللبان وغيره؟ يعني وأخبرني به - أي بهذا الذي في نصوص الواسطيين- أخبره به ابن اللبان وغيره، أو أنه رأى هذا الذي في، يعني إقحام النص باجتهاد شخصي، أنا أراه تلاعبٌ في كتب العلماء، يعني لو وضعتها في الحاشية كان أفضل، وهذا ذكرناه سابقًا، ليس في هذه الطبعة، بل في كل كتابٍ، أي كتابٍ لإمام من أئمة المسلمين العلماء يُحقق ليس من المستحسن بل من القبيح إدخال عباراتٍ فيه ليست في جميع النسخ، وهذا مما يشوش، وتجعل القارئ يقرأ كتاب ابن الجزري بفهمك أنت لا كما يفهمه غيرك، وهذه هي الإشكالية.

۞ **قال ابن الجزري:** (وأما الذي يُسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز فأصلٌ مطردٌ وأربع كلمات، فالأصل المطرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو (الم، الر، كهيعص، طه، طسم، طس، ص، ن) فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرفٍ منها، ويلزم من سكته إظهار المدغم منها والمخفي، يلزم قطع)، (وقطع

همزة الوصل بعدها ليتبين بهذا السكتِ أن الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة، وإن اتصلت رسمًا وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌ من أسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فَسُكنت كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عاملٍ ولا عطف، فنقول: واحد اثنان ثلاثة أربعة وهكذا)، يعني ما تقول: واحدٌ اثنان ثلاثةٌ أربعة.

(وانفرد الهذلي عن ابن جماز بوصل همزة (الله لا إله إلا هو) في أول آل عمران بميم (الم) كالجماعة، وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبي جعفر في الحروف كلها)، لم يذكر ابن مهران السكت لأبي جعفر؛ لأنه صرح بأنه لم يقرأ بذلك إذ قال كذا كذا، وذَكر نحوه السكت، يعني وذُكر ولا وذَكر نحوه أي السكت أوائل السور عن أبي جعفرٍ ولم أقرأ به، هذا كلام ابن مهران في المبسوط.

(وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت)، بالرجوع إلى كتاب ابن مهران أتضح أن السبب أنه لم يقرأ به، (وذكر أبو الفضل الرازي عدم السكت في السين من (طس تلك)، والصحيح السكت عن أبي جعفرٍ على الحروف كلها من غير استثناء لشيءٍ منها؛ وفاقًا لاجتماع الثقاة الناقلين ذلك عنه نصًا وأداءً، وبه قرأت وبه آخذ، والله أعلم).

أحد المستمعين: (١١:٢٧)

الشيخ: (وفاقًا لاجتماع)، أنا عندي لاجتماع بالتاء.

أحد المستمعين: (١١:٣٣)

ما أدري والله، طيب (وفاقًا لاجتماع) تُراجع هل هي.

أحد المستمعين: (١١:٤٤)

الشيخ: ماذا عندك؟

أحد المستمعين: (١١:٤٧)

لإجماع، طيب، إذًا أين جاءت لاجتماع، طيب سننظر إن شاء الله.

(**وأما الكلمات الأربع فهي: (عوجا) أول الكهف، و(مرقدنا) في يس، و(من راق) في القيامة، و(بل ران) في التطفيف، فاختلف عن حفص في السكت عليها والإدراج، فروى جمهور المغاربة**)، وذكر أبو الفضل الرازي في جميع النسخ أبو الفضل الرازي، وفيه نظر إذا إنه ليس له أي طريق في هذا الكتاب في قراءة أبي جعفر من الروايتين، ولعل والله أعلم أن المراد أبو العباس الفضل بن شذان فهو المذكور وله واحدٌ وثلاثون طريقًا من رواية بن وردان، لكن يُعكر على هذا أني رجعت إلى بعض الكتب التي استقى منها المؤلف هذه الطرق وهي: الإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهج وغيرها فلم أجد فيها ذكرًا لهذه الانفرادة.

(**فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه**)، أي عن حفصٍ، (**من طريقي عبيد وعمرو السكت على الألف المبدلة من التنوين في (عوجا) ثم يقول: (قيما)، وكذلك على الألف من (مرقدنا) ثم يقول: (هذا ما وعد الرحمن)، وكذلك على النون مِن (مَن) ثم يقول: (راق)، وكذلك على اللام من (بل) ثم يقول: (ران على قلوبهم)، وهذا الذي في الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص**)، والمراد: تلخيص ابن بليمة، فهو الذي ذكر السكت لحفصٍ في المواضع المذكورة كلها، أما تلخيص أبي معشر فلم يَذكر إلا في الموضعين الأولي، أعني الكهف ويس، وسكت عن موضعين القيامة والتطفيف، والله أعلم، ويراجع هذا التعليق لأنه قديمًا.

(**والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة وغيرها، وروى**

الإدراج في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحدٍ من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفصٍ وغيره، وروى عنه كلًا من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في تجريده، فروى السكت في (عوجا ومرقدنا) عن عمرو بن الصباح، عنه. وروى الإدراج كالجماعة، عن عبيد بن الصباح عنه. وروى السكت في (من راق وبل ران) من قراءته على الفارسي، عن عمرو، ومن قراءته على عبد الباقي، عن عبيد فقط، وروى الإدراج)، هذا الكلام كله لمن؟ لابن الفحام، (وروى الإدراج كالجماعة من قراءته على ابن نفيسٍ من طريق عبيد والمالكي من طريقي عمرو وعبيد جميعًا، والله أعلم).

(واتفق أصحاب: المستنير، والمبهج، والإرشاد على الإدراج في (عوجا ومرقدنا) كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط)، نعم!

أحد المستمعين: (١٤:٤٧)

(واتفق صاحب: المستنير، والمبهج، والإرشاد على الإدراج في (عوجا ومرقدنا) كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكتٍ في التطفيف، والمراد بالإظهار السكت)، طبعًا هنا الشيخ الدكتور أيمن أطال النفس كثيرًا في الهجوم العنيف على الشيخ ابن الجزري رحمة الله عليه، وبارك الله في الشيخ أيمن ونفع به وبعلمه، لكن..، المهم الكلام الرد عليه أو مناقشة كلامه موجودة في الصفحة.

(والمراد بالإظهار السكت، فإن صاحب الإرشاد صرح بذلك في كفايته، وصاحب المبهج نص عليه في الكفاية له ولم يذكر سواه، وروى الحافظ أبو العلاء في غايته السكت في (عوجا) فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئا، بل ذكر الإظهار في (من راق، وبل ران)، قلت: فثبت في الأربعة الخلاف، عن حفصٍ من طريقيه،

وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ، ووجه السكت في عوجا قصد بيان أن قيمًا بعده ليس متصلا بما قبله في الإعراب، فيكون منصوبا بفعل مضمر تقديره أنزله قيما؛ فيكون حالا من الهاء في أنزله)، طبعًا ثمة إعرابات أخرى.

(وفي مرقدنا، بيانٌ أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يس:٥٢] ليس من كلامهم، فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين كما أشرنا إليه في الوقف والابتداء وفي (من راق، وبل ران) قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده، أما إذا وُقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطا، فإن السكت المعروف يمتنع ويصير الوقف المعروف، وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة، سواءٌ كان متصلا أو منفصلا، فإن لحمزة في ذلك مذهبًا يأتي في الباب الآتي، وأما غير حمزة: فإن كان الهمز) بقي صفحة واحدة.

(وأما غير حمزة: فإن كان الهمز متوسطًا كـ: (القرآن، والظمآن، وشيئا، والأرض) فالسكت أيضا، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله، وإن كان متطرفًا وقف بالروم فكذلك؛ فإن وقف بالسكون امتنع السكت من أجل التقاء الساكنين، وعدم الاعتماد في الهمزة على شيءٍ.

الثاني: تقدم أنه إذا قُرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك؛ فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني من عبيد

عن حفص، وليس له إلا المد، والقصر ورد من طريق الفيل، عن عمرو، عن حفص، وليس له إلا الإدراج، والله أعلم.

الثالث: أن كان من مذهبه عن حمزة السكتَ)، أو أن من كان السكتُ عن حمزة مذهبه، يعني تجوز

أحد المستمعين: (١٨:٥٠)

الشيخ: أو رفعت حسنًا، لكن أردنا التأكد.

(أن كان من مذهبه عن حمزة السكتَ)، حتى لا يتاضيق الشيخ إبراهيم، (أن كان من مذهبه عن حمزة السكتَ و التحقيق الذي هو عدم السكتِ إذا وقف، فإن كان الساكن والهمزةُ في الكلمة الموقوف عليها، فإن تخفيف الهمزِ كما سيأتي ينسخُ السكت والتحقيق، وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول كلمةٍ أخرى فإن الذي مذهبه تخفيفُ المنفصل كما سيأتي ينسخ تخفيفه سكته وعدمه بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي؛ ولذلك لم يتأتَ له في نحو (الأرض، والإنسان) سوى وجهين، وهما:

- النقل.
- والسكت.

لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلًا منهم من ينقل وقفًا كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيُقره على حاله كما لو وصل كابني غلبون، وأبي الطاهر صاحب العنوان، ومكي، وغيرهم)، طبعًا هنا، (وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان، عن حمزة، وكأبي الفتح، عن خلاد فإنهم مجمعون على النقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلافٌ)، سيأتينا أن الشيخ المتولي أجاز التحقيق مع عدم السكت في نحو هذا

الأمر، لكن سيذكرها الشيخ هناك وسنذكر تعليق الشيخ المتولي رحمة الله عليه.

(ويجيء في نحو: (قد أفلح، ومن آمن، وقل أوحي) الثلاثة الأوجه -أعني السكت، وعدمه، والنقل-، وكذلك تجيء الثلاثة في نحو: (قالوا آمنا، وفي أنفسكم، وما أنزل))، النقل كيف يأتي في ما أنزل؟

أحد المستمعين: (٢٠:٥٠)

الشيخ: لكنه موجود في النسخ، ما أدري هل أنت نبهتني عليها؟

أحد المستمعين: (٢٠:٥٧)

الشيخ: يعني لو طبقناها، نعم تفضل.

أحد المستمعين: (٢١:١٥)

الشيخ: هو يقول لك: ويجيء فيها الثلاثة، (كذلك تجيء الثلاثة) التي هي؟ السكت: ما أُنزل، النقل كيف سيجري؟

أحد المستمعين: (٢١:٣١)

الشيخ: إذًا هو سيكون ماذا؟

أحد المستمعين: (٢١:٣٩)

الشيخ: حسنًا التخفيف ماذا سيكون؟ تسهيل بين بين.

أحد المستمعين: (٢١:٥٣)

الشيخ: لا، بس لما نقول التخفيف معناه أنه فيه.

أحد المستمعين: (٢٢:٠٠)

الشيخ: مطلق التغيير.

أحد المستمعين: (٢٢:٠٣)

الشيخ: قالوا آمنا، نعم.

أحد المستمعين: (٢٢:١٣)

الشيخ: وتسهيل.

أحد المستمعين: (٢٢:١٩)

الشيخ: أنا سبحان الله كاتب عليها تُراجع لكن ما، طيب خلاص بقي قليل نخلص، فوضعت عليها كلمة أما النقل وأمام كلمة (وما أنزل)، واضح، عندك طبعة الشيخ أيمن يا دكتور عبدالرحمن؟

أحد المستمعين: (٢٢:٤٧)

الشيخ: نفس النص وتجيء.

أحد المستمعين: (٢٢:٥٠)

الشيخ: لا، لا يعني قصدي النص، (**ويجيء في نحو: قد أفلح، ومن آمن، وقل أوحي**).

أحد المستمعين: (٢٣:٠٠)

الشيخ: الثلاثة: السكت، وعدمه، والنقل.

أحد المستمعين: (٢٣:٠٥)

الشيخ: لا، لا، أول شيء النص حق الشيخ في النقل أم التخفيف؟

أحد المستمعين: (٢٣:١٢)

الشيخ: النقل نعم، إذا معناه أنها موجودة في المخطوطات والنقل، وعند الشيخ

أيضًا الدكتور عنده: (ما أنزل) صحيح!

أحد المستمعين: (٢٣:٢٠)

الشيخ: نعم، قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تُراجع إن شاء الله، قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأما (يا أيها، وهؤلاء) فلا يجيء فيه سوى وجهي التحقيق والتخفيف، ولا يأتي فيه السكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون)**، إذًا هذه ممكن يؤكد كلامك يا شيخ عُمر، فلا يتأتى فيه سوى وجهي التحقيق والتخفيف، يعني كلمة التخفيف هنا مذكورة فربما يكون كان مراده أن تكون هناك، **(ولا يأتي فيه السكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفًا، فامتنع السكت عليه حينئذ والله تعالى أعلم)**.

(الرابع:

لا يجوز مد شيءٍ لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط، أو عليه وعلى المد المنفصل، وظاهر التبصرة المد على (شيءٍ) لخلاد مع عدم السكت المطلق حيث قال: وذكر أبو الطيب مد (شيءٍ) في روايتيه، وبه آخذ، انتهى، ولم يتقدم السكت إلا لخلفٍ وحده في غير (شيءٍ)، فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب المد عن خلاد في (شيء) مع عدم السكت، وذلك لا يجوز)، طبعًا لا يجوز روايةً، **(فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب [الإرشاد]، ولم يذكر في كتابه مد (شيءٍ) لحمزة إلا مع السكت على لام التعريف، وأيضًا فإن مد (شيءٍ) قائمٌ مقام السكت فيه، فلا يكون إلا مع وجه السكت، وكذا قرأنا، والله تعالى أعلم)**.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد ﷺ.

انتهينا من قراءة هذا المجلد الساعة، اليوم الساعة كم؟ الساعة الثامنة، يا رجال

باقي ستة دقائق، الساعة الرابعة والخمس.

أحد المستمعين: (٢٥:٣٨)

الشيخ: أيوة صحيح، الساعة الثامنة وأربعة وخمسون دقيقة مساءً ليلة الخميس الموافق، اليوم الاثنين، الليلة ثلاثة سبحان الله، ليلة الخميس الموافق: ثلاثة ألف وأربعمائة وواحد وأربعين هجرية، تمم الله ختم الكتاب باليمن والفتح والمسرات، اللهم آمين، قولوا آمين. باقي لنا مجلدين إن شاء الله.

أحد المستمعين: (٢٦:٣٣)

الشيخ: لا، لا، مجلد الفرش ممكن ما يأخذ.

أحد المستمعين: (٢٦:٤٠)

الشيخ: تقريبًا.

أحد المستمعين: (٢٦:٤٢)

الشيخ: لا الأول ما قرأناه.

أحد المستمعين: (٢٦:٤٦)

الشيخ: أي، نعم، أسأل الله القبول.

﴿﴾



الدرس الرابع والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أهلا ومرحبًا بكم في درس اليوم في قراءة كتاب النشر في القراءات العشر، ونبدأ اليوم –إن شاء الله– بقراءة "باب الوقف على الهمز".

لكن قبل أن ابدأ بالدرس أرى من الواجب عليَّ أن أرحب بالإخوة الكرام والضيوف الأعزاء، حيث يشرفنا في هذا الدرس ثلاثةٌ من حفظة كتاب الله الكريم، ومنّ الله عليهم بالتفوق في مسابقة صاحب السمو الملكي الأمير / سلطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بحفظ القرآن بدول آسيا والباسفيك، الأخ الأول فتوى من؟ فتوى هادي مولانا وهذا حاز المركز الأول، ومن دولة إندونيسيا.

المركز الثاني أخونا الكريم من؟ صلاح الدين كرام وحاز المركز الثاني.

وصاحب المركز الثالث: على صادقان.

فندعو الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يحفظهم وأن يبارك لهم في هذه الزيارة المباركة للمدينة المنورة، وللمقارئ القرآنية، وأن ينفع بهم بلدهم وبلاد المسلمين، نكرر الترحيب والاحترام والتقدير لهؤلاء حملة كتاب الله الكريم.

نبدأ اليوم إن شاء الله بالدرس: "باب الوقف على الهمز" وحقيقةً قبل أن نبدأ

هذا الباب من أهم أبواب القراءات رواية ودرايةً واهتمام العلماء بهذا الباب حقيقةً ليس وليد هذا العصر، وإنما من قديم، فاهتم العلماء بهذا الباب لأنه من الأبواب المهمة في القراءات، وهو الباب الذي يُختم به أو يختم به المؤلفون لكتب القراءات، يختمون به الحديث والكلام عن الهمز.

لأن نحن قلنا العلماء، علماء القراءة يتكلمون عن الهمز في خمسة أبواب، الهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين، وباب الهمز المفرد، وباب النقل والسكت ثم يختمون بباب الوقف على الهمز.

وهذا الباب كما قلت: لا يتقنه إلا من أتقن القراءة رواية ودرايةً، لأن فيه تشعبًا كثيرًا وتعلقًا كبيرًا بمسائل لغوية منقولة عن العرب، وسنلاحظ أيضًا في هذا الباب في هذا المجال، سنلاحظ أيضًا ورود ذكر علماء اللغة، كالفراء وكسيبويه والأخفش، و و...

وربما سائل يسأل ما عاقة الإمام سيبويه، ما علاقة الإمام الأخفش بهذا الباب وهم ليسوا أقصد سيبويه، والفراء، والأخفش، وغيرهم، وهم ليسوا من أهل القراءة.

لأن الإمام سيبويه -رحمة الله عليه- كما تذكر الروايات، والتراجم وكتب التراجم هو يعني كان من رواة قراءة أبي عمرو، فما علاقته بقراءة حمزة؟ وكذلك الفراء وغيرهم فما الذي جعل أو ما الذي أدخل مذاهب هؤلاء العلماء سيبويه وغيره.

ما الذي أدخله في هذا الباب؟

ما علاقتنا بمذهب سيبويه كمثال؟

ما علاقتنا بمذهب الأخفش في الوقف على الهمز؟

ما علاقتنا بروايته؟

السبب -والله أعلم- وهذا أقوله ليس من باب الجزم، وإنما هو من باب الاحتمال وهو مسألة إن هذا الباب له قسمان.

بسم الله الرحمن الرحيم، كنا نقول: ما علاقة الإمام سيبويه والإمام الفراء والإمام الأخفش ما علاقة مذهبيهم في هذا الباب؟

نلاحظ أن الإمام الشاطبي -رحمه الله عليه- لما يتكلم على هذا الباب جاء بذكر مذهب الأخفش ومذهب سيبويه وكذلك كل شراح هذا الباب وكل من يتكلم في هذا الباب.

-الله أعلم- أنا أقول هذا احتمال وليس جزمًا لأن هذا الباب وهو باب الوقف على حمزة وهشام، هو **الكلام** فيه عن قسمين:

- **القسم الأول**: الذي هو المذهب القياسي.
- **والقسم الثاني**: الذي هو المذهب الرسمي.

والمذهب القياسي المقصود عندهم به هو تخفيف الهمز على ما تقتضيه قواعد اللغة العربية، هذا المقصود بقولهم قياسًا، وهذا الذي لا يصح في القياس غيره، طبعًا يكون منقول عن العرب.

-الله أعلم- ربما هذا هو السبب الذي جعل شراح هذا الباب يدخلون مذهب حمزة، ويدخلون مذهب سيبويه ومذهب الأخفش في توضيح ولبيان هذا الباب، فإذا وقف على كلمةٍ القياس فيها.

أي التخفيف فيه على ما تقتضيه قواعد العرب ويكون العرب مختلفين فيه، مذهب سيبويه الذي نقله عن بعض العرب يقول بكذا، ومذهب الأخفش الذي يقول نقله عن العرب فيما يخالف ما نقله سيبويه، فمن هنا يأتي ذكر هذين المذهبين، -والله أعلم- هذا الذي أراه السبب في ذكر أو في إدخال سيبويه وعلماء

اللغة في هذا الباب، وإلا هم ليسوا من أهل الرواية، يعني المعروف أن عندما نذكر مثلا مذهب عالم من أهل القراءات يكون ما رواه.

لكن سيبويه لم يروِ مذهب حمزة، يعني لم يقرأ به، ولا يوجد في أسانيدنا، يعني سيبويه لا يوجد في أسانيدنا إلا في أسانيد قراءة أبي عمرو، فعلى مذهبه لو أردنا أن نقول هو خروج عن طريق النشر، لأنه ليس من أسانيده، لكن هنا ذكره هنا هو والأخفش وغيره والفراء وغيره، إنما هو من باب بيان مطابقة القياس أو هذا المذهب الذي يقف به حمزة على الكلمة المعينة، أنه موافقٌ للقياس أي لما تقتضيه قواعد اللغة العربية كما ذكره سيبويه.

وسنجد أيضًا في ثنايا هذا الباب اختلاف أهل القراءات أنفسهم، اختلاف القراء أنفسهم في الأخ بمذهب سيبويه أو الأخذ بذهب الأخفش، فيأتينا كلمات نجد أن القراء يقدمون مذهب سيبويه مثلا في سُئِل وغيرها، فيمنعون مذهب الأخفش، ويقدمون مذهب سيبويه، وهذه مسألة حقيقةً يعني تحتاج إلى إعادة نظر، هذا الذي تُرِك من مذهب الأخفش هل القراء نقلوه أم أخذوه اجتهادًا فإذا كانوا نقلوه ما ينقله الأخفش موافقًا للقراء يقدم على ما قاله سيبويه اجتهادًا.

وهذا يجعلنا ندخل في مسألة قضية مهمة لماذا العلماء يقدمون دائمًا مذهب سيبويه، هذه بحد ذاتها يعني تحتاج إلى دراسة وإعادة النظر فيها، لا نتكلم عن مكانة سيبويه وثقته وصدقه، و و...

هذا لا مناقشة فيه، ولا نتكلم عن شبه إجماع إجماع علماء اللغة على الأخذ بما يراه سيبويه وإن خالف جلهم، فمذهب سيبويه في كل شيء في الإعراب و و...

خاصة فيما ينقله عن العرب مقدم، لكن أن يؤخذ بما قاله سيبويه على أنه قراءة، هذا لا نستطيع أن نجزم به إلا إذا كان أهل القراءات رووه، وفي ثنايا الباب

ستأتينا مسائل وكما يقول بعض المشايخ ستأتينا عقبات كثيرة جدًا في هذا الباب والسبب فيه كما قال العلماء السابقون، السبب فيه هو صعوبة هذا الباب، وشدة تعلقه في مذاهب أهل العربية، ولهذا كانوا يقولون –الله أعلم- يمكن الجعبري أو غيره.

هذا الباب ينبغي لمن يتكلم فيه أن يكون ملمًا بأساليب العرب لغة العرب في كلامهم، وبعلم الصرف، علم التصريف لابد أن يكون ملمًا به.

طالب: (١٠:٣١).

الدكتور: والله لا أعرف، أول من أورده لا أدري.

طالب: (١٠:٣٨).

الدكتور: نعم القراءة مقدمة على اللغة.

طالب: هل في كتب اللغة استشهدوا (١١:٠٥).

الدكتور: الله أعلم.

طالب: (١١:٠٨).

الدكتور: فيما يتعلق بالهمز –الله أعلم- لا أستطيع أن أجيب لأن هذا يحتاج إلى استقراء كتب اللغة العربية، والسؤال نطرحه على من يسمعنا من أهل اللغة العربية أو أهل النحو، حتى يساعدونا.

فالشيخ عمر يقول: نحن نعرف أن النحويين يستشهدون بالقراءات في الحروف يعني في الكلمات القرآنية، فمثلا يقول على هذه اللغة، يقول: جاءت لغة كذا يعني على العطف بالاسم الظاهر على اسم الضمير دون إعادة الخافض في والأرحام، يستشهدون بقراءة حمزة.

هل هناك في علماء من علماء اللغة أو في الدراسات النحوية يستشهدون على مسألة ما خارج القراءات، مثلا على باب حمزة وهشام كمثال، هل هذه المسائل التي سيذكرها الشيخ ويذكرها الشراح إذا وقف حمزة على كلمة وسهلها بنوع من التسهيل الذي يعرفه، هل أهل اللغة يقولون الصحة، أو صحة الوقف على هذه الكلمة هي بسبب قراءة حمزة؟ أم لا؟

هذا السؤال كما قلت: لا يستطيع أن يجيب عليه إلا من له استقراء في كتب اللغة أو يكون متخصصًا في هذه الذي نعرفه أن أهل اللغة اهتموا بالهمز، ويدرسونه من حيث الصرف ومن حيث كلام العرب، لكن هل يذكرونه من حيث قراءة حمزة؟ هذا أنا لا أدري والله.

وطبعًا باب الهمز موجود في باب التصريف، هل كما قال الشيخ عمر أنهم يستشهدون بهذه الأوجه يعني هذه الأوجه الخمسة القياس مثلا أو تسهيل الكلمة بكذا تسهيلها مثلًا بالنقل أو تسهيلها بــ بين بين، أي نوع من الأنواع.

هل أهل اللغة يقولون إن هذا التسهيل من كلام العرب شاهده قراءة حمزة أو وقف حمزة عليها أو لا؟ هذه الصورة أنا لا أعلم، لأنني حقيقة لم أستقرأ كل كتب اللغة العربية، ولم أستقرأ بل لم أطلع على جل أو على أكثر كتب اللغة أو كتب الصرف، فنحتاج من يسمع كلامنا الآن ويراه بعد ذلك مكتوبًا إذا وجد جوابًا لهذا أن يتحفنا به من باب الفائدة ومن باب العلم -إن شاء الله-.

نبدأ: بسم الله الرحمن الرحيم.

۞ **قال الشيخ الجزري** -رحمه الله عليه-: (بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْهَمْزِ.

وَهُوَ بَابٌ مُشْكَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ تَحْقِيقِ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَحْكَامِ رَسْمِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ).

هذا ما ذكرنا أنه يحتاج أنه يحتاج إلى مذاهب أهل العربية والعلم برسم المصاحف العثمانية.

قال الشيخ: (وَتَمْيِيزِ الرِّوَايَةِ، وَإِتْقَانِ الدِّرَايَةِ).

يعني لابد أن يكون ملمًا بالقراءة روايةً ودرايةً.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو شَامَةَ: هَذَا الْبَابُ مِنْ أَصْعَبِ الْأَبْوَابِ نَظْمًا وَنَثْرًا فِي تَمْهِيدِ قَوَاعِدِهِ، وَفَهْمِ مَقَاصِدِهِ، قَالَ: وَلِكَثْرَةِ تَشَعُّبِهِ أَفْرَدَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ الْمُقْرِئُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَصْنِيفًا حَسَنًا جَامِعًا، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ فَوَجَدَ أَكْثَرَهُمْ لَا يَقُومُونَ بِهِ حَسَبَ الْوَاجِبِ فِيهِ إِلَّا الْحَرْفَ بَعْدَ الْحَرْفِ.

قُلْتُ:).

أي ابن الجزري.

(وَأَفْرَدَهُ أَيْضًا بِالتَّأْلِيفِ).

يعني أفرد باب الوقف على الهمزة، أو باب الوقف هعلى الهمز.

(وَأَفْرَدَهُ أَيْضًا بِالتَّأْلِيفِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ بَصْخَانَ، وَالْجَعْبَرِيِّ، وَابْنِ جُبَارَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَوَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهِ أَوْهَامٌ سَنَقِفُ عَلَيْهَا).

ابن غلبون لا، أبو عمرو الداني -الله أعلم- ما وصل، ابن بصخان ربما يكون وصل لأنه في كتاب حففه أو رالة نعم حققها الدكتور أحمد السليماني وطبعه في مجلة الوحيين، قبل سنتين أو قبل سنة وهكذا، والجعبري لا أدري وابن جبارة لا أدري، لم أطلع عليهم، لكن بالنسبة للجعبري وابن جبارة وأبو عمرو الداني ربما يكون ما هو مذكورٌ في كتبهم كالجامع البيان للداني وكشرح الجعبري وشرح ابن

جبارة، ربما يكونوا ذكروا فيه هذه إلا إذا كانوا كما قال الشيخ أفردوه فهذه دلالة على أنهم زادوا على ما في هذه الكتب.

وابن جبارة أيضًا ذكر أثناء هذا كأنه قال اهتم به اهتمامًا بالغًا.

قال الشيخ ابن الجزري: (وَلَمَّا كَانَ الْهَمْزُ أَثْقَلَ الْحُرُوفِ نُطْقًا وَأَبْعَدُهَا مَخْرَجًا تَنَوَّعَ الْعَرَبُ فِي تَخْفِيفِهِ بِأَنْوَاعِ التَّخْفِيفِ كَالنَّقْلِ، وَالْبَدَلِ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَالْإِدْغَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ أَكْثَرَهُمْ لَهُ تَخْفِيفًا).

إذًا تخفيف الهمز من لغة قريش وأهل الحجاز.

(وَلِذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَرِدُ تَخْفِيفُهُ مِنْ طُرُقِهِمْ كَابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ فُلَيْحٍ، وَكَنَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ وَرْشٍ وَغَيْرِهِ، وَكَأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ أَكْثَرِ رِوَايَاتِهِ وَلَا سِيَّمَا رِوَايَةُ الْعُمَرِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكَدْ يُحَقِّقُ هَمْزَةً وَصْلا، وَكَابْنِ مُحَيْصِنٍ قَارِئِ أَهْلِ مَكَّةَ مَعَ ابْنِ كَثِيرٍ وَبَعْدِهِ، وَكَأَبِي عَمْرٍو، فَإِنَّ مَادَّةَ قِرَاءَتِهِ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكَذَلِكَ عَاصِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْشَى، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّ رِوَايَتَهُ تَرْجِعُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَوْرَدَهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَا هَمَزَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا الْخُلَفَاءُ، وَإِنَّمَا الْهَمْزُ بِدْعَةٌ ابْتَدَعُوهَا مَنْ بَعْدَهُمْ).

من بعدِهم، أما مَنْ بَعْدَهُمْ وإن كان يصح لكن ضعيف، لأنه سيكون من لغة أكلوني البراغيث.

طالب: يعني ابتدعوها من بعدِهم

الدكتور: -الله أعلم- الذي أراه بدعة ابتدعوها من بعدِهم يعني من بعد سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر والخلفاء، فيكون الضمير فاعل ابتدعوها الناس أو كذا كذا، أما لو قلنا ابتدعوها مَنْ بَعْدَهُمْ تكون هي الفاعل على لغة وأسروا النجوى، أو

على لغة آكلون البراغيث، يتعاقبون فيكم، نعم عموا وصموا، والعجب أن الشيخ السمين الحلبي يضعفها، وهي لغة لها شواهدها.

(**فَقَالَ أَبُو شَامَةَ الْحَافِظُ: هُوَ حَدِيثٌ لَا يُحْتَجُّ**).

الذي هو هذا الحديث ما همز رسول الله ﷺ.

(**هُوَ حَدِيثٌ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ؛ لِضَعْفِ إِسْنَادِهِ، فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عُبَيْدَةَ هَذَا هُوَ الربزي، وَهُوَ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ**).

طبعًا الذي عنده النسخة حق الشيخ الضباع مكتوبة الزيدي، والصواب الربزي.

(**قُلْتُ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**).

وهنا قال إبراهيم بن يعقوب سمعت أحمد أي أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمعت أحمد يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، فقلت: أي إبراهيم بن يعقب يقول: يا أبا عبد الله، الذي هو كنية للإمام أحمد، يا أبا عبد الله لا تحل؟، كأنه سأله استفهامًا لا تحل، قال: عندي.

طبعًا لماذا قرأت هذا التعليق، لأبين هذه النقطة المهمة جدًا، الشيخ الإمام ابن حنبل -رحمة الله عليه- قال: لا تحل عندي، فنفهم من هذا أنه رأي الإنسان لا يحق له أن يعممه، ففرق كبير عن الإمام أحمد بن حنبل -رجمة الله عليه- بأن يقول: لا تحل الرواية عن فلان، وبين أن يقول: لا تحل الرواية عندي، شتان ما هما.

قال الشيخ ابن الجزري: (**وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ كَانَتْ لُغَتُهُ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْطِقُ بِالْهَمْزِ إِلَّا فِي الِابْتِدَاءِ، وَالْقَصْدُ أَنَّ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ وَلَا غَرِيبٍ، فَمَا أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ تَخْفِيفُ الْهَمْزِ، إِمَّا عُمُومًا وَإِمَّا خُصُوصًا، كَمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي الْأَبْوَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ أَنْوَاعًا تَخُصُّهُ**).

الآن يقول أفرده علماء القراءات الآن يقول: أفرد علماء اللغة، علماء العربية، وطبعًا المقصود بالعربية ما نسميه الآن النحو، وليس المقصود به العربية الألفاظ التي هي اللغة، اللغة القدماء كانوا يستخدمون فلان من أهل العربية أي الذي نسميه نحن الآن من أهل النحو والصرف، من أهل اللغة أي هو مهتم بألفاظ اللغة، وهذا التفريق الدقيق بين عبارة أو مصطلح اللغة والعربية وقفت عليه عند الإمام ابن جني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- في كتابه الخاطريات، فنقله -الله أعلم- كان يميز بين اثنين -الله أعلم- الإمام ثعلب وواحد من الأئمة الآخرون فكان يقول: فلانٌ يفهم العربية ولا يفهم اللغة، أي معنى كلامه أن هناك قوي في اللغة ضعيفٌ في العربية، وفلانٌ آخر بالعكس.

فهذا دليل على أن مصطلح العربية يختلف عن مصطلح اللغة.

قال الشيخ: (وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ أَنْوَاعًا تَخُصُّهُ وَقَسَّمُوا تَخْفِيفَهُ إِلَى وَاجِبٍ وَجَائِزٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ أَوْ غَالِبُهُ وَرَدَتْ بِهِ الْقِرَاءَةُ).

هذه أهم نقطة أنه جل مسائل هذا الباب لأنه يقول: (وَكُلُّ ذَلِكَ أَوْ غَالِبُهُ وَرَدَتْ بِهِ الْقِرَاءَةُ)؛ فمعناه إدخال مذهب سيبويه وو...

ربما يكون من المسائل التي لم ترد بها القراءة، لأنه قال: أو غالبه، -والله أعلم-.

(وَكُلُّ ذَلِكَ أَوْ غَالِبُهُ وَرَدَتْ بِهِ الْقِرَاءَةُ وَصَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ، إِذْ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَصِحَّ فِي الْقِرَاءَةِ مَا لَا يَسُوغُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ قَدْ يَسُوغُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا لَا يَصِحُّ فِي الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَمِمَّا صَحَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَشَاعَ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْوَقْفُ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزِ وَإِنْ كَانَ مما يُحَقَّقُ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ مَحَلُّ اسْتِرَاحَةِ الْقَارِئِ وَالْمُتَكَلِّمِ؛ وَلِذَلِكَ حُذِفَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ وَالتَّنْوِينُ، وَأُبْدِلَ فِيهِ

تَنْوِينُ الْمَنْصُوبَاتِ).

مثل دعاءً وهكذا، حكيمًا حكيما.

(وَجَازَ فِيهِ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالنَّقْلُ وَالتَّضْعِيفُ، فَكَانَ تَخْفِيفُ الْهَمْزِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَحَقَّ وَأَحْرَى، قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا مَذْهَبٌ مَشْهُورٌ وَلُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ، يُحْذَفُ الْهَمْزُ فِي السَّكْت -يَعْنِي الْوَقْفَ- كَمَا يُحْذَفُ الْإِعْرَابُ فَرْقًا بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لُغَةُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الْجَزَالَةِ وَالْفَصَاحَةِ تَرْكُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ فِي الدَّرْجِ وَالْمُتَحَرِّكَةِ عِنْدَ السَّكْتِ).

طبعًا من قول الشيخ: (لِأَنَّ الْوَقْفَ مَحَلُّ اسْتِرَاحَةٍ) إلى كلمة (السَّكْتِ)؛ هذا نصٌ حرفي موجود في إبراز المعاني لأبي شامة، فهو مصدر الشيخ ابن الجزري في هذا المحل.

(قلت:)؛ أي ابن الجزري.

(وَتَخْفِيفُ الْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، أَفْرَدُوا لَهُ بَابًا وَأَحْكَامًا، وَاخْتَصَّ بَعْضُهُمْ فِيهِ بِمَذَاهِبَ عُرِفَتْ بِهِمْ وَنُسِبَتْ إِلَيْهِمْ كَمَا نُشِيرُ إِلَيْهِ- إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- وَقَدِ اخْتَصَّ حَمْزَةُ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قِرَاءَتَهُ اشْتَمَلَتْ عَلَى شِدَّةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّرْتِيلِ وَالْمَدِّ وَالسَّكْتِ، فَنَاسَبَ التَّسْهِيلُ فِي الْوَقْفِ؛ وَلِذَلِكَ رَوَيْنَا عَنْهُ الْوَقْفَ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزِ إِذَا قَرَأَ بِالْحَدْرِ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ -إِنْ شَاءَ الله-، هَذَا كُلُّهُ مَعَ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ عِنْدَهُ وَثُبُوتِ النَّقْلِ بِهِ لَدَيْهِ.، فَقَدْ قَالَ فِيهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ: مَا قَرَأَ حَمْزَةُ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا بِأَثَرٍ، قُلْتُ:).

أي ابن الجزري.

(وَقَدْ وَافَقَ حَمْزَةَ عَلَى تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ فِي الْوَقْفِ حُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ، وَطَلْحَةُ بْنُ

مُصَرِّفٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ).

إذًا التحقيق من زيادات الطيبة، التحقيق لهشام في الهمز المتطرف من زيادات الطيبة على الشاطبي.

(فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ).

وأبو سليمان عن قالون، طبعًا أبو سليمان عن قالون ليس من طرق النشر على قالون.

(وَأَبُو سُلَيْمَانَ، عَنْ قَالُونَ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ، وَسَأُبَيِّنُ أَقْسَامَ الْهَمْزِ فِي ذَلِكَ، وَأُوَضِّحُهُ، وَأُقَرِّبُهُ، وَأَكْشِفُهُ، وَأُهَذِّبُهُ، وَأُحَرِّرُهُ، وَأُرَتِّبُهُ، لِيَكُونَ عُمْدَةً لِلْمُبْتَدِئِينَ، وَتَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِينَ، -وَاللهُ تَعَالَى الْمُوَفِّقُ- فَأَقُولُ:).

مقدمة ممتازة جدًا.

(فَأَقُولُ الْهَمْزُ يَنْقَسِمُ إِلَى سَاكِنٍ وَمُتَحَرِّكٍ فَالسَّاكِنُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَطَرِّفٍ، وَهُوَ).

أي المتطرف.

(مَا يَنْقَطِعُ الصَّوْتُ عَلَيْهِ، وَإِلَى مُتَوَسِّطٍ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِك).

يعني ما لم ينقطع الصوت عليه، يعني وسط الكلمة.

(أَمَّا السَّاكِنُ الْمُتَطَرِّفُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى لَازِمٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِي حَالَيْهِ، وَعَارِضٍ يُسَكَّنُ وَقْفًا، وَيَتَحَرَّكُ بِالْأَصَالَةِ وَصْلا، فَالسَّاكِنُ اللَّازِمُ يَأْتِي قَبْلَهُ مَفْتُوحٌ مِثْلَ اقْرَأْ وَمَكْسُورٌ مِثْلَ نَبِّئْ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَهُ مَضْمُومٌ، وَمِثَالُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَمْ يَسُؤْ وَالسَّاكِنُ الْعَارِضُ يَأْتِي قَبْلَهُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ، فَمِثَالُهُ وَقَبْلَهُ الضَّمُّ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ، إِنِ امْرُؤٌ وَمِثَالُهُ وَقَبْلَهُ الْكَسْرُ مِنْ شَاطِئِ، وَيُبْدِئُ، وَقُرِئَ وَمِثَالُهُ وَقَبْلَهُ الْفَتْحُ بَدَأَ، وَقَالَ الْمَلَأُ،

وَعَنِ النَّبَأ وَأَمَّا السَّاكِنُ الْمُتَوَسِّطُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُتَوَسِّطٌ بِنَفْسِهِ وَمُتَوَسِّطٌ بِغَيْرِهِ، فَالْمُتَوَسِّطُ بِنَفْسِهِ يَكُونُ قَبْلَهُ ضَمٌّ نَحْوُ والْمُؤْتَفِكَةَ، وَيُؤْمِنُ وَكَسْرٌ نَحْوُ بِئْرٍ، وَنَبِّئْنَا وَمَفْتُوحٌ نَحْوُ كَأْسٍ، وَتَأْكُلُ وَالْمُتَوَسِّطُ بِغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُتَوَسِّطٌ بِحَرْفٍ وَمُتَوَسِّطٌ بِكَلِمَةٍ. فَالْمُتَوَسِّطُ بِحَرْفٍ يَكُونُ قَبْلَهُ فَتْحٌ نَحْوُ فَأْوُوا، وَآتُوا وَلَمْ يَقَعْ قَبْلَهُ ضَمٌّ وَلَا كَسْرٌ).

طالب: (٢٩:٣٠).

الدكتور: الذي هو الساكن المتوسط ينقسم متوسط لنفسه ومتوسط لغيره.

طالب: (٢٩:٥٨).

الدكتور: فأووا نعم.

طالب: (٣٠:٠٦).

الدكتور: نعم الياء زائدة، لو لاحظنا أظن يؤمن متصلة، وأووا متصلة، وأتوا متوسطة، ويؤمن نفس الشيء.

طالب: ياء المضارع لازم وبها يعرب المضارع.

الدكتور: نعم لكنها ليست من بنية الكلمة متوسط بغيره هو ذكر مثالين متوسط بنفسه ومتوسط بغيره، الذي جعله متوسط بنفسه والمؤتفكة، أيضًا نفس الميم نفسها، لأن الكلمة من الإفك أفك، نفسها، كلها حروف زوائد.

طالب: (٣٠:٥٨).

الدكتور: لكن هو أدخلها تحت المتوسط لنفسه.

طالب: (٣١:١١).

الدكتور: سألتمونيها، الذي هو المعاني، سألتمونيها من الزوائد مثلما قال

الشيخ، سألتمونيها زوائد، وهذا يظهر أن الفاء هذه حروف معاني، لكن ليست مصطلحًا ما هي من حروف المعاني.

طالب: (٣٢:٠٤).

الدكتور: طبعا.

طالب: (٣٢:٢٢).

الدكتور: نتناقش فيها بعد الدرس أحسن.

(وَالْمُتَوَسِّطُ بِكَلِمَةٍ يَكُونُ قَبْلَهُ ضَمٌّ نَحْوُ قَالُوا ايتِنَا، وَالْمَلِكُ ايتُونِي وَكَسْرٌ نَحْوُ الَّذِي اؤْتُمِنَ، وَالْأَرْضِ ايتِنَا وَفَتْحٌ نَحْوُ الْهُدَى ايتِنَا، وَقَالَ ايتُونِي فَهَذِهِ أَنْوَاعُ الْهَمْزِ السَّاكِنِ، وَتَخْفِيفُهُ هذا كله، أَنْ يُبْدَلَ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ، إِنْ كَانَ قَبْلَهُ ضَمٌّ أُبْدِلَ وَاوًا).

المؤتفكة، الموتفكة.

(وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ كَسْرٌ أُبْدِلَ يَاءً، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَتْحٌ أُبْدِلُ أَلِفًا، وَكَذَلِكَ يَقِفُ حَمْزَةُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا شَذَّ فِيهِ ابْنُ سُفْيَانَ، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ كَالْمَهْدَوِيِّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ، وَابْنِ الْبَاذِشِ مِنْ تَحْقِيقِ الْمُتَوَسِّطِ بِكَلِمَةٍ لِانْفِصَالِهِ وَإِجْرَاءِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِحَرْفٍ لِاتِّصَالِهِ، كَأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ).

المتوسط بحرف الذي ضرب عليه: أووا.

طبعًا هنا في قوله: (إِلَّا مَا شَذَّ)؛ علق في حاشية من حواشي النشر، وهي الحاشية النسخة التي رمزت لها بالحرف كاف، يعني جاءت حاشية مهمة، جاء في حاشية كاف قوله، عند قوله: (إِلَّا مَا شَذَّ فِيهِ ابْنُ سُفْيَانَ...) إلى آخره، قال خاتمة المحققين الشيخ أحمد بن كذا المغربي في كتابه في المقالة الوافية، حسب علمنا ما زالت مخطوطة هذه المقالة الوافية، **"المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية"** لابن

المبارك، هي قصيدة في مذهب حمزة وهشام.

وهذا الشيخ شرحها في مخطوط بعنوان المقالة الوافية، الشيخ يقول، قال الشيخ: خاتمة المحققين في المقالة الوافية بعد نقله هذه العبارة قلت: أي الشيخ أحمد: إنما نسبه؛ أي ابن الجزري، لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط لكلمة نخالفٌ لما في الإقناع لابن الباذش، حيث نقل الوجهين عن ابن شريح ونصه، قال الحسن بن شريح: إن سأل سائلٌ عن الوقف على قوله -تعالى-: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام:٧١]؛ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما التحقيق لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر التسهيل بالبدل لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط، انتهى.

وبسط المسألة قبل ذلك؛ هذا الكلام كله في الحاشية، وبسط المسألة قبل ذلك بسطًا طويلا قال: واعتراض ابن الجزري عليه فيما نسبه لابن غلبون وأبيه وابن سهلٍ؛ أي أبي سهل مبنيٌ على رجوعه إلى الهدى ائتنا ونحوه.

والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائدٍ من حروف المعاني، ولولا الطول في عباراته، لجلبناها منه انتهى، وكتبه العبد الفقير.

من منهجية الإمام ابن الجزري وهذا مر معنا في كثير من الأماكن، يقول أحيانًا وابن غلبون وابن الباذش كمثال، يعني ينقل يكون ابن الباذش وابن غلبون ذكرا قولين أو ثلاثة أقوال، فابن الجزري يختار واحد من الأقوال ويعترض عليه مثلا ويقول وذكر ابن الباذش، ما يقصد أنه هو القول الذي رجحه ابن الباذش، هو الشيخ ابن الجزري يقصد إن هذا القول مذكور عند ابن الباذش، هو في هذا الإطار، فهنا الشيخ، يقول الشيخ أنه ذكر التحقيق للهمزة، الشيخ يقول: فيه نظر، الكلمة الذي يقول ما نسبه لابن شريح من تحقيق مخالف لما في الإقناع؛ هو ليس

مخالف هو موجود فيه، لكن الشيخ ابن الجزري لا يريد أن ينقل القولين هو يهمه التحقيق موجود أو لا؟ فهو يقصد هذا، يقصد أن هذا القول موجود في كتاب ابن الباذش، وبهذا نستطيع أن يُدافع عن الإمام ابن الجزري في مراده بمثل هذه الأساليب ومثل هذه السياقات.

قال الشيخ ابن الجزري، طبعًا بعد ما ذكر: (إِلَّا مَا شَذَّ فِيهِ ابْنُ سُفْيَانَ...).

(وَهَذَا وَهْمٌ مِنْهُمْ).

أي من ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة.

(وَخُرُوجٌ عَنِ الصَّوَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمَزَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَوَائِلَ الْكَلِمَاتِ فَإِنَّهُنَّ غَيْرُ مُبْتَدَآتٍ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يُمْكِنُ ثُبُوتُهُنَّ سَوَاكِنَ إِلَّا مُتَّصِلَاتٍ بِمَا قَبْلَهُنَّ؛ فَلِهَذَا حُكِمَ لَهُنَّ بِكَوْنِهِنَّ مُتَوَسِّطَاتٍ).

إذًا هذا شرح الكلام الذي كنا نقوله قبل وقت.

(أَلَا تَرَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي فَأْوُوا، وَأْمُرْ، وَقَالَ ايتُونِي كَالدَّالِّ فِي فَادْعُ وَالسِّينِ فِي فَاسْتَقِمْ وَالرَّاءِ فِي قَالَ ارْجِعْ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّ الدَّالَ وَالسِّينَ وَالرَّاءَ فِي ذَلِكَ مُبْتَدَآتٌ وَلَا جَارِيَاتٌ مَجْرَى الْمُبْتَدَآتِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْهَمَزَاتُ، وَإِنْ وَقَعْنَ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ فَاءٍ تَكُونُ مُبْتَدَأَةً، أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ).

طالب: (٣٨:٤٠).

الدكتور: نعم الشيخ يقول النطق بها ألا ترى أن الهمزة.

طالب: أنا أتكلم (٣٨:٥٠).

الدكتور: إذا أزلت الفاء ماذا تقول؟ أُ، وإذا أدخلت الفاء، الهمزة ما هي موجودة، في كلمة فادعوا، ألا ترى أن الهمزة في كلمة فأووا وقال: ائتوني كالداني في فادعوا والسين في فاستقم.

طالب: (٣٩:٢٠).

الدكتور: والسين ليست أصلية في كلمة فاستقم.

طالب: السين ليست أصلية؟

الدكتور: لا لا هي من الطلب.

طالب: (٣٩:٣٩).

الدكتور: ادع.

طالب: (٣٩:٥٣).

الدكتور: (وَهَذَا وَهْمٌ مِنْهُمْ وَخُرُوجٌ عَنِ الصَّوَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمَزَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَوَائِلَ الْكَلِمَاتِ فَإِنَّهُنَّ غَيْرُ مُبْتَدَآتٍ)؛ في إطار بيان على رأيه بيان الوهم عند بعض المغاربة، الكلام له اتصال.

(وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ السَّاكِنِ الْمُتَوَسِّطِ غَيْرَ حَمْزَةَ كَأَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَوَرْشٍ فَإِنَّهُمْ خَفَّفُوا ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، بَلْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى يُؤْتَى وَيُؤْمِنُ وَيَأْلَمُونَ، فَأَبْدَلُوهُ).

يعني يوتي ويومن ويالمون.

(مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

واضح عندك يا شيخ، هذا واحد من الإخوان يستمع إلى أشرطة الشيخ الأمير -رحمة الله عليه- صاحب أضواء البيان، والشيخ أحيانًا يستطرد نوعًا ما في مسألة ويذكر شواهدها ويذكر شواهد ويذكر أحيانًا مسائل أقوال العلماء وبعد ذلك يحس أن هذا، فيقول: كما هو معروفٌ، فالشيخ قول كما هو معروفٌ عندكم، لكن عندنا ما هو معروف.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالْعَجَبُ أَنَّ ابْنَ الْبَاذِشِ نَسَبَ تَحْقِيقَ هَذَا الْقِسْمِ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِيهِ وَابْنِ سَهْلٍ).

يعني كذلك في كل النسخ، وابن سهل، والمعروف هناك مر معنا في الأسانيد أنه هو شيخه أبو سهل صالح.

(وَالَّذِي رَأَيْتُهُ).

أي ابن الجزري.

طالب: (٤١:٥٨).

الدكتور: نعم وابن سهلٍ لأنه هذا دليل على أنه في جميع النسخ لأنه هو هذا ينقل من نسخة لا نعرف ما هي النسخة، قصدي هو ينقل عن ابن الجزري لأنه يقول واعتراض ابن الجزري فيما نسبه لابن غلبون وأبيه وابن سهل، فمعناه أنه ينقل عن ابن الجزري، لكن لا أدري هل ابن سهل هذا، أي هذا الخطأ هل هو من النشر أو من ابن الباذش، -الله أعلم- غالبًا أنه من ابن الجزري أو من نسخ النشر.

طالب: (٤٢:٥٥).

الدكتور: نعم أن ابن الباذش نسب تحقيق هذا القسم لأبي الحسن ابن غلبون وأبيه وابن سهلٍ هذا في جميع النسخ، وأيضًا في النسخة التي هي موجودة في الحاشية.

طالب: يقول إنها تحرفت في النسخ الخمس.

الدكتور: لا لا هي في كل النسخ، إذا هو عنده خمسة في النسخ الثمانية، والآن أضفنا النسخة هذه التي هي صاحب المقالة الوافية ينقل عنها، -فالله أعلم- هل هي إحدى النسخ التي عندنا أو نسخة أخرى، ففيها ابن سهل، فمعناها أنه سهو من الإمام ابن الجزري ليس من النساخ.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (وَالَّذِي رَأَيْتُهُ نَصًّا فِي التَّذْكِرَةِ، هُوَ الْإِبْدَالُ بِغَيْرِ خِلَافٍ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

نكمل الصفحة ونقف.

طالب: (٤٣:٥٤).

الدكتور: الشيخ القاضي يمكن ما يخرج عن الضباع وعن الشيخ المتولي.

طالب: (٤٤:٠٥).

الدكتور: إذًا نكمل باقي الصفحة ونقف -إن شاء الله-.

(وَاخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ الْهَاءِ مَعَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ: أَنْبِئْهُمْ فِي الْبَقَرَةِ وَنَبِّئْهُمْ فِي الْحِجْرِ، فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَرْوِي كَسْرَهَا لِأَجْلِ الْيَاءِ كَمَا كُسِرَ لِأَجْلِهَا فِي نَحْوِ فِيهِمْ، وَيُؤْتِيهِمْ فَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَأَبِي الطِّيبِ ابْنِ غَلْبُونَ، وَابْنِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَكَانَ آخَرُونَ يَقْرَؤُونَهَا عَلَى ضَمَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ عَارِضَةٌ، أَوْ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ فَلَمْ يَعْتَدُّوا بِهَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنُ مِهْرَانَ، وَمَكِّيٌّ، وَالْمَهْدَوِيِّ، وَابْنُ سُفْيَانَ، وَالْجُمْهُورُ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ: كِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ : وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَقَالَ فِي الْكَافِي: الضَّمُّ أَحْسَنُ، قُلْتُ: وَالضَّمُّ هُوَ الْقِيَاسُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَقَدْ رَوَاهُ مَنْصُوصًا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرِّفَاعِيُّ صَاحِبُ سُلَيْمٍ).

وطبعًا هذا ما هو من طرق النشر.

(وَإِذَا كَانَ حَمْزَةُ ضَمَّ هَاءَ عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ، وَلَدَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْيَاءَ قَبْلَهَا مُبْدَلَةٌ مَنْ أَلِفٍ، وكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الضَّمَّ: فَضَمُّ هَذِهِ الْهَاءَ أَوْلَى وَآصَلُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

نقف هنا -إن شاء الله-، هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الخامس والسبعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ومساكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ اليوم -إن شاء الله- بمواصلة قراءة كتاب النشر.

وبدأنا الحصة الماضية أو المحاضرة الماضية بدأنا بقراءة باب الوقف على الهمز، الذي هو باب وقف حمزة وهشام، والشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- سماه "باب الوقف على الهمز" وبقية أهل القراءات الشاطبية والتيسير سموه "باب وقف حمزة وهشام"، ونواصل -إن شاء الله- اليوم.

طبعًا كانت في كلمة الأسبوع الماضي لكن ما كان الوقت يسمح بالتعليق عليها، وهو الذي عندنا في صفحة ١٠٣٠ السطر الثاني: "ونبئهم" الشيخ الجزري يقول: (وَاخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ الْهَاءِ مَعَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ: أَنْبِئْهُمْ فِي الْبَقَرَةِ وَنَبِّئْهُمْ فِي الْحِجْرِ).

فأعتقد الدكتور أيمن أنه علق وقال: "لم أر من أفرد" أي من خالف بينهما، طبعًا في "نبئهم" في الحجر، وفي سورة القمر، فالشيخ ابن الجزري هنا ذكر موضع واحد (وَنَبِّئْهُمْ فِي الْحِجْرِ)؛ فسكت عن موضع القمر، فكان تعليق الدكتور كان يقول إنه لم ير من فرق بينهما، أي بين نبأهم التي في الحجر، ونبأهم في القمر، على

رأيه كان ينبغي أن يقال: "ونبئهم في الحجر وفي القمر".

لكن هنا في النشر قال: (وَنَبِّئْهُمْ فِي الْحِجْرِ)؛ هذا كان الأسبوع الماضي النقطة هذه نعلق عليها لأنها فيها رائحة التعليق أو الاستدراك على الشيخ: ابن الجزري –رحمه الله عليه– وهو ليس كذلك، ليس ابن الجزري –رحمه الله عليه– أول من عبر بـ: (وَنَبِّئْهُمْ فِي الْحِجْرِ) ولم يذكر القمر، وهذا مذكور نقله الإمام الداني بسنده عن أحد رواة خلف نسيت من هو لكن هو موجود في جامع البيان أنه سمع فذكر أنبئهم في البقرة ونبئهم في الجر فقط، هذا الراوي نسيت اسمه، المهم يُرجع إليه، فالاستدراك ليس صحيحًا وإنما هو تبع فيه الإمام ابن الجزري ما ذكره الإمام الداني في امع البيان، فيكون ما هو مذكور في جامع البيان سابقٌ على ما في النشر، فيكون ابن الجزري ذكر أو اقتصر على ذكر موضع الحجر، تبعًا للإمام الداني في الرواية التي ذكرها.

فإذا كان هناك جامع البيان موجود يمكن أن نرى من هو، هو المشهور كلا الموضعين في الحجر والقمر، وهذا المقروء به، لكن الشيخ ابن الجزري هنا لماذا لم يذكر موضع الفرقان، -الله أعلم- لأنه كان معتمدًا على النص الذي في جامع البيان، أحد الرواة عن حمزة عن خلف عن سليم يقول: أنه سمعه يقرأ الإبدال إنما هو في أنبئهم ونبأهم في الحجر.

طالب: (٤:٢٠).

الدكتور: كيف يعني؟

طالب: (٤:٢٧).

الدكتور: يعني أول من ذكر الجمع بين الاثنين.

طالب: (٤:٣٤).

الدكتور: وبعد جامع البيان، إذًا المُراد والمقصود أن الشيخ ابن الجزري ليس هو من اقتصر على موضع الحجر، هذا القصد، والآن أنت أفدتنا بأن الشيخ أفاد أنه في التذكرة فيكون مصدر ابن الجزري –الله أعلم- نقول أنه التذكرة مصدر لابن الجزري إذا كان يرويها عن أبي الحسن بن غلبون، إذا كان يرويها عن غير ابن الحسن فلا يمكن أن نقول أنه مصدرٌ له.

هذا كان الأسبوع الماضي، نواصل اليوم درس اليوم.

طالب: (٥:٢٠).

الدكتور: لا في كل النسخ التي رجعت إليها ما فيها القمر والدليل أيضًا نسخ الدكتور أيمن ليس فيها القمر.

طالب: (٥:٣٤).

الدكتور: هو ممكن يكون لكن هل ابن الجزري أول من اقتصر على الحجر أم لا، عندك كتاب الدكتور أيمن التعليق ماذا يقول؟

طالب: (٥:٥٢).

الدكتور: إذًا مفهوم هذا الكلام أن هذه الكتب ما فيها التفريق بين الحجر والقمر، أي مثلها في ماذا، في التفريق أم في عدم التفريق؟ لم أجد من فرق معناه أنه ما حصل أحد فرق بين الحجر والقمر إلا ابن الجزري، فابن الجزري هو الوحيد الذي فرق بينهما بحيث أنه ذكر الحجر وما ذكر القمر، معناه أن الموجود في الكتب هذه المذكورة الموجود فيها على هذه العبارة، الموجود فيها ذكر الموضعين، القمر والحجر، لكن في جامع البيان، الداني نقل بسنده عن أحدهم عن أحد رواة حمزة الاقتصار على موضع الحجر فقط، فيكون ربما هذا هو مصدر الشيخ ابن الجزري.

ما هو الموجود؟ الموضعين عبارة الشيخ تدل على وجود الموضعين، النقاش مع الشيخ هو أنه لم يجد من فرق بينهما قبل ابن الجزري.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الْهَمْزُ الْمُتَحَرِّكُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ، وَمُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ. وَكُلٌّ مِنْهَا يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَطَرِّفٌ وَمُتَوَسِّطٌ، فَالْمُتَطَرِّفُ السَّاكِنُ مَا قَبْلَهُ لَا يَخْلُو ذَلِكَ السَّاكِنُ قَبْلَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا، أَوْ يَاءً، أَوْ وَاوًا، أَوْ زَائِدَتَيْنِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ أَلِفًا، فَإِنَّهُ يَأْتِي بَعْدَهُ كُلٌّ مِنَ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ نَحْوُ جَاءَ، وَعَنْ أَشْيَاءَ، وَالسُّفَهَاءُ، وَمِنْهُ الْمَاءُ، وَمِنَ السَّمَاءِ، وَمِنَ الْمَاءِ، وَعَلَى سَوَاءٍ، وَعَلَى اسْتِحْيَاءٍ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ وَكَيْفِيَّةُ تَسْهِيلِ هَذَا الْقِسْمِ أَنْ يُسَكَّنَ أَيْضًا لِلْوَقْفِ، ثُمَّ يُبْدَلَ أَلِفًا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ).

كما قال الإمام الشاطبي: ويبدله مهما تطرف.

(وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ لَمَّا سُكِّنَ لِلْوَقْفِ لَمْ تَعُد الْأَلِفُ حَاجِزًا، فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ ذَلِكَ أَلِفًا لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا).

وهذا الكلام كلام الإمام الجعبري -رحمة الله عليه-.

(وَهَلْ تَبْقَى تِلْكَ الْأَلِفُ، أَوْ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ؟ سَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا بَيَانُ حُكْمِ الْوَقْفِ بِالرَّوْمِ، وَاتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَغَيْرِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَمْزِ يَاءً، أَوْ وَاوًا زَائِدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْيَاءِ إِلَّا فِي النَّسِيءُ وَبَرِيءٌ وَوَزْنُهُمَا فَعِيل).

لأنها من نسأ وبرأ.

(وَلَمْ يَأْتِ فِي الْوَاوِ إِلَّا فِي قُرُوءٍ وَوَزْنُهُ فُعُولٌ وَتَسْهِيلُهُ أَنْ يُبْدَلَ الْهَمْزُ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ وَيُدْغَمَ الْحَرْفُ فِيهِ).

ويدغم فيه الواو والياء مدًا إذا زيدتا.

(وَأَمَّا إِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ فَتَسْهِيلُهُ أَنْ تُنْقَلَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى ذَلِكَ السَّاكِنِ وَيُحَرِّكُهَا بِهَا، ثُمَّ تُحْذَفُ هِيَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّقْلِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ صَحِيحًا، أَوْ يَاءً، أَوْ وَاوًا أَصْلِيَّيْنِ، وَسَوَاءٌ كَانَا حَرْفَيْ مَدٍّ أَوْ حَرْفَيْ لِينٍ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ).

وحرك به ما قبله متى ساكن.

طالب: (١٠:٣٧).

الدكتور: أو زنها على فعل وأرح نفسك، الذي ما يعرف ما في إلا هذين الكلمتين أرح نفسك، مع احترامي للمعلومة المعلومة حلوة، هو ما فيه إلا هذين الكلمتين طبق كلام الشيخ -الله يحفظه- ونطبقه على نسيء وبريء وقروء يكون الواو الثالث، لكن أهم شيء وأجمل شيء، وهذا من المسائل التي قال عنها الشيخ الجعبري والشيخ ابن الجزري أن من يتكلم في هذا الباب لابد أن يكون له ولو معرفة قليلة بعلم الصرف، ما نسيت سؤالك سأجيبك عنه، أنمق السؤال فأنشره والليلة أخبرك به و-إن شاء الله- غدًا أكتبه في الصفحة.

طالب: (١١:٥٣).

الدكتور: نحن اعتدنا على أن نزنها بالميزان أفضل، ترى في توجيه كلام الشيخ عبد العزيز هذه المسألة تربوية يستخدمها العلماء مع المبتدئين، وهذا يذكرنا بالشيخ الطالب عبد الله صاحب الرسم المعتمد عند الشناقطة، أي هو للمبتدأ، فبدل أن يقول على وزن فعيل وكذا كذا، يقول له خلاص الكلمة التي الياء فيها كذا كذا هذه، مثل لذي ما عنده معرفة، فهو المنهج صحيح، لا يمكن كان قصد الشيخ أن يقوله للدارسين المبتدئين فيه.

طالب: (١٣:١١).

الدكتور: هي ثلاثة كلمات ما أدري هل تخرم أو لا تخرم لا أدري، يعني هل قاله الشيخ تتبعًا وهل يقصد باللغة أم يقصد هنا في مذهب القراءة لا أدري، تكون كلمة ثالث حرف بها زائد تخالف هذه القاعدة، هذا لا أدري والله هذا السؤال في الصرف فيحتاج إلى استقراء لأن الأوزان الصرفية استنفع واستعلل، فما أدري لكن ضابطها أنها ترجع إلى الميزان الصرفي الأصلي.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَالسَّاكِنُ الصَّحِيحُ وَرَدَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةُ مَوَاضِعَ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ الْهَمْزَةُ فِيهَا مَضْمُومَةٌ وَهِيَ دِفْءٌ، وَمِلْءُ، وَيَنْظُرُ الْمَرْءُ، وَلِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ وَمِنْهَا مَوْضِعَانِ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا مَكْسُورَةٌ، وَهُمَا بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَبَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَمَوْضِعٌ وَاحِدٌ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ وَهُوَ يُخْرِجُ الْخَبْءَ وَمِثَالُ الْيَاءِ الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ حَرْفُ مَدِّ الْمُسِيءُ، وَجِيءَ، وَسِيءَ، وَيُضِيءُ وَمِثَالُهَا وَهِيَ حَرْفُ لِينٍ شَيْءٌ لَا غَيْرَ نَحْوُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ وَمِثَالُ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ حَرْفُ مَدٍّ لَتَنُوءُ، وَأَنْ تَبُوءَ، وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ، وَلِيَسُوءُوا أَوَّلَ سُبْحَانَ عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَمَنْ مَعَهُ، وَمِثَالُهَا حَرْفُ لِينٍ("إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ)، (لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ)).

(وَالْمُتَطَرِّفُ الْمُتَحَرِّكُ الْمُتَحَرِّكُ مَا قَبْلَهُ هُوَ السَّاكِنُ الْعَارِضُ الْمُتَطَرِّفُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ تَسْهِيلِهِ سَاكِنًا).

قلنا مثل اللؤلؤ، يُبْدِئُ، أمرؤ، النبأ، بدأ، وهكذا.

(وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ تَسْهِيلِهِ سَاكِنًا).

أنه يبدل بحركة ما قبله، إن كان ضمًا يبدل واوًا، وهكذا، فأبدله عنه حرف مد.

(وَسَيَأْتِي حُكْمُ تَسْهِيلِهِ بِالرَّوْمِ وَاتِّبَاعِ الرَّسْمِ آخِرَ الْبَابِ، -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-، وَأَمَّا الْهَمْزُ الْمُتَوَسِّطُ الْمُتَحَرِّكُ السَّاكِنُ مَا قَبْلَهُ فَهُوَ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ: مُتَوَسِّطٌ

بِنَفْسِهِ، وَمُتَوَسِّطٌ بِغَيْرِهِ).

طالب: (١٦:١٦).

الدكتور: لا ما عندي، في قوله: ليسوء.

طالب: (١٦:٣٧).

الدكتور: من كلام ابن الجزري وضعها بين قوسين أم لا؟ تراجع أولًا سبحان على قراءة حمزة ومن معه أول سبحان، أي بعد الآية الكريمة.

دعونا نكتب يُراجع المخطوط

(فَالْمُتَوَسِّطُ بِنَفْسِهِ لَا يَخْلُو ذَلِكَ السَّاكِنُ قَبْلَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا أَوْ يَاءً زَائِدَةً، وَلَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ وَاوٌ زَائِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَتَسْهِيلُهُ بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ: بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرَكَتِهِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَ نَحْوُ: شُرَكَاؤُنَا، وَجَاؤُا، وَأَوْلِيَاؤُهُ، وَأُولئِكَ، وَخَائفِينَ، وَالْمَلَائكَةُ، وَجَانَا، وَدُعَاءً وَنِدَاءً وَإِنْ كَانَ يَاءً زَائِدَةً أُبْدِلَ وَأُدْغِمَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَطَرِّفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ خطيئة؛ خَطِيَّةً، وَخطيائتكم؛ خَطِيَّاتِكُمْ، هنيئًا وَهَنِيًّا، ومريئًا وَمَرِيًّا، وبريئون وَبَرِيُّونَ وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ أَيْضًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ يَاءً أَوْ وَاوًا أَصْلِيَّيْنِ، حَرْفَ مَدٍّ، أَوْ حَرْفَ لِينٍ، فَتَسْهِيلُهُ بِالنَّقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَطَرِّفِ سَوَاءً.

فَمِثَالُ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ مَعَ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ: مَسْئُولًا، وَمَذْؤُمًا وَمَعَ الْمَكْسُورَةِ الْأَفْئِدَةِ لَا غَيْرَ، وَمَعَ الْمَفْتُوحَةِ الْقُرْآنُ، وَالظَّمْآنُ، وَشَطْأَهُ، وَتَجْأَرُونَ، وَهُزُؤًا، وَكُفُؤًا عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَمَنْ مَعَهُ، وَكَذَلِكَ النَّشْأَةَ، وَجُزْء وَمِثَالُ الْيَاءِ الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ حَرْفُ مَدٍّ سِيئَتْ لَا غَيْرَ، وَمِثَالُهَا حَرْفُ لِينٍ كَهَيْئَةِ، وَاسْتَيْئَسَ، وَأَخَوَاتِهِ، وَشَيْئًا حَيْثُ وَقَعَ).

وفي المطبوع قبل عشرين سنة حيث وقع بيئس في الأعراف، وقلنا أن هذا بيس

من نسخة سين لكن اتضح أنه في كل النسخ حتى التي قلنا عليها الآن خط الشيخ الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

كلها بدلا من بيئس التي موجودة في طبعة المجمع الصواب كما في كل النسخ ييئس الذين، وأيضًا سيعيد الشيخ ابن الجزري أيضًا ذكر ذلك مرة أخرى.

نعم التعليق قلنا الأول وكذلك في سين وهو الصواب رواية شعبة بخلفٍ عنه، لكن... هو يتكلم على "ومثال الياء الأصلية سيئت" بئيس على فعيل، من البأس، فالياء زائدة الشيخ تكلم عليها وهي حرف مد، إذًا بئيس أيضًا.

طالب: (٢١:٠٠).

الدكتور: نعم لذلك المجمع، لكن في سين وهو الصواب بيئس، هذا الذي في نسخة سين، وفي بقية النسخ ييئس الذين هذه الكلمة نعم قلت خطأ لأنها داخلة لما قال وأخواته هي داخلة مع استيأس، فالشيخ قال: استيأس وأخواته، ييأس من أخوات استيأس هذا الذي شكل عليَّ المسألة في ذلك الوقت، لكن الآن لما توفرت يمكن عشرة نسخ أخرى ففيها كلها تقريبًا وبالذات القوية منها، فيها ييأس الذين كما هي في بقية النسخ الأخرى التي عندي.

لكن حمزة لا يقرأ بــ ييأس.

طالب: (٢٢:١٢).

الدكتور: لا أدري لكن الانفراد ما لها علاقة به، ممكن إلا إذا كان الشيخ أنه يقصد أن هذه لكنه يتكلم عن أمثلة ليس من باب التمثيل إلا فيما يتعلق بقراءة حمزة، يقرأ مثل بئيس، هو يتكلم على الساكن الصحيح فبئيس الحرف ليس ساكن قبل الهمزة، فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة مسئولا، هو يتكلم على الساكن الذي قبل الهمزة، بئيس هنا الساكن بعد الهمزة في بئيس.

طالب: (٢٣:١٢).

الدكتور: إذا كان يقصد المقروء به فحمزة لا يقرأ بيئس، إذا كان للتنزيل لأن حتى شعبة ليس له علاقة.

المهم أنها نسخة وحيدة، المشكلة أن هذه نسخة سين كانت وأنا أعتبرها إلى الآن مازلت أعتبرها من أقوى النسخ إن لم تكن أقواها، يعني لو اخترنا من العشرين نسخة هذه ثلاث نسخ السين هذه لابد أن تكون منها، لأنها قُرأت على الشيخ بمعنى الكلمة، وقرأت في مجالس وهذه المجالس مدونة، وهذه يعطي أيضًا مصداقية للمخطوط إذا دونت المجالس فيه.

فهذه النسخة يعني فيها هذا الكلام فيها بيئس وهي لا شك أنها مشكلة، لكن أقول وهذا السبب ربما الكلام الأخير "وما أثبته"؛ الذي هو بيئس، "موافقٌ لما في الدر النثير الذي اعتمد عليه في هذا الباب".

طالب: (٢٤:٤١).

الدكتور: إذا كان يقصد الأمثلة فقط مثل يذكرون هناك في باب "هل وبل" وجود الراء بعد "هل" ليست موجودة في القرآن، لكن كتب القراءات ومنها الشيخ ابن الجزري يذكر هل رأيت، ونقله عنه الإمام السيوطي -رحمه الله عليه- فهذا المثال لا يوجد في القرآن، ومثل الكلمة الثانية "إليهما"، تمثيلهم بكلمة إليهما بالنسبة ليعقوب ما في في القرآن إليهما، لكن الكلمة موجودة، فإذا كان الشيخ يقصد المثال فالكلمة تجوز.

طالب: (٢٥:٣٦).

الدكتور: لكن أنا أرى أن ييأس الذين ما تركب مع وأخواته، إذًا لماذا يقول أخواته، هي أيضًا تيأس نفس الباب مذكورة في الباب نفسه، -الله أعلم-.

الذي يهمنا هنا في الدرس أن بيئس في هذا المكان لم أقف عليها إلا في نسخة واحدة.

طالب: (٢٦:٢٤).

الدكتور: لا سأجعلها مثلما هي إلا إذا أخترت نسخة أخرى، وإلى الآن حقيقة ما وجدت نسخة أفضل منها، حتى النسخة هذه التي الآن مكتوب عنها في ملتقى التفسير و و و، ليست مثل سين.

صحيح أن فيها كلام بخط الشيخ ابن الجزري لكن، والذي شوش عليهم هو ربما ما كتبه الناسخ أو كتبه أحدهم على غلاف هذه النسخة أنه يظن أن هذه هي النسخة الأخيرة من النشر، وهذا غير صحيح، ولو كان صحيحًا هذا ظنه هو -رحمه الله عليه- ظن الناسخ أو ظن العالم هو يظن أن هذه النسخة لكن بمقارنة النسخ ومقابلة النسخ ما فيها ما يميزها -والله أعلم-.

-سبحان الله- نشر إلى الآن لا أرجع إليه، وليس عندي، ما عندي كتاب تقريب النشر، ما أريد أحد يأتي به ولا طبعة المجمع ولا طبعة تجارية، ولا الرسالة، ما عندي في مكتبتي ليس عندي كتاب تقريب النشر نهائي، وهذا يمكن من سنتين ما عندي، ولا أريد أن أحد يهديه لي لا أريد.

(وَمِثَالُ الْوَاوِ وَهِيَ حَرْفُ مَدٍّ السُّوأَى لَا غَيْرَ، وَمِثَالُهَا وَهِيَ حَرْفُ لِينٍ سَوْءَةَ أَخِيهِ).

طالب: (٢٨:٢٨).

الدكتور: يعني يكون هذا هو السبب في التفريق، هذا والله لا أحد يستطيع أن يجيب عنه إلا ابن الجزري -رحمه الله عليه- ماذا يقصد.

طالب: (٢٩:١٦).

الدكتور: الشيخ هنا ما يتكلم عن المعنى يتكلم عن لفظ الكلمة بغض النظر عن معناها، من حيث المعنى –الله أعلم- والعهدة عليك، أنت قلت ييأس أفلم يعلم على لغة بعض العرب.

طالب: (٣٠:٠٠).

الدكتور: التقييد حتى لو كانت، ما تحتاج تقييد الذين، في نسخة سين بيئس، غير نسخة سين ييأس الذين، هل قصدكم أن كلمة الذين سقطت من التفسير، وسين مكتوب فيها ييأس، ويكون العبد الضعيف قرأها بيئس؟ إذًا شككتمونا، نرجع لسين مرة أخرى.

طالب: (٣١:٠٤).

الدكتور: نراجع المخطوط في بيئس، التعليق واضح أنه وجاء في بقية النسخ ولم ييأس الذين وهذا هو خطأ إن هذه الكلمة داخلة تحت قوله، وما أثبته الذي هو بيئس.

طالب: (٣١:٢٣).

الدكتور: الآن نحتاج إلى مراجعة نسخة سين ونحتاج إلى مراجعة الدر النثير، المعنى هل الشيخ يراعي المعاني في هذه الأمور أو لا.

طالب: (٣١:٥٧).

الدكتور: وما أعرف أنا هل كاتب الأعراف أو غير كاتب، تقريب النشر، إذا ما أتى بها، تقريب النشر استيأس، سيء، السوء، إذًا نرجع لها، والحصة القادمة نذكر الموجود في الدر النثير، نراجع كم نسخة من باب التأكد وخاصة نسخة سين –إن شاء الله.

طالب: (٣٣:٠٤).

الدكتور: إذًا هذه أنتم أيضًا حاولوا إذا وجدتم وقت فراغ أن ترجعون لها في كتب القراءات.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِثَالُ الْوَاوِ وَهِيَ حَرْفُ مَدٍّ السُّوأَى لَا غَيْرَ، وَمِثَالُهَا وَهِيَ حَرْفُ لِينٍ سَوْءَةَ أَخِيهِ وَسَوْآتِكُمْ، وَسَوْآتِهِمَا، وَمَوْئِلًا، وَالْمَوْءُودَةُ لَا غَيْرَ، وَالْمُتَوَسِّطُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُ لَا يَخْلُو ذَلِكَ السَّاكِنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلا بِهِ رَسْمًا، أَوْ مُنْفَصِلا عَنْهُ، فَالْمُتَّصِلُ يَكُونُ أَلِفًا وَغَيْرَ أَلِفٍ، فَالْأَلِفُ تَكُونُ فِي مَوْضِعَيْنِ: يَاءُ النِّدَاءِ، وَهَاءُ التَّنْبِيهِ، نَحْوُ: يَا آدَمُ، يَا أُولِي، يَا أَيُّهَا كَيْفَ وَقَعَ وَهَا أَنْتُمْ، وَهَؤُلَاءِ وَغَيْرَ الْأَلِفِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ حَيْثُ وَقَعَ نَحْوُ الَارْضِ، وَالَاخِرَةَ، وَالُاولَى، وَالُاخْرَى، وَالِانْسَانَ، وَالِاحْسَانِ فَإِنَّهَا تُسَهَّلُ مَعَ الْأَلِفِ بَيْنَ بَيْنَ، وَمَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ بِالنَّقْلِ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَعَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً، وَأَكْثَرُ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ، وَقَالَ هو: إِنَّهُ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَاخْتِيَارِي).

أي اختيار الداني.

(وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى شَيْخِهِ الْفَارِسِيِّ، وَرَوَاهُ مَنْصُوصًا عَنْ حَمْزَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمُتَوَسِّطِ بِزَائِدٍ، وَهُوَ مَا انْفَصَلَ حُكْمًا وَاتَّصَلَ رَسْمًا مِمَّا سَيَأْتِي فِي أَقْسَامِهِ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْوَقْفِ بِالتَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْقِسْمِ وَإِجْرَائِهِ مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ).

لاحظ جمهور الأداء بالتسهيل.

(وَأَبِيهِ أَبِي الطِّيِّبِ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، وَاخْتِيَارُ صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَوَرَدَ مَنْصُوصًا أَيْضًا عَنْ حَمْزَةَ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ

عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَاخْتَارَ فِي الْهِدَايَةِ فِي مِثْلِ هَا أَنْتُمْ، وَيَا أَيُّهَا التَّحْقِيقَ لِتَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ، وَفِي غَيْرِهِ التَّخْفِيفَ لِعَدَمِ تَقْدِيرِ انْفِصَالِهِ، وَقَالَ فِي الْكَافِي: التَّسْهِيلُ أَحْسَنُ إِلَّا فِي مِثْلِ هَا أَنْتُمْ، وَيَا أَيُّهَا، قلت).

أي ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

(قُلْتُ: كَأَنَّهُمَا لَحَظَا).

أي الكافي وصاحب الهداية.

(قُلْتُ: كَأَنَّهُمَا لَحَظَا انْفِصَالَ الْمَدِّ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَّصِلٌ رَسْمًا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمُتَوَسِّطِ بِزَائِدٍ، -وَاللهُ أَعْلَمُ- وَالْمُنْفَصِلُ رَسْمًا).

وهذه مسألة مهمة.

(وَالْمُنْفَصِلُ رَسْمًا مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَحَرِّكِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُ فَلَا يَخْلُو أَيْضًا ذَلِكَ السَّاكِنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، أَوْ حَرْفَ عِلَّةٍ، فَالصَّحِيحُ نَحْوُ مَنْ آمَنَ، قَدْ أَفْلَحَ، قُلْ إِنِّي، عَذَابٌ أَلِيمٌ، يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ قَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي تَسْهِيلِ هَذَا النَّوْعِ وَتَحْقِيقِهِ، فَرَوَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ حَمْزَةَ تَسْهِيلَهُ بِالنَّقْلِ، وَأَلْحَقُوهُ).

إذًا هذا الوجه الأول التسهيل بالنقل يعني منامًا عذابٌ أليمٌ قل إنني؛ لأن هذه المسألة يعني ترد على أهل التحريرات قاطبة.

(فَرَوَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ حَمْزَةَ تَسْهِيلَهُ بِالنَّقْلِ، وَأَلْحَقُوهُ بِمَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ، وَرَوَاهُ مَنْصُوصًا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ رِجَالِهِ الْكُوفِيِّينَ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ).

ما دام منصوص على أبي سلمة عن رجال الكوفيين هذا غالبًا يكون من جامع البيان، أي هذه عبارة الداني في جامع البيان.

(وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ صَاحِبِ الرَّوْضَةِ، وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ فِي إِرْشَادِهِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى صَاحِبِ الرَّوْضَةِ).

من هو؟ الذي هو الهذلي؛ لأن ابن شريح يقرأ على صاحب الروضة، نعم نعم قرأ على أبي علي مالك، لأنه هو ابن شريح، المالكي الذي هو أبو علي المالكي، أو الروضة (١٧:٣٨)، -الله أعلم- ابن شريح يروي عن ابن علي المالكي.

(وَهَؤُلَاءِ خَصُّوا بِالتَّسْهِيلِ مِنَ الْمُنْفَصِلِ هَذَا النَّوْعَ وَحْدَهُ، وَإِلَّا فَمَنْ عَمَّمَ تَسْهِيلَ جَمْعِ الْمُنْفَصِلِ مُتَحَرِّكًا وَسَاكِنًا كَمَا سَيَأْتِي فِي مَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ، فَإِنَّهُ يُسَهِّلُ هَذَا الْقِسْمَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، وَرَوَى الْآخَرُونَ تَحْقِيقَهُ).

وهذا المذهب الثاني.

(مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَجَاءَ أَيْضًا مَنْصُوصًا عَنْ حَمْزَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَاصِلٍ، عَنْ خَلَفٍ، وَعَنِ ابْنِ سَعْدَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ وَأَهْلِ الْغَرْبِ قَاطِبَةً، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُجِزْ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ غَيْرَهُ).

ضع خطًا تحت (وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُجِز أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ غَيْرَهُ)؛ أي ما أجاز التسهيل.

(وَمَذْهَبُ شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ).

أيضًا ضع خط تحت (أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ).

(وَمَذْهَبُ شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَأَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، وَسَائِرِ مَنْ حَقَّقَ الْمُتَّصِلَ خَطًّا مِنَ الْمُنْفَصِلِ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِنْ

بَابِ أَوْلَى، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ نَسَبَ تَسْهِيلَهُ).

أي هذا النوع من ءامن، قد أفلح.

(غَلِطَ مَنْ نَسَبَ تَسْهِيلَهُ).

أي بالنقل.

(إِلَى أَبِي الْفَتْحِ مِمَّنْ شَرَحَ قَصِيدَةَ الشَّاطِبِيِّ فظَنَّ أَنَّ تَسْهِيلَهُ مِنْ زِيَادَاتِ الشَّاطِبِيِّ عَلَى التَّيْسِيرِ لَا عَلَى طُرُقِ التَّيْسِيرِ).

هذا الكلام الذي ذهب إليه الإمام الجعبري -رحمه الله عليه- وسننقل نصه -إن شاء الله-، هذا كلام ابن الجزري.

(فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ هَذَا).

أي النقل في هذا الباب.

(مِمَّا زَادَه الشَّاطِبِيُّ عَلَى التَّيْسِيرِ، وَعَلَى طُرُقِ الدَّانِيِّ).

أين المحررون الذين يمنعون الشاطبية تبعًا للداني، الشيخ يقول: "وعلى طرق الداني" أي ليس فقط على التيسير، الداني لم يروِ هذا على كلام ابن الجزري، فإن الصواب أن هذا أي التسهيل بالنقل في من ءامن مما زاده الشاطبي على التيسير وعلى طرق الداني.

لاحظ العبارة الآتية: (فَإِنَّ الدَّانِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي سَائِرِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي هَذَا النَّوْعِ سِوَى التَّحْقِيقِ وَأَجْرَاهُ مجرَى سَائِرِ الْهَمَزَاتِ الْمُبْتَدَآتِ).

أنت ابن الجزري تقرأ به من الشاطبية، وأهل التحريرات يقرأون به من الشاطبية، لماذا لا يمنعونه؟ حسب قواعدهم أنه لا يُقرأ به لأن الداني لم يروه، والكلام الذي يقصد الشيخ ابن الجزري وقد غلط من نسب تسهيله إلى ابن فتح،

-الله أعلم- أنه يقصد الإمام الجعبري، لأن الجعبري يقول: خص الداني الخلاف في التيسير بلام التعريف، أنا أقرأ نص كلام الجعبري، خص الداني الخلاف في التيسير بلام التعريف وفُهِم منه تحقيق غيره، فوجه تخفيفه من الزيادات، وقال في غيره، الكلام لابن الجعبري، يقول: وقال الداني في غير التيسير، وقال في غيره التحقيق مذهب ابن غلبون والنقل مذهب فارس، صفحة على الطبعة المطبوعة الجزء الثاني صفحة ٦٥٩.

فشتان في النقل بين الإمامين الجعبري، لاحظ اختلاف النقل عن الداني من بين الجعبري وبين ابن الجزري، الجعبري يقول: التحقيق مذهب ابن غلبون، والنقل مذهب فارس، وينسب هذا إلى الداني في غير التيسير.

لاحظ الشيخ ابن الجزري يقول إن هذا الكلام كله الذي هو النقل مذهب فارس أنه أساسًا ما في كتب الداني أن الداني لم يقرأ به، لم يروه، لاحظ عبارة الشيخ ابن الجزري: (فَإِنَّ الدَّانِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي سَائِرِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي هَذَا النَّوْعِ)؛ الذي هو المنفصل رسمًا مثل من ءامنوا وكذا، (سِوَى التَّحْقِيقِ)، الجعبري يقول لنا أن فيها نقل، الداني نقل ذكر النقل عن فارس، ابن الجزري يقول الداني ما ذكر النقل، فهل الجعبري اطلع على كتابٍ من كتب الداني لم يطلع عليه ابن الجزري؟ -الله أعلم- احتمال.

هل فهم الجعبري من كلام الداني في غير التيسير وغالبًا لما يقولون في غير التيسير، غالبًا يقصد جامع البيان أو المفردات، هذا غالبًا وإن كان قد يكون في كتاب الإيضاح، قد يكون في كتاب آخر، لكن هل اطلع الشيخ الجعبري على النص للداني يقول فيه إن النقل عن أبي الفتح فارس؟ ابن الجزري يظهر أن ابن الجزري لم يطلع على هذا الكتاب الذي فيه هذه المعلومة، وعلى كلتا الحالتين، لا يحق لأهل التحريرات أن يقرأون بالنقل، على الأقل ليس من مذهب الداني

وأيضًا ليس من منقولات الشيخ ابن الجزري ومع ذلك الشيخ ابن الجزري قرأ به.

طالب: (٤٥:٢٦).

الدكتور: نعم تصفحت في المطبوع إلى، لا نحن ما زلنا في صفحة ٣٧، نحن للتو انتهينا من صفحة ٣٧.

طالب: (٤٥:٤٣).

الدكتور: نرجع له ونرى.

انتهينا من هذه الجزئية أي هذا النص الآن فيه اختلاف بين نقل الجعبري -رحمة الله عليه- وبين نقل ابن الجزري.

الجعبري يقول: الداني ذكر النقل عن أبي الفتح فارس، ابن الجزري يقول: لم يقرأ بالنقل أساسًا، ولا يوجد في طرقه.

طالب: (٤٦:٢٢).

الدكتور: وما الدليل أنه نقله عن الداني لماذا لا يكون نقله عن شيخ آخر غير الداني؟ احتمال لا شك فيها، ولهذا نقول: العبد الضعيف يميل إلى الوجه الأدائي قبل وجه النص، نقول: كل ما في الشاطبية فهو أداء لأن الشاطبي لا يمكن أن يروي بالاجتهاد، وجدناه في الكتب قرأنا به، ما وجدناه في الكتب نقرأ به، لأن الشاطبي نقله، والعمدة هو الأداء وليس النص، العمدة في نقل القرآن هو الأداء وليس النص.

النص يستأنس به، وقد يكون هذا الكلام لا يعجب غيرنا، ما نقل نصًا ليس كما نقل أداءً، فالمنصوص هو بعض الأداء، وعبارات العلماء، وهذا ليس كلمات العبد الضعيف، عبارات العلماء المحققين الذين نتعبد الله بعلمهم الداني،

الشاطبي، وغيره، كلهم عندهم فرقٌ بين النص وبين الأداء، ويقدمون الأداء على النص إذا ثبت الأداء بالنقل الصحيح.

لكن مشكلتنا أننا أخذنا أراء العلماء المتأخرين واجتهاداتهم وهذا -إن شاء الله- سيوسع فيه في المجال -إن شاء الله- أخذنا اجتهادات المتأخرين وجعلناها هي الأصل، أي جعلنا أراء واجتهادات العلماء المتأخرين في خلال المائتين سنة الأخيرة والثلاثمائة سنة جعلناها هي الحكم على ابن الجزري وعلى الشاطبي وهذا ما هو صحيح.

نرجع للنشر: (وَقَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: وَمَا رَوَاهُ خَلَفٌ وَابْنُ سَعْدَانَ نَصًّا، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَتَابَعَهُمَا عَلَيْهِ سَائِرُ الرُّوَاةِ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ تَحْقِيقِ الْهَمَزَاتِ الْمُبْتَدَآتِ مَعَ السَّوَاكِنِ وَغَيْرِهَا وَصْلًا= وَوَقْفًا فَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعَمولُ عَلَيْهِ وَالْمَأْخُوذُ بِهِ).

إذًا هذا نص واضح.

طالب: (٤٩:٢٤).

الدكتور: يعني نشكك في كلمة عليه المفترض تكون به، في المطبوع المعول، لا أدري لكنها صحفت في المطبوع عندي المعول، هذا الذي في المطبوع بما أنه أشير إليها في المطبوع معناه أنه مخالف للنسخ الخطية، الدكتور ماذا يقول؟ من أين؟

طالب: (٥٠:٠٨).

الدكتور: المعول عليه والمأخوذ به إذا رجعت إلى جامع البيان سنجد، إذًا كتبنا عليها تراجع أيضًا المخطوط.

(**قلت**)؛ أي ابن الجزري، لاحظ أنت النص كأن الشيخ يؤكد الشيخ ابن

الجزري يؤكد أن مذهب الداني هو التحقيق وليس النقل، هو الصحيح من تحقيق الهمزات، كأن الشيخ متأكد من هذا الرأي، لكن -الله أعلم- هذا البارحة تصفحت جامع البيان فكأنه مر عليَّ في نصٍ أن فيه النقل لكن لا يُكتب دعوني أتأكد من المعلومة أفضل، لأن من دخل بين الجبلين وانضما عليه طحناه، من يدخل بين ابن الجزري والجعبري صعب، لكن حقيقةً المسألة هذه تحتاج إلى توثيق أو تحتاج إلى تحقيق، لأنها خلاف جوهري، ليس من باب الاختلاف في فهم النص، وإنما هو اختلاف في إثبات رواية أو نفيها، ولو نسجل بعد إذا مر معنا مثل هذه المسائل أيضًا، ربما تنفع أيضًا كبحث، نجمع ونرى إذا جاءت خلاف جوهري في النقل في إثبات رواية أو إثبات وجه وآخر ينفيه، ومصدرهما واحد، إذًا ما العلة.

طالب: (٥٢:١٨).

الدكتور: هي هذه المسألة نفسها.، يؤده إليك.

طالب: (٥٢:٣٠).

الدكتور: على قراءة حمزة، فتح الله عليك وعلى السامعين وعلى من قال، قلنا السامعين، رغم أن السنة أن الإنسان يدعو لنفسه أولًا ثم للآخرين.

(وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ حَرْفَ عِلَّةٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ لِينٍ أَوْ حَرْفَ مَدٍّ، فَإِنْ كَانَ حَرْفَ لِينٍ نَحْوُ خَلَوْا إِلَى، وَابْنَيْ آدَمَ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالنَّوْعِ قَبْلَهُ، وَهُوَ السَّاكِنُ الصَّحِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابَيِ النَّقْلِ وَالسَّكْتِ فَمَنْ رَوَى نَقْلَ ذَلِكَ عَنْ حَمْزَةَ رَوَى هَذَا أَيْضًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا، وَحَكَى ابْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَجْهَيْنِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ. أَحَدُهُمَا: النَّقْلُ كَمَا ذَكَرْنَا، قَالُوا: وَالْآخَرُ أَنْ يُقْلَبَ حَرْفَ لِينٍ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا، وَيُدْغَمَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي، قَالُوا: فَيَصِيرُ حَرْفَ لِينٍ مُشَدَّدًا).

مع التنبيه على أن حكاية القول الثاني هو لأبي العلاء حرفيًا.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ الثَّابِتُ رِوَايَةً فِي هَذَا النَّوْعِ هُوَ النَّقْلُ لَيْسَ إِلَّا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ أَقْرَأْ بِغَيْرِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ شُيُوخِي، وَلَا آخُذُ بِسِوَاهُ، -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-).

إذًا والصحيح الثابت روايةً في هذا النوع هو النقل ليس إلا يعني خلو إلى، هل مقروء الآن بالطيبة فخلو لا بالتشديد، أهل المذهب الثاني: أن يقلب حرف لين من جنس ما قبله ويدغم الأول في الثاني، فنقول مثلا ابني آدم، كأن مقروء به في الطيبة، أو كأن المتأخرين يقرأون به، والصحيح الثابت رواية هذا النوع هو النقل يعني خلو إلى.

(وَإِذَا كَانَ حَرْفَ مَدٍّ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا أَوْ غَيْرَهَ، فَإِنْ كَانَ أَلِفًا نَحْوُ بِمَا أَنْزَلَ).

طالب: (٥٥:٣٠).

الدكتور: الشيخ يقول: والصحيح الثابت روايةً ولم أقرأ بغيره، على أحد من شيوخي ولا أخذ بسواه؛ أي تأكيد أي أغلق الباب على وجه خلو إلى أغلقه بـ الصحيح الثابت رواية هذه ضعيفة بعض الشيء، قد يكون صحيح لكن ثابت روايةً قد يكون مقروءًا به ارتفع درجة بالمنع فقال وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، يمكن ما قرأ به لكن أجازه أو اختاره أو كذا، "ولا أخذ بسواه"؛ معناه أن ابن الجزري غير هذا ما يأخذ به نهائيًا.

فالقراءة به من كتبه هذا إذا كان يُقرأ به، أنا غير متأكد لكن إن كان لا يقرأ به فلا شك أنه كما قلنا قبل قليل أنك تقرأ بالنقل على أنه من التيسير وهو ليس من التيسير، والقول الثاني هذا لأبي العلاء الكلام حرفيًا أخذه ابن الجزري من أبي العلاء –رحمة الله عليهم جميعًا-.

(وَإِذَا كَانَ حَرْفَ مَدٍّ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا أَوْ غَيْرَهَ، فَإِنْ كَانَ أَلِفًا نَحْوُ بِمَا أَنْزَلَ، لَنَا الَّا، وَاسْتَوَى إِلَى فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ سَهَّلَ هَذَا الْهَمْزَ بَعْدَ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ بِالنَّقْلِ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ فِي هَذَا النَّوْعِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ هَاشِمٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مِقْسَمٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ، وَالْمُطَّوِّعِيِّ، وَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ، فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَبِهِ قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ غَيْرَهُ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَلَى شَيْخِهِ الشَّرِيفِ، عَنِ الْكَارَزِينِيِّ، عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا: وَالَّتِي تَقَعُ أَوَّلًا تُخَفَّفُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِاتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا فِي حُكْمِ الْمُتَوَسِّطَ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ، قَالَ: وَبِهِ قَرَأْتُ).

وهذا النص في ابن سوار، أيضًا هناك بحث صغير يصلح من بحوث الترقية صغير جدًا، طبعًا كتاب الشيخ ابن شيطا الذي هو لابن شيطا التذكار لابن شيطا، طبعًا مفقود لا يدري أحد عنه، لكن الراء بالفتح ابن شيطا مبثوثة بالذات في كتب العراقيين، المصباح، والمبهج، المستنير لأنه تلميذه المباشر، وأيضًا نقل بعض أرائه الشيخ ابن الجندي في كتابه البستان.

بستان الهدى ففيه منقولات عن أبي الفتح، فلو تجمع هذه منقولات أبو الفتح ابن شيطا من خلال هذا، هي كتب قليلة، فتكون جيدة جدًا.

(قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: وَعَلَى هَذَا -يَعْنِي تَسْهِيلَ الْمُبْتَدَأَةِ حَالَةَ وَصْلِهَا بِالْكَلِمَةِ قَبْلَهَا- يَدُلُّ كَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِقْسَمٍ وَيَقُولُ بِتَرْكِهَا كَيْفَ مَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا إِلَّا إِذَا ابْتَدَأَ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا، وَلَا يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى تَرْكِهَا).

هل للشيخ ابن الجزري أخذ كلام ابن مهران هذا؟ لأن ما وجدته، لا أتذكر أني وثقته من الغاية أو من المبسوط، فهل أخذه من كتاب ابن مهران الخاص بالهمزة،

أو أخذه بواسطة كتاب آخر؟ -الله أعلم-.

(وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى التَّحْقِيقِ فِي هَذَا النَّوْعِ وَفِي كُلِّ مَا وَقَعَ الْهَمْزُ فِيهِ مُحَرَّكًا مُنْفَصِلا، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ أَوْ مُتحَرَّكٌ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ سِوَاهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ رِوَايَةً).

لاحظ أصح رواية معناه أنه أيضًا صحيح، أي صحيح رواية وأصح رواية اشتركا في الصحة.

(وَبِهِ قَرَأَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ عَلَى غير ابْنِ شَيْطَا).

غير سقطت من المطبوع مما أدى إلى عكس المراد، وهذا أيضًا من المسائل التي تلزم أهل التحريرات، لأن أهل التحريرات غالبًا قبل صدور هذه الكتب المحققة، قبل صدور الكتب المحققة للنشر، النسخ المحققة للنشر، التي فيها توضيح بعض العبارات، المطبوع ما في كلمة غير، في المطبوع: (وَبِهِ قَرَأَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ عَلَى ابْنِ شَيْطَا)؛ فلما تأتي تحرف المسائل على طريق ابن شيطا تجعل عكس ما ذكره ابن شيطا، فلاحظ سقوط كلمة أثر في التحريرات، سقطت وكما قلت ليس في هذا الموضع وإنما في موضع آخر، تناقشت مع بعض الأئمة وعلى شيوخ أهل التحريرات في هذا العصر، وجدته يحرر على أن كلمة "غير" غير موجودة، فقلت له يا مولانا هذا التحرير خطأ فلو رجعنا إلى المخطوطات نجد أن هذا الطريق مستثنى، -وجزاه الله خير- في البداية ما صدق، ثم أحضر من مكتبته كان عنده نسخة أو نسختان خطيتان من النشر، فتحنا المخطوطات، فوجدنا أنها على الصواب أن كل النسخ فيها كلمة "غير"، ماذا ستفعل الآن أنت تقرأ طلابك بهذه النسخة المطبوعة التي فيها كلمة غيرت التحريرات، فنحن نقول: علم التحريرات إذا كان مأخوذ بالتلقي هذا لا أحد ينكره، الشيخ قرأ على شيخ، قرأ على شيخ دون اللجوء إلى الكتب أما واحد يتطفل عليها لم يقرأ بها على الشيخ

وبينما يذهب ويأخذها من الكتب سيقع في مثل هذه، لا أقول مثل هذه الأخطاء، وإنما أقول في مثل هذه المهالك، هذه مهلكة، أنك تقول أن التحريرات مبنية حتى لا نخلط الطرق، وأنت في الواقع تخلط الطرق مشكلة.

(وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الطَّبَرِيُّ)؛ مادام أن فيها أبو اسحق الطبري معانه أنه من كتاب المستنير.

(بِإِسْنَادِهِ، عَنْ جَمِيعِ مَنْ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِ حَمْزَةَ -الْهَمْزَ فِي الْوَقْفِ إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ- وَكَذَا رَوَى الدَّانِيُّ، عَنْ جَمِيعِ شُيُوخِهِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ).

وروى أبو إسحق بإسناده من جميع طرقه، الهمزة في الوقف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة.

(فَإِذَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ يَاءً أَوْ وَاوًا، فَإِنَّ مَنْ سَهَّلَ الْقِسْمَ قَبْلَهَا مَعَ الْأَلِفِ أَجْرَى التَّسْهِيلَ مَعَهَا بِالنَّقْلِ وَالْإِدْغَامِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي ذَلِكَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ، وَفِي أَنْفُسِكُمْ، وَأَدْعُو إِلَى ضَمِيرًا، أَوْ زَائِدًا نَحْوُ تَارِكُوا آلِهَتِنَا، ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا آمَنَّا، نَفْسِي إِنْ وَبِمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ يَجْرِي الْوَجْهَانِ فِي الزَّائِدِ لِلصِّلَةِ نَحْوُ بِهِ أَحَدًا، وَأَمْرُهُ إِلَى، وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي فِيهِ الْإِدْغَامَ فَقَطْ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

القياس الذي هو على مراد العرب.

(وَانْفَرَدَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ بِإِطْلَاقِ تَخْفِيفِ هَذَا الْقَسْمِ مَعَ قِسْمِ الْأَلِفِ قَبْلَهُ كَتَخْفِيفِهِ بَعْدَ الْحَرَكَةِ).

هذا في غاية الاختصار.

(كَأَنَّهُ يُلْغِي حُرُوفَ الْمَدِّ وَيُقَدِّرُ أَنَّ الْهَمْزَةَ وَقَعَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، فَتُخَفَّفُ بِحَسَبِ مَا قَبْلَهَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ عِنْدَ الْقُرَّاءِ وَلَا عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالَّذِي

قَرَأْتُ بِهِ فِي وَجْهِ التَّسْهِيلِ هُوَ مَا قَدَّمْتُ لَكَ، وَلَكِنِّي آخُذُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِالنَّقْلِ، إِلَّا فِيمَا كَانَ زَائِدًا صَرِيحًا لِمُجَرَّدِ الْمَدِّ وَالصِّلَةِ فَبِالْإِدْغَامِ).

يعني أهله أجمعين.

(وَذَلِكَ كَانَ اخْتِيَارَ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ الْمِصْرِيِّ، وَكَانَ إِمَامَ زَمَانِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَاتِ، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-).

لكن شيخنا أبوعبد الله الصائغ طبعًا إمام زمانه في العربية لو ابن الجزري أخذ هذا أو اختار هذا من الصائغ بكونه إمامًا في العربية لا يُقرأ به ولا يُعتمد، لكن الصائغ إمام في أئمة القراءات والشيخ ابن الجزري قرأ عليه كثيرًا من، أي قرأ عليه بالقراءات العشر أداءً، فقوله: (إمام زمانه) كأنه تأكيد من الشيخ ابن الجزري على صحة هذا القول، والقراءات تأكيد على أنه قرأه عليه -رحمة الله عليهما جميعًا-.

هذا وأخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

وقبل أن نختم نرى من الواجب علينا الترحيب بالضيف العزيز سعادة الشيخ الدكتور: أسامة الحياني شيخ من أهل القراءات من المحققين في علم القراءات من العراق فمرحبًا وأهلا وسهلا بك وشرفتنا في هذا الدرس.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يتقبل ما قلنا وأن يتجاوز عما كان منا من سهو وخطأ ونسيان، وأخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

۞



الدرس السادس والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله، الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته، مسّاكم الله جميعا بكل خير.

ونبدأ إن شاء الله قراءة، أو مواصلة قراءة باب الوقف على الهمز، من [**كتاب النشر في القراءات العشر**]، للإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه.

قال الناظم -عفوًا- قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأما الهمز المتوسط) المتحرك، المتحرك ما قبله فهو أيضا على قسمين:

إما أن يكون متوسطا بنفسه، أو بغيره (فالمتوسط بنفسه) لا تخلو همزته إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمًا، أو كسرًا، أو فتحًا، فتحصل من ذلك تسع صور:

(**الأولى**) مفتوحة بعد ضم نحو ← (مؤجلا، ويؤخر، وفؤاد، وبسؤال، ولؤلؤا).

(**الثانية**) مفتوحة بعد كسر نحو ← (مئة، وناشئة، وننشئكم، وسيئات، وليبطئن، وسيئا، وخاطئة).

(الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو ← (شنآن، وسألهم، ومآرب، ومآب، ورأيت، وتبوء، ونأى، وملجأ، وخطأ).

(الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو ← (كما سُئل، وسُئلوا).

(الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو ← (إلى بارئكم، وخاسئين، ومتكئين).

(السادسة) مكسورة بعد فتح نحو ← (يئس، وتطمئن، وجبرئيل).

(السابعة) مضمومة بعد ضم نحو ← (برءوسكم، وكأنه رءوس).

(الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو ← (ليطفئوا، وأنبئوني، ومستهزئون، وسيئة).

(التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو ← (رؤف، ويدرءوا، ويكلؤكم، ونقرؤه، وتؤزهم).

فتسهل الهمزة في الصورة الأولى - وهي المفتوحة بعد ضم - بإبدالها واوًا.

وفي الصورة الثانية - وهي المفتوحة بعد كسر - بإبدالها ياءًا.

وتسهيلها في الصور السبع الباقية بين بين، أي: بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل.

وهذا شرح لبيان، أو بيان لكلام الإمام الشاطبي:

ويسمع بعد الكسر والضّمّ همزة... لدى فتحه ياء وواوًا

وفي غير هذا بين بين

نفس كلام الشيخ في الطيبة:

وبعد كسرة وضم أبدلا... إن فتحت ياء وواوًا مُسجلا

وغير هذا بين بين

وحكى أبو العز في كفايته في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفًا، وعزاه إلى الألكي، والعلوي، وابن نفيس، وغيرهم، وذكر..

نعم؟ تصحفت في المطبوع "إلى المالكي"، أما في النسخ الخطية "الألكي"، نعم، النسخة المطبوعة، إذا قولنا **النسخة المطبوعة**: المقصود التي عليها اسم الشيخ الضباع رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه.

وعزاه إلى الالكي، والعلوي، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضًا ابن شريح، ومكي، وقال: إنه ليس بالمطرد.

طبعًا الشيخ يقول هنا: "وحكى أبو العز في كفايته"، هذا الكلام الذي نقله الشيخ ابن الجزري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- عن أبي العز، وعزاه إلى كتاب [**الكفاية**]، لم أجده في [**الكفاية الكبرى**]، التي لأبي العز، لم أجده في **باب وقف حمزة وهشام**، ولم أجده في مظانه من الكتاب، تصفحت الكتاب كاملا، لعلي أجد هذا القول، فلم أجده.

الذي يظهر -والله اعلم- أن ابن الجزري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- ينقل من كتاب [**الإرشاد الكبير**] لأبي العز، أو أن ابن الجزري يتّبع شيخه ابن الجندي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- صاحب كتاب [**بستان الهداة**]، ولا شك بالرجوع وبالمطالعة في كتاب [بستان الهداة] للإمام بن الجندي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- لا شك أن للإمام أبي العز كتابًا غير كتاب [الإرشاد والكفاية الكبرى] الذين، أو اللذان وصّل له، بما يعني أنه ينقل من كتاب [الإرشاد الكبير]؛ لأن ابن الجندي ذكر من مصادره في كتاب [بستان الهداة] ذكر: الإرشاد الصغير و الكبير والكفاية الكبرى.

الدليل على هذا أن الإمام الجندي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- نقل نصوصًا كثيرةً عن أبي العز، وذكر محقق الكتاب الأستاذ الدكتور: "حسين العواجي" -حفظه الله- ذكر

في هذه النصوص أنه لم يقف عليها لا في الإرشاد، ولا في الكفاية الكبرى.

بل هناك نصوص حكاية، يعني أبو العز يخاطب فيها شيخه، يعني حكاية، ومحادثة بين الشيخ "أبي العز" وبين شيخه "الواثقي".

وهذه هي مذكورة في كتاب [بستان الهداة]، وليست موجودة في كتاب [الكفاية الكبرى]، وليست موجودة في [الإرشاد].

هذا يعني أن الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه إما أنه ينقل مباشرةً من هذا الكتاب الذي لم يصلنا عن الإرشاد، من كتب أبو العز، أو أنه كان ينقل بواسطه شيخه الإمام الجندي بن أيدغدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- فربما يكون هو الواسطة، وربما يكون ابن الجزري مباشرةً ينقل من هذا الكتاب.

الخلاصة: أن هذا الكلام الذي يذكره الإمام ابن الجزري، وينقله عن أبي العز، سواء كان في [الإرشاد]، أو في [الكفاية]، مما هو غير موجود في الكتابين الّذِين وصلانا، تبقى الاحتمالات مفتوحة.

هل النسخة التي وصلتنا من [الكفاية] ناقصة؟ ويكون فيها هذا الكلام الذي حكاه أبو العز؟

هذا احتمال قوي جدًا، ويُستبعد أن يكون الشيخ ابن الجزري أخطأ في تسمية الكتاب، إذا كان ربما يكون عنده نسخة من الكفاية لم تصلنا، هذا احتمال جدًا قوي.

هل الشيخ ابن الجزري ينقل عن كتاب [الإرشاد الكبير]؟ وأحيانًا يسميه الإرشاد، وأحيانًا يسميه الكفاية؟

الله أعلم، احتمال.

هل ينقل عنه بواسطة شيخه ابن الجندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه؟

أيضًا هذا احتمال كبير.

الذي يهمنا -وهو مؤكد- أن ما ينقله الشيخ ابن الجزري عن ابن الجندي هو صحيح، قاله الإمام أبو العز، ليس خطأ في تسمية أبو العز، وإنما عدم وجود كتاب أبي العز الذي ذكره عنده، الذي وصلنا.

ولهذا نقول: من يجمع أو من يحاول أن يجمع النصوص التي ذكرها الإمام ابن الجندي في كتابه [بستان الهداة] عن أبي العز، ويستخرجها بمفردها، ويجعل منها بحث، أيضًا هذا بحث جيد جدا، يعني ليس بحث ماجستير، أو دكتوراة، لا أعتقد أنه يصل إلى هذا، لكن يكون بحث من بحوث الترقية، أو من البحوث الصغيرة المقننة.

ويستعين أيضًا بتعليقات الشيخ الدكتور الذي حقق الكتاب، الدكتور: "حسين العواجي"، الأستاذ الدكتور حسين العواجي، ويساعده كثيرًا؛ لأنه نبه على هذه النصوص التي نقلها ابن الجندي عن أبي العز، نبه على وجودها في [الإرشاد] أو وجودها في [الكفاية]، أو عدم وجودها في أحد الكتابين، أو في الكتابين، وهذا يعني ذكرناه، يعني كنا نقوله من زمان، لكن ذكرناه الآن في هذه النقطة.

ونستفيد منها أيضًا عدم صحة ما قاله بعض الباحثين من أن:

الإمام ابن الجزري عندما يقول: [الإرشادين] لأبي العز، أنه يقصد الكفاية، والإرشاد، حتى أن بعضهم يقول أنه يقصد الإرشاد والكفاية من باب تغليب أحد الاسمين على بعض، مع أنه على هذا المنطق، كان مفروض أن يقول: الكفايتين، إذا كانت المسألة مسألة تغليب، فيكون الكفايتين؛ لأن الإرشاد بالنسبة للكفاية الكبرى قد يكون ربعه، يعني الإرشاد صغير بالنسبة للكفاية، سواء في الطرق، سواء في الحجم، أو في غير ذلك.

فلو كان الباب من باب التغليب، فكان أن يقال "الكفايتين"، أو إلا إذا كان من باب العمرين، وهذا باب آخر، ف أنا قصدي هذا الكلام الذي يقوله الشيخ، وحكى أبو العز في كفايته، وعدم وجوده في الكفاية، وعدم وجوده في الإرشاد، لكن قد يكون في كتابه [الإرشاد الكبير]، والله أعلم.

(قلتُ)، أي: الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا مخالف للقياس، لا يثبت إلا بسماع.

الذي هو: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح، أن تبدلا ألفًا؛ لأن المفروض أنها تسهل بين بين، هذا هو القياس، وما ذكره أبو العز من أنها تُبدل ألفًا، **الشيخ يقول**: "هذا مخالف للقياس، لا يثبت إلا بسماع".

وقلنا القياس ليس المقصود به القياس الذي هو عند الفقهاء، من حيث يعني مسألة فيها نص، ومسألة أخرى ليس فيها نص لكن فيها مشابهة بينها، فتعطى حُكمها، ليس هذا هو المقصود، وإنما **المقصود بالقياس هنا**: ما جاء على لغة العرب، وتكلمت به العرب، وفي هذا.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضم، بين الهمزة وحركة ما قبلها، والمتوسط بغيره من هذا القسم..

(١٢:١٨)

"وحكى" نعم، الشيخ سيناقش هذه القضية، المعضل هذا الشيخ سيناقشه إن شاء الله.

(١٢:٣٣)

عند الشيخ ابن الجزري لم يثبت، لا إنه تسهيل الهمزة المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفًا، هذا لا يثبت إلا بسماع من العرب، فعند الشيخ، عبارة الشيخ تدل على أنه لم يثبت عنده، لا يثبت إلا بسماع، طيب ولو ثبت سماعًا؟ ولم يُنقل قراءةً، لا تصلح القراءة به.

لا لا، يعني لو ثبت سماعًا عن العرب، هو أكيد أنه لم يُنقل قراءةً، يعني لم ينقله أحد من القراء، إلا أبو العز الذي يستثني طبعًا، وأبو العز يقول: حكى، يعني حكاه حكاية، ويثري رواية، لكن لو ثبت أن العرب تكلمت به، والقرّاء لم ينقلوه، لا يثبت قراءته، يعني يصح لغةً، ولا يصح قراءته، القاعدة معروفة، كلام الداني.

لا أبو العز جيد لو نقلها قراءةً، هو أساسًا لو أبو العز نقلها قراءة ما في إشكالية، تكون انفرادة له.

لا نعرف، لكن الشيخ لم يقل: "وحكى"، يعني حتى كلمة "وروى" وإن كانت في القراءة، لكنها قد تكون هذه الرواية غير معمول بها، فأنا قصدي أنه السماع لوحده لا يكفي، لابد من نقل القرّاء لهذا السماع، فالشيخ يقول، يعني الشيخ لا يتكلم عن، الذي فهمته من عبارة الشيخ: "وهذا مخالف للقياس، لا يثبت إلا بسماع"، هو لا يتكلم عشان يقول إنه هذا من حيث القراءة، من حيث القراءة، هو تكلم على العموم، إنه تسهيلها بهذه الطريقة (١٤:٤٦)، هذا مخالف لقياس كلام العرب، لو تكلموا حتى في خارج القرآن.

أيضًا هذا التسهيل، أو إبدالها ألفًا، كأن الشيخ يقول: أنه غير مسموع عن العرب، لكن لو ثبت، لو صحّ سماعًا، يُسار إليه، ويُسار إليه من حيث اللغة، لا من حيث القراءة.

والشيخ سيأتينا بعد قليل في نصوص ينبه عليها، وينبه فيها بمخالفة القرّاء

للنحاة، أو مخالفة النحاة للقرّاء، أو من وافق النحاة من القرّاء، وهكذا، سيأتينا بعد قليل إن شاء الله.

والمتوسط بغيره من هذا القسم، وهو المتحركُ، المتحرك ما قبله، لا يخلو أيضًا من أن يكون متصلا رسمًا، أو منفصلا رسمًا، فإن كان متصلا رسما بحرف من حروف المعاني دخل عليه كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك، وهو المعبر عندهم -أي عند القرّاء- **بالمتوسط الزائد** (وما فيه يرفع واسطًا بزوائد).

(١٦:٠٣)

ياء النداء، هاء، ما، ك وهاء وما، ليست مذكورة هنا، هنا أورد لك حروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، طيب باقي "هاء"، "هاء" التنبيه، ياء النداء، هؤلاء، يا أيها، أكرمك الله.

(١٦:٤٠)

وغير ذلك دخل فيها كل شيء، التي من حروف المعاني، والتي من غير حروف المعاني.

طيب ونحو ذلك على كلام الشيخ إبراهيم، عيد شيخ إبراهيم، ونحو ذلك ماذا يقصدون بها؟ أو ماذا تدل عليه؟ طيب ولو قال غير ذلك؟ أليس غير أعم النحو؟ طيب ممكن نقول عنه فيما هو متعارف عليه عند أهل القراءات، وهذا يكون أفضل، ممكن.

(١٧:٤٤)

أنا الآن تذكرت هاء التنبيه، وياء النداء، كما، وها، وهي، وال، طيب، ما الباقي؟

(١٨:٠٠)

سأريكم ما ذكرها، سأريكم، أو يعني الحروف كلها، أو المتعارف عليه عند القرّاء.

وطبعًا النشر ما هو للمبتدأ، النشر لمن قرأ [**الشاطبية**] و [**الدرة**]، واضح؟ وبعد ذلك تروا "وغير ذلك" هي أحيانًا ترى ما يكون حقيقة، يعني أحيانًا يكون المؤلف يقول: "وغير ذلك"، وما في غيره، وأحيانًا الداني نفسه، وهذا نبه عليه الإمام المآلقي رحمة الله عليه في شرحه للتيسير، أين بالضبط، لكن الشيخ ابن الجزري، وشبه ذلك، والله شبهه، فذكر الشيخ اعتقد كانت كلمات معينة، ربما في باب الراءات، ولا حاجة، ذكر ثلاثة، المهم لا يوجد إلا ثلاثة كلمات، أو كلمتين أشبه بذلك.

فالداني ذكرها كلها، ذكر الثلاث كلمات، قال: وشبه ذلك، ما فيه غيرها أساسًا ليصير فيه وشبه ذلك، فعلق عليه الشيخ الإمام المالقي رحمة الله عليه فقال: أنه هذه تكثر عند الإمام الداني، يعني يقول وشبه ذلك، وهو ما فيه شبه، ما لها شبه.

نسيت هو ماذا قال فيها، يعني كما تقول غفلة، لا يوجد شبه، لا لا، أنا غير متذكر الآن، لأني للتو تذكرتها فلا أتذكر المالقي كيف وجه هذا الكلام.

لا لا، ما يستدرك يا شيخ، إذا كان هو الذي قال به الإمام المالقي نوع من الاستدراك، وبيّن إنه هذه يعني كما يقول لك أحدهم: والله كذا، هو لا يقصد اليمين، هو لا يقصد القسم، لكن دعنا نرى المالقي ماذا قال، إن كان رده، وتوضيحه عن الداني كان جيد جدا.

(٢٠:١٦)

لا لا، هذا عند الداني، الله أعلم، المشكلة إنه - وهذه حقيقة كوني استذكرتها- طرائق المؤلفين، ومناهج المؤلفين قديمًا تختلف عن الوقت الحاضر، الآن نحن

نراها غلط كمثال، ولا نشوف إنها يستدرك عليها، وإلا لا يُعرف من اعترض عليها، أو بيّنها، أو وضحها ولولا أهميتها يمكن ما كان المآلقي نبه عليها، أتكلم عن كلمة الداني "وشبه".

يعني، فطرائق التأليف تختلف، مثلا الآن فيه نقولات الشيخ ابن الجزري ينقلها، واتضح أنها ماهي له أصلا، ومع ذلك ما قال لك الشيخ هي لمن، وعند الداني فيه منقولات أعم ابن غلبون، يعني: "عن ابن غلبون في كتابه [الإرشاد]، وما ذكر لك، بل إنه لم يُصرح.

فهذه يعني مناهج تأليف، ولا طُرق مؤلفين، الله أعلم، يمكن نحن الآن بالمنهجية الجديدة لا نقبلها، لكن عندهم (٢١:٤٩) هي كانت مقبولة.

يعني هل الداني مثلا، لما جاء يكتب ما كان يتذكر إنه هذا النوع ما فيه منه إلا ثلاثة كلمات !؟

غالبًا يذكر؛ لأنه أحيانًا يعتمد على (٢٢:٠٠)، يمكن نسي، لكن الشيخ المآلقي رحمة الله عليه ذكر عبارة، كأنه يقول إنها يعني إن هذه السمة بارزة في مؤلفات الشيخ الداني، أنه يذكر "وشبه ذلك" وما لها شبيه.

طيب، شيخ إذا حصلت أعطنا خبر، ماشي؟

إذا لم تكن في ذلك، تكون في باب الراءات، أو ما شابه.

(٢٢:٣٠)

حروف المعاني، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، يعني غير الحروف، يعني غير المذكور، لو قلنا فاء، ومثلا يدخل في الحروف، طيب.

لكن خلاص يعني ذكر "ك" حروف العطف، الكاف كاف التشبيه، تدخل فيها

الحروف كلها، وحروف الجر، وبعدين تعال لأوضح لك، الحروف هذه أيا كانت حروف جر، ولا حروف عطف هذا قسم، لام الابتداء قسم، همزة الاستفهام قسم، وغير ذلك من الأقسام.

تدخل ياء النداء، وهاء التنبيه.

(٢٤:٠٥)

لماذا يقول وغير ذلك من الحروف؟

(٢٤:١٨)

إذًا يدخل غير ذلك كل المعروف عند أهل القراءات، من الحروف وغير الحروف

(٢٤:٣٦)

حسنا نحن لابد أن نراجع كلام الشيخ ليكون واضحا، ما فهمته أنا: وغير ذلك مما هو معروفٌ عند أهل القراءات.

(٢٤:٤٩)

حسنا هل يوجد شيء غير حروف المعاني؟

(٢٥:٠٠)

طيب، فلنتناقش فيه بعد الدرس، نحن قررنا يكون الدرس ساعة واحدة، إن شاء الله، فخمسة وأربعين للقراءة، أو خمسين دقيقة للقراءة، وعشر دقائق للمناقشة، حسنا؟

فيعني نظام جديد، لكن إن رأيتموه فإذا فيه إشكال، نقوم بتسجيله، وبعد الدرس نتناقش فيه، لكي نقرأ أكبر قدر ممكن.

إلا إذا كان هناك مسائل يعني مستعصية، مثل بعض المسائل، ما فيه إشكال، ليس الغرض هو القراءة فقط، وإنما الغرض هو مناقشة هذه الرسائل، والمسائل، ومحاولة فهمها، واضح؟

وهو المعبر عندهم بالمتوسط بزائد، فإن الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث كسر وفتح، فيصير ست صور.

(٢٦:٥٠)

لكن هي متوسطة بزائد.

(٢٧:٠٤)

ما الفرق بينها وبين وأتوا؟

(٢٧:١٢)

لا، هي ليست من هذا الباب، هو يتكلم عن المتحرك، المتحرك قبله

(٢٧:١٨)

لكن صورتها، صورة المتوسطة بزائد، مراعاتها، مثل الأرض، الآخرة.

(٢٧:٤٩)

(الأولى) مفتوحة بعد كسر نحو ← (بأنه، بأنهم، بأنكم، بأي، فبأي، ولأبويه، لأهب، فلأنفسكم، لآدم).

(الثانية) مفتوحة بعد فتح نحو ← (فأذن، أفأمن، أفأمنتم، كأنه، كأنهن، كأي، كأمثال، فسأكتبها، أأنذرتهم، سأصرف).

(٢٨:٤٠)

ما أدري والله، منع التحقيق؟ لماذا؟

(٢٨:٥١)

هي الفاء زائدة، والكاف زائدة، يعني: ليست من بنية الكلمة.

(الثالثة) مكسورة بعد كسرٍ

ترى غالبًا الشيخ عبد الفتاح القاضي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- ترى هو يسير حذو، حذو بالقذةِ حذوَ، الصفاقسي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه- سواء في [البدور]، أو في -والله أعلم- أو ابن القاصح أيضًا.

مكسورة بعد فتح، عفوًا.

(الثالثة) مكسورة بعد كسر نحو ← **(لبإمام، بإيمان، بإحسان، لإيلاف)**.

(الرابعة) مكسورة بعد فتح نحو ← **(فإنهم، فإنه، فإما، وإما، أئذا، أئنا)**.

(الخامسة) مضمومة بعد كسر نحو ← **(لأولاهم، لأخراهم)**.

(السادسة) مضمومة بعد فتح نحو ← **(وأوحي، وأوتينا، وأتيت، أؤلقي، فأواري)**.

فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله يبدل في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد الكسر ياء، ويسهل بين بين في الصور الخمسة الباقية، إلا أنه اختلف عن حمزة في تسهيله كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن مما اتصل رسمًا نحو (يا أيها، والأرض) فسهله الجمهور كما تقدم، وحققه جماعة كثيرون.

إذًا يدخل فيها: فكأي، ويدخل فيها كل ذلك، على كلام الشيخ القاضي، وحققه جماعة كثيرون.

وإن كان المتوسط بغيره منفصلا رسما، فإنه يأتي مفتوحا، ومكسورا،

ومضموما، وبحسب اتصالهما قبله يأتي بعد ضم وكسر وفتح، فيصير منه كالمتوسط بنفسه تسع صور.

(الأولى) مفتوحة بعد ضم نحو ← (منه آيات، يوسف أيها الصديق أفتنا، السفهاء ألا).

(الثانية) مفتوحة بعد كسر نحو ← (من ذرية آدم، فيه آيات، أعوذ بالله أن، هؤلاء أهدى).

(الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو ← (أفتطمعون أن، إن أبانا، قال أبوهم، جاء أجلهم).

(الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو ← (يرفع إبراهيم، النبي إنا، منه إلا قليلا، نشاء إلى).

(الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو ← (من بعد إكراههن، يا قوم إنكم، من النور إلى، هؤلاء إن كنتم).

(السادسة) مكسورة بعد فتح نحو ← (غير إخراج، قال إبراهيم، قال إني، قال إنه، تفيء إلى).

(السابعة) مضمومة بعد ضم نحو ← (الجنة أزلفت، كل أولئك، والحجارة أعدت، أولياء أولئك).

(الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو ← (من كل أمة، في الأرض أمما، في الكتاب أولئك، عليه أمة).

(التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو ← (كان أمة، هن أم، منهن أمهاتكم، جاء أمة).

فسهل أيضا هذا القسم من سهل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المد من العراقيين.

يعني كالمبهج، وأبي معشر.

وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك: تبدل المفتوحة منه بعد الضم واوًا وبعد الكسر ياءًا، وتسهل بين بين في السور السبعة الباقية سواء والقرّاء، فهذا جميع أقسام الهمز: ساكنة ومتحركة ومتوسطة ومتطرفة، وأنواع تسهيله القياسي الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء، وقد انفرد بعض النحاة بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض القراء وخالفهم آخرون، وكذلك انفرد بعض القراء بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض النحاة، وخالفهم آخرون، وشذ بعض من الفريقين بشيء من التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كله مستوفى مبينًا للصواب بحولِ اللهِ وقوته.

يعني من الآن يبدأ الشيخ ابن الجزري بشرح هذه المناهج كلها:

فمن القسم الأول: وهو الذي ذكره بعض النحاة إجراء الياء والواو الأصليين مجرى الزائدتين فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما، وأدغموهما في المبدل من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل. حكى سماع ذلك من العرب يونس والكسائي، وحكاه أيضا سيبويه، لكنه لم يقسه، فخصه بالسماع، ولم يجعله مطردا.

طبعا هنا في تعقيب من الشيخ الداني رحمة الله عليه، على عبارة، طبعا هذا الكلام كلام الشيخ الداني، حكاه يونس والكسائي، وهذا كلام الداني، لكن الداني بعد ما ذكر هذا، أن هذا حكاه سماعا من العرب يونس، الشيخ يقول: والكسائي، **الداني يقول:** "حكاية الكسائي ليست عن حمزة، وإنما هي عن العربِ، وما يجوز

في لغتها لا غير، والقياس في ذلك كله النقل".

إذا هذه مخالفة صريحة من الأمام الداني لما ذهب إليه الكسائي، يعني النص هنا عند الشيخ ابن الجزري، وهو الذي ذكره بعض النحاةِ ربما يفهم منه أن الكسائي حكاه قراءةً، بينما **الداني يقول**: "أن الكسائي لم يحكِ عن حمزة، وإنما حكاه عن العربي وما يجوز في لغتها"، يعني كأنه يقول هذا يجوز للغةً، لا يجوز قراءةً؛ لأن المنقول من حيث القراءة هو النقلُ، هذا كلام الشيخ الداني في جامع البيع.

طبعة الشاري الجزء الثاني صفحة خمسمائة وثمانية وثمانين.

وواقق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء، وجاء أيضا منصوصا عن حمزة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وذكره في [التيسير] وغيره، وذكره أيضا أبو محمد في [التبصرة] أي مكي، وأبو عبد الله بن شريح في [الكافي]، وأبو القاسم الشاطبي، وغيرهم وخصه أبو علي بن بليمة (بشيء، وهيئة، وموئلا) فقط، فلم يجعله مطردا، ولم يذكر أكثر الأئمة من القراء والنحاة سوى النقل "كأبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي الطاهر" صاحب [العنوان]، وشيخه "عبد الجبار الطرسوسي، وأبي القاسم بن الفحام، والجمهور"، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطرد إجماعًا، وانفرد الحافظ أبو العلاء فخص جواز الإدغام من ذلك بحرف اللين ولم يجزه بحرف المد، وكأنه لاحظ كونه حرف مد، وحرف المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلصه أي لا يخلص أبو العلاء، فيما إذا كان حرف المد زائدا، فإنه يجب إدغامه قولا واحدا نحو (هنيئا، وقروء)، والجواب عن ذلك: أن الإدغام فيه تقديراً، فإنا لما لفظنا بياء مشددة وواو مشددة (يعني في هنيئا وفي قروء) تخفيفا للهمز قدرنا إبدال الهمزة بعد حرف المد، وإدغام حرف المد في الهمزة، ونظير هذا

إدغام أبي عمرو (نُودِيَ يَا مُوسَىٰ، هو والذين) فإن النطق فيه بياء وواو مشددتين وكوننا سكنا الياء والواو حتى صارا حرفي مد، ثم أدغمناهما فيما بعدهما تقديرا.

وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو (وَفِي أَنفُسِكُم،وَقَالُوا آمَنَّا)، وحكاه أبو عمرو في [الفرخ].

طبعا أبو عمرو الذي هو الجرمي، وكلمة وفي الفرخِ طبعا هذا اسم كتاب، أبو عمرو الجرمي ألف كتاباً سماه [**الفرخ**]، والفرخ معروف الطائر الصغير، وهو كأن حسب ما قرأت عنه، أنه له علاقة بكتاب [**السيبويه**]، يعني كأنه مسائل ومختصر حاول أن يقرب فيها كتاب سيبويه، فسماه [**الفرخ**]، يعني كأن كتاب سيبويه هو الديك، وكتاب أبو عمرو الجرمي الفرخ.

وحكاه أبو عمرو في [**الفرخ**] اسم كتاب عن بعض العرب، ووافق على جواز ذلك من القراء "**أبو طاهر بن سوار وأبو الفتح بن شيطا**"، وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيان في [**الارتشاف**]، وقال: "**هذا مخالف لكلام العرب**".

وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو: (في أنفسكم)، سيبويه-رحمة الله عليه، رجعت إلى كتابه الكتاب فوجدت يقول ينقل عن بعض العرب في كلمة "أبي أيوب" هي مثل "في أنفسكم"، أبي أيوب يقول: "أبيَ يّوب "، واضح، وفي قاضي أبيك: "قاضيَ بيك"، وهكذا.

وسمعت العرب يقولون: اتبعوا أمرهُ "اتبعوا ومره"، هذا كلام سيبويه، لا لا بالتخفيف، نعم "اتبعوا ومره"؛ لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة فصارت منزلة واو يدعو، ويقول العرب اتبعي يمره"، ولم يقل مده "اتبعي يمره"، هذا الذي كان معنا قبل ليلتين أو قبل الدرس الماضي، عندما تكلمنا عن إجازة الشيخ المتولي، في التشديد "في يّنفعها"، بس هذا ما (٤٠:٣٨) هذا مد، هو يتكلم

عن في المد نحو "في أنفسكم".

وانفرد أبو العلاء من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد، سواء كان متوسطا بنفسه أو بغيره، فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن في المد، "قلت" وذلك ضعيف جدًا؛ لأنه خطأ..

[٤١:٢٠]

لا لا هو ما أحد يقوله، هو ما أحد يقول هو النبي ﷺ، حتى حمزة ما أحد يقول أنه وقف على كل كلمة فيها همزة، لكن حمزة نقل عنه أنه كان يسهل هذه الهمزة، بما يوافق القياس أو الرسم، إذا معناه أنه لو وقف سيقف بهذا، لكن الذي يقوله الشيخ أبو العلاء، الشيخ الداني يقول: الشيخ ابن الجزري يقول لك: "هذا ضعيف"، والضعيف في اللغة ليس خطأً، هناك فرق بين الضعيف و بين الشاذ، نعم فالضعيف متكلم بهِ، وإن كان على قلة، أو الشاذ هو الذي على قلة، نسيت الفرق بينهما الآن.

فأنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف لأنه لا يمكن معها أي مع النقل-عفوا مع الألف لا يمكن معها النقل أو الإدغام بخلاف الياء والواو.

لأن الألف لا يتحرك، والواو والياء، نعم شيخ..

الشاذ ليس خلافا للقياس، والنادر [٤٣:٠٠]

العلم صياد والكتابة قيد، وذلك ما انفرد به أبو العلاء، وذلك يعود على ذلك ضعيفًا جدًا، الشيخ أبو العلاء ماذا يقول من القراء: "فيما وقع الهمز فيه بعد حرف المد، سواء كان متصلا بنفسهِ، أو بغيرهِ، فأجرى الواو والياء مجرى الألف".

[٤٣:٥٧]

أبو العلاء ذهب إلى ماذا؟ الله أعلم الذي فهمته أنه يرد ما ذهب إليه أبو العلاء من القراء، هو لا يقول ليس انفردا، انفردا أبو العلاء من القراء، ذلك ضعيف عند القراء وليس عند اللغة، وليس عند النحاة، هذا ما فهمته من السياق، الضعيف الذي انفرد به أبو العلاء، أبو العلاء بماذا انفردا؟

أبو العلاء انفردا، أبو العلاء من القراء بالموافقة على ذلك، ما هو ذلك؟ الذي هو بعض النحاةِ، ذكر بعض النحاةِ الإبدال والإدغام في المنفصل نحو "في أنفسكم، قالوا آمنا"، عن بعض العرب ووافق على ذلك، على جواز ذلك، وأبو الفتح أجاز بعض النحاة، وانفردا بالموافقة على ذلك.

[٤٥:٣٥]

وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن.

[٤٥:٤٣]

ما الذي أجازه النحاة الكوفيين؟ أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن "في أنفسكم" ساكن، فيها التسهيل، ووقع فيه الهمز بعد حرف مد، سواء كان متوسطًا بنفسه مثل ماذا؟

[٤٦:٢٠]

لو قلنا "يا أيها" كيف نطبق هذا الكلام عليه؟

وهو هنا يقول وقع اللي فيه بعد حرف مد، فأجرى الواو والياء مجرى الألف، معناه أن عند أبو العلاء ما في فرق بين "يا أيها"، وبين "في أنفسكم، وقوا أنفسكم".

[٤٧:٠٢]

لأن الألف ساكنة، الألف أصلا ساكنة وما قبلها لا يكون مفتوحًا، أنت الآن

تستطيع أن تدغم، وتستطيع أن "في أنفسكم"، تستطيع أن تنقل، وتستطيع أن تبدل الهمزة لياء، وتدغمها في الياء، كذلك "وفي أنفسكم وقوا أنفسكم"، الواو كذا، لكن مثلا ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا﴾؟ ما تستطيع أن تفعل فيها ما فعلت "في بأنفسكم" و "قوا أنفسكم"، فالشيخ أبو العلاء كأنه جعل الواو مثلها ما يقال في الواو والياء، يقال في الألف، الشيخ يقول: "الألف ما تقبل إلا التسهيل بين بين"، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا﴾ هو يقول لك لا يمكن مع النقل والإدغام، يعني "في أنفسكم" يمكن معها.

[٤٨:١٧]

من حيث التسهيل لا يوجد إشكال، التسهيل في الثلاثة، لكن ما الذي يفرق بين الواو والياء من جهة، والواو والألف من جهة؟ الهمزة التي بعد الياء يمكن أن تنقل، والهمزة التي بعد الواو يمكن أن تنقل، ويمكن أن تدغم، لكن ما بعد الألف لا يمكن فهذا معنى قوله: "لا يمكن معها أي مع الألف النقل والإدغام والله أعلم". واضح؟ نرجع لكلام الشيخ ابن الجزري:

إلا أن الحافظ أبي عمرو الداني حكى ذلك في "موئلا، والموءودة" وقال: إنه مذهب طاهر بن أبي هاشم، وهو قريب في (موئلا) من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به، والله أعلم.

حكى ذلك في: "موئلا والموءودة"؛ طبعا لأن الموءودة الرسم لا يسمح فيها؛ لأنها لم تُرسم عن الرواة، هذا الفرق بينها وبين من يكتبون في موئلاً، ومولا، يحرك به ما قبله متسكنً وأسقطه، طبعا هذا الفرق بين قريب في موئلا؛ لأنها رسمت على ياء؛ لأن الحافظ أبي عمرو حكى ذلك.

[٥٠:٠٠]

لماذا لا يكون النقل والإدغام؟

[٥٠:٠٧]

موئلا الهمزة متحركة بعد الساكن، موئلا، وهو قريب في موئلا من أجل اتباع الرسم، هذا المذهب الرسمي، لكن على المذهب القياسي، والتسهيل؟

الشيخ ابن الجزري كأنه يمنع، التسهيل في الواو والياء، والألف هذا عنده وارد، والنقل إدغام في الواو والياء، الذي حكاه الداني في "موئلا" إذا هو التسهيل؛ لأن لو كان النقل والإدغام ليس هناك إشكالية، ما فيه خلاف أساسًا بينه.

[٥١:٤٥]

كأنه يقول التسهيل في: "موئلا" أقرب من القول بالتسهيل في "الموءودة"، بينهما الاثنتين، من أجل اتباع الرسم، كأنه يقول ما حكاه الداني في "موئلا" جيد مقبول، الرسم يساعده، والذي حكاه في "الموءودة" هو مذهب أبو طاهر، والله أعلم.

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مد بحذف الهمزة، فيقولون في نحو "تزدري أعينكم، وأدعو إلى"

هو يقول ماذا؟

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو، المفترض إذا كان فيها نقل ستكون: "تزدري يعينكم، وأدعو لي"، نعم المثال "أدعو إلى" المفترض تكون مع النقل "وادعوِ إلى"، الهمزة مكسورة فتكسر الواو.

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مد بحذف الهمزة، ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء، على كتابة الشيخ "تزدري يعينكم" كيف؟

لا لا دعونا أولا في الهمزة المفتوحة الأولى "تزدري أعينكم"، إذا نقلنها؟ "تزدري يعينكم"، هذا تحرف معنى الكلمة، لا هذه ليست لام كلمة، تزدري اللام الكلمة ماذا؟

لا هنا هناك ياء زائدة، "تزدري" ما فعلها؟ ذرى، إذا [٥٤:٣٦] لمعنى الكلمة.

[٥٤:٤٠]

أنت عندك حرف زائد وحرف ليس زائدا، حرف أصلي ل أدري، وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل، الاستغناء عنه بماذا؟ إذا كان حرف مد بحذف الهمزة، هي "تزدري أعينكم" احذف الهمزة.

[٥٥:٢٠]

لكن أنت حذفت الياء؟ هو يقول لك حذفت الهمزة، طيب "وأدعو إلى"، طب "أعينكم" لو حذفنا الكلام على كلامكم أيها المشايخ الأفاضل الكلام لا ينطق على إلى؛ لأن لما نحذف "وأدعو إلى" حُذفت الهمزة واللام متحرك، فكيف تحذف الواو؟ كيف سننطق بها؟

وأدعو إلى ماذا تقول؟ أدعو له

[٥٦:١٧]

هو نقل الهمزة فتحذف وحركتها تبقى، وهو يقول: وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مد بحذف الهمزة، معناه أن حذف الهمزة وحذف النقل.

[٥٧:١٥]

"ولا تزدري أعينكم، وأدعوا إلى" لو طبقناها بالنقل، لو طبقنا النقل فيها؟ "تزدري أعينكم ← تزدري يَعينكم"، الياء مفتوحة، "وأدعو إلى الله ← أدعو وإلى الله" هذا الآن النقل، هو قال استغنى هذا عن النقل بحذف الهمزة.

[٥٨:١٢]

الياء ستبقى، أنتم تقولون لماذا حذفت الياء؟

[٥٨:٢١]

الشيخ يقول لك إذا كان حرف مد معناها نستطيع بالمد "تزدري يعينكم"، فيلتقي ساكنًا ماذا فيها؟

[٥٩:٠٠]

هو يتكلم إذا كان الياء والواو حرفي مد، حسنا احضر غيرها، هو الشيخ ذكر لك ما بعد الهمزة ساكن، وبعد الهمزة متحرك.

[٥٩:١٧]

هذا تراجع فيه كتب النحو هنا، "وأدعو إلى" كُتبت الألف يعني معناها أنها من رسم المصحف، هكذا، هذا رسمهم هم هذا رسم المجمع.

[٦٠:٤٠]

لو وقفت عليها تقف بالمد، وأدعو فمعناه أنها ثابتة.

ولم يوافق على هذا التخفيف أحدًا من القراء، إذا هذا هو سبب الصعوبة عندي، نكمل الصفحة:

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقا، ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها، ولم يوافقه القراء على ذلك، فأجازوا في غير ميم الجمع نحو (قَدْ أَفْلَحَ،وَقُلْ إِنِّي) لا في نحو (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ، ذَٰلِكُمْ إِصْرِي) فقال الإمام أبو الحسن السخاوي لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا، انتهى وهذا هو الصحيح الذي قرأناه به، وعليه العمل، وإنما لم يجز النقل في ذلك؛ لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت، عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك آثر من مذهبه

النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره، على أن ابن مهران ذكر في كتابه في وقف حمزة فيها مذاهب.

أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقا، فتضم في نحو (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ) وتفتح في نحو (أَنتُمْ أَعْلَمُ) وتكسر في نحو (إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم)، **الثاني**: أنها تضم مطلقا، ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذرا من تحرك الميم بغير حركتها الأصلية، قلت: وهذا لا يمكن في نحو (عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا، زَادَتْهُمْ إِيمَانًا)؛ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمة، **الثالث**: ينقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا تشتبه بالتثنية، وأجاز بعض النحاة.

[٦٣:١٠]

هذا باب جديد ويبقي له كلام كثير نقف هنا إن شاء الله؛ لأننا سنتكلم هنا عن الساكن الصحيح قبل الهمزة المتطرفة، هذه المسألة سنرجع إليها إن شاء الله؛ لأنها ليست مسألة قراءة ولكن مسألة نحاة، وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل إن شاء الله نحاول الدرس القادم نسلط الضوء عليها مرة أخرى، هو الشيخ يقول هذا التخفيف لا يذكره أحد من القراء فما في أشكال، لكن من باب الخلاف الذي بيني وبينكم هو إبقاء الياء وعدم إبقاء الياء، فلا أدري هل النحاة يقولون تزدري يعينكم، أنتم تقولون تزدري يأعينكم، أنا فهمت أنها تكون تحذف الهمزة وتبقى الياء كما هي؛ لأنه هو استغنى عن النقل فتبقى الياء كما هي، وحتى ولو مدت هذا الذي فهمته، لكن نحتاج أن نوفر المعلومة من كتب النحاة إن شاء الله، وغالبا قد يكون سيبويه ذكرها، ولا أدري قد يكون الشيخ الثاني أيضًا في جمع البيان تعرض لها، فنرجع إليها إن شاء الله ونوثقها إن شاء الله، يعني نوثق كيفية نطق الكلمة هذه على مذهب النحاة، لو وقف عليها، إن شاء الله.

هذا والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس السابع والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر.

نعم.. وقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف.

وذلك نحو (يُخْرِجُ الْخَبْءَ، وَيَنْظُرُ الْمَرْءُ، وَدِفْءٌ، وَجُزْءٌ) فيقولون: هَذَا الْخِبَاءُ، وَرَأَيْتُ الْخِبَاءَ، وَمَرَرْتُ بِالْخِباءِ.

وَهَذَا الدَّفِيءُ، وَرَأَيْتُ الدَّفِيءَ، وَمَرَرْتُ بِالدَّفِيءِ.

وَهَذَا الْجُزُوءُ، وَرَأَيْتُ الْجُزُوءَ، وَمَرَرْتُ بِالْجُزُوءِ -على سبيل الإتباع، وهذا مسموع مطرد، ذكره سيبويه وغيره.

طبعًا الشيخ يتكلم على كلام النحاة.

ولم يوافق على هذا أحد من القراء إلا الحافظ أبو العلاء، فإنه حكى وجها آخر في (الْخَبْءَ) تبدل الهمزة ألفا بعد النقل، فخصه بالمفتوحة.

طبعًا كتبنا تعليق قديمًا، ما ذكره الحافظ أبو العلاء منسوب قراءةً إلى ابن مسعود، وعكرمة، ومالك بن دينار، واستبعده لغةً أبو حاتم، وخُطِّئَ في ذلك، يعني العلماء خطَّأوا الإمام أبا الحاتم السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما استبعد هذه القراءة على أنها لغةً، فما ذكره الحافظ هو قراءة، لكنها لم تتواتر عندنا، بدليل أنها قراءة منسوبة إلى ابن مسعود، وعكرمة، ومالك بن دينار، وربما تكون مذكورة في [**البحر المحيط**].

المهم التوثيق [**غاية الاختصار**] والكتاب لسيبويه، و [**إعراب القرآن**] للنحاس، و [**البحر المحيط**].

وأجاز بعضهم في نحو هذا أيضا النقل إلى الحرف فقط، فيقول:هَذَا الْخَبْؤُ وَالدِّفْؤُ وَالْجُزْؤُ، وَرَأَيْتُ الْخَبْأَ وَالدَّفْأَ وَالْجُزْأَ، وَمَرَرْتُ بِالْخَبِيءِ وَالدَّفِيءِ وَالْجَزِيءِ.

والجزيء المفروض، صح؟ لأنهم واضعين ضمة فوق الجيم، نعم، تُراجع.

وذكره ابن مالك في تسهيله مطردًا، ولم يوافق عليه أحدٌ من القراء، وأجاز النحاة في (كمأة-كماة) بالنقل فقط والإبدال.

هي أصلها كمأة، نقلنا حركة الهمزة إلى الميم، وأبدلنا الهمزة ألفًا، فسارت كماة.

بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريين شاذٌ غير مُطرد.

وحكاه سيبويه، وقال: هو قليلٌ.

المؤلف هنا ينقل بواسطة أبي حيّان، لتشابه الكلام عندهما، أما عبارة سيبويه فهي ومثله وهو، والله أعلم.

وقاس عليه الكوفيون، فيجيزون (يسالون).

← يعني في يسألونَ، يسأ، نحذف الهمزة، ونضع حركتها على السين، فصارت يسالون.

(ويجأرون).

← قالوا فيها، فيجيزون فيها (ويجارون).

(والنشاةُ).

← أي في النشأة.

وحركة الساكن بالفتح في ذلك هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفًا. وقيل: أبدلوا الهمزة ألفًا، فلزم انفتاح ما قبلها.

قال الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، طبعًا هذا من باب التعليق.

قال الداني:

أن الذي ذكر هذا النوع، وهو: (النشاة)، وأبدلت الهمزة، ذكر ذلك خلفٌ عن الفرّاءِ في كتاب [**الهمز**] له، يعني ذكره الفرّاء في كتابه [الهمز]، الفرّاء عنده كتاب أسمه الهمز، ذكره.

الله أعلم، ما اطلعت عليه مطبوعًا، فلا أدري هل هو مطبوع؟ ولا مفقود؟ لا أدري والله، حسنا.

أيضًا ولم يوافق، **قال الشيخ:**

ولم يوافق على ذلك أحدٌ من القراء إلا أبا العلاء الهمذاني، فذكره وجهًا آخر، وقد ذكره كثير منهم في (النشأة) فقط من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي.

قال الشيخ، الإمام الداني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عليه**- يعني بعدما ذكر هذا الكلام الذي ذكره المؤلف، ثم أبدلت الهمزة ألفًا، **وقيل**: أبدل الهمزة ألفًا، **قال**: **هذا الوجه**

موافق لرسم المصحف، إذ كانت هذه الكلمة مرسومةً فيها بألف بعد الشين - يعني: النشأة- **خلافًا لرسم أشكالها.**

قال -أي: الداني: ولا أعلم أحدًا من أهل الأداء أخذ بذلك في مذهبه -أي: في مذهب حمزة-**وهو عندي جيدٌ بالغٌ.**

هذا تعليق كلام الداني على الوجه، الذي هو: النشأة

سؤال: طالب (٥:٥٠)

الله أعلم، طريقة تأليف، الله أعلم، لأنه فيه مثلا كلمات، الإمام الشاطبي ذكر كلمة: **"هُزْؤاً، وَكُفْؤاً"**، الخلاف فيها في سورة البقرة، وأمثالها: **" السُّحْتِ"**، **"الأُذْنُ"**، **"سُحْقًا"**، ذكر كل واحدة في مكانها، في سورتها.

ابن الجزري في الطيبة، ذكرها كلها مجمعة، يعني: **"هُزْؤاً"** و **"عُقْبًا"** و **"نُكْراً"**، وكل الكلمات ذكرها، في سورة البقرة.

فالله أعلم يعني ما السبب، لكن طريقة تأليف عند الشيخ المؤلف، أي مؤلف يرى أنه طيب.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل.

وروى الفراء، وأبو زيد ذلك عن العرب.

قال:

فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال: (استهزيتُ)

يعني مكان: استهزأت.

مثل: استقضيت، واتكيت، مثل اكتريت (وأطفيت –بدل: أطفأتُ– مثل أوصيت).

وتقول من ذلك: هؤلاء مستهزون مثل مستقضون، ويستهزون مثل يستقضون، والمتكون مثل مكترون، ويطفون مثل يوصون.

جيد إذن.. يطفو..يطفونَ، يوصونَ.

ويطفون مثل يرون. فيبنون الكلمة على فعلها، فيجب حينئذ ضم ما قبل الواو لذلك إن كان مضمومًا، وليست هذه الضمة ضمة نقل حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى المتحرك كما توهمه بعضهم.

قال الزجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أما (مُستهزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل، فيقولوا في (استهزأ: استهزي) فيجب على استهزيت (يستهزون) وكذا القول في (مستهزين، وخاسيين، وخاطيين) وهو عندهم صحيح مطرد، وبه قرأ أبو جعفر –فيما تقدم– و منه قراءته، وقراءة نافع: (الصابون، والصابين)، وقد وافق على ذلك في الوقف، عن حمزة كثيرٌ من أهل الأداء، وجاء منصوصا عنه، فروى محمد بن سعيد البزاز، عن خلاد، عن سليم، عن حمزة أنه كان يقف (مستهزون) بغير همز ويضم الزاي.

وروى إسماعيل بن شداد، عن شجاع.

وطبعًا هذا ابن شداد **قال عنه الخطيب البغدادي**: يُقال إنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سُليم، وروى عن سفيان بن عيينة [**تاريخ بغداد**].

"أنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سُليم، وروى عن سفيان بن عيينة"

أم روى عنه؟ حسنا، ما يقوله الدكتور عبد الرحمن الأصح بالنسبة لنا.

لا ما دمت كتبتها معناها إنه في لحظتها كان الصواب عنه، واضح؟

(٩:٢٨)

لا لا لا، ليس له علاقة، ليس له علاقة بالنشر، وترك كثيرا في هذا الباب، سيخرج ابن الجزري كثيرا عن؛ لأن هذا الباب يعني ما هو كل كلمة وُقِفَ عليها، لكن في حالة لو وُقِف عليها، ماذا سيكون؟ فلهذا ربما يعني الطرق غير النشرية، يعني مثل هذا الطريق الذي ذكره الشيخ: محمد بن سعيد البزّاز، وابن شداد عن شجاع، يعني هذا ربما يكون أخذوه روايةً، ووصلهم عن حمزة، أو سمعوا حمزة يقرأ بها.

لكن بالنسبة لتلاميذ سُليم، يعني غير هذا بن شداد؛ لأن هذا شداد قرأ على سُليم، يعني مثله مثل خلفه خلاد، فيقول ربما خلفه خلاد ما سمعه عن سُليم، مثل ما سمعه -ما اسمه؟- ابن شداد هذا، الذي هو: إسماعيل بن شداد.

عن شجاع قال: كان حمزة يقف (مستهزون) برفع الزاي -يعني: بضم الزاي- من غير همز، وكذلك (متكون، والخاطون، ومالون، ليطفوا) بغير همز في هذه الأحرف كلها، ويرفع الكافَ -يرفع يعني:يضم- وبرفع الكافِ والفاءِ والزايِ والطاءِ.

وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف، ثنا الكسائي قال: ومن وقف بغير همز قال: (مستهزون) برفع الزاي بغير مد، وكذلك (ليطفوا) برفع الفاءِ

طبعًا في نسخة الشيخ الضباع: برفع الطاءِ، نسخة الشيخ الضبّاع، التي عنده نسخة يعني يُصحح في المطبوع و هو: نسخة الشيخ الضبّاع، إلى الطاءِ بدل الفاءِ، يعني برفع الطاءِ، هو **الصواب** هو: رفع الفاءِ.

وكذلك (ليواطوا).

يعني هذه برفع الطاء، فربما الذي في النسخة ليس من الشيخ الضبّاع، وإنما من الناسخ.

وكذلك (ليواطوا) برفع الطاء، وكذلك: (يستنبونك) برفع الباءِ. فمالون برفع اللامِ، ونحو ذلك.

طبعًا من قوله روى محمد بن سعيد إلى هنا، يعني لا كلمة بذلك، هذا نص، كلام الإمام الداني في [**جامع البيان**]، إلا انه قدم رواية محمد بن سعيد على رواية ابن الأنباري؛ لأن هذا الكلام كله كلام الشيخ أبو عمرو الداني في [**جامع البيان**].

(قلت) أي: بن الجزري: **وهذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس والأداء.**

وهذا المهم إنه يكون صحيحًا في الأداء.

والعجب من أبي الحسن السخاوي، ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزون الحذف فيه ونحوه... وضم وكسر قبل قيل وأُخمّلا

قبلُ، هذا الذي نحفظه، لكن هنا أمامي قبلَ، "قبلُ" هذا الحفظ.

فحمل ألف أُخمّلا على التثنية. أي أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أُخمّلا يعني الوجهين جميعا، ووافقه على هذا أبو عبيد الله الفاسي.

وهو وهم بين وخطأ ظاهر، ولو كان كذلك لقال: قيلا وأُخملّا.

الله أعلم، أيضًا يمكن الشيخ أبو شامة يعني خالف شيخه في هذا، الله أعلم.

والصواب، هذا كلام الشيخ ابن الجزري.

(١٣:٢٣)

نعم، إذًا كلام أبو شامة، لكن ما أدري لماذا لم نشر إليه، حسنا...كلام أبي شامة

والصواب أن الألف من أخملا للإطلاق، وإن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نص على صحته صاحب [التيسير] في كتابه [جامع البيان]، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره.

وإنما الخامل الوجه الآخر، وهو حذف الهمزة، وإبقاء ما قبل الواو مكسورًا على حاله على مراد الهمز كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: وهذا لا عمل عليه. (قلت): فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال، ولا يصح روايةً ولا قياسًا.

إذًا الوجه الخامل ما هو؟ يعني إبقاء (١٤:٢٤) في كلمة (مستهزؤن).

حستا إذا طبقناها، كيف نطبقها؟

مع إن الشيخ يقول: "حكاه خلف عن الكسائي"، والله أعلم، قد يكون الكسائي حكاه لغةً لا قراءةً، الله أعلم، لا أدري.

حسناُ كيف تتطابق إذن؟ هو يقول: حذف الهمزة، حسنًا "مستهزوا" حُذفت الهمزة، وإبقاء ما قبل الواو، ألا وهو: الزاي، على حاله، "مُس"، على مراد الهمز.

سؤال: طالب (١٤:٥٦)

الشيخ: نعم.. كيف..أتقصد مستهزون؟

حتى نطبقها جيداً لنرى إمكانية استخدامها.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد

ضم حرفا خالصًا فتبُدل في نحو← (سنقرئك، ويستهزئون) ياءًا.

← يعني: سنقريك، ويستهزيون.

في نحو (سئل واللؤلؤ) واوًا، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره -يعني: لا يجوز غيره عنده- وتبعه على ذلك: الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا -أي: ابن الجزري- والذي رأيته أنا في كتاب [**معاني القرآن**] له -أي: للأخفش- أنه لا يُجيز ذلك إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو (مررت بأكمُوك، واللؤلؤ)، أما إذا كانت عين الفعل نحو (سئل) أو من منفصل نحو (يرفع إبراهيم، ويشاء إلى) فإنه يسهلها بين بين كمذهب سيبويه، والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين.

وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العز القلانسي وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبي، ووافق الحافظ أبو العلاء الهمذاني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسر فقط مطلقًا، أي: في المنفصل والمتصل فاء الفعل ولامه.

وحكى أبو العز ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد، وحكى تسهيل بين بين، عن أهل الشام ومصر والبصرة.

حقيقةً نسيت أن أوثق هذا الكلام من كتب أبي العز، فإذا كان فيها، أي: في [**الإرشاد، والكفاية**]، كان بها... إذا لم يكن فيها غالبًا يكون ذكره الشيخ الإمام ابن الجندي، إما في [**بستان الهداة**]، وإما في شرحه على الشاطبية، [**الجوهر النضيد**]، وقلنا يعني هذان الكتابان للإمام ابن الجندي مهمان جدًا في نقل نصوص عن

الإمام أبي العز القلانسي، هذه النصوص لم تصلنا عن أبي العز في كتابيه [**الإرشاد والكفاية**] المطبوعين.

فلعل هذا يعني أنا لا أدري، يعني هنا هذا خطأ، كان المفروض إني أوثق هذا الكلام من كلام أبي العز، كان المفروض نرجع إلى الإرشاد والكفاية، لكن إن شاء الله...تُراجع، فإذا وجدناه كان بها، ما وجدناه إذًا يكون الشيخ ابن الجزري إما أنه اطلع عليه بنفسه في كتاب من كتب أبي العز، هذا احتمال قوي، أو إنه اطلع أو نقله بواسطة شيخه، رحمة الله عليهما جميعًا، ومعهم الشيخ أبو العز أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وحكى الأستاذ: أبو حيان النحوي، عن الأخفش الإبدال في النوعين، ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل بين بين، فنص له على الوجهين جميعا في المنفصل.

وطبعًا كلام الشيخ: أبو حيان، موجود في كتابه [**الارتشاف**]، يعني ليس في [**البحر**].

وذهب جمهور أئمة القراء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك، وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها، وهو مذهب أبي الطاهر صاحب [العنوان]، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وأبي القاسم بن الفحام صاحب [التجريد]، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر، ولم يرض مذهب الأخفش، ورد عليه في كتابه [وقف حمزة].

يعني: أبو الحسن طاهر بن غلبون لم يرض مذهب الاخفش، ورد عليه في كتابه، أي: كتاب ابن غلبون، الكتاب الخاص بوقف حمزة.

وذهب آخرون من الأئمة إلى التفصيل، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو (سنقرئك واللؤلؤ) وبمذهب سيبويه نحو (سئل ويستهزؤن) ونحوه لموافقة الرسم، كما سنوضحه من التخفيف الرسمي، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره.

وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل، سواء كانت بعد متحرك، أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعا عن غير الحجازيين من العرب كتميم وقيس وهذيل وغيرهم، وذلك نحو (الملأ) و (النبأ) و (يدرؤ) و (تفتؤا) و (العلماء) و (يشاء) و (الخبء) فيقولون في "جاء الملو"، و"مررت بالملي"، و " رأيت الملا "، و " هذا نبو"، و " جئت بنبي "، و " سمعت نبا "، و " هؤلاء العلما "، و " مررت بالعلماي، و " رأيت العلما "، و " هذا الخبو "، و " مررت بالخبي "، و " رأيت الخبا "، و " زيد يدرو "، و " يفتو "، و " يشاو "، و " لن يدرا "، و " لن يفتا "، و " لن يشا ". فتكون الهمزة واوًا في الرفع وياء في الجر.

والله سعيد إنه انتهى، وإلا وكنا سنلحنها ب إذا استمررنا قليلا، كان النص طويل بعض الشيء.

سؤال: طالب (٢١:٣٧)

الشيخ: أي فقرة؟..أين أنت يا زيد؟ ورأيت العلماء أم قبلها..(وزيد يدروا)

نعم.. ويفتوا غالبا هذا الخطأ ليس خطأ الباحث.. يجب ان تراجع وتصحح بالفتحة.

ويدروا.. لأن مرسوم عليها واو

سؤال:طالب(٢٢:٣١)

وذهب بعض النحاة إلى إبدال.. حكاية لمذهب الأخفش وتعليق الشيخ عليه..لؤلؤ نعم لأنها مكسورة.

هو -والله أعلم- أن الإخوان هناك في المجمع لم ينتبهوا إلى هذه، فجعلوا كل الكلمة حسب رسم المصحف، لكن في النسخة ربما الأصل، هي الرسالة نفسها، لم نراعِ الرسم، فالله أعلم، لا أدري بالضبط؛ لأني لا أتذكر ما الذي اتبعته، لكن قطعًا رسم المصحف ليس الكتابة، فهذا الضبط من المجمع، والسبب هو البرنامج هذا.

سؤال: طالب (٢٣:٤٢)

نعم كلها مرفوعة، غير صحيحة، فهذه من الأشياء التي ستستدرك إن شاء الله.

سؤال: طالب (٢٣:٥٨)

الشيخ: **بالنسبة للرسالة**: يعني هذا منهج الجهة التي تولت طباعة الرسالة، الموجود في الرسالة إذا الشيخ ابن الجزري صرّح باسم الصورة، تُكتب على نفس النمط، يعني مثل هنا: "يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ" المجمع حاطين بين قوسين اسم السورة، هذا معناه ابن الجزري لم يكتب سورة البقرة، في الرسالة تحت، يعني يكتب مثلا من مواضعه كذا، فذكر السور في هذه الطبعة، طبعة المجمع، إذا كانت من ابن الجزري، فهي في الرسالة الأصل، التي طبع عليها هذه النسخة، فهي مكتوبة بخط عريض، وليس بين أقواس، أما إذا كان ابن الجزري لم يذكر اسم السورة، فكان المنهج المتّبع: عدم وضع اسم السورة في المتن، والله أعلم.

فكثير من هذه من صنع الجهة التي طبعت الكتاب.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** وأما في النصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدم لفظًا، ويختلفان تقديرًا، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو (يخرج منهما اللؤلؤ)

طيب هذه بالتأكيد يقصدها الشيخ ابن الجزري، لأنه ذكر ما قبلها

(ومن شاطئ)، ويختلفان تقديرا، فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها -ومن شاطئ -وعلى هذا التخفيف بحركة نفسها، وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالروم والإشمام، ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع، ولا يُعتد بالألف التي قبل الهمزة؛ لأنها حاجز غير حصين، فتقدر الهمزة معها كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها، ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف. فما رسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

سؤال: طالب (٢٧:٠٣)

"كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها"، من عند الدكتور أيمن، تُراجع، "أحكامهما".

سؤال: طالب (٢٧:٢٢)

(**والقسم الثاني**) الذي ذكره بعض القراء: التخفيف الرسمي.

إذًا هذا كان الكلام كله على المذهب القياسي.

(**والقسم الثاني**) الذي ذكره بعض القراء: التخفيف الرسمي، ذهب إليه جماعة من أهل الأداء كالحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، ومن

تبعهم على ذلك من المتأخرين.

والمراد بالرسم صورة ما كُتب في المصاحف العثمانية، وأصل ذلك عندهم أن سليمًا روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني المجمع على اتباعه.

ليس مطلقًا..نعم

سؤال: طالب (٢٨:٢٥)

رقم واحد؟ ربما كان هو نفس العبارة، أو أقرب عبارة له، ربما، لماذا هو بالذات، غالبًا يكون نفس المعنى، نعم.

الله أعلم، يعني قبل اثنين وعشرين سنة تقريبا، لكن غالبًا أن تكون يعني عبارة الشيخ الجزري قريبة من عبارة الإقناع، إن لم يكن نقلها بالنص، حسنا.

قال الشيخ ابن الجزري:

يعني أنه إذا خفف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقا لخط المصحف خففه به دون ما خالفه، وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في [التيسير]: واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه - يعني بما قدمه قوله قبل ذلك - فإن انضمت، أي الهمزة، جعلتها بين الهمزة والواو نحو قوله: (فادرؤا، ويؤسا، ولا يؤده، ومستهزؤن، وليواطؤا، ويا بنؤم) وشبهه ما لم تكن صورتها ياء نحو (قل أونبئكم، وسنقرئك، وكان سيئه) وشبهه فإنك تبدلها ياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش - أعني التسهيل في ذلك بالبدل انتهى.

وهو غاية من الوضوح. معنى قوله: دون القياس - أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به، وليس معناه: وإن خالف القياس

يعني عبارة الشيخ الداني: فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس.

ما معنى قوله: دون القياس، **الشيخ يقول**: أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به، وليس معناه: وإن خالف القياس - كما توهمه بعضهم، فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بينا ونبين.

وهذا مروي عن حمزة كما سيأتي، إذا كان التسهيل اتباع المصحف يغير المعنى فلا يسهل، يعني لا يتبع المذهب الرسمي.

ولا بد حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه، فاعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصها ولفظ تتميز به فإنه لم يكن لها صورة تمتاز بها كسائر الحروف، ولتصرفهم فيها بالتخفيف" إبدالا، ونقلا، وإدغامًا، وبين بين"، كتبت بحسب ما تخفف به، فإن كان تخفيفها ألفا، أو كالألف كتبت ألفا، وإن كان ياء أو كالياء كتبت ياءً، وإن كان واوًا أو كالواو كتبت واوًا، وإن كان حذفًا بنقل، أو إدغامًا، أو غيره حذفت ما لم تكن أولا، فإن كانت أولا كتبت ألفًا أبدا إشعارا بحالة الابتداء إذا كانت فيه لا يجوز تخفيفها بوجه. هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصحف، وربما خرجت مواضع عن القياس المطرد لمعنى فمما خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله "ورئيا" حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء بالكسرة، والصواب أن ذلك كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صورت لكانت ياءً، فحذفت لذلك كما حذفت من (ويستحيي، ويحيي) ونحو ذلك؛ لاجتماع المثلين.

لماذا رسموه بأيدي؟ فيها تعليل، سيأتي أم لا؟ ملحقة يعني ما كتبها الصحابة؟

الصحابة كتبوها بياءين.

وكتب "هيئ لنا، ويهيئ لكم" في بعض المصاحف صورة الهمزة فيهما ألفـًا؛ من أجل اجتماع المثلين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل أن الياء قبلها مشددة، نص على تصويرها ألفا فيهما وفي: "ومكر السيئ، والمكر السيئ" الغازي بن قيس في هجاء السنة له.

طبعا هذا كله توجيه؛ لأنه يقول بعض المصاحف رسموه، وبعضهم ما رسموه.

وقد أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: إنه خلاف الإجماع، وقال السخاوي: إن ذلك لم يقله أبو عمرو، عن يقين، بل عن غلبة ظن وعدم اطلاع، ثم قال: وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس، قلت: "أي ابن الجزري".

سؤال: طالب (٣٤:١١)

الشيخ: لأنه أقدم من القدماء جدا؛ لأنه جاء إلى المدينة وأدرك مالك أو نافع، أدرك نافع نعم، نكمل عبارة الشيخ ومن ثم نعود لها.

قلت: "أي ابن الجزري": وكذلك رأيتها أنا فيه، وقد نص الشاطبي وغيره على رسم (وهيئ ويهيئ) بياءين، والله أعلم.

مسألة كلام السخاوي-رحمة الله عليه، هذا المصحف الذي يتكلم عليه الشيخ السخاوي، والشيخ ابن الجزري ذكره من قبل، ربما مرتين أو ثلاثة يشير إلى هذا المصحف، الذي ذكره الأمام السخاوي وقال إنه اطلع عليه، وأنه مصحف قديمًا لكن من كتبه؟ لا يعرف، اعترض عليه أي السخاوي، الإمام الجعبري-رحمة الله عليه، فكلام الجعبري في شرحه عن العقيلة، النص بعيد عني،

لكن منذ زمن، خلاصة اعتراض الإمام الجعبري كأنه يقلل من هذا المصحف، كتوثيق كتاب منه؛ لأن الجعبري يقول، في كلمة من الكلمات التي ذكرها الشيخ السخاوي، هل يقول احتمالا أو أنه وقف عليهِ؟ أن في كلمة فيها آثارُ فيها آثار حذف، خلاصة كلام الجعبري ويمكن الرجوع إليه أنه يقول: "أن هذا المصحف مجهول، لا يعرف من كتبه، ولا يعرف في أي زمن"، فإذا خالف المجمع عليه المنقول بالإجماع من المصاحف الأخرى يعني لا يعتبر، يعني هذا خلاصة كلام الجعبري في هذا المصحف، خلاصة كلامه أنه كان يريد أن يقول لك: "هذا المصحف كان فيه مخالفات لا يجب أن يقارن مع من نقل بالإجماع من علماء هذا العلم.

سؤال: طالب [٣٦:٥٤]

الشيخ: نقل الغازي مؤكد يُقدّم.

ولهذا السخاوي جاء به يعني متابعةً أو تأييدًا لأنكار الداني على الغازي ابن قيس، لكن الغازي بن قيس صاحب رواية... مسألة احتمال أنه نسى وسها عن مسائل لا أدري، لكن كما يقول الإمام زروق-رحمة الله عليه: "العلماء مصدقون فيما ينقلونه، مبحوث معهم فيما ينقلوهم باجتهادهم" لماذا؟ لأن أذا قال العالم رأيتُ أو نقلتُ فهو يصدق في هذا، من قواعد للأمام زروق-رحمة الله عليه، من علماء المالكية في عصره، فالعلماء مصدقون فيما يقولون، لماذا؟ وهذا كلام الشيخ زروق- رحمة الله عليه: "لأنهم يقولونه أمانةً" يعني ينقل العلم ونقل العلم أمانة، فالغازي قال: "رآها في المصحف" معناها أنه رآها، مبحوثا معهم أي مع العلماءِ فيما يقولونه باجتهادهم، إذا قال علماء مسألة بالاجتهادِ وكانت المسألة مسألة اجتهادية، هنا يبحث مع العلماء، لا غضاضة في ذلك، لماذا أيضًا الكلام للشيخ، والتعليل للشيخ زروق-رحمة الله عليه: " لماذا؟ لأن الاجتهاد مسألة

عقلية، فرب مجتهداً" هو ما فيه نص اجتهد فيه، فهذا الاجتهاد هو فهمه للنصوص، فقد يكون مجتهدًا آخر أعطاه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهمًا أكثر، أو فهمًا أوسع، فيناقش هذا العالم فيما قاله باجتهاده، وهذه العبارة مفروض أنها تكتب بماء الذهب كما يقال: "العلماء مصدقون فيما يقولون"؛ لأنه منقول لأمانتهم.

فالشيخ الغازي ابن قيس قال: "أنه ذكر ذلك" نص على تصويرها ألفًا، هل نص الغازي باجتهادً منه؟ أو بنقل منه؟ لا نستطيع أن نحكم حتى نرى إذا جاء في السنة، أو نص صريح وقال ذلك إما اجتهادًا وإما نقلا، فإن كان نقلا قوله يقبل لا شك في ذلك، إن كان اجتهادًا يأتي قول الداني وقول السخاوي أَيُّهما أصح كلام الشيخ الغازي أم كلام الشيخ الداني؟ هذه مسألة ثانية.

سؤال: طالب (٣٩:٥٤)

الشيخ: لكن ليس كل مصحف، لكن إذا اختلفت، اختلاف المصاحف هذا وارد، أقصد موجود، لكن هل كل مصحف خالف مجموعة من المصاحف يعتبر أم لا؟ يعني نفس المصاحف التي فيها الاختلاف هي بحد ذاتها قسمين، لابد أن تكون نفس هذه المصاحف هي ثقة، ومنقولة بالنقل، أما إذا لدينا مصحف مثل هذا للسخاوي-رحمة الله عليه، قول أنه قديم هذا لا يعتبر شرط.

سؤال: طالب [٣٩:٤٠]

الشيخ: والله كل علم يسأل عنه أهله، والله نحن نعرف نسخة الإمام نافع، ونسخة الأمام ابي عبيدة القاسم بن سلام، المصاحف التي غيرها، طبعا لا ننكر وجود مصاحف غيره، غير هذين المصحفين، لكن ما مدى قوتها هذه هي الإشكالية؟ فهل كل مصحف قديم خالف رواية أحد علماء الرسم، هل نلغي رواية الغازي بن القيس بسبب أن الإمام السخاوي وهو بعد الغازي بن القيس بثلاثمائة سنة، إن لم يكن ربعمائة سنة، هل نُلغي بسبب أن الشيخ السخاوي رأى

مصحفا قديمًا فيه ما يخالفه؟ لا، الداني، لكن كلام السخاوي؟ يعارض الغازي، لكن عندما ننظر إلى الجعبري، الجعبري لا يعجبه كلام السخاوي.

حديث جانبي [٤٢:١٥]

لأنه يقلل من هذا المصحف بغض النظر هو يوافق الغازي ام لا يوافق، عندنا الرواية مروية من أحد رواة، السخاوي ما من أحد الرواية في الرسم، بدليل أنه شرحه على العقيلة كان يعتمد على نسخ ضعيفة في المقنع؛ ولهذا تجده دائمًا يقول: "هذا غفل عنه عمرو الداني في المقنع"، مع أنه موجود في المقنع، في النسخ الأصلية، فهو ليس من أهل الرواية، والله أعلم.

سؤال: طالب [٤٢:٥٥]

استدراكات السخاوي على الداني في العقيلة؟ لكن الحقيقة هي غير صحيحة، هي ليست استدراكات، هي بسبب أن السخاوي لم تصله النسخ الكاملة من المقنع؛ لأنه كان يقول وهذا غفل عنه وهذا لم يذكره الداني، والنسخ التي وصلتنا من المقنع فيه هذا الكلام، فمعناه أن النسخة التي اعتمدها الشيخ السخاوي في شرح المقنع، في شرح العقيلة، نسخته من كتاب المقنع التي كان يرجع إليها، لم تكن كاملة، فهل هذا يسمى استدراكا؟ هذا لا يسمى استدراك، يسمى استدراكًا لو كانت النسخة عنده الثلاثة، كانت نصوص الداني عنده، واستدرك أخطاء على الداني، هذا يسمى استدراك، لكن أنا تعاملت مع كتاب الداني حسب النسخة التي وصلتني، إن شاء الله تكون مختصرة، لكن عبارة السخاوي وربما هذا السبب الذي جعل بحث الدكتور سامي استدراكا، أن السخاوي كان يقولها بالجزم، طبعا الجزم هنا الإمام السخاوي كان المفترض لا٠ يجزم، يعني إذا قال: "أنه ليس في النسخة التي وصلتنا"، يبرئ نفسه من عهدة الاستدراك عليه، وهذه منهجية تُدرّس في الدراسات العليا.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وفي المضموم ما قبله (تُؤْوِي إِلَيْكَ، وتُؤْوِيهِ) حذفت صورة الهمزة كذلك؛ لأنها لو صورت لكانت واوا، فيجتمع المثلان أيضا كما حذفت في (داود، وروي، ويستوون) لذلك. وكذلك حذفت في (رؤياك، والرؤيا، ورؤياي) في جميع القرآن، فلم يكتب لها أيضا صورة؛ لأنها لو صورت في ذلك لكانت واوًا، والواو في الخط القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، وهذه فائدة، قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقًا وتقديرًا، وهو الأحسن، وفي المفتوح ما قبلها (فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا) حذفت صورة الهمزة منه.

ولو صورت لكانت ألفا، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال، وإنما حذفت اختصارا وتخفيفًا، أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال، يعني اجتمع الثلاث الألفات، فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف؛ تنبيها عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الآخرتين، فإنهما وإن حذفتا خطأ فإن موضعهما معلوم، إذ لا يمكن النطق بالكلمة إلا بهما، وقال بعض أئمتنا: في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب ليقرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القراءات، في قول بعض ائمتنا هو السخاوي، وهذا نص كلامه في الوسيلة، وكذلك حذفت صورة الهمزة من (امْتَلَأْتِ) في أكثر المصاحف تخفيفًا، وكذلك (اسْتَأْجِرْهُ، و اسْتَأْجَرْتَ) فيما ذكره أبو داود في التنزيل، وكذلك (يَسْتَأْخِرُونَ) في يونس...في الغيبة والخطاب، واستثنى بعضهم حرف الأعراف.

ومما خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف النشأة في الثلاثة المواضع "العنكبوت، والنجم، والواقعة"، و (يَسَأَلُونَ عن) في الأحزاب، و (مَوْئِلًا) في

الكهف و (السُّوأَىٰ) في الروم و (أَن تَبُوءَ) في المائدة و (ليسوءوا) في سبحان، فصورت الهمزة في هذه الأحرف الخمسة، وكان قياسها الحذف، وأن لا تصور؛ لأن قياس تخفيفها النقل ويلحق بها (هُزُوًا) على قراءة حمزة وخلف و (كفؤا) على قراءتهما وقراءة يعقوب، فـ " النشأة " كتبت بألف بعد الشين الصواب بالألفِ.. لا أدري من نبهني بها نسيت أن أسجل اسمه..فهي في النسختين النسخة سين الأصل حكمًا، وهذه أيضًا نسخة جديدة التي وصلتنا، فيها بالألف فتصحح، كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف؛ لاحتمال القراءتين، فهي قراءة أبي عمرو لأنه يكتب النشأة، ومن معه ممن مد صورة المدة، وفي قراءة حمزة، ومن معه ممن سكّن الشين صورة الهمزة، و(يَسَأْلُونَ) اختلفت المصاحف في كتابتها...

حديث جانبي(٤٩:٠٤)..

الشيخ: عندي هنا في الطبعة اليمامي بألفًا الموجود في نسخة سين ونسخة غين بالألفِ.

واختلفت المصاحف في كتابتها.. (يَسَأْلُونَ) ففي بعضها بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف فما كتبت فيه بألف فهي كالنشأة؛ لاحتمال القراءتين، فإنه قرأها بتشديد السين والمد يعقوب من رواية رويس وهي قراءة الحسن البصري وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق السبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقين، و (مَوْئِلًا) وأجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء، وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآية قبل وبعد نحو (موعدا ومصرفا وموبقا) ومحافظة على لفظها، و (السُّوأَىٰ) صورت الهمزة فيها ألفا بعد الواو وبعدها ياء هي ألف التأنيث على مراد الإمالة.

سؤال: طالب [٥٠:٢٠] من ناحية الصرف كيف توضع الهمزة؟

الشيخ: مَوْئِلًا على تصوير الهمزة فيه ياءً.

هي أصلها مَوْئِلًا، وَأَلَ، موئل على وزن مفعل، الهمزة عين الكلمة كيف تحذفها؟ مَوْئِلًا وأين اللفظ؟

سؤال: طالب [٥١:٤٢]

الكلام في الوقف أم في الوصل؟ هو تعليل لرسمها بغض النظر عن هذه في الوقف عليها.

سؤال: طالب [٥٢:٠٠]

لو كتبت مصرفا ما كتبت الهمزة تكون مَوْئِلًا، مصفا كأنك حذفت الحرف، في موعدا كأنك حذفت الراء، كأنك حذفت الواو، رؤوس الآية هذه على وزن مفعلة، موعد: مفعل، مصرفا: مفعل، موبقا، لو كانت الياء محذوفة في مَوْئِلًا فهي بقيت حفاظًا على الوزن؛ لأنه لا يقال في القرآن هكذا، لكن للبيان على وزن مفعلة، يعني موعدا أليست مفعلة؟ موعدا، مَوْئِلًا، لو رسمت بدون ياء، سوف تصبح رؤوس مفعلة، مفعلة، مفعلة، موعدا، مصرفا، مَوْئِلًا، فمن العلة، أو من التعليل رسمها بالياء محافظة على هذا اللفظ عند رؤوس الآية التي قبلها، أو على وزنها، فهل محافظة على لفظها على وزن رؤوس الآية السابقة التي قبلها، يعني هذا الذي فهمته، لا يتكلم على مسألة الوقف عليها.

سؤال: طالب [٥٤:٠٦]

لا يستطيع أن يحذف الهمزة ويضع على الحرف الساكن قبلها، فتصير مَوْئِلًا.

سؤال: طالب [٥٤:٣٠]

نفس الكلام الذي قولناه من قبل، للحفاظ على وزن مصرفا، مفعلا، وكذا..

[٥٤:٤٩]

حتى تشاكل رؤوس الآية التي قبلها في الوزن.

لكن الكلمة التي رؤوس الآية التي قبلها جاءت على هذا الوزن، فربما مَوْئِلًا إثبات الياء حتى يبقى الوزن، أو مشاكلة هذا الوزن، هل يقال في القرآن وزن؟ يستخدمه البلاغيون.

سؤال: طالب [٥٥:٢٧]

قال الشيخ الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(السوأى) صورت الهمزة فيها ألفا بعد الواو وبعدها ياء هي ألف التأنيث على مراد الإمالة، ولما صورت ألف التأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفا؛ إشعارا بأنها تابعة لألف التأنيث في الإمالة، و (أَن تَبُوءَ) صورت الهمزة فيه ألفًا ولم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع، و (لِيَسُوءُ) مثلها في قراءة حمزة، ومن معه، وأما على قراءة نافع، ومن معه، فإن الألف...

سؤال: طالب [٥٦:٢٠]

يعني هنا كُتبت على السطر، هذه مشكلة؛ لأنهم كانوا يتبعون في رسم المصحف قراءة مجمعة، مكتوبة على ألف أو على ياء؟ تأكدوا منها في المصحف، إذا رسموها هنا بدون؟

سؤال: طالب [٥٦:٥٥]

يراجع المصحف، لا المجمع هنا رسمها على رواية حمزة.

سؤال: طالب [٥٧:٠٩]

وأما على قراءة نافع، ومن معه، فإن الألف فيها زائدة؛ لوقوعها بعد واو الجمع كما هي في (قالوا) وشبهه وحُذف إحدى الواوين تخفيفًا لاجتماع المثلين على

القاعدة، و (هُزُوًا، وكُفُّوا) فكتبتا على الأصل بضم العين فصورت على القياس، ولم تكتب على قراءة من سكن تخفيفا على أن هذه الكلمات السبع لم تصور الهمزة فيها صريحا إلا في (مَوْئِلًا) قطعا، وفي (أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي) في أقوى الاحتمالين.

سؤال: طالب [٥٨:٢٥]

وذكر الحافظ أبو عمرو الداني (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) في القصص مما صورت الهمزة فيه ألفا مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضا مما خرج عن القياس، وليس كذلك، فإن الهمزة من (لَتَنُوءُ) مضمومة، فلو صورت لكانت واوا كما صورت المكسورة في (مَوْئِلًا) ياء كالمفتوحة، وفي (تَبُوءَ، والنَّشْأَةَ، والسُّوأَىٰ) والصواب أن صورة الهمزة منها محذوف على القياس، وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت في (يَعْبَؤُاْ) و (تَفْتَؤُا) و (لُؤْلُؤًا) و (إِنِ امْرُؤٌ) تشبيها بما زيد بعد واو الجمع، وهذا محتما أيضا في (أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي) والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب (وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللهِ ۖ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ) [يوسف:٨٦]، (أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ) وليس كذلك، فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين: إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر من روايتي البزي وابن وردان كما تقدم في باب الهمز المفرد.

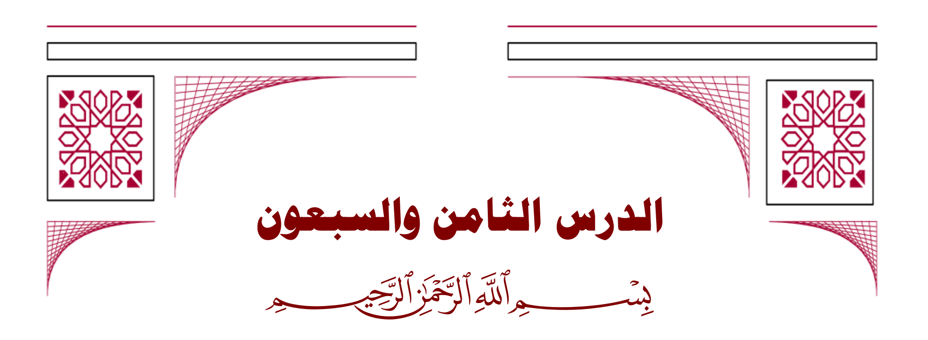
والأمر الثاني: أنه قصد بزيادتها أن يفرق بين هذه الكلمات وبين يئس ويئسوا، فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك، ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في مائة للفرق بينه وبين منه، ولتحتمل القراءتين أيضا.

وكذلك زيادة الألف في: (لشيآيً) في الكهف، أو فيها وفي غيرها، وفي وجيء لا مدخل لها هنا، والله تعالى أعلم. وأما (المؤدة) فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثلين وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس، وكذلك في (مَسْئُولًا) والعجب

من الشاطبي كيف ذكر (مَسْئُولًا) مما حذفت منه إحدى الواوين، وكذلك حذف ألف قرآنا في أول سورة يوسف والزخرف بعد الهمزة كما كتبت في بعض المصاحف، فما حذف اختصارا للعلم به فليس من هذا الباب، وكذلك حذف في بعضها من (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ) في سبحان، (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) في الزمر، فكتبت: (ق. ر. ن) كحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف، وخرج من الهمز المتحرك..

نستكمل إن شاء الله الحصة القادمة.





الدرس الثامن والسبعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر في القراءات العشر، وما زلنا، أو لا نزال حتى لا يغضب علينا بعض اللغويين، لا نزال في باب الوقف على الهمز.

واليوم -إن شاء الله- نبدأ من قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَخَرَجَ مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَحَرِّكِ بَعْدَ الْأَلِفِ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ وَكَلِمَاتٌ مَخْصُوصَةٌ. فَالْأَصْلُ الْمُطَّرِدُ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ فَأَكْثَرُ، وَذَلِكَ فِي الْمَفْتُوحَةِ مُطْلَقًا نَحْوُ (نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ، وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ، وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ، وَدُعَاءً وَنِدَاءً، وَمَاءً، وَمَلْجَأً، وَخَطَأً)).

المفتوحة مطلقًا.

(وَمِنَ الْمَضْمُومَةِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَاوٌ نَحْوُ (جَاءُوكُمْ، وَيُرَاءُونَ) وَفِي الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا يَاءٌ نَحْوُ (إِسْرَائِيلَ) وَمِنْ (وَرَايْ وَشُرَكَايْ وَالَّايْ) فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَمْ يُكْتَبْ لِلْهَمْزِ فِي ذَلِكَ صُورَةٌ؛ لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ صُورَتَيْنِ، وَالْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ فِي الْبَقَرَةِ، وَأَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ فِي الْأَنْعَامِ، وَفِيهَا لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَفِي الْأَحْزَابِ إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ وَفِي فُصِّلَتْ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فَكُتِبَ فِي أَكْثَرِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ مَحْذُوفَ الصُّورَةِ، وَفِي سَائِرِ الْمَصَاحِفِ ثَابِتًا)

هذا الكلام أكثره إن لم يكن جُلّه هو من كلام الإمام الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال الداني: كل همزة أتت مكسورة صُوِّرت ياء، وإن كانت مضمومة صوِّرت واو أنها إذا سُهِّلت جُعِلت بين الهمزة، وبين ذلك الحرف، وهذا ذكره في كتاب المقنع.

وإن كانت مفتوحة أو وقع بعد المكسورة ياء وبعد المضمومة واو لم تصور خطًا لئلا يُجمع بين صورتين، نفس كلام الشيخ.

لكن هنا في كلمات الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ) وتلك الكلمات ذكر الشيخ اللبيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الدرر الثقيلة في شرح العقيلة ذكر هذا الكلام نقلًا عن كتاب علم المصاحف لأبي بكر بن أشته.

لكن الداني لم أرَ الداني نسبه إليه، وإنما الذي نسب هذه الكلمات المخصوصة (أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ فِي الْبَقَرَةِ، وَأَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ فِي الْأَنْعَامِ، وَفِيهَا لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَفِي الْأَحْزَابِ إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ وَفِي فُصِّلَتْ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ).

الشيخ اللبيب ذكر في شرحه العقيلة أن هذه الكلمات أو هذا الحكم الذي في الكلمات المخصوصة، ذكره الإمام أبو بكر ابن أشته في كتابه علم المصاحف.

وحكى ابن المُنادِي في أكثر مصاحف أهل العراق، نعم يا شيخ، ما سمعت.

طالب: ٥٢:٤٠

الشيخ: هنا يوجد تعليق لكن لا أدري، في قوله: (أَوْلِيَاؤُكُمْ فَكُتِبَ فِي أَكْثَرِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ مَحْذُوفَ الصُّورَةِ).

كلمة أهل ليست موجودة عند الداني.

وحكى ابن المُنادِي وغيره "إن" في بعض المصاحف: (إن أؤلياؤه في الأنفال محذوف ايضًا).

فهنا تعليق يُظهِر أن المؤلف أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل هذا الكلام عن السخاوي، حيث قال: وقال الداني في غير المقنع، قال ابن المُنادي في المصاحف العتق أولياؤه الإنس إذ يوحون إلى إن أولياؤهم، بغير واو ولا ياء.

قال أبو عمرو، قال ابن المنادي: وهذا عندنا كما قال به عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أرى في المصاحف لحنًا.

ثم علَّق الإمام أبو عمرو الداني على كلام ابن المنادي هذا أنه لا يوجد لحن في القرآن الكريم، فكلام طويل لا علاقة لنا به هنا.

(وَأَجْمَعَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى حَذْفِ أَلِفِ الْبنيةِ قَبْلَ الْهَمْزِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَنَحْوِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ)

ألف البناء هي ألف تفاعل، أي هي الألف التي قبل الهمزة في أولياؤه هذه هي المقصود بقولهم: (حَذْفِ أَلِفِ الْبنيةِ)

طالب: ٠٦:٣٨

الشيخ: لا، لا المُحكَم مطبوع لذلك الوقت كنت أرجع إلى النسخة التي حققها عزت حسن، أو حسن عزت، أو عزت حسن نعم.

طالب: ٠٧:٠٠

الشيخ: بنية على حذف الف البنية أي كلهم ما كتبوها، مَن كان في هذا الإجماع.

طالب: تحذف هذه ألف البنية إذا كانت الهمزة (٠٧:٢٧)

الشيخ: القاعدة.

طالب: هو معترض على الإجماع هذا، أولياؤه أثبتناه صحيح؟

الشيخ: إن أولياءه.

طالب: الثالثة ٤٥, ٠٧

طالب: أوليائه.

الشيخ: أوليائه.

طالب: يقول كيف توجيهها يعني.

الشيخ: هو إجماع؛ الشيخ حكى الإجماع وحكاه الداني.

طالب: الإجماع هذا هو رأي الشاطبي.

الشيخ: ولماذا لا يكون رأي أبي عمرو الداني أيضًا؟ وكل مَن كتب في هذا يحكي هذا العبارة، يحكي الإجماع، بما فيهم الجعبري، فيكون حكاية الإجماع، أي الإجماع المعتبر، فإذا جاء ما يخالفه، فهو ربما لا يكون من النسخ المعتبرة، وهذا سيأتينا في أمثلة منه.

لكن بعد الرجوع إلى المصادر الشاطبي والداني وشراح العقيلة كلهم يحكون هذا الإجماع، فمن طعن في الإجماع ما مصدره، اجتهادًا منه قصدي.

طالب: ٠٨:٥٢

الشيخ: دعك من القاعدة هذه القاعدة، لكن هذا الإجماع قد يكون مخالفًا للقاعدة ليس شرطا.

فمن قدح في هذا الإجماع أو من لم يره كمثال يأتينا بالمصدر حتى نعرف ما المصدر، هي قد تكون مخالفة للقاعدة، ومع ذلك مجمع عليها كاستثناء مثلا من القاعدة والله أعلم.

طالب: كيف تكون على هذه القاعدة ما اجتمع فيه مثلان فأكثر

الشيخ: المفترض هي الهمزة مفتوحة وبعدها ألف التنوين مثل ماءً، هو يتكلم عن حركة الهمزة فقط، الذي هو: (وَخَرَجَ مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَوَسِّطِ الْمُتَحَرِّكِ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ).

لأن الأصل المطرد ما اجتمع فيه مثلان فأكثر

لأن كلمة خطأ لو رسمناها نرسمها خاء، طاء، ألف، ثم ألف التنوين، الهمزة على ألف، لكن هنا ما صار فيه مثلان، حسب القياس خطأ الهمزة على ألف، وبعدها ألف للتنوين، الذي هو ألف التنوين، لكن هم كتبوها ألف واحدة مثل ماءً، ملجأ، الأصل في هذه الهمزة المفتوحة أن تكتب ألفًا ومع ذلك ما صورت والله أعلم.

طالب: ١١:٠٠

الشيخ: والله لا تحاسبوني في الضبط.

طالب: ١١:٠٨

الشيخ: أخاف أن يكون الضبط من المجمع.

طالب: ١١:١١ إلا خطأً.

الشيخ: إلا خطأً، لكن هي على كلام الشيخ تركب؛ لأن الشيخ يتكلم على الهمزة رسم الكلمة التي فيها ألفان، سواء قلنا خِطأً أو خَطأً فهي الصورة المطلوبة موجودة.

فيبقى هل الشيخ قال خِطأً أو خَطأً لا أدري والله، فالضبط هذا ليس مني، لا أدري والله.

طالب: الهمزة ١١:٥٢

الشيخ: خِطأً ابن ذكوان ليس له علاقة به.

طالب: إن قتلهم كان خَطأً.

الشيخ: إن قتلهم كان خَطأً، نعم، فالله أعلم الضبط هذا ليس من صاحب الرسالة.

طالب: ١٢:٢٠

الشيخ: ربما ضبطوها على قراءة ابن ذكوان ولا على هذا، لكن الشاهد هو هو، الشاهد أنه همزة منونة مثل ماءً ودعاءً ونداءً، واضح؟

قد يكون ابن الجزري كتبها على قراءة ابن زكوان من باب التمثيل فقط.

هذه الفقرة كلام الداني إلا أنه قال: (وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ) ولم تذكر نعم هنا الخلاف بين النقطة التي كنت أبحثها الخلاف الذي بين عبارة الداني، وبين عبارة الجزري، ابن الجزري في أخر عبارته: الكلمات المخصوصة: (وَفِي فُصِّلَتْ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فَكُتِبَ فِي أَكْثَرِ).

في المقنع المطبوع تحقيق الدكتورة نسيت اسمها والله، رسالة ماجستير أو دكتوراة، رشا، ربما لا أدري المقنع من مطبوعات تبيان كتاب مجلد، تعذرنا الدكتورة نسيت الاسم والله، المهم هذه التي نرجع إليها، وإن شاء الله- نستدركها الدرس القادم؛ لأن الحقوق العلمية للمؤلف والمحقق لابد أن تراعى، فأنا أرجع إلى المقنع إلى هذه الطبعة، لكن أنا نسيت -سبحان الله- اسم المحققة، وهو جهد -ما شاء الله- ممتاز وتُشْكَر عليه.

فهذه النسخة من المقنع ليس فيها كلمة أكثر، الشيخ ابن الجزري يقول: (فَكُتِبَ فِي أَكْثَرِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ)

الداني في المقنع المطبوع يقول: (وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ) بدون كلمة أكثر.

لكن هذه الكلمة كلمة أكثر نقلها أيضًا عن الداني نقلها الإمام الجعبري، ونقلها السخاوي، فاحتمال يكون الشيخ ابن الجزري.

نعم نور الحميد إذا المقنع بتحقيق الدكتورة نورا الحميد الله يسعدها، جزاك الله خير يا دكتور.

فالمقنع المطبوع طبع قلنا ليس فيه هذه لكن المصادر التي نقلت عن الداني فيها هذه الكلمة، عند الجعبري وعند السخاوي -رحمة الله عليهما جميعًا-، وإنما حذفت صورة الهمزة من ذلك، ثم في نهاية الدرس الشيخ إبراهيم والإخوان أيضًا ذكرونا بالتعليق الماضي، وكذلك زيادة الألف في لشيء في الكهف فيها أو في غيرها، ذكّرُونا.

(وإِنَّمَا حُذِفَتْ صُورَةُ الْهَمْزِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ الْأَلِفُ مِنَ الْمَخْفُوضِ اجْتَمَعَ الصُّورَتَانِ، فَحُذِفَتْ صُورَةُ الْهَمْزِ لِذَلِكَ، وَحُمِلَ الْمَرْفُوعُ عَلَيْهِ، وَفِي إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ لِيُنَاسِبَ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَاخْتُلِفَ أَيْضًا فِي " جَزَاؤُهُ " الثَّلَاثَةُ الْأَحْرُفِ مِنْ يُوسُفَ. فَحَكَى حَذْفَ صُورَةِ الْهَمْزَةِ فِيهَا الْغَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِهِ " هِجَاءُ السُّنَّةِ "، وَرَوَاهُ الدَّانِيُّ فِي مُقْنِعِهِ عَنْ نَافِعٍ، وَوَجْهُ ذَلِكَ قُرْبُ شِبْهِ الْوَاوِ مِنْ صُورَةِ الزَّايِ فِي الْخَطِّ الْقَدِيمِ كَمَا فَعَلُوا فِي الرُّؤْيَا، فَحَذَفُوا صُورَةَ الْهَمْزَةِ لِشِبْهِ الْوَاوِ بِالرَّاءِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى رَسْمِ " تَرَاءَ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ فِي الشُّعَرَاءِ بِأَلِفٍ وَاحِدَةٍ، وَاخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي الْأَلِفِ الثَّابِتَةِ وَالْمَحْذُوفَةِ هَلِ الْأُولَى أَمِ الثَّانِيَةُ؟).

الإمام الشاطبي يقول:

اكتُبْ تَرَاء وَجاءنا بواحدةٍ   تَبَوَّآ مَلْجَأً ماءَ معَ النُّظَرَا

(فذَهَبَ الدَّانِيُّ إِلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَةَ هِيَ الْأُولَى، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الثَّابِتَةُ، وَوَجَّهَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ).٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩

كل ما سيذكره الشيخ ابن الجزري في هذه المسألة هو كلام الإمام الجعبري بالنص إلا أن فيه تقديمًا وتأخيرًا.

(أَحَدُهَا أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ)

فذهب الداني إلى ان المحذوفة هي الأولى، وأن الثانية هي الزائدة.

(أَحَدُهَا أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةَ أَصْلِيَّةٌ، وَالزَّائِدُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ، وَالْأَصْلِيُّ أَوْلَى بِالثُّبُوتِ. وَالثَّانِي أَنَّهُمَا سَاكِنَانِ، وَقِيَاسُهُ تَغْيِيرُ الْأُولَى. وَالثَّالِثُ أَنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ أُعِلَّتْ بِالْقَلْبِ، فَلَا تُعَلُّ ثَانِيًا بِالْحَذْفِ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ عَلَيْهَا إِعْلَالَانِ).

كلمة تراء أصلها لكي نعرف الإعلال الذي حصل هي أصلها ترا أيا، نحن قديمًا لما جاء الفعل رأى قلنا اصله رأيا، وليس رأى رأيا تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفًا فأصبحت رأى.

كذلك هي أصلها تراء أصلها ترا أيا، فالألف هذه الثانية هي في الأصل ياء، مثل قولهم: تفاعل تضارب، تقاتل وهكذا، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصارت تلك القضية معروفة عند الصرفيين.

فالشيخ يقول: (وَالثَّالِثُ أَنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ أُعِلَّتْ بِالْقَلْبِ). أي الألف الثانية تراءى التي بعد الهمز وقع فيها الإعلال بالواو وهو قلبها من الياء إلى الألف هذا إعلال.

(فَلَا تُعَلُّ ثَانِيًا بِالْحَذْفِ) لأن لو حذفناها صار فيها إعلالان:

العلة الأولى من أصل ياء إلى الألف ثم بعد ذلك نأتي ونحذفها فأصبح فيها الإعلالان، فالثانية يقول الشيخ إن الثانية هي الثابتة لكي لا يصير فيها إعلالان، يكفي فيها إعلال واحد، وهو أنها أبدلت من الياء، وضحت؟

(وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْأُولَى، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْمَحْذُوفَةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِخَمْسَةِ أَوْجُهٍ).

وغيره هو الجعبري هذا وغيره هو الجعبري.

إلا إذا كان الجعبري أخذ هذا الكلام من شخص قبله ولم ينسبه إليه، فهنا نستطيع أن نقول هذا الكلام، أخذه ابن الجزري من ذلك الغير.

لكن بالرجوع إلى السخاوي وجدت كلامه غير متطابق في هذه المسألة، هناك أشياء ذكرها، وأشياء تركها.

بالرجوع إلى الجعبري في شرحه أيضًا على العقيلة وجدتُ هذا الكلام نصًّا، إلا أن الشيخ الأول مثلا يقدمه يؤخره ويقدم الثاني وهكذا.

فلهذا نقول والله أعلم وذهب غيره هو الجعبري ما لم يكن للشيخين مصدر ثالث.

إذا كان هناك الجعبري ينقل عن غيره والشيخ نقل عنه بواسطة إذا نقول: وذهب غيره الله أعلم مَن هو.

إذا كان الكلام للجعبري كما هو الظن، أو كما هو المشاهد في شرحه فيكون بيان هذا الضمير المبهم هو المقصود به الجعبري رحمه الله عليه في شرحه على العقيلة.

(وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْأُولَى، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْمَحْذُوفَةُ، وَاسْتَدَلُّوا

بِخَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا أَنَّ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى) هذا المعنى هو بناء تفاعل.

(على معنى وَلَيْسَتِ الثَّانِيَةُ كَذَلِكَ، فَحَذْفُهَا أَوْلَى. وَالثَّانِي أَنَّ الثَّانِيَةَ طَرَفٌ، وَالطَّرَفُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ. وَالثَّالِثُ أَنَّ الثَّانِيَةَ حُذِفَتْ)، أي الألف الثانية، (حذفت فِي الْوَصْلِ لَفْظًا)

لأننا لما نصلها بكلمة الجمعان تُحذَف، فلما تراءى الجمعان.

(حُذِفَتْ فِي الْوَصْلِ لَفْظًا، فَنَاسَبَ أَنْ تُحْذَفَ خَطًّا. وَالرَّابِعُ أَنَّ حَذْفَ إِحْدَى الْأَلِفَيْنِ إِنَّمَا سَبَبُهُ كَرَاهِيَةُ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، وَالِاجْتِمَاعُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالثَّانِيَةِ، فَكَانَ حَذْفُهَا أَوْلَى. وَالْخَامِسُ أَنَّ الثَّانِيَةَ لَوْ ثَبَتَتْ لَرُسِمَتْ يَاءً؛ لِأَنَّهَا قِيَاسُهَا لِكَوْنِهَا مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ) إذًا أصلها الياء.

(وَأَجَابُوا عَنِ الْأُولَى بِأَنَّ الزَّائِدَ إِنَّمَا يَكُونُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الْأَصْلِيِّ إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ لِمُجَرَّدِ التَّوَسُّعِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ لِلْأَبْنِيَةِ فَلَا. وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهَا لَمْ تُحْذَفْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، بَلْ لِلْمِثْلَيْنِ، وَأَيْضًا فَقَدْ غُيِّرَ الثَّانِي لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَثِيرًا، وَعَنِ الثَّالِثِ بِأَنَّ مَحَلَّ الْقَلْبِ اللَّفْظُ، وَمَحَلَّ الْحَذْفِ الْخَطُّ، فَلَمْ يَتَعَدَّدِ الْإِعْلَالُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا)

أي كما قلنا في البداية من قوله، أي من قول الشيخ ابن الجزري: (أَحَدُهَا أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ) إلى هنا هو هذا نص كله نص كلام الجعبري رحمه الله عليه، حتى الأوجه والردود عليها هذا كله كلام الشيخ الجعبري رحمه الله عليه في شرحه على العقيلة.

الجزء الثاني من صفحة ثمانية وسبعين إلى صفحة اثنين وثمانين في الطبعة التي طُبِعَت في كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات في جامعة طيبة، تحقيق الدكتور محمد إلياس الجزء الثاني من صفحة ثمانية وسبعين إلى صفحة اثنين وثمانين فيها كل ما يتعلق بهذه الكلمات.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَخَرَجَ مِنَ الْمُتَطَرِّفِ بَعْدَ الْأَلِفِ كَلِمَاتٌ وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا مَضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً، فَالْمَضْمُومَةُ مِنْهَا ثَمَانِ كَلِمَاتٍ كُتِبَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا وَاوًا بِلَا خِلَافٍ، وَهِيَ (شُرَكَاءُ) فِي الْأَنْعَامِ (أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا)، وَفِي الشُّورَى (أَمْ لَهُمْ شُرَكَؤُا) وَنَشَاءُ فِي هُودٍ (أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَؤُا)، وَالضُّعَفَاءُ فِي إِبْرَاهِيمَ (فَقَالَ الضُّعَفَؤُا)، وَشُفَعَاءُ فِي الرُّومِ (مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَؤُا)، وَدُعَاءٌ فِي غَافِرٍ (وَمَا دُعَاؤُا الْكَافِرِينَ)، وَالْبَلَاءُ فِي الصَّافَّاتِ (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَؤُا الْمُبِينُ)، وَفِي الدُّخَانِ (بَلَؤٌا مُبِينٌ)، وَبُرَآءُ فِي الْمُمْتَحِنَةِ) أو الممتحَنَة أيهما أصح فيها الوجهان، مر معنا أنهما أحدهما أصح أو الممتحنة فامتحنوهن.

(إِنَّا بُرَؤَاءُ)، وَجَزَاءُ فِي الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمَائِدَةِ (وَذَلِكَ جَزَؤُا الظَّالِمِينَ) وَ (إِنَّمَا جَزَؤُا الَّذِينَ)، وَفِي الشُّورَى (وَجَزَؤُا سَيِّئَةٍ)، وَفِي الْحَشْرِ (وَذَلِكَ جَزَؤُا الظَّالِمِينَ)، وَاخْتُلِفَ فِي أَرْبَعٍ، وَهِيَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ فِي الزُّمَرِ، وَجَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى فِي طه، وَجَزَاءً الْحُسْنَى فِي الْكَهْفِ وَفِي عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الشُّعَرَاءِ، وَ (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَؤُا) فِي فَاطِرٍ، وَفِي (أَنْبَاؤُا مَا كَانُوا بِهِ) فِي الْأَنْعَامِ وَالشُّعَرَاءِ. فَمَا كُتِبَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بِالْوَاوِ، فَإِنَّ الْأَلِفَ قَبْلَهُ تُحْذَفُ اخْتِصَارًا، وَتُلْحَقُ بَعْدَ الْوَاوِ مِنْهُ أَلِفٌ تَشْبِيهًا بِوَاوِ يَدْعُوا، وَقَالُوا: وَمَا لَا يُكْتَبُ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فَإِنَّ الْأَلِفَ فِيهِ تُثْبَتُ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا وَالْمَكْسُورَةُ صُوِّرَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ يَاءً فِي أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَهِيَ (مِنْ تِلْقَاي نَفْسِي) فِي يُونُسَ وَ (إِيتَاي ذِي الْقُرْبَى) فِي النَّحْلِ، وَ (مِنْ آنَاي اللَّيْلِ) فِي طه، وَ (أَوْ مِنْ وَرَاي حِجَابٍ) فِي الشُّورَى، وَالْأَلِفُ قَبْلَهَا ثَابِتَةٌ فِيهَا، وَلَكِنْ حُذِفَتْ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مِنْ (تِلْقَاي نَفْسِي)، وَ (إِيتَاي ذِي الْقُرْبَى) قَالَ السَّخَاوِيُّ قَدْ رَأَيْتُ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ الْأَلِفَ مَحْذُوفَةً مِنْ (تِلْقَي نَفْسِي)، وَمِنْ (ايتِي ذِي الْقُرْبَى) كَمَا كُتِبَتْ إِلَى بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَثَابِتَةٌ فِي آنَاي اللَّيْلِ، وَوَرَاي حِجَابٍ. انْتَهَى. وَاخْتُلِفَ فِي (بِلِقَاي رَبِّهِمْ، وَلِقَاي الْآخِرَةِ) الْحَرْفَيْنِ فِي الرُّومِ، فَنَصَّ الْغَازِي

بْنُ قَيْسٍ عَلَى إِثْبَاتِ الْيَاءِ فِيهِمَا).

نص عليها في كتابه هجاء السنة.

(وَقَالَ الدَّانِيُّ: وَمَصَاحِفُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا رَوَاهُ الْغَازِي بْنُ قَيْسٍ بِالْيَاءِ. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: وَقَدْ رَأَيْتُ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مِنْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ بِغَيْرِ يَاءٍ، وَرَأَيْتُ الْحَرْفَ الثَّانِيَ " وَلِقَايِ الْآخِرَةِ " بِالْيَاءِ).

هنا قول السخاوي علق عليه الجعبري رحمة الله عليه فقال: ويُحتمل بالدثور، طبعا بالدثور أي أنه مع مرور الزمن تغير ومُسح منه شيء، وهذا الاحتمال أحد الاحتمالين عند الإمام الجعبري في تعليقه أو في رده أو في تضعيفه لما يذكره الإمام السخاوي من وقوفه على هذا المصحف الشامي.

فلاحظ أن هذين الشيخين الإمامين الجليلين الإمام السخاوي رحمة الله عليه ينظر إلى هذا المُصْحَف كمرجِّح، ويظْهَر من هذه النصوص التي ساقها أنه يُعتَمَد أو يعتبر هذا المصحف.

تعقبات الشيخ الجعبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه النصوص التي يقول فيها السخاوي إنه رأى في هذا المصحف ما يخالف ما رواه الداني والشاطبي له الشيخ الجعبري هنا يريده أن يبني الرد عليه من احتمالين:

الاحتمال الأول: أنه الدثور هذا، يقول مع مرور الزمن اندثر هذا المصحف.

الاحتمال الثاني: يقول احتمال أنه ليس من المصاحف العثمانية، وهذا أيضًا احتمال قويٌّ جدا، أي كأنه يقول هذا المصحف قد يكون منسوخًا من مصاحف ليست على حسب الرسم العثماني المتعارف عليه، واضح؟

فالشيخ يقول: وقال هذا الكلام عند كلامه على كلمة فخراج، قال يُحمل لما

ذكر السخاوي أنه رأى في المصحف الشامي (فخراج ربك أنها محذوفة الألف) مع أن إجماع المصاحف على أنها ثابتة الألف حتى في المصحف الشامي وهي قراءة ابن عامر بحذف الألف، وابن عامر يقرأ بحذف الألف رسم مصحف بلده بإثبات الألف.

فالشيخ قال لما قال السخاوي إنه رأى في المصحف الشامي حذف الألف الشيخ يرد عليه أو الجعبري قال: يُحمل على أنه غير العثماني.

أن هذا المصحف الشامي غير العثماني.

أو أنها دُثرت فيه هذه الألف أي نسحت فيه، ولو عرّج على هذا لقال أي الإمام الشاطبي لقال: وجُلُّهم فخراج، ما قال وكلهم، واضح؟

هاتان مسألتان يُردُّ بهما دائمًا كلام الجعبري على قول السخاوي أنه وقف على هذا المصحف، هو لا يرد على القول هو يرد على أن هذا المصحف ربما أنه ليس من المصاحف التي نُسخت تبعًا للرسم العثماني، والله أعلم.

قال الشيخ ابن الجزري:

(وَأَمَّا اللَّايْ فَإِنَّهَا كُتِبَتْ فِي السُّوَرِ الثَّلَاثِ)، الأحزاب والمجادلة والطلاق، ((إِلَى) عَلَى صُورَةِ " إِلَى الْجَارَةِ لِتَحْتَمِلَهَا الْقِرَاءَاتُ الْأَرْبَعُ. فَالْأَلِفُ حُذِفَتِ اخْتِصَارًا كَمَا حُذِفَتْ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي وَبَقِيَتْ صُورَةُ الْهَمْزَةِ عِنْدَ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ وَحَقَّقَ الْهَمْزَةَ، أَوْ سَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَصُورَةُ الْيَاءِ عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَهَا يَاءً سَاكِنَةً، وَأَمَّا عِنْدَ وَقْفِ حَمْزَةَ، وَمَنْ مَعَهُ مِمَّنْ أَثْبَتَ الْهَمْزَةَ وَالْيَاءَ جَمِيعًا، فَحُذِفَتْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ لِاجْتِمَاعِ الصُّورَتَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ مَحْذُوفَةٌ، وَالثَّابِتُ هُوَ الْيَاءُ).

الله أعلم أن الشيخ ابن الجزري هنا نمّق كلام الإمام السخاوي رحمة الله عليه في شرحه على العقيلة، فذكر هذه الأوجه الأربعة، أي هذه الأوجه التي تحتمل

الأربعة القراءة فذكرها الشيخ السخاوي.

(وَخَرَجَ مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَحَرِّكِ الْمُتَطَرِّفِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ بِالْفَتْحِ كَلِمَاتٌ وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا مَضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً. فَالْمَضْمُومَةُ عَشْرَةٌ كُتِبَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا وَاوًا، وَهِيَ (تَفْتَؤُا) فِي يُوسُفَ، وَ (يَتَفَيَّؤُا) فِي النَّحْلِ، وَ (أَتَوَكَّؤُا) وَ (لَا تَظْمَؤُا) كِلَاهُمَا فِي طه، وَ (يَدْرَؤُا عَنْهَا) فِي النُّورِ، وَ (يَعْبَؤُا) فِي الْفُرْقَانِ، وَ (الْمَلَا) عندي الطبعة هنا، (فِي أَوَّلِ الْمُؤْمِنِينَ) رجعت إلى نسخة طبعة سين وغين وهذه النسخة الأخيرة التي رجعنا إليها بعد طباعة الكتاب فوجد فيها (في الأول من المؤمنين) نسخة غين، أي التي نقول أنها قُرِئت على المؤلف.

(وَهُوَ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ فِي قِصَّةِ نُوحٍ، وَفِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ فِي النَّمْلِ، وَهِيَ (الْمَلَؤُا انِّي) (وَالْمَلَؤُا فْتُوانِي) (وَالْمَلَؤُا ايُّكُمْ) وَ (يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ) فِي الزُّخْرُفِ (وَنَبَؤُ) فِي غَيْرِ حَرْفِ بَرَاءَةَ، وَهُوَ فِي إِبْرَاهِيمَ (نَبَؤُا الَّذِينَ)، وَكَذَلِكَ فِي التَّغَابُنِ، وَ (نَبَؤٌا عَظِيمٌ) فِي ص، وَ (نَبَؤُا الْخَصْمِ) فِيهَا، إِلَّا أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ كُتِبَ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَ (يُنَبَّؤُا الْإِنْسَانُ) فِي الْقِيَامَةِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ، وَزِيدَتِ الْأَلِفُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَشْبِيهًا بِالْأَلِفِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ وَاوِ الضَّمِيرِ، وَالْمَكْسُورَةُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ صُوِّرَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ يَاءً، وَهِيَ (مِنْ نَبَاي الْمُرْسَلِينَ) فِي الْأَنْعَامِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ زِيدَتْ قَبْلَهَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْأَلِفَ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَوْلَى، بَلِ الصَّوَابُ. فَإِنَّ الْهَمْزَةَ الْمَضْمُومَةَ مِنْ ذَلِكَ صُوِّرَتْ وَاوًا)

أي نبؤ من ذلك من النبأ، نبأ المرسلين بالياء ونبؤ المضمومة بالواو.

(بِالِاتِّفَاقِ، فَحَمْلُ الْمَكْسُورَةِ عَلَى نَظِيرِهَا أَصَحُّ، وَأَيْضًا) السبب الثاني، أو التوجيه الثاني أن الأول هو الأولى، (فَإِنَّ الْأَلِفَ زِيدَتْ قَبْلَ الْيَاءِ رَسْمًا فِي (لِشَايِ)) ولا تقولن لشيء، (مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ، وَفِي " جِيءَ " لِغَيْرِ مُوجِبٍ فَزِيَادَتُهَا هُنَا لِمُوجِبِ الْفُتْحَةِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ أَوْلَى)

فزيادتها أي الألف، هنا، أي في نبأ.

لموجب الفتحة قبلها اي لنبأ بعد الهمزة أولى، أي كان يقول لك لشيء هي مثل نبأ بعد الهمزة نعم، هو من.

طالب: ٣٤:٤٦

الشيخ: أتذكر مرة قلت تُرَاجع ورجعت للمخطوطات كلها، هو الكلام لا يتكلم على شيء.

طالب: (٠٠,٣٥,٠٠@)

الشيخ: ليس، نعم ربما يقول لك لشيءٍ يظن أن الفتحة أنها بعد الهمزة في "لشيء"، هو لا يتكلم على "لشيء"، زيادة ماذا؟

طالب: (٠:٣٥:٢٢@)

الشيخ: فزيادتها: أي زيادة الألفِ، الشيخ الآن يتكلم على أن الألف زيدت قبلها، قيل أن الألف هي صورة الهمزة والياء هي زائدة، الأول الذي هو القول بأن الألف زيدت، هي الزائدة، صحيح؟ إما أن الألف هي الزائدة أو الياء هي الزائدة، الشيخ يقول أن الأول هو الأصح، الأول الذي هو زيادة الألف "في نبأ المرسلين"، هو يتكلم على هذه الكلمة.

طالب: (٠:٣٥:٥٧@).

الشيخ: ما عنده "تفتأ" يا شيخ، هو يتكلم على المكسورة موضعٍ واحد صورت الهمزة فيه ياءٌ وهي "من نبأ المرسلين" إلا أن الألف زيدت فيه قبلها، تفتأ انتهى الكلام عليها وهو يتكلم على المضمومة لم يتكلم على المكسورة، أي أنتم قصدتم الشيخ (وَالْمَكْسُورَةُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ صُوِّرَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ يَاءً، وَهِيَ (مِنْ نَبَاي

الْمُرْسَلِينَ) فِي الْأَنْعَامِ). وانتهى الكلام بعدها: (إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ زِيدَتْ قَبْلَهَا) أي في.

طالب: (٠:٣٦:٤٠@).

الشيخ: ماذا؟

طالب: (٠:٣٦:٤٥@).

الشيخ: نعم؟

طالب: (٠:٣٦:٤٩@).

الشيخ: طيب ذكر شيئًا؛ ذكر أن الألف إما زائدة وإما الياء هي الزائدة، ثم قال: والأول ما هو؟ والأول هو الأولى.

طالب: (٠:٣٧:٣@).

الشيخ: الأول.

طالب: (٠:٣٧:٢٥@) والنبأُ مضمومة.

الشيخ: لا، هو هنا الهمزة المضمومة، هو ترجيح، هو لماذا رجَّح القول الأول الذي هو أن الألف زائدة؟

لأن الهمزة المضمومة من هذا الكلام التي من الفعل نفسه النبأ إذا كانت مضمومة زِيْدَت الألف، نعم.

طالب: (٠:٣٧:٥٨@).

الشيخ: فهو ذكره للهمزة المضمومة في مجال ترجيح القول أن الأول الالف زائدة، هذا الذي فهمته أم ماذا؟ يا دكتور عبد الرحمن، دكتور تركي، دكتور إبراهيم؟

طالب: (٠٠:٣٨:٢٠@) "نبأ المرسلين" وأيضًا (٠٠:٣٨:٣١@).

الشيخ: نعم، طيب كل هذا ترجيح على أن الألف في "نبأ" هي الزائدة وليس الياء هي الزائدة، "نبيء" المكسورة وليست الياء هي الزائدة، ثم ظل يرجح، يقول(وَقِيلَ: إِنَّ الْأَلِفَ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ)، طيب هذا قيل هو يقول لك أنه ضعيف إذن ليس صوابًا، الصواب والأولى هو الأول بماذا؟

بهذه الأدلة التي هو ذكرها أنها في مثل هذه لو كانت مضمومة صورت واو، طيب هذه مكسورة؛ إذًا تصور ياء، لأنه إذا كانت المضمومة تصور واو؛ إذًا المكسورة تصور ياء، فمعنى ذلك أن الألف زائدة، صحيح؟

أليست واضحة؟

طيب هو الآن يتكلم على كلمة ماذا؟

"نبيء المرسلين"،.

طالب: (٠٠:٣٩:٣٩@)،.

الشيخ: لم ينته بعد.

بالنسبة ل "نبيء المرسلين" قال أن الألف هي الزائدة "نب" ثم ألف ثم الياء، صحيح؟ هكذا مكتوبة، الشيخ يقول لك: هذا الألف الذي بين الباء وبين الياء المكسورة أن هذا الألف هو الزائد (إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ زِيْدَتْ قَبْلَهَا) أي قبل الياء التي صورت صورة الهمزة قبل الياء، لا ليس صورة، زائدة، هي صورة الهمزة هي الياء، قال لك: لا أن هذه الألف هي صورة الهمزة والياء هي الزائدة، أي العكس، أيهما الأرجح الآن؟

الشيخ يقول لك الأول الذي هو ماذا؟ الذي هو أن الألف زيدت والياء هي

الصورة، طيب هو أولى؛ بل الصواب، لماذا؟ ما دليلك يا سيدنا الشيخ ابن الجزري؟

قال لك: أن الهمزة المضمومة من ذلك، أي من هذه المادة التي هي "نبيء" التي ذكرها قبل قليل إذا كانت مضمومة.

طالب: (@٠:٤٠:٥٠)

الشيخ: نعم لكن هو يتكلم على "نبيء" نفس المادة أنها لما كانت مثلًا نبؤ الخصم، نبؤ عظيم، نبؤ الذين صورت لهم صورة الهمزة، والألف زادوها؛ إذًا كذلك لما تكون المادة نفس الكلمة نبؤ إذا كانت مضمومة وصورناها على الواو؛ إذًا لما تأتينا مكسورة نصورها نحن الياء؛ لكي تتقابل معها؛ إذًا إذا صورناها على ياء معناها الألف هي الزائدة، طيب هذا سبب.

السبب الثاني: يقول لك أن الألف أيضًا زيدت في كلمة مثل كلمة نبأ هذه وهي كلمة "لشيء" في الكهف ووجهوا زيادة الألف في كلمة شيءٍ؛ لأن قبلها فتحة، مر معنا قبل ذلك.

طالب: (@٠:٤١:٤٤).

الشيخ: لكن هنا قال كلام في الشيء مرت معنا قبل قليل أو إصبعها، وكذلك زيادة الألف في لشيء، فهو الشيخ يقول كلمة "الشيء"، شيءٍ صورة الهمزة زيدت الألف؛ لأن قبلها فتحة، هذا التعليل.

طالب: (@٠:٤٢:١٨).

الشيخ: نعم، لغير سبب.

طالب: (@٠:٤٢:٢٦)

الشيخ: لأنه فتَح، أي جيء كسر ليس عندك إشكالية؛ لأنه يأتيك بألف كسرة.

طالب: بسبب أن جيء زيدت بالألف (٠:٤٢:٤٢@)

الشيخ: فزيادتها الألف هنا، أي في نبيء؛ لموجب الفتحة كما هو في لشيء بعد الهمزة أولى.

طالب: (٠:٤٢:٥٩@)

الشيخ: موجب الفتحة بعد الهمزة نعم؟

طالب: (٠:٤٣:٨@)

الشيخ: لا، إنه أولى من حذفها.

طالب: زيادة الألف صحيح؟ (٠:٤٣:١٦@)

الشيخ: طيب هل الألف هذه من فهمي أنا؟

طالب: فزيادتها بعد الألف.

الشيخ: هنا يعني ماذا؟

طالب: لماذا(٠:٤٣:٢٧@) بعد الهمزة فزيادة الهمزة بعد الألف أولى بموجب الفتحة.

طالب: لا الألف زيدت قلبها "نب" الألف زائدة (٠:٤٣:٤٢@|)

الشيخ: ثم صورت الهمزة التي هي الياء.

طالب: هذا باعتبار أنه توجيه ل"شيء" و "نبيء" (٠:٤٣:٤٨@)

الشيخ: الخلاصة؟

طالب: بعدها، فزيادتها بموجب الفتحة بعد موجب الهمزة الذي ذكرته من

قبل الذي هو (٠:٤٤:٥@) أولى، أي الهمزة معطوفة على الفتحة، فتكون متعدية قبلها.

الشيخ: ما فهمت هذا التعريف كيف؟

انتهى، فزيادتها.

طالب: في قوله: (وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَوْلَى) الخاص بالهمزة (٠:٤٤:٢٣@)

الشيخ: طيب، فزيادتها هنا في نبيء أي زيادتها بين الباء وصورة الهمزة، طيب الذي هو فتحة الباء نبَيء.

طالب: بعد موجب الهمزة الذي ذكره قبل هذا الذي هو صورها ياءً حملًا على(٠:٤٤:٤٥@)

الشيخ: أنه لو كتب، لو جعلنا الألف هي صورة الهمزة.

طالب: (٠:٤٤:٥٦) الكلام الذي ذكره في أول الصفحة.

الشيخ: نعم، أنا أفهم كلام الشيخ لكن أريد عبارة؛ لكي أوصلها للشيخ عمر لكي تكون واضحة عنده أو...

طالب: (٤٥:٩) فزيادة الألف بعد الهمزة أولى بموجب الفتحة.

طالب: ليست عندنا ألف زائدة بعد الهمزة فالذي ظهر (٤٥:٣٢) هو حذف الكلام الذي صار، فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد موجب الهمزة أولى؛ لأنه كما ذكر موجبين:

الموجب الأول وهو الحمل على النظير أن الهمزة هنا أو همزة نبؤ جملة وصارت الواو هي صورة الهمزة جعلت الألف زائدة، هذا الموجب الأول (٤٥:٥٣@) مقصورة عليه، ثم هنا زاد موجبًا آخرًا وهو كون ما قبل الألف

مفتوحًا ألف زائدة حملًا على "لشيء".

الشيخ: الله أعلم؛ فيما يظهر لي لا علاقة بـ "لتفتأ وراء"؛ لأن الألف التي زيدت في تفتأ بعد الواو وهذه تشبيه بالألف وليست بسبب الفتحة أو همزة أو كذا، يعني الشيخ لما وجَّهَ ينبأ أو الكلمات هذه وتفتأ و.. و.. على اختلاف قال زيدت الألف بعد الواو تشبيهًا بالألف الواقعة بعد واو الجمع، ليس بسبب همزة أو الفتحة أو الضمة، الله أعلم.

تفكَّر فيها الشيخ، فنحن تناقشنا فيها مع الشيخ عمر من قبل عن طريق "الواتساب" ورجعت.

طالب: (٤٦:٥).

الشيخ: (ضحك) لا، لا حبيبي قل له هذا شيء وهذا شيء ثانٍ، هذا رسم عثماني أساسًا ليس له قواعد.

طالب: (٤٧:٤@)

الشيخ: نعم، نعم ورجعت إلى أكثر من اثنتي عشرة نسخة، نعم، نعم.

طالب: (٠:٤٧:٢١@) الشيخ زاد تقديرا جديدا.

الشيخ: هنا تقديران.

طالب: نفس الكلمة.

طالب: يستحيل إرادة (٠:٤٧:٢٨@)

الشيخ: تفتأ.

طالب: (٠:٤٧:٣٢)

الشيخ: يعني أنت قصدك الزيادة هنا بموجب الفتحة بعد الهمزة أن كلمة بعد خطأ؟!

طالب: هنا ليست خطأً، يقول بعده موجب.

الشيخ: بعده موجب، فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد موجب الهمزة أولى.

طالب: (٠:٤٧:٥١@).

الشيخ: الأول أن الياء صورة الهمزة، أن الألف زائدة والياء صورة الهمزة، طيب هذا الأول.

طالب: والألف زائدة.

الشيخ: والياء صورة الهمزة.

طالب: ممتاز.

الشيخ: هذا أولى لماذا؟

لأن الهمزة المضمومة من ذلك هذه مهمة جدًا، من ذلك، أي من هذا الباب مثل نبأ، صورت واوًا.

طالب: (٤٨:٢٥)

الشيخ: أيضًا الألف زيدت قبل الياء في كلمة "لشيء" مثلها وفي جيء لغير مُوجبٍ أي "جيء" زيدت بغير مُوجِبٍ، وفي شيء زيدت للفتحة التي قبلها.

طالب: لكن ما نصَّ عليه (٤٨:٥٥)

طالب: (وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَلِفَ زِيدَتْ قَبْلَ الْيَاءِ رَسْمًا...) (٠:٤٩:٥@)).

الشيخ: (ضحك) أعتقد الإجابة من عند الجعبري أو السخاوي أحدهما،

حسنًا.

طالب: طيب فالزيادة (٠:٤٩:٣١@)

الشيخ: هذا كلام الشيخ الجعبري؛ لكن لا أدري هل هو بالنص أم لا؟ لا أدري، انظر.

طالب: (٠٠:٤٩:٤٩@)

الشيخ: كيف؟

طالب: ما بعد الهمزة.

طالب: فزيادة الألف بعد الهمزة أولى لموجب الفتح.

طالب: ما معنى بعد (٠:٥٠:٥@)

طالب: أولى زيادة الألف بعد الهمزة يا شيخ.

طالب: نعم (٠:٥٠:١١@) وهذا الكلام ليس موجودا في "نبيء".

الشيخ: طيب دعونا نقرأ، تفضل يا شيخ.

طالب: على قولِ من يقول.

الشيخ: أنت ما انتبهت له.

طالب: (٠:٥٠:٣٤@).

الشيخ: دعونا نـرى الحاشية هذه توًّا انتبهت لها سبحان الله.

طالب: قولهم فزيادتها هنا؛ زيادة الياء بعد الهمزة (٠:٥٠:٥٩@)

الشيخ: الألف من "نبأ" زائدة والياء صورة.

طالب: الألف، ثم الياء.

الشيخ: الياء صورة الهمزة، أي هي الهمزة.

طالب: زيادة الياء، الياء هي زائدة.

الشيخ: لا هو شيخ يتكلم عن القول الأول: الألف هو الزائد، انظر يتكلم على يرجح القول بأن الألف هي الزائدة، نقرأ التعليق هذا سبحان الله توًّا انتبهت له.

جاء في حاشية كاف وقلنا هذه حاشية كاف مليئة بحواشٍ من كتاب المقال الوافية لشُرّاحِ الدالية الشيخ ابن المبارك أو مبارك السجينماسي رحمة الله عليه، فقال:

فإن الهمزة إلى آخره قد بسط هذه الأوجه خاتمة المحققين سيدي أحمد بن المبارك، ثم ردها ونصه، طبعًا النسخة مع الأسف النسخة التي عندي اتضح أنها ناقصة، نعم ناقصة؛ لأن البارحة حاولت أبحث عن هذا النص، فما وجدته فيها وهي النسخة التي عندي ربما خمسين لوحة أو ما شابه، فيظهر أن النسخة هناك أكمل.

يقول الشيخ: ذهب الحافظ أي ابن الجزري في النشر إلى أن الياء كذا، كذا الصورة والألف زائدة، هذا كلام ابن الجزري أن الألف هي الزائدة والياء هي صورة الهمزة، ورجح على ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: أنه كما زيدت الألف في تفتأ ونحوه وصورت الواو فكذلك يكون الألف من نبأ زائدة والياء صورة والجامع أن كلًّا منهما قياسه ألا يصور ألفًا لتطرفه، فلما زادوها في الأول حكمنا بزيادتها في الثاني، لما زادوها في الأول الذي هو "تفتأ" حكمنا بزيادتها في الثاني، نفس كلام الشيخ ابن الجزري.

يا ليت يا شيخ إبراهيم بما أنك من المغرب العربي طبعًا من الجزائر سجلماس في الجزائر بين المغرب والجزائر، سجلماس هذه من مدن العلم، فإذا وجدت لنا نسخة من هذه كاملة "المقالة الوافية في شرح الدالية".

طالب: (@٠:٥٣:٤٢)

الشيخ: أنا استغربت والله ما.

لعل أحد أحبابنا من المغاربة يسمع هذا الدرس فنطلبه يصورها لنا (@٠:٥٤:٠) واسمعي يا جارة، نشحذ، طبعًا شحاذة الكتب ما فيها أي مشكل، صحيح؟

قال الشيخ ابن الجزري حتى لا نضيع الوقت: (وَأَيْضًا فَإِنَّ الْكُتَّابَ أَجْمَعُوا عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِي (مائة) قَبْلَ الْيَاءِ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِنْهُ، وَحَمَلَ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ الْأَلِفَ فِي يَاءِ (ييئس) عَلَى ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (يئسُ) مَعَ وُجُودِ الْقِرَاءَةِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، فَحَمْلُهَا هُنَا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَنِي وَنَبِي أَوْلَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.).

طالب: (@٠:٥٤:٤٣)

الشيخ: نعم، هو كل الآن يصير على تعليل الزيادة، القول زيادة الألف.

(وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ (السَّيِّئِ))

طالب: (@٠:٥٤:٥٨)

الشيخ: أين؟

طالب: (@٠:٥٥:٥)

الشيخ: يئس.

طالب: (@٠:٥٥:١١)

الشيخ: على أنها نسخ اختلاف نسخ ولا عنده؟

طالب: (@٠:٥٥:٢١)

الشيخ: (لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (يئسَ)).

طالب: (@٠:٥٥:٣٣)

الشيخ: لا أدري، أنا لا أثق في ترتيب الشيخ؛ لأنه اجتهد ولا أثق أيضًا في هذه الكلمات التي بين قوسين في طبعتي؛ لأنها طبعة المُجَمَّع، فإذا شككتوني في مسألة، فالجواب أن أرجع إلى المخطوط؛ لأن الأصل الذي أعطي لهم ليس هكذا، والله أعلم والنقص مني قطعًا لا شك.

(وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ)، وهي؟

طالب: (@٠:٥٦:١٥).

الشيخ: لا أدري، هذا الموجود في الحاشية هذا، هذا موجود في الحاشية، يعني أنا لم أختصر الحاشية؛ لكن هل هو المُحشّى الذي حُشّي على نسخة النشر هذه وهي نسخة حلوة جدًا، عليها كثير من الفوائد؛ لكن لا أتذكر الآن أين مصدرها؛ لكن إذا رجعت إلى وصف النسخ هي نسخة التي هي مرموز لها بحرف الكاف.

(وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ (السَّيِّئِ) فِي مَوْضِعَيْ فَاطِرٍ وَحِكَايَةُ الْغَازِي وَغَيْرِهِ أَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ فِيهِ كُتِبَتْ أَلِفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَإِنْكَارُ الدَّانِيِّ ذَلِكَ وَأَنَّهَا كُتِبَتْ يَاءً عَلَى الْقِيَاسِ. وَوَجْهُ رَسْمِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَضْمُومِ الْمُتَطَرِّفِ وَاوًا وَمَكْسُورِهِ يَاءً تَنْبِيهًا عَلَى وَجْهِ تَخْفِيفِهَا وِفْقًا لِذَلِكَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ. وَقِيلَ: تَقْوِيَةً لِلْهَمْزَةِ فِي الْخَطِّ كَمَا قُوِّيَتْ فِي اللَّفْظِ بِحَرْفِ الْمَدِّ)، هذا فيه رائحة كلام الجعبري؛ لكن لا أدري.

(وَقِيلَ: اعْتِنَاءً بِبَيَانِ حَرَكَتِهَا، وَقِيلَ: إِجْرَاءً لِلْمُتَطَرِّفِ فِي مَجْرَى الْمُتَوَسِّطِ بِاعْتِبَارِ وَصْلِهِ بِمَا بَعْدَهُ، كَمَا أَجْرَوْا بَعْضَ الْهَمَزَاتِ الْمُبْتَدَآتِ لِذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ)، الذي هو تنبيه على وجه التخفيف وقفًا.

(؛ لِظُهُورِ فَائِدَتِهِ وَبَيَانِ ثَمَرَتِهِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَخَرَجَ مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَوَسِّطِ الْمُتَحَرِّكِ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ، وَهُوَ مَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِيهِ وَاوًا أَوْ يَاءً، فَلَمْ تُرْسَمْ فِي ذَلِكَ صُورَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ (مُسْتَهْزِءونَ) وَ (الصَابِئُونَ) وَ (فمَالِئُونَ) وَ (يَسْتَنْبِئُونكَ) وَ (لِيُطْفِئُوا) وَ (بِرُؤوسِكُمْ) وَ (يَطَئُونَ) وَنَحْوُ (خَاسِئِينَ) وَ (الصَابِئِينَ) وَ (مُتَّكِئِينَ)، وَذَلِكَ إِمَّا لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ)، أي الصورتين، (عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَأْلُوفَةِ رَسْمًا، أَوْ عَلَى لُغَةِ مَنْ يُسْقِطُ الْهَمْزَةَ رَأْسًا، أَوْ لِتَحْتَمِلَ الْقِرَاءَتَيْنِ إِثْبَاتًا وَحَذْفًا، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَكَذَلِكَ حَذَفُوهَا مِنْ (سَيِّئَاتِ) فِي الْجَمْعِ نَحْوُ (كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ)، وَ(اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ) لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، وَعَوَضُوا عَنْهَا إِثْبَاتَ الْأَلِفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِهِمْ فِي أَلِفَاتِ جَمْعِ التَّأْنِيثِ، وَأَثْبَتُوا صُورَتَهَا فِي الْمُفْرَدِ (سَيِّئَةً)، وَ (سَيِّئًا)) "آخر سيئًا" (وَجَمَعُوا بَيْنَ صُورَتِهَا وَأَلِفِ الْجَمْعِ فِي الْمُنْشَآتُ، وَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمَضْمُومَةُ بَعْدَ كَسْرٍ مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا وَاوٌ نَحْوُ (وَلَا يُنَبِّئُكَ)، وَ (سَنُقْرِؤكَ) فَلَمْ يُرْسَمْ عَلَى مَذْهَبِ الْجَادَّةِ بِوَاوٍ، بَلْ رُسِمَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ بِالْيَاءِ وَرُسِمَ عَكْسَهُ سُئِلَ وَسُئِلُوا عَلَى مَذْهَبِ الْجَادَّةِ، وَلَمْ يُرْسَمْ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَاخْتُلِفَ مِنَ الْمَفْتُوحِ بَعْدَ الْفَتْحِ فِي (اطْمَأَنُّوا)، وَفِي (لَأَمْلَأَنَّ) أَعْنِي الَّتِي قَبْلَ النُّونِ، وَفِي: (اشْمَأَزَّتْ) فَرُسِمَتْ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْأَلِفِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَحُذِفَتْ فِي أَكْثَرِهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ تَخْفِيفًا وَاخْتِصَارًا إِذَا كَانَ مَوْضِعُهَا مَعْلُومًا، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي (أَرأَيْتَ) وَ (أَرَيْتُمْ) وَ (أَرَيْتَكُمْ) فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، فَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْإِثْبَاتِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْحَذْفِ، إِمَّا عَلَى الِاخْتِصَارِ أَوْ عَلَى قِرَاءَةِ الْحَذْفِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْحَذْفَ فِي سُورَةِ الدِّينِ فَقَطْ) "أرأيت الذي يكذب بالدين"؛ لأن ذكر الشاطبي: أرأيت الذي أريتم اختلفوا، (وَذَكَرَهُ) أي الشاطبي (بَعْضُهُمْ فِيهَا وَفِي (أَرَيْتُمْ) فَقَطْ، وَالصَّحِيحُ إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

طبعًا أرأيت كتب في المصحف بدون الألف، أي بدون في سورة بينما كتب

أريت والله أعلم ربما على القراءة، لأن الشيخ يقول لك إما على الاختصار وإما على قراءة الحذف، وقراءة الحذف ربما يكون تعليلها أقوى؛ لأنها موافقة لكلام العرب وشواهدها كثيرة.

أريـــت إن منعـــت كـــلام ليلـــى ... أتمنعنـــي علـــى ليلـــى البكـــاء

فقال الشاعر: أريت.

وكذلك طبعًا هذا الشاعر اسمه غريب اسمه ركاض بن أباق الدبيري (١:١:٨@) ما رجعت لترجمته، فلا أدري هو في أي عصر، اسمه ركاض بن أباق الدبيري.

أريـــت إن منعـــت كـــلام ليلـــى ... أتمنعنـــي علـــى ليلـــى البكـــاء

أي ما لك حق ما.

وبعد ذلك شاعر ثانٍ يخاطب من يخاطب، فيقول:

أريـــت لآمريـــك بصـــرم حبـــل ... يـــــريهم في أحبـــــتهم بـــــذاك

فـــإن هـــم طـــاوعوكِ فطـــاوعيهم ... وإن عصـــوكِ فاعصـــي مـــن عصـــاكِ

وحقيقةً شواهدها كثيرة نحاول إن شاء الله إذا وصلنا إلى سورة الأنعام وذكرنا القراءة أن نذكر لها شواهدها إن شاء الله، فلا نجعل الدرس خاليا من الشواهد اللغوية والنحوية إن وجدنا لذلك سبيلا.

نُكمِل الصفحة:

(وَأَمَّا (نَأَى) فِي سُبْحَانَ وَفُصِّلَتْ فَإِنَّهُ رُسِمَ بِنُونٍ وَأَلِفٍ فَقَطْ؛ لِيَحْتَمِلَ الْقِرَاءَتَيْنِ، فَعَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَدَّمَ حَرْفَ الْمَدِّ عَلَى الْهَمْزِ ظَاهِرٌ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ قَدْ رُسِمَ الْأَلِفُ الْمُنْقَلِبَةُ أَلِفًا) التي هي نأى على أنها ألف مقصورة، (فَاجْتَمَعَ حِينَئِذٍ أَلِفَانِ فَحُذِفَ إِحْدَاهُمَا، وَلَا شَكَّ عِنْدَنَا أَنَّهَا الْمُنْقَلِبَةُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ الثَّابِتَةَ هِيَ

صُورَةُ الْهَمْزَةِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ)، الشيخ هنا متأكد جدًا يقول ولا شك (وَكَذَلِكَ رَأَى كُتِبَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ بِرَاءٍ وَأَلِفٍ لَا غَيْرَ، وَالْأَلِفُ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ كَذَلِكَ وَكُتِبَ فِي مَوْضِعَيِ النَّجْمِ وَهُمَا مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى، لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى بِأَلِفٍ بَعْدَهَا يَاءٌ عَلَى لُغَةِ الْإِمَالَةِ فَجَمَعَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا رَسْمُ (مِايَةٌ) وَ (مِايَتَيْنِ) وَ (مَلَايِهِ) وَ (مَلَايِهِمْ) بِالْأَلِفِ قَبْلَ الْيَاءِ، فَالْأَلِفُ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ كَمَا قَدَّمْنَا، وَالْيَاءُ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ قَطْعًا، وَالْعَجَبُ مِنَ الدَّانِيِّ وَالشَّاطِبِيِّ وَمَنْ قَلَّدَهُمَا كَيْفَ قَطَعُوا بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي (مَلَايِهِ) وَ (مَلَايِهِمْ) فَقَالَ الدَّانِيُّ فِي مُقْنِعِهِ: وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهَا وَ (مَلَايِهِ) وَ (مَلَايِهِمْ) حَيْثُ وَقَعَ بِزِيَادَةِ يَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، قَالَ: كَذَلِكَ رَسَمَهَا الْغَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِ " هِجَاءِ السُّنَّةِ " الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهُ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ).

الشيخ: هنا وقفة قصيرة الشيخ رحمة الله عليه يتعجب من الإمام الداني والشاطبي ومن قلدهما أنهم كيف قطعوا بزيادة الياء؟!

عبارة الداني حقيقة في المقنع المطبوع، المقنع المطبوع ليس فيه كلمة بزيادة، المقنع المطبوع المحقق لما رجعنا إليه ليس فيه كلمة بزيادة، وإنما يقول الشيخ أنهم حيث وقع بياء بعد الهمزة وهذا نص أو على الأقل يعطي المجال بأن الشيخ الداني لم يقطع.

أيضًا تكملة النص عند الإمام الداني لكن مع الأسف ما نقلته؛ لضيق الوقت؛ لكن تكملة النص يفهم منها أن الشيخ ذكر الوجهين، الداني ذكر احتمالين أي ذكر وجه الزيادة وأعتقد الدكتور أيمن نقله هو يا شيخ الدكتور، اعتقد الدكتور أيمن نقل كلام الداني؛ لأنه فيه وجه الزيادة إنما هو احتمال ليس قطعًا عنده والعجب من

الداني والشاطبي لاحظ الشيخ هناك علق تعليقا، الدكتور أيمن علق ونقل نص كلام ابن الداني؛ لكن الدكتور لم يتعرض لمسألة أن كلمة زيادة ليست في المقنع وهي مهمة جدًا، ويظهر أن الشيخ الشاطبي أخذها من الوسيلة أو من الجعبري؛ لأن الجعبري والسخاوي كلًا منهما ذكر هذه العبارة بالزيادة.

طالب: (@١:٥:٥٦)

الشيخ: إذًا هذا نص، نص صريح أن الشيخ الداني لم يقطع بالزيادة.

طالب: (@١:٦:١٣)

الشيخ: إذًا معناه أن ليس هناك قطع، أي عبارة، إلا إذا كان الشيخ الداني قطع بها في كتاب آخر؛ لأنه عنده كتاب آخر أعتقد اسمه التحبير في الرسم، غير المقنع عنده كتاب اسمه التحبير في الرسم، فهل الشيخ ابن الجزري وقف عليه؟ هل الداني وقف هناك؟ لا ندري؛ لكن حسب المقنع على الأقل النسخة المطبوعة؛ لأن النسخة المطبوعة محققة يكون لها التوثيق الأولوية، فليس فيها كلمة بزيادة ولو راجعتم ربما

طيب هذا بخصوص من؟

فيما يخص الإمام الداني في قول الشاطبي: والعجب من الداني والشاطبي ومن قلل كيف قطعوا بزيادة الياء.

اتضح أن كلمة الداني في المقنع ليس فيه قطع بالزيادة وإنما فيه تجويز أو احتمالية أن السبب أو أن التوجيه يكون بالزيادة.

بالنسبة للإمام الشاطبي: الشاطبي حقيقة هو قطع أي عبارته فيها القطع بما اسمه؟

بالزيادة في ملائه وملائهم؛ لكن بيَّن الشيخ اللبيب رحمة الله عليه في شرحه لهذا البيت أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي من زيادة الياء في ملائه وملأهم أنه هو الصواب وأنه هو ما رواه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام واضح؟

لكن أيضًا لضيق الوقت لم أجلب نصه؛ لكن إن شاء الله نحاول الحصة القادمة أن ننقله إن شاء الله.

فالشيخ الإمام الشاطبي نخرج من هذا كله بهذين التعليقين الداني عبارته ليست صريحة في القطع بزيادة الياء، الإمام الشاطبي قطع بالزيادة وذكر اللبيب أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي إنما هو نص عليه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام؛ حتى أن اللبيب رجح ذلك، أي حتى قال: قال الشاطبي: والصواب أو والأصح، عبارة بمثل هذا والله أعلم.

قال السخاوي: وكذلك رأيته في المصحف الشامل قلت أي ابن الجزري وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة؛ بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف والله أعلم.

نقف ولا نواصل؟

وأما هم وقد منع مكي.

طيب إذًا نقرأ ونقف عند كلمة وأما هم اقرأوه ولا نقف هنا؟ نقف؟

نقف حتى لا نمل طيب.

۞



الدرس التاسع والسبعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومساكم الله جميعًا بكل خير، نواصل -إن شاء الله- قراءة باب الوقف على الهمز من كتاب النشر في القراءات العشر.

قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَخَرَجَ مِنَ الْهَمْزِ الْوَاقِعِ أَوَّلًا كَلِمَاتٌ لَمْ تُصَوَّرِ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَلِفًا كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ فِيمَا وَقَعَ أَوَّلًا، بَلْ صُوِّرَتْ بِحَسَبِ مَا تُخَفَّفُ بِهِ حَالَةَ وَصْلِهَا بِمَا قَبْلَهَا؛ إِجْرَاءً لِلْمُبْتَدَأِ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمُتَوَسِّطِ، وَتَنْبِيهًا عَلَى جَوَازِ التَّخْفِيفِ جَمْعًا بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ، فَرُسِمَتِ الْمَضْمُومَةُ فِي أَؤُنَبِّئُكُمْ بِالْوَاوِ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَلَمْ تُرْسَمْ فِي نَظِيرِهَا (أَأُنْزِلَ)، (أَأُلْقِيَ) بَلْ كُتِبَا بِأَلِفٍ وَاحِدَةٍ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْبَابِ نَحْوُ (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، (أَأَنْتُمْ)، (أَأَشْفَقْتُمْ)، (أَأَمِنْتُمْ مَنْ)، أَأَللهُ أَذِنَ وَكَذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ لَفْظًا نَحْوُ (أَآلِهَتُنَا)، وَكَذَلِكَ (إِذَا)، (أَإِنَّا) إِلَّا مَوَاضِعَ كُتِبَتْ بِيَاءٍ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ، وَرُسِمَ هَؤُلَاءِ بِوَاوٍ، ثُمَّ وُصِلَ بِهَاءِ التَّنْبِيهُ بِحَذْفِ أَلِفِهِ كَمَا فُعِلَ فِي يَأَيُّهَا، وَرُسِمَ يَابْنَ أُمَّ فِي طه بِوَاوٍ، وَوُصِلَ بِنُونِ ابْنَ ثُمَّ وَصِلَتْ أَلِفُ ابْنِ بِيَاءِ النِّدَاءِ الْمَحْذُوفَةِ الْأَلِفِ، فَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ هِيَ أَلِفُ ابْنَ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ رُؤْيَةً).

أي رآه.

(وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهَا).

أي ابن الجزري، يقول:

(وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهَا أَنَا فِيهِ غَيْرَ أَنَّ بِهَا أَثَرُ حَكٍّ).

وهذا يُرجح كلام الشيخ الجعبري.

(غَيْرَ أَنَّ بِهَا أَثَرُ حَكٍّ أَظُنُّهُ وَقَعَ بَعْدَ السَّخَاوِيِّ).

طبعًا هذا ظن من الشيخ -رحمة الله عليه-.

(وَ-الله أعلم-، وَهَذَا الْمُصْحَفُ الَّذِي يَنْقُلُ عَنْهُ السَّخَاوِيُّ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ بِالْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ هُوَ بِالْمَشْهَدِ الشَّرْقِي الشَّمَالِيِّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ مَشْهَدُ عَلِيٍّ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ مِنْ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ وَأَخْبَرَنَا شُيُوخُنَا الْمَوْثُوقُ بِهِمْ أَنَّ هَذَا الْمُصْحَفَ كَانَ أَوَّلًا بِالْمَسْجِدِ الْمَعْرُوفِ بِالْكُوشَكِ دَاخِلَ دِمَشْقَ الَّذِي جَدَّدَ عِمَارَتَهُ الْمَلِكُ الْعَادِلُ نُورُ الدِّينِ مَحْمُودُ بْنُ زِنْكِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَأَنَّ السَّخَاوِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ سَبَبُ مَجِيئِهِ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ مِنَ الْجَامِعِ، ثُمَّ إِنِّي أَنَا رَأَيْتُهَا كَذَلِكَ فِي الْمُصْحَفِ الْكَبِيرِ الشَّامِيِّ الْكَائِنِ بِمَقْصُورَةِ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ).

نعم كله كلام ابن الجزري.

(ثُمَّ إِنِّي أَنَا رَأَيْتُهَا كَذَلِكَ فِي الْمُصْحَفِ الْكَبِيرِ الشَّامِيِّ الْكَائِنِ بِمَقْصُورَةِ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ، ثُمَّ رَأَيْتُهَا كَذَلِكَ بِالْمُصْحَفِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْإِمَامُ، بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَهُوَ الْمَوْضُوعُ بِالْمَدْرَسَةِ الْفَاضِلِيَّةِ دَاخِلَ الْقَاهِرَةِ الْمُعِزِّيَّةِ، وَكُتِبَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ أُمٍّ فِي ابْنَ أُمَّ فِي الْأَعْرَافِ أَلِفًا مَفْصُولَةً).

حقيقة أنا وجدت ممن وقف على هذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي والذي يقول الشيخ له مشهد علي اللبيب، اللبيب -رحمة الله عليه- في شرحه على العقيلة يقول إنه كان يتكلم على كلمة نبأ وخلاف نبأ في مواضعها المرفوعة، نبأ الذين، ونبأ الخصم، وغيرها.

ثم قال إنه رآها بالألف في المصحف المصري وغيرها، ثم قال: ودخلت في جامع بني أمية موضعًا يقال له مسجد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه مصحفٌ بالخط الكوفي يقال إنه بخط علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرأيت فيه نبأ الذين في براءة بالألف، الذي يهمنا ليس الآية وإنما يهمنا ليس كلامه على النبأ وإنما يهمنا المعلومة التاريخية أنه وقف على هذا المسجد الذي في جامع بني أمية، الذي يتكلم عنه الشيخ ابن الجزري.

طبعًا هو الشيخ ذكر هذا في شرحه على العقيلة في الصفحة ٥٠٢ من النسخة المحققة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا هَاؤُمُ اقْرَؤُا فِي الْحَاقَّةِ فَالْهَمْزَةُ فِيهِ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلَمْ تَكُنْ كَالْهَمْزَةِ فِي هَؤُلَاءِ) وَهَانْتُمْ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ (هَاؤُمُ) حَقِيقِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تَتِمَّةُ كَلِمَةِ هَاءَ بِمَعْنَى خُذْ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الْمُتَّصِلُ (وَهَؤُلَاءِ) وَهَانْتُمْ الْهَاءُ فِيهِ لِلتَّنْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى (أُولَاءِ)، وَعَلَى (أَنْتُمْ)).

لا أدري لماذا يكتبون على ها أنتم المفترض على أنتم، فهذه أظن من المجمع لا شك في ذلك لأن في الرسالة على أنتم.

(فَتُسَهَّلُ هَمْزَةُ هَاؤُمُ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ بَيْنَ وَيُوقَفُ هَاؤُمُ عَلَى الْمِيمِ بِلَا نَظَرٍ، وَقَدْ مَنَعَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ).

سؤال: طالب (٦:٢٦).

الشيخ: الشيخ يقول همزة متوسطة معناه أن الكلمة كلها، هاؤم بخصوص ميم الجمع، هي هاء التي هي خذ، فتقول أصلها هاك أي خذ، الميم هذه الدالة على الجمع، هي ميم جمع، الشيخ يقول لك اتصل بها ضمير الجماعة التي هي الميم، هاؤم.

(وَقَدْ مَنَعَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ الْأَصْلَ هَاؤُمُ بِوَاوٍ، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ عَلَى لَفْظِ الْوَصْلِ فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ فِي (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ) فَقَالَ: لَا يَحسنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ وَقَفْتَ عَلَى الْأَصْلِ بِالْوَاوِ خَالَفْتَ الْخَطَّ، وَإِنْ وَقَفْتَ بِغَيْرِ وَاوٍ خَالَفْتَ الْأَصْلَ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ مَعْنَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ سَهْوٌ بَيِّنٌ، فَإِنَّ الْمِيمَ فِي هَاؤُمُ مِثْلُ الْمِيمِ فِي أَنْتُمُ الْأَصْلُ فِيهِمَا الصِّلَةُ بِالْوَاوِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَرَسْمُ الْمُصْحَفِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْوَاوِ فِيمَا لَيْسَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ، فَمَا بَعْدَهُ سَاكِنٌ أَوْلَى فَالْوَقْفُ عَلَى الْمِيمِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، وَإِذَا كَانَ الَّذِي يَصِلُ مِيمَ الْجَمْعِ بِوَاوٍ فِي الْوَصْلِ لَا يَقِفُ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ فَمَا الظَّنُّ بِغَيْرِهِ وَهَذَا مِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

الأصل في ميم الجمع الضم وليس الصلة...الأصل فيهما الصلة، طبعًا من باب التجوز، ولكن الأصل فيه الضم وليس الصلة.

حديث جانبي: (٨:٣٢)

الشيخ: وفيها الكناية أيضًا، من حيث...، هاؤمَ.

طالب: (٩:٠١).

الشيخ: في شاهد تذكرت الآن إذًا هذا فيه فائدة مهمة وهذا مذهب للنحويين، هي مسألة لغوية ليست نحوية، إذًا يكون فيها على مسئوليتك على نقلك، إذًا خلاف اللغويين في الهمزة، هل هي أصل أو بدل من كاف، ها وأم، وهذه فائدة

المُدارسة، ورُسِم ولأصلبنكم في طه، العطار مخطوطة على لامية الأفعال.

سؤال: طالب (١٠:٢٠)

الشيخ: مشكلة ترى ابن الجزري عنده اجتهادات -رحمه الله عليه- اختيارات، وأيضًا يُبحث في قوة هذا الخلاف هل هو منسوب إلى لغات بعض العرب، مسألة جديدة ننتبه إليها.

(وَرُسِمَ لَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي طه وَالشُّعَرَاءِ وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْوَاوِ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَكَذَلِكَ سَاوُرِيكُمْ).

هنا طبعًا كاتبين الأعراف هنا كل الأعراف والأنبياء، طبعًا اسم السورة في المطبعة هذه ليس من الباحث، فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك.

قال الداني تعليقًا، ووجدت أهل المدينة والعراق سأريكم دارًا وأريكم آياتي، بواوٍ بعد الألف واختلف في ولأصلبنكم.

ففي بعضها بإثبات واوٍ بعد الهمزة، وفي بعضها بغير واوٍ واجتمعت على حذف أي المصاحف واجتمعت على حذف الواو في الحرف الذي في الأعراف، هذا كلام الشيخ الداني في المقنع، صفحة ٣٩٥ النسخة المحققة.

الشيخ يقول: (وَمَنْ تَبِعَهُ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ هُوَ الْأَلِفُ قَبْلَهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِدَ فِي ذَلِكَ هُوَ الْأَلِفُ، وَأَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ هُوَ الْوَاوُ، كُتِبَتْ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ تَنْبِيهًا عَلَى التَّخْفِيفِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ بَعْدَ اللَّامِ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ وَهُوَ لا اذْبَحَنَّهُ وَلَا اوْضَعُوا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَفَّفْنَا الْهَمْزَةَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّا نُخَفِّفُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ كَمَا أَنَّا إِذَا خَفَّفْنَاهَا فِي هَذَا نُخَفِّفُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ، فَدَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَ-الله أعلم-).

طبعًا هنا في تعليق على الدكتور أيمن ألزم كعادته -حفظه الله- ألزم ابن

الجزري ما لا يلزمه، وفهم من عبارة ابن الجزري ما لم تساعده عليه اللغة، فالشيخ يقول، الدكتور أيمن يقول تعليقًا على كلام ابن الجزري: والدليل على ذلك زيادة الألف.

يقول: لا أدري كلام للدكتور أيمن في تعليقه... يقول: لا أدري كيف جعل الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ زيادة الألف الأولى من لأذبحنه، ولأوضعوه أمرًا مسلمًا به مع أننا أمام ألفين يحتمل أن تكون الزائدة إحداهما بلا مرجح ثم يجعل أي ابن الجزري يجعل ذلك هذا الذي جعله أمرًا مسلّمًا، يجعل ذلك دليلا على زيادة الألف من لأصلبنكم وسأريكم.

انتهى كلامه –حفظه الله- الجزء الثالث صفحة ١٤٢٥ طبعًا هذا تعليق الحقيقة لا يلزم ابن الجزري نهائيًا بل هو ليس صواب أساسًا، ابن الجزري –رحمة الله عليه- لم يجعل الأمر مُسلما، لم يجعل زيادة الألف الأولى من لأذبحنه ولا زيادة الألف لأوضع، لم يجعلها ألفًا مسلمة.

بل جعلها محتملة فقال: والظاهر لا أحد يفهم من كلمة والظاهر التسليم بالأمر، فلو كان ابن الجزري يرى أن الأمر أو أن هذا الرأي الذي رآه مسلمٌ به لما قال والظاهر، فكيف ابن الجزري يذكر أمرًا مسلمًا جمهور الرسام على خلافه والداني يذهب إلى عكس ما ذهب ابن الجزري.

هل ابن الجزري يصل إلى هذه الدرجة في الفهم؟ لا أعتقد ذلك، لكن نحن نتحاكم إلى اللغة إلى العبارة فقط ليس إلا، بغض النظر عن كلام الشيخ ابن الجزري صحيح أم غير صحيح، لكن كلام ابن الجزري لا يُفهم منه لغةً ولا مرادًا، لا يُفهم منه أن قوله بأن زيادة الألف في الأولى، أنها أمر مُسلم به.

ثم عبارة: (ثم يجعل ذلك دليلا)؛ هو لم يجعله دليلا، أي لم يجعله دليلا

مُسلَّمًا به، فهذه الإشكالية أن الشيخ يفهم أن هذا كلام ابن الجزري مسلّم ثم ينتج عنه أيضًا أن هذا الدليل مُسلم به، هي كل القضية عند الشيخ ابن الجزري إنما هي احتمالات، ويرى هذا القول، وستأتي معنا الكلمات ابن الجزري خالف فيها مذاهب الرسام، وطبعًا ابن الجزري في هذه المسألة يرى زيادة الألف هو ليس أول القائلين بها، وإنما من أهل اللغة هي مذهب الفراء ذكرها في معاني القرآن، وثعلب يرون هذا، يرون أن هذه الألف الأولى هي الزائدة.

وكذلك من القراء الإمام المهدوي -رحمة الله عليه- في كتابه [هجاء المصاحف] ونقلت كتاب المهدوي -رحمة الله عليه- يقول: الألف المزيدة لا وجه لها إلا التثنية بالجمع.

طبعًا الشيخ المهدوي يقول في كلمة لأوضع: الألف المتصلة باللام هي المتولدة من حركة اللام المشبعة، والألف بعدها هي صورة الهمزة، إذًا هذا كلام الشيخ المهدوي من القراء.

أي عبارة المهدوي أي هي التي أقرب إلى أنه أمرٌ مسلمٌ به عنده لأنه قال: الألف المتصلة باللام هي المتولدة أي هي الزائدة، هي الزيادة، والألف الثانية هي صورة، فهذا كلام كأنه أمرٌ مسلمٌ به عند الإمام المهدوي.

أما عبارة الشيخ ابن الجزري لا يُفهم منها التسليم، بدليل قوله: "والظاهر أن الزائد هو الألف".

❁ **ثم قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نَعَمْ زِيدَتِ الْوَاوُ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَئِمَّةِ الرَّسْمِ وَالْكِتَابَةِ فِي (أُولِي) لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِلَى الْجَارَّةِ، وَفِي (أُولَئِكَ) لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِلَيْكَ وَاطَّرَدَتْ زِيَادَتُهَا فِي أُولُوا وَأُولَاتِ، وَأُولَاءِ حَمْلًا عَلَى أَخَوَاتِهِ، وَهِيَ فِي يَا أُولِي تَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِزِيَادَتِهَا فِي نَظَائِرِهَا، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ

صُورَةَ الْهَمْزَةِ كَمَا كُتِبَتْ فِي هَؤُلَاءِ، وَتَكُونُ الْأَلِفُ أَلِفَ يَاءٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِاطِّرَادِ حَذْفِ الْأَلِفِ مِنْ يَاءِ حَرْفِ النِّدَاءِ، وَلَكِنْ إِذَا أَمْكَنَ الْحَمْلُ عَلَى عَدَمِ الزِّيَادَةِ بِلَا مُعَارِضٍ فَهُوَ أَوْلَى، وَ-الله أعلم-.

وَرُسِمَتِ الْمَكْسُورَةُ فِي: لَئِنْ، وَيَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ يَاءً مَوْصُولَةً بِمَا قَبْلَهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَكَذَلِكَ صُوِّرَتْ فِي ائِنَّكُمْ فِي الْأَنْعَامِ وَالنَّمْلِ، وَالثَّانِي مِنَ الْعَنْكَبُوتِ وَفُصِّلَتْ وَأَئِنَّ لَنَا فِي الشُّعَرَاءِ وَأَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ فِي النَّمْلِ وَأَئِنَّا لَتَارِكُو فِي الصَّافَّاتِ وَائِذَا مِتْنَا فِي الْوَاقِعَةِ، وَكَذَا رُسِمَ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ فِي يس وَائِفْكًا فِي الصَّافَّاتِ فِي مَصَاحِفِ الْعِرَاقِ وَرُسِمَا فِي غَيْرِهَا بِأَلِفٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْبَابِ، وَ-الله أعلم-.

وَأَمَّا أَئمةً فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ذَكَرَهَا الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ فِيهِ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لَيْسَتْ أَوَّلًا، وَإِنْ كَانَتْ فَاءً، بَلْ هِيَ مِثْلُهَا فِي يَئِنُّ وَيَئِطُّ، وَكَذَلِكَ فِي بئس، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا فَرَسْمُهَا يَاءً عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا مِمَّا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَ-الله أعلم-.

وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الْمَفْتُوحَةُ بَعْدَ لَامِ التَّعْرِيفِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا الْآنَ فِي مَوْضِعَيْ يُونُسَ وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِجْرَاءً لِلْمُبْتَدَأِ مَجْرَى الْمُتَوَسِّطَةِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ لُزُومِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْأَدَاةَ).

طالب: (٢٠:٠٧).

الشيخ: لا أدري والله.. أئمة يئن، وييئس بدل بئس لأنه يتكلم على...، وحتى إنها عين للكلمة، ييئس.

طالب: (٢٠:١٩).

الشيخ: إذًا هناك أنات كتبتها بالياء، إذًا هذه من الطباعة الجزء الأول، الثالث

إذًا إذًا متفقة النسخ، إذًا منعتهم من الاجتهاد المجمع، إذًا في الرسالة، هذا عملهم هم عمل المطبعة وليس عمل الباحث.

(إِحْدَاهُمَا الْآنَ فِي مَوْضِعَيْ يُونُسَ وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِجْرَاءً لِلْمُبْتَدَأِ مَجْرَى الْمُتَوَسِّطَةِ).

أصلها الآن فدخلت، أصلها آن، فدخلت عليها ال.

(وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ لُزُومِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْأَدَاةَ).

أي الآن أصلها آن فدخلت عليها، العرب ما تقول آن تقول الآن، فدائمًا كلمة آن دائمًا مستخدمة معها أداة التعريف ال، هي كلمة مبتدأة، مثل أرض، لكن دخلت عليها ال فأصبحت الآن، فما من أحد حاليا يستخدم أو قليل استخدام آن بدون ال، فهي لازمة لها كثيرًا باعتبار لزوم هذه الكلمة، مثلما اعتبر الأرض كلمة واحدة، وهي في الأصل كلمتين.

هي أصلها أرض وأصلها آن.

طالب: (٢٢:٣٣).

الشيخ: حذفوها في الأرض، لا أدري.

طالب: (٢٢:٤٨).

الشيخ: هو يقول حُذِفت الهمزة من كلمة إحداها ال، هو يصح لكن أكثر استخدامها بـ ال، بدون ال يصح.

طالب: (٢٣:١٧).

الشيخ: لكن هذه مسبوقة بـ(أ) همزة الاستفهام، وليست موضع استفهام التي هي موضع الجن، يأتيك فيه الخلاف، فهذه ما فيها خلاف، وحُذِفت الهمزة من

كلمتين إحداها كذا...، واختلف في الذي، معناه أنه غير الذي في سورة الجن.

مع أنه غير...، قالوا الآن جئت بالحق ليست استفهامًا.

طالب: يقصد بالأداة أل التعريف؟

الشيخ: الذي فهمته ألف التعريف ملازمة لآن، ملازمة لها ما رأيكم.. الشيخ عبدالرحمن.. والشيخ عمر؟؟

(الْكَلِمَةِ الْأَدَاةَ إِحْدَاهُمَا الْآنَ فِي مَوْضِعَيْ يُونُسَ وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ).

فتدخل فيها المسبوقة بالاستفهام وغيره، إجراءً للمبتدئة مجرى المتوسطة وذلك بسبب أو باعتبار لزوم هذه الكلمة التي هي الآن الأداة.

نفس الكلمة، الذي فهمته أن كلمة آن هذا هو الأصل والأداة المقصود أل التعريف، آن لازمة لهذه الكلمة دائمًا، لأن أصل الكلمة آن دخلت عليها ال، أنقلها عني فهمي، لكن لا أتذكر الآن أين أذكر لك مصدرها، فهذا الأصل إن رأيت ما يخالفه، مستفاد به.

ربما حتى لكن كلمة الأرض جاءت بغير ال، الشيخ عنده إشكال آخر لما قلنا إنها مثل كلمة الأرض، يقول لماذا الأرض ما حُذفت من الأرض؟

طالب: (٢٥:٥٠).

الشيخ: أولا أنت ماذا فهمت من الأداة؟ أنت أخذت مننا ما فهمنا، فنأخذ منك ما فهمته، حتى الذي يسمعنا يسمع القول الثاني.

طالب: (٢٦:٢١).

الشيخ: وجميع القرآن تدخل فيه قالوا الآن جئت بالحق، هذا توجيه.

طالب: (٢٦:٤١).

الشيخ: -سبحان الله- تذكرت شيخًا عندما درست عنده قال الآن أصلها آن فدخلت عليها ال.

طالب: (٢٧:٠٤).

الشيخ: أنا فهمت أل للتعريف، لزومها، ما فيه شيء يلزم، ما في شيء لازم ولاصق الآن إلا ال، التي هي الأداة هذه الكلمة أداة التعريف، حُذِفت.

طالب: (٢٧:٢٩).

الشيخ: هي أصلها أون تذكرت الآن، آن أصلها الأصل الأساسي فيها أون، حتى الشيخ قال أصلها أون، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبت إلى ألف فأصبحت آن، إذًا آن هي الصورة الثانية في التصريف، وإلا هي واوية أون.

حديث جانبي مطول (٢٧:١٠)

الشيخ: لا وضحت الآن، لأن كلمة آن ليس مثل كلمة الأرض، كلمة آن الهمزة الألف التي بعد الهمزة ما هو ألف أصلا، الأصل واو، ربما هذه علة من العلل، كما مر معنا سابقًا، نعم أصلها همزة، التصريف يختلف.

الشيخ يتكلم لغويًا وأنا تكلمت صرفيًا...نعم صحيح.

طالب: (٢٩:٢٣).

الشيخ: أوان وهي نفسها، ربما نفس الشيء، التي في هذه اللحظة مثلًا أقول الآن كذا الآن، على كلمة آنٍ حالًا، أي زمنًا، وأيضًا نستخدم الأوان بمعنى الزمان، حان أوانه أي حان زمانه على هذا النحو.

(وَاخْتُلِفَ فِي الَّذِي).

أي في رسم.

(وَاخْتُلِفَ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَهُوَ: فَمَنْ يَسْتَمِعُ الْآنَ فَكُتِبَ فِي بَعْضِهَا بِأَلِفٍ، وَهَذِهِ الْأَلِفُ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ إِذِ الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَهَا مَحْذُوفَةٌ عَلَى الْأَصْلِ اخْتِصَارًا).

أيضًا هنا في تعليق أساسًا للدكتور أيمن لكن ما كتبته كأنه ذكر هنا الشيخ ابن الجزري أيضًا خالف جمهور إن لم يكن الجل جُل الرسام، فالشيخ يقول:

(وَاخْتُلِفَ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَهُوَ: فَمَنْ يَسْتَمِعُ الْآنَ فَكُتِبَ فِي بَعْضِهَا بِأَلِفٍ، وَهَذِهِ الْأَلِفُ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ).

وبعضهم يقول: الألف الأولى هي الزائدة في كلمة الآن، لأن الشيخ الآن يرى أن الألف الأولى المتصل بها اللام هي سورة الهمزة، والألف المحذوفة هي التي بعدها.

الرُسام على العكس، والشيخ ابن الجزري كما قال وجدت النص، لكن ما أوصلني، كتاب نثر المرجان، وطبعًا هذا نثر المرجان من الكتب التي اهتمت برسم مصحف ابن الجزري -رحمه الله عليه-، مع أن الحقيقة لا أدري هل هو كان ينقل من النص مباشرة، أي من المصحف أو من مصحف بواسطة له، فكأنه يقول الشيخ ابن الجزري أنا نقلت نصه لكنني نسيته الآن.

كأنه يقول الشيخ الأركاني يقول الشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه- رسمها رسمًا يخالف، نعم هو الآن أمامي أقرأ منه الشيخ يقول: الآن بإثبات همزة الوصل، وبإثبات الألف بعد اللام، هذا كلام الشيخ الأركاني -رحمه الله عليه-، لإثبات الألف بعد اللام بوضع مشدودة مشبعة بينها تدل على الهمزة المحذوفة، إذًا بعد اللام بإثبات الألف بعد اللام، وبوضع مشدودة التي تدل على الهمزة المحذوفة.

قال الداني: وكذلك حذفوها، أي الألف بعد اللام ففي قوله الآن جئت.

طالب: (١٠:٣٤).

الشيخ: ما عندي كتاب النثر والمرجان.

قال الداني: وكذلك حذفوها، أي الألف بعد اللام في قوله: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة:٧١]، ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧]؛ إلى غير ذلك إلا موضعًا واحدًا فإنهم أثبتوا الألف فيه، وهو قوله في سورة الجن: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾ [الجن:٩].

وبذلك صرَّح الشاطبي والسيوطي في الإتقان، ولكن الجزري حذفها في مصحفه ولم يشير إلى الخلاف أيضًا.

هذا كلام الشيخ الأركاني طبعًا هو وقف على المصحف الذي رسمه ابن الجزري، ويقال أن الشيخ ابن الجزري رسمه، لأنه ينقل عنه بواسطة -والله أعلم- إن لم تخني الذاكرة.

إذًا ابن الجزري حذف الألف فالشيخ يقول: وحذفوا الألف بعد اللام، في قوله ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة:٧١]، ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧]؛ ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ﴾ [الأنفال:٦٦]؛ إلا موضعًا واحدًا فهم أثبتوا الألف فيه.

إذًا الألف الذي فيه وفي قوله في سورة الجن: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾ [الجن:٩]؛ إذًا هذا الألف على مذهب الداني أو مذهب الجمهور هو الألف الذي هو صورة الهمزة.

الشيخ يقول: حذفوها إلا موضع واحد، أثبتوا الألف فيه وهو: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ

ﵟٱلۡـَٔانَﵞ [الجن:٩]؛ معناه أن الالف المتصل باللام في سورة الهمزة، عفوًا هو المحذوف.

-سبحان الله- في مصحف أنا وقفت عليه قديمًا طبعة من طبعات المصحف كاتبين في موضع سورة الجن تتصل اللام بالنون، لكن الآن كل المصاحف التي وقفت عليها، التي طبعها المجمع طبعا، أي كلها سواءً كانت الألف الأولى المحذوفة أو سورة الهمزة أو غيره، لكن النون بمفردها والآن بمفردها، لكن نتكلم عن مصحف لا أدري هو الشمري قديمًا لا أدري.

لكن من المصاحف القديمة التي طبعتها قديمة متصلتين ببعضهما البعض أو يكون المصحف الباكستاني لا أدري، الحقيقة بحثت عن هذا المصحف ما وجدت، لكنه موجود في الذاكرة، واضح، أيضًا فهذا مما خالف فيه ابن الجزري، خالف فيه جمهور الرسام.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالثَّانِيَةُ الَايْكَةِ فِي الشُّعَرَاءِ وَص رُسِمَتْ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَعْدِ اللَّامِ، وَقَبْلَهَا لِاحْتِمَالِ الْقِرَاءَتَيْنِ فَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ ظَاهِرَةٌ تَحْقِيقًا، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ تَحْتَمِلُ تَقْدِيرًا عَلَى اللَّفْظِ وَمُرَادِ النَّقْلِ وَرُسِمَ أَفَاينْ مَاتَ فِي آلِ عِمْرَانَ أَفَاينْ مِتَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ بِيَاءٍ بَعْدَ الْأَلِفِ فَقِيلَ: إِنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ، وَالصَّوَابُ زِيَادَةُ الْأَلِفِ لمَا أَذْكُرُهُ، وَرُسِمَ بِاييدٍ، وَبِايِيِّكُمْ بِأَلِفٍ بَعْدَ الْبَاءِ وَبِيَاءَيْنِ بَعْدَهَا، فَقِيلَ: إِنَّ الْيَاءَ الْوَاحِدَةَ زَائِدَةٌ، وَلَا وَجْهَ لِزِيَادَتِهَا هُنَا، وَالصَّوَابُ عِنْدِي- وَاللهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْأَلِفَ هِيَ الزَّائِدَةُ كَمَا زِيدَتْ فِي مِائَةٍ وَمِائَتَيْنِ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ كُتِبَتْ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ وَتَنْزِيلا لِلْمُبْتَدَأَةِ مَنْزِلَةَ الْمُتَوَسِّطَةِ بغَيْرِهَا).

طبعًا في نسخة سين بغيرها ولغيرها، وفي بقية النسخ كغيرها.

(وَأَمَّا بِايَةٍ، وَبِايَاتِنَا فَرُسِمَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِأَلِفٍ بَعْدَ الْباءِ وَيَاءَيْنِ بَعْدَهَا، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى زِيَادَةِ الْيَاءِ الْوَاحِدَةِ، وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْمَصَاحِفِ الْعِرَاقِيَّةِ بَايِيَةٍ، وَبِايِيتِنَا بِيَاءَيْنِ بَعْدَ الْأَلِفِ).

أي بسنتين.

(وَلَمْ أَرَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ كَذَلِكَ بِيَاءَيْنِ، قَالَ: إِنَّمَا كُتِبَتْ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَالَةِ، فَصُوِّرَتِ الْأَلِفُ الْمُمَالَةُ يَاءً وَحُذِفَتِ الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ مِنْ بِآيَةٍ، وَبِآيَاتِنَا كَمَا حُذِفَتْ مِنْ آيَاتٍ انْتَهَى).

طبعًا في تعليق على إمالة الهمزة بآياتنا.

نرى الآن، جاء في حاشية كاف قوله أي قول ابن الجزري فصورت الألف الممالة أي رسمت ياءً والألف قبلها صورة الهمزة، والياء بعدها هي الياء المفتوحة التي حُذِفت الألف بعدها فيصير ثلاثة ألفات، ألف صورة الهمزة، وألفٌ ممالٌ كُتِب ياءً، وألفٌ حُذِف بعد الياء المفتوحة.

فقول ابن الجزري في هذا التعليق طبعًا الكلام هذا كله موجود في حاشية إحدى نسخ النشر فقول ابن الجزري في التصويب الأول: ولو قال الألف التي بعد الهمزة، أي ما يذكره الشيخ ابن الجزري بعد قليل، فلو قال ابن الجزري (الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي (بِآيَةٍ))؛ يصح فقول ابن الجزري في التصويب الأول ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ((بِآيَةٍ))؛ لا يصح إنه إن أراد بها الممالة حتى تكون هي المحذوفة.

فأي ألفٍ حينئذٍ كتبت ياءٍ على نية الإمالة، وأي وجهٍ لكتب الياء بعدها عنها، وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني، أي القول الثاني الذي سيذكره ابن الجزري، من المقالة الوافية في شرح القصيدة

الدالية تأليف سيدي أحمد بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونفعنا بعلومه.

نرجع إلى كلام ابن الجزري بعد أن أنهى كلام السخاوي، قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَوْلُهُ).

أي قول السخاوي.

(حُذِفَتِ الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ مِنْ بِآيَةٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْيَاءِ فِي بِآيَةٍ أَلِفٌ، إِنَّمَا الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ فِي بِآيَاتِنَا، وَلَوْ قَالَ: الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي (بِآيَةٍ)، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ فِي بِآيَاتِنَا لَكَانَ ظَاهِرًا. وَلَعَلَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ فَسَبَقَ قَلَمُهُ، أَوْ لَعَلَّهُ إِنَّمَا رَأَى بِـ آيَةٍ الْجَمْعَ مِثْلُ بِآيَاتِنَا، وَعَلَيْهِ يَصِحُّ كَلَامُهُ، وَلَكِنْ سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ سِنَةً، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

هذا الذي يقول الشيخ أنه الثاني أولى بالصواب، فالصواب هو التصويب الثاني، إنه السخاوي كتبها صحيحة، لكن السنة هي التي سقطت من النسخ.

(فَهَذَا مَا عَلِمْنَاهُ خَرَجَ مِنْ رَسْمِ الْهَمْزِ عَنِ الْقِيَاسِ الْمُطَّرِدِ، وَأَكْثَرُهُ عَلَى قِيَاسٍ مَشْهُورٍ، وَغَالِبُهُ لِمَعْنًى مَقْصُودٍ، وَإِنْ لَمْ يُرَدْ ظَاهِرُهُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَجْهٍ مُسْتَقِيمٍ يَعْلَمُهُ مَنْ قَدَرَ لِلسَّلَفِ قَدْرَهُمْ وَعَرَفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ).

وما أقلهم في هذا الزمان، نسأل الله أن يجعلنا ممن يعلم قدر السلف ويقدر قدرهم، ويعرف لهم حقهم.

(وَقَدْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ).

قوله بعض الناس قد يكون هو ابن المنادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما صرح به الداني في المحكم.

(وَقَدْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ فِي بَعْضِ مَا خَرَجَ عَمَّا عَرَفَهُ مِنَ الْقِيَاسِ: هُوَ

عِنْدَنَا مِمَّا قَالَ فِيهِ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَى فِي الْمَصَاحِفِ لَحْنًا سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا).

قد مر معنا قبل قليل هذا الكلام لابن المنادي إذًا هو ابن المنادي.

(وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَرَى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا فِي الْمُصْحَفِ يُخَالِفُ رَسْمَ الْكِتَابَةِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فِيهَا فَيُقِرُّهُ عَلَى حَالِهِ وَيَقُولُ: إِنَّ فِي الْمُصْحَفِ لَحْنًا سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْكِتَابَةِ مَعْنًى وَلَا فَائِدَةٌ، بَلْ كَانَتْ تَكُونُ وَبَالًا لِاشْتِغَالِ الْقُلُوبِ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: وَعِلَّةُ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَرْسُومَةِ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى خِلَافِ مَا جَرَى بِهِ رَسْمُ الْكِتَابِ مِنَ الْهِجَاءِ- الِانْتِقَالُ مِنْ وَجْهٍ مَعْرُوفٍ مُسْتَفِيضٍ إِلَى وَجْهٍ آخَرَ مِثْلِهِ فِي الْجَوَازِ وَالِاسْتِعْمَالِ وَإِنْ كَانَ الْمُنْتَقَلُ عَنْهُ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا، انْتَهَى.

وَالْأَثَرُ فَقَدْ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ بِأَلْفَاظٍ مُضْطَرِبَةٍ مُخْتَلِفَةٍ وَكُلُّهَا مُنْقَطِعَةٌ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا، وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي مُصْحَفٍ جُعِلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ، ثُمَّ يَتْرُكُهُ لِتُقِيمَهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَتَّى قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ وُلِّيتُ مِنَ الْمَصَاحِفِ مَا وَلِيَ عُثْمَانُ لَفَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَأْمُرْ بِكِتَابَةِ مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا كُتِبَ بِأَمْرِهِ عِدَّةُ مَصَاحِفَ، وَوَجَّهَ كُلًّا مِنْهَا إِلَى مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ، فَمَاذَا يَقُولُ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِيهَا؟ أَيَقُولُونَ: إِنَّهُ رَأَى اللَّحْنَ فِي جَمِيعِهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَتَرَكَهُ لِتُقِيمَهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا أَمْ رَآهُ فِي بَعْضِهَا؟ فَإِنْ قَالُوا فِي بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ، فَقَدِ اعْتَرَفُوا بِصِحَّةِ الْبَعْضِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّ اللَّحْنَ كَانَ فِي مُصْحَفٍ دُونَ مُصْحَفٍ، وَلَمْ تَأْتِ الْمَصَاحِفُ مُخْتَلِفَةً إِلَّا فِيمَا هُوَ مِنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ وَلَيْسَ ذَلِكَ

بِلَحْنٍ وَإِنْ قَالُوا: رَآهُ فِي جَمِيعِهَا لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنَاقِضًا لِقَصْدِهِ فِي نَصْبِ إِمَامٍ يُقْتَدَى بِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَأَيْضًا فَإِذَا كَانَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا جَمْعَهُ وَكِتَابَتَهُ لَمْ يُقِيمُوا ذَلِكَ وَهُمْ سَادَاتُ الْأُمَّةِ وَعُلَمَاؤُهَا، فَكَيْفَ يُقِيمُهُ غَيْرُهُمْ).

قال الزمخشري -رحمه الله عليه- وهم أي الصحابة كانوا أبعد همةً في الغيرة على الإسلام، وزب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله سنةٍ ليسدها من بعده وخلقًا يرفوه من يلحق بهم، طبعًا هذا الناقل عن الزمخشري نقلته بواسطة كتاب التحرير والتنوير للإمام الطاهر ابن عاشور -رحمه الله عليه- في الجزء السادس صفحة ثلاثين.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (وَإِنَّمَا قَصْدُنَا اسْتِيعَابُ مَا رُسِمَ فِي ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْهَمْزِ لِأَنَّا لَمَّا أَتَيْنَا عَلَى (تخفيفه) تَحْقِيقِهِ عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ).

الذي هو القياس.

(وَكَانَ مِنْهُ مَا صَحَّ نَقْلًا وَمَا لَا يَصِحُّ تَعَيَّنَ أَنْ نَأْتِيَ عَلَى رَسْمِ الْهَمْزِ لِنَذْكُرَ مَا يَصِحُّ أَيْضًا مِمَّا لَا يَصِحُّ، قَالَ فإن الَّذِينَ أَثْبَتُوا الْوَقْفَ بِالتَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ: اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِمَا وَافَقَ منه التَّخْفِيفَ الْقِيَاسِيَّ وَلَوْ بِوَجْهٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَاصِلٍ وَأَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، وَصَاحِبُهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَمَكِّيٌّ وَالشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ إِذَا كَانَ فِي التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ وَجْهٌ رَاجِحٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ ظَاهِرَ الرَّسْمِ، وَكَانَ الْوَجْهُ الْمُوَافِقُ ظَاهِرَهُ مَرْجُوحًا كَانَ هَذَا الْمُوَافِقُ الرَّسْمَ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا بِاعْتِبَارِ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِالْوَاوِ الْمَحْضَةِ نَحْوُ يَعْبَؤُا، وَالْبَلَؤُا، وَهُزُوًا، وَكُفُوًا مِمَّا كُتِبَ بِالْوَاوِ.

وقد يكون مما كتب بالألف نحو النَّشْأَةَ مِمَّا كُتِبَ بِأَلِفٍ، وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ بَيْنَ

نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ عِنْدَ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالرَّوْمِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْيَاءِ الْمَحْضَةِ نَحْوُ مِنْ نَبَايِ الْمُرْسَلِينَ، وَمِنْ أَنَايِ اللَّيْلِ مِمَّا كُتِبَ بِالْيَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَلِفِ نَحْوُ الْمُوَافِقِ لِلْمُصْحَفِ كَمَا سَيَأْتِي، وَنَحْوُ سَنُقْرِئكَ، وَسَيِّئَةً، وَنَحْوُ (هَؤُلَاءِ) وَ(أَينَّكُمْ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ، وَنَحْوُ يَابْنَ أُمٍّ، وَيَوْمَئِذٍ، وَنَحْوُ السُّواى، وَمَوْيِلًا عَلَى رَأْيٍ.

وَقَدْ يَكُونُ بِالْحَذْفِ نَحْوُ: (يَسْتَهْزُونَ) وَ(الْمُنْشِيُونَ)، (وَخَاسِيينَ) وَ(مُتَّكِيينَ) وَ(دُعَاءً) وَ(نِدَاءً) وَ(مَلْجَأً وَقَدْ يَكُونُ بِالنَّقْلِ نَحْوُ أَفِيدَةً، وَمَسُولًا، وَالظَّمَانُ وَقَدْ يَكُونُ بِالنَّقْلِ وَالْإِدْغَامِ نَحْوُ شَيًّا، وَسُوًا وَقَدْ يَكُونُ بِالْإِدْغَامِ نَحْوُ رِءْيًا، وَتُؤْوِي، وَنَحْوُ رُويَاكَ، وَالرُّويَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ. وَهَذَا هُوَ الرَّسْمُ الْقَوِيُّ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُ: الصَّحِيحُ، وَقَدْ يُقَالُ: الْمُخْتَارُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ....

طبعًا الكلام كله واضح -الحمد لله-.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ الِاخْتِيَارُ عِنْدَ الْقُرَّاءِ الْوَقْفُ لِحَمْزَةَ عَلَى الْمَهْمُوزِ بِتَسْهِيلٍ لَا يُخَالِفُ الْمُصْحَفَ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ: وَقَدِ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِ مَا جَاءَ مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَطَرِّفِ مَرْسُومًا).

أي ما جاء مرسومًا في المصحف.

(فِي الْمُصْحَفِ عَلَى نَحْوِ حَرَكَتِهِ، كَقَوْلِهِ: فَقَالَ الْمَلَؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ الثَّلَاثَةُ الْأَحْرُفِ مِنَ النَّمْلِ، وَكَذَلِكَ تَفْتَوُا، وَنَشَوُا، وَمَا أَشْبَهُهُ مِمَّا صُوِّرَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ وَاوًا عَلَى حَرَكَتِهَا، أَوْ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ، وَكَذَلِكَ: مِنْ نَبَايِ الْمُرْسَلِينَ وَشِبْهُهُ مِمَّا رُسِمَتْ فِيهِ يَاءً عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَسْهِيلُ الْهَمْزَةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا فَتُبْدَلُ أَلِفًا سَاكِنَةً حَمْلًا عَلَى سَائِرِ نَظَائِرِهِ وَإِنِ اخْتَلَفَتْ صُورَتُهَا فِيهِ؛ إِذْ ذَلِكَ هُوَ الْقِيَاسُ قَالَ: وَكَانَ هَذَا).

أي الداني.

(وهذا مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

أي أبي الحسن بن غلبون.

(وَقَالَ آخَرُونَ: تُسَهَّلُ الْهَمْزَةُ فِي ذَلِكَ بِأَنْ تُبْدَلَ بِالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا مُوَافِقَةً عَلَى رَسْمِهَا، تُبْدَلُ وَاوًا سَاكِنَةً فِي قَوْلِهِ: الْمَلَوُا وَبَابِهِ، وَتُبْدَلُ يَاءً سَاكِنَةً فِي قَوْلِهِ: مِنْ نَبَايِ الْمُرْسَلِينَ وَنَحْوِهِ قَالَ: وَهَذَا كَانَ مَذْهَبَ شَيْخِنَا أَبِي الْفَتْحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَهُوَ اخْتِيَارِي أَنَا).

أي الداني.

(وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْقِيَاسَ فَإِنَّ هَذَا أَوْلَى مِنْ جِهَتَيْنِ...

الكلام كله للداني، كان مذهب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال وهو اختياري أنا، هذا كلام الداني نفسه واضح من السياق.

(وَهُوَ اخْتِيَارِي أَنَا).

فإن هذا هو أي الذي تسهل في جميع ذلك الأول الذي تسهل على حركة ما قبلها تبدل ألفًا هكذا.

(أَحَدُهُمَا أَنَّ أَبَا هِشَامٍ وَخَلَفًا رَوَيَا، عَنْ حَمْزَةَ نَصًّا أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْهَمْزَةِ خَطَّ الْمُصْحَفِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ وَقْفَهُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ بِالْوَاوِ وَبِالْيَاءِ عَلَى حَالِ رَسْمِهِ دُونَ الْأَلِفِ لِمُخَالَفَتِهِمَا إِيَّاهُ وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ خَلَفًا قَدْ حَكَى ذَلِكَ عَنْ حَمْزَةَ مَنْصُوصًا، ثُمَّ حَكَى).

أي الداني وحكايته بسند إلى خلف قال كان حمزة يُشم الياء.

(ثُمَّ حَكَى ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الْكَلِمُ فِي الْمَصَاحِفِ مَرْسُومَةٌ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَمَعَ

هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ فَإِنَّ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ بِالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا دُونَ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً فِي نَحْوِ ذَلِكَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ حَكَاهَا سِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: هَذَا الْكَلَوُ فَيُبْدِلُونَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا، وَ: مَرَرْتُ بِالْكَلِي، فَيُبْدِلُونَ مِنْهَا يَاءً، وَ: رَأَيْتُ الْكَلَا، فَيُبْدِلُونَ مِنْهَا أَلِفًا حِرْصًا عَلَى الْبَيَانِ).

أن هذا الكلو أصلها هذا الكلؤ، وهذا الكلئ، ورأيت الكلأ.

(قَالَ- يَعْنِي سِيبَوَيْهِ-: وَهُمُ الَّذِينَ يُحَقِّقُونَ فِي الْوَصْلِ. قَالَ الدَّانِيُّ: فَوَاجِبٌ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ اللُّغَةِ فِي مَذْهَبِ هِشَامٍ وَحَمْزَةَ فِي الْكَلِمِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي الْوَصْلِ كَالْعَرَبِ الَّذِينَ جَاءَ عَنْهُمْ ذَلِكَ. انْتَهَى).

وَقَالَ أَيْضًا:.. أي الداني.

(وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي إِدْغَامِ الْحَرْفِ الْمُبْدَلِ مِنَ الْهَمْزَةِ وَفِي إِظْهَارِهِ فِي قَوْلِهِ: تُؤْوِي إِلَيْكَ وَالَّتِي تُؤْوِيهِ، وَفِي قَوْلِهِ: رِئْيًا فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى إِدْغَامَهُ مُوَافَقَةً لِلْخَطِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى إِظْهَارَهُ لِكَوْنِ الْبَدَلِ عَارِضًا، فَالْهَمْزَةُ فِي التَّقْدِيرِ وَالنِّيَّةِ، وَإِدْغَامُهَا مُمْتَنِعٌ قَالَ: وَالْمَذْهَبَانِ فِي ذَلِكَ صَحِيحَانِ، وَالْإِدْغَامُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَنْصُوصًا عَنْ حَمْزَةَ فِي قَوْلِهِ: رِئْيًا لِمُوَافَقَةِ رَسْمِ الْمُصْحَفِ الَّذِي جَاءَ عَنْهُ اتِّبَاعُهُ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى الْهَمْزِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّمَ فِي التَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ بِمَا صُوِّرَتْ بِهِ وَحَذَفَهَا فِيمَا حُذِفَتْ فِيهِ، فَيُبْدِلُهَا وَاوًا خَالِصَةً فِي نَحْوِ رَوُفٌ أَبْنَاوُكُمْ وَتَوُزُّهُمْ، وَشُرَكَاوُكُمْ، وَيُذْرَوُكُمْ، وَنِسَاوُكُمْ، وَأَحِبَّاوُهُ، وَهَوُلَاءِ وَيُبْدِلُهَا يَاءً خَالِصَةً فِي نَحْوِ تَايِبَاتٍ سَايِحَاتٍ وَنِسَايِكُمْ وَأَبْنَايِكُمْ وَخَايِفِينَ وَأُولَيكَ وَجَايِرٌ وَمَوْيِلًا وَلَيِنْ وَيُبْدِلُهَا أَلِفًا خَالِصَةً فِي نَحْوِ سَالَ وَامْرَاتُهُ وَسَالَهُمْ وَبَدَاكُمْ وَاخَاهُ وَحَذَفَهَا فِي نَحْوِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاهُ إِنْ أَوْلِيَاوُهُ إِلَى أَوْلِيَايِهِمْ، وَيَقُولُ فِي فَادَّارَاتُمْ: فَادَّارَتُّمْ، وَفِي امْتَلَأْتِ: امْتَلَتِ).

والآن نتكلم بهذه اللغة بدلًا من امتلأت نقول امتلت.

(وَفِي اشْمَأَزَّتْ: اشْمَازَّتْ، وَاشْمَزَّتْ، وَفِي أَأَنْذَرْتَهُمْ: أَنْذَرْتَهُمْ، وَفِي الْمَوْءُودَةُ: الْمَوْدَةُ عَلَى وَزْنِ الْمَوْزَةِ وَلَا يُبَالُونَ وَرَدَ ذَلِكَ عَلَى قِيَاسٍ أَمْ لَا، صَحَّ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَمْ يَصِحَّ، اخْتَلَّتِ الْكَلِمَةُ أَمْ لَمْ تَخْتَلَّ، فَسَدَ الْمَعْنَى أَمْ لَمْ يَفْسُدْ وَبَالَغَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ شُرَّاحِ قَصِيدَةِ الشَّاطِبِيِّ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَتَى بِمَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَسُوغُ.

فَأَجَازَ فِي نَحْوِ رَأَيْتُ، وَسَأَلْتُ: رَايْتُ وَسَالْتُ..

تشعر وكأنها لغة إنجليزية...

فَجَمَعَ بَيْنَ ثَلَاثِ سَوَاكِنَ، وَلَا يُسْمَعُ هَذَا إِلَّا مِنَ اللِّسَانِ الْفَارِسِيِّ وَأَجَازَ فِي نَحْوِ يَجْأَرُونَ: يَجْرُونَ وَيَسْأَلُونَ: يَسْلُونَ فَأَفْسَدَ الْمَعْنَى وَغَيَّرَ اللَّفْظَ).

لأن يجأرون من جأر، ويجرون من الجري فتغير المعنى نهائي.

(وَفِي (بُرَآءُ)- بُرَوُا).

هذه أصبحت كأنها لغة إفريقية.

(فَغَيَّرَ الْمَعْنَى وَأَفْسَدَ اللَّفْظَ، وَأَتَى بِمَا لَا يَسُوغُ ورأيت).

أي ابن الجزري يقول:

(وَرَأَيْتُ فِيمَا أَلَّفَهُ ابْنُ بَصْخَانَ فِي وَقْفِ حَمْزَةَ أَنْ قَالَ: وَمَا رُسِمَ مِنْهُ بِالْأَلِفِ وُقِفَ عَلَيْهِ بِهَا نَحْوُ وَأَخَاه بِأَنَّهُمْ، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: فَآتِهِمْ عَلَى مَا فِيهِ حَتَّى رَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ بَانَّهُمْ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَالَ فِي الْوَقْفِ بَانَّهُمْ فَيَفْتَحُ الْبَاءَ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْطَقَ بِالْأَلِفِ بَعْدَهَا إِلَّا بِفَتْحِهَا، ثُمَّ يَمُدُّ عَلَى الْأَلِفِ مِنْ أَجْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ نَقْلُهُ وَلَا تَثْبُتُ رِوَايَتُهُ عَنْ حَمْزَةَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا عَمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ).

أي نقل عن حمزة وأصحابه.

(وَيُقَالُ لَهُ: الرَّسْمِيُّ. وَقَدْ يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُ: الْمَتْرُوكُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ أَشَدُّ نُكْرًا مِنْ بَعْضٍ.

فَأَمَّا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً فِي نَحْوِ خَايِفِينَ، وَجَايِرٌ، وَأُولَيكَ، وَوَاوًا فِي نَحْوِ ابْنَاوُكُمْ، وَأَحِبَّاوُهُ فَإِنِّي تَتَبَّعْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَنُصُوصِ الْأَئِمَّةِ، وَمَنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ فَلَمْ أَرَ أَحَدًا ذَكَرَهُ وَلَا نَصَّ عَلَيْهِ وَلَا صَرَّحَ بِهِ، وَلَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ، وَلَا دَلَّتْ عَلَيْهِ إِشَارَتُهُ سِوَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَجْهًا فِي نَحْوِ تَائِبَاتٍ بِإِبْدَالِ الْيَاءِ، وَفِي نَحْوِ رَوُوفٌ بِإِبْدَالِ الْوَاوِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيَّ فِي كِتَابِهِ الِاتِّضَاحُ حَكَى هَذَا عَنْ شَيْخِهِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ، وَقَالَ: وَلَمْ أَرَ أَحَدًا ذَكَرَهُ وَلَا حَكَاهُ مِنْ جَمِيعِ مَنْ لَقِيتُ غَيْرَهُ قُلْتُ: ثُمَّ إِنِّي رَاجَعْتُ كِتَابَ الطَّبَرِيِّ، وَهُوَ الِاسْتِبْصَارُ فَلَمْ أَرَهُ حَكَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ سِوَى بَيْنَ بَيْنَ لَا غَيْرُ).

طبعًا الشيخ الأهوازي يقول: ربما سمعه من شيخه الطبري في الدرس أي ليس شرطًا أن يكون في كتابه، لكن الشيخ يقول إنه رجع إلى الكتاب فما وجده، فهذا لا يقلل من النقل أو من نسبة الإمام الأهوازي هذا الرأي إلى شيخه لأنه رأيت أبا علي في كتابه حكى هذا عن شيخه، -الله أعلم- ما هي الصيغة التي حكاه بها لكن الأهوازي في القراءات ثقةٌ فهو حكى عن شيخه لكن احتمال أن شيخه لم يضع ذلك في كتابه.

وبهذا نجمع بين ما قاله الشيخ ابن الجزري وما قاله الأهوازي -والله أعلم-.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالْقَصْدُ أَنَّ إِبْدَالَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَحْضَتَيْنِ فِي ذَلِكَ، هُوَ مِمَّا لَمْ تُجِزْهُ الْعَرَبِيَّةُ، بَلْ نَصَّ أَئِمَّتُهَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي لَمْ يَأْتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنْ تَكَلَّمَتْ بِهِ النَّبَطُ، وَإِنَّمَا الْجَائِزُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ بَيْنَ بَيْنَ لَا غَيْرَ.

وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ أَيْضًا، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَمِنْهُ مَا وَرَدَ عَلَى ضَعْفٍ، وَمِنْهُ مَا لَمْ يَرِدْ بِوَجْهٍ، وَكُلُّهُ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ اجْتِمَاعِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ. فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ الْمَتْرُوكِ الَّذِي لَا يُعْمَلُ بِهِ وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَسَيَأْتِي النَّصُّ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ لِيُعْلَمَ الْجَائِزُ مِنَ الْمُمْتَنِعِ -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-

حديث جانبي (٦١:٥٥)..

وَذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ حَسْبَمَا وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ بِهِ دُونَ الْعَمَلِ بِالتَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ وَهَذَا الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ سَوَّارٍ وَابْنُ شَيْطَا وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرَزُورِيُّ وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَشَيْخُهُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ سُفْيَانَ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ سِوَاهُ، وَلَا عَدَلُوا إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ ضَعَّفَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ الْقَوْلَ بِهِ، وَرَدَّ عَلَى الْآخِذِينَ بِهِ، وَرَأَى أَنَّ مَا خَالَفَ جَادَّةَ الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ وَلَا الْجُنُوحُ إِلَيْهِ إِلَّا بِرِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ، وَأَنَّهَا فِي ذَلِكَ مَعْدُومَةٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طبعًا الحاشية كتب الباحث: لم أجد ذكر هذا الرأي في التذكرة فلعله في كتابه الوقف لحمزة وهشام، طبعًا نص هذا الكلام ذكره ابن المبارك ونقله ابن المبارك في المقالة الوافية المقدار الموجود عندي مخطوط ذكر فيه هذا النص في صفحة (٢٠) وذكره ردًا على صاحب المنظومة لأن المنظومة ذهبت إلى ما يخالف هذا.

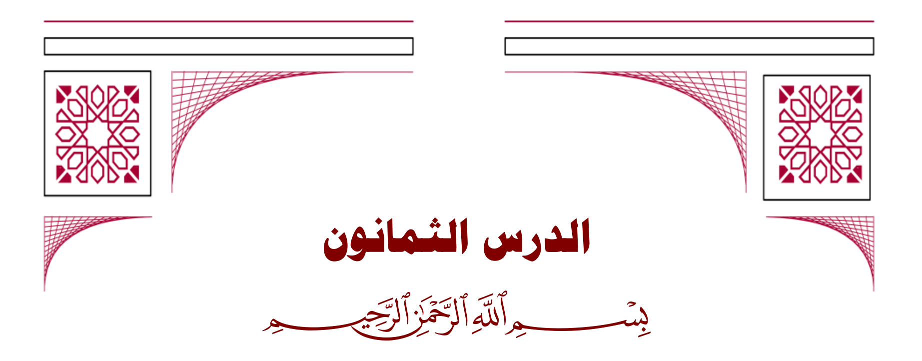
فيقول أحمد بن المبارك، بعد ما ذكر كلام ابن الجزري قال: إذا تأملته وجدت الدرك على المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من وجهين، المصنف الذي هو الناظم صاحب نسبة المنع للجمهور فإن في النشر أنهم تركوه ولم يذكروه وذلك منه سكوتٌ عنه، والسكوت ليس بحكمٍ كما هو معلومٌ.

لأن الشيخ هنا يقول فمن أين أنهم منعوه، لأن الشيخ يقول وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف وهذا الذي لم يذكر ابن سوار ثم ذكر قال لم يذكر هؤلاء العلماء سواه، -الله أعلم- صاحب المنظومة فهم من عدم الذكر المنع، فالشيخ الشارح ابن المبارك يعني يقول أن كلام ابن الجزري دالٌ على أنهم تركوه ولم يذكروه، أي سكتوا عنه، والسكوت ليس بحكمٍ حتى يقال أنه منعه، فمن أين أنهم منعوه، فعدم ذكرهم لا يدل على منعهم، هذا مقصوده -والله أعلم-.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

ونلتقي -إن شاء الله- الحصة القادمة

-بإذن الله-



الدرس الثمانون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومساكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الكرام نواصل -إن شاء الله- قراءة التنبيهات وما يسمح بها الوقت.

إذا سمح الوقت نقرأها كاملةً لأن بعض المسائل فيها بعض الكلام والتعليقات، نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يفتح علينا فيها، ويشرح صدورنا وييسر أمورنا، ويرزقنا الفهم لكلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام نبيه ﷺ ثم الفهم لكلام العلماء.

❁ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (تَنْبِيهَاتٌ، الْأَوَّلُ يَجُوزُ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ فِيمَا لا تُبْدَلِ الْهَمْزَةُ الْمُتَطَرِّفَةُ فِيهِ حَرْفَ مَدٍّ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا مَا أُلْقِيَ فِيهِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّاكِنِ نَحْوُ دِفْءٌ، وَالْمَرْءُ، وَسُوءٍ، وَمِنْ سُوءٍ، وَشَيْءٍ، وَكُلِّ شَيْءٍ).

فإذًا لماذا تكررت، سوء، واحدة منهم لابد لكن وشيء وكل شيء هذه في المخطوط، إذًا عندي هنا شيءٍ وشيءٌ، كلها مجرورة، وسوء، واحدة سوء، والأخرى سوء.

(وَالثَّانِي مَا أُبْدِلَ الْهَمْزُ فِيهِ حَرْفًا وَأُدْغِمَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ نَحْوُ شَيْء).

في سين سيء وهو خطأ، وسوءً أعادها الشيخ أيضًا.

(وَسُوءٍ عِنْدَ مَنْ رَوَى فِيهِ الْإِدْغَامَ).

طبعًا الشيخ ابن الجزري هذا الأول والثاني هذا كله وجله هو نص كلام الإمام أبي شامة -رحمة الله عليه- في شرحه للشاطبية، فالشيخ أبو شامة بعد أن نقل هذين الوجهين، ما ألقيَّ في حركة الهمز، وما أبدل في الهمزة بحرف مد قال: وهذا معنى قول صاحب التيسير الروم والإشمام جائزان في الحرف المتحرك بحركة الهمزة وفي المبدل منها غير الألف.

(وَالثَّالِثُ مَا أَبْدِلَتْ فِيهِ الْهَمْزَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ وَاوًا أَوْ يَاءً بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ نَحْوُ الْمَلَأَ - الْمَلَوا).

طبعًا هنا عندنا في الطبعة الملأِ وهذا خطأ في نفس الجهة التي طبعت الكتاب وإلا في الرسالة الأصل الملؤا وكذلك غفى النسخ الملؤا، من عنده هذه الطبعة التي نقرأها يصححها، فهذا ليس من أصل الرسالة.

(وَالضُّعَفُوا، وَمِنْ نَبَايِ، وَايتَايِ وَالرَّابِعُ مَا أُبْدِلَتْ فِيهِ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَ الضَّمِّ وَاوًا، وَالْمَضْمُومَةُ بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ نَحْوُ لُولُؤٌ، وَيَبْتَدِئُ).

طبعًا كله إشارة إلى قول الشيخ -رحمة الله عليه- في الطيبة: واشمم، ورم بغير المبدل وقول الشاطبي واشم ورم فيما سواه متبدلا بها حرف مدٍ، واعرف الباب محفلا.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَأَمَّا مَا تُبْدَلُ حَرْفَ مَدٍّ فَلَا رَوْمَ فِيهِ وَلَا إِشْمَامَ، وَهُمَا نَوْعَانِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْبَابِ، أَحَدُهُمَا: مَا تَقَعُ الْهَمْزَةُ فِيهِ سَاكِنَةً بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، سَوَاءٌ كَانَ سُكُونُهَا لَازِمًا نَحْوُ اقْرَا، وَنَبِّي أَمْ عَارِضًا نَحْوُ يَبْدَا، وَإِنِ امْرُوٌ، وَمِنْ شَاطِي وَالثَّانِي: أَنْ تَقَعَ سَاكِنَةً بَعْدَ أَلِفٍ نَحْوُ يَشَاءْ، وَمِنَ السَّمَاءْ، وَمِنْ مَاءْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ

الْحُرُوفَ حِينَئِذٍ سَوَاكِنُ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ، فَهُنَّ مِثْلُهُنَّ فِي يَخْشَى، وَيَدْعُو، وَيَرْمِي).

طبعًا في كل النسخ الخطية يرمي، وهذا الموجود عندنا في النسخة في هذه الطبعة يرمي هذا ليس هو مراد الشيخ وأيضًا الدكتور أيمن في طبعته كتبها يرمي ورسمها بالياء وهي في جميع المخطوطات يرمي بالياء، لكن العبد الضعيف يقول: الصواب يرمي.

الشيخ يقول: وردت؛ أي كلمة يرمي، في القرآن كلمة يرمي مجزومة بحذف الياء في النساء، ومثال ما أراده ابن الجزري من القرآن ومثاله ما أراده الجزريُ من القرآن يمشي في الأنعام وغيرها.

طبعًا للشيخ ابن الجزري في جميع المخطوطات كتَب يرمي، وهو لا يقصد يمشي ولا يقصد شيء، هو قصد كلمة يرمي ولا يقصد التمثيل بها على أنها كلمة قرآنية، بل هو يتكلم على المثال من حيث اللغة.

والدليل على هذا: كل المصادر التي نقل عنها السابقة أبو شامة الجعبري، الفاسي، كلها كتبت هذه الكلمة، بل الكلمات الثلاثة يخشى ويدعو ويرمي مما يدل على أن الشيخ ابن الجزري اتبع هؤلاء في النقل فنقل عنهم، وكل هذه المصادر التي ذكرتها إنما كتبوا يرمي من باب التمثيل اللغوي وليس المقصود عندهم أنها كلمة قرآنية، فهذا موجود عند أبي شامة، إلى غير ذلك.

(الثَّانِي يَجُوزُ الرَّوْمُ فِي الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، أَوْ بَعْدَ أَلِفٍ).

عند قوله (أو بعد ألفٍ)؛ الشيخ أبو شامة يقول، طبعًا هنا الشيخ يتكلم على بيان ما امتنع رومه وإشمامه لأجل البدل حُكيَّ فيه وجهٌ آخر وهو التسهيل، لأن

هناك يقول: يجوز الروم فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة.

هنا الشيخ يذكر الحكم الآخر وهو جواز التسهيل، وهذا فيه إشارة إلى قول الشاطبي وما قبله التحريك أو ألفٍ محركة طرفًا.

(إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً، أَوْ مَكْسُورَةً كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ).

وعلى هذا يكون في المفتوحة السكون فقط، لأن يجوز الروم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحركٍ أو بعد ألفٍ إذا كانت مضمومة أو مكسورة، على هذا الكلام فإذا كانت مفتوحةً فلا روم فيها وإنما فيها السكون، يعني الإبدال.

(وَذَلِكَ نَحْوُ يَبْدَأُ، وَيُنْشِئُ، وَاللُّؤْلُؤُ، وَشَاطِئِ، وَعَنِ النَّبَأِ، وَالسَّمَاءُ، وَبُرَآءُ، وَسَوَاءٌ، وَيَشَاءُ، وَالَى السَّمَاءِ، وَمِنْ مَاءٍ فَإِذَا رُمْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ سَهَّلْتَهَا بَيْنَ بَيْنَ).

طبعًا تسهيل بين بين الذي هو الروم، في هذا الباب الروم.

سؤال: طالب: (١٠:٠٥).

الشيخ: إذًا نقول إذا كان يقصد الكلمة القرآنية فهي موجودة لكنها بالتاء، لكن في المخطوطات كلها بالياء، ويكون هذا أخف، كون أنها لفظ قرآني والفرق أنها بالياء أو بالتاء، فيكون أخف من القول بأنها ليست من القرآن، لكن كل الكتب حتى المصادر التي ذكرناها، هي كلها بالياء يرمي.

قال الشيخ: (فَإِذَا رُمْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ سَهَّلْتَهَا بَيْنَ بَيْنَ).

أي التسهيل بين بين مع الروم، التسهيل بالروم.

سؤال: طالب: (١١:١٢).

الشيخ: نعم نعم.

(فَتُنَزِّلُ النُّطْقَ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ وَهُوَ الرَّوْمُ مَنْزِلَةَ النُّطْقِ بِجَمِيعِهَا فَتُسَهِّل).

طبعًا هذا كلام أبي شامة أيضًا نفس العبارة بالنص كلام أبي شامة.

(وهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ وَالدَّانِيِّ، وَصَاحِبِ التَّجْرِيدِ).

وعبارته أي عبارة التجريد، وإن شئت وقفت وأنت تروم الحركة الضمة أو الكسرة في جميع الباب.

(وَالشَّاطِبِيِّ وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَبَعْضِ النُّحَاةِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ جُمْهُورُهُمْ وَجَعَلُوهُ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الْقُرَّاءُ، قَالُوا: لِأَنَّ سُكُونَ الْهَمْزَةِ فِي الْوَقْفِ يُوجِبُ فِيهَا الْإِبْدَالَ حملا عَلَى الْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَ الْأَلِفِ فَهِيَ تُخَفَّفُ تَخْفِيفَ السَّاكِنِ لَا تَخْفِيفَ الْمُتَحَرِّكِ، وَكَذِلك ضَعَّفَهُ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ إِلَى تَرْكِ الرَّوْمِ فِي ذَلِكَ وَأَجْرَوُا الْمَضْمُومَ وَالْمَكْسُورَ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمَفْتُوحِ).

وهذا إشارة إلى قوله وألحق ومن لم يرم واعتد محضًا سكونًا وألحق مفتوحة.

(وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ إِلَى تَرْكِ الرَّوْمِ فِي ذَلِكَ وَأَجْرَوُا الْمَضْمُومَ وَالْمَكْسُورَ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمَفْتُوحِ، فَلَمْ يُجِيزُوا سِوَى الْإِبْدَالِ فيه كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ وَأَبِي الطَّاهِرِ بْنِ خَلَفٍ وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَابْنِ الْبَاذِشِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَقَدْ ضَعَّفَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَدُّوهُ شَاذًّا).

ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه وألحق مفتوحًا فقد شذ.

سؤال: طالب: (١٣:٢٥).

الشيخ: الذي يقول ليس بها في الأساس روم لا في المقصور ولا في المضموم، هو ينتج ثلاثة مذاهب أو ثلاثة أقوال، قولٌ بالروم والإشمام في الثلاثة كلها مضموم، مفتوح، مكسور، قولٌ وهو الذي عليه الجمهور الروم في المضموم والمكسور.

وممنوعٍ في المفتوح، وقولٌ لا روم ولا إشمام لا في المضموم ولا في المكسور، ولا في المفتوح، وهذا المذهب الثالث الذي هو عدم الروم في هذه هي التي حكم عليها الشيخ بأنها، أي أن هذا القول هو الذي حُكم عليه بالشذوذ، لأنه قال الروم والإشمام في المضموم والمكسور غير موجود وهو نقله القراء.

فجعل المفتوح مثل المضموم هذا قولٌ شاذٌ، فنقول الروم مطلقًا في الحركات الثلاث عدمه مطلقًا وهذا تلخيص لما ذكره الإمام الفاسي في شرحه قال: هي ثلاثة مذاهب، ألخص كلامه فقط.

الروم مطلقًا في الحركات الثلاث، عدمه مطلقًا التفصيل في المضموم والمكسور لا المفتوح.

قال الجعبري: كل من يلتزم الإسكان مطلقًا أو الروم مطلقًا أبعد في الشذوذ لندور ذلك في الرواية، والثالث أشد لضعف الروم في المفتوح.

طبعًا أنا لماذا جئت بكلام الجعبري؟ لأنه في المكتوب في المخطوط من يلتزم، الجعبري في النسخة المطبوعة التي حققها المحقق في خمسة أجزاء، فيها كل من يلتزم الإسكان مطلقًا أو الروم مطلقًا أبعد.

وهذا يعني يُجذب الانتباه، أي كيف كل من يلتزم الإسكان مطلقًا وهناك شبه اتفاق على أن الروم في المضموم والمكسور، فرجعت إلى نسخة خطية وهي

النسخة الفريدة الموجودة أساسًا التي حُقّق عليها الكتاب هي نسخة فريدة فوجدت النص فيها: كل من لا يلتزم فكلمة "لا" سقطت من المطبوع وهي موجودة في المخطوط، فيكون كلام الجعبري كل من لا يلتزم الإسكان مطلقًا، هذا الذي موجود في المخطوط، كل من لا يلتزم، أيضًا التصحيف أو التحريف الثاني في نفس المطبوع، الشيخ يقول: "والثاني أشد" لضعف لروم في المفتوح، هذا الموجود في المطبوع، الموجود في المخطوط الثاني وليس الثالث.

فتكون عبارة الجعبري كما هي في المخطوط "كل من لا يلتزم الإسكان مطلقًا أو الروم مطلقًا أبعد في الشذوذ، لندور ذلك في الرواية، والثالث أشد لضعف الروم المفتوح"؛ هذا كلام تقويم أو تصحيح النص من النسخة الخطية من شرح الجعبري -والله تعالى أعلم-.

ربما الصفحة ٧١٥ المجلد الثاني ٧١٣ أو ٧١٥ عند قوله البيت الذي ذكرناه، "ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه"، غالبًا قد يكون الصفحة ٧١٥، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَالصَّوَابُ صِحَّةُ الْوَجْهَيْنِ، فَقَدْ ذَكَرَ النَّصَّ عَلَى الرَّوْمِ كَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ).

هو الشيخ كأنه جعلها وجهين أو هي ثلاثة مذاهب، مذهبين المذهب الأول الشذوذ، الذي هو أكثر القراء إلى ترك الروم وأجر المضموم هذا مذهب الشذوذ، يجوز الروم في المضمومة والمكسورة دون المفتوحة.

سؤال: طالب (١٨:٤٥).

الشيخ: هذا واحد لكن هو ذكر الثالث وهو أنكر ذلك جمهوره، وأنكر ذلك السطر الرابع من أسفل، فصار مذهبًا، يجوز الروم في الهمزة المتحركة المضمومة والمكسورة.

سؤال:طالب (١٩:١٦).

الشيخ: لا الذي أنكره الجمهور، ما في تسهيل بروم في المضمومة والمكسورة.

سؤال: طالب (١٩:٣٧).

الشيخ: الأول ما فيه ذكر، المفتوح مسكوت عنه، الذي أنكره وأنكر ذلك جمهورهم، أنكروا الروم في المضمومة والمكسورة، هذا مذهب، هو هذا المذهب أنه أساسًا المفتوح ما هو في المسألة عندهم نهائيًا هي عندنا مسألتين هل المفتوح فيه روم أو لا؟

سؤال:طالب (٢٠:١٢).

الشيخ: ما هما؟ إذًا كم صار؟ قولان، كيف قول؟ القول الأول ما هو؟

سؤال:طالب (٢٠:٣٩).

الشيخ: يجوز الروم في المضموم والمكسور، إذًا يوجد روم في المضموم والمكسور، ما الذي أنكره جمهورهم؟

طالب: (٢٠:٥٢).

الشيخ: معناه ماذا؟ ليس هناك شيء، هذا القول إنه لا يوجد شيء، حتى نفصل المسألة، أحيانًا لابد أن نستخدم اللهجة العامية، والمذهب الثاني؟

سؤال: طالب (٢١:١٢).

الشيخ: أقصد أنه لا في هذا ولا هذا ولا هذا، والثالث؟ لم يذكره ابن الجزري.

سؤال: طالب: (٢١:٣٠).

الشيخ: الروم في الثلاثة كلها، هذا ما هو موجود عند ابن الجزري، لا الشاطبية

فيها الثلاثة مذاهب كلها شاطبية، يقول الشاطبي: الإشمام والروم فيما سواه متبدل الذي هو هذا، يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه، التي هي الأربعة أنواع هذه.

الثاني: يجوز الروم في الهمزة المتحركة، بغض النظر هل هو نقطة أو نقطتين.

الثالث: ترك الروم في ذلك، الجزري ذكر ثلاثة أول شيء التنبيه الأول ما هو؟ يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد.

حديث جانبي: (٢٢:٣٩)

حسناً إذن فيما معناه أنه يجوز الروم في المضمومة والمكسورة، معناه لا يجوز في المفتوحة، إذاً جواز الروم والإشمام في المضمومة والمكسورة دون المفتوحة.

الثاني: لا يجوز الروم لا في المضمومة ولا في المكسورة، لكن إذ خذنا بمفهوم المخالفة.

الثالث:...

سؤال: طالب (٢٣:١٨)

الشيخ: ما معنى الوجهين سؤال وجيه، إذا رجعنا الآن النصوص التي سيأتي بها سنجد أن ابن الجزري ينقل عن الداني والداني ينقل عن سليم عن حمزة، بجواز الروم في المفتوح، فهو يعني الذي فهمته أو فهمه العبد الضعيف، الثلاثة مذاهب المذهب الأول أي التنبيه الأول والتنبيه الثاني، التنبيه الثاني فيه المسألتان، والأول فيه:

المسألة لأولى: التي هي يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة

فيه حرف مد، أي في روم وإشمام ما لم يكن إبدال حرف مد.

الثاني: يجوز الروم في الهمزة المضمومة، وأنكر ذلك جمهورهم، أنكر الجمهور جواز الروم في المضمومة والمكسورة وأنكر أيضًا جواز الروم والإشمام فيما لا تبدل فيه.

سؤال:طالب (٤٣:٢٤).

الشيخ: التنبيه الأول والتنبيه الثاني، لكن هي...، ولذلك هما أعتقد الفاسي والجعبري أحدهما قال: هما وجهان في ثلاثة مذاهب، واحد منهم وقد يكون أبو شامة –الله أعلم–.

ولذلك هو بعد ذلك سيأتي المفتوح، فهي ثلاثة مذاهب فنقول مذهبين واحد منهم ألف وباء، أو قولان:

أحدهما ألف وباء –والله أعلم– يعني هذا الذي ظهر، ترى ما انتهت مازال فيها.

(وَالصَّوَابُ صِحَّةُ الْوَجْهَيْنِ، فَقَدْ ذَكَرَ النَّصَّ عَلَى الرَّوْمِ كَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي وَقْفِهِ).

أي كتاب الوقف.

(فَقَالَ: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ، عَنْ خَلَفٍ قَالَ: كَانَ حَمْزَةُ يُشِمُّ الْيَاءَ فِي الْوَقْفِ مِثْلُ مِنْ نَبَاي الْمُرْسَلِينَ، وَتِلْقَاي نَفْسِي يَعْنِي فِيمَا رُسِمَ بِالْيَاءِ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ يَمُدُّ وَيُشِمُّ الرَّفْعَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ).

أي من غير همزة محققة.

(وَقَالَ ابْنُ وَاصِلٍ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ: كَانَ حَمْزَةُ يَقِفُ عَلَى هَؤُلَاءِ بِالْمَدِّ

وَالْإِشَارَةِ إِلَى الْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ).

أي من غير همزة محققة.

(وَيَقِفُ عَلَى لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَا بِالْمَدِّ وَلَا يُشِيرُ إِلَى الْهَمْزَةِ، قَالَ: وَيَقِفُ عَلَى (الْبَلَاءُ) وَ(الْبَأْسَاءِ) وَ(الضَّرَّاءِ) بِالْمَدِّ وَالْإِشَارَةِ، قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُشِرْ، وَقَالَ: فِي قَوْلِهِ: أَوَمَنْ يُنَشَّأُ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ وَقَفْتَ عَلَى الْأَلِفِ سَاكِنَةً، وَإِنْ شِئْتَ وَقَفْتَ وَأَنْتَ تَرُومُ الضَّمَّ).

إذًا هذا النص الذي يقصده الشيخ ابن الجزري أن المفتوح التي هي عن أشياء ما فيها إشارة إلى الهمز، أي ما فيها روم، الإشارة هنا بمعنى: الروم، سيأتي مازال في مذهب مكي الشيخ سيتحدث عنه.

(وَابْنُ وَاصِلٍ هَذَا هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ وَاصِلٍ الْبَغْدَادِيُّ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ الضَّابِطِينَ، رَوَى عَنْ خَلَفٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ سُلَيْم، وَرَوَى عَنْهُ مِثْلُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ شَنَبُوذَ وَأَبِي مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيِّ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، مَعَ أَنَّ الْإِبْدَالَ هُوَ الْقِيَاسُ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي صِحَّتِهِ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي صِحَّةِ الرَّوْمِ مَعَ التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَمَنَعَهُ أَكْثَرُ النُّحَاةِ لِمَا قَدَّمْنَا).

مع أن الشيخ الجعبري يقول في القول الأول و هو التسهيل قال: هم أكثر النقلة، هذه عبارة الجعبري، القول بالتسهيل، الشيخ الجعبري قال، وكثيرٌ وحتى عبارة الشيخ ابن الجزري: وكثيرٌ من القراء وبعض النحاة.

وهنا قال: لم يذكره كثيرٌ من القراء، هناك تعارض بين العبارتين أم لا؟ الثاني يجوز الروم بالهمزة المتحركة إذا كانت مضمومة أو مكسورة، وبعد ذلك قال: وهذا مذهب أبو الفتح وغيره..، ثم قال: وكثيرٌ من القراء.

بعد ذلك قال: وإنما اختلف في صحة الروم مع التسهيل بين بين، فلم يذكره أي التسهيل بين بين كثيرٌ من القراء، أي كيف هنا، الشيخ يقول: وكثير من القراء يذكرون التسهيل بين بين وهنا يقول: كثيرٌ من القراء لم يذكره، فعدم ذكرهم ربما يكون ليس دليلا على عدم أخذهم به، هذا الذي حاولت أن أجمع بين العبارتين – والله أعلم-.

سؤال:طالب (٢٩:٢٧).

الشيخ: هذا هو التنبيه الثاني، نعم قال وكثيرٌ من القراء، ثم قال فدل على صحة الوجهين الإبدال هو القياس وإنما اختلف في صحة الروم مع التسهيل بين بين، هذا الوجه الذي هو التسهيل الروم مع التسهيل بين بين، الشيخ يقول: لم يذكره كثيرًا من القراء، هنا يقول التسهيل بين بين لم يذكره كثير من القراء وهنا قال: وهذا مذهب وكثيرٌ من القراء أي ومذهب كثيرٍ من القراء.

سؤال: طالب (٣٠:١٩)

الشيخ: وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم، هذا الثالث اتركه أكثر الإشكال ما عندنا إشكال فيه إنه أكثر القراء لاتجوز.، لكن الشيخ ذكر أن الروم مع التسهيل بين بين مرتين.

قال مرة وهذا مذهب أكثر القراء ومذهب فلان وفلان، ومذهب كثيرٌ من القراء، والمرة الثانية: قال الروم مع التسهيل لم يذكره كثير من القراء عندي، هذا الإشكال عندي.

فقلت إذا كان هذا الكلام صحيح أن العبارة فيها تعارض أو فيها تناقض يكون المقصود بكلامه الأول المذهب، والمقصود هنا الذكر.

كون أن كثير من القراء لم يذكره، ليس دليلًا على أن كثيرًا من القراء لا يذهبون

إليه، وهذا يدل على صحة النظرية التي نقولها عند ابن الجزري وهي نظرية الأداء.

سؤال:طالب (٣١:٢٩).

الشيخ: بالتأكيد ولذلك الشيخ الثاني يقول يجوز الروم في الهمزة المتحركة في المضمومة والمكسورة، الروم الذي هو التسهيل بين بين، لما انتهى بيّنها قال: فتسهل بين بين، قال: وهذا مذهب أبي الفتح والداني والتجريد والحافظ أبي العلاء والشاطبي وكثيرٌ من القراء، أي هذا التسهيل في المضمومة والمكسورة بين بين، هذا مذهب كثير من القراء، ثم قال: فدل على صحة الوجهين مع أن الإبدال هو القياس ولم يُختلف في صحته إنما اُختلف في ماذا؟ في صحة الروم مع التسهيل بين بين.

فلم يذكره أي التسهيل بين بين، أي الروم مع التسهيل بين بين، لم يذكره كثيرٌ من القراء! أنت من قبل ذكرت أن هذا مذهب كثير من القراء، -الله أعلم- ظاهر التعارض هذا وهو في الحقيقة ليس تعارضًا لأن الوصف بكثير في إطار الذكر وعدم الذكر، والوصف في كثير في صحة الروم والتسهيل مع التسهيل بين بين جاء في ذكر المذهب وعدم المذهب.

فقد يكون أصحاب الكتب أخذوا به في مذاهبهم التي وصلت إلى ابن الجزري في الأداء، وقد يكون في كتبهم لم يضعوا ذلك، وبهذا تكون عبارة الشيخ ابن الجزري في المكانين كل عبارةٍ لها معناها المراد بها حسب سياق الكلام و-الله أعلم-.

سؤال:طالب (٣٣:٢٢).

الشيخ: لا تأتي مع التنبيهين، تأتي مع من؟ فلنتفق على أرضية معينة، الآن من عند التنبيه الأول إلى هنا الشيخ كم وجهًا ذكر في هذه المسألة، هي المسألة إذا

حمزة وقف على هذه الهمزة المتطرفة، الهمزة المتطرفة إما أنها إذا وقفنا عليها تبدل بحرف مد أو لا، يعني اقرأ لو وقفنا عليها ستبدل اقرآ.

دفءٌ لو وقفنا عليها سيكون في نقل، هذان التنبيهان إلى الآن هو في هذه الجزئية إن هذه الهمزة الموقوف عليها قد تبدل حرف مد وقد لا تبدل حرف مد، هذه الهمزة أيضًا المتطرفة إما أن يكون قبلها ألف أو لا يكون قبلها حرف الألف، هذه واحدة، هذه الهمزة المتطرفة أيضًا قد تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

التنبيه الأول يتكلم على أي جزئية من هذه الجزئيات، يتكلم على إنه يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة حرف مد، هذا الوصف هو أربعة أنواع وذكرها لك ما ألقيَّ في حركة الهمز، مثل دفء فيها نقل، مثل شيء فيه الإدغام إلى غير ذلك.

بعد ذلك ذهب إلى من؟ **إذًا القول الأول**: يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل فيه الهمزة المتطرفة حرف مد.

إذًا هذا وجه أو لا؟ يجوز الروم فيه باستثناء أنه يكون حرف مد.

المسألة الثانية أو التنبيه الثاني: يجوز الروم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف، بعد ألف مثل السماء مثلا، بعد متحرك مثل اللؤلؤ، أيضًا هي هذه في هذه الصورة إذا كانت بعد متحرك أو بعد ألفٍ هي حركة إما مضمومة مكسورة وإما مفتوحة.

الشيخ قال: إذا كانت مكسورة أو مضمومة، فيها الروم مع التسهيل بين بين، معنى كلامه إن الفتحة ما فيها إذا كانت مفتوحة ما فيها تسهيل بروم لأنها ستبدل ألفًا، الهمزة المفتوحة ستبدل ألفًا والألف ما فيها إبدال.

هذا قال: إن مذهب كثير من القراء، أثناء كلامه على هذا المذهب الذي هو

يجوز الروم في المضمومة والمكسورة، المتحرك بعد متحرك، أنكر ذلك جمهورهم، وجعلوه مما انفرد به القراء، ما هو ذلك؟ الضمير في ذلك يعود على ماذا؟ التسهيل بالروم في المضموم والمكسور، هذا معناه ماذا؟ معناه أننا نقف على الهمزة والمكسورة بالسكون.

كم قول الآن؟ إلى الآن قولان، أو ثلاثة، (وأنكر هذا)؛ نجعله قولا، (أنكر ذلك) القول، ألا يعتبر قول؟

قول أم لا؟ نسترجعها ونرى أين يلحق.

القول الثالث: أكثر القراء أنه ما فيه روم أصلا، ابن الجزري لم يجعل هذا قولا بمفرده وإلا كان يقول التنبيه الثالث، لكن هو جعله تابع على قولكم ملحق بهذا، فصار في هذا التنبيه الثاني هو فيه ثلاثة من المسائل حقيقةً لا مسألتان.

التنبيه الثاني فيه ثلاثة أشياء:

- الروم مع التسهيل بين بين في المضموم والمكسور، الذي هو قال مذهب كثيرٌ من القراء.
- **المسألة الثانية**: إنكار هذا القول.
- **المسألة الثالثة**: إنكار كل الأشياء.

إذًا كم مسالة؟

سؤال:طالب (٣٨:١٥).

الشيخ: ما هما؟

سؤال:طالب (٣٨:٢٣).

الشيخ: والذي يقول يوجد تسهيل في المفتوح؟

سؤال:طالب (٣٨:٣٧).

الشيخ: فدل على صحة الوجهين جميعًا..أنت تتكلم على الصواب وصحة الوجهين، الذي فهمته هو الأول والثاني، التنبيه الأول والتنبيه الثاني.

سؤال:طالب (٣٩:٠٠).

الشيخ: لأن التنبيه الأول ما فيه خلاف التنبيه الأول متفق عليه، هو هذا.

سؤال:طالب (٣٩:٣١).

الشيخ: أتقصد صحة الوجهين في الثاني، معناه...

سؤال: طالب (٣٩:٣٩).

الشيخ: معناه أن الوجهان الذي فهمتموه الآن أن المقصود الروم مع التسهيل بين بين في المضموم والمكسور ذا مذهب، هذا وجه.

والوجه الثاني: عدم الروم أصلا، الذي هو الإبدال، كله في الثلاثة المضموم والمكسور والمفتوح.

سؤال:طالب (٤٠:١٦).

الشيخ: والذي اختلف في صحته هو التسهيل بالروم، معناه أنه يقصد والوجهان المقصود بهما الروم مع التسهيل بين بين لأنه فيه تسهيل أم لا؟

سؤال:طالب (٤٠:٥١).

الشيخ: نلخص الدرس لأن الناس يستمعون إليه، أبلغوني خلاصة فكرتكم، الشيخ إبراهيم، والشيخ الدكتور خالد حسنـًا؟

سؤال: طالب (٤١:١٤).

الشيخ: حتى نكون واضحين، لاحظ معي أن صحة الوجهين جميعًا الشيخ ذكرها مرتين، والصواب صحة الوجهين جميعًا وبعدها بصفحة قال: فدل على صحة الوجهين جميعًا.

ما هما الوجهان؟ أو ما ما هما الوجهان اللذان حكما عليهما الشيخ ابن الجزري بالصحة؟ التسهيل بالروم وجه، والثاني الإبدال.

سؤال:طالب (٤٢:٢٦).

الشيخ: الإبدال معروف الذي هو عدم التسهيل، فدل على صحة الوجهين أيضًا ما هما؟ ولماذا ذكر أعادها؟

سؤال: طالب (٤٢:٥٢).

الشيخ: بماذا أتى؟

سؤال: طالب (٤٢:٥٧).

الشيخ: أي يذكر الدعوة ومن ثم يبلغنا أن الدعوة صحيحة وبعدها يأتي بالأدلة على صحة الدعوة، ثم يعود ويقول لك هذه الأدلة أيضًا صحيحة؟

سؤال: طالب (٤٣:٢٦).

الشيخ: الصواب صحة الوجهين ألا وهما؟ التسهيل بالروم بالمضموم والمكسور، والذي أنكره قومٌ ما هو، (وأنكر ذلك جمهورهم)؛ هل وأنكر ذلك جمهورهم هي نفس مذهب أكثر القراء؟

سؤال:طالب (٤٣:٥٣).

الشيخ: لكن يقول هذا تنبيه أول، وهذا تنبيه ثانٍ، وهذا تنبيه ثالث، التنبيه الأول انتهى ما فيه إشكالية، جواز الروم والإشمام في غير ما يبدل، هذه مسألة.

ماذا تقولون في (فدل على صحة الوجهين جميعًا)؟ هي نفسها إذًا.

سؤال:طالب (٤٤:٤٥).

الشيخ: اختِلف في صحة الروم مع التسهيل بين بين، معناه أن هذا الكلام إن أيضًا يجوز الروم في الهمزة المتحركة فالبعض بالهمزة سهل.

سؤال: طالب (٤٥:٢٣).

الشيخ: الآن في التي ذكرها هي كلها للتسهيل مثلما ذكر الشيخ، نعم الروم التسهيل بين بين، يَشُم الرفع من غير همز أي تسهيل الروم، الروم مع التسهيل، ويقف على هؤلاء بالمد والإشارة إلى الكسر من غير همزٍ، ويقف على (تسألوا عن أشياء) بالمد ولا يشير إلى الهمزة الذي هو هذا القول هو.

إذًا في قول واحد فقط التسهيل بالروم مع المضمومة والمكسورة فقط، الإبدال: كأنه ما اختِلف فيه، الإبدال كأنه لم يُختلف فيه.

قال الشيخ: (وَلَمْ أَرَ فِي كَلَامِ سِيبَوَيْهِ تَعَرُّضًا إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا نَصَّ فِيهَا فِي الْوَقْفِ بِشَيْءٍ، بَلْ رَأَيْتُهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُجْعَلُ بَعْدَ الْأَلِفِ بَيْنَ بَيْنَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ، أَوْ مَخْصُوصٌ بِالْوَصْلِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ، فَمَا صُوِّرَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ رَسْمًا وَاوًا أَوْ يَاءً وُقِفَ عَلَيْهِ بِالرَّوْمِ بَيْنَ بَيْنَ).

هذا مذهب مكي.

(وَمَا صُوِّرَتْ فِيهِ أَلِفًا وُقِفَ عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ نَصًّا، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ حَمْزَةَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ، وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ بَلِّيمَةَ بِالرَّوْمِ كَذَلِكَ فِيمَا

وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ بَعْدَ الْأَلِفِ دُونَ مَا وَقَعَ فِيهِ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ).

يعني فرق بينها وبين هذا وهذا.

(وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ، إِلَّا أَنَّهُ أَطْلَقَهُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاث ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَأَجَازَ الْوَجْهَيْنِ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ فِي الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَوَافَقَهُ ابْنُ سَوَّارٍ فِيمَا كَانَ بَعْدَ الْأَلِفِ وَشَذَّ بَعْضُهُمْ وَأَجَازَ الرَّوْمَ بِالتَّسْهِيلِ فِي الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْأَلِفِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ وَغَيْرِهِ).

هذا ليس الكلام السابق؟ ألا وهو (وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم) هذا الكلام يعود إلى إجازة الروم في الثلاثة.

(بَعْدَ الْأَلِفِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ وَغَيْرِهِ، حَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ فِي تَذْكِرَتِهِ وَلَمْ يَرْضَهُ، وَحَكَى نَصًّا لِحَمْزَةَ وَفِيهِ نَظَرٌ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

سؤال:طالب (٤٨:٣١).

الشيخ: ترى الشاطبي دائمًا الشيخ غير ملزم به في كثير من المسائل.

سؤال:طالب (٤٨:٤٠).

الشيخ: نعم وهو مذهب الشاطبي..لكن هل هذا القول موجود عند الشاطبي؟

سؤال:طالب (٤٨:٥٩).

الشيخ: لكنه تركها..

سؤال:طالب (٤٩:٠٣).

الشيخ: ظاهر الناظم، (ومن لم يرم واعتد محضًا كونه)، وألحق مفتوحًا هذه مسألة.

سؤال:طالب (٤٩:٢٠).

الشيخ: لا ناقش، (ومن لم يرم محضًا) هذا مذهب، (ومن ألحق مفتوحًا) هذا مذهب آخر.

سؤال:طالب (٤٩:٤٣).

الشيخ: لا أنا ما أقول هذا فهمي، هذا فهم الشراح، وبما فيهم أبو شامة، حتى أبو شامة أي كتب حرر المسألة نحويًا وألحق وكتب كلاما جميلا في العطف، وألحق معطوف على ماذا؟ هل هي على...، أو الصواب عنده أو التقدير عنده (ومن ألحق)؟ فيكون مذهب جديد أو لا؟ هل هو معطوف على يرم.

سؤال:طالب (٥٠:١٩).

الشيخ: شذ حكم عليه بالشذوذ، مذهب واحد، ولهذا الواو عطف (و) لكن معطوف على ماذا؟

سؤال:طالب (٥٠:٤٠).

الشيخ: ومن لم يرم لا في المفتوح ولا في المضموم ولا في المكسور، وألحق مفتوحًا أي رام في المضموم والمكسور وألحق المفتوح معه، أي رام في المفتوح.

سؤال: طالب (٥١:٠٤).

الشيخ: أنا كل الشراح الذي رجعت إليهم الواو على أنها عاطفة والخلاف معطوف على ماذا؟

سؤال:طالب (٥١ :٢٣)

الشيخ: هو لم يرم هذا مذهب.

سؤال: طالب (٥١:٣٣).

الشيخ: هذا يدخل تحت عبارة الشاطبي وألحق مفتوحًا بعدم الروم، (ومن لم يرم)؛ أي في المضموم والمكسور قبل هذا، هذا مذهب، إنه غير رام لا في المضموم، ولا في المكسور، أو أنه رام في المضموم أو المكسور وألحق به المفتوح فرام فيه، هذا ليس وجهة نظر هذا كلام الشُرَّاح، كلام الفاسي والسمين الحلبي.

سؤال: طالب (٥٢:١٩).

الشيخ: ربما ابن الجزري فهم هذا شيئا آخرا لكن أنا قصدي شُراح الشاطبية يقولون هذا، ولهذا اعترض عليه السمين الحلبي واعترض عليه أبو عبد الله الفاسي، حتى كان السمين الحلبي يقول، معنى عبارته: واختلف فهم أبي عبد الله وكنية أبي شامة التي هي يسميه بكنية غير أبي شامة، فيقول أبو عبد الله الذي هو الفاسي فيقول: واختلف فهم أبي عبد الله يقصد الفاسي، مع أبي فلان يمكن أبي القاسم المقصود الذي هو أبو شامة لكن لم يقل أبو شامة، قال: أبو فلان.

فذكر إن الفاسي له فهم وأبو شامة له فهم، والشيخ السمين الحلبي يقول: والصواب أو الصحة مع كلام أبي عبد الله، الذي هو الفاسي.

ما دام اختلف الشراح فالشراح عبارة عن بستان مليء بالفواكه عندما تدخل هذا البستان تجد به موز، وربما تفاح، وغيره..فقد يرغب أحدهم في تناول البرتقال، والآخر يريد الموز، والثالث يريد تفاحة، فطالما أن الخلاف بين العلماء المحققين..

أي أنا أنكر على مثلي أنه يجتهد في ما لا يقوله السابقون، هذا الذي أُنكره على نفسي قبل الآخرين، لكن بما أن أبو شامة وهو الطبقة الثانية بعد الشاطبي وهو تلميذ تلميذه، ففهمه حتى وإن كان قال فيه السمين الحلبي أن الصواب مع أبي

عبد الله الفاسي، فيبقى شرح أبي شامة، وكلام أبي شامة يبقى معتبر و معتد به.

فقط أننا اخترنا أو اخترت العبد الضعيف اختار هذا القول، لأن بكلام الفاسي وبكلام السمين الحلبي تكون الأقوال الثلاثة مجتمعة، وواضحة وظاهرة.

أيضًا هنا هذا النص فيه حقيقةً تعاقب للدكتور أيمن على ابن الجزري –والله أعلم– الصواب ليس مع الدكتور، الشيخ ابن الجزري يقول: (وحكاه الحافظ في جامعه ولم يذكر أنه قرأ به على أحد).

وأبو الحسن طاهر بن غلبون أي حكاه أبو الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته، ولم يرضى، وحُكيَّ أي هذا القول وهو جواز الروم بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الأف حُكيَّ نصًا لحمزة، وفيه نظر.

الدكتور أيمن علق يقول: الظاهر من هذه العبارة أن ابن الجزري؛ أي كلمة فيه نظر وحكيَّ نصًا لحمزة، أن الجزري يريد أن يقول لك إن الوقف بالتسهيل مع الروم في الحركات الثلاث قد حُكيَّ منصوصًا عن حمزة وفيه نظر.

العبد الضعيف يقول: هذا الظاهر الذي ظهر عند الدكتور ليس هو مراد ابن الجزري أبدًا، وسيأتي بيان مراد ابن الجزري من قوله (وفيه نظر).

الدكتور أيمن يتابع قوله أو تعليقه، فيقول: (وأظنه) أي ظن الشيخ الدكتور يظن الدكتور أيمن يظن أن ابن الجزري أخذ ذلك مما جاء في جامع البيان، الجزء الثاني صفحة ٥٨٧ طبعة الطحان، من قول الداني وقد أخذ كثيرٌ من أهل الأداء في هذ الفصل كله بجعل هكذا عند الدكتور وفي طبعة الشارقة، فجعل بدلا كلمة بجعلِ.

بجعلِ الهمزة فيه بين بين؛ الذي هو الروم مع التسهيل، بين بين الذي هو الروم، دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة

والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، ومكنوا الألف قبلها زيادةً لكون التخفيف عارضًا.

وبذلك قرأت في المكسورة والمضمومة دون المفتوحة على أبي الفتح عن قراءته وكذلك روى ذلك خلفٌ وغيره عن سليم عن حمزة منصوصًا.

أي هذا النص كلام الداني الدكتور أيمن علق به على كلام ابن الجزري ظنًا من الدكتور أن ابن الجزري يقصد أو أنه أخذ ما ذكره أنه مأخوذ من هذا الكلام.

ثم يُعقب أيضًا الدكتور ويقول: أقول والكلام للدكتور أيمن، بتأمل كلام الداني نلاحظ أن العبارة الأخيرة، جاءت بعد حكايته لقراءته على أبي الفتح وأنها كانت دون المفتوحة.

ثم قال الداني: وكذلك روى ذلك خلفٌ وغيره عن سليمٍ عن حمزة منصوصًا، فهذا الذي جاء به النص على حمزة، وليس أول الكلام الذي فيه فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف وعليه فالكلام سليمٌ وليس موضع نظر.

أي الشيخ ابن الجزري يقول: كذا كذا فيه نظر، الدكتور أيمن يقول: لا ليس فيه نظر.

وحقيقةً نلاحظ حتى لا نقوّل الدكتور ما لم يقوله أو ما لم يكتبه، الشيخ استخدم كلمة وأظنه واستخدم كلمة الظاهر، يقول العبد الضعيف هذا التعليق الطويل عند الدكتور -حفظه الله- يعني مر مثله في كثير من التعليقات في المواقع السابقة، وهو تعليقٌ لا يلزم ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

وينبغي الانتباه إلى هذه النقاط، أولًا الدكتور: بنى تعليقه على الظن وذلك قوله: وأظنه أخذ ذلك مما جاء في جامع البيان، فكيف يُردّ على ابن الجزري بالظن؟ فكان على الدكتور إذا لم يكن متأكدًا أن كلام ابن الجزري مأخوذٌ من

الداني ألا يُعلِق عليه بالظن، وإن علق به فكان غير لازمٍ أن يعطي النتيجة بالجزم.

وذلك في قوله وعليه فالكلام سليمٌ وليس موضع نظر، هذا جزم، وأنت في المقدمة ذكرت الظن، وأظن، والظاهر، وهنا جزمت، نتيجة فهذا الصنيع أي أنك تبني المقدمة على الظن ثم تعطي النتيجة بالجزم، هذا الصنيع لا يُعرف إذ كيف تبنى المقدمة على الظن ثم تكون النتيجة يقينية.

النقطة الثانية: ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يأخذ عبارته وحكيَّ نصًا لحمزة، هذه التي علق عليها الشيخ أيمن -حفظه الله- ويقول أنه أخذها من الداني، ابن الجزري لم يأخذ هذه العبارة وحُكيَّ نصًا لحمزة لأنها ليست موجودة في كلام الداني، وسنعرف بعد قليل.

ابن الجزري لم يأخذ عبارة وحُكيَّ نصًا من الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما لُبِس على الدكتور أيمن -حفظه الله- فابن الجزري أخذ هذا الوجه وهو الروم بالتسهيل في المفتوح في النص المذكور.

وقوله: (حُكيَّ نصًا)؛ أخذه من غير الداني، وبيان ذلك كلام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو على الروم بالتسهيل في المفتوح، فهذا هو الذي قال فيه حكاه الحافظ أبو عمرو في جامعه، ولم يذكر أنه قرأ به على أحد، وهذا موجودٌ في النص الذي نقله الدكتور أيمن وعندما قال: وقد أخذ أي الداني، (وقد أخذ كثيرٌ من أهل الداء في هذا الفصل كله فجعل أو بجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف).

لاحظ أنه لم يذكر هذا الوجه على من قرأ به، أي الداني لم يذكر أنه قرأ على شيخٍ من شيوخه بهذا الوجه، وهذا الذي يقصده ابن الجزري عندما قال: ولم يقرأ به، في جامعه ولم يذكر أنه قرأ به على أحد.

الشيخ ابن الجزري لما أخذ وجاء عند النص عند جامع البيان، وذكر هذا الوجه توقف هنا هو يريد هذا النص فقط، لا يريد بقية النص، ابن الجزري أخذ هذا النص فقط أنه الإمام الداني ذكر أن بعض أهل الأداء جعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف أي جعلها بين بين مع الروم.. حسنًا.

كلام ابن الجزري هو على الروم بالتسهيل، فهذا هو الذي قلنا، وهو نص عبارة الداني التي ذكرناها وقد أخذ به أهل الأداء كثيرًا.

فهذا الوجه لم يبين الداني أنه قرأ به على أحد، وهنا تنتهي حكاية الداني للروم مع التسهيل في المفتوح، أي هذا المقطع هو الذي يريده الإمام ابن الجزري في تأليفه في هذه الجزئية، يريد أن يبين لنا الداني أن هذا القول الشاذ الذي هو جواز الروم أو إجازة الروم بالتسهيل بالحركات الثلاث أن الداني ذكره ولم يقرأ به على أحد.

أما قوله: (وحُكيَّ نصًا عن حمزة) فهي مأخوذةٌ من غير الداني، ويترجح أنها من الإمام أبي الحسن بن غلبون -رحمة الله عليه- شيخ الداني، عبارة الداني وقد أخذ كثيرٌ من أهل الأداء في هذا الفصل أخذها الداني نفسه من شيخه ابن غلبون حيث قال؛ أي ابن غلبون: ذهب قومٌ من القراء إلى أنهم يجعلون هذه الهمزة في حال الوقف بين بين لهشام وحمزة، فيجعلونها بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة.

هذا نص واضح أن هذه العبارة عبارة ابن غلبون وابن غلبون هو الذي حكى التسهيل في المفتوح لحمزة، وأنها جاءت تاليةً للعزو عن ابن غلبون، أي أبو الحسن ابن غلبون في تذكرته نلاحظ أن ابن الجزري ذكر النص عن الداني ثم ذكر النص عن ابن غلبون، ثم حكى هذه العبارة المختلف فيها بين العبد الضعيف والدكتور أيمن.

فالدكتور أيمن يجعل وحُكيَّ نصًا لحمزة أنها تابعة للداني، سياق ابن الجزري واضح أن السياق فيه أن هذه العبارة ليست عن الداني، ولا نطيل بقراءة الكلام الطويل جدًا.

لكن الخلاصة: وهذا التعليق كُتِب في أربع صفحات، وموجود في الرد على النص الموجود على الإنترنت، الدكتور -حفظه الله- فهم أن ابن الجزري يقصد بقوله: (حُكيَّ نصًا عن حمزة) أن الداني هو الذي عزى النص على التسهيل بالروم بالمفتوحة لحمزة أو في المفتوحة لحمزة.

ولو كان مراد ابن الجزري ذلك لما ذكر عبارة وأبو الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته ولم يرض بين كلام الداني يعني إذا كان الدكتور فهم عبارة ابن الجزري (وفيه نظر) أن الضمير يعود على حكاية التسهيل مع الروم في المفتوح عن حمزة نصًا.

أي إذا كان الشيخ يقصد (وفيه نظر) هذا الضمير يعود على حكاية التسهيل مع الروم في المفتوح عن حمزة نصًا فهو فهمٌ ليس في محله، ولا أرى أن ابن الجزري يقصده بدليل وجوده في كثيرٍ من كتب القراءات، إذ أن جُلها إذا لم يكن كلها تنص على ذلك، أي كلها تنص على حكاية التسهيل مع الروم في المفتوح عن حمزة نصًا.

ابن الجزري لا يقصد أن هذا فيه نظر، لا يقصد إن القول بأن حمزة يُحكى عنه التسهيل في الروم، الروم بين بين في المفتوحة عن حمزة ابن الجزري لا يقصد أن هذا فيه نظر، لأنه ليس فيه نظر، لأنه هو مرويٌ عن حمزة، وموجودٌ في الكتب كلها، والنصوص كلها موجودٌ فيها، فهو ليس فيه نظر، هو مذكورٌ عن حمزة، لكنه غير مقروءٌ به، فالنظر ليس متجهًا لهذه القضية.

وإنما النظر وهذا الذي نرى -والله أعلم- يراه العبد الضعيف -والله أعلم- في قوله: (وفيه نظر) أن هذا الضمير هو منصبٌ على وجه التسهيل بالروم في المفتوح نفسه، هذا الوجه الذي هو التسهيل بالروم في المفتوح هذا الذي فيه نظر.

ليس النظر في أن حمزة رويَّ عنه التسهيل بالروم في المفتوح، هذا ليس فيه نظر، بل النظر هو هل المفتوح يدخله الروم بالتسهيل بين بين أم لا؟ فشتان بين أن نقول، فرقٌ كبير بين أن نقول ابن الجزري يرى النظر في التسهيل بالروم في المفتوح، وبين عزوه نصًا عن حمزة، إذ عزوه عن حمزة أو لحمزة لا نظر فيه، لأن كثيرًا من كتب القراءات تعزوه له، فهو مرويٌّ عنه بلا شكٍ لكنه غير مقروءٍ به عند أحدٍ من القراء، والنظر المقصود هو في صحة القراءة به، لا في وروده منصوصًا عن حمزة.

هذا ملخص للرد على عبارة الشيخ الدكتور أيمن -حفظه الله- في أنه يقول: وهذا الفهم سليمٌ ليس فيه نظرٌ، بل التعليق وتصويب هذا هو الذي فيه نظر؛ لأن الاعتراض على الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- في قوله: (وفيه نظر) بهذا التعليق الذي ذُكِر هذا التعليق كله فيه نظرٌ.

وكلام ابن الجزري، ابن الجزري لا يجهل أن حمزة كل الكتب تعزو عنه أنه قال بهذا بالتسهيل أي رويَّ عنه القول بالتسهيل في المفتوح، لكن النظر في صحة هذا لوجه هو الذي فيه نظر، وهو الذي قال فيه الشاطبي شذَّ.

وهو الذي علق فيه أيضًا الدكتور أيمن قبل قليل عندما ذكر عبارة الشيخ ابن الجزري وعدوه شاذًا علق الدكتور أيمن وربطه بالبيت بيت الشاطبي -رحمه الله عليه- فهذا -والله تعالى أعلم-نواصل؟ حسنا.

(التنبيه الثَّالِثُ إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ سَاكِنَةً لِمُوجَبٍ فَأُبْدِلَتْ حَرْفَ مَدٍّ بَقِيَ ذَلِكَ

الْحَرْفُ بِحَالِهِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْجَازِمُ، وَذَلِكَ نَحْوُ (نَبِّئْ) وَ(اقْرَأْ)، (وَيَشَاءُ)، (وَيُهَيِّئْ) وَشَذَّ صَاحِبُ الرَّوْضَةِ أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ فَقَالَ: وَيَقِفُ عَلَى نَبِّي عِبَادِي بِغَيْرِ هَمْزٍ، فَإِنْ طَرَحْتَ الْهَمْزَةَ وَأَثَرَهَا قُلْتَ: نَبِّ وَإِنْ طَرَحْتَهَا وَأَبْقَيْتَ أَثَرَهَا قُلْتَ: نَبِّي انْتَهَى، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ طَرْحِ أَثَرِ الْهَمْزَةِ لَا يَصِحُّ وَلَا يَجُوزُ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِسَائِرِ الْأَئِمَّةِ نَصًّا وأداءً، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الرَّابِعُ إِذَا وَقَفْتَ بِالْبَدَلِ فِي الْمُتَطَرِّفِ بَعْدَ الْأَلِفِ نَحْوُ (جَاءَ)، وَ(السُّفَهَاءُ)، وَ(مِنْ مَاءٍ) فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ أَلِفَانِ، فَإِمَّا أَنْ تَحْذِفَ إِحْدَاهُمَا لِلسَّاكِنَيْنِ أَوْ تُبْقِيَهُمَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَحْتَمِلُ اجْتِمَاعَ السَّاكِنَيْنِ. فَإِنْ حَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا فَإِمَّا أَنْ تُقَدِّرَهَا الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا الْأُولَى فَالْقَصْرُ لَيْسَ إِلَّا لِفَقْدِ الشَّرْطِ، لأَنَّ الْأَلِفَ تَكُونُ مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مَدَّ فِيهِ كَأَلِفِ يَأْمُرُ، وَيَأْتِي وَإِنْ قَدَّرْتَهَا الثَّانِيَةَ جَازَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ تَغَيُّرِ السَّبَبِ، فَهُوَ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ كَمَا تَقَدَّمَ آخِرَ بَابِ الْمَدِّ وَإِنْ أبقيتهما مَدَدْتَ مَدًّا طَوِيلا. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَسِّطًا لِمَا تَقَدَّمَ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ، كَذَلِكَ ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا كَالْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ، وَصَاحِبِ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَغَيْرِهِمْ).

وما ذكر الشاطبي.

(فَنَصَّ مَكِّيٌّ فِي التَّبْصِرَةِ عَلَى حَذْفِ أَحَدِ الْأَلِفَيْنِ..

سؤال: طالب (٤٦:٧٢)

الشيخ: والله..هذا جيد..

وَأَجَازَ الْمَدَّ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ الثَّانِيَةُ وَأجاز الْقَصْرَ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْأُولَى وَرَجَّحَ الْمَدَّ.

وَنَصَّ الْمَهْدَوِيُّ فِي الْهِدَايَةِ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْهَمْزَةُ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِهِ جَوَازَ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى، وَاخْتَارَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ، وَزَادَ فَقَالَ: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يُحْذَفَ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْوَقْفِ فَيُمَدُّ قَدْرُ أَلِفَيْنِ، إِذِ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَقْفِ جَائِزٌ، وَقَطَعَ فِي الْكَافِي بِالْحَذْفِ، وَمُرَادُهُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِالْمَدِّ وَقَالَ: لِأَنَّ الْحَذْفَ عَارِضٌ. ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ لَا يَمُدُّ، وَقَطَعَ فِي التَّلْخِيصِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: تُبْدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ أَلِفًا فِي حَالِ الْوَقْفِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ فِي الْوَصْلِ لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَتُمَدُّ مِنْ أَجْلِ الْأَلِفَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ، وَبِهَذَا قَطَعَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ، وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ: وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ أَلِفًا، سَوَاءٌ كَانَتْ مُبْدَلَةً، أَوْ زَائِدَةً أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ بَعْدَهَا أَلِفًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ، ثُمَّ حَذَفْتَ إِحْدَى الْأَلِفَيْنِ لِلسَّاكِنَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ زِدْتَ فِي الْمَدِّ وَالتَّمْكِينِ لِيَفْصِلَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَحْذِفْ، قَالَ: وَذَلِكَ الْأَوْجَهُ وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ عَنْ حَمْزَةَ مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ وَغَيْرِهِ، فَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّ الْمَدَّ أَرْجَحُ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِهِ، فَذَهَبَ الدَّانِيّ، وَأَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ وَأَبُو عَلِيِّ بْنُ بَلِّيمَةَ، وَالْمَهْدَوِيُّ إِلَى عَدَمِ الْحَذْفِ، وَنَصَّ عَلَى التَّوَسُّطِ أَبُو شَامَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَجْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَقَاسَهُ عَلَى سُكُونِ الْوَقْفِ. وَقَدْ رَدَ الْقَوْلُ بِالْمَدِّ.

قُلْتُ):..

أي ابن الجزري.

(وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، هُوَ صَحِيحٌ نَصًّا وَقِيَاسًا وَإِجْمَاعًا، أَمَّا النَّصُّ فَمَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرِّفَاعِيُّ نَصًّا، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ).

طبعًا محمد بن يزيد عن الرفاعي ليس من طرق الشاطبية ولا من طرق النشر.

(قَالَ: إِذَا مَدَدْتَ الْحَرْفَ الْمَهْمُوزَ، ثُمَّ وَقَفْتَ فَأَخْلِفْ مَكَانَ الْهَمْزَةِ مَدَّةً، أَيْ: أَبْدِلْ مِنْهَا أَلِفًا).

طبعًا الرد على أبي شامة ربما أبو شامة كان يقصد رد القول بالمد على أنه لم يرد من طريق التيسير -الله أعلم-، وإلا الظن بأن أبا شامة أي لم تفوته رواية محمد بن يزيد الرفاعي، وهي من الراويات المشهورة عن سليم عن حمزة -والله أعلم-.

(وَرَوَى أَيْضًا خَلَفٌ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْهُ قَالَ: تَقِفُ بِالْمَدِّ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَجَائِزٌ أَنْ تَحْذِفَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَتَبْقَى هِيَ، فَعَلَى هَذَا يُزَادُ فِي تَمْكِينِهَا أَيْضًا لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَلِفَيْنِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ مَا أَجَازَهُ يُونُسُ فِي: اضْرِبَان زَيْدًا، عَلَى لُغَةِ تَخْفِيفِ النُّونِ، قَالَ: إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: اضْرِبَاا (بألفين)).

لأن أصلها اضربان فهذه النون أبدلت ألفًا نون التوكيد فأصبحت اضربا الألف للتثنية والألف للتوكيد بالنون، فصارت ألفين، فالإمام يونس يقول في اضربان زيدًا على لغة تخفيف النون، هو يونس بن حبيب، ولهذا سيبويه ينقل عنه كثيرًا، ينقل أراءه في النحو، فهذا نص الشيخ ذكره هو موجود في الكتاب الإمام سيبويه يقول: في اضربان زيدًا، فهو في الكتاب طبعة الشيخ عبد السلام هارون -رحمة الله عليه- الطبعة مكونة من خمس مجلدات.

فهذه العبارة أن يونس يقول: اضربان زيدًا في الجزء الثالث صفحة ٥٢٧ يونس يقول اضربان زيدًا ويقول أيضًا: اضربنان زيدًا.

(وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ مَا أَجَازَهُ يُونُسُ فِي: اضْرِبَان زَيْدًا، عَلَى لُغَةِ تَخْفِيفِ النُّونِ، قَالَ: إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: اضْرِبَاا (بألفين) وإِلَّا أَنَّهَا تُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ أَلِفًا فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ).

طبعًا الشيخ سيبويه أنكر هذا القول عن يونس، وقال إنه لا يُعرف في كلام العرب، الكلام هذا لسيبويه في الكتاب الجزء الثالث صفحة ٥٢٧ فأنكر ذلك،

فالشيخ يقول...، أو قال لم يتكلم به العرب من قبل.

النص موجود في الجزء الثالث صفحة ٥٢٧ طبعة الشيخ عبد السلام هارون، والشيخ عبد السلام هارون -رحمة الله عليه- نقل عند كلام الشيخ سيبويه أنه لم يرد في كلام العرب وكذلك قال، طبعًا الكلام.. وما وقفت عليه في شرحه لكن موجود في تعليق عبد السلام هارون -الله يرحمه-.

يقول الشيخ-الصيرافي - يُنكر هذا أي يُنكر اجتماع ألفين، ويقول: لو مددت الألف الواحدة وطال مدها ما زادت على الألف، أي هذا رأي الزَّجّاج، حتى بعضه في الروايات لا أدري هو أو غيره عندما سمع واحدا يمد قال له كيف تمد الألف، قال مثل قال، قال: زدها بألف، قال: (قاال)، قال: زدها بألف، قال: (قااال)، وهكذا.

قال: والله لو مددتها من هنا إلى بيتك هي ألفٌ واحدة، مهما طال، وهذه القصة وقفت عليها في كتاب الجامع للروذبادي لكن لا أدري عن من؟ فهذا نفس كلام الزجَّاج يقول: لو مددت الألف الواحدة وطال مدها ما زادت على الألف هي ألف ألف حتى وإن طالت على قولهم: (عنزةٌ وإن طارت).

ما زادت على ألف ولو مددت الألف الواحدة وطال مدها ما زادت على ألفٍ لأن الألف حرفٌ لا يتكرر، والذي قال سيبويه وهذا الكلام كلام الصيرافي والذي قاله سيبويه أنه ما تكلمت به العرب وكذا، الذي قاله سيبويه هو على قياس قول الجمع، وليس بمنكر، وهو أن نقدر أو أن تقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألفٌ أخرى، وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف، هذا تعليق الشيخ الصيرافي على كلام سيبويه في رده أو في تعليقه على ما رواه يونس.

طبعًا يونس رواه قياسًا لم يروه عن العرب.

قال الشيخ: (وإِلَّا أَنَّها تُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ أَلِفًا فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ فَيَزْادُ فِي الْمَدِّ كَذَلِكَ، وَرَوَى عَنْهُ كَذَلِكَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ النَّحَّاسِ).

أيضًا رواه سيبويه أيضًا.

(وَحَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، الْخَامِسُ).

أي التنبيه الخامس.

(إِنَّمَا يَكُونُ اتِّبَاعُ الرَّسْمِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْهَمْزَةِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُحْذَفُ الْأَلِفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِي الْعُلَمَاءُ وَيَشَاءُ وَجَزَاءُ، وَلَا تَثْبُتُ الْأَلِفُ بَعْدِ الْوَاوِ بَعْدَهَا.

وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ مِمَّنْ رَأَى التَّخْفِيفَ الرَّسْمِيَّ، وَكَذَلِكَ لَا تَثْبُتُ الْأَلِفُ مِنْ نَحْوِ مِائَةٌ، وَلِشَيءٍ فِي الْكَهْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا كُتِبَ زَائِدًا، إِذْ لَا فَرْقَ لَفْظًا بَيْنَ وُجُودِهَا وَعَدَمِهَا). -والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم-، ونقف هنا -إن شاء الله-.

سؤال: طالب (٨٢:٠٨).

الشيخ: نحن وقفنا عند ١٠٢، من القسم الأول.

سؤال: طالب (٨٢:٢٣).

الشيخ: أي صفحة تريدون؟ ١٠٣ ما الذي بها؟

سؤال: طالب (٨٢:٤٥).

الشيخ: أي نقف عند الأخير.

سؤال: طالب (٨٢:٥٨).

الشيخ: أي نقرأ هذا الفصل.

(فَصْلٌ وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَطَّارُ، عَنْ رِجَالِهِ، عَنِ ابْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَزَّانِ، عَنْ خَلَّادٍ بِرِوَايَةِ الْحَدْرِ، فَلَا يَسْكُتُ وَلَا يُبَالِغُ فِي التَّحْقِيقِ، فَإِذَا وَقَفَ بِالْهَمْزِ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ كَسَائِرِ الْجَمَاعَةِ

تَفَرَّدَ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الرُّوَاةِ حَسْبَمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي الْمُسْتَنِيرِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الْوَزَّانِ هُوَ تَحْقِيقُ الْهَمْزَةِ الْمُبْتَدَأَةِ دُونَ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْمُتَطَرِّفَةِ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرُهُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزِ الْمُتَطَرِّفِ وَقْفًا، فَرَوَى جُمْهُورُ الشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ قَاطِبَةً عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْهُ تَسْهِيلَ الْهَمْزِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهِّلُهُ حَمْزَةُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ).

أي في التيسير.

(وَابْنِ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنَيْ غَلْبُونَ، وَمَكِّيٍّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ، وَابْنِ بَلِّيمَةَ، وَصَاحِبِ الْعُنْوَانِ، وَشَيْخِهِ صَاحِبِ الْمُجْتَبَى، وَغَيْرِهِمْ.

وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ الْبَكْرَاوِيِّ، عَنْ هِشَامٍ.).

وطبعًا هذه البكراويّ من طرق الكافي.

(وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَالرَّوْضَةِ، وَالْجَامِعِ، وَالْمُسْتَنِيرِ، وَالتَّذْكَارِ، وَالْمُبْهِجِ، وَالْإِرْشَادَيْنِ، وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ التَّحْقِيقَ كَسَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، بِهِمَا قَرَأْنَا وَبِهِمَا نَأْخُذُ، وَكُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ التَّسْهِيلَ).

هنا الإرشادين معلق أنه الإرشاد الكبير والجندي لكن نسيت أين المصدر.

(أَجْرَى نَحْوَ دُعَاءً وَمَاءً وَمَلْجَأً وَمَوْطِئًا مَجْرَى الْمُتَوَسِّطِ مِنْ أَجْلِ التَّنْوِينِ الْمُبْدَلِ فِي الْوَقْفِ أَلِفًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

خَاتِمَةٌ فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ مِنَ الْهَمْزِ نأخذها الدرس القادم -بإذن الله تعالى-.

هذا -والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الدرس الحادي والثمانون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومساكم الله جميعًا بكل خير.

نواصل-إن شاء الله- قراءة ما تبقى من باب الوقف على الهمز، أو ليس ما تبقى إنما نبدأ بقراءة مواصلة ما وقفنا عنده، لأن الباقي ربما كثير جدًا.

والعجب أن الشيخ، أي من بداية درس اليوم الشيخ سيتكلم عما سماه خاتمة في ذكر مسائل من الهمز، وهذه الخاتمة عند الشيخ تقريبًا أربعين صفحة، من صفحة (١١٠٤) إلى صفحة (١١٤٤) هذه فقط خاتمة.

وطبعًا قبل أن نبدأ في قراءتها نشير إلى أن هذه المسائل أو هذه الخاتمة فيها مسائل من الهمز، هي من باب سواء عند المؤلف أو عند من غير ممن سبقه من العلماء في هذا الباب في باب الوقف على الهمز.

يذكرون مسائل حتى يتدرب الطالب عليها، أو حتى يتدرب القارئ عليها في حالة أنه وقف على هذه الكلمة، ماذا يقف أو كيف يقف، أو ما هي الأوجه التي يجوز له الوقف بها.

ونلاحظ أن بعض هذه المسائل بعضها الشيخ ابن الجزري ذكرها وذكرها

غيره ممن سبقه، وبالرجوع إلى هذه الكتب السابقة في مسألة مثلا من مسألةٍ ما مما ذكرها الشيخ ابن الجزري نلاحظ أن الشيخ يقول مثلا فيها، لو قفت على كلمة كذا ففيها أربعة أوجه أو ثلاثة أوجه أو خمسة أوجه.

لو قارنا هذه المسألة مثلا عند الجعبري أو عند السمين الحلبي أو عند غيره، أو غيرهما نجد مثلا الأوجه إما تزيد وإما تنقص.

وكذلك ابن الجزري أيضًا نجده أحيانًا يقول فيها أربعة أوجه، وعند غيره ثلاثة أوجه أو نجد غيره يقول ثلاثة أوجه وتكون عند ابن الجزري أكثر من ثلاثة أوجه، السبب في هذا أن المسألة ليست مسألة رواية، لأنه ليس عندنا نص عن حمزة -رحمة الله عليه- أنه وقف على هذه الكلمة بعينها.

ليس كل مسألة مما يذكره العلماء في هذا الباب أو في هذه المسائل التدريبية هي ليست بالضرورة أن يكون حمزة وقف عليها، ولو كان عندنا نص عن حمزة أنه وقف على هذه الكلمة، ما وجدنا هذا الاختلاف بين القراء أو بين الشراح.

وإنما مسائل ربما بعضها يكون حمزة وقف عليها، ونقلها بعض تلاميذه أنه يقول سمعت حمزة يقف على هذه بكذا، وهذا قليل جدًا إن لم يكن نادرًا، ولكن هذه الأوجه التي يذكرها الشيخ أو غيره هي من باب ما يدخل في القياس.

يعني لو وقف حمزة حسب القواعد التي سار عليها في قراءته، لو وقف على هذه الكلمة كيف يقف، فهنا يأتي هذا الاختلاف.

النقطة الثانية التي ننبه إليها أو ننبه عليها: هي أن في بعض هذه المسائل مخالفة ابن الجزري لغيره أو لمن سبقه، فيه نقطة عند ابن الجزري ما وجدتها عند غيره، أو علة أو سبب عند ابن الجزري كان يراعيها في تحديد الأوجه.

وهي: أن ابن الجزري كان يعتمد في بعض هذه الكلمات يعتمد على رسم

المصحف حسب اختياره هو وليس حسب العلماء السابقين، وسنضرب له مثال الآن بعد قليل، سيأتينا المثال ونضربه لأن ابن الجزري عنده مسائل في الرسم أو رجح رسم كلماتٍ لم يتفق عليها علماء الرسم.

بل إن بعضهم يقول إن الرسمة في هذه الكلمة كما سيأتينا الآن الكلمة الأولى يهيأ وكذا، يأتينا أن الداني وغيره من علماء الرسم يقولون أن رسمها بالألف مخالفةٌ للإجماع، ولهذا نجد الإمام ابن الجزري يبني على رأي الغازي بن قيس الذي نقل إنه رأى في المصحف الإمام كلمة يهيأ وهيأ والسيء، في مكر السيء، أنها مرسومةٌ بالألف يبني على هذا وجه، وإن كان لا يقول به أحيانًا لكن مراعاة هذه المسألة.

مراعاة الرسم أو الكلمات التي يرى الشيخ ابن الجزري أنها وردت، والقول إنها وردت والقول بأنها رُسِم بها بعض الكلمات هو يبني بعض الأوجه على هذه المسألة أحيانًا يقبلها وأحيانًا لا يقبلها.

هذا كمقدمة لهذه المسائل التي سيذكرها الشيخ، وكما قلت هي مسائل طويلة جدًا ربما أربعين صفحة، نبدأ بالدرس.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(خَاتِمَةٌ فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ مِنَ الْهَمْزِ نَذْكُرُ فِيهَا مَا أَصَّلْنَاهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُتَقَدِّمَةِ).

أي ما جعلناه أصولا لهذه القواعد.

(مَعَ مَا ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ الْأَدَاءِ).

لاحظ نذكر ما أُصّل من القواعد وما ذكره أئمة الأداء، كلمة ما ذكره أئمة الأداء معناها أن هؤلاء أهل الأداء نقلوا هذا الوجه بالتلقي عن شيوخهم.

(مَعَ بَيَانِ الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِهِ).

أي نذكر في هذه المسائل ما قيل في بعض الكلمات، المسائل: المقصود بها كلمات، ما قيل في هذه الكلمات في حالة الوقف من حيث الوقف عليها سواءً كان حسب القواعد التي هي في القياس أو حسب كانت عن طريق الأداء لبعضهم مع بيان، ولهذا اشترط الشيخ أنه سيبين الصحيح من غيره.

(لِيُقَاسَ عَلَيْهَا نَظِيرُهَا فَيُعْرَفُ بِهَا حُكْمُ جَمِيعِ مَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ.

فَمِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ السَّاكِنُ مِنَ الْمُتَطَرِّفِ اللَّازِمِ مَسْأَلَةُ الْوَقْفِ عَلَى: هِيِّءْ، وَيُهَيِّءْ، وَمَكْرَ السَّيِّئِ).

طبعًا يدخل فيها كذلك مكر السيء، فلا أدري هل كلمة المكر موجودة في المخطوط أو لا، لكن ذكرها لوحدها ربما يُفهم منها أن المقصود هي المكر فقط.

سؤال:طالب (٨:٠٤).

الشيخ: اللازم؟

سؤال:طالب (٨:١٠).

الشيخ: لا هو الآن سيتكلم مسألة الوقف على هييء ويهييئ ومكر السيء.

سؤال:طالب (٨:٢٩).

الشيخ: والمكر السيء، لو وقف عليها.

سؤال:طالب (٨:٤٠).

الشيخ: قصدك يقول المكر السيء ليست مثل ويهييئ وهييء، فلا داعي لذكرها؟

سؤال:طالب (٨:٤٨).

الشيخ: هو الكلام على هذه لازم وأيضًا ربما يكون أيضًا ساكنًا من أجل الوقف، وليس لازمًا، نعم لكن قصره كلمة اللازم تخرج ما سكن للوقف_ أبشر يادكتور عبد الرحمن _هذه فائدة المداخلة، أنا أول المستفيدين من تلك المداخلات ومن يسمع هذه الدروس وهذه المناقشات يستفيد منها، نحن هنا لنتعلم ليس إلا.

لا أحد يكون في خاطره شيء، هذا مكان التعلم.

و الدكتور عبد الرحمن–حفظه الله– نبهنا على هذه المسألة فنراجعها إن شاء الله في المخطوط وفي الرسالة، ولكن ربما يكون الشيخ اتبع غيره ممن ذكر هذه الكلمات، فذكر السيىء، حتى الداني –رحمة الله عليه– لكن الداني كان يتكلم على مسألة الرسم ليس على مسألة الوقف.

(مِنَ الْمُتَطَرِّفِ اللَّازِمِ مَسْأَلَةُ الْوَقْفِ عَلَى: هِيِّءَ، وَيُهَيِّء، وَمَكْرَ السَّيِّئِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَحُكِيَ فِيهَا وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ الْوَقْفُ بِأَلِفٍ).

أي هذه الكلمات.

(وَحُكِيَ فِيهَا وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ الْوَقْفُ بِأَلِفٍ عَلَى التَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا يَجُوزُ).

طبعًا تقدم قديما ونقل كلام الغازي بن قيس لأن الغازي بن قيس قال إنه رأى في مصحف الإمام إن هذه الكلمات هيء ويهيء وسييء، ومكر السيء، أنها مرسومةٍ بألفٍ.

هنا نلاحظ أن الشيخ يقول: وحكيَّ فيها وجهٍ ثانٍ أي أن هذه الكلمات حكيَّ

فيها وجهٌ ثانٍ وهو التخفيف الرسمي أي اتباع لرسم المصحف.

وهذا لا يتأتى إلا على رواية الغازي بن قيس لأنه هو الذي قال إنها رآها في مصحف الإمام مرسومة بألفٍ بعد الياء.

وحقيقةً لا أجد من حكى هذا القول، الشيخ هنا يقول: وحكيَّ ولم يبين لنا من الذي حكى هذا القول، لكن مسألة أنها مرسومةً بالألف هذا معروف أنه قاله الغازي بن قيس، ولهذا يقول الداني يقول: رأيت هذه المواضع في كتابه جاء السنة بألفٍ بعد الياء، إذًا –سبحان الله– النص الذي أمامي فيه من حكى.

قال: وحكى أبو حاتم أنه في بعض المصاحف يهيئ، بألف صورة للهمزة، وذلك خلاف الإجماع.

طبعًا خلاف الإجماع ليس من كلام أبي حاتم إذًا ربما وحكيَّ فيها وجهٌ ثانٍ بهذا النص يتضح أن الذي حكى هذا هو أبو حاتم ربما أبو حاتم أو...، لكن أبو حاتم يحكي الرسم ما يحكي الوقف، ا يحكي الوقف على التخفيف الرسمي، فيبقى أيضًا الإشكال لازال قائمًا.

من الذي حكى هذا الوجه؟ –الله أعلم– لكن يُترك لعل أحدًا يبحث عنه فيجده، النص هذا كله حكاه الداني في كتابه الإقناع، النسخة المحققة التي عندي صفحة ٣٨٥، المقنع وليس الإقناع.

المقنع في رسم المصاحف صفحة ٣٨٥ النسخ المحققة التي في مجلد واحد، طبعًا هنا حدث خلاف بين شراح العقيلة، الشاطبي يقول: هييء يهيئ مع السيء بها ألف مع يائها رسم الغازي وقد نُكِر، أي نكر إثبات الألف.

الشيخ الداني يقول: إن إثبات الألف هذا خلاف الإجماع وهذا الشيخ الشاطبي قال وصفه بأنه نُكِر؛ أي أنكِر على الغازي بن قيس أن هذه الكلمات بالألف.

الشيخ السخاوي -رحمة الله عليه- قال، بعد أن نقل كلام أبي عمرو الداني وعبارته وذلك خلاف الإجماع، وهي عبارة للداني وعبارة لأبي داود أيضًا، السخاوي علق على هذا فقال، لم يقله، أي قول الداني خلاف الإجماع وهذا كلام السخاوي، قول الداني خلاف الإجماع لم يقله عن يقينٍ ولكنه صدر عن غلبة ظنٍ وعدم إطلاعٍ وقد رأيتها في الشامي في المصحف الشامي يقول رأيت هذه الكلمات كلها بالألف.

فالشيخ يقول المفترض أن الشيخ الداني ما يقول خلاف الإجماع، لأن هذا الكلام فيه عدم استقراء للمسألة.

وكأن الإمام الجعبري -رحمة الله عليه- ارتضى هذا القول كأنه ارتضى قول الغازي بن قيس وأيضًا قول أبي الحاتم بأنها مرسومة بالألف وأيضًا كأنه ارتضى قول السخاوي.

فقال: يقدمان؛ أي الغازي بن قيس وأبو حاتم، يقدمان على النافي؛ النافي الذي هو الداني ومن معه، لأنهما أي الغازي وأبا حاتم لأنهما مثبتان، إن كان مستند المنع على الكشف أي على المراجعة للكتب.

وإن كان مجرد خروجها عن القياس فليست ببدعٍ فيه، لأن كثير من الكلمات أيضًا خرجت عن القياس.

كلام الجعبري الذي فهمته منه أنه يميل إلى عدم تخطئة الغازي وأبي حاتم يقول: ولا يصح دعوة الإجماع مع مخالفة من يُعتبر قوله فيه، وهذه قاعدة، لا يصح دعوة الإجماع أي الشيخ ابن الجزري يقول: وذلك خلاف الإجماع.

الشيخ يقول: هذا الإجماع مطعونٌ فيه بمخالفة من يعتبر قوله كالغازي بن قيس لأن الغازي بن قيس ينقل عن المصحف الذي رآه أنه مصحف الإمام، -والله أعلم-.

سؤال:طالب (١٦:٣٤).

الشيخ: إذًا معناه إنه متيقن نعم إلا إذا كان الداني يطعن في هذا المصحف –الله أعلم–، وإلا الغازي بن قيس وأراءه جُمِعت في المصاحف، أي لو شراح كتب الرسم لو تجمع أقواله يكون جيد.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَوَجْهٌ ثَالِثٌ فِي (هَيِّئْ)).

طبعًا الوجه الأول الذي هو حسب القياس، الوجه الثاني حسب الرسم، وقال الشيخ إنه لا يجوز.

إذًا لماذا لا يجوز، الشيخ بنى على أنه يجوز على أن تبعًا للداني على أنه الرسم بالألف غير صحيح، لكن لو اعتبرنا صحته وهو الأقوى على رأي الشيخ السخاوي وعلى رأي الشيخ الجعبري، إذًا ربما يكون بالوجه المقروء به عندهما، أليس كذلك.

طالب: (١٧:٥٦).

الشيخ: هي القاعدة أنها مرسومة بالألف، حمزة كان يراعي تغيير المعنى، فلو وقف عليها بالألف هي صعبة، هيء، لأن تأتي الكسرة وبعدها ألف، إذًا معناها أنك لو يجب أن تحرك الياء، فهل هييء.

سؤال:طالب (١٨:٢٧).

الشيخ: أين؟ تخطيناه أم لم يأتِ بعد؟ إذًا سيأتي.

سؤال:طالب (١٨:٤٣).

الشيخ: لا يخفف الرسم لا يتبع الرسم أصلا، مضت معنا في كلمة يجأرون، وستأتي أيضًا، أعتقد أنها لابن غلبون أو المهدوي.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَوَجْهٌ ثَالِثٌ فِي (هَيِّئْ) وَ(يُهَيِّئْ) وَ(نَبِّئْ) وَ(اقْرَأْ) وَ(نَشَاءُ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعِلَّةِ لِأَبِي عَمْرٍو، وَلَا يَصِحُّ).

طبعًا هذا القول ذكره أيضًا السمين الحلبي في العقد النضيد ذكره، وقال: هو اختيار ابن مجاهد لحمزة، هذا الوجه الذي هو التحقيق، السمين الحلبي قال هو اختيار ابن مجاهد حمزة، أي هذا الوجه الذي يقول الشيخ به أنه لا يصح الوقف عليها بالتحقيق يقول لا يصح، السمين قال: إنه اختيار ابن مجاهد.

(وَوَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ حَذْفُ حَرْفِ الْمَدِّ الْمُبْدَلِ مِنَ الْهَمْزَةِ لِأَجْلِ الْجَزْمِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرَّوْضَةِ، وَلَا يَجُوزُ).

طبعًا صاحب الروضة الشيخ ما ذكر من هو هل هو أبو علي المالكي أو المعدِل وحقيقة، طبعًا صاحب الروضة لم يذكر هذه الكلمة هو لم يذكر هييء ويهييء، وإنما ذكر هذا الحكم وهو حذف حرف المد عندما كان يتكلم في الدرس الماضي الكلمة التي أخذناها الدرس الماضي وهي كلمة نبيء فبالإحالة على كلمة نبيء، وليس على كلمة هييء بذاتها.

الدرس الماضي حقيقةً، الشيخ يتكلم عليه وهو: (وَوَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ حَذْفُ).

قلنا الشيخ يتكلم على القضية وليس على نص الكلمة بالذات؛ لأن لا المعدل في روضته ولا أبو علي المالكي في روضته ذكر هذه الكلمة بالذات، وإنما أحال الشيخ عليه على كلمة نبيء، وكلمة نبيء درسناها الحصة الماضية صفحة ١٠٩٨ عندما قال الشيخ: (وشذ صاحب الروضة أبو علي المالكي فقال: نبيء عبادي بغير همزٍ فإن طرحت الهمز وأثارها قلت نبيء، وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت نبي).

طبعًا الدرس الماضي كان هنا تكملة لهذا النص، وهي أن هذا النص هو ليس كلام أبي علي المالكي، أي هذا النص الذي يقول حمزة يقف على نبيء عبادي إذا

طرحت الهمزة وآثارها قلت: نبي، وإذا طرحتها وأبقيت أثرها.

هو في الحقيقة هذا الكلام ليس كلام الإمام أبي علي المالكي أصالةً وإنما أبو علي المالكي يرويه أو أخذه من غيره، وإلا فصاحب الكلام هو الإمام محمد بن واصل، أبو العباس محمد بن واصل -رحمه الله عليه- في كتابه الوقف الكبير، وكأن هذا الوقف الكبير لا أدري هل هو خاص بحمزة أو أنه يتكلم على الوقف للجميع.

والذي دلنا على هذا، هو أبو الكرم الشهرزوري -رحمه الله عليه- في كتابه "المصباح" الجزء الثاني صفحة ٤٩٦ بتحقيق شيخنا وأستاذنا الأستاذ الدكتور إبراهيم الدوسري -حفظه الله-.

فالنص بحروفه نقله أبو الكرم عن ابن واصل في كتابه الوقف الكبير، ابن واصل هو الذي قال وإذا وقفت لحمزة على نبيء بغير همزٍ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت كذا كذا...

نعيد هذه الكلمة أعدناها لنزيد هذه الفائدة، الفائدة أن هذا الكلام هو شذ صاحب الروضة يُفهم منه أن هذا الكلام لأبي علي المالكي أصالةً وليس كذلك إنما هو صاحبه هو محمد بن واصل والمصدر هو كما قلت كتاب المصباح الجزء الثاني صفحة ٤٩٦، وأيضًا مما يدل على أنها ليست لأبي علي المالكي.

عبارة أبو شامة عندما قال: ونقل صاحب الروضة شيئًا غريبًا، فكلمة (ونقل) تدل على أن النص ليس لأبي علي المالكي، أيضًا هذا النص بنفسه ذكره أو نقله المعدل في روضته ولم يُشِر حقيقةً يظهر -والله أعلم- أنه أخذه من أبو علي المالكي، وحقيقةً لو أن أحدا عنده وقت أو من الشباب الذين يبحثون عن هذه البحوث الخفيفة.

لماذا لا يأخذ مثلا جزءً أو يأخذ بابًا من أبواب القراءة ولو كان باب وقف حمزة وهشام كمثال في الكتابين، لأني وقفت على نصوص بنصها موجودة عند الاثنين، لا أستطيع أن أقول إن الشريف المعدل -رحمه الله عليه- أنه أخذها من أبي علي لا أدري لكن النص هو نفسه.

لو اعتبرنا الزمن طبعًا أبو علي المالكي متقدم على المعدل، وقد يكون من طبقة شيوخه لماذا لأنه المعدل من تلاميذ نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي فهو من تلاميذه، وأبو نصر الشيرازي أيضًا الفارسي هو من طبقة المالكي وقرأ على نفس الشيوخ، فلاحظت في باب حمزة وهشام في بعض المسائل أنها بالحرف الواحد.

هل هو أخذها من أبي علي المالكي، هل مصدرهما واحد -الله أعلم- فلو دُرست كبحث مختصر ربما نخرج بفائدة، وهذا أيضًا بحث ربما يزاد فيه فيكون مثلا مقارنة في أبواب معينة بين كتب القراءات.

أي ليس قصدي أن نقارن بين كتاب الروضة للمالكي والروضة للمعدل، لا ليس قصدي هذا، ولا أن نقارن بين الكتاب الفلاني والكتاب الفلاني، وإنما نقارن هذه الكتب التي في طبقةٍ واحدة أو في طبقة الشيوخ والتلاميذ لماذا لا ندرس نأخذها بابًا بابًا، فمثلًا نجعل بحث في المقارنة بين الروضة المعدل والروضة للمالكي في باب الهمز كمثال، في باب المد في باب كذا.

تكون الصورة أوضح لو نأخذ مقارنة بين باب المد عند المعدل وعند كتاب شيخه الذي هو الشيرازي في كتاب الجامع، وكتاب الجامع مطبوع أيضًا بتحقيق زميلنا وأخينا الكريم الغالي الدكتور خالد أبو الجود.

مثل هذه المقارنات، أنا أرى أنها أهم من المقارنة بين كتبٍ بعيدة السنوات عن

بعض، أي نأخذ كتاب في القرن السادس ونقارنه مع كتاب في القرن الرابع أو في القرن السابع.

لكن لو أخذنا الكتب في طبقة واحدة سندرك من الذي استفاد من الآخر أو ندرك أن هناك مصادر أخرى هي التي استقى منها هذان الكتابان، هذه المعلومات، فيبدأ البحث أيضًا أين هذا المصدر الذي نقل عنه هؤلاء.

وهذه نقطة حقيقةً من باب التذكير ولا نطيل، من باب التذكير وجدتها من قبل عشرين سنة إذا لم يكن أكثر من ٢٥ سنة بين_ كتاب المنهاج لبغية المحتاج_ لعمر بن ظفر المغازلي –رحمة الله عليه–.

يقارب ثلاثين سنة تقريبًا، لأن الكلام هذا كان سنة ١٤١٢ وجدت وتحديدا في المقدمة عندما يتكلم على تاريخ القراء ليس الأسانيد، عمر بن ظافر المغازلي هو من طبقة شيوخ أبي العلاء، هو من طبقة شيوخه.

لكن المعلومات واحدة، لما جاء يتكلم عن القراء وتعريفهم، إلى غير ذلك النصوص نفسها، والكلمات نفسها، هذا يدل إما إن أبو العلاء أخذ عن عمر بن ظفر المغازلي ولم يُسند إليه ربما، أو يظهر –والله أعلم– لأن الغالب عندي –والله أعلم– أنهما يأخذان من مصدرٍ ثالث قد يكون الإمام الأهوازي –رحمة الله عليه–.

لأن عمر بن ظفر من طبقة تلاميذ تلاميذ الأهوازي، فهذه الفكرة لو تُسجل لعل أحدا يستفيد منها من هذه البحوث الخفيفة، وإذا دُرِست من خلال الكتب الكبيرة جدًا فربما تحتاج إلى بحث ماجستير.

الشيخ يقول: (ولا يجوز)؛ أي هذا الوجه الرابع المذكور عن صاحب الروضة لا يجوز.

طبعًا لا يجوز هنا المصطلح ليس المصطلح الفقهي وإنما المصطلح الصناعي

للقراءة، أي لا تجوز القراءة به أي لا يجوز قياسًا ولا أداءً.

(وَمِنَ الْعَارِضِ مَسْأَلَةُ: إِنِ امْرُؤٌ).

في سين إن أمرؤ، فهنا سقطت منا، كلمة إن ليست موجودة في المطبوع الصواب وجودها.

(وَمِنَ الْعَارِضِ مَسْأَلَةُ: إِنِ امْرُؤٌ يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَى تَقْدِيرِ إِسْكَانِهَا فَتُبْدَلُ وَاوًا سَاكِنَةً، وَتَخْفِيفُهَا بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا عَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ).

أي بني تميم.

(فَتُبْدَلُ وَاوًا مَضْمُومَةً).

أي أنها نبدلها مباشرةً كما قال السمين الحلبي إبداها واوًا مضمومة من أول وهلة، أي الفرق بين هنا وهناك هنا القول هذا إبدالها واوًا هو المرتبة الأولى، الكلام السابق له أي وصلت إلى أن تكون واوا في المرتبة الثانية.

صحيح أنهم متفقان أنهما كلهما في النهاية صارت واوا، لكن القول الثاني من هذا أنها سارت واوا مباشرةً، والقول الأول: أنك خففتها وتقدير أنك سكنت الهمزة ثم أبدلتها واوًا، فصار وصولها إلى أن تبدل واو مرتبة ثانية.

أما الشيخ يقول على لغة تميم أرح نفّسِك، ولهذا عبارة الشيخ السمين الحلبي أوضح، قال: إبدالها واوًا مضمومة من أول وهلةٍ، أي ما في تقدير السكون ثم الإبدال.

(فَإِنْ سُكِتَ لِلْوَقْفِ اتَّحَدَ مَعَ الْوَجْهِ قَبْلَهُ، وَيَتَّحِدُ مَعَهَا وَجْهُ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَإِنْ وُقِفَ بِالْإِشَارَةِ جَازَ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ، فَتَصِيرُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ، وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ).

لأنه قال أربعة أوجه.

(تَسْهِيلٌ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى تَقْدِيرِ رَوْمِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ، وَيَتَّحِدُ مَعَهُ اتِّبَاعُ الرَّسْمِ عَلَى مَذْهَبِ مَكِّيٍّ وَابْنِ شُرَيْحٍ).

أكثرها أقوال اجتهادية.

سؤال:طالب (٣٢:٢٨).

الشيخ: كيف؟ لا أعتقد ربما على مذهب التميمين لغةً، ما هو مذهب التميمين؟ وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميمين، فتبدل واوًا، هي إن "امرؤ" حركتها ما هي؟ لكن هناك بحركة ما قبلها، أيضًا الضم، إن أُمرؤ.

سؤال:طالب (٣٣:١٢).

الشيخ: وهو ذكر بني تميم.

سؤال:طالب (٣٣:١٨).

الشيخ: وهل هذه لغة تميم؟ هو -الله أعلم- كما سيأتي بمقابلة بعض هذه المسائل التي ذكرها الشيخ ابن الجزري وموجودة عن السمين الحلبي الشيخ ينقل عنه ما يزيد عليه إلا أوجه هو يراها الشيخ، لكن مثل هذا تبدل واوًا وهذه كلها عند الشيخ السمين الحلبي.

سؤال:طالب (٣٤:١٢).

الشيخ: أي صفحة؟ إذًا الإحالة تكون على الصفحة ١٠٨٨، و١٠٩٠ لو رجعنا إلى السخاوي ربما نجد أنه قال التميمين، يُرجع للسخاوي في العقد ليس في الدر المصون وإنما في شرحه للشاطبية، السمين الحلبي نعم.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ إِلَّا أَنَّ حَمْزَةَ يُبْدِلُ

الْهَمْزَةَ الْأُولَى مِنْهُ وَاوًا، وَهِشَامًا يُحَقِّقُهَا، وَكَذَلِكَ تَجْرِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي تَفْتَؤُ، وَاتَوَكَّؤُا، وَنَحْوِهِ مِمَّا رُسِمَ بِالْوَاوِ نَحْوُ الْمَلَأَ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ وَنَبَأُ فِي غَيْرِ بَرَاءَةَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُزَادُ عَلَيْهَا وَجْهٌ خَامِسٌ، وَهُوَ إِبْدَالُهَا أَلِفًا؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَسُكُونِهَا وَقْفًا عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ مَذْهَبِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْجَادَّةِ، وَأَمَّا مَا رُسِمَ بِأَلِفٍ نَحْوُ قَالَ الْمَلَأُ فِي الْأَعْرَافِ وَنَبَأُ الَّذِينَ فِي بَرَاءَةَ، وَيَبْدَأُ فَوَجْهَانِ).

يبدأ مرسومة بالألف حتى في النسخة الخطية الشيخ ابن الجزري كتبها بالألف وليس بالواو، وكذلك في النسخ الخطية كلها، ورجعت وتأكدت من رجوعي للأصل، وكتبتها بالألف تبعًا للنسخ الخطية وكذلك النسخة الخطية التي وقفنا عليها التي نسميها في هذه الدروس نسخة ابن الجزري، طبعًا هي مجازًا، هي مجازًا كما قلنا هي ليست نسخة ابن الجزري وإنما مجازًا فنقول إنها أيضًا في هذه النسخة الشيخ كتبها بالألف يبدأ، فالشيخ كتبها فهو مراده هذا بالذات فكتابتها ولاحظت أن الدكتور أيمن في نسخته كتبها بالواو، وهذا أيضًا تعدٍ على ابن الجزري، أي أن هذه الجهة التي طبعت هذه النسخة التي أمامي وطبعة الدكتور أيمن هذا تعدٍ على ابن الجزري، ابن الجزري لا يقصد أنها المرسومة على الواو لأنه يتكلم على المرسومة على الألف.

هل هو يرى هذا؟ يرى هذا بدليل أنه كتبها.

(وَيَبْدَأُ فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا إِبْدَالُهَا أَلِفًا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا وَالثَّانِي بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الرَّوْمِ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ رواية).

وهذا دليل لا يقصد المرسومة بالواو، فكتابتها بالواو هي التي أرى أنها تحريف لما يريده ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

سؤال:طالب (٣٧:٥٧).

الشيخ: هو ما يتكلم على يبدؤ التي مرسومة بالواو، هو يتكلم على كلمة يبدأ لو رسمت بالألف، مثل قال الملأ، وأما ما رُسِم بألفٍ نحو قال الملأ، هو يتكلم على كلمة مرسومة بالألف ما يتكلم على كلمة مرسومة بالواو.

وفي جميع النسخ الخطية الشيخ هذه الكلمة كتبها بالألف، هل يوجد في القرآن ما يبدأ بألف؟ لا أدري لا أتذكر الآن، ليس بيدي.

سؤال: طالب (٣٨:٤٢).

الشيخ: لا أدري، أم أن الشيخ يقصد أنها كما مر سابقًا التمثيل.

سؤال: طالب (٣٨:٥٧).

الشيخ: بالواو أو؟ هذا في المصحف العثماني الشيخ يقول بالألف.

سؤال: طالب (٣٩:٠٣).

الشيخ: أنت تقرأ من المصحف أم من الكتاب؟

إذًا قد تكون من الكلام، هذه تحتاج إلى أن نرجع إلى نثر المرجان.

سؤال: طالب (٣٩:٣٠).

الشيخ: بالألف الذي هو رسم الشيخ ابن الجزري مصحف ابن الجزري.

سؤال: طالب (٣٩:٤٣).

الشيخ: ويعني حُقق، وإن كان الشيخ الدكتور خالد أبو الجود –حفظه الله- أخبرنا قبل سنة تقريبًا، أنه انتهى من تحقيقه لكن الكتاب كبير يمكن أكثر من ١٢ مجلد، يسر الله على من يطبعه، الطبعة القديمة نعم لكنها غير موجودة.

سؤال: طالب (٤٠:١٢).

الشيخ: لا هي ستكون حسب القاعدة سيكون فيها الوجهان، وفيها القياسي الرسمي، يبدؤ نعم، إذا رسمت بالواو اتباع الرسم لأنه لا يغير المعنى، لا هو يتكلم عن التي ما فيها واو، التي ليست مرسومة واو.

هو يتكلم عن الكلمات التي رُسمت بالألف، عند ابن الجزري كلمة يبدؤ التي هي مرسومة بالواو لا تدخل في هذا الكلام الذي يقوله، يقول يبدأ هذه التي رُسمت بالألف عنده في رواياته.

سؤال:طالب (٤١:١٢).

الشيخ: لا أدري مصحف ابن الجزري ما اطلعت عليه فلا نستطيع أن نحكم إلا إذا كان عندك المصدر نفسه أو عندك الكتاب الذي نقل عنه، نعم يبدأ، الشيخ يقول: (إِبْدَالُهَا أَلِفًا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا) التي هي الفتحة يبدأ، والثاني بين بين التي هي يبدؤ.

ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها.

حديث جانبي(٤٢:٤٠).. واو ساكنة.

الشيخ: كيف واو ساكنة، هي يبدأُ لكن لو كانت بالواو.

حديث جانبي(٤٢:٥٠).. هو على مذهب غيره.

الشيخ: هو يتكلم على واحدة بالذات معينة.. بمقارنة الرسم عنده.

الشيخ: طبعًا عنده هو، لكن هو أيضًا مشكلته أيضًا الشيخ يقول: مخالفة الرسم وعدم صحته روايةً، هي الصحيحة رواية على غيرك يا سيدنا الشيخ، أي هو العلة أنه يقول لمخالفة الرسم فهي عند الجمهور هي بالواو، وعدم صحة الرواية هي عند الجمهور صحيحة الراوية، أي حتى علماء الرسم صحيحة عندهم أنها

بالواو، ليست مثل كلمة هيىء ويهيئ عند الغازي بن قيس، بالعكس هذا الجمهور إن لم يكن الجميع تقريبًا، لكن ما هو مصدر الشيخ، الإشكالية ما هو مصدر ابن الجزري في مخالفته هل هو المصحف الشامي الذي وقف عليه مع السخاوي أم لا، هل السخاوي ذكر مثلًا أنه بدأ بالألف لا أدري.

فإذا كان السخاوي ذكر أنها في المصحف الشامي بالألف ربما هذا يجعلنا نفهم أن هذه زيادات ابن الجزري أو مخالفة ابن الجزري لغيره من الرسام إنما كان سببه هذا المصحف.

هل وقف على المصحف الخاص بالغازي بن قيس لا أدري، فمذهب ابن الجزري في الرسم صعب بيانه، وإن كان كتِب فيه بحث أيضًا الآن تذكرت، كُتِب فيه بحث لكن هذا البحث الذي كتُب فيه هو من خلال ما ذكره صاحب نثر المرجان، أي البحث الذي اطلعت عليه لكن لا أدري هل هو طُبِع أم لم يُطبع لا أدري الآن.

أو دراسة حوله، نحن نقول الأستاذة الدكتورة، أو نقول الأستاذ الدكتور فلانة؟ هي كتبته الدكتورة _نمشة وارث _أستاذة القراءات في جامعة الأميرة نورا، وأعتقد أنها كانت رئيسة قسم القراءات، فعندها بحث أعتقد من بحوثها لكن لا أدري والله مطبوع أو غير مطبوع لا أدري عن هذا المصحف.

أو عن منهج ابن الجزري في هذا المصحف نسيت بالضبط ربما كان قبل سنتين أو سنة ونصف لكن هذه الدراسة الوحيدة التي علمت بها متعلقة بمصحف ابن الجزري، فما أدري هل نقول الأستاذة الدكتورة فلانة، أو نقول فلانة أستاذ دكتور القراءات، أكاديميًا نقول.

مسألة عضوة هيئة التدريس هذا خطأ، فنقول عضو هيئة التدريس، الدكتورة

فلانة مثلا عضو هيئة التدريس، أما عضوة هيئة التدريس هذا خطأ، فلا أدري أستاذ دكتور، أو نقول أستاذة دكتورة.

سؤال:طالب (٤٥:٢٢).

الشيخ: لا احتمال، لكن ما هو المصدر، يعني نحن الآن الإشكالية عندنا نريد أن نعرف الإمام ابن الجزري لا شك أنه عالمٌ وثقةٌ فيما يقول ومصدقٌ فيما يقول.

الإشكالية عندنا أين المصدر الخاص بالشيخ ابن الجزري؟ هذه الإشكالية.

سؤال:طالب (٤٥:٥١).

الشيخ: هل الخمسة مواضع جميعا يكتبها بالألف، هذه نحتاج أن نرجع إلى نثر المرجان، من عنده الكتاب يفيدنا في ذلك، هل كل المواضع أو لا؟

سؤال:طالب (٤٦:١٢).

الشيخ: لكن يعكر على هذا أنه هنا في سياق ذكر الأمثلة...نحن نتكلم على يبدأ.

سؤال:طالب (٤٦:٣٠).

الشيخ: أي قصدك كلمة يبدأ أو الآن أنها عامة عنده لعدم تقييدهن احتمال أيضًا، هذا الجانب...

الدكتور الجار الله عنده بحث عن مسائل الرسم في النشر، عنده شيء في الرسم في النشر غير التوجيه لكن غير متأكد.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: يُنْشِئُ).

طبعًا كل ما ذكره الشيخ في هذه المسألة هو كلام الشيخ السمين الحلبي مع تقديم وجه وتأخير وجه ليس إلا.

(وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: يُنْشِئُ وَشِبْهُهُ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَضْمُومَةً بَعْدَ كَسْرٍ، قِيلَ: فِيهَا خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً سَاكِنَةً؛ لِسُكُونِهَا وَقْفًا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ، وَإِبْدَالُهَا يَاءً مَضْمُومَةً عَلَى مَا نُقِلَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، فَإِنْ وَقَفَ بِالسُّكُونِ فَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَبْلَهُ لَفْظًا. وَإِنْ وَقَفَ بِالْإِشَارَةِ جَازَ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ فَتَصِيرُ ثَلَاثَةَ أَوْجهٍ، وَالرَّابِعُ: رَوْمُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ فَتُسَهَّلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِ، وَخَامِسُهَا: الْوَجْهُ الْمُعْضِلُ، وَهُوَ تَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ عَلَى الرَّوْمِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: مِنْ شَاطِئِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ، وَنَحْوُهُ مَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَكْسُورَةً بَعْدَ كَسْرٍ، يَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً سَاكِنَةً بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا؛ لِسُكُونِ الْوَقْفِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَاءً مَكْسُورَةً بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا عَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ).

نشم رائحة السمين الحلبي...

(فَإِنْ وَقَفَ بِالسُّكُونِ فَهُوَ مُوَافِقٌ مَا قَبْلَهُ لَفْظًا. وَإِنْ وَقَفَ بِالْإِشَارَةِ وَقَفَ بِالرَّوْمِ يَصِيرُ وَجْهَيْنِ وَالثَّالِثُ تَسْهِيلٌ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى رَوْمِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ، أَوِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ عَلَى مَذْهَبِ مَكِّيٍّ وَابْنِ شُرَيْحٍ، وَتَجِيءُ هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ فِيمَا رُسِمَ بِالْيَاءِ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَكْسُورَةً بَعْدَ فَتْحٍ، وَهُوَ مِنْ نَبَاءِي الْمُرْسَلِينَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُزَادُ عَلَيْهَا التَّخْفِيفُ الْقِيَاسِيُّ، وَهُوَ إِبْدَالُهَا أَلِفًا لِسُكُونِهَا وَقْفًا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَتَصِيرُ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ، وَأَمَّا مَا رُسِمَ منه بِغَيْرِ يَاءٍ نَحْوُ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ فَلَيْسَ فِيهِ سِوَى وَجْهَيْنِ: إِبْدَالُهَا أَلِفًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَالرَّوْمُ بِتَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنَ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا يَاءً عَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ وَالرِّوَايَةِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الْهُذَلِيَّ أَجَازَ فِي مِنْ مَلْجَأٍ الْيَاءَ، فَقَالَ فِيهِ بِيَاءٍ مَكْسُورَةٍ لِلْكَسْرَةِ.

قُلْتُ: وَقِيَاسُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَلَا يَصِحُّ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ، وَنَحْوُهُ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَكْسُورَةً بَعْدَ ضَمٍّ، قِيلَ: فِيهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا سَاكِنَةً لِسُكُونِهَا وَضَمِّ مَا قَبْلَهَا عَلَى الْقِيَاسِ وَالثَّانِي إِبْدَالُهَا وَاوًا مَكْسُورَةً عَلَى مَا نُقِلَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ.

فَإِنْ وَقَفَ بِالسُّكُونِ فَهُوَ كَالْأَوَّلِ لَفْظًا فَيَتَّحِدُ، وَإِنْ وَقَفَ بِالرَّوْمِ فَيَصِيرُ وَجْهَيْنِ وَالثَّالِثُ التَّسْهِيلُ، وَهُوَ مَسْأَلَةُ مَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَالْجَمَاعَةِ وَالوجه الرَّابِعُ الْوَجْهُ الْمُعْضِلُ، وَهُوَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ عَلَى الرَّوْمِ).

سؤال: طالب (٥٠:٤٩).

ما بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه والجماعة، هو قال المعضل أي على الروم، بين الهمزة والياء بالتأكيد تسهيل.

سؤال: طالب (٥٠:٥٤).

الشيخ: الهمزة مكسورة؟

سؤال:طالب (٥١:٠٦).

الشيخ: الكلام كله على الروم...نعم.

(وَأَمَّا مَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ الْأَخِيرَةُ فِيهِ مَضْمُومَةً نَحْوُ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ فَوَجْهَانِ الْأَوَّلُ إِبْدَالُهَا وَاوًا وَالثَّانِي تَسْهِيلُ الْأَخِيرَةِ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الرَّوْمِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

فَإِنْ كَانَتِ الْأَخِيرَةُ مَفْتُوحَةً نَحْوُ حِسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا فَوَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِبْدَالُهُمَا وَاوَيْنِ، الْأُولَى سَاكِنَةٌ والثانية مفتوحة لِوُقُوعِهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ بَدَأَ، وَمَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ وَنَحْوُهُ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَفْتُوحَةً بَعْدَ فَتْحٍ، فَفِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ هُوَ إِبْدَالُهَا أَلِفًا، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى جَوَازِ الرَّوْمُ فِي الْمَفْتُوحِ كَمَا

تَقَدَّمَ، وَهُوَ شَاذٌّ لَا يَصِحُّ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَمِنَ السَّاكِنِ الْمُتَوَسِّطِ مَسْأَلَةُ وتُؤْوِي، وتُؤْوِيهِ وَرُءْيَا فِي مَرْيَمَ، فِيهِنَّ وَجْهَانِ صَحِيحَانِ أَحَدُهُمَا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا، فَتُبْدَلُ فِي تُؤْوِي، وَتُؤْوِيهِ وَاوًا، وَفِي رُءْيَا يَاءً مِنْ دُونِ إِدْغَامٍ وَالثَّانِي الْإِبْدَالُ مَعَ الْإِدْغَامِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَرَجَّحَ الْإِظْهَارَ صَاحِبُ الْكَافِي، وَصَاحِبُ التَّبْصِرَةِ وَقَالَ: إِنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَالتَّجْرِيدِ سِوَاهُ).

أو ولم يُذكر.

(وَرَجَّحَ الْإِدْغَامَ صَاحِبُ التَّذْكِرَةِ وَالدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فَقَالَ: هُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَنْصُوصًا عَنْ حَمْزَةَ، وَلِمُوَافَقَةِ الرَّسْمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ سِوَاهُ، وَأَطْلَقَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، وَزَادَ فِي التَّذْكِرَةِ فِي رُءْيَا، وَجْهًا ثَالِثًا، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ أَجْلِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَّ وَالْأَدَاءَ).

لا يُأخذ بهذا الوجه الثالث وهو التحقيق لمخالفته النص والأداء، هذا الكلام الذي ذكرناه في التعليق أولًا.

سؤال:طالب (٥٣:٣٧).

الشيخ: (وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَّ وَالْأَدَاءَ).

سؤال:طالب (٥٣:٤٧).

الشيخ: وإن خالف أحدهما، قاعدة على ذكر التحريرات، هذه العبد الضعيف لا يُدخلها ضمن تحريرات ابن الجزري، أي بعض الناس الباحثين أو الشيوخ الفضلاء، الذين يهتمون بالتحريرات، يقول لك: لا هذه تحريرات، هذه ليست

تحريرات، أي هذه المسائل كلها، لا تدل على أن...، أي ليست دليلا على التحريرات التي ذهبوا إليها المعاصرة، هذه مسائل للتدريب ليس إلا، لو كان الشيخ ابن الجزري يريد بها التحرير، لمنع عليها ما يُمنع وأجاز عليها ما يجوز، ولأرجعها إلى الكتب، فهو هنا يتبع كتاب واحد أو كتابين، مما خالف فيها رأيه، مثلا يخالف الكامل، مع أنه هو قرأ به.

فهو ليس تحرير، فهذه مسائل للتدريب ليس إلا، ما ذكره العلماء وابن الجزري وغيره في بداية المحاضرة هذه مسائل للتدريب وليس للتحريرات، فهذا لا تدخل ضمن منهج ابن الجزري في التحريرات أنه يحرر هذا الوجه وهذا ليس هو المقصود بالتحريرات، لكن على منهج التحريرات عمومًا عند ابن الجزري ممكن أن نجعل هذه قاعدة، لأن ما خالف النص والأداء فمعناه أنه لم يرد نصًا ولم يرد أداءً، فكيف القبول به.

لكن الشيخ هنا جاء بها صراحةً ولا يُأخذ به طبعًا وبأمثاله، لأن العلة واحدة مخالفة النص والأداء كما قال الشيخ إبراهيم –حفظه الله-.

(وَحَكَى الْفَارِسِيُّ وَجْهًا رَابِعًا، وَهُوَ الْحَذْفُ، أَيْ: حَذْفُ الْهَمْزَةِ فَيُوقَفُ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ مُخَفَّفَةٍ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَلَا يَصِحُّ، بَلْ وَلَا يَحِلُّ وَاتِّبَاعُ الرَّسْمِ فَهُوَ مُتَّحِدٌ فِي الْإِدْغَامِ فَاعْلَمْ ذَلِكَ).

أي هذا الوجه لا يحل الذي هو هو الحذف أي حذف الهمزة، وريا.

سؤال:طالب (٥٦:٤٧).

الشيخ: ولا يصح بل لا يحل، طبعًا لا يحل صناعةً وريا، ربما رواها، أو ربما سمعها من شيخه، طالما أن المسألة اجتهادية، فكل يدلي بدلوه ولهذا بعضهم يقول: لو وقفت فهو من باب الوقف الاختياري أو الاختباري أو كذا، -والله

أعلم- وهذا كله هروب عن الوقف بالتحقيق عن حمزة، لأن الوقف بالتحقيق عن حمزة غير وارد، عدم التحقيق ما هو؟ هل هو بكذا أو كذا، هذا الذي اختلفت فيه أنظار ولهذا الشيخ ابن الجزري في البداية في بداية الكتاب لما جاء تكلم عن موافقة الشروط الثلاثة ورسم المصحف وغيره، وتكلم عن القياس في المقدمة، قال: إن هذه ما يذكره الشراح أو ما يذكر بعض مسائل حمزة إنما هي بعضها من باب القياس الجائز الذي لم يؤدِ إلى تغيير المعنى، ولما ذكر أيضًا أقسام القراءات عند مكي ما قرأنا به سمعناه من شيوخنا وهناك شيء وهكذا.

(وَأَمَّا الرُّويَا، وَرُويَا حَيْثُ وَقَعَ فَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهُ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَضَمِّ مَا قَبْلَهَا).

حسب القاعدة الصرفية.

(فَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ قَلْبِ هَذِهِ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، فَأَجَازَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو، وَغَيْرُهُمَا، وَسَوَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِظْهَارِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وتُؤْي، وَرُؤيَا وَحَكَاهُ ابْنُ شُرَيْحٍ أَيْضًا وَضَعَّفَهُ، وَهُوَ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا).

هذا الوجه.

(لِلرَّسْمِ، فَإِنَّ الْإِظْهَارَ أَوْلَى وَأَقْيَسُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْأَدَاءِ).

وتؤي، عندي هنا وتؤي وَرُؤيَا، هو يتكلم على وَرُؤيَا، إذًا عندك الكتاب طبعة الدكتور أيمن، وأما الرؤية نفس الشيء، آخر سطر في وَرُؤيَا..**تُراجع**.

(وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْحَذْفُ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَهُ).

الذي هو الإمام الفاسي.

(فَيُوقَفُ بِيَاءٍ خَفِيفَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي رُيًّا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: فَادَّارَاتُمْ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَذُكِرَ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ حَذْفُ الْأَلِفِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَ الرَّاءِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْهَمْزَةِ، وَذَكَرَ الْحَذْفَ أَيْضًا فِي امْتَلَاتِ وَاسْتَاجَرْتَ وَيَسْتَاخِرُونَ مِنْ أَجْلِ الرَّسْمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ وَلَا جَائِزٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُنَّ، فَإِنَّ الْأَلِفَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا حُذِفَتِ اخْتِصَارًا لِلْعِلْمِ بِهَا كَحَذْفِهَا فِي الصَّالِحَاتِ وَالصَّالِحِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَوْ قُرِئَ بِهِ لَمْ يَجُزْ لِفَسَادِ الْمَعْنَى).

لأنه لما نقول استأجرت إذا قرأناها بحذف نقول استجرت فأصبحت من الإجارة وليست من الإيجار، تغير المعنى.

استخرت ليست من استخارة، يستأخر من التأخر، ويستخر من الاستخارة، فتغير المعنى نهائيا.

سؤال:طالب (٦١:٣٥).

الشيخ: معنى هذا حتى لو قلناها امتلأتِ حتى لو حذفنا الهمزة، امتلت لم يتغير المعنى، الخلاف الذي في الألف.

سؤال:طالب (٦١:٥٥).

الشيخ: أي نراجع المخطوط في رسمه، من أجل الرسم، في المصحف كيف مرسومة الآن؟ بالألف هو يقول هذا الوجه أنه ذُكِر حذف الألف، إذًا...

سؤال:طالب (٦٢:٣٤).

الشيخ: ليس لها صورة عند...، إذًا يا من يسمعنا وعنده نسخة من كتاب "نثر المرجان" يا ليت يصور لنا المطلوب في هذه الكلمة امتلأت.

هي أحسن طريقة ترى للشحاذة العلمية هي الدروس التي تبث في التواصل الاجتماعي، فمن يسمع هذا الدرس ويستطيع أن يقدم لنا إذا كان لديه كتاب نثر المرجان فماذا قال في كلمة امتلأت؟ ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [ق:٣٠]؛ ماذا قال فيها الشيخ؟ وما نقل عن ابن الجزري فيها؟

سؤال:طالب (٦٣:٢٦).

الشيخ: لابد، هو يتكلم عن الهمزة، هو حذف ماذا؟

سؤال: طالب (٦٣:٣٩).

الشيخ: وذكر الحذف أيضًا في امتلأت، أي عدم الحذف هو الذي غير صحيح، أي وذكر الحذف من أجل الرسم، العلة التي هي ليست صحيحة.

سؤال:طالب (٦٤:٠٩).

الشيخ: هو هذا الذي شرحناه الآن.

سؤال: طالب (٦٤:١٨).

الشيخ: نعم هو يثبت الحذف لكن العلة هي التي...، وليس ذلك بصحيح أي العلة، حُذِف من أجل الرسم.

سؤال:طالب (٦٤:٣٢).

الشيخ: هذا الكلام واضح أن الشيخ ابن الجزري يرى أنها محذوفة.

لكن يمكن المرجان يقول شيئا رآه ابن الجزري أو لا، أنا -إن شاء الله- أحاول أبحث عن هذا البحث الذي ذكرته لكم الدكتور -الله يسعدها-، و-إن شاء الله- نرى إذا وجدناه...، أنا نسيت البحث، أي قضايا البحث ما هي بالضبط نسيتها، لكن -إن شاء الله- الحصة القادمة نتذكر المعلومة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ حَذْفَ الْأَلِفِ مِنْ ذَلِكَ تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ الْخَطِّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ- يَعْنِي عَلَى حِدَتِهِ- بَلْ وَلَا جَائِزٍ، وَلَا بُدَّ مِنَ الرُّكْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ: وَهُمَا الْعَرَبِيَّةُ وَصِحَّةُ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ فُقِدَا فِي ذَلِكَ فَامْتَنَعَ جَوَازُهُ -والله أعلم-).

ربما هذا الكلام كلام الإمام السخاوي في الوسيلة، ولقد أحسن من قال؛ ربما هو في الوسيلة لكن هو من كلامه أو نقله لا أدري، لكن هو في الوسيلة صفحة ١٩٣ وطبعًا الخط لاتباع الرسم حتى الشيخ الإمام الجعبري يجعل الركن الأساسي هو التواتر وإن كان الشيخ هنا يقول صحة الرواية، ما قال تواتر الرواية وإنما قال صحة الرواية.

لأنه إذا صحت الرواية وتواترت لا يلتفت بعد ذلك للرسم، أما مسألة العربية فليس هناك قراءة حتى يمكن في الشاذ نادر أن تجد قراءة ليست..، أي مخالفة للعربية، وقلنا العربية المقصود بها النحو وليس اللفظ.

إذًا نقف هنا لأن أؤتمن مسألة طويلة جدًا الشيخ طال، نكمل حتى القسم الثاني.

نكمل المواصلة نقرأها ونناقشها فيما بعد..

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: الَّذِي اؤْتُمِنَ، وَالْهُدَى ائْتِنَا، وَفِرْعَوْنُ ائْتُونِي فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ فِيهِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ هُوَ التَّحْقِيقُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سُفْيَانَ، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي ذَلِكَ مُبْتَدَأَةٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ضَعْفَهُ، وَذُكِرَ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَدِّ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ الْمُبْدَلِ).

ماذا تعني؟ هي الذي اؤتمن، ما هو الوجه الأول؟ إبدال الهمزة فيه بحركة ما

قبلها، الذي، الوجه الثاني الذي أؤتمن مثل حفص، الوجه الثالث زيادة المد على حرف المد المبدل، نحن قلنا الذي زيدها، الذي.

سؤال:طالب (٦٩:٢٧).

الشيخ: نقرأه وبعد ذلك نقرأ تعقبات ابن الجزري، أنت كأنك الهمزة الساكنة أبدلتها ياء، وصارت بعد الذي أؤتمن، صارت ياء ساكنة وبعدها مضمومة.

(وَذُكِرَ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَدِّ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ الْمُبْدَلِ اسْتَنْبَطَه أَبُو شَامَةَ)

أي قاله اجتهادًا.

(أَبُو شَامَةَ حَيْثُ قَالَ: فَإِذَا أُبْدِلَ هَذَا الْهَمْزُ حَرْفَ مَدٍّ).

الذي الهدى أئتنا وفرعوني أئتوني.

(وَكَانَ قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ، وَكَانَ يُحْذَفُ لِأَجْلِ سُكُونِ الْهَمْزَةِ، فَلَمَّا أُبْدِلَتِ اتَّجَهَ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: عَوْدُ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ لِزَوَالِ مَا اقْتَضَى حَذْفَهُ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْ مَدٍّ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُمْكِنٌ بِتَطْوِيلِ الْمَدِّ).

فتكون الذي~ أؤتمن.

(وَالْوَجْهُ الثَّانِي: حَذْفُهُ لِوُجُودِ السَّاكِنِ).

الذي أؤتمن.

(قَالَ: وَهَذَانَ الْوَجْهَانِ هُمَا الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ:

وَيُبْدِلُـــهُ مَهْمَـــا تَطَـــرَّفَ مِثْلُـــهُ   وَيَقْصِرُ أَوْيَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

قَالَ:).

أي أبو شامة.

(وَيَنْبَنِي عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَوَازُ الْإِمَالَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا).

لأن الهمزة محذوفة، وينبني على الوجهين.

سؤال:طالب (٧١:٤٧).

الشيخ: التي هي الهدي ائتنا.

سؤال:طالب (٧١:٥٥).

الشيخ: على اعتبار أنه الأصل.

(وَيَنْبَنِي عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَوَازُ الْإِمَالَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا لِحَمْزَةَ وَلِوَرْشٍ أَيْضًا).

مع التقليل والإمالة.

(فَإِنْ أَثْبَتْنَا الْأَلِفَ الْأَصْلِيَّةَ أَمَلْنَا، وَإِنْ حَذَفْنَا فَلَا، قَالَ: وَيَلْزَمُ مِنَ الْإِمَالَةِ إِمَالَةُ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ، فَالِاخْتِيَارُ الْمَنْعُ).

طبعًا في كلمة قسم اثنين، وكان يحذف لأجل سكون الهمزة في المطبوع بعد كلمة الهمزة زيادة ليست في جميع النسخ فهي لما أبدلت، في المطبوع التي هي طبعة الشيخ الضباع لأجل سكون الهمزة فلما أبدلت.

كلمة فلما أبدلت ليست موجودة في النسخ.

سؤال: طالب (٧٣:١٠).

الشيخ: والله لا أدري رأي أبو شامة، الهدى ائتنا هذا هو الأصل، نقف عليها لحمزة، الهمزة ما هي موجودة، الهدى ائتنا، السكون الذي يمنع الإمالة حذف إلا الهدى ائتنا.

سؤال:طالب (٧٣:٤٩).

الشيخ: ليس فيه إمالة لنتناقش في الهدى ائتنا.

سؤال:طالب (٧٤:٠٨).

الشيخ: لحمزة إذا أبدلنها نبدلها ياء ساكنة لأن الذي قبلها مكسور، الذي...

سؤال:طالب (٧٤:١٩).

الشيخ: هي أصلها أصل الكلمة في الأساس الذي وحدها، ومن ثم أؤتمن، لالتقاء الساكنين، قُلبت الذي أؤتمن.

سؤال:طالب (٧٤:٤٤).

الشيخ: لأن هي حذفت لأجل السكون، والسكون ذهب.

سؤال:طالب (٧٤:٥٥).

الشيخ: بالتأكيد، حتى الذي يتابعنا يسمع، أصلها الهدى أإتنا همزة وصل، للسكون همزة الوصل، حذفناها لما أبدلنا الهمزة، عندما أبدلنا الهمزة حذفت همزة الوصل، أصبحت الهدى ائتنا.

سؤال:طالب (٧٥:٣١).

الشيخ: الهدى ائتنا الهمزة ستكون ألف، فأصبحت الهدى ايتنا.

سؤال:طالب (٧٥:٤٠) الألف الممالة أو ألف الخاصة بهمزة الوصل؟

الشيخ: فتمد الهدى ايتنا، الذي هو كلام الشيخ.

سؤال:طالب (٧٦:٠١).

الشيخ: وممكن أجمع بين الألفين.

(قُلْتُ: وَفِيمَا قَالَهُ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ، وَإِذَا كَانَ الْوَجْهَانِ هُمَا الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: وَيُبْدِلُهُ- الْبَيْتَ- فَيَلْزَمُ أَنْ يَجْرِيَ فِي هَذَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، وَهِيَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، كَمَا أَجْرَاهُمَا هُنَاكَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ).

وهنا الشيخ أبو شامة يجيز وجهين، إذًا الشيخ ألزمه بالوجه الثالث وهي المد والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين.

(وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُجِيزَ حَذْفَ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ كَمَا أَجَازَهَا، ثُمَّ فَيَجِيءُ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ فِي الَّذِي اؤْتُمِنَ، وَلِقَائنَا ائْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، وَفِي الْهُدَى ائْتِنَا سِتَّةُ أَوْجُهٍ ثلاثة مَعَ الْفَتْحِ وَثَلَاثَةٌ مَعَ الْإِمَالَةِ، وَيَكُونُ الْقَصْرُ مَعَ الْإِمَالَةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ).

إذًا ليس على همزة الوصل على الهدى ائتنا ألا وهي ايتنا.

(وَيَصِيرُ فِيهَا مَعَ التَّحْقِيقِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ).

هذا نوع من التحرير، أما الماضي ما هو تحرير.

(وَيَكُونُ الْقَصْرُ مَعَ الْإِمَالَةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ وَيَصِيرُ فِيهَا مَعَ التَّحْقِيقِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ وَلَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّهَا سِوَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْبَدَلُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ أَوَّلًا حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ قَبْلَ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَالُوا الْآنَ، وَفِي الْأَرْضِ، وَإِذَا الْأَرْضُ لِلسَّاكِنَيْنِ قَبْلَ النَّقْلِ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ لِعُرُوضِ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا لَا يَجُوزُ لِعُرُوضِ النَّقْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هُمَا الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ... إِلَى آخِرِهِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ)..

لماذا وضعت هنا بين قوسين !

(لِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَيْتِ هُمَا الْمَدُّ وَالْقَصْرُ فِي نَحْوِ يَشَاءُ، وَالسَّمَاءُ

حَالَةَ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا ذُكِرَ فَهُمَا مِنْ بابِ: وَإِنْ حَرْفُ مُدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ، لَا مِنْ أَجْلِ أنَّ أَحَدَهُمَا كَانَ مَحْذُوفًا فِي حَالَةٍ وَرُجِعَ فِي حَالَةٍ أُخْرَى، وَتَقْدِيرُ حَذْفِ إِحْدَى الْأَلِفَيْنِ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ هُوَ عَلَى الْأَصْلِ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ لِلسَّاكِنَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ اللَّفْظِ بِالْهَمْزِ مَعَ أَنَّ رَدَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَأَمَّا الْإِمَالَةُ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْإِمَالَةِ).

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

نقف هنا -إن شاء الله- ونكمل الحصة القادمة حتى لانطيل على الأخوة المشاهدون.





الدرس الثاني والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أولًا مساكم الله جميعًا بكل خير..

وقفنا عند قول ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ الْمُتَحَرِّكُ فَمِنَ الْمُتَطَرِّفِ بَعْدَ الْأَلِفِ مَسْأَلَةُ: (أَضَاءَ)، وَ(شَاءَ)، وَ(يَسْفِكُ الدِّمَاءَ)، وَ(تَرِثُوا النِّسَاءَ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا الْهَمْزُ فِيهِ مَفْتُوحٌ، فَفِيهِ الْبَدَلُ).

ويبدله مهما تطرف مثله.

(وَيَجُوزُ مَعَهُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ، وَقَدْ يَجُوزُ التَّوَسُّطُ كَمَا تَقَدَّمَ).

أي كما تقدم بيانه، لأنه يُعتبر من العارض للسكون.

(فَبَيقِيَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ).

أي يبقى هذا الأمر ثلاثة أوجه، أو تبقى هذه الأوجه ثلاثة أوجه، يبقى أي صار.

(وَحَكَى فِيهِ أَيْضًا بَيْنَ بَيْنَ).

أي وجهٌ بالتسهيل بين بين.

(كَمَا ذَكَرْنَا، فَيَجِيءُ مَعَهُ الْمَدُّ وَالْقِصَرُ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَيَصِيرُ خَمْسَةً).

وهذا الكلام الذي حُكيَّ فيه بين بين، مما قال به أو وجدته قال به الإمام أبو علي المالكي في الروضة، قال: فيه المد وتخفيف همزته بين الهمزة والألف لأنها مفتوحة.

(وَتَجِيءُ هَذِهِ الْخَمْسَةُ بِلَا نَظَرٍ فِيمَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً مِمَّا لَمْ يُرْسَمْ لِلْهَمْزِ فِيهِ صُورَةٌ، فَإِنْ رُسِمَ لِلْهَمْزِ فِيهِ صُورَةٌ جَازَ فِي الْمَكْسُورِ مِنْهُ نَحْوُ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَى، وَمِنْ آنَايِ اللَّيْلِ إِذَا أُبْدِلَتْ هَمْزَتُهُ يَاءً عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَمَذْهَبُ غَيْرِ الْحِجَازِيِّينَ مَعَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ أُخْرَى).

إذًا ومذهب بالرفع، إذا كانت معطوفة معناه مذهبِ.

(مَعَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ أُخْرَى وَهِيَ الْمَدُّ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالْقَصْرُ مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ، وَالْقَصْرُ مَعَ رَوْمِ حَرَكَتِهَا، فَتَصِيرُ تِسْعَةَ أَوْجُهٍ وَلَكِنْ يَجِيءُ فِي وَايتَايِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَجْهًا بِاعْتِبَارِ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الْأَوْلَى الْمُتَوَسِّطَةِ بِزَائِدٍ وَتَحْقِيقِهَا، وَيَجِيءُ فِي وَمِنْ آنَايِ الليل سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ وَجْهًا بِاعْتِبَارِ السَّكْتِ وَعَدَمِهِ وَالنَّقْلِ، وَجَازَ فِي الْمَضْمُوم مِنْهُ نَحْوُ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَوُا، وَفِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَوُا مَعَ تِلْكَ التِّسْعَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أُخْرَى وَهِيَ الْمَدُّ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالْقَصْرُ، مَعَ إِشْمَامِ حَرَكَةِ الْوَاوِ، فَيَصِيرُ اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طبعًا هذا كله تحريرات للشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه-، من زاد عليها أو نقص عنها فيكون زائدا أو ناقصا عن الإمام ابن الجزري.

(وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي بُرَآءُ مِنْ سُورَةِ الْمُمْتَحِنَةِ تَجْرِي فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهُ الِاثْنَا عَشَرَ لِحَمْزَةَ وَلِهِشَامٍ فِي وَجْهِ تَخْفِيفِهِ الْمُتَطَرِّفِ، إِلَّا أَنَّ هِشَامًا يُحَقِّقُ الْأُولَى الْمَفْتُوحَةَ وَحمزة يُسَهِّلُهَا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى أَصْلِهِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ لَهُ حَذْفَهَا عَلَى وَجْهِ

اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَيَجِيءُ مَعَهُ أَوْجُهُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَاوًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَتِمَّةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ فَتَصِيرُ تِسْعَةَ عَشَرَ).

هو طبعًا هذا الكلام ذكره الإمام الجندي أو ابن الجندي -رحمة الله عليه-، والمسألة هذه ذكرها أيضًا كل من ذكر وقف حمزة وهشام في المسائل التدريبية، يذكر هذه الكلمة مع اختلافٍ في عدد التحرير، في شرحه للشاطبية.

عندي في المخطوط الذي هو اللوحة ١٩٧ ألف، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، طبعًا على هذا الوجه فتنطق بواوٍ بعد الراء براو، فتنطق وأجاز بعضهم له حذفها، هي برئاء، فتصير براو، ما في همزة ولا ألف لا هي مسهلة ولا هي محققة، براو، كنطق السودانيين لكلمة براو، هذه بفتح الباء بَراو أي بمفرده أعتقد في اللهجة السودانية، أي جاءني فلان بَراو، لكن هنا على هذا الوجه نص وذكرها أي كل من يذكر هذه الكلمة وجه الحذف يكتب بهذه العبارة، يقول: فتلفظ بواوٍ بعد الراء.

إذا لفظنا بهذه الترجمة تكون بُراو.

(وَهَذَا الْوَجْهُ_أي حرف الألف _ ضَعِيفٌ جِدًّا غَيْرُ مَرْضِيٍّ وَلَا مَأْخُوذٍ بِهِ؛ لِاخْتِلَالِ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ وَمَعْنَاهَا بِذَلِكَ).

لأن هي براء من برء، وإذا كان براو من برو، هل لها معنى أو...، فالمعنى يختل هنا.

(وَلِأَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ، إِنَّمَا حُذِفَتِ اخْتِصَارًا كَمَا حُذِفَتِ الْأَلِفُ بَعْدَهَا لَا عَلَى وَجْهِ أَنْ تَخَفَّفَ بِحَذْفِهَا، وَاخْتَارَ الْهُذَلِيُّ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى قَلْبِ الْأُولَى أَلِفًا).

سؤال:طالب (٧:٠٥).

الشيخ: لا هو في هذه المسألة كل هذه الكلمات هي في حالة لو أنك وقفت عليها فبعضها لا يجوز الوقف عليه أي لا يجوز صناعته لا يصح الوقف عليه،

لكن لو وقفت عليها، أو لو يسأل الشيخ مثلا التلميذ لو وقفت على هذه الكلمة كيف تقف وهي ليست محل وقف.

فابن الجزري وغيره مما سبقه من العلماء في هذا الباب يذكرون هذه الكلمات من باب التنشيط ومن باب التدريب.

واختار الهذلي. وطبعًا هذه الأوجه ليست إلزامية وليست على اللزوم، أي لو أنك وقفت على كلمة برآء وفيها هذه الأوجه التي يقول الشيخ أو لو وقفت على كلمة وإيتاء، الشيخ يقول فيها ١٨ وجه، ليس لزاما عليك أن تأتي بـ ١٨ وجه، على كلامهم هم أن تأتي بوجه واحد ويكفي.

(وَاخْتَارَ الْهُذَلِيُّ هَذَا الْوَجْهُ عَلَى قَلْبِ الْأُولَى أَلِفًا؛ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ، فَتُحْذَفُ إِحْدَاهُمَا وَتُقْلَبُ الثَّانِيَةُ وَاوًا عَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ، وَبَالَغَ بَعْضُهُمْ فَأَجَازَ بُرَوَا بِوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ الرَّاءِ بَعْدَهَا أَلِفٌ).

عكس الأول، الأول كانت براو، أما هذا فهي بواوٍ مفتوحة بعد الراء بعدها ألفٌ برو، وهذا طبعًا يعني ذكره الإمام ابن غلبون.

(وَبَالَغَ بَعْضُهُمْ فَأَجَازَ بُرَوَا بِوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ الرَّاءِ بَعْدَهَا أَلِفٌ على حِكَايَةِ صُورَةِ الْخَطِّ، فَتَصِيرُ عِشْرِينَ وَجْهًا، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْوَجْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا، وَهُوَ أَشَدُّ شُذُوذًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ).

الذي قبله كان الحذف.

(وَهُوَ أَشَدُّ شُذُوذًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى وَاخْتِلَالِ اللَّفْظِ، وَلِأَنَّ الْوَاوَ إِنَّمَا هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالْأَلِفُ بَعْدَهَا زَائِدَةٌ تَشْبِيهًا لَهَا بِوَاوِ الْجَمْعِ وَأَلِفِهِ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ).

العجب أن الشيخ ابن غلبون -رحمه الله عليه- في كتابه التذكرة، ابن غلبون الابن

لما ذكر هذه الكلمة وذكر هذا الوجه قال إنه جيدٌ وغيره القياس، فانظر الشيخ يقول: لا يصح ولا يجوز، وهو أشذ شذوذًا، والشيخ ابن غلبون يقول إنه وجه جيد وغيره القياس، هذا دلالة على أن هذه المسائل إنما هي للتدريب والاجتهاد فيها مطروح.

والأسلم أن تقف لحمزة على كلمة فيها همزة هذا الأسلم، وهذا معناه أشار إليه الإمام الجعبري -رحمة الله عليه-.

وأيضًا الذي ذكر الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- في بداية النشر عندما قال: من يتعمد الوقف على كل كلمةٍ فيها الهمزة لا يفعله إلا أغبياء القراء.

الوقف على كل همزة، بعض المتأخرين... بعض المشايخ المتأخرين في هذا العصر أقصد هذا العصر، هذا الزمن الذي نحن فيه، بعضهم يتشدد في باب حمزة وهشام، ويجعله أنه من شروط الإجازة، ومن شروط الإتقان، فيوقف الطالب على كل كلمةٍ فيها الهمزة، يقول قف عليها وأتي بجميع الأوجه التي فيها، هذه الأوجه ليست كلها مروية عن الإمام حمزة حتى نتشدد فيها.

هي إما أننا نتبع فيها اجتهاد ابن الجزري أو نتبع فيها اجتهاد الجعبري، أو نتبع فيها اجتهاد كذا، فأرى أن التشدد فيها بهذه الدرجة يكفي أن الشيخ ابن الجزري قال عبارته تدل على أنه ليس كل كلمة يجب أن نقف ونأتي بها في جميع الأوجه أو يكون الطالب لم يأت بختمةٍ وهذا غير صحيح أنك توقف الختمة وأنا قد سمعت هذا من أحد الزملاء، أن شيخا ما في مكانٍ ما أنه يُلزم الطالب ولا يعطيه الخاتمة إلا إذا طبق مذهب حمزة وهشام في كل كلمة وقف عليها، حتى ولو لم تكن باب وقف.

وهذا لو كان في إطار التعليم ما أحد يقول لا، لكن في إطار العرض وإطار

الإجازة أنك تلزم الطالب أن يأتي بهذه أتحداك أن تكون أنت قرأت بها على شيخك كلها، ويكون شيخك قرأ بها كلها، وشيخ شيخك قرأ بها كلها وهكذا، فالتشدد فيها أعتقد أنه ليس من طبيعة أهل القراءات.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقط ركزنا على هذه أو ركزنا على هذه الكلمة لنرى البون الشاسع بين وجهتي النظر بين هذين الإمامين وكلاهما إمام بالرواية، الإمام ابن غلبون، والإمام ابن الجزري.

ابن غلبون ارتضاها حتى وصفها بانها وجهٌ جيد وابن الجزري وصفها بما قرأنا به الآن.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:....

سؤال:طالب (١٢:٣٨).

الشيخ: إذًا هذه فائدة مهمة، إذًا التحريرات، أو الصحابة المحررين يراعوا كل واحد حسب رأيه في صورة الهمزة من عدمها، فيكون هذا هو السبب، الذي فهمته منك أن هذا هو السبب في اختلاف التوجيهين، الاختلاف في صورة الهمزة، أو هل الواو في صورة الهمزة أو لا؟

ومن خلال هذا الاختلاف يبنى، يبني الشيخ تحريره.

سؤال: طالب (١٣:٢٦).

الشيخ: لا شك في ذلك لكن هي المسألة اجتهادية، نقلوها عن العرب.

سؤال: طالب (١٣:٥٤).

الشيخ: هي المشكلة إذا كان النقاش بين الشيخ ابن الجزري وغيره على أن هذا ورد في كلام العرب أم لم يرد، وإذا كان النقل عند القراء أنفسهم أم لم يرد

على القراء ما أقصد القراء الذي هو حمزة والقراء العشرة، أسأل أهل القراءات، مثل الداني وابن غلبون ووو.

فإذا كان أحد القراء الكبار مثل ابن غلبون أو مثل الجعبري، هؤلاء الأئمة هم أئمة التحقيق في هذا الفن، أنا أعتقد أنه إذا أجازوا قولا وهذا القول ليس مرويا، أي ليس مرويًا عن حمزة أداءً، وإنما قالوه قياسًا أو قالوه اجتهادًا أنه يُعتبر، إذا كان من الأئمة المحققين، فلا يأتي واحد مثلا مثل العبد الضعيف ويقول: لا والله أنا أرى إن هذا الوجه يُقرأ بهذا وهو...، لا إذا جاء قول كما قال الشيخ عمر، قول لابن غلبون، قول للداني، قول لابن مجاهد، حتى وإن رد عليه الشيخ ابن الجزري في النهاية الإمام ابن الجزري ليس معصومًا ولا نقول بأن كل كلمة، أو كل اختيار اختاره ابن الجزري هو صواب.

نحن لا ننظر للصواب على أنه رأي ابن الجزري أو غير رأي ابن الجزري نحن نتبع ابن الجزري، يعني ابن الجزري عندنا مثل سيبويه عند أهل اللغة.

سيبويه إذا نقل عن العرب فهو مصدق روايته مصدق فيها، في حالة قال قالت العرب، إذا سيبويه قال قولا لم ينقله عن العرب وإنما قاله فهمًا أو اجتهادًا أو إعرابًا منه، ليس بالضرورة أن يكون الصواب معه، وهنا العلماء يناقشونه، بدليل اختلاف العلماء في عصره كبار العلماء مثل الأخفش مثل المبرد، مثل الفراء والكسائي، هؤلاء عندهم مخالفات للشيخ سيبويه -رحمه الله عليه-.

السبب هو هذا، ولهذا لا نجد أحد يطعن في سيبويه في نقله، لا حد يقول لسيبويه كَذّبت.. هذا النقل العرب لم تقله، لا أحد يقول ذلك.

كذلك لو نظرنا ووسعنا القضية العلماء وهذه دائمًا نقولها، وهي عبارة الإمام زروق -رحمه الله عليه-: العلماء مُصدقون فيما ينقلون.

ابن الجزري لو قال قولا رواه وذكره على أنه روايةً عنه أي منه عن شيوخه هذا يُقبل، وهذا الذي نتبعه فيه، ولا نلتفت إلى من خالفه حتى وإن كان الصواب مع أولئك، لماذا؟ لأن... طبعًا نتكلم عن العبد الضعيف، هذا الرأي لا ألزم به أحدًا، أتكلم عن رأي العبد الضعيف إذا قال الإمام ابن الجزري أنه رواه، قال: إنه روى كذا فنحن نتبعه، حتى وإن كانت هذه الراوية مخالفة للإمام الداني، للإمام ابن غلبون، للإمام ابن مجاهد أو غير ذلك، لماذا؟ لأنه قال إنه قرأ به ورواه.

وسندنا هو الإمام ابن الجزري نقرأ ما قرأ به، ونترك ما لم يقرأ به، لكن لو كان ابن الجزري في مثل هذه المسائل، أحيانًا ينقلها على أنها تجوزٌ هكذا.

فقولهم يجوز، أو قول ابن الجزري يجوز، هذا ليس دليلا على أنه رواه، وليس دليلا على أنه أخذه أداءً، فهذا الذي يناقش فيه الإمام ابن الجزري مع العلماء، فإذا خالف فيما رآه هو صوابًا وكان غيره من الأئمة المحققين يرى الصواب في غير قول ابن الجزري، نحن نتبع ذلك الصواب، لماذا؟ لأن الإمام ابن الجزري لم يقله روايةً وإنما قاله اجتهادًا.

فنطبق عليه القاعدة، ابن الجزري مصدقٌ فيما ينقل و فيما يؤديه، مبحوثٌ معه فيما يقوله اجتهادًا، الإمام زروق جعلها القاعدة عامة، ونحن هنا جعلناها خاصة، نطبقها على ابن الجزري وعلى غيره من العلماء، وعندما نخالف ابن الجزري حتى لا يفهم أحد ويسيء الظن أن هذا تقليل من ابن الجزري، نحن لا نخالف ابن الجزري برأينا أو ما نشتهيه، وإنما نخالفه بقول العلماء، فهي قضية قول عالم أمام علماء.

يأتيك من يقول لك ابن الجزري قد يروي شيء ما عليه العلماء، فلماذا لا تأخذ بقول العلماء وتأخذ بقول ابن الجزري الذي هو فرد؟ نقول: لأن سندنا هو عن ابن الجزري، وابن الجزري قال لك إنه أخذ به أداءً وروايةً..واضح؟

سؤال:طالب (٢٠:١٩).

الشيخ: هي المسألة كلها اجتهاد حتى الآراء الأوجه التي يقول بها هو رأيٌ عنده، لكن رأي ابن لجزري أفضل عندي من رأي فلان ابن الجكني، لكن هل رأي ابن الجزري أصح من رأي ابن غلبون مثلا أو من رأي الداني؟ يعني فرسي رهان.

فيُنظر إلى أيهما أقرب لكلام العرب، وحتى لا نشوش نقول هذا الباب أصلا هو مباحث لغوية، أي مباحث للعرب، ولهذا جعلوه مبنيا على القياس، وقالوا إن القياس المقصود به ما تكلمت به العرب.

فمعناه أن هذه لو حمزة وقف عليها كما تقف عليها العرب وهو لا يحقق الهمزة، غالبية العرب إذا وقفوا على هذه الكلمة المهموزة يقفون عليها مثلًا بالإبدال أو بالحذف.

عندهم قاعدة: أن حمزة لا يحقق الهمزة، إذا وقف على هذه الهمزة، ماذا يفعل؟ قالوا: يقف عليها كما تقف العرب، هذا كما تقف العرب عند إبراهيم يعلم أن العرب يقفون عليه بالحذف.

الدكتور خالد عنده أن العرب يقفون عند هذه الكلمة بالتسهيل، فالوجهان كلاهما منقولٌ عن العربي، وهذا -والله أعلم- ربما هو السبب الذي يقول يجوز فيه هذا الوجه ولا يجوز فيها هذا الوجه، فكلٌ يبني حسب ما رآه.

الإمام الفراء يقول: العرب تقف على كذا، الأخفش خالف، لماذا؟ الأخفش إمام في الرواية ونقل عن العرب، فوجد أن العرب أو سمع من العرب الذين يُستشهد بكلامهم، أنهم يقفون عليها بهذه الطريقة، فهذا هو السبب، -والله أعلم-.

قال الشيخ ابن الجزري، لاحظ أن هناك في القول الأول قال: (وَهُوَ أَشَدُّ

شُذُوذًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ).

قال: (وَأَشَدَّ مِنْهُ، وَأُنْكِرَ وَجْهٌ آخَرُ حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ عَنِ الْأَنْطَاكِيِّ، وَهُوَ قَلْبُ الْهَمْزَتَيْنِ وَاوَيْنِ، فَيَقُولُ بِرَوَاوُ، قَالَ: وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا سِتَّةً وَعِشْرِينَ وَجْهًا مُفَرَّعَةً عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:).

حقيقةً الشيخ يقول: وذكر بعض المتأخرين أي رجعت إلى الكتب المتوفرة الموجودة للمتأخرين بالنسبة للإمام ابن الجزري، المتأخرين أي ابن الجندي، الجعبري، المصباح، هذه الكتب، فما وجدت من صرح بهذا العدد ٢٦ لكن وجدت الشيخ ابن الجندي قال إنها أي نقل عن بعضهم إنها ٢٥ تقريبًا أو ٢٤.

ولهذا يقول الشيخ ابن الجندي يقول: ولبعضهم بعد أن ذكر هذه الكلمة، وذكر الأوجه الصحيحة التي يراها، قال: لبعضهم وإن اتبعت الرسم في الأولى والقياس في الثانية، قال: كذا وغيره، ثم قال: فهو، وذكر عدة أوجه، ثم قال: أي هذا البعض الذي نقل عنه ابن الجندي يقول: فهو أربعةٌ وعشرون وجهًا على قول: إن الواو صورة الهمزة الثانية.

هذا الكلام ذكره الشيخ ابن الجندي في [الجوهر النضير في شرح القصير].

فهذا القول من الشيخ شيخ ابن الجزري وهو ابن الجندي أي فيه العدد قريب، وبعد ذلك قال زاد قولا فكان ٢٥ عندهن فربما الشيخ ابن الجزري يقصد شيخه ابن الجندي -والله أعلم-.

(مُفَرَّعَةً عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ فِي الْهَمْزَتَيْنِ، فَتُسَهَّلُ الْأُولَى).

الأخذ بالقياس أي بكلام العرب ما نقله العرب ليس القياس الذي هو قياس دليل مسألة على مسألة فيها دليل مع قياس مسألة دليلا فيها، وإنما قلنا القياس أول محاضرة ذكرناها أن القياس في هذا الباب إنما هو المقصود ما تكلمت به العرب

في هذه الكلمة.

(الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ فِي الْهَمْزَتَيْنِ، فَتُسَهَّلُ الْأُولَى وَتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ مَعَ الثَّلَاثَةِ، أَوْ تُسَهَّلُهَا كَالْوَاوِ مَعَ الْوَجْهَيْنِ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ، الثَّانِي الْأَخْذُ بِالرَّسْمِ فيهما).

إذًا الأول الأخذ بالقياس الهمزتين، الثاني الأخذ بالرسم فيهما.

(الثَّانِي الْأَخْذُ بِالرَّسْمِ فِيهِمَا فَتُحْذَفُ الْأَوْلَى وَتُبْدَلُ الثَّانِيَةِ وَاوًا بِالْإِسْكَانِ وَالْإِشْمَامِ مَعَ كُلٍّ مِنَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ).

وبالروم مع المد والقصر.

(فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَوْجُهٍ_ الثَّالِثُ الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ فِي الْأُولَى وَبِالرَّسْمِ فِي الثَّانِيَةِ، فَتُسَهَّلُ الْأَوْلَى وَتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ وَاوًا، وَفِيهَا الثَّمَانِيَةُ الْأَوْجُهِ_ الرَّابِعُ الْأَخْذُ بِالرَّسْمِ فِي الْأُولَى وَبِالْقِيَاسِ فِي الثَّانِيَةِ).

أي خلط هذا مع هذا.

(فَتُسَهَّلُ الْأَوْلَى وَتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ وَاوًا، وَفِيهَا الثَّمَانِيَةُ الْأَوْجُهِ الرَّابِعُ الْأَخْذُ بِالرَّسْمِ فِي الْأُولَى وَبِالْقِيَاسِ فِي الثَّانِيَةِ فَتُحْذَفُ الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِبْدَالُ مَعَ الثَّلَاثَةِ وَالتَّسْهِيلُ مَعَ الْوَجْهَيْنِ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ تَتِمَّةُ سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ وَجْهًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ صُورَةَ الثَّانِيَةِ).

أي صورة الهمزة الثانية.

(وَزَادَ بَعْضُهُمْ وَجْهًا خَامِسًا).

الذي هو مفرع عن الأربع أوجه، كأنه قال مفرعة عن خمسة أوجه.

(عَلَى أَنَّ الْوَاوَ صُورَةُ الْأُولَى، وَالْأَلِفَ صُورَةُ الْمَضْمُومَةِ، فَأَجَازَ ثَلَاثَةً مَعَ إِبْدَالِهَا، وَوَجْهَيْنِ مَعَ تَسْهِيلِهَا، فَيَكُونُ خَمْسَةً تَتِمَّةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَجْهًا، وَلَا يَصِحُّ

مِنْهَا سِوَى مَا تَقَدَّمَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

الذي هو كل ما قبل وهذا الوجه ضعيف.

(وَمِنَ الْمُتَطَرِّفِ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ مَسْأَلَةُ: ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِدْغَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجُوزُ فِيهِ أَيْضًا الْإِشَارَةُ بِالرَّوْمِ فَيَصِيرُ وَجْهَانِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ هَذَانِ الْوَجْهَانِ فِي بَرِيءٌ، وَالنَّسِيءُ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِمَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْإِشْمَامُ، وَحُكِيَ فِي ذَلِكَ الْحَذْفُ عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ مَعَ إِجْرَاءِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَلَا يَصِحُّ، وَاتِّبَاعُ الرَّسْمِ فمُتَّحِدٌ مَعَ الْإِدْغَامِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَمِنْهُ بَعْدَ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ مَسْأَلَةُ: يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ النَّقْلُ مَعَ إِسْكَانِ الْبَاءِ لِلْوَقْفِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُطَّرِدُ، وَجَاءَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ الْخَبَا بِالْأَلِفِ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ).

وطبعًا ذكره غيره أيضًا.

(وَلَهُ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ الْإِتْبَاعُ).

أي اتباع اللام حركة الباء.

(حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ كَمَا ذَكَرْنَا).

طبعًا الاتباع معروف إنه ليس عامل من عوامل النحو ولكنه يعني من المعاني التي تُراعى في النحو، يعني لا يوجد شيء ناصب، أي ما هو عامل، أي ما هو مثل الجازم أو أدوات النصب هذه، هذه عوامل أو حرف الجر، هذه عوامل تعمل فتجر أو تنصب أو كذا، لكن الاتباع الذي هو فقط الذي يدخل فيها المجاورة، كما قال للملائكة اسجدوا، كيف الملائكةِ تقرأها الملائكةُ، فحرف الجر عامل للملائكة، لكن على قراءة أبي جعفر للملائكة ما علة هذا الرفع؟ هو الاتباع، والعجب انه اتباع لحرفٍ بعده.

العادي أن الاتباع يكون موجود في كلام العرب أيضًا على قول العرب هذا "جحرُ ضبٍ خربٌ"، هذا الأصل أن صفة للجحر، لكن العرب قد تكلمت "جحرُ ضبٍ خربٍ"، فلماذا هنا؟ المفروض... فالضب الذي هو خربان، الخربان الذي هو الجحر، أيضًا من شواهده تذكرت الآن بيت أمرؤ القيس في المعلقة: **"كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزمّلِ"** مزمل هي وصف المفروض كبير مزمل، أي الشيخ الكبير هذا هو المزمل.

أيضًا القراءة المشهورة في سورة المائدة آية الوضوء ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة:٦]؛ أو أرجلكم، ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة:٦]؛ معطوف على مجرور ما في إشكال، لكن على قراءة النصب فيقولون من أسباب مما وجهت به على الجوار أو على المجاورة، فالقصد أنه ليس عامل.

الاتباع ليس من العوامل وإنما من المعاني التي راعاها المعربون، ووجهوا فيها بعض هذه المسائل التي ذكرناها وكثيرا غيرها وإن كان –الله أعلم- قد يكون السمين الحلبي أو ابن هشام، لا أدري، طبعًا لا نريد أن نتكلم في غير التخصص لأن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب.

لكن هذا الكلام منقول فهو ابن هشام أو السمين الحلبي كأن أحدهما يقلل من قيمة الجوار إعراب الجوار هذا، لكن نسيت من هو، فلو رجعتم إليها في هذه القراءة وأرجو لكم كأن أحدهم ذكر من أوجه أو من توجيه قراءة النص على المجاورة فكأنه رد أن هذا الوجه أي فيه مقال.

سؤال:طالب (٣٠:٥٠).

الشيخ: في النسخ بالشين المعجمة، ما أدري ما دام كتبت في النسخ، إذًا معناه أنه في النسخ الخطية التي عندي: وله وجه في العربية وهو الإشباع، هذا الذي

موجود في المخطوط، لماذا حولته إلى الاتباع ويظهر أنه تصحيفٌ وصوابه بالتاء، أين مصدر هذا التصحيح..

ص١٠٥١ ما بها؟

سؤال: طالب (٤٢:٣١).

الشيخ: هذه رقم ٢، وغيره كما ذكرنا على سبيل الاتباع، يكون هذا هو السبب، حتى لو كانت الاتباع المفترض هنا أنها تكون بالشين، أي حتى لو كانت خطأ لكن كما تحدثت في مرات سابقة المنهج الذي سِير عليه أو المنهج الذي اتبع هو ٩٠٪ اتخاذ نسخة هي الأصل، و١٠٪ منهج التلفيق.

ومنهج التلفيق أخذت به في بعض المواضع مع عدم اقتناعي به أساسًا لكن منهج الجامعة في ذلك الزمن كان اتباع منهج التلفيق، فحاولت أن أرضي نفسي وأرضي الجامعة، وإلا هذا وذلك –إن شاء الله– سنرجع إلى بقية النسخ المفترض أنها تكون بالشين.

سؤال: طالب (١٣:٣٣).

الشيخ: هي فيها إشباع ترى الإشباع هو الأصل فيه الإشباع الذي هو الزيادة في المد، في إشباع مقصود به إتمام الحركة، إثبات الحركة نفسها، وهذا استخدمه الإمام الداني في مواضع في جامع البيان، واستخدمه أيضًا لأجل التجويد الخاص بكتابته، فالمقصود بالإشباع هنا هو إثبات الحركة نفسها، ليس الزيادة، الزيادة هي الأصل.

أي مصطلح الإشباع الزيادة فيه هي الأصل، يعني لما نقول أشبع فلانٌ أو هذه الكلمة بالإشباع معناه أنها بالزيادة، هذا الأصل ما فيه إشكالية، لكن في نصوص وموجودة في جامع البيان كما قلت ووقفت عليها يقصدون بها هو إتمام الحركة

فقط، إثبات أي مثل هنا (الخبا) ليس المقصود بالإشباع هنا أن نقول: الخبا، هذا الإشباع الاصطلاحي ليس هو المقصود هنا، المقصود هنا هو إثبات الألف الخبا، وليس مد الألف.

هذا إذا كانت بالشين هي لها وجه لا شك في ذلك، هذا الوجه وهذا أنه يكون المقصود بالإشباع هنا، هو إثبات الألف فقط ليس إلا.

سؤال:طالب (٣٥:١٩).

الشيخ: إذا كان المقصود الإشباع فالمقصود هو هذا إنه إثبات الألف بدون مد، أي الخبا، الألف الخاصة بالهمزة، ما أشبعنا الحركة لأن وضعنا عندما الهمزة سُكنت بعد فتحٍ حولناها ألف فأصبحت الخبا، هذا الألف إذا كان المقصود الكلمة الإشباع كما هو موجود في النسخ الخطية.

لكن الموجود في النسخ الخطية يعكر عليه قول الشيخ حكاه سيبويه، الذي حكاه سيبويه أنها بالتاء بالاتباع أي اتباع حركة الباء الفتحة، وإلا ماذا ستتبع؟

سؤال:طالب (٣٦:٢٦).

الشيخ: ممكن يكون قبل الفتحة التي قبل الباء والباء حاجز ليس قويًا وإن يقال دائمًا في الألف.

سؤال:طالب (٣٦:٤٠).

الشيخ: صفحة ١٠٥١ ورأيت الجزو ومررت بالجزو.

سؤال:طالب (٣٦:٥٠).

الشيخ: بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن.

سؤال: **طالب** (٣٧:٠٣).

الشيخ: الذي قبل السكون فنحرك الساكن واضح، إذًا الاتباع يكون اتباع الباء حركة الخاء، نعم الذي قبله الخاء، وهو هنا (وجاء في وجه آخر وهو الخبأ بالألف) هو يتكلم عن الألف الآن.

سؤال: طالب (٣٧:٤٣).

الشيخ: المفترض هذا الخبو، لكن لما اتبعت الخاء التي قبلها فُتحت، أصلها الدفء وهذا الجزء، فحركة الجيم، وهنا الاتباع اتباع ماذا؟

سؤال:طالب (٣٨:٢٤) اتباع الساكن ماقبله..

الشيخ: وتبدل الهمزة، نعم هو اتباع الألف حركة الحرف التي قبل الساكن، الخبا، الخبو، الجزو، الجزء، على هذا القول لو وقفنا عليها الجُز.

سؤال:طالب (٣٩:٠٠).

الشيخ: لا هو يقول له وجهٌ في العربية، عدم الموافقة ليس تضعيفًا.

سؤال:طالب (٣٩:٢٠).

الشيخ: إذًا نرجع للمخطوط ونرى هل هي الإشباع أم لا، لكن موجود في النسخ أقصد أن أرجع إلى نسخة غين هذه الأخيرة.

سؤال:طالب (٣٩:٤٦).

الشيخ: أخذ بالإشباع طبعة الدكتور أيمن، لا أدري والله، لكن يظهر بالنسبة لي النسخة التي عندي كلها بالشين الإشباع.

(وَيَجْرِي الْوَجْهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ النَّقْلُ مَعَ الْإِسْكَانِ فِيمَا هَمْزَتُهُ مَكْسُورَةٌ وَهُوَ بَيْنَ الْمَرْءِ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ بِالرَّوْمِ إِلَى كَسْرَةِ الرَّاءِ).

لاحظ الفروق اللغوية التي يستخدمها الإمام ابن الجزري، هناك مثلا يقول:

وجاء فيه وجه آخر وهو الخبأ، هنا مثلًا يقول: ويجوز فيه وجه آخر، وهناك يقولك وزاد بعضهم وجهًا آخر، فهذه كلها عبارات لها ربما معاني ودلائل عند الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

ما مر عليَّ دراسة مصطلحات ابن الجزري ولا القياس، القياس ما مر عليَّ وهو بحث جميل و محاولة جيدة.

سؤال:طالب (٤١:٠٥).

الشيخ: لكن ترى روى مقننة أكثر تقنينًا من غيرها، روى في كتب القوم أي القوم الذين هم أهل القراءات، القوم يعني الصوفية لكن نحن نقولها كتب القوم أي كتب القراءات، كلمة روى ليست هي كلمة قرأ.

سؤال:طالب (٤١:٤٥).

الشيخ: لا كمصطلح،كلامي أنا ربما أن تؤول ما فيه إشكالية، هي قليلة ما أراها في كتب القراءات في كتب القوم ما رأيت الشيخ ابن الجزري ولا الداني ولا هؤلاء يقولون: وفي كتب القوم يقصدون بها كتب القراءات.

المهم البحث في مصطلحات الشيخ ابن الجزري وتحديدا كلمة روى كلمة روى هذه يا إخوان بعض الناس ولاسيما أصحابنا وأحبائنا حق التحريرات، بعضهم وتحديدا المتأخرين منهم ما ينتبه لكلمة روى، ومن أكبر الأدلة على ذلك مسألة سكت يعقوب على العالمين ونحوها، لاحظ: وروى، حتى الإمام ابن سوار في كتابه [المستنير] لما ذكر هذا القول، قال: وروى فلان.

وكذلك سبط الخياط في المبهج ورى، يأتي للذي قبلها وبعدها ويقول: قرأ وقرأ، لما نأتي هنا يقول: وروى، كلمة وروى ليست عبثا، أي ليست قرأ ليست هي روى، فهذه رواية، هاء السكت هذا عند المستنير رواية، والعجب اليوم استمعت

لبعض المشايخ عنده درس على متصفح اليوتيوب يتكلم على تحرير هذا السكت.

جاءت عرضًا لكنه يقول إنها من كتاب...، طبعًا هو نقل كلام الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- هو ليس كلامه ولا كلام الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- يقول إنها من كتاب الغاية، ليست في كتاب الغاية، ولا ابن الجزري قال إنها من كتاب الغاية، ابن الجزري لم يقل إنها من كتاب الغاية، المستنير الذي هو الأصل في هذا ونقلها عن ابن مهران.

قال ابن مهران: ولم يقل في الغاية، والغاية موجودة عندنا في ثلاث نسخ، فأنا قصدي عدم التفطن لمدلول بعض المصطلحات عند العلماء السابقين يعطينا نتيجة خاطئة إذا لم نهتم بهذه المصطلحات، ولو أخذناها وطبقناها على كتابٍ واحد، أي كل واحد يأخذ كتاب يرى متى المؤلف يأخذ مثلا كتاب لسبط الخياط.

متى سبط الخياط يقول روى، ومتى يقول قرأ، الداني متى يقول روى، ومتى يقول كذا، سنعرف أن هناك فرقٌ بين القراءة وبين الرواية.

وأكبر دليل على هذا عندما يقولونه في مقدمات كتبهم، الداني وابن الجزري وغيره عندما يقول: هذه حدثنا فلان إلخ.. لا قراءةً فمعناه أن كلمة رواية تختلف عن كلمة قراءة.

كذلك هنا في هذه الأوجه عندما يقول: وفلانٌ رواها، معناه أنه لم يقرأ بها، وإنما أخذها إجازةً أو أخذها من باب الأخذ بالحروف.

وأخذ الحروف لا يُعتبر في الأداء -والله أعلم-.

(وَتَجْرِي الْوَجْهَانِ فِي مِلْءُ، وَدِفْءٌ، وَيوم يَنْظُرُ الْمَرْءُ وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْإِشْمَامُ، وَتُجْرَى الثَّلَاثَةُ فِي جُزْءٌ وَذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الْإِدْغَامُ، حَكَاهُ

الْهُذَلِيُّ وَلَا يَصِحُّ عَنْ حَمْزَةَ، وَلَوْ صَحَّ لَجَازَ مَعَهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي مَعَ النَّقْلِ فَتَصِيرُ سِتَّةً).

لا تصح عندك يا شيخ ابن الجزري -رحمة الله عليك- وصحت عند الهذلي، لكنه يقول عن حمزة.

(وَمِنْ ذَلِكَ بَعْدَ السَّاكِنِ الْمُعْتَلِّ الْأَصْلِيِّ مَسْأَلَةُ: (جِيءَ)).

طبعًا هذه نبهني عليها أحد الإخوة لا أعرف من هو نسيت، -أأنتم؟ ما شاء الله تبارك الله- كثير من الكلمات كتبت مرة على تويتر أو فيسبوك أو فيهما معًا أن كتاب النشر أو هذه الطبعة أحق لابن الجزري فكل من رأى سهوًا أو خطأ أو تصحيفا ينبه، -فالحمد لله- استجاب كثير من الناس وأصبح يرسلون لي ما يقف عليه من تصحيفٍ أو تحريف أو خطأ وكان من ضمنها هذه الكلمة، لكن مع الأسف ما سجلت في هذا المكان، إنما سجلت في ورقة أخرى من نبهني ولهذا أشكر كل من نبهني على خطأ، أو غفلةٍ أو سهوٍ في هذه الطبعة ويساعد في تصحيحها، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يجازيه خير الجزاء.

(وَمِنْ ذَلِكَ بَعْدَ السَّاكِنِ الْمُعْتَلِّ الْأَصْلِيِّ مَسْأَلَةُ: (جِيءَ) وَ(سِيءَ)، وَ(أَنْ تَبُوءَا) مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَفْتُوحَةً، وَكَذَلِكَ لِيَسُوءَ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ، فِيهِ وَجْهَانِ).

سؤال:طالب (٤٨:١١).

الشيخ: فلماذا وضعوا القوسين، القوسين دلالة على أنها كلمة قرآنية، والكلمة القرآنية هم ملتزمون أن يكتبوها حسب الرسم.. ماذا؟ لا أدري!

(فِيهِ وَجْهَانِ الْأَوَّلُ النَّقْلُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُطَّرِدُ وَالثَّانِي الْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَجْرِي هَذَانِ الْوَجْهَانِ فِيمَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَكْسُورَةً نَحْوُ (مِنْ سُوءٍ)، وَ(قَوْمَ سَوْءٍ)، وَ(مِنْ شَيْءٍ) إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ كُلِّ وَجْهٍ

منْهُمَا الْإِشَارَةُ بِالرَّوْمِ، فَيَصِيرُ فِيهَا الْأَرْبَعَةُ فِيمَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَضْمُومَةً نَحْوُ (يُضِيءُ) وَ(الْمُسِيءُ) وَ(لَتَنُوءُ) وَ(لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)، وَ(مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) وَيَجُوزُ وَجْهَانِ آخَرَانِ، وَهُمَا الْإِشْمَامُ مَعَ كُلٍّ مِنَ النَّقْلِ وَالْإِدْغَامِ فَيَصِيرُ فِيهَا سِتَّةُ أَوْجُهٍ وَلَا يَصِحُّ فِيهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ مُتَّحِدٌ كَمَا قُلنا).

جيد أنه ما قال ما يقرأ بغير ذلك، لأنه لو قال: لا يقرأ بغير ذلك لكان إلزامًا.

(وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا أَيْضًا حَذْفُ الْهَمْزِ اعْتِبَاطًا _أي بدون سبب_، فَيُمَدُّ حَرْفُ الْمَدِّ وَيُقْصَرُ عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَرَجَحَ الْمَدُّ فِي ذَلِكَ، وَحَكَى الْهُذَلِيُّ فِيهِ عَنِ ابْنِ غَلْبُونَ بَيْنَ بَيْنَ، وَكُلُّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

أي عندك...

(وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ بَعْدَ السَّاكِنِ إِنْ كَانَ أَلِفًا مَسْأَلَةُ: (شُرَكَاؤُنَا) وَ(جَاؤُا) وَ(أَوْلِيَاؤُهُ)).

طبعًا هذه أولياؤه.

أيضًا لا أدري من نبهني عليها ورجعت إلى المخطوط فوجدت هذه.

(وَ(أَحِبَّاؤُهُ)، (وَأُولَئِكَ) وَ(إِسْرَائِيلَ)، وَ(خَائفينَ)، وَ(الْمَلَائِكَةُ)، وَ(جَاءنَا)، وَ(شُرَكَاؤُكُمْ)، وَ(أَوْلِيَاءَهُ)، وَ(بُرَآءُ)).

براءة تصحيحها في النسخ الخطية براءةٌ.

(وَ(دُعَاءُ)، وَ(نِدَاءً) وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا تَقَعُ الْهَمْزَةُ مُتَوَسِّطَةً).

سؤال:طالب (٥٠:٤٦).

الشيخ: وجاءنا وشركاءنا، نعم لأن الهمزة مفتوحة.

سؤال:طالب (٥١:٠٦).

الشيخ: والمكسور وبعدها دخل على ذلك، برآء رجعت لها في المخطوط براءة وليست برآء، نعم.. المفتوحة مثلها، براءة مثل أولياءَ.

(وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا تَقَعُ الْهَمْزَةُ مُتَوَسِّطَةً مُتَحَرِّكَةً بَعْدَ أَلِفٍ، فَإِنَّ فِيهِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ، وَيَجُوزُ فِي الْأَلِفِ قَبْلَهَا الْمَدُّ وَالْقَصْرُ إِلْغَاءً لِلْعَارِضِ، وَاعْتِدَادًا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ، وَذُكِرَ فِي الْمَضْمُومِ مِنْهُ وَالْمَكْسُورِ الْمَرْسُومِ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ وَاوًا وَيَاءً وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ إِبْدَالُهُ وَاوًا مَحْضَةً وَيَاءً مَحْضَةً).

ومحضة يعني شركاوكم مثلًا، وخايفين.

(عَلَى صُورَةِ الرَّسْمِ مَعَ إِجْرَاءِ وَجْهَيِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ أَيْضًا، وَهُوَ وَجْهٌ شَاذٌّ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي الرِّوَايَةِ وَاتِّبَاعِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ، وَنَحْوِهِ بَيْنَ بَيْنَ).

سؤال:طالب (٥٢:٤٤)

الشيخ: وهو وجه شاذٌ لا أصل له في العربية..

لا هو يقول خائي، خائفين، ستقول خاي.. خايفين، فتغير المعني، الخيف غير الخوف.

سؤال:طالب (٥٣:٠٠).

الشيخ: هي لها وجه على اتباع الرسم، إذا كان حمزة يتبع الرسم لكن –الله أعلم– من الشيخ نقول لا أصل له في العربية ولا في الرواية، رأيه خاصة إذا كان يتبع الرسم، لكن اتباعه الرسم بشروط بأنه ما يؤدي إلى اختلاف المعنى، فالشيخ ابن الجزري كأنه يرى أنه خايفين إذا أبدلت ياءً حسب اتباع الرسم تغير المعنى، لأنها ستكون من الخيف، هل الخيف هو الخوف؟ لا، هذه واوية وهذه يائية، –والله أعلم– أي لا أصل له في العربية أن الواو تبدل ياء.

(وَذُكِرَ أَيْضًا فِيمَا حُذِفَتْ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ رَسْمًا إِسْقَاطُهُ لَفْظًا، فَقِيلَ فِي نَحْوِ (أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ)، وَ(لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ) وَ(نِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ): أَوْلِيَاهُمْ، وَنِسَانَا هَكَذَا بِالْحَذْفِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ اسْمٌ مَقْصُورٌ عَلَى صُورَةِ رَسْمِهِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مِنَ الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ وَفِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ مِنَ الْمَفْتُوحِ مَعَ إِجْرَاءِ وَجْهَيِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ إِلْغَاءً وَاعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ وَقِيلَ: فِيمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةُ أَوْجُهٍ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَاتِّبَاعِ الرَّسْمِ عَلَى رَأْيِهِمْ).

نلاحظ لم يقل على روايتهم، على رأيهم.

(بِمَحْضِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ أَيْضًا).

كأنه يتبرأ من هذا.

(وَالْحَذْفِ مَعَهُمَا أَيْضًا، وَقِيلَ: ذَلِكَ فِي جَزَائهُ وَأَوْلِيَائهُ مَعَ زِيَادَةِ التَّوَسُّطِ، وَرُبَّمَا قِيلَ مَعَ ذَلِكَ بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي الْهَاءِ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ سِوَى وَجْهٍ بَيْنَ بَيْنَ لَا غَيْرَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَقَدْ يَتَعَذَّرُ الْحَذْفُ الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَحْوُ إِسْرَائِيلَ، وَيُرَاؤُنَ، وَجَاءُوكُمْ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ تَمْتَنِعُ وَلَا تُمْكِنُ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ سَاكِنَتَيْنِ).

أي في إسرائيل لو حذفنا الهمزة نقول إسرايل، يراؤون إذا حذفنا الهمزة يراون، فأصبحت كأنها كلمة إنجليزية، يراون، وكلمة جاؤوكم لو حذفنا الهمزة تكون جاوكم كأنها كلمة...، لكنها باللهجة المغربية والشنقيطية والجزائرية هذه اللغة موجودة، فيقول لك مثلًا القوم جاؤوكم اللهجة عند المغاربة أيضًا والجزائريين الجزائر موجودة وفي موريتانيا موجودة بدلا من أن يقولوا جاؤوكم يقولون جاوكم، الى الآن اللهجة موجودة، فنقول مثلًا جاوكم الناس، أي جاؤوكم الناس.

(فَإِنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ سَاكِنَتَيْنِ وَالنُّطْقُ بِذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ).

يا شيخ لتقدم الى المغرب العربي ستحصلها.

(فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَمْعُ بَيْنَ يَاءَيْنِ وَوَاوَيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ وَاوُ الْبِنْيَةِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ رِوَايَةً).

جيد أنه ما قال لغتين.

(وَلَا يُوَافِقُ حَقِيقَةَ الرَّسْمِ عَلَى رَأْيِهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ سِوَى التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

سؤال: طالب (٥٧:٣٥).

الشيخ: نعم أكيد وأحيانًا قد يكون غير ابن الجزري خاصة من هؤلاء الأئمة الكبار قد يكون قاله روايةً وليس لغةً، قد يكون أخذه أداءً، ولهذا القصة مشهورة مع محمد بن واصل صاحب كتاب الوصف الكبير الذي ذكرناه مر معنا، أي ذكر نقلا عن حمزة أنه وقف على كلمة معينة، هذه موجودة في المصباح، قال فلان يقف، حمزة يقف على كلمة كذا بكذا، فقال له أحد الأشخاص لكن هذا فلان وفلان من أئمة اللغة.

فلان بن فلان يقول هذا لا يصح، قال: هذا ليس من شأنه، فالرواية أي ابن واصل سمعها أو نقلت إليه أداءً عن حمزة، وتأكد أن حمزة قرأ بها، فلما جاء يعترض عليه هذا العالم من أئمة اللغة، قال له هذا ما عملك، وفعلًا هذا ما عمله إذا ثبتت القراءة لا يُنظر إلى اللغويين، وغيرهم.

سؤال: طالب (٥٩:١٢).

الشيخ: والله لا أدري لكن أكثر شيء يمر علي في المصباح، أظن في المصباح الجامع لمعشر الطبري قد يكون أيضًا في أقوال عنه، أيضًا ربما في المبهج ينقل عنه.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (دُعَاءً)، وَ(نِدَاءً)، وَ(مَاءً)، وَ(لَيْسُوا سَوَاءً وَنَحْوِهِ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مُتَوَسِّطَةً بِالتَّنْوِينِ، فَالْجُمْهُورُ فِيهِ عَلَى تَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَإِجْرَاءِ وَجْهَيِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ لِتَغَيُّرِ الْهَمْزِ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ بِوَجْهٍ آخَرَ فِيهِ، وَهُوَ الْحَذْفُ وَأَطْلَقَهُ عَنْ حَمْزَةَ بِكَمَالِهِ، وَهُوَ وَجْهٌ صَحِيحٌ وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، عَنْ حَمْزَةَ فِي رِوَايَةِ الضَّبِّيِّ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ إِجْرَاءُ الْمَنْصُوبِ مَجْرَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، وَهُوَ لُغَةٌ لِلْعَرَبِ مَعْرُوفَةٌ، فَتُبْدَلُ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَلِفًا، ثُمَّ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنَيْنِ).

أو علة هذا الوجه أن تبدل فيه الهمزة كذا.

(وَيَجُوزُ مَعَهُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ، وَكَذَا التَّوَسُّطُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ هُنَا أَوْلَى مِنْهُ فِي الْمُتَطَرِّفِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ الْمَرْسُومَةَ هُنَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَلِفَ الْبِنْيَةِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَلِفَ التَّنْوِينِ).

لكن ألف التنوين تُحذف في المصحف أليس من قواعد ألف التنوين أنها تُحذف، حتى لا يكون هناك اجتماع بين ثلاث صور، أي دعاءً لو أثبتنا ألف التنوين ستكون ثلاث ألفات، الألف التي بعد العين دعا، والألف صورة الهمزة، والألف بعد الهمزة و هي ألف التنوين.

نعم هي رسم وضبط.

سؤال:طالب (٦١:٤٥).

الشيخ: هل قبل الهمزة أو بعد الهمزة؟

سؤال:طالب (٦١:٥٤).

الشيخ: ماشاء الله..لكن الجمع بين الصورتين يضعون عليها نقطة.

(وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَلِفَ التَّنْوِينِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ أَلِفَ الْبِنْيَةِ لَا بُدَّ مِنْ أَلِفِ التَّنْوِينِ، فَيَأْتِي بِقَدْرِ أَلِفَيْنِ وَهُوَ التَّوَسُّطُ، وَعَلَى أَنْ تَكُونَ صُورَةَ الْهَمْزَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَلِفِ الْبِنْيَةِ وَأَلِفِ التَّنْوِينِ، فَيَأْتِي بِقَدْرِ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ، وَهُوَ الْمَدُّ الطَّوِيلُ، وَعَلَى أَنْ تَكُونَ أَلِفَ التَّنْوِينِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَلِفِ الْبِنْيَةِ، فَتَأْتِي بِقَدْرِ أَلِفَيْنِ أَيْضًا، فَلَا وَجْهَ لِلْقَصْرِ، إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ الْحَذْفُ اعْتِبَاطًا).

أي بدون علة.

(أَوْ يُرَادَ حِكَايَةُ الصُّورَةِ، أَوْ يَجْرِي الْمَنْصُوبُ مَجْرَى غَيْرِهِ لَفْظًا، وَلَوْلَا صِحَّتُهُ رِوَايَةً لَكَانَ ضَعِيفًا).

سؤال: طالب (٦٣:٠٠).

الشيخ: هو الآن كله يوجه كلام المبهج، المبهج يقول أنه في كلمة دعاءً ونداءً وهذه المنصوبة بالتنوين، إن فيها حذف الهمزة، دعا.

سؤال:طالب (٦٣:١٨).

الشيخ: كيف؟ هو يوجه من حيث المد والقصر وغيره، ليست ألفين وبينهما همزة، انفرد صاحب المبهج، هو ذكرها في المبهج الجزء الأول صفحة ٢٦٣، ٢٦٤ الذي هو تحقيق الشيخ خالد بن الجود -الله يحفظه- وذكر أيضًا سبط الخياط ذكره في كتابه [الاختيار] في صفحة ٢٢٤، ٢٢٥، فيوجه هذه الانفرادة.

(وَأَمَّا أَحِبَّاؤُهُ فَفِي هَمْزَتِهِ الْأُولَى التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ؛ لِكَوْنِهَا مُتَوَسِّطَةً بِزَائِدٍ، وَمَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا تَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَتَصِيرُ أَرْبَعَةً مَعَ إِسْكَانِ الْهَاءِ، وَإِنْ أُخِذَ بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي الْهَاءِ).

مع الخلاف الذي ذكره سابقًا.

(وَإِنْ أُخِذَ بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي الْهَاءِ عَلَى رَأْيِ مَنْ يُجِيزُهُ، تَصِيرُ اثْنَا عَشَرَ، وَحُكِيَ فِيهَا إِبْدَالُ الْوَاوِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ عِنْدَهُمْ، وَذُكِرَ فِيهَا إِبْدَالُ الْأُولَى أَلِفًا عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ أَيْضًا عَلَى رَأْيِهِمْ).

بدلا من وأحباؤه سواء همزة محققة أو مسهلة هذا الوجه أن تبدل ألفًا فنقول وأحباؤه.. على رأيهم

(فَيَصِيرُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا يَجُوزُ، - وَاللهُ أَعْلَمُ-).

أي ٢٤ هذه لا تجوز.

(وَأَمَّا تَرَاءَ).

الشيخ سيطيل نفسه في هذه الكلمة.. نواصل؟

نقف هنا لأن تراءَ ففي كلام الشيخ نقل ونقاش، بقيَّ ٢٠ صفحة نأخذها الحصة القادمة أو بعد القادمة، لأن أطلنا النفس كثيرًا أو الشيخ أطال النفس كثيرًا في باب..

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.





الدرس الثالث والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى - وبركاته، السلام على الجميع الإخوة الحضور والإخوة المشاهدون.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

وكنا وقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا تَرَاءَى مِنْ تَرَاءَى الْجَمْعَانِ، فَإِنَّ أَلِفَهَا الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ تُحْذَفُ وَصْلًا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ إِجْمَاعًا، فَإِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا).

أي حمزة وقف عليها.

(ثَبَتَتْ إِجْمَاعًا، وَلَهَا حُكْمٌ فِي الْإِمَالَةِ يَأْتِي).

أي هذا الحكم من الذي يقرأ بالإمالة الراوي وكذا كذا وصلا ووقفًا.

قال الشيخ: (وَاخْتَصَّ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَصْلا، فَإِذَا وَقَفَ حَمْزَةُ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ وَأَمَالَهَا مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ بَعْدَهَا وَهِيَ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ وَصْلا لِلسَّاكِنَيْنِ، وَهِيَ لَامُ تَفَاعَلَ، وَيَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ لِتَغَيُّرِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ).

وهذا هو الصواب، في المطبوع طبعة المجمع لغير حمزة، الرجوع إلى تصحيح الإخوان الذين نبهوني عليه وبالرجوع إلى المخطوط الصواب لتغير الهمز على القاعدة.

(وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ وَلَا يُؤْخَذُ بِخِلَافِهِ).

طبعًا هذا اختيار لابن الجزري وإلا في بعضهم أجاز، ويجوز مع ذلك المد والقصر لتغير الهمزة، الموجود في الطبعة هذه الطبعة طبعة المجمع ويجوز مع ذلك المد والقصر لغير حمزة، فكلمة لغير حمزة خطأ تصحيف أو تحريف، الصواب لتغير الهمزة كما هي في المطبوع والنسخ الخطية.

(وَذُكِرَ فِيهَا وَجْهَانِ آخَرَانِ).

أي في كلمة تراءى عند الوقف عليها.

(أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْأَلِفِ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ).

طبعًا كلمة تراءَى أصلها تراءي تفاعل، تحركت الياء مثلما قلنا في رأى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فأصبت تراءى إذًا هذه الألف التي بعد الهمزة هي لام الكلمة.

والألف التي قبل الهمزة ألف البنية في "تفاعل".

(وَذُكِرَ فِيهَا وَجْهَانِ آخَرَانِ أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْأَلِفِ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ).

هي تراءى، إذًا احذف الألف التي بعد الهمزة سيكون كأنك وقفت على الهمزة، تراء، الشيخ كما سيقول جاء وكذا.

(وَهِيَ اللَّامُ).

وهي لام الكلمة.

(مِنْ أَجْلِ حَذْفِهَا رَسْمًا عَلَى رَأْيِ بَعْضِهِمْ فِي اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَتَصِيرُ عَلَى هَذَا

مُتَطَرِّفَةً، فَتُبْدَلُ أَلِفًا لِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلِفٍ، وَيُفْعَلُ فِيهَا مَا فُعِلَ فِي جَاءَ، وَشَاءَ).

نقول "جي" و"شي"، طبعًا مع الإمالة.

(فَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ هِيَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَأَجْرَوْا هِشَامًا مَجْرَاهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ إِذَا خَفَّفَ الْمُتَطَرِّفَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ وَهَذَا وَجْهٌ لَا يَصِحُّ وَلَا يَجُوزُ لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِ وَفَسَادِ الْمَعْنَى بِهِ).

لأنه ستكون ترى من الفعل رأى وهي من باب التفاعل فتتغير.

(لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِ وَفَسَادِ الْمَعْنَى بِهِ).

اختل اللفظ لأن حُذِف اللام، لام الكلمة حذف، فصار هنا اللفظ مختل، وفساد المعنى تغير المعنى.

(وَقَدْ تَعَلَّقَ مُجِيزُ هَذَا الْوَجْهِ بِظَاهِرِ قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ: كَانَ حَمْزَةُ يَقِفُ عَلَى تَرَاءَ يَمُدُّ مَدَّةً بَعْدَ الرَّاءِ وَيَكْسِرُ الرَّاءَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ).

يعني الشيخ يقول هذا الوجه الذي هو حذف الألف التي بعد الهمزة هذا الوجه لا يصح ولا يجوز لاختلال اللفظ، وقد تعلق مجيز هذا الوجه، هذا الوجه أي ذكره بعضهم منهم الإمام أبو عليٍ الفارسي في كتابه الحجة، نصر هذا القول وقال به.

لكن هنا في قوله من غير همزٍ هنا تعليق خفيف الدكتور أيمن في تعليقه أو تحقيقه للنشر، يعني ذكر قال سقطت تتمة هذا النص أي قول ابن مجاهد القول هذا الذي ذكره الشيخ كاملًا من قوله: كان حمزة يقف إلى كلمة من غير همزٍ.

علّق عليه الدكتور أيمن فقال: سقطت تتمة هذا النص من السبعة المطبوعة واستدركته من النسخ الخطية، وانظر الحجة للفارسي وكذا.

حقيقةً هذا الكلام الشيخ يقول فهمت منه أن من غير همزٍ أنها تتمة لكلام ابن مجاهد وهي غير موجودة في السبعة، هكذا الشيخ يقول: سقطت تتمة، يقصد بالتتمة قوله أي قول ابن الجزري من غير همزٍ بدليل أن الدكتور في طبعته كتبها باللون الأحمر، فهم العبد الضعيف أنه يقصد هذا أن قوله من غير همزٍ هي من تتمة كلام ابن مجاهد، سقطت من كتاب السبعة، ثم الشيخ أي الدكتور أيمن استدرك هذه التتمة.

لكن عبارته واستدراكه من النسخ الخطية لا أدري ماذا يقصد بها، هل يقصد النسخ الخطية من السبعة، أم يقصد النسخ الخطية من النشر.

طبعًا نسخ النشر كلها فيها هذه الكلمة من غير همزٍ أما نسخة السبعة، فرجعت إلى نسخة خطية فليس فيها أصلا كلمة من غير همزٍ نص ابن مجاهد يمد مدةً بعد الراء ويكسر الراء، هذا النص هو الموجود في السبعة المخطوطة والمطبوعة.

أيضًا بالرجوع إلى كتاب الحجة للفارسي الذي أحالنا عليه الدكتور أيمن، فبالرجوع إليه وجدته نقل النص كما هو بدون كلمة من غير همزٍ.

إذًا النسخة المطبوع التي هي من كتاب السبعة لابن مجاهد ليس فيها كلمة من غير همزٍ، النسخ الخطية ووقفت على نسخةٍ واحدة منها مع أن الذي وصلنا احتمال هو نسختان، لكن لم أطلع إلا على نسخة واحدة، ليس فيها من غير همزٍ ما نقله أبو علي الفارسي، وعلى فكرة ما ينقله أبو علي الفارسي يُعتبر نسخة من النسخ السبعة أي نستطيع أن نجعله نسخة ثانوية، لماذا؟ لأنه التزم أن يذكر النص، بأن يذكر نص كلام ابن مجاهد كما هو، ثم يعلق عليه، وهذا يتضح إذا قابلنا النص الذي ينقله عن النص الموجود في المطبوع نجد أنه هو هو إلا في بعض المواضع فيها خلاف بعض الكلمات.

طالب: (٨:٥٦).

الشيخ: نعم هو هذا الصنيع يأخذ كلام أو نص كلام ابن مجاهد ثم يعلق عليه، فيقول مثلا قال أحمد أو قال أبو بكر، المقصود قول ابن مجاهد، فيذكر النص ثم بعد ذلك يُعلق.

فهذه المنقولات الموجودة في الحجة للفارسي تعتبر نسخة ثانوية من السبعة يُستأنس بها، فهذا النص الذي نقله أبو علي الفارسي في الحجة ليس فيه كلمة من غير همزٍ، وليست من غير همزٍ ليست موجودة في السبعة المطبوعة، وليست موجودة في النسخة الخطية، إذًا لا يصح أن نقول: أنه استُدرِك.

الصواب الذي أميل إليه –والله أعلم- أن كلمة من غير همزٍ هذه كلمة توضيحية من الإمام أبي عمرو الداني، والإمام ابن الجزري هنا يأخذ من الداني بالنص، لأن الداني قال: ذكر قول ابن مجاهد وفيه كلمة: من غير همزٍ، ولم يقل بعدها انتهى وإنما قال: وهذا مجاز، واستكمل الكلام، الذي هو هنا يمد مدةً بعد الراء ويكسر الراء هذا كلام ابن مجاهد الموجود في المطبوعة من السبعة، والموجود في النسخ الخطية من السبعة، والموجود في الحجة لأبي علي الفارسي، فيما نقله عن ابن مجاهد.

من غير همزٍ أرى –والله أعلم- أنها من الداني، بدليل أن غير هؤلاء وأتذكر منهم الآن الإمام المنْتَجَب الهمذاني «**اللآلئ الفريدة**» إن لم تخني الذاكرة، شرح الشاطبية القصيدة، المنتجب الهمذاني كتابة «**الدرة الفريدة**».

فنقل كلام ابن مجاهد ولم يذكر كلمة من غير همزٍ، فهذه مصادر أربعة نقلت، أي ابن مجاهد في السبعة والمخطوط، وعلي الفارسي فيما نقله عن ابن مجاهد، والمنتجب الهمذاني فيما نقله عن ابن مجاهد، ليس فيه ذكر من غير همزٍ.

من غير همزٍ إنما هي عند الإمام الداني، فربما نقول إنه من غير همزٍ هي توضيح من الإمام الداني، فيكون كلام ابن مجاهد انتهى عند كلمة: (ويكسر بالراء) من غير همزٍ هذا توضيح للداني أخذه منه الإمام ابن الجزري أو يكون الإمام الداني ركب نصين لابن مجاهد وجعل منهم هذا النص.

لأن هذا السياق الذي هو كان حمزة يقف على تراءى يمد مدةً بعد الراء ويكسر الراء، هذا ذكره ابن مجاهد في السبعة، أثناء كلامه على كيفية وقف حمزة على الكلمة، لما كان يتكلم على بيان القراءة، بيان اختلاف القراء في الكلمة، قبل هذا النص بأسطر.

ابن مُجاهد يقول: قرأ حمزة وحده ترِاءى بكسر الراء ويمد ثم يهمز، طبعًا يمد واضح من هذا الكلام أنه في حالة الوصل.

أما لما جاء ابن مجاهد يتكلم، ونعيد الكلام لنربط للإخوان الحاضرين الذين حضروا.

باختصار نلخص ما قلناه، نحن نقرأ في صفحة (١١٢١) السطر الثاني.

طبعًا الشيخ تكلم على يعلق على الوجه الذي يقول: أن حمزة وجهًا آخر في الوقف على تراءَ أنه يحذف الألف التي بعد الهمزة التي هي لام الكلمة، فالشيخ يقول: (وَهَذَا وَجْهٌ لَا يَصِحُّ وَلَا يَجُوزُ لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِ وَفَسَادِ الْمَعْنَى بِهِ وَقَدْ تَعَلَّقَ مُجِيزُ هَذَا الْوَجْهِ بِظَاهِرِ قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ:).

ما هو قول ابن مجاهد، هو (كَانَ حَمْزَةُ يَقِفُ عَلَى تَرَاءَ يَمُدُّ مَدَّةً بَعْدَ الرَّاءِ وَيَكْسِرُ الرَّاءَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ انْتَهَى).

التعليق هو على كلمة من غير همزٍ والسبب هو ما ذكره الدكتور أيمن في تعليقه، يقول إن هذه التتمة وهي قوله من غير همزٍ، لأنه كتبها باللون الأحمر،

نحن نلخص ما ذكرناه للإخوان.

الدكتور أيمن كتب من غير همزٍ في نسخته، كتب من غير همزٍ كتبها باللون الأحمر، ثم علق يقول: سقطت تتمة هذا النص الذي هو نص ابن مجاهد من السبعة المطبوعة واستدركته من النسخ الخطية، فنقول: المطبوعة ليس فيها هذه العبارة من غير همزٍ ليست موجودة، المخطوط من السبعة، رجعت إلى نسخةٍ خطية ليس فيها أيضًا من غير همزٍ.

رجعت إلى الحجة لأبي علي الفارسي وقد أحالنا عليه الدكتور أيمن نفسه، ومع ذلك لا ندري لماذا لم ينتبه إليها، أبو علي الفارسي عندما نقل هذا النص لم ينقل فيه كلمة من غير همزٍ.

أحد شراح الشاطبية يترجح عندي الآن أنه المنتجب الهمذاني أنه نقل هذا ولم يذكر فيه من غير همزٍ، فهذه نصوص تدل على أن كلمة من غير همزٍ ليست من كلام الإمام ابن مجاهد في السبعة.

هل هي توضيحية من الإمام الداني، ثم نقلها عنه الإمام ابن الجزري، هذا احتمال، هل هي من نسخةٍ غير النسخة التي وصلتنا من السبعة ولم تصل إلى أبي عليٍ الفارسي ولم تصل إلى المنتجب ووصلت إلى الإمام أبي عمرو الداني، هذا احتمال.

خاصة أن الإمام أبي عمرو الداني يقول: وأخبرني محمد بن عليٍ أن مجاهد قال، مباشرة فينقل بواسطة شيخه الذي هو تلميذ لابن مجاهد، هل هي في السبعة؟ الله أعلم لكن إلى الآن يترجح أنها ليست من السبعة.

فكنت أقول هناك احتمال، هذا الاحتمال الذي ذكرناه وهذا يعني يؤيد أنها ليست لابن مجاهد بدليل عدم وجودها في المصادر التي ذكرناها، فهل الداني

وقف عليها في نسخةٍ من النسخ السبعة؟ لا أدري، لكن يظهر –والله أعلم– أن النسخة التي كانت عند الإمام الداني ربما فيها نقص، وربما يكون فيها نقص.

وهذه النسخة التي عند الداني هي التي يرجع إليها الإمام ابن الجزري –رحمه الله عليه– نقول هذا احتمال قوي جدًا، بدليل أنه في سورة في الفرش، أعتقد في سورة الأنعام أو لا أدري لا أتذكر الأنعام أو الأعراف في كلمة ينجيكم أعتقد.

الإمام الداني يقول: والعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذه الكلمة في كتابه السبعة هكذا، أنا غير متذكر الآن ما هي الكلمة لكن هذا الواقع.

فيقول: والعجب؛ أي الإمام أبو عمرو الداني ربما في الأعراف أو في الأنعام، فيقول: فالعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذه الكلمة في كتابه السبعة، نفس الشيء يقوله الإمام ابن الجزري في هذه الكلمة، طبعًا ما قال قال الداني، وإنما قال من عنده.

قال: والعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذه الكلمة، مع أن الكلمة موجودة، في النسخ التي وصلتنا من كتاب السبعة، بعد ذلك ترجعون وتتأكدون من الكلمة أو الدرس القادم –إن شاء الله– أتذكرها وأرجع إلى الكتاب وأرى ما هي، أنا غير متذكر الكلمة الآن ما هي بالضبط، لكن الإمام ابن الجزري تبع الإمام الداني في التعجب من عدم ذكر ابن مجاهد –رحمه الله عليه– لهذه الكلمة مع أنها موجودة في النسخ التي وصلتنا، وهذا دليل على أن النسخة التي يرجع إليها ابن الجزري هي نسخة الإمام الداني –والله أعلم–.

ويدل على أن أيضًا النسخة التي عند الإمام الداني ربما لم تكن كاملة، بدليل أنه يتعجب، ما قال...، لو قال ولم يذكر الإمام ابن مجاهد هذه الكلمة لكان الموضوع أسهل لكنه قال والعجب.

فالتعجب دليل على أنه دليل كأنه متأكد أن ابن مجاهد لم يذكر، (وَإِذْ أَنجَيْنَاكُمْ) في سورة الأعراف ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم ﴾ [الأعراف:١٤١] إذا رجعنا إليها عند الإمام الداني وعند الإمام الجزري سنجدهم يتفقان على هذه العبارة والعجب أن ابن مجاهدٍ لم يذكر هذه الكلمة.

خلاصة هذا الكلام كله: أن من غير همزٍ يترجح أنها ليست من كلام الإمام ابن مجاهد -رحمة الله عليه- هي كلمة توضيحية علق بها أو وضح بها الإمام أبو عمرو الداني وضح بها عبارة الإمام ابن مجاهد بقوله: (ويكسر الراء) كأنه قال ويكسر الراء من غير همزٍ فهي توضيحية، -والله أعلم-.

نرجع إلى كتاب النشر، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقرأ من بداية الكلام حتى تكون الأفكار متصلة: (وَهَذَا وَجْهٌ).

أي هو حذف الألف التي بعد الهمزة.

قال: (وَهَذَا وَجْهٌ لَا يَصِحُّ وَلَا يَجُوزُ لِاخْتِلَال لَفْظِهِ وَفَسَادِ الْمَعْنَى بِهِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ مُجِيزُ هَذَا الْوَجْهِ).

قلنا ممن أجاز هذا الوجه الإمام أبو علي الفارسي.

(وَقَدْ تَعَلَّقَ مُجِيزُ هَذَا الْوَجْهِ بِظَاهِرِ قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ: كَانَ حَمْزَةُ يَقِفُ عَلَى تَرَاءَ يَمُدُّ مَدَّةً بَعْدَ الرَّاءِ وَيَكْسِرُ الرَّاءَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، انْتَهَى، وَلَمْ يَكُنْ أَرَادَ مَا قَالُوهُ).

أي ما قاله ابن مجاهد لا يقصد هذا الذي قاله أبو عليٍ الفارسي، أو غيره، ولم يكن أراد ما قالوه ولا جنح إليه وإنما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه فعبر بالمدة عن التسهيل، أبو عمرو الداني ترى هو ليس أبو علي الفارسي فقط تذكرت الآن، تلميذ ابن مجاهد أيضًا الذي هو ابن خالويه في كتابه [إعراب القراءات السبع] أو توجيه الحجة، هو مجلدين الإعراب ابن خلويه أيضًا ذهب إلى أنها مدة وليس

التسهيل.

فيكون ابن خالويه وأبو علي الفارسي فهما قوله مدة أنها المد إثبات حرف المد، ولم يكن أراد ما قالوه.

(وَلَا جَنَحَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْوَجْهَ وَلَمْ يَكُنْ أَرَادَ مَا قَالُوهُ وَلَا جَنَحَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَعَبَّرَ بِالْمَدَّةِ عَنِ التَّسْهِيلِ كَمَا هِيَ عَادَةُ الْقُرَّاءِ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَاتِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حُذَّاقَ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِثْلَ الْأُسْتَاذِ الْكَبِيرِ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ وَغَيْرِهِ أَخْبَرَ بِمُرَادِهِ دُونَ مَنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا أَخَذَ عَنْهُ).

ابن خالويه أخذ عنه، رآه، ونقل أنها المد، إلا إذا قلنا أن ابن خالويه يقدم إذا اختلف الأستاذ طاهر بن أبي هاشم عبد الواحد بن أبي هاشم إذا اختلف هو وابن خلويه فيقدم أبو طاهر بن أبي هاشم، ويقدم على ابن خالويه، لأن ابن خلويه ليس في عدالة القراء، وإن كان قرأ وإن كان ألف لكنه صبغته النحو، لكن أبو طاهر بن أبي هاشم لصيق بالقراءات.

وربما يكون جلس مع ابن مجاهد كثير حتى أصبح أشهر تلاميذ ابن مجاهد هو أبي طاهر بن أبي هاشم -والله أعلم-.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ).

طبعًا هذا في طبعة الشارقة الجزء الرابع صفحة (١٤٢٤) قال:

(فَوَقَفَ حَمْزَةُ تَرَاءَ بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ وَيَمُدُّ بَعْدَهَا مَدَّةً مُطَوَّلَةً فِي تَقْدِيرِ أَلِفَيْنِ مُمَالَتَيْنِ، الْأُولَى أُمِيلَتْ لِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ).

طبعًا في جامع البيان أميلت لإمالة فتحة الراء الأولى، كلمة الأولى جاءت بعد كلمة فتحة، هنا ابن الجزري جعل كلمة الأولى هي أول شيء.

(وَالثَّانِيَةُ أُمِيلَتْ).

أي الإمالة الثانية الألف الثانية.

(وَالثَّانِيَةُ أُمِيلَتْ، لِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ الْمُسَهَّلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِالصَّدْرِ؛ لِأَنَّهَا فِي زِنَةِ الْمُتَحَرِّكِ).

طبعًا الإشارة بالصدر الذي هو المقصود به التسهيل بين بين، وهذا مصطلح يذكره دائمًا أبو معشر الطبري وأبو الكرم الشهرزوري وغيرهما من أهل القراءات.

(وَإِنْ أُضْعِفَ الصَّوْتُ بِهَا وَلَمْ يَتِمَّ فَيَتَوَالَى).

هكذا في النشر، أما في طبعة جامع البيان في طبعة الشارقة فحُرِّفت تبعًا للمخطوطة التي اتبعوها، فحُرّفت إلى (فثبت إلى) أي طبعة الشارقة والنسخة الخطية التي اعتمدوها، مكتوب: (فثبتوا إلا في هذه الكلمة).

طبعًا هذا تحريف، طبعًا طبعة الشارقة من قام بالتحقيق في هذا فلا يحاسب لأنها موجودة في النسخة الخطية، في التركية التي حققها الدكتور محمد عتيق، فيها العبارة: (فيتوالى لي) لا أدري هل عنده نسخة أخرى غير النسخة التي اعتمدوها فهاتان طبعتان من جامع البيان فيهما هذا التصحيف المختلف.

طبعة الشارقة (فثبتوا) أعتقد حتى أنهم شكلوها بالتشديد (فثبَّتوا إلا) الشيخ ابن الجزري يقول: (فتوالى) في هذه الكلمة، أو (فيتوالى) طبعة الشارقة المحققة فثبتوا إلا في هذه الكلمة.

طبعة التي نسميها الطبعة التركية التي هي حق الدكتور محمد عتيق، فيها: (فيتوالي) أيضًا هذا تحريف أو تصحيف، أما النسخة الجزائرية التي حققها محمد صدوق، هكذا مكتوب عليها تحقيق محمد صدوق الجزائري فيها النص كما هو في النشر، (فيتوالى).

لكن لا أدري هل هو صححها من النشر أم هي من نسخ جامع البيان عنده لا ندري، لأنه لم يذكر نسخه الخطية، ولم يهتم بفوارق النسخ فلا ندري، لكن الحق يقال إنها موجودة عنده "فيتوالي" موافقًا لما في النشر، إذًا هذه ثلاث طبعات من جانب البيان مختلفة.

وأعتقد أن طبعة الشارقة، والطبعة التركية النسخ عندهم هي هي.

طبعة الشارقة فثبتوا إلا، الطبعة التركية: (فيتوالى لي) والطبعة الجزائرية: (فيتوالى).

(فَيَتَوَالَى فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ مُمَالَةٍ: الرَّاءُ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ).

لأن الفعل أصلا من رأيَّ.

(وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَهَا الدَّاخِلَةُ لِبِنَاءِ تَفَاعَلَ).

تراءى.

(وَالْهَمْزَةُ الْمَجْعُولَةُ).

أي المجعولة بين بين بي المسهلة.

(عَلَى مَذْهَبِهِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَهَا الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ).

لأن قلنا تراءى أصلها تراءيَّ.

(الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حَكَى قَوْلَ ابْنِ مُجَاهِدٍ).

أي الداني، ثم حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه الذي هو كان حمزة يقف على تراءى يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز، ثم قال:

(الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِلَفْظِهِ، ثُمَّ قَالَ:).

أي الداني.

(وَهَذَا مَجَازٌ،وَمَا قُلْنَاهُ حَقِيقَةٌ، وَيَحْكُمُ ذَلِكَ الْمُشَافَهَةُ انْتَهَى، وَهُوَ صَرِيحٌ لِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ لَمْ يُرِدْ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ).

يعني ابن مجاهد أراد التسهيل ولم يرد بقولهم مدةً لم يرد المد الذي هو المد المعروف.

(وَأَشَارَ الدَّانِيُّ بِقَوْلِهِ: تَحْكُمُهُ الْمُشَافَهَةُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُشَكِّلُ ظَاهِرَه، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ مُشَافَهَةِ الشُّيُوخِ وَأَلْفَاظِهِمْ لَا مِنَ الْكُتُبِ وَعِبَارَاتِهَا).

لأن الأساس هو الأداء، الأساس هو المشافهة والتلقي، والأداء هذا هو الأساس في القرآن الكريم، وإن كان جاءت الآن مدرسة معاصرة من بعض الشيوخ يقول لك لا لابد من الأمرين ليكمل بعضهم بعضا، ليس صحيحًا، لا نقول بذلك، القرآن مأخوذٌ بالتلقي، وهذا التلقي إذا اختلف عن الكتب يُقدم التلقي.

طبعًا هنا يثيرون شبهة، ويقولون لك الموجود في الكتب هو أدق وأصح نقول: لو اجتمعت الأمة كلها على أن هذا التلقي خطأ عند ذلك يُنظر إلى الكتب، ولهذا لا يمكن لأحد أن يحفظ القرآن أو أن يقرأ القرآن قراءة صحيحة إلا بالتلقي، -الله أعلم- مسألة إن الكتب النص يُقدم على الأداء ليس مما نميل إليه -والله أعلم-.

(قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي كِتَابِ الْحُجَّةِ فِي قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ: هَذَا إِنْ كَانَ يُرِيدُ بِالْمَدِّ أَلِفَ تَفَاعَلَ وَإِسْقَاطَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، فَهَذَا الْحَذْفُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ).

لأنه قال في وجهين، قال: وذُكِر وجهان: الوجه الأول الذي هو حذف الألف التي بعد الهمزة.

(وَالْوَجْهُ الثَّانِي قَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءً، فَتَقُولُ: تَرَايَا حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ).

وأيضًا حكاه أبو علي المالكي في الروضة الجزء الأول صفحة (٢٥٢) وغيره.

(وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا. وَقَدْ قِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ).

أي في توجيه القول الثاني وهو قلب الهمزة ياءً.

(إِنَّهُ لَمَّا قَرَّبَ فَتْحَةَ الرَّاءِ مِنَ الْكَسْرَةِ بِالْإِمَالَةِ أَعْطَاهَا حُكْمَ الْمَكْسُورِ، فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الْمَفْتُوحَةَ بَعْدَهَا يَاءً، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِالْأَلِفِ حَاجِزَةً، قُلْتُ:).

أي ابن الجزري.

(وَلَهُ وَجْهٌ عِنْدِي هُوَ أَمْثَلُ مِنْ هَذَا).

وهو صادق هذا الوجه الذي سيذكره أفضل وأقوى وأصح من القول الأول.

(وَلَهُ وَجْهٌ عِنْدِي هُوَ أَمْثَلُ مِنْ هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي مِثْلِ هَذَا).

أي في مثل تراءى ونداءً، وهكذا.

(تُبْدَلُ يَاءً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ).

طبعًا عند قوله عند الكوفيين يُفهم منه أنه مذهب نحوي عبارة الشيخ عند الكوفيين، ظاهرها أنها عند الكوفيين، الاختلاف أنه وجهٌ نحوي، طبعًا إذا قيل الكوفيون، وقيل البصريون فمباشرة نفهم أن الخلاف هذا هو خلافٌ في التصريف النحوي أو...، لكن لا يفهم أنه لغةً.

والصواب أنه هو لغة، أي هذا الوجه ليس وجهًا نحويًا حتى نقول فيه عند الكوفيين أو عند البصريين، وإنما هو لغةٌ لبعض العرب.

وقد صرح بذلك من كتب في اللغة العربية مثل الإمام الفارابي مثل الإمام صاحب الصحاح الجوهري في الصحاح قال الصحاح الجوهري فيها أنها لغةٌ

لبعض العرب، وهي لغة مشهورة أي في ذلك الوقت لغة مشهورة ولها شواهدها.

فيقول: (وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:).

أي على هذا القول ترايا، قول الشاعر طبعًا هذا الشاعر لا أعرف ما وجدت من صرح به، لكن البيت مشهور، قول الشاعر:

(غَـدَاة تَسَـايَلَتْ مِـنْ كُـلِّ أَوْبٍ   كِنَانَـةُ حَـامِلِينَ لَهُـمْ لِوَايَـا).

أصلها لواءً، أراد لواءً فأبدال من الهمزةٍ ياءً.

(أَرَادَ لِوَاءً فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً، وَهُوَ وَجْهٌ لَوْ صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ لَكَانَ أَوْلَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ).

هو صح لغةً وهذه اللغة هي لغة لبعض العرب كما ذكرها العلماء، ومنها قول، جمعت لكم ذكرت لكم شاهدًا لكم غير هذا البيت، وإلا لو رجعنا إلى كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، تحقيق الدكتور/ محمود شاكر، فذكر عدة أبيات وكذلك الأمالي لأبي العالي القالي وأيضًا مجالس الثعلب وكذلك مجالس الزجاج أيضًا فيها.

من هذه اللغة قول: أعصر بن سعد بن قيس عيلان، أعصر هذا لقبه وإلا هو اسمه منبه، قالوا: (وقالوا يا لأشجّع يوم هيج مسمى، كم ووسط الدّار ضربـًا واحتمايا)؛ أي احتماءً يحتمي به.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَقَدْ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ).

أي حمزة.

(وَقَفَ عَلَى تَبَوَّا لِقَوْمِكُمَا كَذَلِكَ).

أي تبويا، ووقف حفص لم يصح طبعًا لم يصح روايةً.

(وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ حَفْصٍ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ عَنْ حَمْزَةَ أَيْضًا بَيْنَ بَيْنَ، -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-).

ومنه أي من هذه الأمثلة أو من هذا الباب.

(وَمِنْهُ بَعْدَ يَاءٍ زَائِدَةٍ مَسْأَلَةُ: (خَطِيَّةً)، وَ(خَطِيَّاتِ) وَ(بَرِيُّونَ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِدْغَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ، وَأَبُو الْعَلَاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

طالب: (٣٦:٥٣).

الشيخ: ليس شرطًا مسألة لم ترد هذه ربما تفيد الشيخ إبراهيم إذا تولى التحقيق، نحن قلنا المشايخ العلماء الكبار من زمن ابن مجاهد والداني وابن غلبون إلى يومنا هذا، ليس إلى يومنا هذا بل قل إلى ابن الجزري، عندهم منهجية في الاستشهاد بالكلمات القرآنية، أنا أرى أن التعليق الذي يكثر به طلاب الدراسات العليا عندما يحققون كتاب من كتب القراءات يأتون عند كل كلمة الشيخ يحذف منها حرف وأنا أستغرب هل الطلاب لم ينتبهوا إلى هذه.

يأتيك كتاب في القراءات المؤلف اعتمد من البداية أنه هذه الحروف الزوائد لا يذكرها، وقلنا مرارًا هذا منهج قديم من أيام الشافعي -رحمه الله عليه- يعني منهج متعارف عليه عندهم لا يقصدون به التلاوة، هم يقصدون هذه الكلمة المستشهد بها فقط، فيأتي التعليق أنها لا توجد في القرآن أو كذا أو كذا أرى أنها لا مشكلة، اذكرها مرة واحدة في المقدمة وأرح نفسك، لأن لو ذكرتها تأتيك في ١٥٠ موضع، لو كان الشيخ ذكر ١٥٠ كلمة، كلها الحرف الأول الواو أو الفاء محذوف إذًا أنت معناه أنك ستعلق ١٥٠ تعليقًا.

أنا أتكلم أكاديميًا بالنسبة لطلابنا الذين هم ما زالوا في البداية أنا ما أتكلم مع

العلماء أنا أتكلم مع الطلاب المبتدئين الذين سيبدؤون في التحقيق.

ستواجه في المخطوطات القديمة سواءً في الفقه في القراءات في غيرها أن العلماء يذكرون جزءً من الكلمة للاستشهاد، بل إنه وقع في صحيح مسلم أيضًا، وهناك بحث كتبه، واطلعت عليه قبل فترة، ناسي من كتبه لكن موجود في المجلة الأحمدية، هذه التي تطبع في الإمارات وتوقفت، ففيها في أحد أعدادها هم أنزلوها كلها، في بحث اطلعت عليه في أحد أعداد هذه المجلة، في هذه الجزئية.

لأن بعض العلماء مثلًا: وقال الله يأتي الإمام ويقول قال الله، يأتي المحقق مثلنا، يقول لا هذا خطأ الصواب وقال الله، يأتي في مكان ثاني يقول: قال الله، يقول: لا الصواب فقال الله.

مثلا: ولقد ذرأنا، يقول: لقد ذرأنا كمثال، أنت ستضيع وقتك، هذه منهجية عند العلماء، صاحب الدكتور الذي كتب هذا البحث، ومع الأسف لا يحضرني اسمه ولا يحضرني عنوان هذا البحث، لكنه هو في هذه الجزئية، لكنه جمع بالإضافة إلى القول الذي كنا نقول به، أو كان العبد الضعيف يميل إليه، وأن هذا كان الشيخ أحمد شاكر في تعليقه وتحقيقه لكتاب الرسالة قال: إن هذا أسلوبٌ من أساليب الإمام الشافعي وهو أسلوب قديم ومتبعٌ اتبعه العلماء، إذا كان العلماء اتبعوا هذا، تأتي أنت في أخر الزمان.

لا أدري ماذا سماه الباحث، لكنه الشيء الجديد الذي استفدت منه وأفادني به هو أنه ذكر نماذج من صحيح مسلم، ولا أدري، ولا أدري هل هو في بعض كتب الأحاديث الأخرى أم لا، أي هذا الذي بقيَّ في الذاكرة.

والعبد الضعيف كان ممن يميل إلى هذا المذهب قبل أن اطلع على كلام الشيخ أحمد شاكر، ولما اطلعت عليه تركته، فأخذت بقول الإمام أحمد شاكر -رحمة الله عليه-.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري.**

(وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي هَنِيئًا مَرِيئًا وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْإِدْغَامُ فِيهِمَا).

هنيًا مريًا.

(كَأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْإِتْبَاعُ.، ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ، وحكى أَيْضًا وَجْها آخَرُ).

وهو الهذلي.

(وَهُوَ التَّخْفِيفُ كَالنَّقْلِ، كَأَنَّهُ عَلَى قَصْدِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، فَيَصِيرُ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا سِوَى الْأَوَّلِ وَمِنْهُ بَعْدَ يَاءٍ وَوَاوٍ أَصْلِيَّتَيْنِ مَسْأَلَةُ: (سِيئَتْ)، وَ(السُّوأَى)).

أنا عندي فيهما وفي المطبوع فيه لو كانت هنيئًا مريئًا، هنيئًا ما فيها شيء، هو لو وقف على هنيئًا لوحدها، لكن لو كان وحُكيَّ فيه يكون فقط في مريئًا، بما أنه عُلِق عليه معناه أنه متأكد منه، في المطبوع فيه، معناه أن في النسخة "فيهما" في المخطوط "فيهما".

طالب: (٤٣:٠٦).

الشيخ: وحكيَ فيهما أنا أتكلم على الأولى، وحكيَّ فيهما، (وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي هَنِيئًا مَرِيئًا وَحُكِيَ فِيهِما)؛ أنا أتكلم على فيهما هذه، وحكي الإدغام فيهما أي في حالة الوقف على كل واحدة منهما، أي لو وقفنا على هنيئًا حكيَّ فيها كذا، لو وُقِف على مريئًا حكيَّ فيها الوجه هذا.

أي فيهما في حالة الوقف على كل واحد منهما على حدة.

لكن لو وقفنا وصلنا هنيئًا بمريئًا، ما يصح فيه لأنه سيكون المقصود فيه مريئًا فقط، هذا الذي فهمت فيه كلام الشيخ بجمعه بين الكلمتين، الشيخ ما قال: هنيئًا ومريئًا.

طالب: (١٢:٤٤).

الشيخ: في المطبوع: فيه.

طالب: (٢٥:٤٤).

الشيخ: أي أنبه على كل واحدة من كل منهما على حدة، لأنه ما يتأتى لو وصلتهما بما بعدهما ما في، حمزة ليس له شيء، ولو وصلت هنيئًا بريًا هنيئًا ما فيها شيء، لكن لا يتأتى هذا إلا بهذه الطريقة الوقف على كلمة هنيئًا لأن في موضع آخر هناك سبق جعل هنيئًا لوحدها ومريئًا لوحدها.

تقدم معنا في هذا الباب، لما كان الدكتور عمر أذكره بالخير، كان يقول: هنيئًا ومريئًا أو هنيئًا لوحدها، فيها واو أو ما فيها واو؟

(وَمِنْهُ بَعْدَ يَاءٍ وَوَاوٍ أَصْلِيَّتَيْنِ مَسْأَلَةُ: (سِيئَتْ)، وَ(السُّوأَى) فِيهِمَا وَجْهَانِ النَّقْلُ وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُطَّرِدُ وَالْإِدْغَامُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ إِلْحَاقًا بِالزَّائِدِ، وَحُكِيَ فِيهِمَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي السُّوأَى أَقْرَبُ عِنْدَ مَنِ الْتَزَمَ اتِّبَاعَ الرَّسْمِ).

لأنها على ألف.

(وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (سَوْءَةٍ)، وَ(سَوْآتِكُمْ)، (وَسَوْآتِهِمَا)، وَشَيًّا وَكَهَيْئَةِ، وَاسْتَايَسَ، وَيَايَسُ وَبَابِهِ إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ فِي اسْتَايَسَ وَبَابِهِ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الْأَلِفُ عَلَى الْقَلْبِ كَالْبَزِّيِّ وَمَنْ مَعَهُ، ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ.

وَأَمَّا مَوْئِلًا فَفِيهِ وَجْهَانِ النَّقْلُ وَالْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيُحْكَى فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً مَكْسُورَةً عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ وَضَعْفِهِ فِي الرِّوَايَةِ، وَقِيَاسُهُ عَلَى هُزُوًا لَا يَصِحُّ؛ لِمَا نَذْكُرُهُ.

وَقَدْ عَدَّهُ الدَّانِيُّ مِنَ النَّادِرِ وَالشَّاذِّ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو طَاهِرِ بْنُ أَبِي هاشمٍ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَاعِدَةِ تَسْهِيلِ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ مَنْ رَءاه).

طبعًا في نسخة تاء والمطبوع الذي عند طبعة الشيخ الضباع رواه بدلا من رءاه.

(وَهُوَ أَيْضًا أَقْرَبُ إِلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَرَدَّهُ الدَّانِيُّ، وَذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ خَامِسٌ).

الصواب راءه، أي رأى هذا الوجه وإلا لو كان القضية قضية رواية القياس والاجتهاد لا ينافس الرواية، وكل هذه المسائل جُلُها من باب الاجتهاد.

(وَذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ خَامِسٌ وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً سَاكِنَةً وَكَسْرُ الْوَاوِ قَبْلَهَا عَلَى نَقْلِ الْحَرَكَةِ وَإِبْقَاءِ الْأَثَرِ، حَكَاهُ ابْنُ الْبَاذِشِ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ قِيَاسًا، وَلَا يَصِحُّ رِوَايَةً، وَذُكِرَ وَجْهٌ سَادِسٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا مِنْ غَيْرِ إِدْغَام، حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ، وَهُوَ أَضْعَفُ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَأَرْدَؤُهَا، وَأَمَّا الْمَوْءُودَةُ فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ: النَّقْلُ وَالْإِدْغَامُ، إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ يَضْعُفُ هُنَا لِلثِّقَلِ، وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو طَاهِرِ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ وَغَيْرُهُ، وَذُكِرَ وَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ الْحَذْفُ، وَاللَّفْظُ بِهَا عَلَى وَزْنِ الْمَوْزَةِ وَالْجَوْزَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

يعني نقول: وإذا المودة.

(وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِحَذْفِ حَرْفَيْنِ، وَلَكِنَّهُ مُوَافِقٌ لِلرَّسْمِ، وَرَوَاهُ مَنْصُوصًا عَنْ حَمْزَةَ أَبُو أَيُّوبَ الضَّبِّيُّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَذَكَرَهُ الدَّانِيُّ، وَقَالَ: هُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالسَّمَاعِ إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ يَنْفِيهِ وَلَا يُجِيزُهُ، وَكَأَنَّ مَنْ رَوَاهُ مِنَ الْقُرَّاءِ وَاسْتَعْمَلَهُ مِنَ الْعَرَبِ كَرِهَ النَّقْلَ وَالْبَدَلَ.

أَمَّا النَّقْلُ فَلِتَحَرُّكِ الْوَاوُ فِيهِ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي تُسْتَثْقَلُ وَهِيَ الضَّمَّةُ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَلِأَجْلِ التَّشْدِيدِ وَالْإِدْغَامِ، ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ إِذَا خَفَّفَ هَمْزَةَ يَسُؤكَ قَالَ:

يَسُوكَ اسْتَثْقَلَ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ، فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ، قَالَ: وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ يَعْنِي مِنَ الْحَذْفِ قُلْتُ: حَذْفُ الْهَمْزِ لَا كَلَامَ فِيهِ، وَالْكَلَامُ فِي حَذْفِ الْوَاوِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الَّتِي تُجْحِفُ بِالْكَلِمَةِ وَتُغَيِّرُ الصِّيغَةَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طالب: (٤٩:٣٨).

الشيخ: يسوؤك قال يسوك، واضح أنه يسوك، لكن كتبت أنه يراجع المخطوط وما راجعته، يسوك، القول هذا أنه يحذف الواو، تصير يسك، الشيخ يقول: ما في إشكالية في حذف الهمزة حذف الواو هو المشكلة، إذا خفف الهمزة الهمزة الأولى تكون يسؤوك، قال، هو يقول استثقل الضمة فحذف الهمزة أي أبقى الواو، فتكون يسوك، الهمزة حذفت، هو حذف الهمزة.

طالب: (٥٠:٤٨).

الشيخ: أول مرة انتبه إليها إذًا هي بضمة الهمزة، في المطبوع ماذا؟

(وَمِنْهُ بَعْدَ الصَّحِيحِ السَّاكِنِ مَسْأَلَةُ مَسُولًا، وَمَذُومًا، وَأَفْيِدَةً، وَالظَّمَانُ، وَالْقُرَانُ وَنَحْوُهُ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ النَّقْلُ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي شَطَاهُ، وَيَسْئَمُونَ، وَيَسْئَلُونَ، وَالنَّشْاةُ وَحُكِيَ فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا).

شطا يسمون.

(عَلَى تَقْدِيرِ نَقْلِ حَرَكَتِهَا فَقَطْ كَمَا قَدَّمْنَا، وَهُوَ وَجْهٌ مَسْمُوعٌ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَوِيٌّ فِي النَّشْاةُ، وَيَسْأَلُونَ مِنْ أَجْلِ رَسْمِهِمَا بِأَلِفٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَضَعِيفٌ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ أَجْلِ مُخَالَفَةِ الرَّسْمِ، وَمَا عَلَيْهِ عمل أَهْلُ الْأَدَاءِ).

لاحظ أحيانًا يقول ما عليه أهل الأداء، هنا القائل ما عليه عمل أهل الأداء، هل يمكن يُكتب فيها عمل أهل الأداء، فيكون عمل أهل المدينة.

(وَأَمَّا جُزْءًا فَفِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ النَّقْلُ، وَحُكِيَ فِيهِ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ هُوَ الْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي جُزْءٌ وَلَا يَصِحُّ، وَشَذَّ الْهُذَلِيُّ فَذَكَرَ وَجْهًا رَابِعًا، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا قِيَاسًا عَلَى هُزُوًا وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَمَّا هُزُؤًا، وَكُفُؤًا فَفِيهِمَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا النَّقْلُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُطَّرِدِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِي الْعُنْوَانِ غَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ الْمَهْدَوِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَالثَّانِي إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا مَعَ إِسْكَانِ الزَّايِ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَقَدْ رَجَّحَهُ فِي الْكَافِي وَالتَّبْصِرَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَطَرِيقُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَمَنْ تَبِعَهُ وَقَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ: وَهَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَصْحَابِ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْفَتْحِ).

أي أبي الفتح فارس.

(وَكَذَا رَوَاهُ مَنْصُوصًا خَلَفٌ، وَأَبُو هِشَامٍ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْهُ، انْتَهَى.

وَقَدْ ضَعَّفَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ فَقَالَ: وَأَمَّا هُزُوًا، وَكُفُوًا فَالْأَحْسَنُ فِيهِمَا النَّقْلُ كَمَا نُقِلَ فِي جُزْءًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَصْلِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ بَعْدَ السَّاكِنِ السَّالِمِ فَيَقُولُ: هُزًّا، وَكُفًّا قَالَ: وَقَدْ أَخَذَ لَهُ قَوْمٌ بِالْإِبْدَالِ فِي هُزُوًا، وَكُفُوًا وَبِالنَّقْلِ فِي جُزًّا وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ هُزُوًا، كُفُوًا كُتِبَا بِالْوَاوِ، وَأَنَّ جُزًّا كُتِبَتْ بِغَيْرِ وَاوٍ فَأَرَادَ اتِّبَاعَ الْخَطِّ، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّا لَوِ اتَّبَعْنَا الْخَطَّ فِي الْوَقْفِ لَوَقَفْنَا عَلَى الْمَلَأِ فِي مَوَاضِعَ بِالْوَاوِ؛ فَقُلْنَا الْمَلَوُ وَفِي مَوَاضِعَ بِالْأَلِفِ، فَقُلْنَا الْمَلَا قَالَ: وَهَذَا لَا يُرَاعَى).

طالب: (٥٤:٢٠).

الشيخ: كذلك في جمع النسخ وفي شرح الهداية بعد كلمة الوقف عبارة لقلنا، في صفحة في جزء التعليق رقم ٢، (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّا لَوِ اتَّبَعْنَا

الْخَطَّ فِي الْوَقْفِ لَوَقَفْنَا عَلَى الْمَلَأِ)؛ كان التعليق هكذا في جميع النسخ أي النسخ الخطية الموجودة عندي لأن لو اتبعنا الخط في الوقف على الملا، في شرح الهداية الذي ينقل عنه الشيخ ابن الجزري، بعد كلمة الوقف جاءت عبارة لوقفنا، ويكون الكلام كما هو في الهداية: (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّا لَوِ اتَّبَعْنَا الْخَطَّ فِي الْوَقْفِ لَوَقَفْنَا عَلَى الْمَلَأِ)؛ لوقفنا في المطبوع، وفي الهداية، إذًا هذه تراجع لكن ما فيها إشكال ابن الجزري أحيانًا يتصرف في النصوص.

(قَالَ: وَجْهٌ آخَرُ أَنَّ هُزُوًا، كُفُوًا لَمْ يُكْتَبَا فِي الْمَصَاحِفِ عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ، وَإِنَّمَا كُتِبَا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ يَضُمُّ الزَّايَ وَالْفَاءَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا تُصَوَّرُ عَلَى مَا يَئُولُ إِلَيْهِ حُكْمُهَا فِي التَّخْفِيفِ، وَلَوْ كُتِبَا عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ لَكُتِبَا بِغَيْرِ وَاوٍ كَـ جُزْءًا فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ مَا احْتَجُّوا بِهِ مِنْ خَطِّ الْمُصْحَفِ، غَيْرَ أَنَّ الْوَقْفَ بِالْوَاوِ فِيهِمَا جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ وُرُودِ الرِّوَايَةِ بِهِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، انْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِبْدَالَ فِيهِمَا وَارِدٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ تَقْدِيرُ الْإِبْدَالِ قَبْلَ الْإِسْكَانِ، ثُمَّ أُسْكِنَ لِلتَّخْفِيفِ، وَقِيلَ: عَلَى تَوَهُّمِ الضَّمِّ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِيهِمَا، وَذَلِكَ واضِحٌ، وَأَمَّا إِلْزَامُهُ بِالْوَقْفِ عَلَى مَا كُتِبَ بِالْوَاوِ مِنْ الْمَلَوُا وَمَا كُتِبَ بِأَلِفٍ بِحَسَبِ مَا كُتِبَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِلْزَامِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَذْهَبِهِ لَمْ يَلْزَمْ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُمَا رُسِمَا عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ فَصَحِيحٌ لَوْ تَعَذَّرَ حَمْلُ الْمَرْسُومِ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وأَمَّا إِذَا أَمْكَنَ فَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ. وَقَدْ أَمْكَنَ بِمَا قُلْنَا مِنْ تَقْدِيرِ الْإِبْدَالِ على الْإِسْكَانِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ أَخَذَ بِهِمَا جُمْهُورُ الْقُرَّاءِ، وَالْأَشْهَرُ عِنْدَ جُمْهُورِهِمُ الْإِبْدَالُ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ كَمَا قَدَّمْنَا وَوَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ تَشْدِيدُ الزَّايِ عَلَى الْإِدْغَامِ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ، وَوَجْهٌ خَامِسٌ وَهُوَ ضَمُّ الزَّايِ وَالْفَاءِ مَعَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَاوًا اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ وَلُزُومًا لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ يُقَوِّي مَا قُلْنَاهُ مِنْ وَجْهِ الْإِبْدَالِ مَعَ الْإِسْكَانِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي

جَامِعِهِ، وَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْآدَمِيُّ الْحَمْزِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ.

وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الضَّبِّيِّ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِذَلِكَ، قَالَ: وَالْعَمَلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، انْتَهَى.

ومِنَ الْمُتَوَسِّطِ الْمُتَحَرِّكِ بَعْدَ الْمُتَحَرِّكِ الْمَفْتُوحِ بَعْدَ الْفَتْحِ مَسْأَلَةُ سَأَلَ، وَسَأَلَهُمْ، وَمَلْجَأً، وَسَأَلْتُ، وَرَأَيْتُ).

طبعًا ليست موجودة في القرآن، فالشيخ يقصد بها التمثيل، أي مثل هذه.

طالب: (٥٨:٣٤).

الشيخ: ربما، لما لا؟، فيكون هذا خالف المتعارف عليه أنهم كانوا يحذفون بداية الكلمة فيكون الشيخ هنا حذف الحرف الأخير.

طالب: (٥٨:٥٩).

الشيخ: ممكن مثلا قال الشيخ، كله ممكن والله أعلم يعني مثل هذه لا ندري ماذا كان يقصد، لكنه واجه إذا كانت الكلمة محذوفة الحرف الأخير، فتكون من الباب الذي نقوله قبل قليل.

(وَرَأَيْتُ وَشَنَآنُ، وَالْمَآرِبُ وَنَحْوُهُ، فَفِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا، ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَقَالَ: وَلَيْسَ بِالْمُطَّرِدِ، وَحَكَى ذَلِكَ أَبُو الْعِزِّ عن الألكي).

الألكي الذي هو الشيخ أبو علي الأهوازي.

(وَقَدْ ذَكَرَهُ مَنْ يُخَفِّفُ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ وَضَعْفِهِ رِوَايَةً، وَلَا يَصِحُّ فِي مَوَاضِعَ نَحْوُ سُئِلتُ).

المفروض: سألت لأنه يتكلم عن المفتوح بعد فتح.

(لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ سَوَاكِنَ فِيهِ، وَلَمْ يَرِدْ سُكُونُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ يَقْوَى فِي نَحْوِ مَلْجأ، وَمُتَّكَأ عَلَى لُغَةِ مَنْ حَمَلَه عَلَى فِعْلِهِ).

يعني يلجأ.

(وَقَدْ نَصَّ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ الْهُذَلِيُّ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى لُغَةِ مَنْ أَجْرَى الْمَنْصُوبَ مَجْرَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوضِ، لَكِنَّهُ لَمْ تَرِدْ بِهِ الْقِرَاءَةُ).

طبعًا هذه لغة من لغات العرب.

(وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِيهِ أَلِفٌ نَحْوُ الْمَآبُ، وَشَنَآنُ وَلَكِنْ تُحْذَفُ الْأَلِفُ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِهِمَا، فَيَزْدَادُ ضَعْفًا، وَكَذَلِكَ حُكْمُ آنَاءَ، وَرَأَى لَا يَصِحُّ فِيهِ سِوَى بَيْنَ بَيْنَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَعَلَى الْإِبْدَالِ مَعَ ضَعْفِهِ بِقَدْرِ الْحَذْفِ، أَوِ الْإِثْبَاتِ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فَيُمَدُّ وَيَتَوَسَّطُ وَكُلُّهُ لَا يَصِحُّ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ نَحْوُ رَأَى الْقَمَرَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْأَلِفَ فِيهِ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ، وَالْأَلِفُ بَعْدَهَا حُذِفَتِ اخْتِصَارًا لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ لَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى حَذْفِهَا اخْتِصَارًا لِلتَّمَاثُلِ إِثْبَاتُهَا يَاءً فِي حَرْفِ النَّجْمِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَعَلَى أَنَّ حَذْفَهَا لَيْسَ لِلسَّاكِنَيْنِ).

أي الدليل على أن حذفها ليس للساكنين.

(حَذْفُهَا فِيمَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ سَاكِنٍ).

أحد الإخوان نبهني كتبت أمامها أنها تراجع المخطوط لكن ما راجعت.

(وَتَكَلَّفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي ذَلِكَ مَا لَا يَصِحُّ، وَحَمَّلَ هِشَامًا مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَحْمِلُ كَمَا زَعَمَ فِي تَرَاءى وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ يَصِحُّ).

من هو بعض المتأخرين لا أدري، هل هو الجندي؟ ابن الجندي؟ شيخه؟ هل هو الجعبري أو غيره لا أدري.

(وَأَمَّا اشْمَأَزَّتْ، وَاطْمَأَنُّوا، وَأَمْلَأَنَّ، وَأَرَايْتَ وَبَابُهُ فَقَدْ حُكِيَ فِيهِمَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْحَذْفُ عَلَى رَسْمِ بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحَّ فِي أَرَايْتَ وَبَابِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْكِسَائِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَنْ قَارِئٍ يَصِحُّ عَنْ قَارِئٍ آخَرَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

وهذه قاعدة.

طالب: (٦٢:٥١).

الشيخ: ما أدري في أحد الإخوان نبهني قال هذه الكلمة بعد تراجع في المخطوط، وكتبت أمامها تراجع -وسبحان الله- نسيت والآن تذكرتها، فلا أدري ما هو الإشكال الذي عنده فيها.

وعلى أن حذفها ليس للساكنين، حذفها فيما بعده ساكن، نسخة ألف، لأن معرفة النسخ التي عند الدكتور أيمن مهمة، أنا أخاف أن نسخة ألف تكون هي النسخة الخاصة التي عنده، في نسخة هو ذكر في المقدمة لما تكلم عن النسخ ووصف النسخ ذكر أنه نسخة...

طالب: (٦٣:٥٣).

الشيخ: لا أدري لكن نسخة قريبة مننا بعض الشيء بعد سنة ألف ومائة وقليل، الأخريات، من عام ثماني مائة وقليل، أو تسعمائة وقليل، فنسخة عام ألف لن تكون مثل قوة النسخ القديمة، هذه إذا كانت النسخة ألف هي الخاصة عنده، لذلك قلت لك معرفة رموز النسخ عند طبعة الدكتور أيمن مهمة بعض الشيء، وإن كان الشيخ أحيانًا يخرج عن جميع النسخ التي عنده، المنهجية، الشيخ عنده

منهجيته أن يصحح النص أيضًا كان التصحيح، حتى لو كان من خارج النسخ الخطية، وهذه من نقاط الضعف في هذه الطبعة.

لا نعرف ما هو الضبط الذي ضبطه الشيخ ابن الجزري من الضبط الذي ضبطه الدكتور أيمن.

قلنا هذا الكلام لا يلزم، وأن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر –والله أعلم–، نقرأ ونتبع منهج المحدثين في القراءات لأنه ما في تعليقات كثيرة.

(وَأَمَّا الْمَفْتُوحُ بَعْدَ كَسْرٍ وَبَعْدَ ضَمٍّ فَلَا إِشْكَالَ فِي إِبْدَالِ هَمْزَتِهِ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا وَجْهًا وَاحِدًا، وَمَا حُكِيَ فِيهِ مِنْ تَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنَ فَلَا يَصِحُّ.

وَمِنَ الْمَضْمُوم بَعْدَ الْفَتْحِ مَسْأَلَةُ رَؤُفٌ، وَتَؤُزُّهُمْ وَنَحْوُهُ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ وَاوٌ مَضْمُومَةٌ لِلرَّسْمِ وَلَا يَصِحُّ، وَأَمَّا نَحْوُ يَطَؤُنَ، وَيَطَؤُهُمْ، وَيَطَؤُكُمْ فَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْحَذْفُ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَنَصَّ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْحَذْفِ فِي يُؤَدِّهِ، وَقِيَاسُهُ يَؤُسًا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلرَّسْمِ فَهُوَ أَرْجَحُ عِنْدَ مَنْ يَأْخُذُ بِهِ، وَقَالَ الْهُذَلِيُّ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ، وَحُكِيَ وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ إِبْدَالُهَا وَاوًا، ذَكَرَهُ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ).

طبعًا هذا الكلام ذكرت سابقًا قبل عشرين سنة لم أجده لا في الإرشاد ولا في الكفاية الكبرى بل الذي فيهما أن يئوسًا وشبهه تُجعل بين الهمزة والواو، هذا الكلام وهذا التعليق ذُكر قديمًا الآن نقول يستحسن أن نقول أنه احتمال أنه ذكره أبو العز في كتابه الإرشاد الكبير.

وهذا قد يتأكد إذا رجعنا إلى كتابِ ابن الجندي –رحمة الله عليه– سواء البستان أو شرحه الجوهر، شرح الشاطبية، ففيه منقولات كثيرة عن أبي العز ليس في الكتابين، وأحيانًا يُصرح فيقول: قال أبو العز ولا يذكر وأحيانًا نقول قال أبو العز في إرشاده

الكبير، فينقل نصوص، وهذا ذكرناه سابقًا في محاضرة سابقة، قلنا لو تُجمع هذه النصوص التي في شرح ابن الجندي على الشاطبية التي صرح فيها بالنقل من الإرشاد الكبير لأبي العز، فربما نقف على تأكيد ما قاله ابن الجندي نفسه وإن كنا...، العبد الضعيف متأكد مليون في المائة.

بما أن ابن الجندي قال إن أبا العز له إرشادان، غير الكفاية، أي إرشاد كبير، وإرشاد صغير، هذا شيء مفروغ منه ولا نشك فيه.

لكن جمع هذه النصوص ربما يرد على بعض الباحثين القائلين بأن الشيخ ابن الجزري عندما يقول الإرشادان إنما يقصد الإرشاد والكفاية الكبرى من باب التغليب، فالنصوص التي نقلها ابن الجندي ترد على هذا القول وأنها ليست من باب التغليب وإنما هو من باب الإرشاد الكبير أو الإرشاد الصغير -والله أعلم-.

(وَمِنَ الْمَضْمُومِ بَعْدَ الضَّمِّ مَسْأَلَةُ بِرُوسِكُمْ، وَرُوسُ الشَّيَاطِينِ فِيهِ وَجْهَانِ: بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الْقِيَاسِ وَالثَّانِي الْحَذْفُ، وَهُوَ الْأَوْلَى عِنْدَ الْآخِذِينَ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِنَ الْمَضْمُومِ بَعْدَ الْكَسْرِ مَسْأَلَةُ يُنَبِّئُكَ، وَسَيِّئَةٌ فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ: بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

وَالثَّانِي: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْآخِذِينَ بِالتَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ كَالدَّانِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّسْهِيلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمُعْضِلُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَحُكِيَ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا، وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ، وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَاوٌ نَحْوُ (قُلِ اسْتَهْزِئُوا)، وَ(يُطْفِئُوا) وَ(يَسْتَنْبِئُونَكَ) فَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْحَذْفُ مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَمَنْ أَخَذَ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَذَكَرَ فِيهِ كَسْرَ مَاقَبْلَ الْوَاوِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْخَامِلُ فَيَصِيرُ فِيهِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ، الصَّحِيحُ مِنْهَا

ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ التَّسْهِيلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَحَذْفُ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَحَذْفُ الْهَمْزَةِ مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا وَإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً، وَأَمَّا نَحْوُ يَسْتَهْزِءُونَ، وَمَالِئُونَ، وَمُتَّكِئُونَ مِمَّا يَجْتَمِعُ فِيهِ سَاكِنَانِ لِلْوَقْفِ فَيَجُوزُ فِي كُلِّ وَجْهٍ مِنَ الْأَوْجُهِ الْمَذْكُورَةِ كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَوْجُهِ مِنَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ.

وَمِنَ الْمَكْسُورِ بَعْدَ الْفَتْحِ مَسْأَلَةُ يَيْئَسُ، وَيَطْمَئِنُّ، وَنَحْوُهُ، فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، حُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ إِبْدَالُهَا يَاءً، وَلَا يَجُوزُ كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي جِبْرِيلَ وَحُكِيَ فِيهِ يَاءٌ وَاحِدَةٌ مَكْسُورَةٌ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ يَاءَ الْبِنْيَةِ لَا تُحْذَفُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّسْمِ أَيْضًا لِتَغَيُّرِ الْبِنْيَةِ بِفَتْحِ الرَّاءِ قَبْلَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَنَصَّ الْهُذَلِيُّ عَلَى إِبْدَالِ هَمْزَتِهِ يَاءً، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَكَذَلِكَ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ).

طالب: (٧٠:٣٥).

الشيخ: ما بها؟ لا ترى هم...اكتبها عندك ا شيخ.

(وَمِنَ الْمَكْسُورِ بَعْدَ الْكَسْرَةِ مَسْأَلَةُ بَارِيكُمْ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَحَكَى إِبْدَالَهَا يَاءً عَلَى الرَّسْمِ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَتِهِ يَاءٌ نَحْوُ (الصَّابِئِينَ)، وَ(الْخَاطِئِينَ)، وَ(خَاسِئِينَ)، وَ(مُتَّكِئِينَ) فَفِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ، حَكَاهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْآخِذِينَ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً، ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

طالب: (٧١:٢٧).

الشيخ: نفس المصدر ما الذي بها، والذي قبلها نفس المصدر، هي إحالة على الكامل هذا منهج، إذا كانت الإحالات أوردت تباعا من نفس المصدر، بدل ما

ترجع تقول الكامل والحاشية التي بعدها الكامل، والحاشية التي بعدها الكامل، فطالما أنه الكتاب واحد أو المصدر واحد متعارف فيما بين المحققين أنك تقول نفس المصدر.

لا ما هي مشكلة.

طالب: (٧٢:٢٠).

الشيخ: لا هو حتى يقول لكي لا يريدك أن تقلب الصفحة، تقلب الصفحة تأخذ وقت لكن منطقيًا ما في أي شيء، اقلب صفحة واحدة، يعني هذا منهج هو معمول به، أما مسألة أول الصفحة لا أدري هل هو من المناهج التي جاءت بعدنا لا أدري لكن دراستنا في التحقيق وهذا نتبع هذا حتى لو...

لنفرض أن الخمسة كل التعليقات كلها من كتاب واحد، والصفحة التي بعدها فيها خمسة تعليقات كلها من كتاب واحد، تكتب نفس المصدر ما في إشكال.

إلا إذا كان خلال عشرين سنة التربويون أو المسئولون عن هذه المدارس أنهم يتعارفون فيما بينهم على أنها لا تكتب إذا كانت أول الصفحة هذا لا أدري والله.

(وَمِنَ الْمَكْسُورِ بَعْدَ الضَّمِّ مَسْأَلَةُ (سُئِلَ)، وَ(سُئِلُوا) فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَالثَّانِي: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، نَصَّ عَلَيْهِ الْهُذَلِيُّ، وَالْقَلَانِسِيُّ، وَجَاءَ مَنْصُوصًا عَنْ خَالِدٍ الطَّبِيبِ).

احتج به البخاري.

(فَهَذِهِ جُمَلٌ مِنْ مَسَائِلِ الْهَمْزِ الْمُتَوَسِّطِ بِنَفْسِهِ وَالْمُتَطَرِّفِ أَوْضَحْنَاهَا وَشَرَحْنَاهَا إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا لِيُقَاسَ عَلَيْهَا مَا لَمْ نَذْكُرْهُ بِحَيْثُ لَمْ نَدَعْ فِي ذَلِكَ إِشْكَالًا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-).

(وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ بِغَيْرِهِ مِنْ زَائِدٍ اتَّصَلَ بِهِ رَسْمًا وَلَفْظًا، أَوْ لَفْظًا فَقَطْ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ غَيْرِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ، وَلَكِنْ نَزِيدُهُ بَيَانًا وَإِيضَاحًا لِيَتِمَّ مَقْصُودُنَا مِنْ إِيصَالِ دَقَائِقِ هَذَا الْعِلْمِ لِكُلِّ أَحَدٍ لِيَحْصُلَ الثَّوَابُ الْمَأْمُولُ مِنْ كَرَمِ اللهِ -تَعَالَى-).

هي نفس القضية، ويأتي بالمسائل كالمسائل السابقة.

(مَسْأَلَةٌ لَوْ وُقِفَ عَلَى نَحْوِ الْأَرْضُ، وَالْإِيمَانَ، وَالْآخِرَةَ وَالْأُولَى، وَالْآنَ، وَالْآزِفَةُ، وَالْإِسْلَامُ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ وَجْهَانِ:).

هذه تعتبر تحقيقات للشيخ، تحريرات ابن الجزري.

(أَحَدُهُمَا التَّحْقِيقُ مَعَ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي عَلِيٍّ بْنِ بَلِّيمَةَ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ حَمْزَةَ بِكَمَالِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَطَرِيقُ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ).

لاحظ قال وطريق.

(وَطَرِيقُ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، عَنْ خَلَفٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَالثَّانِي النَّقْلُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَهْدَوِيِّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ أَيْضًا، وَالْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَا أَعْلَمُهُ نَصًّا فِي كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ وَلَا فِي طَرِيقٍ مِنَ الطُّرُقِ، عَنْ حَمْزَةَ وَلَا عَنْ أَصْحَابِ عَدَمِ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةَ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ رُوَاتِهِ حَالَةَ الْوَصْلِ مُجْمِعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقْفًا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مَنْصُوصًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَأْخُذُ بِهِ لِخَلَّادٍ اعْتِمَادًا عَلَى بَعْضِ شُرُوحِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِهَا).

لكن الشيخ المتولي أجازه.

طالب: (٧٦:١١).

الشيخ: في الروض النضير أعتقد أجازه، لا أدري لكن أيهما الأول الرسالة أو الروض؟ ما أدري لكن مر عليَّ أن الشيخ المتولي أجاز هذا الوجه.

والمشكلة أنهم يقرؤون به ويدافعون عنه، لأن الشيخ أجازه، لنفرض أنه صحيح، ابن الجزري لم يقرأ به.

ولا في طريق عن الطرق عن حمزة لأن في المطبوع ولا عن، المخطوط لأن أصحاب عدم السكت عن لام التعريف عن أحد رواته مجمعون.

(مَسْأَلَةٌ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَنَحْوُهُ يَصِحُّ فِيهِ عَشَرَةُ أَوْجُهٍ، وَهِيَ الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ مِنَ النَّقْلِ وَالسَّكْتِ فِي تِلْكَ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْهَمْزَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَهِيَ الْبَدَلُ مَعَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَالرَّوْمُ بِالتَّسْهِيلِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَيَمْتَنِعُ وَجْهُ عَدَمِ السَّكْتِ وَعَدَمِ النَّقْلِ كَمَا قَدَّمْنَا آنِفًا؛ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ رِوَايَةً.

وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ بِزَائِدٍ مَسْأَلَةُ هَؤُلَاءِ فَفِي الْأُولَى التَّحْقِيقُ وَبَيْنَ بَيْنَ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِبْدَالُ بِثَلَاثَةٍ وَالرَّوْمُ بِوَجْهَيْنِ صَارَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ، لَكِنْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ وَجْهَانِ فِي وَجْهِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُمَا مَدُّ الْأُولَى وَقَصْرُ الثَّانِي وَعَكْسُهُ؛ لِتَصَادُمِ الْمَذْهَبَيْنِ، وَذُكِرَ فِي الْأُولَى الْإِبْدَالُ بِوَاوٍ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَتُضْرَبُ فِي الْخَمْسَةِ فَتَبْلُغُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، وَلَا يَصِحُّ.

وَمِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ مُتَوَسِّطٌ بِزَائِدٍ وَبِغَيْرِ زَائِدٍ مَسْأَلَةُ (قُلْ اؤُنَبِّكُمْ) فِي آلِ عِمْرَانَ فِيهَا ثَلَاثُ هَمَزَاتٍ).

طبعًا في تعليق كبير مأخوذ من القصيدة الدالية.

(الْأُوْلَى بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ مُنْفَصِلٍ، وَهُوَ اللَّامُ.

وَالثَّانِيَةُ مُتَوَسِّطَةٌ بِزَائِدٍ وَهِيَ مَضْمُومَةٌ بَعْدَ فَتْحٍ.

وَالثَّالِثَةُ مُتَوَسِّطَةٌ بِنَفْسِهَا وَهِيَ مَضْمُومَةٌ بَعْدَ كَسْرٍ.

فَفِي الْأُولَى التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ، فَإِذَا حُقِّقَتْ فَيَجِيءُ فِي السَّاكِنِ قَبْلَهَا السَّكْتُ وَعَدَمُهُ، وَإِذَا سُهِّلَتْ فَالنَّقْلُ، وَفِي الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ، وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ فَقَطْ، وَفِي الثَّالِثَةِ التَّسْهِيلُ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ بِيَاءٍ مَحْضَةٍ، فَيَجُوزُ فِيهَا حِينَئِذٍ عَشْرَةُ أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ السَّكْتُ مَعَ تَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ الْمَضْمُومَةِ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّالِثَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهَذَا الْوَجْهُ لِحَمْزَةَ بِكَمَالِهِ فِي الْعُنْوَانِ، وَلِخَلَفٍ عَنْهُ فِي الْكَافِي، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَطَرِيقُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، عَنْهُ.

الثَّانِي مِثْلُهُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّالِثَةِ يَاءً مَضْمُومَةً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَافِظِ أَبِي عمرو الدَّانِيُّ فِي وَجْهِ السَّكْتِ، وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ لِخَلَفٍ.

الثَّالِثُ عَدَمُ السَّكْتِ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَتَسْهِيلِ الثَّالِثَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ فِي الْهِدَايَةِ، وَالتَّذْكِرَةِ لِحَمْزَةَ، وَهُوَ لِخَلَّادٍ فِي التَّبْصِرَةِ، وَالْكَافِي وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَتَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ.

الرَّابِعُ مِثْلُهُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّالِثَةِ يَاءً، وَهُوَ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ لِخَلَّادٍ، وَاخْتِيَارُ الدَّانِيِّ فِي وَجْهِ عَدَمِ السَّكْتِ.

الْخَامِسُ السَّكْتُ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ فِي التَّجْرِيدِ لِحَمْزَةَ وَطَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ لِخَلَفٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَكَذَا فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ.

السَّادِسُ مِثْلُهُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّالِثَةِ يَاءً وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِيِّ فِي وَجْهِ السَّكْتِ أَيْضًا، وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ لِخَلَفٍ.

السَّابِعُ عَدَمُ السَّكْتِ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ لِحَمْزَةَ وَفِي تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ وَطَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ لِخَلَّادٍ، وَفِيَّ الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ.

الثَّامِنُ مِثْلُهُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّالِثَةِ يَاءً، وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِيِّ فِي وَجْهِ عَدَمِ السَّكْتِ وَفِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ.

التَّاسِعُ النَّقْلُ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ فِي الرَّوْضَةِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ.

الْعَاشِرُ مِثْلُهُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّالِثَةِ يَاءً، وَهُوَ فِي الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَحَكَاهُ أَبُو الْعِزِّ، عَنْ أَهْلِ وَاسِطٍ وَبَغْدَادَ، وَلَا يَصِحُّ فِيهَا غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ.

وَقَدْ أَجَازَ الْجَعْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ).

هل وغيره يقصد به شيخه ابن الجندي؟ -الله أعلم-.

(وَقَدْ أَجَازَ الْجَعْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا سَبْعَةٌ وَعِشْرِينَ وَجْهًا بِاعْتِبَارِ الضَّرْبِ، فَقَالُوا فِي الْأُولَى: النَّقْلُ وَالسَّكْتُ وَعَدَمُهُ هَذِهِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ التَّحْقِيقُ بَيْنَ بَيْنَ، وَالْوَاوُ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي الثَّالِثَةِ التَّسْهِيلُ كَالْوَاوِ وَإِبْدَالُهَا يَاءً وَتَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ).

في المطبوع وبدون همزة.

(وَتَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فَتَضْرِبُ الثَّلَاثَةَ الْأَوْلَى فِي الثَّلَاثَةِ الثَّانِيَةِ بِنِسْبَةِ التِّسْعَةِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى بِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ النَّحْوِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ فِي شَرْحِهِ لِلشَّاطِبِيَّةِ وَنَقَلَهُ عَنْ صَاحِبِهِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ ابْنِ أَمِّ قَاسِمٍ حَيْثُ نَظَمَهُ فَقَالَ:

سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَجْهًا قُلْ لِحَمْزَةَ فِي ... قُلْ أَؤُنَبِّيكُمْ يَا صَاحِ إِنْ وَقَفَا

فَالنَّقْــلُ وَالسَّــكْتُ فِــي الْأُولَــى وَأَعْــطِ ثَانِيَــةً حُكْمًــا لَهَــا أُلِفَــا
وَاوًا وَكَــالْوَاوِ أَوْ حَقِّــقْ وَثَالِثَــةٌ كَـالْوَاوِ أَوْ يَـا وَكَالْيَا لَـيْسَ فِيهِ خَفَا
وَاضْرِبْ يَبِنْ لَكَ مَا قَدَّمْتُ مُتَّضِحًا وَبِالْإِشَـارَةِ اسْـتَغْنَى وَقَـدْ عُرِفَـا).

أصعب أبيات أبيات التحريرات، لا أدري كيف –سبحان الله– كيف يحفظونها –ما شاء الله تبارك الله–.

طالب: (٨٣:٠٥).

الشيخ: الله أعلم ما اطلعت على شرح السمين أيام هذا الشرح ما كنا نعرف عنه شيئًا، يقول ليست موجودة فيه.

ربما يكون اختلاف النسخ –الله أعلم–.

الشيخ هنا ابن الجزري يقول، هو ذكرها في الشاطبية ونقلها عنه ونقله عن صاحبه.

طالب: (٨٣:٤٩).

الشيخ: موجودة الأبيات قد تكون الأبيات فيه.

(ولَا يَصِحُّ مِنْهَا سِوَى الْعَشْرَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّ التِّسْعَةَ الَّتِي مَعَ تَسْهِيلِ الْأَخِيرَةِ كَالْيَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمُعْضِلُ، لَا يَصِحُّ كَمَا قَدَّمْنَا، وَإِبْدَالُ الثَّانِيَةِ وَاوًا مَحْضَةً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ فِي السُّتةِ لَا يَجُوزُ، وَالنَّقْلُ فِي الْأُولَى مَعَ تَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ بِالْوَجْهَيْنِ لَا يُوَافِقُ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: نَصَّ ابْنُ مِهْرَانَ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا أَنْ يُخَفَّفَ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى بِالنَّقْلِ، وَالثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ بَيْنَ بَيْنَ وَالثَّانِي تُخَفَّفُ الثَّالِثَةُ فَقَطْ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ لَا يَرَى تَخْفِيفَ الْمُبْتَدَأَةِ وَلَا يَعْتَدُّ بِالزَّائِدِ وَالثَّالِثُ تَخْفِيفُ الْأَخِيرَتَيْنِ فَقَطِ اعْتِدَادًا بِالزَّائِدِ وَإِعْرَاضًا عَنِ الْمُبْتَدَأَةِ قَالَ: وَكَانَ يَحْتَمِلُ وَجْهًا رَابِعًا).

هو كله فيه جواز واحتمالات.

(وَهُوَ تَخْفِيفُ الْأُولَى وَالْأَخِيرَةِ دُونَ الثَّانِيَةِ لَوْلَا أَنَّ مَنْ خَفَّفَ الْأَوْلَى يَلْزَمُهُ أَنْ يُخَفِّفَ الثَّانِيَةَ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى؛ لِأَنَّهَا مُتَوَسِّطَةٌ صُورَةً، فَهِيَ أَحْرَى بِذَلِكَ مِنَ الْمُبْتَدَأَةِ، انْتَهَى، وَهُوَ الَّذِي أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: وَالنَّقْلُ فِي الْأُولَى مَعَ تَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ لَا يُوَافِقُ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: (قُلْ أَأَنْتُمْ) يَجِيءُ فِيهَا خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا السَّكْتُ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّانِي كَذَلِكَ مَعَ تَحْقِيقِهَا وَالثَّالِثُ عَدَمُ السَّكْتِ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ التَّحْقِيقِ لِمَا قَدَّمْنَا، وَذَكَرَ فِيهَا ثَلَاثَةً أُخْرَى وَهِيَ السَّكْتُ وَعَدَمُهُ، وَالنَّقْلُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ أَلِفًا عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَحُكَى هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مَعَ حَذْفِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَى صُورَةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَلَا يَصِحُّ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا.

وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ بِغَيْرِهِ بَعْدَ سَاكِنٍ أَيْضًا مَسْأَلَةُ: (قَالُوا آمَنَّا) وَذُكِرَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا التَّحْقِيقُ مَعَ عَدَمِ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَالثَّانِي مَعَ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بكر الشَّذَائِيِّ. وَذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ أَيْضًا، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَضْلِ؛ أي العباسي صَاحِبِ التَّجْرِيدِ عَلَى شَيْخِهِ عَبْدِ الْبَاقِي فِي رِوَايَةِ خَلَّادٍ.

وَالثَّالِثُ النَّقْلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَالرَّابِعُ الْإِدْغَامُ، وَهُوَ جَائِزٌ مِنْ طُرُقِ أَكْثَرِهِمْ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذَاهِبِهِمْ.

وَالْخَامِسُ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَتَجِيءُ هَذِهِ الْخَمْسَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَعَ الْخَمْسَةِ فِي الْهَمْزَةِ الْأَخِيرَةِ

الْمَضْمُومَةِ).

أولياء إذًا أولياءُ، في الهمزة الأخيرة المضمومة، هم يرسمونها أولياءَ، لكن هو الشيخ في المطبوع عندي أولياءً وهو يقول في الهمزة الأخيرة المضمومة، فلابد أن تكون الهمزة مضمومة لكي يصح الكلام.

أنا أخشى أن يكون ذكر كلمة أولياء وكلمة من دونه يمكن هم الآتين بها، لكن تراجع من باب أولى.

(فَتَبْلُغُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ وَجْهًا، إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهَا يُخْتَارُ عَلَى النَّقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ لَا يَرَوْنَ التَّسْهِيلَ بِالرَّوْمِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ (بَنِي إِسْرَائِيلَ) وَفِيهَا بِحُكْمِ مَا ذَكَرْنَا عَشَرَةُ أَوْجُهٍ وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا مَعَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مَدًّا وَقَصْرًا، وَقِيلَ: فِيهَا وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَهُوَ شَاذٌّ، فَإِنْ ضُرِبَ فِي الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ صَارَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ وَأَشَذُّ مِنْهُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ وَاللَّفْظِ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ فَيَصِيرُ عِشْرِينَ وَلَا يَصِحُّ).

طالب: (٨٨:١٨).

الشيخ: نص الآية ما هو؟ إذًا صحيح.

طالب: (٨٨:٢٦).

الشيخ: الأحقاف ٣٢.

(وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: (بِمَا أَنْزَلَ) وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ التَّحْقِيقُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَالثَّانِي بَيْنَ بَيْنَ طَرِيقُ أَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَيَجُوزُ مَعَهُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ.

وَالثَّالِثُ السَّكْتُ مَعَ التَّحْقِيقِ لِمَنْ تَقَدَّمَ آنِفًا، وَتَجِيءُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي نَحْوِ: فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَعَ تَسْهِيلِ الثانية بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ).

طبعًا هنا تعليق للدكتور أيمن، تعليق لا نستطيع أن نذكره الآن لكنه موجود في صفحةٍ وهو تعليق طويل جدًا، ويستحسن الرجوع إليه.

باقي صفحة وربه ننتهي منهم.

طالب: (٨٩:٤٢).

الشيخ: تفضل لأن باقي صفحة أو أقل.

(وَتَجِيءُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي نَحْوِ: فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَعَ تَسْهِيلٍ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ فَتُصْبِحُ سِتَّةً لِإِخْرَاجِ الْمَدِّ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ مَعَ الْقَصْرِ، وَتَجِيءُ أَيْضًا فِي كُلَّمَا أَضَاءَ مَعَ ثَلَاثَةِ الْإِبْدَالِ، فَتَبْلُغُ اثْنَا عَشَرَ وَتَجِيءُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا مَعَ الْخَمْسَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا ابْنَا فَتَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَجْهًا، بَلْ عِشْرِينَ، لَكِنْ يَسْقُطُ مِنْهَا وَجْهَا التَّصَادُمِ، فَتُصْبِحُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ: (فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاؤُا وَفِيهِ بِاعْتِبَارِ مَا تَقَدَّمَ فِي شُرَكَاؤُ، وَفِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَؤُا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَجْهًا وَهِيَ مَعَ السَّكْتِ عَلَى الْمِيمِ اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا، الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ الْإِبْدَالِ أَلِفًا، وَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ مَعَ الرَّوْمِ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ مَعَ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ وَالسَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ مَعَ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَهِيَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ إِسْكَانِ الْوَاوِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعَ الْإِشْمَامِ وَالْقَصْرِ مَعَ الرَّوْمِ.

وَلَوْ قُرِئَ بِالنَّقْلِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَهُ لَجَاءَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أُخْرَى، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْ فَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا، أَيْ: حَالَةَ النَّقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ).

ولو قرئ بالنقل ولا يصح.

(وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ (يَشَاءُ إِلَى) وَنَحْوُهُ، وَفِيهِ الثَّلَاثَةُ الْجَائِزَةُ لِبَاقِي الْقِرَاءَةِ وَصْلًا وَهِيَ: التَّحْقِيقُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَبَيْنَ بَيْنَ عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَالْيَاءُ

الْمَحْضَةُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِهِمْ، وَتَجْرِي هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي عَكْسِهِ فِي نَحْوِ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا وَتَجِيءُ نَحْوُ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ تَسْهِيلُ الْهَمْزَةِ نَحْوُ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ وَهِيَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ تَسْهِيلُ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَقِسْ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا وَقَعَ فِي نَظِيرِهَا، -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-).

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

ونبدأ -إن شاء الله- الحصة القادمة بباب الإدغام الصغير، وبختم هذا الباب باب حمزة وهشام نكون قطعنا مسافةً ربما هي نصف الكتاب بالنسبة لطبعة الشيخ الضباع الجزء الأول ينتهي هنا، إذًا نسجله الليلة، ليلة الخميس ٢٢/ ٤/ ١٤٤١هجرية الساعة التاسعة وخمسة وعشرين دقيقة، من باب التسجيل.

عند إخراج المد مع المد والقصر مع القصر، حسب على هذه الكلمة.

طالب: (٥٩:٩٢).

الشيخ: بدأنا من عم تراءى أي ١١٢٠.

طالب: (١٦:٩٣).

الشيخ: واختص حمزة، لتغير حمزة، هذه نبهنا عليها لتغير الهمزة، مع أنني لا أدري من الذي نبهني عليها.

طالب: (٤٨:٩٣).

الشيخ: وهذا وجه كلمة من غير همز، هي موجودة في النشر كلها، هو الإشكال إن الدكتور أيمن يقول: سقطت تتمة هذا النص من السبعة المطبوعة، واستدركته من النسخ الخطية، هو واحد من اثنين، هو إما أنه يقصد أستدركها من كتاب نسخ الكتاب السبعة أو أنه استدركها من نسخ كتاب النشر، طبعًا هذا ليس

صحيح لأن كل نسخ النشر فيها من غير همز.

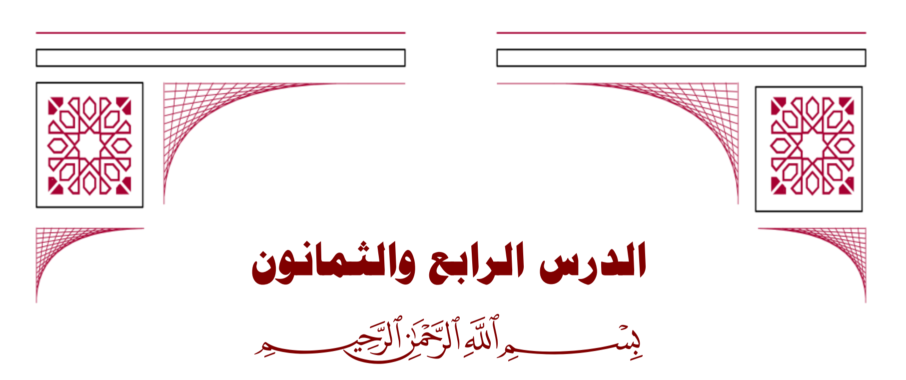
طالب: (٩٤:٢٨).

الشيخ: هو يقصد هذا يقصد نسخ النشر، هو الغالب أنه يقصد نسخ النشر، لأن النسخ السبعة قد اطلعت على نسخة خطية ما هو موجود فيها من غير همز ما هي موجودة فيها.

ولهذا هو كتبها باللون الأحمر لو تلاحظ النسخة عندك كتبها باللون الأحمر من غير همز، -الله أعلم- لا أقول الصواب أقول الراجح بعد الرجوع إلى السبعة وإلى الكتب التي نقلت عنه غير جامع البيان ما فيها من غير همزٍ مما يدل على إن الداني هو الذي زادها من باب التوضيح.

ما دام الداني وضح بها والشيخ ابن الجزري أخذ بها معناه أنه صحيحة، لكن النقاش هل هي من كلام ابن مجاهد أو لا؟ في السبعة المطبوعة وإحدى النسخ الخطية والحجة لأبي علي الفارسي لأن الحجة قلنا ينقل بالنص كلام ابن مجاهد ينقله بالنص، فليس فيها كلمة من غير همز، وكذلك المنتجب، فليس فيها كلمة من غير همز.





الدرس الرابع والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، مسّاكم الله جميعًا بكل خير.

نبدأ اليوم -إن شاء الله- بقراءة باب الإدغام الصغير.

❁ **قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بَابُ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا إِذَا كَانَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنْهُ سَاكِنًا كَمَا قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ.

وَيَنْقَسِمُ).

أي الإدغام الصغير.

(إِلَى جَائِزٍ، وَوَاجِبٍ، وَمُمْتَنِعٍ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ أَوَّلَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَأَمَّا الْجَائِزُ وَهُوَ الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ الْقُرَّاءِ بِذِكْرِهِ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِدْغَامُ حَرْفٍ مِنْ كَلِمَةٍ فِي حُرُوفٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَيَنْحَصِرُ فِي فُصُولِ: إِذْ، وَقَدْ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَهَلْ، وَبَلْ.

الثَّانِي: إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي حَرْفٍ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ حَيْثُ وَقَعَ وَهُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ عِنْدَهُمْ بِحُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا قِسْمٌ آخَرُ اخْتُلِفَ فِي بَعْضِهِ فَذَكَرَهُ جُمْهُورُ أَئِمَّتِنَا عَقِيبَ ذَلِكَ).

عندي هنا عقب، وفي نسخة غين التي عليها خط ابن الجزري عقيب، وهي ليست مشكلة، هي ليست عقيبة هي عقيب ذلك، طبعًا الضبط مني ليس من المخطوط.

(وَهُوَ الْكَلَامُ عَلَى أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ خَاصَّةً إِلَّا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامٌ أُخَرُ سِوَى الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ مِنَ الْإِخْفَاءِ وَالْقَلْبِ -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

فَصْلٌ [إِدْغَامُ وَإِظْهَارُ ذَالِ إِذْ]

ذَالُ إِذْ اخْتَلَفُوا فِي إِدْغَامِهَا وَإِظْهَارِهَا عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ حُرُوفُ تَجِدُ، وَالصَّفِيرِ).

أي حروف ذال إذ هي التاء والجيم والدال والصفير التي هي الصاد والزاي والسين.

(فَالتَّاءُ (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ)، (وَإِذْ تَخْلُقُ)، (وَإِذْ تَأَذَّنَ)، (إِذْ تَأْتِيهِمْ)، (إِذْ تُفِيضُونَ)، (إِذْ تَقُولُ)، (إِذْ تَدْعُونَ)، (إِذْ تَمْشِي) وَالْجِيمُ (إِذْ جَعَلَ)، وَ(إِذْ جِئْتُمْ)، وَ(إِذْ جَاءَ) وَالدَّالُ (إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ) فِي الْكَهْفِ (إِذْ دَخَلُوا) فِي الْحِجْرِ).

طبعًا في الكهف (إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ)، (إِذْ دَخَلُوا) في الحجر وصاد والذاريات.

(وَص وَالذَّارِيَاتِ، وَالسِّينُ (إِذْ سَمِعْتُمُوهُ) وَالصَّادُ (وَإِذْ صَرَفْنَا) وَالزَّايُ (وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ)، (وَإِذْ زَاغَتِ) فَأَدْغَمَهَا فِي الْحُرُوفِ السِّتَّةِ أَبُو عَمْرٍو وَهِشَامٌ، وَأَظْهَرَها عِنْدَهَا نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ).

طالب: (٤:١١).

الشيخ: أعتقد تمثيل ما دام أنه ما قال لا غير فيقصد تمثيل –الله أعلم– لا أدري ما نيته.

طالب: (٤:٢٨).

الشيخ: وأما نعم.

(وَأَدْغَمَهَا فِي التَّاءِ وَالدَّالِ فَقَطْ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ، وَأَدْغَمَهَا فِي غَيْرِ الْجِيمِ الْكِسَائِيُّ وَخَلَّادٌ وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ عَنْ خَلَّادٍ بِإِظْهَارِ (وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ) وَانْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنْ رُوَيْسٍ بِإِدْغَامِهَا فِي التَّاءِ وَالصَّادِ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ فِي الزَّايِ. وَأَبُو مَعْشَرٍ فِي الْجِيمِ، وَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَأَظْهَرَهَا فِي غَيْرِ الدَّالِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الدَّالِ فَرَوَى عَنْهُ الْأَخْفَشُ إِدْغَامَهَا فِي الدَّالِ، وَرَوَى عَنْهُ الصُّورِيُّ إِظْهَارَهَا عِنْدَهَا أَيْضًا وَانْفَرَدَ أَبُو الْعِزِّ عَنْ زَيْدٍ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنْهُ بِإِدْغَامِهَا فِي (إِذْ دَخَلْتَ) فِي الْكَهْفِ فَقَطْ وَانْفَرَدَ هِبَةُ اللهِ عَنِ الْأَخْفَشِ بِإِظْهَارِهَا عِنْدَ الدَّالِ.

وَكَذَلِكَ انْفَرَدَ النَّهْرَوَانِيُّ عَنِ الْأَخْفَشِ بِإِظْهَارِ (إِذْ دَخَلُوا) فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ وَإِدْغَامِهِ فِي (إِذْ دَخَلْتَ) فَقَطْ، وَكَذَلِكَ رَوَى الْفَارِسِيُّ عَنِ الْحَمَّامِيِّ فَانْفَرَدَ بِهِ عَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ الْحَمَّامِيِّ وَانْفَرَدَ أَبُو الْعِزِّ أَيْضًا عَنْ زَيْدٍ بِإِدْغَامِ (إِذْ تَقُولُ) فِي الْأَحْزَابِ. وَزَادَ فِي الْكِفَايَةِ (إِذْ تُفِيضُونَ) وَانْفَرَدَ الْقَبَّابُ عَنِ الرَّمْلِيِّ بِإِدْغَامِ (إِذْ تَقُولُ)، وَ(إِذْ تُفِيضُونَ) –وَاللهُ أَعْلَمُ–.

فَصْلٌ [إِدْغَامُ وَإِظْهَارُ دَالِ: قَدْ]

دَالُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي إِدْغَامِهَا وَإِظْهَارِهَا عِنْدَ ثَمَانِيَةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ الذَّالُ وَالظَّاءُ. وَالضَّادُ وَالْجِيمُ، وَالشِّينُ وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ؛ الصاد والزاي والسين، فَالذَّالُ (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا) وَالظَّاءُ (فَقَدْ ظَلَمَ)، (لَقَدْ ظَلَمَكَ) الضَّادُ (قَدْ ضَلُّوا)، وَ(قَدْ ضَلَّ)، (قَدْ

ضَلَلْتُ) وَالْجِيمُ (لَقَدْ جاءَكُمْ)، وَ(قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)، وَ(قَدْ جادَلْتَنَا) وَالشِّينُ (قَدْ شَغَفَهَا) وَالسِّينُ (قَدْ سَأَلَهَا)، (وَلَقَدْ سَبَقَتْ)، وَ(قَدْ سَمِعَ)، وَ(مَا قَدْ سَلَفَ) وَالصَّادُ (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا)، وَ(لَقَدْ صَدَقَ)، (وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ) وَالزَّايُ (وَلَقَدْ زَيَّنَّا) فَأَدْغَمَهَا فِيهِنَّ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَهِشَامٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ فِي (لَقَدْ ظَلَمَكَ) فِي ص، فَرَوَى الْجُمْهُورُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيْهِ الْإِظْهَارَ. وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ وَالْمُبْهِجِ).

في قول الشاطبي ومُظهرٌ هشام بصادٍ حرفه.

(وَغَيْرِهَا، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي فِي فَارِسَ، وَرَوَى جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ عَنْهُ الْإِدْغَامَ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِ وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، لِأَبِي الْعِزِّ، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا فِي الْكَافِي.

وَأَدْغَمَهَا ابْنُ ذَكْوَانَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُوَلِ وَهِيَ: الذَّالُ. وَالظَّاءُ. وَالضَّادُ فَقَطْ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الزَّايِ.

فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ الْإِظْهَارَ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ).

وهذا طريق التيسير.

(وَهُوَ الَّذِي فِي التَّجْرِيدِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ وَهُوَ رِوَايَةُ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً عَنِ الْأَخْفَشِ، وَرَوَى عَنْهُ الصُّورِيُّ وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ عَنِ الْأَخْفَشِ الْإِدْغَامَ).

وهذا ظاهر عبارة التيسير.

(وَهُوَ الَّذِي فِي الْعُنْوَانِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَغَيْرِهَا، وَبه قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ).

وهذا ليس طريق الداني عن الحسن بن غلبون وأبي الفتح بن فارس فهذا ليس من طرق التيسير.

طالب: (٨:٥٧).

الشيخ: هو غالبًا المغاربة الداني وابن شريح والمكي.

(وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي وَابْنِ نَفِيسٍ. وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ).

لاحظ هنا الإمام الداني في التيسير هو ذكر الوجهين وهذه مسألة لا أدري تهم أهل التحريرات، لأن عبارة التيسير قال: وأدغم ابن ذكوان الزاي وكذا كذا، وذكر الحروف الثانية، قال: وروى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي.

طبعًا النقاش عند الداني في التيسير هو طريق التيسير، وهو قراءة الداني على عبد العزيز الفارسي على النقاش عن الأخفش، يعني هذا هو طريق التيسير، هنا الشيخ يقول: روى النقاش.

لماذا قال روى النقاش كان المفروض الواضح أنه لا يقول روى النقاش، كان يقول مثلا وأدغم ابن ذكوان أو قرأ ابن ذكوان بالإدغام في ولقد زينا، لكن لماذا قال...، ذكر الوجهين والعبارة يعني ما هي موجودة عندي الآن عبارته في التيسير، لكن ذكر في التيسير مذهب الذين يقرؤون بالإدغام، ثم قال: وروى النقاش الإدغام، النقاش عن الأخفش روى بالإدغام.

لماذا قال روى؟ سنعرف.

ولهذا الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه- لما لاحظ في التيسير أن الوجهين مذكوران في التيسير، يعني النص موجود، أي الإظهار موجود والإدغام موجود، ولهذا ذكر الخلاف، ولهذا الشاطبي يقول: حرف زينا خلافه، مع أن طريق التيسير ليس فيه الخلاف، هو قال لك النقاش قرأ بالإدغام هذا طريق التيسير.

من أين جيء بالخلاف؟ -الله أعلم- النقطة الأولى أو السبب الأول: ذكر الداني للوجهين سنعرف أكثر.

الإمام الداني في المفردات قال عن ابن زكوان أنه يدغمها في الحروف الأربعة التي تدغم فيها الزاي، قال كذا كذا، والزاي وقرأت؛ هذا كلام الداني في المفردات.

(وقرأت على أبي القاسم بالإظهار)، لاحظ، (وقرأت على أبي القاسم بالإظهار عند الزاي).

هنا الشيخ يقول: (وَرَوَى عَنْهُ الصُّورِيُّ وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ عَنِ الْأَخْفَشِ الْإِدْغَامَ وهو الذي في الإدغام، وَهُوَ الَّذِي فِي الْعُنْوَانِ)؛ نحن نتكلم عن الأول الذي هو الإظهار الذي قراءة الفارسي الذي هو طريق التيسير الذي هو الفارسي، ذكر الشيخ الداني أنه قرأ روى النقاش بالإظهار في التيسير وفي المفردات، قال: (والذي قرأت عن أبي القاسم بالإظهار عند الزاي) وهذا موافق لما في العبارة التي في التيسير.

لاحظ الشيخ الداني الداني أيضا يقول: وأقرأني الفارسي عنه، وقلنا كلمة أقرأني -الله أعلم- حسب ما نتج من البحث فيها أنها ليست تلاوة، وإنما هي إجازةً ولهذا يُكثر الإمام الداني من استخدامها، يأتي يقول: قالون يقرأ بكذا، وأقرأني الفارسي بكذا، وأقرأني الفارسي، وأقرأني ليس معناها أن الشيخ، إن التلميذ قرأ على الشيخ بالختمة كاملة، وإنما معناها وهذا رأي شخصي وما توصل إليه العبد الضعيف

بجمع هذه النصوص، وأعطتنا هذه النتيجة، نلاحظ فيها أن الشيخ لما يصل إلى كلمة معينة شيخه يقرؤه بقراءة أخرى في هذه الكلمة.

يعني مثلا هنا لما نقول وأقرأني الشيخ الفارسي، هذه العبارة التي تحت كلمة أقرأني، هو يقول أقرأني بالإظهار عن الأخفش معناه أن طريق الأخفش فيه الإدغام، لكن الفارسي قرأ به وأقرأ الشيخ بهذه الطريق.

وهذا سيتضح الآن بعبارة عند الشيخ ابن الجزري، عفوًا عند الشيخ الداني.

يقول الداني: وبذلك أقرأني الفارسي عنه، ثم قال، وهذا في جامع البيان، وبذلك أقرأني الفارسي؛ هذا في جامع البيان، وبذلك أقرأني الفارسي عنه؛ أي عن ابن ذكوان أو الأخفش ثم قال: ولا نص عن ابن ذكوانٍ في ذلك، وأدغمها الباقون، وكذلك روى فلان وفلان.

وسائر الرواة عن الأخفش عن ابن ذكوان، لاحظ الشيخ يقول: هذا الوجه الذي قال فيه في التيسير روى النقاش والذي قال فيه في المفردات، والذي قرأت به على أبي القاسم طبعًا أبو القاسم عن النقاش والذي قال به أو قال فيه في جامع البيان، وبذلك أقرأني الفارسي، لاحظ بعد هذه النصوص كلها ماذا يقول؟

يقول: ولا نص عن ابن ذكوان في ذلك، يعني لا يوجد في الكتب ولا نص يعني إنما هو وجهٌ مرويٌ أداءً أخذه الشيخ أداءً عن النقاش، وسائر الرواة عن الأخفش على عكس هذا، وبهذا يتضح لنا لماذا قال الإمام الداني وروى النقاش، ليدل على أنه ما رواه عن النقاش إنما هو ليس من الطريق الذي اختاره في التيسير وإنما هو قد يكون اختيار للفارسي أو قد يكون الفارسي قرأ به بطريقٍ آخر غير هذا الطريق، والدليل على هذا عبارة روى، وعبارة أقرأني وعبارة ولا نص عن ابن ذكوان في ذلك، في ذلك أي في الإظهار، لا نص حسب روايات الداني، نحن نتكلم على التيسير.

وهذه القضية تلزم أهل التحريرات الذين يقولون لابد أن يكون الطريق موافقا للطريق، هذا ليس الطريق الذي اختاره ابن الجزري، عفوًا الذي اختاره الداني في التيسير، لأن هذه الكلمة هي ليست من السند النقاش أخذها إما من طريقٍ آخر أو اختيار له بطريقٍ آخر غير هذا الطريق، وإلا لماذا يقول الشيخ عند هذه الكلمة أو كلمات معينة لماذا يأتي ويقول وروى؟ فمعناه أن هذا الوجه هو لم يأخذه أثناء الختم على هذا الطريق الذي يقرأ به.

وإنما جاء هنا في هذه الكلمة وغيره، يعني مثلا حتى يكون المثال واضح للمبتدئين في مجال التحريرات.

لنفرض مثلا: الشيخ عبد الرحمن الزايدي كمثال عنده روايتان كل رواية من طريق، عنده رواية عن الشيخ إبراهيم، وعنده رواية عن الشيخ عمر، جاء العبد الضعيف يريد أن يقرأ على الدكتور عبد الرحمن، فقلت له مثلا أريدك أن تقرأني بالسند الذي أخذته عن الشيخ إبراهيم، قال سمّ بالرحمن وابدأ، سميت بالرحمن وبدأت الختمة، جئت عند كلمة معينة لنفرض أنها هذه مثلا.

ما هي الكلمة هذه؟ (ولقد زينا) الشيخ عبد الرحمن قرأ على الشيخ إبراهيم: ولقد زينا قرأها بالإدغام كمثال، لكن السند الذي قرأ به على الشيخ عمر بالإظهار، فجئت أنا لما وصلت لهذه الكلمة وأنا قلت له أريدك أن أقرأ عليك بالسند للشيخ إبراهيم، لما جئت لهذه الكلمة والشيخ إبراهيم أقرأ الدكتور عبد الرحمن أقرأه بالإظهار لما وصلت أنا لهذه الكلمة قرأتها بالإظهار أو لم أقرأها لكن لما وصلت إليها الشيخ عبد الرحمن قال لي اقرأ هذه بالإدغام، يقول لي أقرأها بالإدغام، وقرأتها بالإدغام وأكملت الختمة، هذا السند الذي فيه الإدغام هو هذه الكلمة ليست من سند إبراهيم أي ليست من قراءة عبد الرحمن على إبراهيم، وإنما هي من قراءة الدكتور عبد الرحمن مع حفظ الألقاب على عمر.

أنت تعطيني السند الخاص بإبراهيم، وهذا في منتهى الدقة عند الأئمة، عند الإمام الداني وغيره.

لأنه قال: لما يأتي إلى مثل هذه الكلمات ما يدخلها مع الكلمات الأخرى، ولهذا تجده مثلا يقول: أي كلمة تجده يقول: قرأ فلان وفلان بكذا بكذا، وقرأ الباقون بكذا وكذا، انتهت القضية لكن يأتيك أماكن أخرى أو كلمات أخرى أو حروف أخرى، ويقول لك: قرأ فلان بكذا كذا، ثم يعود يقول لك: وأقرأني فلان أبو الفتح أو أبو الحسن أقرأني بكذا.

وقرأ الباقون بكذا، أي الوجه الأول كمثال أو الوجه الثاني.

لماذا تأتي وتقول وأقرأك فلان، فمعناه أن هذا الوجه الذي أقرأه به أحد شيوخه هو خروجٌ منه عن الطريقة التي رسمها في مبحث الطرق، فلهذا لما يقول الشيخ الداني وروى النقاش روى الإظهار معناه أن هذا الإظهار ليس هو من السند الذي وضعه في التيسير، لما يقول: وأقرأني النقاش معناه أنه أقرأه بهذه الكلمة أو بهذا الوجه، ليس من الطريق الذي ذكره في التيسير.

وعبارة الشيخ ولا نص عن ابن ذكوان، ليس هذا الوجه وهو الإظهار لم يصل إلى الداني إلا عن طريق الأداء وليس عن طريق الكتب، أي لم يقرأه في الكتب.

وعلى هذا كله يكون وجه هذا الوجه الذي هو وجه طريق الداني النقاش الذي هو بالإظهار هذا خروج من التيسير من الداني عن طريقه، خروجٌ من الداني عن طريقه، وهم لا شك أي أهل التحريرات، أنهم إذا قرأوا بظاهر الشاطبية هم خرجوا عن أحد الوجهين خروجٌ عن الطريق عن الأصل.

إذا أخذتم بظاهر عبارة وروى النقاش على أنه التيسير هو الذي قرأ على النقاش بنفس السند وهذا نحن نختلف فيه لكن على فرض أنهم يقولون هذا إذًا

وجه الإدغام لا يقرأ به لأنه زيادة من الشاطبي، وإذا اعتبرنا أن العبارة الأولى.

الذي عنده كتاب التيسير يفتح على النص في باب الإدغام، لأن قبل أن يقول روى النقاش ذكر فلان وفلان ولم يذكر معهم ابن ذكوان.

فإذا أخذوا هذه العبارة الأولى فمعناه أنه أحد الوجهين عن النقاش زائد، اختار إن الزائد هو الإظهار، إذًا الإدغام لا تقرؤون به، أو أقرأوا بالإدغام، إذا اخترتم أن الإدغام هو الزائد إذًا لا تقرؤون بالإظهار، ففي كلتا الحالتين هم أهل التحريرات في كلتا الحالتين في هذه المسألة خرجوا عن طريق التيسير.

فهل هذا الخروج يُغتفر وزيادات الشاطبي الأخرى لا تغتفر!!، وستأتينا مسائل في مثل هذا إن شاء الله عن قريب.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَانْفَرَدَ الشَّذَائِيُّ بِحِكَايَةِ التَّخْيِيرِ فِي الشِّينِ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ).

ولهذا قال سبط الخياط قال الشذائي وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند السين خاصة بين الإظهار والإدغام، وطبعًا المؤلف هنا قال: الشين، والذي في المبهج السين و-الله أعلم-.

أنا أقول أنها الشذاي بتخفيف الياء لكن أرى الكتب كلهم يكتبونها الشذائي حتى في بعض المخطوطات تكتب بالهمزة الشذائي، لكن لو رجعنا إليها في مرة ذكرت لكم المصدر ربما هو الأنساب أو معجم البلدان، لو رجعنا إليه ربما نتأكد، المعلومة قديمة جدًا لكن اللسان صار نعتاد على الشذاي، لأنها نسبة إلى شذى، ليست نسبة إلى شذاء.

طالب: (٢٦:١٤).

الشيخ: هذا في التيسير: وأدغم ابن ذكوان في الزاي والذال والضاد والظاء في الأربعة لا غير، وري.

إذًا وأدغم ابن ذكوانٍ في الزاي الذي يهمنا حرف الزاي هذا هو طريق التلاوة عند الشيخ الداني ابن ذكوان هو كان قال لك: وأدغم النقش عن الأخفش في الزاي.

لأن ابن ذكوان في التيسير هو عن طريق النقاش فقط، ما هو من طرق أخرى، فمعناه إن هذا الطريق هو طريق التيسير الذي هو الإدغام، وأدغم، وبعد ذلك قال النقاش وروى النقاش الإظهار هذا هو الوجه الزائد في التيسير.

هل تقول إنه ذكر حكاية فيه، ما عندنا إشكالية، هل ذكره زيادة؟ ما عندنا إشكاليه فيه، لكن لو قرأتم بالوجهين، أحد الوجهين مخالفٌ لمنهجكم، ومخالفٌ لما تذهبون إليه.

(وَأَدْغَمَهَا وَرْشٌ فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ فَوَافَقَ ابْنَ ذَكْوَانَ فِيهِمَا، وَأَظْهَرَهَا عِنْدَ بَاقِي الْحُرُوفِ، وَأَظْهَرَهَا الْبَاقُونَ عِنْدَ حُرُوفِهَا الثَّمَانِيَةِ وَهُمْ: ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَقَالُونُ، وَانْفَرَدَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيُّ عَنْ رُوَيْسٍ بِإِدْغَامِهَا فِي الْجِيمِ، وَانْفَرَدَ أَبُو الْكَرَمِ فِي الْمِصْبَاحِ عَنْ رَوْحٍ بِالْإِدْغَامِ فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-.

فَصْلٌ [إِدْغَامُ تَاءِ التَّأْنِيثِ]

تَاءُ التَّأْنِيثِ اخْتَلَفُوا فِي إِدْغَامِهَا وَإِظْهَارِهَا عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ: الثَّاءُ وَالْجِيمُ وَالظَّاءُ، وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ؛ الصاد والزاي والسين، فَالثَّاءُ (بَعِدَتْ ثَمُودُ)، وَ(كَذَّبَتْ ثَمُودُ)، وَ(رَحُبَتْ ثُمَّ)، وَالْجِيمُ (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ)، (وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) وَالظَّاءُ (حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا)، (حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا)، وَ(كَانَتْ ظَالِمَةً) وَالسِّينُ (أَنْبَتَتْ سَبْعَ)، (أَقَلَّتْ سَحَابًا)، وَ(مَضَتْ سُنَّةٌ)، (وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ)، وَ(أُنْزِلَتْ سُورَةٌ)، (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ) وَالصَّادُ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فِي غَيْرِ قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ).

لأنه يقرأ حصرةً.

((لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ) وَالزَّايُ (خَبَتْ زِدْنَاهُمْ) فَأَدْغَمَهَا فِي الْحُرُوفِ السِّتَّةِ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، وَأَدْغَمَهَا الْأَزْرَقُ عَنْ وَرْشٍ فِي الظَّاءِ فَقَطْ).

طبعًا هذه المسألة لاحظ هنا الشيخ يقول وأدغمها الأزرق عن ورش في الظاء.

هذا كأنه اختيار للإمام ابن الجزري، لأن الطيبة القديمة التي هي أول نسخة أو أقدم نسخة من الطيبة وصلتنا التي قرأت على ابن الجزري وأجاز بها، في تلك النسخة الأولى من الطيبة جعل الخلاف أو جعل الإدغام لورش من طريق الأزرق والأصبهاني.

لأن في الطيبة في قسم الأصول إذا عبر بورش فمعناه أنه يقصد الأزرق والأصبهاني، وإذا عبر برمز وإذا أراد الأزرق فقط، فيستخدم الرمز رمز ورش الذي هو الجيم.

الطيبة الأخيرة قال: جثا بالظاء، ما معناها؟ جثا هو عبر بالجيم فمعناه أنه مع الأزرق، معناه أن الأصبهاني حسب هذا النص ما هو فيه عكس، لكن في النسخة الأولى الشيخ ما قال ما جثا بالظاء، قال وبظاء ورشٌ.

والنسخة القديمة أيضًا فيها نفس المنهجية قال إنه في الأصول إذا أراد الأزرق فقط يستخدم له رمز ورش، الجيم، وإذا أراد ورش من الطريقين يصرح بورشٍ فهنا قال: وبظا ورشٌ قصدي في القديمة قال وبظا ورش.

فكأن الشيخ كان يرى أن الإدغام للأصبهاني، الأصبهاني والأزرق، أما في النسخة الجديدة أو النسخة الأخيرة التي اختارها أو التي وصلتنا أنه جعل الإدغام لورش من طريق الأزرق وهو هنا قال: وأدغمها الأزرق، كأنه رجع عما نظمه في النسخة الأولى من الطيبة، فمن عنده النسخة القديمة ويرجع عليها سيجد بظا ورشٌ.

إلى الآن لم أتفرغ لها حقيقةً وإنما هي عرضًا إلى الآن وجدت أربعة مسائل أو خمسة، وسيأتينا مثلا أنه يرى الغنة لشعبة، وفي مسائل أخرى سيرى فيها لرويس وفي مسائل المهم جمعتها ومن ضمنها هذه المسائل إلى الآن أربع مسائل أو خمس مسائل، فلو تم عمل بحث عليها ممتاز جدًا من بحوث الترقية ما نقول نحقق يعني لا أرى تحقيقها ولا أرى نشرها ومن باب أولى لا أرى طبعها، حتى لا تكون مشوشة.

فربما مع مرور الزمن ربما تندثر وهذه وتنتشر هذه فيكون الناس في حيص بيص، وإنما نقول: يستحسن أن يُعمل عليها بحث ويستخرج المخالفات بينهما، أي ما هو المذكور في النسخة القديمة من الطيبة، وغير مذكور في النسخة الجديدة والعكس.

وهذا فائدته تأكيد، فائدة ذلك تأكيد أن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- له اختيار، وهو حُرٌّ في اختياره.

ففي فترة كان يختار كذا ثم رجع عن كذا واختار كذا.

يأتي أحدهم ويقول لماذا اختار ابن الجزري؟ ابن الجزري من أهل الاختيار لأنه راوٍ، ابن الجزري راوي للقراءات، لا شك في ذلك، ومن جاء بعده لا أقول من أهل عصره وإنما أهل عصره وأقرانه هم أيضًا رواة.

لكن رواياتهم لم تصل انقطعت، وهو الوحيد الذي رواياته فيما نعلم طبعًا روايته هي التي وصلت ولا مازالت متصلة، فبعد ابن الجزري إلى أن تقوم الساعة كلهم رجلٌ واحد كما قلنا مرارًا وتكرارًا.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَظْهَرَهَا خَلَفٌ فِي الثَّاءِ حَسْبُ، وَأَدْغَمَهَا ابْنُ عَامِرٍ فِي الصَّادِ وَالظَّاءِ. وَأَدْغَمَهَا هِشَامٌ فِي الثَّاءِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي حُرُوفِ سَجَزَ وَهِيَ السِّينُ وَالْجِيمُ وَالزَّايُ فَأَدْغَمَهَا الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَبْدَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعِزِّ عَنْ شَيْخِهِ عَنِ ابْنِ نَفِيسٍ وَمِنْ طَرِيقِ الطَّرَسُوسِيِّ كِلَيْهِمَا عَنِ السَّامَرِّيِّ عَنْهُ وَبِهِ قُطِعَ لِهِشَامٍ وَحْدَهُ فِي الْعُنْوَانِ وَالتَّجْرِيدِ، وَأَظْهَرَهَا عَنْهُ الْحُلْوَانِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقَيْ أَبِي الْعِزِّ وَالطَّرَسُوسِيِّ عَنِ ابْنِ عَبْدَانَ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ فِي (لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ) فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْهُ إِظْهَارَهَا وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَغَيْرِهَا.

وَقَطَعَ بِالْوَجْهَيْنِ لَهُ صَاحِبُ الْكَافِي وَاسْتَثْنَاهَا أَيْضًا جَمَاعَةٌ مِمَّنْ رَوَوُا الْإِدْغَامَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ) فَاسْتَثْنَاهَا أَيْضًا كَصَاحِبِ الْمُسْتَنِيرِ وَالْغَايَةِ وَالتَّجْرِيدِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِنَا).

يا مولانا في بعض المسائل خرجت بها عن طرقك! وليس ذلك من طريقنا، لا أدري يراجع المخطوط.

أي في نسخة مخطوطة، ذكر أنها في نسخ خطية، -الله أعلم- ماذا يقصد باللون الأحمر لا أدري لكن يراجع المخطوط.

لكن الشيخ خرج عن طريقه، فهل هذه لو أحد يجمعها أيضًا ونحن نبهنا على بعض منها وخاصة في بعض الأسانيد، ما هي المسائل التي خرج فيها ابن الجزري في كتابه النشر عن طريقه، أو عن طرق النشر.

طالب: (٣٧:١٢).

الشيخ: كيف؟ لا أدري مسألة سكت يختلف عن خرج.

طبعًا هذا بحث يحتاج نشاط، يعني ما هو من بحوث الترقية هذا يحتاج أنك تأخذ كل وجه وتعرضه على كل الكتب وتعرض بعدما تستخرج أن هذه الكلمة موجودة في الكتاب الفلاني والكتاب الفلاني تذهب إلى أسانيد ابن الجزري إلى أسانيده وتطابق هل هذا الإسناد هو الموجود في النشر؟

الإسناد هذا الذي في المصباح، هل هو الكلمة هذه التي في المصباح هل هي من هذا الإسناد أم ليست من هذا الإسناد، لنفرض مثلا نضجت جلودهم، الشيخ يقول أنها خرجت عن طرقه، لو أنه لم يقل وليس ذلك من طرقنا، ونريد أن نعرف هل هي من طرق ابن الجزري أو ليست من طرق ابن الجزري، نذهب مثلا إلى المصباح فنجد هل وجدنا أن فيها الإدغام أو فيها الإظهار، وجدنا مثلا الإظهار، نرجع إلى ما قاله أبو الكرم في هذه الكلمة جاءت عمن؟

سيقول جاءت عن فلان وفلان وفلان، نرجع إلى الإسناد حق ابن الجزري عن المصباح، هل فلان وفلان هذا في نفس السند أو ليس في نفس السند؟ ولهذا أقول مثل هذه أرى أنها بحث يحتاج إلى نشاط.

أي ليس من بحوث الترقية التي ربما الإنسان ينجزها خلال شهرين أو ثلاثة أشهر.

خاصة إذا كانت كثيرة، فهذا معناه أنه الوقت ربما يجعلها مناسبة للماجستير.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَانْفَرَدَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ أَيْضًا بِاسْتِثْنَاءِ الْجِيمِ وَالصَّادِ فَأَظْهَرَهَا عِنْدَهُمَا وَذَلِكَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ**).

يعني صاحب الجامع.

(**يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ مَا قَدَّمْنَا. وَأَظْهَرَهَا ابْنُ ذَكْوَانَ عِنْدَ حُرُوفِ سَجَزَ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الثَّاءِ فَرَوَى عَنْهُ**

الصُّورِيُّ إِظْهَارَهَا عِنْدَهَا وَرَوَى الْأَخْفَشُ إِدْغَامَهَا فِيهَا).

وهذا في التيسير والمفردات.

(هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدِ اضْطَرَبَتْ أَلْفَاظُ كُتُبِ أَصْحَابِنَا فِيهِ، وَقَدْ نَقَلَهُ الدَّانِيُّ عَلَى الصَّوَابِ مِنْ نُصُوصِ أَصْحَابِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ، وَاسْتَثْنَى الصُّورِيُّ مِنَ السِّينِ (أَنْبَتَتْ سَبْعَ) فَقَطْ فَأَدْغَمَهَا، وَانْفَرَدَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ بِالْإِظْهَارِ عَنِ الصُّورِيِّ عِنْدَ الضَّادِ وَهُوَ وَهْمٌ- وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْهُ بِاسْتِثْنَاءِ (حَصِرَتْ)، وَ(لَهُدِّمَتْ) فَأَدْغَمَهَا وَلَا نَعْرِفُهُ).

هذا كلام الشيخ ولا نعرفه.

علق المؤلف على هذا الاستثناء بقوله (وهو غريب) وما نقله المؤلف عن صاحب المبهج، صرح به ابن سوار أيضًا فقال: وروى الداجواني إدغامها و..و.....

(وَانْفَرَدَ الشَّاطِبِيُّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِالْخِلَافِ فِي (وَجَبَتْ جُنُوبُهَا)).

هذه مسألة مهمة.

(وَانْفَرَدَ الشَّاطِبِيُّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِالْخِلَافِ فِي (وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) وَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا عَنْهُ).

أي عن ابن ذكوان.

(فِي إِظْهَارِهَا مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ).

أي في إظهار: **(وَجَبَتْ جُنُوبُهَا)** من هذه الطرق التي يقصد بها طرقه.

(وَقَدْ قَالَ أَبُو شَامَةَ: إِنَّ الدَّانِيَّ ذَكَرَ الْإِدْغَامَ فِي غَيْرِ التَّيْسِيرِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي

الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ لِابْنِ ذَكْوَانَ وَهِشَامٍ، مَعًا).

طبعًا انفرد الشاطبي لما قال:

وجبت خُلف ابن ذكوان يفتلا.

(قلت).

أي ابن الجزري، في تعليق بعدما ننتهي من كلام الشيخ ابن الجزري نرجع له.

(قُلْتُ: وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ هُوَ عِنْدَ الْجِيمِ وَلَفْظُهُ: وَاخْتَلَفُوا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَرَوَى ابْنُ الْأَخْرَمِ وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَالنَّقَّاشُ وَابْنُ شَنَبُوذَ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ الْإِظْهَارَ فِي الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَرَوَى ابْنُ مُرْشِدٍ وَأَبُو طَاهِرٍ وَابْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ).

أي الأنطاكي.

(وَغَيْرُهُمْ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ) بِالْإِظْهَارِ، وَ(وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) بِالْإِدْغَامِ وَكَذَلِكَ رَوَى لِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ انْتَهَى.

فَرُوَاةُ الْإِظْهَارِ).

طبعًا هذا كله تعليق الشيخ ابن الجزري على كلام أبي شامة.

(هُمُ الَّذِينَ فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْإِدْغَامِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ كَمَا ذَكَرَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ طَرِقِ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ كَابْنِ مُرْشِدٍ وَأَبِي طَاهِرٍ وَابْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَغَيْرِهِمْ فَمَاذَا يُفِيدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرَأَ بِهِ مِنْ طُرُقِ كِتَابِهِ؟ عَلَى أَنِّي).

والكلام لابن الجزري.

(رَأَيْتُ نَصَّ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ فَإِذَا هُوَ الْإِدْغَامُ عَنْ هِشَامٍ فِي الْجِيمِ وَالْإِظْهَارُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ: (وَجَبَتْ جُنُوبُهَا)، وَغَيْرِهِ، وَالْبَاقُونَ بِإِظْهَارِهَا عِنْدَ الْأَحْرُفِ السِّتَّةِ وَهُمُ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَقَالُونُ وَالْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ، وَانْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنْ رُوَيْسٍ فِيمَا ذَكَرَهُ السِّبْطُ وَابْنُ الْفَحَّام بِإِدْغَامِهَا فِي السِّينِ وَالْجِيمِ وَالظَّاءِ، وَانْفَرَدَ فِي الْمِصْبَاحِ عَنْ رَوْحٍ بِالْإِدْغَامِ فِي الظَّاءِ فَقَطْ).

لاحظ الشيخ طبعًا هنا وقفة أو وقفات.

عند قوله أي قول ابن الجزري (رَأَيْتُ نَصَّ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ فَإِذَا هُوَ الْإِدْغَامُ عَنْ هِشَامٍ فِي الْجِيمِ وَالْإِظْهَارُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ)؛ جاء في شرح أبي شامة وذكر أبو الفتح في كتابه وعن ابن ذكوان الإظهار في الجيم إلى آخره.

وهنا هذا الكلام علقته قديمًا وهنا سقط مهم جدًا في توضيح المقصود وهو كتابه عن هشامٍ الإدغام فيه، فسقط من المطبوع مبين القوين وقد رجعت إلى ذلك في نسخة خطية هذا من باب تصحيح للنص الموجود في أبي شامة المطبوع.

وتكملة هذا النص عن أبي هشام فيه رجعت فيه إلى نسخة خطية من إبراز المعاني، لكن نلاحظ أولًا في هذه المسألة أيضًا هي من المسائل التي يمنعها التحريرات، أهل التحريرات.

يقولون إن هذا الاختلاف أو هذا الخلف وفي وجبت خلف ابن ذكوان يُفتلا أنه لا يقرأ بهذا الخلاف، لماذا؟ لأن الكلام الخاص بالشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- وأنه خروجًا عن أصله وعن طريقه، سنبين أنه إذا كان خروجًا عن طريق التيسير فهو ليس خروجًا عن طريق الشاطبي هذه نقطة وسنبينها.

نقول التعليق على كلام الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-، الشيخ يقول:

(فَرُوَاةُ الْإِظْهَارِ هُمُ الَّذِينَ فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْإِدْغَامِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ)؛ أي هذه عبارة جزم، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام في وجبت جنوبها على أبي الفتح إلا في رواية هشام.

الإمام أبو شامة ماذا يقول؟ يقول، والإمام أبو شامة أخذها من السخاوي، أبو شامة يقول: الداني ذكر الإدغام في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام، إذًا هذان الإمامان، أعني أبا شامة وابن الجزري مختلفان في النقل، أبو شامة يقول: الداني قرأ بالإدغام في غير التيسير.

ابن الجزري يقول: الداني لم يذكر أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا عند هشام، كأن الإمام ابن الجزري يقول للشيخ أبو شامة، ترى أنك يا شيخ لما قلت إن أبو عمرو الداني في غير لتيسير قرأ الإدغام على أبي الفتح لابن ذكوان هذا الكلام غير موجود في جامع البيان.

هو ما قال له الكلام غير صحيح، لكن فحواه أنه غير صحيح، الإشكال هنا أن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- لم يعطِ لنفسه -رحمه الله عليه- البحث في غير جامع البيان، بدليل أنه لو بحث في كتب الداني لوجد صواب عبارة أبي شامة، أبو شامة -رحمه الله عليه- يقول: في غير التيسير، وقلنا هذا النص أساسًا للسخاوي كأن السخاوي هو، لكن نحن نقول أبو شامة من باب التجوز، لأن الشيخ نقلها عن أبي شامة، أبو شامة يقول إن الداني ذكر الإدغام في غير التيسير.

ما قال إنه ذكره في الجامع لكن الشيخ ابن الجزري حتى يرد على الشيخ أبي شامة، رجع إلى الجامع فما وجد في الجامع ما يدل على عبارة أبي شامة، وكلام أبي شامة صحيح والإمام الداني ذكره في غير التيسير ويزيد العبد الضعيف في غير التيسير وفي غير جامع البيان، ذكره في المفردات، وهذا نص عبارته.

العبد الضعيف علق على: لم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام إلا في رواية هشام كما ذكره، -سبحان الله- أمس لما أتيت ألخص النقل أو ألخص الكلام جاءت عبارة -سبحان الله- صاحب العظمة والجلالة الذي لم يُكتب الكمال إلا له.

العبارة صحيحة أي -سبحان الله- العظمة والجلالة الذي لم يكتب الكمال إلا له، فالكامل المطلق هو الله عَزَّوَجَلَّ نسأل الله اللطف.

قال الداني: وقد اختُلف عن ابن ذكوان في إدغامها في الجيم في وجبت جنوبها، فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام فيه، وقرأت على أبي القاسم وأبي الحسن بالإظهار، المفردات صفحة (٤٠) بتحقيق الدكتور حاتم الضامن -رحمة الله عليه-.

إذًا هذا النص يؤيد كلام من؟ يؤيد كلام أبي شامة، لأن أبا شامة يقول الداني ذكر الإدغام في غير التيسير، ولم يقيده بالجامع أو بالمفردات أو بغيرها، وهذا نصٌ واضح صريحٌ أن الداني ذكر الإدغام عن أبي الفتح فارس، فقال: فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام فيه.

طبعًا الشيخ يقول: على تقدير كونه، كأن الشيخ ابن الجزري يعني افترض افتراضًا من باب المجادلة، يعني كأنه على باب المجادلة لنفرض أنه كلام أبو شامة صحيح، هو ليس يُفرض الآن لم يعد فرضًا أو افتراضًا الآن أصبح واقعًا بهذا النقل عن المفردات.

مع ذلك الشيخ أيضًا يقول: لا يقرأ به، اتضح الآن أن الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه- قرأ بهذا الوجه عن طريق الداني عن طريق فارس، فلو أخذنا على أنه ليس منقطعًا إذا هناك وجه للقراء به، وليس صحيحًا ما حاول به بعض المتأخرين أن يؤلوا عبارة الشيخ الشاطبي بقوله "يُفتلا" بأنه ضعيفٌ هذا ليس صحيحًا فقوله: يفتلا كأنه قال لك تدبره وابحث عنه ستجده زاحم بالذكاء لتفضلا، فكيف يكون

هذا الوجه ضعيفًا، وهو موجود في أسانيد الإمام الشاطبي.

ونفس الإسناد الذي يصل إلى الشاطبي، إلى فارس عن طريق الداني كلها أسانيد صحيحة عنده، لا نشك في أن الشاطبي لم يطلع على المفردات لا يشك في ذلك، ولا نشك أنه وصله هذا الطريق، وهذا دليل آخر على مسألة أخرى ذكرناها سابقًا ونعيدها ونكررها حتى إخواننا الذين يستمعون إلينا ينتبهون إلى بعض منهجيات العلماء.

هذا الكلام الشيخ ما ذكره في جامع البيان، الشيخ الداني عبارة أنه قرأ على فار بالإدغام ما ذكرها في جامع البيان، على الأقل النسخ التي وصلتنا من جامع البيان، وإنما ذكرها في كتاب المفردات، هذا دليل على أن العلماء لهم في كل كتابٍ من كتبهم معلومات، قد يكون في هذا الكتاب أشياء لا يذكرها في الكتاب الآخر.

فما يأتينا به بعض إخواننا من المبالغين المتشددين في التحريرات، من أن هذا لم يوجد في كتاب الجامع ولم يطلع على غيره، يا أخي أعطي فرصة فربما هذا الكلام موجود في كتاب آخر، -الله أعلم- ما هي الحالة التي كان عليها الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- عند كتابته في وقت كتابته لهذا المبحث، قد يكون كان مريضًا، قد يكون كان على سفر، قد يكون كان ساهيًا، قد يكون كتاب المفردات ما كان بقربه، وإلا لو كان الكتب عنده في هذه اللحظة أو أنه اعتمد على حفظه ونسيَّ هذا كله وارد، ابن الجزري ليس كومبيوتر وليس معصومًا، فيتكلم حسب ما يصل إليه علمه، ولا نشك في أن ابن الجزري لم يطلع على كتاب المفردات، بل اطلع عليه، ونقل منه بل هو من المصادر الأساسية عن الداني، لكنه في هذه المسألة سهى.

لا نقول اطلع عليها ولم يرضى بها، لأنه لو اطلع عليها ولم يرضى بها لذكر،

ولتعقب، وما تعقب على أبي شامة بإنكار وجود الإدغام عن فارس، فإنكار الشيخ ابن الجزري على أبي شامة هذا الإنكار بالإدغام عن طريق أبي الفتح هذا إنكار من لم يطلع على ما اطلع عليه أبو شامة، فأبو شامة اطلع على هذا في المفردات.

وابن الجزري -رحمة الله عليه- لم يطلع عليه في المفردات، وإنما اكتفى بجامع البيان، قد يكون كما قلنا عدة احتمالات، مسافر، الكتاب ما هو بجواره، الكتاب استعاره منه أحد، أو الله عَزَّوَجَلَّ أنساه أن يرجع إليه، كل شيء وارد.

ونحن مهمتنا كباحثين أو مهمة الباحثين هي هذه الإمام أبو شامة إمامٌ محققٌ ثقةٌ في النقل والدقة فيه، والإمام ابن الجزري كذلك.

ولا ينسخ كلام أبي شامة وكلٌ يتكلم حسب ما أتاه الله من الجهد والعلم والنشاط.

إذًا اتضح أن ما بنى المحررون عليه المنع في هذه المسألة غير صواب، والذي نقرأ به أو العبد الضعيف يقرأ به أقرأ بالوجهين.

وأُقرأ بالوجهين، يأتي واحد يقول أنت ما قرأت على شيخك؟ حتى لو شيخي ما أقرأني صحيحةٌ عن الشاطبي أو ليس صحيح عن الشاطبي؟ وموجودة في كتب الداني أو ما هي موجودة في كتب الداني؟

بالإضافة إلى المصادر الأخرى التي هي مكي وغيره ممن هم مصادر الشيخ الشاطبي -رحمة الله عليه- وكما قلنا الشاطبي في الشاطبية له إسنادان، إسناد يمر على الداني وإسناد لا يمر على الداني.

أسانيده التي لم تمر على الداني هي تمر أحيانًا على الطرسوسي أحيانًا على مكي أحيانًا على ابن شفيع أحيانًا على...، فهذه طرق للشاطبي ونظم بها كتابه، أضف إلى ذلك اختلاف الإسناد من ابن الجزري إلى الشاطبي من إسناده إلى

التيسير، هذا إسناد وهذا إسناد، -والله تعالى أعلم-.

طالب: (٥٨:٢٣).

الشيخ: المشكلة لو قلنا هذا وطبقناه يكون ابن الجزري نفسه وقع فيه، والداني أيضًا وقع فيه، في التيسير كلمات وحروف ليست من طرق التيسير، في النشر كلمات خرج بها ابن الجزري عن طرقه.

طالب: (٥٩:٠٠).

الشيخ: لكن هو يقرأ بها ويقول الوجهين صحيحين، ويقرأ بها ونظمها في الطيبة، إذًا نمنع كل شيء.

طالب: (٥٩:١٣).

الشيخ: لأن لو أخذنا بها نمنع الاختيار.

فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟

طالب: (٥٩:٣٢).

الشيخ: ما يفيد لأن الداني يرى خروج نفسه عن طرقه، أنت ابن الجزري نفسك ترى أنك تخرج في بعض المسائل عن طرقك فمثلا الخروج عن الطرق بحد ذاتها هذا الكلام يجاب به فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه، وما العلة في منع عدم القراءة بطرق الكتاب، نعم بغير طرق الكتاب هي هذه الإشكالية، لو أخذنا بهذا الكلام على ظاهره، فمعناه أننا سنمنع كل ما خرج به ابن الجزري عن أصوله في النشر، لكنهم يقرؤون به، وابن الجزري يقرأ به.

طالب: (٦٠:٣٠).

الشيخ: صاحب النشر نفسه لم يتمسك به، هذا الآن هذا تقعيد، لكن في

التمثيل وفي التنظير غير صحيح غير معمول به.

طالب: (٥٩:٦٠).

الشيخ: إخبار بيان فائدة، هنا لم يقل لا يُقرأ به أي هو الشيخ أبو شامة قال الداني قرأ بالإدغام في وجبت جنوبها على من؟ على أبو فارس، هذا كلام أبو شامة، قرأ بالإدغام لكن قال: ترى الداني ما ذكره، ذكره في غير التيسير، في غير التيسير لم يقيد، الإمام ابن الجزري فهم أو حاول أو طبق الرد على أبي شامة بكتاب جامع البيان، قال: جامع البيان ما في هذا الكلام الذي تقول يا شيخ أبو شامة، لنفترض أن الكلام الذي يقوله أبو شامة أنه صحيح أن فارس قرأ بالإدغام لنفرض هذا، هذا ما يفيد ليس في قراءة الوجه، وإنما ما يفيد في إثبات الإدغام للداني من قراءته على فارس، هو هذا النقاش، هو جالس يناقش ويقول: ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام.

لنفرض أنه قرأ به على أبي الفتح، لنفرض على أن هذا الوجه وهو قراءة أبي الفتح قراءة الداني على أبي الفتح لو صحت لا تفيد شيء لأنه خرج به عن طرق كتابه.

هي عند ابن الجزري تفيد لأنه إذا لم يفد يكون ابن الجزري نفسه يناقض نفسه في خروجه في بعض المسائل عن طرق كتابه، ويكون ابن الجزري نفسه يخالف منهجه في قبول ما خرج به الداني عن طرقه في التيسير.

لأن الداني خرج في بعض المسائل، عن طريقه الذي في التيسير، يعني في كتابه التيسير نفسه خرج عن طرقه ومع ذلك ابن الجزري أخذ واتبع الداني أخذ به، إذًا لماذا لا تأخذ بذلك إذا كانت القضية هي قضية إن الخروج عن الطريق ما يفيد، فهذا إخبار فقط كأنه من باب تقوية القول بأن الإدغام لم يرد عن فارس، ليس في

تقوية أنه لا يُقرأ به، وإلا لكان كل ما خرج به أي مؤلف في كتابه عن طرقه لا يُقرأ به، وهذا غير موجود.

بدليل ما هو موجود في النشر كما سيتينا في الفرش وغيره، يقول قرأ فلان وهو ليس من كتابه ومع ذلك الشيخ ابن الجزري يقرأ بها، فأنا أقصد أن ماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه، فماذا يفيده هل في القراءة أو في الإثبات، هي الانفرادة واضحة عن الشاطبي، طبعًا حسب كلام الشيخ ابن الجزري الشاطبي انفرد.

كأنه يريد أن يقول لنا هذه الانفرادة لا يُقرأ بها لأنها ليست موجودة في جامع البيان، وليست موجودة في التيسير، على فرض أنها موجودة أيضًا لا يُقرأ بها.

لماذا لا يُقرأ بها لأنها خروج عن الطريق.

مسألة الخروج عن الطريق بحد ذاتها هي مسألة غير معتبرة، لأنك أنت يا الإمام ابن الجزري أحيانًا تعتبرها وأحيانًا لا تعمل بها، فأصبح هنا الذي يميل إليه أن هذا من باب التقعيد.

وكما سيأتينا في مسألة النصارِي وإمالة الصاد عن الضرير وذكر الضرير يعني مسائل غيرها كثير، فهذا تقعيد، لكن عند التطبيق نطبق، -الله أعلم- فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه يعني لا يفيد شيئًا لا يفيد إثبات القراءة.

طالب: (٤١:٦٥).

الشيخ: أقول ن هذا من باب التقعيد وليس من باب التنظير، وليس من باب العمل.

لو كان الشيخ ابن الجزري يقصد بهذا الكلام العمل والقراءة لما اتصف هو نفسه به، فهذه قاعدة لكن ابن الجزري لم يعمل بها، فلا نستطيع نقول أنه يقصد المنع نهائيًا، فهي -الله أعلم- من باب المباحثة مع أبي شامة.

حتى وإن كان هو لا يرى القراءة بهذا الوجه، لكن نحن نناقش القضية التي أثارها الدكتور الشيخ عمر، هذه القضية فماذا يفيد أنه قرأ من طرق كتابه هل تؤدي إلى أن كل ما خرج به الشخص عن طرق كتابه لا يُقرأ؟ إذا كان هو يقصد هذا أنت والشيخ ابن الجزري نفسك لم تلتزم به.

الداني لم يلتزم به، فمعناه أن هذه القضية نفسها ليست قاعدة، أي ليست قاعدة معتبرة ما يُخرج عنها، -الله أعلم-.

طالب: (٦٧:٠٦).

الشيخ: نكمل الصفحتين ونرجع لها، نختم بها الباب والدرس القادم نبدأ بحروف قربت مخارجها.

(فَصْلٌ [إِدْغَامُ لَامِ هَلْ وَبَلْ]

لَامُ هَلْ وَبَلْ اخْتَلَفُوا فِي إِدْغَامِهَا وَإِظْهَارِهَا عِنْدَ ثَمَانِيَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالنُّونُ. وَمِنْهَا خَمْسَةٌ تَخْتَصُّ بِبَلْ، وَهِيَ: الزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ.

وَوَاحِدٌ يَخْتَصُّ بِهَلْ وَهُوَ الثَّاءُ، وَحَرْفَانِ يَشْتَرِكَانِ فِيهِمَا مَعًا، وَهُمَا التَّاءُ وَالنُّونُ فَالتَّاءُ نَحْوَ (هَلْ تَنْقِمُونَ)، وَ(هَلْ تَعْلَمُ)، وَ(بَلْ تَأْتِيهِمْ)، وَ(بَلْ تُؤْثِرُونَ) وَالثَّاءُ نَحْوَ (هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ) وَالزَّايُ (بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ)، (بَلْ زَعَمْتُمْ) وَالسِّينُ (بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ) وَالضَّادُ (بَلْ ضَلُّوا) وَالطَّاءُ (بَلْ طَبَعَ) وَالظَّاءُ (بَلْ ظَنَنْتُمْ) وَالنُّونُ نَحْوَ (بَلْ نَتَّبِعُ)، وَ(بَلْ نَقْذِفُ)، وَ(هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ)، وَ(هَلْ نُنَبِّئُكُمْ) فَأَدْغَمَ اللَّامَ مِنْهُمَا فِي الْأَحْرُفِ الثَّمَانِيَةِ الْكِسَائِيُّ. وَوَافَقَهُ حَمْزَةُ فِي التَّاءِ وَالثَّاءِ، وَالسِّينِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي (بَلْ طَبَعَ) فَرَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْهُ إِدْغَامَهَا وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ فِي رِوَايَةِ خَلَّادٍ، وَكَذَا رَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ

عَنْ خَلَّادٍ، وَرَوَاهُ نَصًّا عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، وَرَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنْ خَلَّادٍ بِالْإِظْهَارِ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَاخْتَارَ الْإِدْغَامَ).

قراءة الداني بهذا الوجه على ابن غلبون لم أجدها في النسخة الخطية الموجودة لدي في جامع البيان فلعل فيها سقط، والنص قد ذكره الداني في مفرداته.

(وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ: وَبِهِ آخُذُ.

وَرَوَى صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْ خَلَفٍ بِإِدْغَامِهِ. وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ خَلَفٍ عَنْ سُلَيْمٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى حَمْزَةَ (بَلْ طَبَعَ) مُدْغَمًا فَيُجِيزُهُ. وَقَالَ خَلَفٌ فِي كِتَابِهِ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمْزَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ بِالْإِظْهَارِ فَيُجِيزُهُ وَبِالْإِدْغَامِ فَلَا يَرُدُّهُ).

وهذه لها علاقة بالمسألة كنا نقول قبل، أي قرأ عليه بالإظهار فيجيز، ولما نأتي للإدغام لا يرده معناه أنه ما قرأ عليه بالإدغام، وإنما أخذ الإدغام من غيره.

فعبارة فلا يرده معناها أنه قرأ.

طالب: (٦٩:٤٢).

الشيخ: ما يرده لماذا لا يجعلها كلها فيجيزه –الله أعلم– واضح أن الوجهين قرأ بهما ورواهما عنه.

إذًا لماذا يقول بالإدغام فلا يرده.

(وَكَذَا رَوَى الدُّورِيُّ عَنْ سُلَيْمٍ، وَكَذَا رَوَى الْعَبْسِيُّ وَالْعِجْلِيُّ عَنْ حَمْزَةَ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْ حَمْزَةَ إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْهُ الْإِظْهَارُ).

الأداء.

طالب: (٧٠:٣٥).

الشيخ: عند من؟

طالب: (٧٠:٤١).

الشيخ: هو نحن لا نتكلم في الثبوت هو لو لم يكن ثابتًا لرده، هو لم يرده، هو يقول لم يرده أي حمزة يرى هذا الوجه صحيح وهذا الوجه صحيح، أي لو كان أحد الوجهين غير ثابت لا يقول فيه لا يرده، إنما يرده هذا الذي فهمت -والله أعلم-.

وهذه من بركات الدرس بركات المناقشة لأن عقل واحد أفضل منه عقلان، وثلاثة أفضل من اثنين وهكذا.

(وَأَظْهَرَهَا هِشَامٌ عِنْدَ الضَّادِ وَالنُّونِ فَقَطْ وَأَدْغَمَهَا فِي السِّتَّةِ الْأَحْرُفِ الْبَاقِيَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أُصُولُهُ.

وَخَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْإِدْغَامَ بِالْحُلْوَانِيِّ فَقَطْ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ صَاحِبِ التَّجْرِيدِ وَأَبِي الْعِزِّ، فِي كِفَايَتِهِ، وَلَكِنْ خَالَفَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فَعَمَّمَ الْإِدْغَامَ لِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقَيِ الْحُلْوَانِيِّ وَالدَّاجُونِيِّ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يثبت طَرِيقَ الدَّاجُونِيِّ إِلَّا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْعِزِّ).

هذا خرج عن طريقه.

لماذا الشيخ ابن الجزري يقول (٧٢:١٤)، أنا أقصد المنهجية.

طالب: (٧٢:٣٥).

الشيخ: وما صرح بالمنع قال ما يفيد.

أنا أقصد التصريح بالمنع لا يوجد في كلام ابن الجزري.

طالب: (٥٤:٧٤).

الشيخ: قوية.

(وَكَذَا نَصَّ عَلَى الْإِدْغَامِ لِهِشَامٍ بِكَمَالِهِ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ فَلَمْ يَحْكِيَا عَنْهُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا. وَأَمَّا سِبْطُ الْخَيَّاطِ فَنَصَّ فِي مُبْهِجِهِ عَلَى الْإِدْغَامِ لِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَالدَّاجُونِيِّ فِي لَامِ هَلْ فَقَطْ. وَنَصَّ عَلَى الْإِدْغَامِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَالْأَخْفَشِ فِي لَامِ (بَلْ) وَلَعَلَّهُ سَهْوُ قَلَمٍ مِنَ الدَّاجُونِيِّ إِلَى الْأَخْفَشِ- وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَاسْتَثْنَى جُمْهُورُ رُوَاةِ الْإِدْغَامِ عَنْ هِشَامٍ اللَّامَ مِنْ هَلْ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ قَوْلِهِ: (هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ). وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ وَالْكَافِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهَادِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْمُسْتَنِيرِ، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي كِفَايَتِهِ وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا فِي الْكَامِلِ لِلدَّاجُونِيِّ وَاسْتَثْنَاهَا لِلْحُلْوَانِيِّ.

وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ إِدْغَامَهَا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَإِظْهَارَهَا؛ أي روى إظهارها، مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي،. وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنِ الْحُلْوَانِيِّ فَقَطْ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ فَقَالَ: وَاخْتُلِفَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ فِيهَا، فَرَوَى الشَّذَائِيُّ إِدْغَامَهَا، وَرَوَى غَيْرُهُ الْإِظْهَارَ قَالَ وَبِهِمَا قَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا؛ أي الشريف عبد القاهر، الشَّرِيفِ انْتَهَى.

وَمُقْتَضَاهُ الْإِدْغَامُ لِلدَّاجُونِيِّ بِلَا خِلَافٍ- وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ وَحَكَى لِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛ أي السامري، عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي) بِالْإِدْغَامِ كَنَظَائِرِهِ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ قَالَ، وَكَذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ الْحُلْوَانِيُّ فِي كِتَابِهِ انْتَهَى،

وَهُوَ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْوَجْهَيْنِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَظْهَرَ الْبَاقُونَ اللَّامَ مِنْهُمَا عِنْدَ الْحُرُوفِ الثَّمَانِيَةِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو فَإِنَّهُ يُدْغِمُ اللَّامَ مِنْ (هَلْ تَرَى)، فِي الْمُلْكِ وَالْحَاقَّةِ، -وَاللهُ الْمُوَفِّقُ-.

بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا).

هذا باب سيكون طويلا جدًا.

طالب: (٧٥:٢٤).

الشيخ: هو عنده كتاب لكن لا أعرف ما اسمعه دائمًا يقولون في كتابه، ترى يقولون في كتابه -الله أعلم- قد يكون ليس كتابه بالمعنى المتعارف قد يكون رسالة، أي بمكتوبه، -الله أعلم- ما نستطيع أن نجزم، لكن المصباح أبو الكرم والداني ينقلون عنه كثيرًا والعجب أن العلماء الكبار يرون أن الحلواني حتى عبارة الداني وغيره أنه من العلم والثقة بالمكان، وهذا الشخص الذي تُنسب إليه مخطوطة غرائب القرآن ويقولون إنه لابن مهران يعني أثناء كتابه يذكر كلمات المشكلة أنه لا تأتيه قراءة إلا وينقل عن الحلواني وإذا نقل الحلواني قراءة لم يوافقها عليه أحد ينزل عليه نزلةً عنيفة، ويقول: لعل هذا من أغلاط الحلواني وما كان كذا، أي جاء بعبارات مُحرجة جدًا وخطأ في حق الحلواني.

هل الإمام ابن مهران -رحمة الله عليه- ابن مهران لا يعرف مكانة الحلواني وهو إمام من أئمة القراءة عن ابن مهران -رحمة الله عليه-، طبعًا ابن مهران بينه وبين ابن مجاهد ما بينهما، هذا رأيه الخاص في ابن مجاهد لكنه ليس كما يصفه، ابن مجاهد لا أحد يستطيع أن يقلل من مكانته ورأي ابن مهران لا يقدم ولا يؤخر، رأي ابن مهران -رحمة الله عليه- بجلالة قدره وعلو مكانه لكنه لا يناطح ابن مجاهد -رحمة الله عليه- والعبارات التي ذكرها في كتابه المبسوط أو التي نقلها بعض شراح الغاية عنه

-الله أعلم- ما الدافع لها لكنها لا تصف الواقع، أي هذه الصورة التي يصف بها ابن مهران الإمام ابن مجاهد ليست هي الواقع هذا رأيه هو الشخصي.

كذلك لماذا الشيخ ابن مهران لم يذكر عن الحلواني ما ذكره في هذا الكتاب الذي سموه غرائب القرآن في القراءات الشاذة؟ -الله أعلم-.

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.





الدرس الخامس والثمانون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، السلام عليكم الإخوان المشاهدين الذين يتابعون هذا البث.

نبدأ اليوم -إن شاء الله- بقراءة [**بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا**].

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا، وَتَنْحَصِرُ فِي سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا، الْأَوَّلُ: الْبَاءُ السَّاكِنَةُ عِنْدَ الْفَاءِ إِدْغَامٌ وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، فِي النِّسَاءِ (أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ) وَفِي الرَّعْدِ (وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ) وَفِي سُبْحَانَ (قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ) وَفِي طه (اذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ) وَفِي الْحُجُرَاتِ (وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ) فَأَدْغَمَ الْبَاءَ فِي الْفَاءِ فِيهَا أَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ وَخَلَّادٍ، فَأَمَّا هِشَامٌ فَرَوَاهَا عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ سَوَّارٍ مِنْ طَرِيقِ هِبَةِ اللهِ الْمُفَسِّرِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْهُ وَمِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، رَوَاهُ الْهُذَلِيُّ عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْفَارِسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَطَعَ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الشَّذَائِيُّ عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ

طُرُقِهِ، وَقَالَ: لَا خِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ قَالَ لِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ بِالْوَجْهَيْنِ انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنْ هِشَامٍ بِالْإِظْهَارِ وَعَلَيْهِ أَهْلُ الْغَرْبِ قَاطِبَةً وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالْكَافِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالتَّذْكِرَةِ، وَغَيْرِهَا سِوَاهُ وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَعَلَى الْمَالِكِيِّ وَالْفَارِسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَكَذَا رَوَاه صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِّيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ قَالَ: وَبِهِ قَرَأْتُ فِي رِوَايَةِ الْحُلْوَانِيِّ وَبِهِ آخُذُ.

وَانْفَرَدَ الرَّمْلِيُّ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِدْغَامِهَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُبْهِجِ وَغَايَةِ الِاخْتِصَارِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ).

ويظهر أن هذه الانفرادة عن الرملي أنها من طريق القباب، لأنه هو الطريق الذي ذكره الشيخ ابن الجزري في غاية الاختصار والقاسم الهذلي، وطبعًا القباب ليس موجودا في المبهج، -والله أعلم- ولهذا قلنا مسألة الانفراد عن ابن الجزري تحتاج إلى دراسة وإعادة النظر في دراستها، وتحتاج أن تكون دراسة دكتوراة، إلا إذا ظهرت الدراسة التي يقوم بها الشيخ رضوان البكري في الجامعة الإسلامية فننظر ماذا سيصل إليه مع تمنياتنا له ولغيره من الباحثين بالتوفيق والسداد وتيسير الأمر.

(وَأَمَّا خَلَّادٌ فَرَوَاهَا عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَعَلَى ذَلِكَ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً كَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ سُفْيَانَ وَمَكِّيٍّ وَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنِ غَلْبُونَ وَالْهُذَلِيِّ).

لاحظ الشيخ جعلهما من المغاربة وهذا نبهني عليه بعض الإخوان في رسالة

على "واتس آب" وأعتقد هو الشيخ أحمد نواف المجلاد -حفظه الله- مر معنا في درس سابق وقال للمتكلم العبد الضعيف أن ابن غلبون أنه من المغاربة.

والشيخ أرسل رسالة بعد سماعه لهذا الدرس يعني للدرس السابق واستشكل، وحقيقةً هو في الذاكرة، هو ابن الجزري قال ابن غلبون من المغاربة لكن حقيقة لم استذكر هذا الموضع، وربما في غيره أيضًا.

لكن رجعت إلى المنظومة التي كتبها الشيخ إبراهيم السمنودي -رحمة الله عليه- في كتبه الأخيرة التي صدرت جامع الخيرات فيه من الأبيات منظومة نظمها في القراء بالنسبة إلى بلدانهم، عندما يقول الشيخ ابن الجزري المغاربة فهو نظم من هم؟ هؤلاء المغاربة، عندما يقول الشيخ: العراقيون، أو العراقيين من هم العراقيون، من هم العراقيوان، ومن هم البغداديون، فهذه منظومة الشيخ السمنودي -رحمة الله عليه-.

ولما رجعت إليها وجدته جعل ابن غلبون من المشارقة ولم يجعله من المغاربة، لكن هذا النص هنا كأن الشيخ ابن الجزري يعني عطفه على المغاربة، وعلى ذلك المغاربة قاطبةً يعني لو كان الأخير، يعني لو كان ذكرهما بعد الهذلي ربما يُفهم منه أنه يقصد ابن غلبون من المشارقة، لكن لما ذكره وسط المغاربة فهذا دليل على أنه يرى أنه من المغاربة هل اعتمد على أصوله -الله أعلم-، والهذلي طبعًا أكيد من المغاربة.

(وَفِي الْمُسْتَنِيرِ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ، وَأَظْهَرَهَا عَنْهُ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ كَابْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْعِزِّ وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْذانِيِّ وَسِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَخَصَّ بَعْضُ الْمُدْغِمِينَ عَنْ خَلَّادٍ الْخِلَافَ بِحَرْفِ الْحُجُرَاتِ فَذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى التَّخْيِيرِ، كَصَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ. فَرَوَى

الْإِدْغَامَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي -يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ محمد ابْنِ شَاذَانَ- وَالْإِظْهَارَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ- يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْوَزَّانِ).

طبعًا هنا تعليق نقلته عن الشيخ الإزميري -رحمه الله عليه- فقال: فأما التجريد فالمفهوم من النشر الإدغام فقط، ولكني رأيت فيه أنه ذكر الإظهار فقط إلا في الحجرات، فقرأ بالإدغام على عبد الباقي وبالإظهار على غيره ويحتمل تصحيف ما رأيته عن كتاب التجريد.

وقال المتولي -رحمه الله عليه-: بعد أن ذكر كلام الإزميري هذا: وقد رأيت فيه ما يوافق كلام الإزميري، ثم قال كلامًا ثم قال: وروى عبد الباقي عن خلاد: ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات:١١]؛ بالإدغام فحسب.

قال العبد الضعيف: ورجعت إلى النسخة الخطية من التجريد وليس فيها كلمة فحسب التي ذكر الإمام الهذلي ولعل سبب ذلك اختلاف النسخ -والله أعلم-.

نرجع لكلام ابن الجزري:

(وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّانِيُّ فِي الْجَامِعِ قَالَ لِي أَبُو الْفَتْحِ: خَيَّرَ خَلَّادٌ فِيهِ فَأَقْرَأَنِيهِ بِالْوَجْهَيْنِ، وَرَوَى فِيهِ الْإِظْهَارَ وَجْهًا وَاحِدًا صَاحِبُ الْعُنْوَانِ).

لاحظ هنا حتى الشيخ الداني في جامع البيان لم يذكر يعني عن خلّاد لم يذكر قراءة خلّاد بالوجهين لم يذكرها عن أحد شيوخه، يعني عادة الداني إذا اختُلف عن خلاد مثلا أو غيره من الرواة أن يقول قرأت على أبي الفتح بكذا، وقرأت على شيخي أبي الحسن بكذا.

هنا في هذه لم يذكر، وإنما قال: خيّر خلادٌ فيه بالوجهين، فهل الوجهان هل التخيير هذا من أبي الفتح أم من شيوخ أبي الفتح؟ -الله أعلم- لكن الشيخ يقول:

خيَّر خلاد، أبو الفتح يقول: التخيير هو من عند خلاد نفسه.

هل أبو الفتح قرأ بالوجهين؟ النص هنا واضح أن أبا الفتح أقرأ الداني بالوجهين، وقلنا كلمة أقرأ معناه أنه سمح له بقراءة وجهٍ غير الوجه الذي هو عن طريقه، لكن في هذه المسألة لا نعرف ما هو الوجه الذي رواه أبو الفتح عن خلاد.

لأن الداني في جامع البيان في هذا الموضع ذكر أحد الوجهين عن طرقٍ ليست عن خلاد، عن خلاد لكن ليست من كتاب التيسير، -الله أعلم- كلمة أقرأني بالوجهين تدل على أن أحد الوجهين متلوٌ والآخر مجاز أو إخبار أو رواية.

أي أن أحدهم تلاوة، أو أحدهم إخبار والآخر رواية، هذا الذي يفهمه العبد الضعيف، لأن كلمة أقرأني، ولهذا قلت لو أحد يجمع كلمة أقرأني في الكتب في كتب الداني، هي أكثر شيء عند الداني، لما يقول أقرأني وموجودة في جامع الروزبادي أيضًا في بعض المواقع وقفت عليها في كذا موقع يقول: وأقرأني.

فلو أخذنا هذه العبارات وأقرأني في كتب القراءات كلها وجُمعت وطُبق بها مع الأسانيد التي وردت فيها، سنخرج بفائدة، وهي ما هو الوجه المتصل الإسناد من الوجه الذي هو اختيار أو نسميه هو رواية وليس تلاوة، -والله أعلم-.

(الثَّانِي: (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) فِي الْبَقَرَةِ أَدْغَمَ الْبَاءَ مِنْهُ فِي الْمِيمِ إِدْغَامُ الْبَاءِ فِي الْمِيمِ أَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمْزَةَ وَقَالُونَ فَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَقَطَعَ لَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَالْكَافِي، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ بِالْإِدْغَامِ بِلَا خِلَافٍ، وَقَطَعَ لِقُنْبُلٍ بِالْإِدْغَامِ وَجْهًا وَاحِدًا فِي الْإِرْشَادِ وَالْمُسْتَنِيرِ، وَالْكَامِلِ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ).

لماذا لم يقل والغاية؟

(وَالْهُذَلِيُّ).

لماذا لم يقل الكامل.

(وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ).

من التعليقات القديمة قوله أي قول ابن الجزري أبو العلاء والهذلي بعد أن ذكر الكامل لأنه قال والمستنير والكامل والحافظ أبو العلاء والهذلي، ولم يُصرح بغاية الاختصار فيه دلالة على أنه يريد طريقيه الأدائيين، لكن يعكر على هذا أنه ليس للهذلي طريقٌ أدائية في رواية قنبل، ولا قراءة ابن كثير -والله أعلم-.

يعني لماذا هنا قال الكامل وهنا قال الهذلي، يُبحث عن هذا السبب.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَطَعَ بِهِ لِلْبَزِّيِّ وَجْهًا وَاحِدًا فِي الْهِدَايَةِ وَالْهَادِي، وَقَطَعَ بِهِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعَةَ صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ وَالْمُبْهِجِ، وَقَطَعَ بِهِ لِقُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَبُو الْعِزِّ وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُبْهِجِهِ وَهُوَ طَرِيقُ ابْنِ الْحُبَابِ وَابْنِ بَنَانٍ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ.

وَقَطَعَ بِالْإِظْهَارِ لِلْبَزِّيِّ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَفِي الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى لِلنَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ).

في المطبوع أبو ربيعة للبزي وهي زيادة ليست في النسخ ولا في الكفاية.

(وَلِقُنْبُلٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ).

في المطبوع لقنبل عن ابن مجاهد، إذا قلنا المطبوع نقصد طبعة الشيخ الضباع -رحمة الله عليه-.

(وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ طُرُقُهُمَا هُوَ الْإِظْهَارُ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّانِيَّ نَصَّ عَلَى الْإِظْهَارِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ لِابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ وَمِنْ رِوَايَةِ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي

رَبِيعَةَ، هَذَا لَفْظُهُ وَهَاتَانِ الطَّرِيقَتَانِ هُمَا اللَّتَانِ فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْإِدْغَامُ لِابْنِ كَثِيرٍ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي التَّيْسِيرِ لَهُ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنْ طُرُقِهِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، وَالْوَجْهَانِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ صَحِيحَانِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

المسألة التي كنا نتناقش فيها الأسبوع الماضي أحيانًا الداني يخرج وهذا من الخروج عن طريقه، للداني لا أدري هل جُمعت الطرق التي خرج بها الداني أو الأوجه التي خرج بها الداني عن طرقه، هل جمعت؟ لا أدري، لكن هذا الآن على أهل التحريرات أنهم لا يقرؤون بالوجهين لأن أحدهما خروجًا عن طرقه.

طبعًا بالنسبة للداني أما بالنسبة للشاطبي لا نناقش فيه أساسًا، أي خروج الشاطبي عن التيسير هذا لا نناقش فيه يُقرأ به وإن خالف من خالف، نعم الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور له بحث في زيادات الشاطبية على التيسير.

طالب: (١٥:٢٨).

الشيخ: الدكتور عبد الرحيم عبد الله عمر، له دور.

طالب: (١٥:٣٦).

الشيخ: ووصل إلى أي نتيجة؟ هو رأي الأستاذ الدكتور مع حفظ الألقاب، رأي الدكتور سامي معروف في التحريرات أساسًا، لكن رأي الدكتور عبد الله عمر أيضًا الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الله عمر، مع حفظ الألقاب أيضًا ما توصل إلى...، لكن عهدي به يقول إنه في التحريرات يعني ما غيره.

طالب: (١٦:١٥).

الشيخ: لا أتكلم عن الشاطبية.

طالب: (١٦:٢٨).

الشيخ: إن شاء الله.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا حَمْزَةُ فَرَوَى لَهُ الْإِدْغَامَ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَكَثِيرٌ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ، وَرَوَى لَهُ الْإِظْهَارَ وَجْهًا وَاحِدًا صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَصَاحِبُ الْمُبْهِجِ، وَقَطَعَ لَهُ به صَاحِبُ الْكَامِلِ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ وَفِي رِوَايَةِ خَلَّادٍ مِنْ طَرِيقِ الْوَزَّانِ.

وَكَذَلِكَ هُوَ فِي التَّجْرِيدِ لِخَلَّادٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَالْخِلَافُ عَنْهُ من رِوَايَتَيْهِ جَمِيعًا فِي الْمُسْتَنِيرِ وَغَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى الْإِظْهَارِ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى عَنْ خَلَّادٍ وَابْنِ جُبَيْرٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ).

طبعًا هذان ليسا من طرق النشر.

(وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا قَالُونُ فَرَوَى عَنْهُ الْإِدْغَامَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَهُوَ رِوَايَةُ الْمَغَارِبَةِ قَاطِبَةً عَنْ قَالُونَ. وَهُوَ الَّذِي عَنْهُ فِي التَّجْرِيدِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ. وَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ مِنْ طَرِيقَيْهِ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، وَالْمُبْهِجِ وَالْكَامِلِ، وَالْجُمْهُورُ وَكِلَاهُمَا صَحِيح -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ مِنَ الْجَازِمِينَ بِالْإِظْهَارِ وَجْهًا وَاحِدًا وَهُوَ وَرْشٌ وَحْدَهُ، وَوَقَعَ فِي الْكَامِلِ أَنَّهُ لِخَلَفٍ فِي اخْتِيَارِهِ وَهُوَ وَهْمٌ، وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ الْمُبْهِجِ لِلْكِسَائِيِّ وَهُوَ سَهْوُ قَلَمٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الثَّالِثُ: (ارْكَبْ مَعَنَا) فِي هُودٍ أَدْغَمَهُ أَيْضًا أَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ، وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ وَعَاصِمٍ وَقَالُونَ وَخَلَّادٍ. فَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ وَجْهًا وَاحِدًا مَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَابْنُ بَلِّيمَةَ وَصَاحِبُ الْعُنْوَانِ

وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِظْهَارِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ رِوَايَاتِهِ وَطُرُقِهِ سِوَى الزَّيْنَبِيِّ وَلَيْسَ فِي طُرُقِنَا.

وَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ مِنْ رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ النَّقَّاشُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ. وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِ وَالْكِفَايَةِ وَالْغَايَةِ وَالتَّجْرِيدِ، وَالْإِرْشَادِ وَالرَّوْضَةِ وَالْمُبْهِجِ.

وَخَصَّ الْأَكْثَرُونَ قُنْبُلًا بِالْإِظْهَارِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ. وَالْإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ. وَهُوَ الَّذِي فِي الْكِفَايَةِ فِي السِّتِّ وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ عَنِ الْبَزِّيِّ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَالْوَجْهَانِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ صَحِيحَانِ).

أيضًا أحد الوجهين خروج عن التيسير.

(وَأَمَّا عَاصِمٌ فَقَطَعَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِالْإِظْهَارِ، وَالْأَكْثَرُونَ بِالْإِدْغَامِ.

وَالصَّوَابُ إِظْهَارُهُ مِنْ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ حَفْصٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ).

وهذا عجب الشيخ يعني دائمًا يأخذ جامع البيان لتحقيق وتوثيق المعلومات عن الداني ومع ذلك لم يُسند إليه في الأسانيد، يعني لم يُسند إليه إلا بواسطة الإعلان للصفراوي.

فهو ليس من أصول النشر، وإن كان الشيخ ينقل عنه كما ما هو واضح، لكن نلاحظ هنا أنه رجَّح بنصٍ في الجامع أي أن هذه القضية الجامع ليس من أصوله ومع ذلك يُرجح الوجه اعتمادًا على كتابٍ خارج أصوله.

(وَرَوَاهُ ابْنُ سَوَّارٍ عَنِ الطَّبَرِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ عَمْرٍو عَنْ حَفْصٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ الْإِدْغَامَ لِغَيْرِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ عُبَيْدٍ، وَقَدْ رَوَى الْإِظْهَارَ نَصًّا عَنْ حَفْصٍ هُبَيْرَةُ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طالب: (٢٠:٢٨).

الشيخ: ما هو الذي رواه الإعلان من الجامع.

طالب: (٢٠:٤٠).

الشيخ: نعم لكن ما هي؟ هي هذه الإشكالية نحن نقول جامع البيان لس من أصول النشر كمصطلح عند العبد الضعيف، أصول النشر هي الكتب التي رويت أو ابن الجزري استقى منها الأسانيد في باب الأسانيد، أي كتاب في باب الأسانيد من بداية الكلام على إسناد قراءة نافع إلى نهاية إسناد قراءة خلف في اختياره، كل كتاب مذكور في هذا المقدار هذا أصل النشر.

الكتب الأخرى التي بما فيها جامع البيان، بما فيها المنتهى للخزاعي، بما فيها الإقناع لابن الباذش، كل تلك الكتب لا نعتبرها أصول في النشر.

ليس الأصل أنه نقل عنه، الأصل أنه استقى منه، أما إذا أردنا أن نقول مراجع ابن الجزري، مرويات ابن الجزري ندخل الجامع وندخل الإقناع وندخل كل الكتب التي...، وندخل بستان الهدى وندخل أي كتاب من الكتب التي ذكرها قبل مبحث الأسانيد.

جامع البيان ليس له ذكرٌ في قسم الأسانيد، وحتى الطرق التي ينسبها الشيخ ابن الجزري وهذا مر معنا سابقًا لكن من باب التذكير حتى الطرق التي ينسبها ابن الجزري إلى الداني وليست في التيسير.

بعضها في جامع البيان، وبعضها ليست في جامع البيان، فنقول جامع البيان ليس من أصول النشر بهذا المفهوم، لأننا نجهل ما هي الطرق التي قرأ بها ابن الجزري من كتاب جامع البيان، ولا يمكن أن نعرفه نعرف ذلك إلا إذا وقفنا على الإعلان.

أي على قسم الأسانيد في كتاب الإعلان للصفراوي، لأن الإعلان للصفراوي، الصفراوي لم يقرأ بكل الطرق التي في جامع البيان، وإنما انتقى منها بدليل عبارة الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا قَالُونُ فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ فِي التَّبْصِرَةِ).

في التبصرة المطبوعة بالإظهار الحاشية رقم واحد في التبصرة في الإظهار، فلعل ذلك سبق القلم من المؤلف أو اختلاف نسخ.

(وَالْهِدَايَةِ، وَالْكَافِي، وَالتَّلْخِيصِ).

طبعًا تلخيص ابن بليمة، أما تلخيص أبو معشر فنص على الاختلاف لقالون، لكن هذا أيضًا فيه وجه في عبارة الشيخ ابن الجزري، أيضًا فيه وجه بما أنه أبو معشر نص على الاختلاف معناه أنه ذكر الإدغام.

أي معناه أنه نص له على ذكر الإدغام، فمثل هذا لا يُعترض به على الشيخ ابن الجزري.

طالب: (٢٤:٠٢).

الشيخ: (وَأَمَّا قَالُونُ فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ فِي التَّبْصِرَةِ).

طالب: (٢٤:١٠).

الشيخ: معنى فقطع صحيح، فقطع ابن الجزري لا يمكن الإجابة عنه بأنه أو احتمال النسخة التي عنده، بما أنه قال فقطع أنا ذهلت عن كلمة فقطع، فقُطع له كأن الشيخ ابن الجزري يقول فقطع أبو معشر لقالون بكذا.

(وَالْهَادِي، وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ).

أي ابن غلبون.

(وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِظْهَارِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى.

وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى تَخْصِيصِ الْإِدْغَامِ بِطَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَالْإِظْهَارِ بِالْحُلْوَانِيِّ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ.

وَعَكَسَ ذَلِكَ فِي الْمُبْهِجِ فَجَعَلَ الْإِدْغَامَ لِلْحُلْوَانِيِّ، وَالْوَجْهَانِ عَنْ قَالُونَ صَحِيحَانِ.

وَهُمَا فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ).

طبعًا عكس ذلك أنه لا إشكال في ذلك لأنه ربما يرى في الكفاية اختار هذا الوجه وهو في المبهج اختار ذلك الوجه.

(وَأَمَّا خَلَّادٌ فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْإِظْهَارِ لَهُ وَهُوَ الَّذِي فِي الْكَافِي وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ.

وَقَطَعَ لَهُ صَاحِبُ الْكَامِلِ بِالْإِدْغَامِ وَهُوَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ عَنْهُ، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْخُنَيْسِيُّ وَعَنْبَسَةُ بْنُ النَّضْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ كُلُّهُمْ عَنْ خَلَّادٍ وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْ خَلَّادٍ فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَقَدْ صَحَّا نَصًّا وَأَدَاءً.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ وَهُمُ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَخَلَفٌ وَوَرْشٌ وَخَلَفٌ عَنْ حَمْزَةَ، وَرَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْإِظْهَارَ عَنْ يَعْقُوبَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّذْكِرَةِ وَهو فِي الْكَامِلِ أَيْضًا تَبَعًا لِابْنِ مِهْرَانَ، وَإِنَّمَا وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتَيْ رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ آخُذُ.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ بِالْإِدْغَامِ عَنْ وَرْشٍ، يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَذَا

أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ الْحَمَّامِيِّ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

الرَّابِعُ (نَخْسِفْ بِهِمُ)، فِي سَبَأٍ، فَأَدْغَمَ الْفَاءَ فِي الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ إِنْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْكِسَائِيُّ وَأَظْهَرَهَا الْبَاقُونَ.

الْخَامِسُ الرَّاءُ السَّاكِنَةُ عِنْدَ اللَّامِ نَحْوَ (وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ)، (يَغْفِرْ لَكُمْ)، (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ)، وَ(يَنْشُرْ لَكُمْ)، وَ(أَنِ اشْكُرْ لِي) فَأَدْغَمَ الرَّاءَ فِي اللَّامِ فِي ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ. وَاخْتُلِفَ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ).

أعتقد في جامع البيان مرت عليَّ عبارة لكن -سبحان الله- نسيتها، واطلعت عليها مؤخرًا في آخر اليوم، هناك نص في جامع البيان يقول إن هذا الإدغام لأبي عمرو لم يرد نصًا، وإنما أداءً عبارة مثل هذا فنراجعها في جامع البيان.

طالب: (٢٧:٣٨).

الشيخ: على حسب علمي لم تناقش بعد، رسالة النص والأداء في جامعة الأميرة نورا، أو البحث في جامعة الأميرة نورا، والبحث تابع لجامعة الإمام أعتقد على حسب علمي لم تناقش إلى الآن.

(فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، وَأَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ وَكِفَايَتِهِ، وَأَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ وَصَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ وَصَاحِبُ الْمُبْهِجِ وَالْكِفَايَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ، وَرَوَاهُ بِالْإِظْهَارِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ وَابْنُ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ عَنِ الدُّورِيِّ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيُّ وَالْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ، وَانْفَرَدَ بِالْخِلَافِ عَنِ السُّوسِيِّ، قلتُ).

أي ابن الجزري.

(قُلْتُ: وَالْخِلَافُ مُفَرَّعٌ عَلَى الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، فَمَنْ أَدْغَمَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ لِأَبِي عَمْرٍو لَمْ يَخْتَلِفْ فِي إِدْغَامِ هَذَا، بَلْ أَدْغَمَهُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَمَنْ رَوَى الْإِظْهَارَ اخْتُلِفَ

عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ الدُّورِيِّ.، فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِدْغَامَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِظْهَارَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْإِدْغَامِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو).

طالب: (٢٨:٥٦).

الشيخ: نعم لكن هذا كلام طبعًا ليس كلام ابن الجزري، المسألة أو التفريع هذا يظهر أنه أخذه من الداني، والداني يظهر أنه أخذه من ابن غلبون من شيخه، وابن غلبون شيخه يظهر أنه أخذه من أبيه في الإرشاد، لكن في الإرشاد والله راجعت المسألة لكن لا أستطيع أن أجزم الآن أنه في الإرشاد لكن ٨٠٪ قد يكون في الإرشاد.

فيكون هذا التفريع أول من ذكره من طريق الداني هو ابن غلبون الأب وهذه تحتاج إلى مراجعة.

فنصححها –إن شاء الله– الحصة القادمة إذا ما نسيت، هذا الكلام كله منقول من كتاب جامع البيان.

(وَبِالْإِدْغَامِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ).

هذا هو طريق التيسير.

(عَنْ قِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَهِيَ الطَّرِيقُ الْمُسْنَدَةُ فِي التَّيْسِيرِ؛ قَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَدْ بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِدْغَامِ إِلَى الْإِظْهَارِ اخْتِيَارًا وَاسْتِحْسَانًا وَمُتَابَعَةً لِمَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتِّ سِنِينَ).

هذا الكلام أيضًا يعني مذكور في الإرشاد.

(قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فَإِنَّمَا هُوَ فِي وَجْهِ إِظْهَارِ

الْكَبِيرِ. أَمَّا فِي وَجْهِ إِدْغَامِهِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْغَمَ الرَّاءَ الْمُتَحَرِّكَةَ فِي اللَّامِ فَإِدْغَامُهَا سَاكِنَةً أَوْلَى وَأَحْرَى -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

هذا كلام الداني.

(السَّادِسُ اللَّامُ السَّاكِنَةُ فِي الذَّالِ إِدْغَام وَذَلِكَ (مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ) حَيْثُ وَقَعَ كَقَوْلِهِ: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)، (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ) فَأَدْغَمَهَا أَبُو الْحَارِثِ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَأَظْهَرَهَا الْبَاقُونَ.

السَّابِعُ الدَّالُ عِنْدَ الثَّاءِ إِدْغَام وَهُوَ مَوْضِعَانِ فِي آلِ عِمْرَانَ (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا)، (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ) فَأَدْغَمَ الدَّالَ فِي الثَّاءِ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ، وَأَظْهَرَهَا الْبَاقُونَ.

الثَّامِنُ الثَّاءُ فِي الذَّالِ، وهو مَوْضِعٌ وَاحِدٌ (يَلْهَثْ ذَلِكَ) فِي الْأَعْرَافِ فَأَظْهَرَ الثَّاءَ عِنْدَ الذَّالِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَعَاصِمٌ وَهِشَامٌ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُمْ.

فَأَمَّا نَافِعٌ فَرَوَى إِدْغَامَهُ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ سُفْيَانَ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ بَلِّيمَةَ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْجُمْهُورُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَشَارِقَةِ، وَرَوَاهُ ابْنُ سَوَّارٍ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَكَذَلِكَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَنْ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ.

وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عَنْ قَالُونَ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِّيِّ وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِظْهَارِ بَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَبَعْضُهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَالْحُلْوَانِيِّ وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَهُوَ من طَرِيقُ إِسْمَاعِيلَ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَرَوَى إِظْهَارَهُ عَنْ وَرْشٍ،

جُمْهُورُ الْمَشَارِقَةِ وَالْمَغَارِبَةِ وَخَصَّ بَعْضُهُمُ الْإِظْهَارَ بِالْأَزْرَقِ وَبَعْضُهُمْ بِالْأَصْبَهَانِيِّ.

وَرَوَى إِدْغَامَهُ عَنْ وَرْشٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ، وَرَوَاهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَغَيْرِهِ وَاخْتَارَهُ الْهُذَلِيُّ.

وَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ فَرَوَى لَهُ أَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ الْإِظْهَارَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْعِزِّ فِي كِفَايَتِهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ إِلَّا مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ وَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ.

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ أَيْضًا، وَعَنْ قُنْبُلٍ إِلَّا الزَّيْنَبِيَّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ إِلَّا مِنْ طريق رِوَايَةِ الْقَوَّاسِ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ من غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ فُلَيْحٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْخُزَاعِيُّ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ فَقَطْ، وَكُلُّهُمْ رَوَى الْإِدْغَامَ عَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ ابْنِ كَثِيرٍ.

وَأَمَّا عَاصِمٌ فَاخْتَلَفُوا عَنْهُ أَيْضًا فَقَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: أَقْرَأَنِي فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ لِعَاصِمٍ فِي جَمِيعِ طُرُقِهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللهِ يَعْنِي أَبَا أَحْمَدَ السَّامَرِّيَّ بِالْإِظْهَارِ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بِالْإِدْغَامِ قَالَ، وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْوَلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو عَنِ الْأُشْنَانِيِّ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ حَفْصٍ بِالْإِظْهَارِ).

طالب: (٣٤:٠٢).

الشيخ: أقرأني معناه أنه رواية وليس تلاوة.

طالب: (٣٤:١٩).

الشيخ: هذا معناها اللغوي أقرأني تلاوة أي عندنا الداني وعندنا أبو الفتح فارس يأتي الداني ويقرأ على أبي الفتح فارس هنا يقول الداني قرأت على أبي الفتح

فارس، يأتي الداني يقرأ مثلا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]؛ يقول له أبو الفتح أقرأ ما لك يوم الدين، يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]؛ المرة الأولى الداني يقول قرأت على أبي الفتح **بملك**، المرة الثانية يقول الداني أقرأني أبي الفتح **مالك**، وهذا هو الصحيح.

طالب: (٣٥:١٥).

الشيخ: لا ليس صحيحا ليس شيئًا واحدًا، المؤدى واحد لكن هذا تلاوة وهذا رواية، التلاوة أنه يأتي يقول: يريد أقرأ عليك رواية حفص، ويقرأ مثلًا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]؛ أبو الفتح يقول له أقرأ ملك يوم الدين.

فقرأ ملك يوم الدين، لكن الإسناد حق ملك ما هو الإسناد حق مالك هذه الإشكالية.

وثاني شيء لما يقول اقرأ فهنا كأنه يقول اروِ عني هذا الوجه رواية ليس تلاوة، وإلا ما الفرق بينهما في اللغة؟ لما يقول أبي بن كعب أقرأني رسول الله ﷺ في الأحاديث أقرأني رسول الله ﷺ.

ماذا يعني أقرأني رسول الله ﷺ، لماذا لا يقول قرأت على رسول الله ﷺ؟ لما يقول جبريل، يقول للنبي ﷺ أقريء عائشة السلام، يعني قل لعائشة إن جبريل يقول لك السلام عليكم.

فكلمة أقرأني أنا والله لا أدري هل فيها بحث، فكلمة أقرأني أنا والله لا أدري

هل بحثت أو لا، ولهذا إذا طبقناها في المعنى اللغوي، وإذا طبقناها في مفهوم المحدثين، وطبقناها حتى عند القراءات، وبالذات هي كثيرة عند جامع البيان، هي كثيرة عند الداني سواء في المفردات، وسواء في التيسير، وسواء في الجامع.

التيسير لاحظ الأوجه الكلمات التي يقول فيها الداني أقرأني وأنا عملت عليها شبه استقراء ما بحثتها كلها أخذت منها نماذج فوجدت إن الكلمة أو الوجه الذي يقول فيه الداني أقرأني أبو الفتح مثلا أو أقرأني أبو الحسن، هذا الوجه ليس من الطريق الذي جاء به في التيسير.

تقول لي كيف عرفت؟ أقول عرفت عن طريق جامع البيان أو من المفردات، فكلمة أقرأني رأيي الشخصي الضعيف ليست هي قرأت نهائيًا، الذي يقول -والله أعلم- أن أقرأني رواية ولا تأخذ حق التلاوة نهائيًا.

مثل المسألة المشهورة: وزادني النجاد في (فظلتم تفكهون) لكن لماذا هنا يقول وزادني؟ معناه أنه جاء بها من طريقٍ آخر.

طالب: (٣٨:٠٩).

الشيخ: كيف لا، الشيخ عمر يقول إنه أقرأني وقرأت شيء واحد، لكن الشيخ عمر الشعلان من الكويت يقول: أن أقرأني وقرأت ما بينهما فرقٌ، العبد الضعيف يقول بينهما فرقٌ وهذا الذي قد بُيِّن، وضربت له مثال على مسألة مذهبي ومذهبه واحد، لكن الآن الشيخ يرجع في كلامه.

هو قال وزادني وفي مواضع يقول: وأقرأني الفارسي الذي هو عبد العزيز بن غسان.

طالب: (٣٩:١٥).

الشيخ: نعم في فظلتم تفكهون وأختها، مشافهة يعني ماذا؟

طالب: (٣٩:٣٢).

الشيخ: أخبرك مشافهة المالكي هي نفسها، وهذه المشافهة ما قرأها عليه، الشيخ عمر والشيخ خالد والدكتور عبد الرحمن والدكتور تركي ومن يتابعونا على الانترنت، هل ترون فرقٌ يا أيها المتخصصون في القراءات الباحث في علم القراءات من خلال اطلاعك على كتب القراءات أو من خلال فهمك لأساليب مصطلحات القراءات هل ترى وجود فرق بين عبارة أقرأني يعني عندما يقول الداني أقرأني أبو الفتح وبين عبارة أن يقول الداني وقرأت على أبي الفتح، هل بينهما فرقٌ جوهري أو أن قرأت هي أقرأني وأقرأني هي قرأت، نرجو من يستمع إلى هذا يدلو بدلوه في الصفحة، -إن شاء الله ننقل الأقوال-.

الدكتور عبد الرحمن في تعليق؟ دكتور تركي في تعليق؟

طالب: (٤١:٣٢).

الشيخ: الإظهار والإدغام، هو في المخطوط كما في المخطوطات كما هو الآن، كما هو هنا هذا في المخطوطات، وهذان الوجهان يعني ربما....

فأما نافع فروى إدغامه استدراك وجيه، فرواه من رواية أبو محمد مكي، طبعًا الدكتور عبد الرحمن الزايدي عنده إشكال يقول: فأما الشيخ ابن الجزري يقول: فأما نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون أبو محمد مكي وذكر من قرأ به بالإدغام، ثم قال: (وعلى أبي الفتح فارس كذا، وهذان الوجهان في التيسير)، بعد هذه العبارة وهذان الوجهان في التيسير والشاطبية، ابن الجزري يقول: ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيين.

الدكتور عبد الرحمن اقتراحه أو استدراكه يقول: هل هذه العبارة أو هذان الوجهان في التيسير والشاطبية هذا محلها، أم أن في العبارة تقديمًا وتأخيرًا ويكون

محلها بعد نهاية الكلام عن قالون، الجواب في المخطوط هذا هو السياق، والإشكال وجيهٌ.

نبحث له عن تعليل، -الله أعلم-.

طالب: (٤٤:٠٥).

الشيخ: عندك المشارق للقاضي عياض إذا كان موجود أنزله حلو.

طالب: (٤٤:٤٤).

الشيخ: اصطلاح لمن؟ لكنه موجود عند غير الداني، طبعًا الشيخ إبراهيم مجاهد جاءنا بنص عن الإمام السيوطي -رحمه الله عليه- نقلا عن الخطيب البغدادي، أن الإمام مالك سُئِل عن الكتب التي تُقرأ عليه.

هل يقول الراوي حدثني؟ فقال الإمام مالك: -أنا أنقل كلام الشيخ كريم مجاهد -حفظه الله- الشاهد هو أن الرجل إذا قرأ القرآن على الرجل يقول أقرأني، الرجل الأول الذي هو التلميذ إذا قرأ على الشيخ يقول أقرأني هذا النص عن السيوطي أو عن الخطيب البغدادي بواسطة الإمام السيوطي -رحمة الله عليهما جميعًا-.

المهم أننا طرحنا الإشكال على الإخوان من يستمع إلينا ربما يدلو بدلوه.

(وَأَمَّا عَاصِمٌ فَاخْتَلَفُوا عَنْهُ أَيْضًا فَقَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِه).

وهذه من فائدة هذا الدرس، فائدة هذه الدروس هو هذه المناقشات وطرح المسائل العلمية والإشكالات، حتى يشترك معنا الجميع.

طالب: (٤٤:٤٦).

الشيخ: ما هي مشكلة، هو لما يقول الداني مثلا يقول أقرأني أبو الفتح، أبو

الفتح نفسه هو قرأ بهذه الكلمة بإسناده، لكن هذا الإسناد الذي و ليس هو الإسناد الذي يسير عليه الداني، أي مثلا عندما يأتي عند كلمة لحفص فيها وجهان، والتيسير اختار وجهًا واحدًا، التيسير ذكر إسناده مثلًا عن أبي الفتح، ما جاء عند حفص له فيها وجهان، كمثال الطريق الخاص به أنه فيها هذا الوجه عن أبي الفتح بالضمة، فلما يصل إلى هذا بالضمة أبو الفتح فارس يقول للداني يقول اقرأ بالفتح اقرأ بوجه الفتح، هذا الوجه الخاص بالفتح الإمام أبو الفتح لم يروه بالسند الذي رواه الذي عند الجزري في التيسير هو أبو الفتح عن السامري أو أبو الفتح عن عبد الباقي.

أبو الفتح في هذه الكلمة عن حفص قرأ على عبد الباقي بالضم، وقرأ على السامري بالفتح، لما جاء الداني يقرأ على أبي الفتح بسند عبد الباقي الذي عنده الفتح قال له لا اقرأ بالضم.

الضم هذا ما قرأه على عبد الباقي، قرأه على من؟ على السامري، فأصبح هذا الضم ليس هو السند الخاص بـ السامري، ليس هو السند حق التيسير، هذا الذي نريد أن نقول، ليس معنى هذا أن ليست هي متلوة، هي تلاوة بالنسبة للشيخ أبي الفتح، لكنها بالنسبة للداني ليست تلاوة، لأنها خارجة عن سنده وجيء بها من سند آخر.

طالب: (٤٤:٤٨).

الشيخ: الشيخ عمر يقول كيف فسرت، السؤال للعبد الضعيف، كيف فسرت حديث النبي ﷺ أقرأني؟

الجواب في كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض إذا لم تخني الذاكرة فيها، وكلمة -وإن شاء الله- أرسلها لكم في الجروب، فيها -سبحان الله- ويعلم الله أن

هذا الكلام كله كان يقوله العبد الضعيف قبل أن اطلع على كلام الشيخ الإمام القاضي عياض، فلما وجدته في القاضي عياض استأنس الإنسان به وأصبح عنده مستند من عالم جليلٍ، -إن شاء الله بإذن الله- أصوره في الجروب -بإذن الله تعالى- ومن عنده القاضي عياض بحق عن هذه المسألة.

أقرأني حتى في الشاملة تكتب أقرأني سيأتيك بالنصوص وبالشرح -إن شاء الله-.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طالب: (٥٠:١١).

الشيخ: هذا كلامه، الشيخ إبراهيم مجاهد الآن فتح لنا كتاب مشارق الأنوار فوجد الشيخ القاضي عياض يقول: النص ما هو نص الكلمة؟ فكلمة أقرأ في الحديث ماذا قال الشيخ القاضي عياض؟ قال:

طالب: (٥٠:٤٠).

الشيخ: وهناك مواضع أخرى غير هذه.

المهم صار عندنا قولان، قول الإمام مالك، كلام الإمام مالك ظاهره أنه ليس هناك فرق بين أقرأني وقرأت، وكلام القاضي عياض أقرأني أي جعلني أقرأ.وضحت؟

طالب: (٥١:٢٠).

الشيخ: خاصة إذا ما كان عن كتب المالكية.

طالب: (٥١:٣٣).

الشيخ: المهم مسألة ويُحتاج أن يُكتب فيها بحث، وحسب التصور أنه بحث

ماجستير لكثرة النصوص التي فيها ولا تقصر على الداني، هي عند الداني كثيرة جدًا لو أخذت عند الداني عن كتبه ستأتيك حتى من كتاب الواضح، حتى في كتاب الواضح الذي هو مفقود الآن، المنقولات التي في المنتوري أحيانًا يقول فيها كلمة أقرأني فلهذه تُجمع من كتب الداني ومن النصوص الموجودة في المنتوري شرحه على ابن بري، ومع كتب القراءات الأخرى الكبيرة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:(وَقَطَعَ لَهُ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْخَبَّازِيُّ مِنْ رِوَايَتِي أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصٍ، وَغَيْرِهِمَا بِالْإِظْهَارِ وَذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ حَفْصٍ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَرَوَى الْجُمْهُورُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَالْمَشَارِقَةِ عَنْ عَاصِمٍ مِنْ جَمِيعِ رِوَايَاتِهِ الْإِدْغَامَ وَهُوَ الْأَشْهَرُ عَنْهُ.

وَأَمَّا أَبُو جَعْفَرٍ فَالْأَكْثَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَلَى الْأَخْذِ لَهُ بِالْإِظْهَارِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَنَصَّ لَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ عَلَى الْإِدْغَامِ وَجْهًا وَاحِدًا).

طبعًا الخزاعي ليس من أصوله.

(وَاخْتَارَهُ الْهُذَلِيُّ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ له مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ لَهُ بِسِوَاهُ).

وطبعًا أبو بكر بن مهران وأبو الفضل الخزاعي في مرتبة واحدة، يعني كلاهما طبقة واحدة.

(وَأَمَّا هِشَامٌ فَرَوَى جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ عَنْهُ الْإِظْهَارَ وَأَكْثَرُ الْمَشَارِقَةِ عَلَى الْإِدْغَامِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَعَلَى الْإِظْهَارِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُبْهِجِ وَالْكَامِلِ، وَالْمُنْتَهَى وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ لَهُ الْإِدْغَامَ مِنْ طَرِيقِ هِبَةِ اللهِ الْمُفَسِّرِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، قلت)؛

أي ابن الجزري.

(قُلْتُ: فَقَدْ ثَبَتَ الْخِلَافُ فِي إِدْغَامِهِ وَإِظْهَارِهِ عَمَّنْ ذَكَرْتُ، وَصَحَّ الْأَخْذُ بِهِمَا

جَمِيعًا عَنْهُمْ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهَرُ).

أي تريد أن تقول إن تركز على بيان الأشهر أنه الإدغام، وإذا نصبت أن تركز على الإدغام هو الأفضل أيهما أجمل وأبلغ، أن نقول الإدغام أشهر، أو الأشهر هو الإدغام، الاثنين جيدان.

(وَإِنْ كَانَ الْأَشْهَرُ عَنْ بَعْضِهِمُ الْإِدْغَامُ، وَعَنْ آخَرِينَ الْإِظْهَارَ).

إذًا هنا الشيخ يركز على الإدغام، إذًا نقول: وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام وعن آخرين الإظهارُ وكلاهما صحيح.

(فَإِنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ وَيَصِحُّ فِي الِاعْتِبَارِ هُوَ الْإِدْغَامُ).

هو التركيز على الإدغام.

طالب: (٥٥:١٠).

الشيخ: قرأت ولم أخذ به أي لم أختره.

مثل زوائد الشاطبية هو لا يأخذ بها هو قرأ بها، لكنه لم يأخذ بها، لم يخترها، وأمثلة كثيرة أوجه في بعض الكتب قرأ بها لكنه هنا لم يأخذ بها، الأسانيد التي في الكتب هو قرأ بها لكنه في النشر لم يأخذ بها كلها.

إذا خالف الاختيار مشكلة، لكن هل هو هذا الاختيار الذي أخذه أو قرأ به ولم يختره، أو قرأ به ولم يأخذ به، أنا أقول إذا كان عن الشاطبي وعن الداني يؤخذ به، لأنه قرأه، ولأن الداني لم يرجع عنه.

طالب: (٥٦:١١).

الشيخ: إذا صرح قال لم يأخذ، الشاطبي والداني لا يماثلهما أحد من الرواة، أنا أتكلم في القراءات السبعة لأنهم هم الأصل هم أصل القراءات السبعة الداني

والشاطبية، والشاطبي أهم من الداني.

ليس الشاطبي كشخص الشاطبي كشخص والداني كشخص وابن الجزري كشخص هؤلاء كلهم أئمة نتعبد الله بحبهم، وكلهم عينٌ لكن نحن نتكلم إذا قلنا الشاطبي نظم الشاطبية وكتاب التيسير كتاب النشر، إذا ميزنا بين الأئمة فإن التمييز إنما هو في الكتب ليس في أشخاصهم، كلاهما في مرتبة واحدة في القلب والتقدير والاحترام.

فعندما أقول الشاطبي أهم من الداني أقصد الشاطبي أهم من التيسير، هذا الذي يقصده، لا نقول الشاطبي أفضل أو الداني أفضل، كلاهما واحد في هذه المسألة.

هذه مسألة تحتاج أيضًا دراسة لماذا تركه، هل تركه عن ضعف، لأنه أحيانًا يصرح أنه ضعيف، هل تركه عن عدم اتصال؟ -الله أعلم- فيختلف باختلاف السبب -والله أعلم-.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**لَوْلَا صِحَّةُ الْإِظْهَارِ عَنْهُمْ عِنْدِي لَمْ آخُذْ لَهُمْ وَلَا لِغَيْرِهِمْ بِغَيْرِ الْإِدْغَامِ**).

وهذه المسألة أيضًا من منهج ابن الجزري لولا صحة كذا كما ذكر هناك في الكلمات التي ذكرناها، أي لولا أنهما صحا عند الداني لما قرأنا بهما.

(**وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَسَكَنَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا يَجِبُ الْإِدْغَامُ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، وَلَا مَانِعَ هُنَا**).

لأن موانع الإدغام مرت معنا، فقد حكى الأستاذ ابن مهران الإجماع على إدغامه فقال ما نصه: وقد أجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله: يلهث ذلك.

إِلَّا النَّقَّاشَ فَإِنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ الْإِظْهَارَ فِيهِ لِابْنِ كَثِيرٍ وَعَاصِمٍ بِرِوَايَةِ حَفْصٍ وَنَافِعٍ

بِرِوَايَةِ قَالُونَ. قَالَ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَذْكُرُ الْبُخَارِيُّ الْمُقْرِئُ لِابْنِ كَثِيرٍ وَحْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ عَلَى مَا يَخْرُجُ من اللَّفْظِ قَالَ، وَقَالَ الْآخَرُونَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مُدْغَمًا قَالَ وَهُوَ الصَّحِيحُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طبعًا هذه من المسألة التي كنا نقولها قبل قليل أن الشيخ يُرجح أو يُرجح أحد الأقوال من كتاب ليس من مصدره، لأن هذا كلام الشيخ ابن مهران هو في كتابه المبسوط، والمبسوط ليس من أصول النشر يعني لم يأخذ منه أي طريقٍ.

(التَّاسِعُ الذَّالُ فِي التَّاءِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الذَّالِ خَاءٌ إِدْغَام نَحْوَ قَوْلِهِ: (اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ)، (قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ)، وَ(ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ)، وَ(لَتَّخَذْتَ) فَأَظْهَرَ الذَّالَ عِنْدَ التَّاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ رُوَيْسٍ فَرَوَى الْحَمَّامِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ وَابْنُ الْعَلَّافِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَنِ النَّخَّاسِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ الْإِظْهَارِ.

وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِ وَالْكِفَايَةِ وَالْإِرْشَادِ وَالْجَامِعِ وَالرَّوْضَةِ، وَغَيْرِهَا. وَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ مِقْسَمٍ كِلَاهُمَا عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ. وَكَذَا رَوَى الْخَبَّازِيُّ وَالْخُزَاعِيُّ عَنِ النَّخَّاسِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ. وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ وَابْنُ مِهْرَانَ فِي غَايَتِهِ.

وَرَوَى الْجَوْهَرِيُّ عَنِ التَّمَّارِ الْإِظْهَارَ فِي حَرْفِ الْكَافِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) فَقَطْ، وَالْإِدْغَامَ فِي بَاقِي الْقُرْآنِ، وَكَذَا رَوَى الْكَارَزِينِيُّ عَنِ النَّخَّاسِ. وَهُوَ الَّذِي فِي التَّذْكِرَةِ وَالْمُبْهِجِ).

طالب: (٦٠:٣٣)

الشيخ: إذا لم يقل الشيخ ابن الجزري انفردًا لا نستطيع أن نقول انفرادا العبد الضعيف لا يستطيع، لا أدري.

طالب: (٦٠:٥٤).

الشيخ: لا قياس في الطرق، أنا شخصيًا لا أدري لا أستطيع لأن مفهوم الانفرادة عن ابن الجزري ما هو، هي هذه الإشكالية، إذا كان المقصود الانفرادة المعنى السهل المتبادر لكل واحد وهو ليس كذلك عند ابن الجزري، إذا كان المقصود أن الانفراد أن هذا الشخص فقط هو ما وافقه أحد، في كلمات انفرد بها أبو جعفر ما وافقه فيها أحد، كلمات لحفص ما وافقه فيها أحد فهي انفرادة.

لكن هذا المعنى ليس هو المقصود عند الإمام ابن الجزري، فما هو المقصود عند ابن الجزري، العبد الضعيف يقول دائمًا إلى الآن لا أعرف ما هو مقصود الإمام ابن الجزري في الانفرادة، حولنا فيها يمين شمال مثلما يقولون قلنا يمكن هذا المعنى هو المقصود طبقناه جاء معنا في بعض المسائل انتقد في بعض المسائل الأخرى، فتوقفت فلهذا لا أعرف، ولا أناقش أي أحد عندما يفهم أن الانفرداة عن ابن كثير كذا.

مع أنني قرأت الأسبوع الماضي كان كتاب ُطبِع "جديد" لأحدى الأخوات الدكتورات -أسعدها الله- كتاب طُبع في الأردن عن انفرادات الإمام ابن الجزري أعتقد في الأصول فقط، هو كتاب جديد ربما ما وصل الآن إلى المكتبة قرأت عنه في "فيس بوك" قد يكون هذا الكتاب حل مشكلة في هذا المصطلح، أنا لا أعرف الباحثة ولم أطلع على الكتاب لكن عنوان الكتاب مهم جدًا في الدراسات النشرية، ونحاول -إن شاء الله- إذا اطلعنا عليه أن نستفيد منه.

طالب: (٦٣:٣٢).

الشيخ: المشكل أن أول شيء معنى واحد إذا عرفنا أن الشيخ ابن الجزري يقصد هذا المعنى، ثم ننظر إلى النسبة أو كذا، يكون نصف الطريق، لكن المشكلة المعاني التي هدانا الله لها حاولت أن أقوم بدراسة عليها لم استطع، كما قلت باللهجة العامية "ما ركبت معي".

أحيانًا أقول يعتمد على أول مذكور أيضًا تحصّلها في موضعين أو ثلاثة، تأتي مواضع أخرى لا تجدها، مثلا تقول على قدمهم سنًا نفس الشيء، تقول مثلا على المجموعة المذكورة في الطريق نفس الشيء، تسير معك في جهة، وتأتيك أشياء أخرى لا تنضبط معك، فلهذا قلت تحتاج إلى تفرغ.

أي تحتاج إلى ذهن متفرغ لتتبع مسائل الانفرادات عند ابن الجزري، لو خرج بحث يحل لنا هذه المشكلة وبالأدلة العلمية، وتكون أدلة غير خاطئة ما فيها خطأ منهجية مطردة، أرى أنه من أهم الدراسات على كتاب النشر، حتى أهم من تحقيق النشر.

لكن كدراسة على الانفرادات في حد ذاتها. أرى أنها من المسائل المهمة في هذا الباب، في خدمة النشر، الدكتور تركي تذكر أن الكتاب اسمه: [**انفرادات القراء عند ابن الجزري في كتاب النشر**] تأليف الدكتورة دانا الزغول.

هذا اسم الكتاب -الله يسعدها ويوفقها إن شاء الله- ويجعل النفع في هذا الكتاب، ونطلع عليه -إن شاء الله- ويستفاد منه، فنقول من أهم الموضوعات في كتاب النشر حقيقةً التي لم يسلط عليها الضوء كثيرًا هي مسألة ما مقصود الشيخ ابن الجزري عندما يقول انفرد فلان، لو حلت هذه المشكلة ممتاز جدًا ودراسة تكون دراسة مؤهلة بل من أهم الدراسات في كتاب النشر وفي توضيح بعض خفايا منهج ابن الجزري في ذلك -والله أعلم-.

۞ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الْعَاشِرُ: الذَّالُ فِي التَّاءِ (فَنَبَذْتُهَا) مِنْ سُورَةِ طه: فَأَدْغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ فَقَطَعَ لَهُ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً بِالْإِظْهَارِ وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالتَّلْخِيصِ،

وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَغَيْرِهَا. وَقَطَعَ لَهُ جُمْهُورُ الْمَشَارِقَةِ بِالْإِدْغَامِ.

وَهُوَ الَّذِي فِي الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، وَالْمُسْتَنِيرِ، وَالْكَامِلِ، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَغَيْرِهَا، وَرَوَاهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ.

وَكَذَا ذَكَرَهُ لَهُ صَاحِبُ الْمِصْبَاحِ. وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ. وَالْوَجْهَانِ جميعا عَنْهُ صَحِيحَانِ، إِلَّا أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو قَرَأَ بِإِظْهَارِهِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ.

وَانْفَرَدَ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْقَبَّابِ، عَنِ الصُّورِيِّ، عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِدْغَامِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

وهذه تحتاج أن نرجع إلى الكامل لأن القباب هو من طريق الغاية غاية الاختصار والكامل، فيُراجع الكامل هل ذكر هذا أيضًا أم لا؟

(الْحَادِي عَشَرَ الذَّالُ فِي التَّاءِ إِدْغَام فِي (عُذْتُ بِرَبِّي) فِي غَافِرٍ وَالدُّخَانِ فَأَدْغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَخَلَفٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَام فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ كَابْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْعِزِّ، وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ وَالْهُذَلِيِّ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِظْهَارِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّجْرِيدِ، وَالْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَصَاحِبُ الْمُبْهِجِ مِنْ طَرِيقَيِ الْحُلْوَانِيِّ وَالدَّاجُونِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ والله أعلم.

الثَّانِي عَشَرَ الثَّاءُ فِي التَّاءِ إِدْغَام من (لَبِثْتَ) و(لَبِثْتُمْ)، وَكَيْفَ جَاءَ فَأَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ؛ وَأَظْهَرَهُ الْبَاقُونَ، وَانْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ رُوَيْسٍ بِالْإِظْهَارِ فِي حَرْفَيِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِدْغَام غَيْرِهِمَا.

الثَّالِثَ عَشَرَ الثَّاءُ فِي التَّاءِ أَيْضًا فِي (أُورِثْتُمُوهَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنَ الْأَعْرَافِ، وَالزُّخْرُفِ؛ فَأَدْغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَهِشَامٌ، وَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ

فَرَوَاهُمَا عَنْهُ الصُّورِيُّ بِالْإِدْغَامِ، وَرَوَاهُمَا الْأَخْفَشُ بِالْإِظْهَارِ؛ وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ وَانْفَرَدَ فِي الْمُبْهِجِ بِالْإِظْهَارِ عَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَسَائِرِهِمْ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ هِشَامٍ فِيهِمَا خِلَافًا -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ فِي الْكَامِلِ عَنْ خَلَفٍ بِالْإِدْغَامِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الرَّابِعَ عَشَرَ الدَّالُ فِي الذَّالِ مِنْ (كهيعص ذِكْرُ) إِدْغَام فِي أَوَّلِ سُورَةِ مَرْيَمَ فَأَدْغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ.

الشيخ: نعم، نقف على الخامسة عشر هنا.

طالب: ٦٩:٥٦

الشيخ: طويلة جدا، لأن الباب ينتهي ٨٦.

طالب: ٧٠:٠٥

الْخَامِسَ عَشَرَ النُّونُ فِي الْوَاوِ مِنْ (يس وَالْقُرْآنِ) فَأَدْغَمَهَا الْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلَفٌ وَهِشَامٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ وَالْبَزِّيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ.

فَأَمَّا نَافِعٌ فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ سَوَّارٍ، فِي الْمُسْتَنِيرِ، وَكَذَلِكَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ وَمُبْهِجِهِ، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِمْ إِلَّا أَنَّ أَبَا الْعِزِّ اسْتَثْنَى هِبَةَ اللهِ يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ.

وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْفَارِسِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَالْحُلْوَانِيِّ جَمِيعًا وَعَلَى ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِظْهَارِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَقَطَعَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ بِالْإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ.

وَبِالْإِظْهَارِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنْ قَالُونَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ رِوَايَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالْكَافِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْجُمْهُورُ، وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِنَّهُ الصَّحِيحُ عَنْ وَرْشٍ، وَقَطَعَ بِالْإِظْهَارِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ حَسْبَمَا قَرَأَ بِهِ عَلَى شُيُوخِهِ مِنْ طُرُقِهِمْ.

وَقَطَعَ بِالْإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَبُو الْعِزِّ وَابْنُ سَوَّارٍ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَالْمُبْهِجُ، وَالْأَكْثَرُونَ.

وَبِالْإِظْهَارِ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ وَرْشٍ.

وَأَمَّا الْبَزِّيُّ فَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ أَبُو رَبِيعَةَ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِدْغَامَ ابْنُ الْحُبَابِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْهُ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَغَيْرِهِمَا نَصَّ عَلَيْهِمَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو. وَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَرَوَى عَنْهُ الْإِدْغَامَ الْأَخْفَشُ.

وَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ الصُّورِيُّ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ الْإِدْغَامَ أَيْضًا. وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، ذَكَرَهُمَا له الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ.

وَأَمَّا عَاصِمٌ فَقَطَعَ لَهُ الْجُمْهُورُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ أي شعبة، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَبِالْإِظْهَارِ مِنْ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ إِلَّا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ رَوَى الْإِظْهَارَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ كَأَبِي الْعِزِّ وَأَبِي الْعَلَاءِ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ فِي تَجْرِيدِهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَرَوَاهُ فِي الْمُبْهِجِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ نِفْطَوَيْهِ.

وَرُوِيَ الْإِدْغَامُ عَنِ الْعُلَيْمِيِّ فِي كِفَايَتِهِ وَمُبْهِجِهِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِدْغَامَ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ الصَّبَّاحِ مِنْ طَرِيقِ

زَرْعَانَ، وَقَطَعَ بِهِ فِي التَّجْرِيدِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو، وَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ مِنْ طَرِيقِ الْفِيلِ.

وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو عَنْهُ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْهُ أَنَّهُ بِالْإِظْهَارِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ وَجْهًا وَاحِدًا وَهُمْ أَبُو عَمْرٍو، وَحَمْزَةُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ وَقُنْبُلٌ.

السَّادِسَ عَشَرَ النُّونُ فِي الْوَاوِ مِنْ (ن وَالْقَلَم) إِدْغَام وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي (يس وَالْقُرْآنِ) أَدْغَمَ النُّونَ فِي الْوَاوِ الْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلَفٌ وَهِشَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ عَنْ قَالُونَ أَنَّهُ بِالْإِظْهَارِ. وَاخْتُلِفَ عَنْ وَرْشٍ وَحْدَهُ، وَعَنْ عَاصِمٍ وَالْبَزِّيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ.

فَأَمَّا وَرْشٌ، فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَالتَّلْخِيصِ، وَالْكَامِلِ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِظْهَارِ صَاحِبُ التَّذْكِرَةِ، وَالْعُنْوَانِ. وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِنَّهُ الصَّحِيحُ عَنْ وَرْشٍ، وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ: إِنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَقَالَ فِي تَبْصِرَتِهِ إِنَّ الْإِدْغَامَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الطَّيِّبِ يَعْنِي ابْنَ غَلْبُونَ. وَأَمَّا عَاصِمٌ وَالْبَزِّيُّ وَابْنُ ذَكْوَانَ فَالْخِلَافُ عَنْهُمْ كَالْخِلَافِ فِي (يس) مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنَّ سِبْطَ الْخَيَّاطِ قَطَعَ فِي كِفَايَتِهِ لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ بِالْإِدْغَامِ هُنَا وَالْإِظْهَارِ فِي (يس) وَلَمْ يُفَرِّقْ غَيْرُهُ بَيْنَهُمَا عَنْهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَظْهَرَ النُّونَ مِنْ (ن) الْبَاقُونَ وَهُمْ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَقَالُونُ وَقُنْبُلٌ.

السَّابِعَ عَشَرَ النُّونُ عِنْدَ الْمِيمِ مِنْ (طسم) أَوَّلِ الشُّعَرَاءِ وَالْقَصَصِ فَأَظْهَرَ النُّونَ عِنْدَهَا حَمْزَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ. وَالْبَاقُونَ بِالْإِدْغَامِ.

وَأَبُو جَعْفَرٍ مَعَ إِظْهَارِهِ عَلَى أَصْلِهِ فِي السَّكْتِ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفَوَاتِحِ كَمَا تَقَدَّمَ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ مَعَ الْمُظْهِرِينَ فِي هَذِهِ الْفَوَاتِحِ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَتِهِمْ لَهُ

فِي الْإِظْهَارِ وَإِلَّا فَمِنْ لَازِمِ السَّكْتِ الْإِظْهَارُ فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ لَهُ عَلَى إِظْهَارِ الْمِيمِ عِنْدَ الْمِيمِ مِنْ (الم) فَإِنَّهُ إِنَّمَا انْفَرَدَ بِإِظْهَارِهَا مِنْ أَجْلِ السَّكْتِ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ النُّونُ الْمُخْفَاةُ مِنْ عين صاد أَوَّلَ مَرْيَمَ.

وَالنُّونُ مِنْ (طس تِلْكَ) أَوَّلَ النَّمْلِ. وَالنُّونُ مِنْ (عسق) الشورى فَإِنَّ السَّكْتَ عَلَيْهَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِإِظْهَارِهَا فَلَمْ يحْتَجْ مَعَهُ إِلَى تَنْبِيهٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَمَا وَقَعَ لِأَبِي شَامَةَ مِنَ النَّصِّ عَلَى الْإِظْهَارِ فِي (طس تِلْكَ) لِلْجَمِيعِ فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ، فَاعْلَمْ).

طالب: (١٥:٧٧).

الشيخ: من أدبه تأدبًا مع العلماء، هنا تعليق كتبته قديمًا، أقرأه لكم: قوله سبق قلم يعني في تنصيصه للجميع وإلا فإن ابن الباذش ذكر أن أحمد بن صالح عن ورشٍ يظهرها، وقال لا ينبغي أن يُنكر هذا عنه فله أصل عند أهل المدينة.

هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أعلم

نقف هنا

ونكمل -إن شاء الله- الحصة القادمة.

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس السادس والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير.

نحاول اليوم -إن شاء الله- نختتم [بَابُ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ]، ونقرأ ما يسمح به الوقت الباب الذي بعده -إن شاء الله- ربنا يكرمنا ونكمل البابين.

۞ **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (تَنْبِيهٌ كُلُّ حَرْفَيْنِ الْتَقَيَا أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ وَكَانَا مِثْلَيْنِ أَوْ جِنْسَيْنِ وَجَبَ إِدْغَامُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا لُغَةً وَقِرَاءَةً فَالْمِثْلَانِ نَحْوَ (فَاضْرِبْ بِهِ)، (رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ)، (وَقَدْ دَخَلُوا)، (إِذْ ذَهَبَ)، (وَقُلْ لَهُمْ)، (وَهُمْ مِنْ)، (عَنْ نَفْسٍ)، (اللَّاعِنُونَ)، (يُدْرِكْكُمْ)،(يُوَجِّهْهُ) وَالْجِنْسَانِ نَحْوَ (قَالَتْ طَائِفَةٌ)، (أَثْقَلَتْ دَعَوَا)، (وَقَدْ تَبَيَّنَ)، (إِذْ ظَلَمْتُمْ)، (بَلْ رَانَ)، (هَلْ رَأَيْتُمْ)).

طبعًا هل رأيتم للتمثيل فقط وإلا هذه الكلمة ليست في القرآن الكريم، وكثير من العلماء يذكرونها فدلالة على أنهم يقصدون بها التمثيل لغة لأن الشيخ قال منهما لغةً وقراءةً، فهذا تمثيل لغوي.

((قُلْ رَبِّي) مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ حَرْفَ مَدٍّ نَحْوَ (قَالُوا وَهُمْ)، (الَّذِي يُوَسْوِسُ) أَوْ أَوَّلُ الْجِنْسَيْنِ حَرْفَ حَلْقٍ نَحْوَ (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ) كَمَا قَدَّمْنَا التَّنْصِيصَ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ التَّجْوِيدِ أَوَّلَ الْكِتَابِ، وَكَذَلِكَ تَقَدَّمَ ذِكْرُ نَحْوِ (أَحَطْتُ)، وَ(بَسَطْتَ) فِي حَرْفِ الطَّاءِ وَأَمَّا (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) فِي الْمُرْسَلَاتِ فَتَقَدَّمَ أَيْضًا مَا حُكِيَ فِيهِ مِنْ وَجْهِي الْإِدْغَامِ الْمَحْضِ وَتَبْقِيَةِ الِاسْتِعْلَاءِ.

وَقَدِ انْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِظْهَارِهِ، وَكَذَلِكَ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ بن صالح عَنْ قَالُونَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الِاسْتِعْلَاءِ وَإِلَّا فَإِنْ أَرَادُوا الْإِظْهَارَ الْمَحْضَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، عَلَى أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو الدَّانِيَّ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ الصِّفَةِ أَيْضًا غَلَطٌ وَخَطَأٌ فَقَالَ فِي الْجَامِعِ وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ الْقَافِ فِي الْكَافِ وَقَلْبِهَا كَافًا خَالِصَةً مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ صَوْتٍ لَهَا فِي قَوْلِهِ: (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) قَالَ: وَرَوَى أَبُو عَلِيِّ بْنُ حَبَشٍ الدَّيْنُورِيُّ، أَدَاءً).

لاحظ أداءً.

(عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَرْبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ مَظْهَرَةَ الْقَافِ، قَالَ وَمَا حَكَيْنَاهُ عَنْ قَالُونَ غَلَطٌ فِي الرِّوَايَةِ وَخَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: فَإِنْ حَمَلَ الدَّانِيُّ الْإِظْهَارَ مِنْ نَصِّهِمْ عَلَى إِظْهَارِ الصَّوْتِ وَجَعْلِهِ خَطَأً وَغَلَطًا فَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

فَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ وَقَوْلُهُ: (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ)، وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي مَسَائِلَ رُفِعَتْ إِلَيْهِ فَأَجَابَ فِيهَا لَا يُدْغِمُهُ إِلَّا أَبُو عَمْرٍو).

هذا الكلام في كتاب المبسوط.

(قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ وَهَذَا مِنْهُ غَلَطٌ كَبِيرٌ وَسَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الصَّفَّار، يَقُولُ قَالَ أَبُو

بَكْرٍ الْهَاشِمِيُّ الْمُقْرِئُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ.

وَقَالَ ابْنُ شَنَبُوذَ أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى إِدْغَامِهِ قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ، وَكَذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى الْمَشَايِخِ فِي جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ أَعْنِي بِالْإِدْغَامِ إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ فَإِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ لِنَافِعٍ وَعَاصِمٍ بِالْإِظْهَارِ وَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ الْمُقْرِئُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْإِظْهَارَ عَنْ نَافِعٍ بِرِوَايَةِ وَرْشٍ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ وَقَرَأْنَاهُ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ قَالَ وَهُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ لِمَنْ أَرَادَ تَرْكَ الْإِدْغَامِ فَأَمَّا إِظْهَارٌ بَيِّنٌ فَقَبِيحٌ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ انْتَهَى، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِإِظْهَارِهِ الْإِظْهَارَ الْمَحْضَ فإن ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا).

أي ألم نخلقكم.

(وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَا قَبِيحٍ، فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًّا وَأَدَاءً. وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي وَلَمْ يَذْكُرْ مَكِّيٌّ فِي الرِّعَايَةِ غَيْرَهُ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ الْخَالِصَ أَصَحُّ رِوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا بَلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَلْبَتَّةَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْغِمُ الْمُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مَحْضًا فَإِدْغَامُ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوْلَى وَأَحْرَى، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِيمَا أَجَابَ عَنْهُ مِنْ مَسَائِلِهِ -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا (مَالِيَهْ هَلَكَ) فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ، فَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْإِظْهَارُ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ هَاءَ سَكْتٍ، كَمَا حُكِيَ عَدَمُ النَّقْلِ فِي (كِتَابِيَهْ إِنِّي)، وَقَالَ مَكِّيٌّ فِي تَبْصِرَتِهِ: يَلْزَمُ مَنْ أَلْقَى الْحَرَكَةَ فِي (كِتَابِيَهْ إِنِّي) أَنْ يُدْغِمَ (مَالِيَهْ هَلَكَ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَجْرَاهَا مُجْرَى الْأَصْلِ حِينَ أَلْقَى الْحَرَكَةَ، وَقَدَّرَ ثُبُوتَهَا فِي الْوَصْلِ.

قَالَ: وَبِالْإِظْهَارِ قَرَأْتُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ وَهُوَ الصَّوَابُ -إِنْ شَاءَ اللهُ-.

قَالَ أَبُو شَامَةَ يَعْنِي بِالْإِظْهَارِ أَنْ يَقِفَ عَلَى (مَالِيَهْ هَلَكَ) وَقْفَةً لَطِيفَةً.

وَأَمَّا إِنْ وَصَلَ فَلَا يُمْكِنُ غَيْرُ الْإِدْغَامِ أَوِ التَّحْرِيكِ قَالَ وَإِنْ خَلَا اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَانَ الْقَارِئُ وَاقِفًا وَهُوَ لَا يَدْرِي لِسُرْعَةِ الْوَصْلِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ وَفِي قَوْلِهِ: (مَالِيَهْ هَلَكَ) خُلْفٌ.

وَالْمُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا اجْتُلِبَتْ لِلْوَقْفِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ).

لأنها هاء سكت.

(فَإِنْ وُصِلَتْ فَالِاخْتِيَارُ الْإِظْهَارُ لِأَنَّ الْهَاءَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا فِي النِّيَّةِ لِأَنَّهَا سِيقَتْ لِلْوَقْفِ. وَالثَّانِيَةُ مُنْفَصِلَةٌ مِنْهَا فَلَا إِدْغَامَ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَمَا قَالَهُ أَبُو شَامَةَ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ، وَأَحْرَى بِالدِّرَايَةِ وَالتَّدْقِيقِ؛ وَقَدْ سَبَقَ إِلَى النَّصِّ عَلَيْهِ أُسْتَاذُ هَذِهِ الصِّنَاعَةِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ فِي جَامِعِهِ: فَمَنْ رَوَى التَّحْقِيقَ، يَعْنِي التَّحْقِيقَ فِي (كِتَابِيَهْ إِنِّي) لَزِمَهُ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ: (مَالِيَهْ هَلَكَ) وَقْفَةً لَطِيفَةً فِي حَالِ الْوَصْلِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ بِنِيَّةِ الْوَاقِفِ فَيَمْتَنِعُ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يُدْغِمَ فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا. قَالَ وَمَنْ رَوَى الْإِلْقَاءَ لَزِمَهُ أَنْ يَصِلَهَا وَيُدْغِمَهَا فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا لِأَنَّهَا عِنْدَهُ كَالْحَرْفِ اللَّازِمِ الْأَصْلِيِّ انْتَهَى وَهُوَ الصَّوَابُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَشَذَّ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ فَحَكَى عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَابْنِ بُويَانَ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ إِظْهَارَ تَاءِ التَّأْنِيثِ عِنْدَ الدَّالِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِظْهَارُهَا عِنْدَ الطَّاءِ ضَعِيفٌ جِدًّا -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-).

ألم نخلقكم وألم نخلقكم الوجهان جائزان.

سؤال:طالب (٨:٤٠).

الشيخ: هي وجهان لكن الكامل إن ما في حرف القاف لكن هم يقرأون به من الطيبة.

سؤال:طالب: (٩:٠٥).

الشيخ: والشاطبي في التجويد نهائيًا، التجويد مخارج الحروف وهذه ما أتى بها، أين ذكرها؟

سؤال:طالب: (٩:٣٥).

الشيخ: التجويد مثل ضعفًا في الروم نعم فالشاطبي لم يعتني كثيرًا بالخلافات التجويدية في مخارج الحروف لأنه من زياداته ومشايخنا يقرؤون بالوجهين حق ابن الجزري.

سؤال:طالب (١٠:٠٥).

الشيخ: أنا شخصيًا عمري ما نسبتها للشاطبي... أنا شخصيًا عمري ما نسبتها للشاطبي أقول شيوخنا يقرؤون بهذه، نعم كله على حفص على ورش، الشيوخ الذين قرأنا عليهم قبل أن نعرف القراءات وهذه ما...

-الله أعلم- الوجهان ربما عن الإمام الشاطبي يرى صحة الوجهين فهو مسكوت عنه، لأن باب المخارج هو أصلًا زائد به عن التيسير.

(**بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ**).

طبعًا بما أنه الباب زائد على التيسير فأي وجه يقرؤون به ليس في التيسير.

سؤال:طالب (١١:٠٢).

الشيخ: مسائل التجويد جلها إن لم يكن كلها اجتهادية ليس إلا، ومتأثرين فيها بلغة العرب، أو بمذهب سيبويه ولا أدري لماذا يعني نصرة سيبويه دون غيره، طبعًا هذا ليس من باب التقليل بسيبويه لا، لكن هناك علماء مثل الفراء، مثل الأخفش، قطرب، فلا أدري ما السبب في انتشار مدرسة سيبويه؟

ما نقول العلماء يناصرون سيبويه لكن مدرسته انتشرت، هل لأنه ألف الكتاب -الله أعلم-، المبرّد ألف [المقتضب].

وإن كان بعض أهل الاختصاص يقول كتاب [المقتضب] هذا صورة مصغرة من كتاب سيبويه أي اعتماد المبرّد عليه واضح، لا نخرج عن القراءات.

(بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ.

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: إِظْهَارٌ، وَإِدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، وَإِخْفَاءٌ).

قال الشيخ ابن المؤلف_ الشيخ ابن الناظم: هذا الباب من حقه أن يُذكر في التجويد وإنما ذُكِر هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامه وأُخِّر هنا لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته؛ هذا في شرح الطيبة.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تَكُونُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَفِي وَسَطِهَا كَسَائِرِ الْحُرُوفِ السَّوَاكِنِ. وَتَكُونُ فِي الِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

وَأَمَّا التَّنْوِينُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الِاسْمِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُنْصَرِفًا مَوْصُولًا لَفْظًا غَيْرَ مُضَافٍ عَرِيًّا عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَثُبُوتُهُ مَعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْخَطِّ إِلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَكَأَيِّنْ)).

على أنها نون تنوين.

(حَيْثُ وَقَعَ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوهُ بِالنُّونِ أَمَّا الْإِظْهَارُ فَإِنَّهُ يَكُونُ عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ حُرُوفُ الْحَلْقِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ بِلَا خِلَافٍ وَهِيَ: الْهَمْزَةُ، وَالْهَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْحَاءُ نَحْوَ (يَنْأَوْنَ)، (مَنْ آمَنَ)، (كُلٌّ آمَنَ)، (أَنْهَارٌ)، (مِنْ هَادٍ)، (جُرُفٍ هَارٍ)، (أَنْعَمْتَ)، (مِنْ عَمَلٍ)، (عَذَابٌ عَظِيمٌ)، (وَانْحَرْ)، (من حكيم حميد).

وَالْحَرْفَانِ الْآخَرَانِ اخْتُلِفَ فِيهِمَا وَهُمَا: الْغَيْنُ وَالْخَاءُ؛ نَحْوَ (فَسَيُنْغِضُونَ)،

(مِنْ غِلٍّ)، (إِلَهٍ غَيْرُهُ)، (وَالْمُنْخَنِقَةُ)، (مِنْ خَيْرٍ)، (قَوْمٌ خَصِمُونَ) فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْفَاءِ عِنْدَهُمَا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ.

وَاسْتَثْنَى بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (فَسَيُنْغِضُونَ)، وَ(إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا)، وَ(الْمُنْخَنِقَةُ) فَأَظْهَرُوا النُّونَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَرَوَى الْإِخْفَاءَ فِيهَا أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ مِنْ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ عَنْ هِبَةِ اللهِ، وَذَكَرَهُمَا فِي كِفَايَتِهِ عَنِ الشَّطَوِيِّ كِلَاهُمَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ.

وَرَوَاهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي الْمُنْخَنِقَةِ خَاصَّةً مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا. وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ فِي الرِّوَايَتَيْنِ بَلْ أَطْلَقَ الْإِخْفَاءَ فِي الثَّلَاثَةِ كَسَائِرِ الْقُرْآنِ. وَخَصَّ فِي الْكَامِلِ اسْتِثْنَاءَهَا مِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ فَقَطْ وَأَطْلَقَ الْإِخْفَاءَ فِيهَا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ وَبِالْإِخْفَاءِ وَعَدَمِهِ قَرَأْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ وَالِاسْتِثْنَاءُ أَشْهَرُ، وَعَدَمُهُ أَقْيَسُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ بُويَانَ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ بِالْإِخْفَاءِ أَيْضًا عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ فِي جميع الْقُرْآنِ وَلَمْ يَسْتَثْنِ شَيْئًا، وَاتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ).

سؤال:طالب (١٥:١٥).

الشيخ: لا وعدمه أقيس أي أقيس في اللغة، أي عدم الإدغام عدم الإخفاء في النون هذا هو وجه القياس في اللغة.

والاستثناء هذا رواية هذا الذي فهمته، أي الوجهان جائزان، الآن يريد أن يرجح بينهم، كلاهما صحيح في الاستثناء، الذي أقيس الأظهر وليس الأشهر، أي الآن أي عربي لما نريد نقول من خلق لغير القرآن، نادر أن تجد من يقول من خلق.

سؤال:طالب (١٦:١٠).

الشيخ: لا هو مروي كله، الوجهان مرويان من روى الإخفاء ومن روى الاستثناء، كلاهما مروي، لكن عدم الإخفاء هو أقيس في كلام العرب.

واستثنى بعض أهل الأداء نحن مثلًا اجعلنا في الدرة_ الدرة يستثني هذه الكلمات، جاء هنا في الطيبة وقام بخلاف في الكلمات الثلاثة هذه، هذا الاستثناء من روى الإخفاء في هذه الكلمات؟ فلان وفلان وفلان، أبو العز وغيره..

من أطلق الإخفاء في الثلاثة؟ من الذي لم يستثنها أبو البكر بن مهران؟ طبعًا رواية، أبو بكر بن مهران روايته على كلام الشيخ ابن الجزري أنه لم يستثنها معناه أنها ما فيها إخفاء عنده.

سؤال:طالب (١٧:٢٦).

الشيخ: ولم يستثنها أبو بكرٍ التي هي المنخنقة.

وروى الإخفاء فيها؛ أي في الثلاثة الكلمات، فسينغضون المنخنقة، فأظهر أهل الأداء عن جعفر أظهر النون عنه في الثلاثة، من الذي روى الإخفاء فيها؟ فلان وفلان، أبو العز في إرشاده، الإخفاء فيها؛ أي في الثلاثة.

من رواية ابن وردان، وأبو طاهر في المنخنقة خاص، ولم يستثنها ما هي؟ المنخنقة أقرب مذكور، لم يستثنها؛ أي لم يستثني المنخنقة، في روايتين بل أطلق الإخفاء في الثلاثة، نعم لم يستثنها الثلاثة.

في الثلاثة كسائر القراء، أي كل القرآن حتى من خلق، يعني من خلق ما فيها خلاف، لما نأتي نأخذ مذهب أبو بكر بن مهران مثله مثل غيره، نأتي عند المنخنقة أيضًا ما فيها خلاف الثلاثة هذه واضحة.

وخص في الكامل استثناء من طريق الحمامي فقط، استثنيت، فمعناه أنه الكامل يستثنيها عن الطريق نعم، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين، أطلق

الإخفاء، وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر الاستثناء..

سؤال:طالب (١٩:٢٠)

الدرة ما فيها الخلاف، نعم مستثنى بالإخفاء لوحدها، أي في الدرة وجه واحد، ثلاث كلمات، وعدمه؛ أي عدم الإخفاء أقيس والاستثناء أشهر وعدم الاستثناء أقيس أم أوضح؟ إذًا الاستثناء هو_ لحظة....

وأطلق الإخفاء فيها الذي هو الكامل هذا، وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر، والاستثناء؛ أي استثناء الإخفاء، وعدمه: أي عدم الاستثناء، أي وعدم استثناء الإخفاء، إذًا وضحت، إذا قُلْ: والاستثناء أي استثناء الإخفاء، وعدمه: أي وعدم استثناء الإخفاء أقيس.

أقيس في ماذا؟ في الرواية.

سؤال:طالب (٢٠:٣٥).

الشيخ: يعني تقيس ما...، المشكلة الاثنين رُويا، يعني الاستثناء مروي وعدم الاستثناء مروي، أي ماذا تقصد؟

سؤال:طالب (٢١:٠٢).

الشيخ: لا ما أقول قياسًا لأن الإقلاب مروي.

سؤال:طالب (٢٢:١٥).

حديث جانبي:(٢٢:٢٠)

الشيخ: الحكم واحد.

أتمنى أن يسجل كل واحد الإشكالات على حدة ورأيك ورأي الشيخ إبراهيم من نصف الكتاب، وبعد نخرجها في بحث اختلاف الشيخين في الدرس، لماذا؟

من باب الجد لأن عندنا هذا الدرس –الحمد لله- يحظى بمتابعة جيدة لكن للأسف المداخلات غير مسموعة لأننا طلبنا أن يزيدونا بالمايكات ولكن لم نفلح.

فلو تدون مثل هذا الموضع هنا نقول اختلف الشيخ إبراهيم والشيخ عمر في تحرير النص أو في اختلاف الفهم، لأنه –الحمد لله- لأني أفهم ما يخالف فهمكم، أو فهم الشيخ عبد الرحمن والشيخ تركي والشيخ خالد، صحيح نتناقش ونخرج بما نتفق عليه، لكن لو سُجِل حتى الفهم الخاطئ مني يُسجل هذا الدرس أنا أول المستفيدين منه وتصحيح ما أفهمه خطأ هذا هو مكسب لي أنا أولًا قبل كل شيء، لكن نحاول من الدروس القادمة ولو إشارة فقط كل واحد يكتب في نسخته أنا فهمت كذا والشيخ عمر فهم كذا، واتفقنا على كذا.

وإلا لو كان المداخلات مسموعة كان ما في إشكال لأن –الحمد لله- هناك بعض أهل الخير يكتبون هذه الدروس فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهم التوفيق والسعادة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ بُويَانَ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ بِالْإِخْفَاءِ أَيْضًا عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ فِي جميع الْقُرْآنِ وَلَمْ يَسْتَثْنِ شَيْئًا، وَاتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ عَنْ أَبِي حَسَّانٍ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمُبْهِجِ وَاسْتَثْنَى (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا)، وَ: (فَسَيُنْغِضُونَ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَجْهُ الْإِخْفَاءِ عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ قُرْبُهُمَا مِنْ حَرْفَيْ أَقْصَى اللِّسَانِ الْقَافِ وَالْكَافِ.

وَوَجْهُ الْإِظْهَارِ بُعْدُ مَخْرَجِ حُرُوفِ الْحَلْقِ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَإِجْرَاءُ الْحُرُوفِ الْحَلْقِيَّةِ مُجْرًى وَاحِدًا).

الذي هو بعد مخرج الحروف الحلقي وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحدًا، أي هل هي عدمه أقيس، القياس ممكن رواية عمومًا.

يعني وجه الإظهار ووجه الإخفاء عند الغين والخاء يعني ما وجه الإخفاء عند الغين والخاء وما وجه الإظهار فيهما.

(وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي وَهُوَ الْإِدْغَامُ فَإِنَّهُ يَأْتِي عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ أَيْضًا وَهِيَ حُرُوفُ يَرْمِلُونَ مِنْهَا حَرْفَانِ بِلَا غُنَّةٍ وَهُمَا اللَّامُ وَالرَّاءُ نَحْوَ (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)، (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)، (مِنْ رَبِّهِمْ)، (ثَمَرَةً رِزْقًا) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَالْجُلَّةِ مِنْ أَئِمَّةِ التَّجْوِيدِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَكَثِيرٌ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَاهُ كَصَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي الْمُسْتَنِيرِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: وَخَيَّرَ الطَّبَرِيُّ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ قَالَ: وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْخَيَّاطُ عَنِ السُّوسِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ كَذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْ حَمَّادٍ وَالنَّقَّاشِ بِتَبْقِيَةِ الْغُنَّةِ أَيْضًا).

سؤال:طالب (٢٧:٥٥): أي ما نقيسهم على القراء السبعة أو العشرة، نافع ابن كثير وأبي عمرو، عامر، عاصم وحمزة، والكسائي؟

الشيخ: المشكلة لا نستطيع أنا شخصيًا لا أستطيع أن أقول ماذا يريد بغيرهم،

هل يريد بغيرهم باقي القراء السبعة أو غيرهم من الرواة، لأنه أحيانًا يذكر القراء ويقول و غيرهم، فكلمة وغيرهم هذه.

وأحيانًا تكون كلمة وغيرهم، وغيره، وغير ذلك، في بعض التأليفات هي فقط للقفل فقط لقفل الجملة، مثل وشبهه وشبه ذلك يكون ليس لها شبه، أو متعددة ليس لها تعدد، -الله أعلم- وإلا لو تتبعنا وحاولنا نعرف ماذا يقصد بغيرهم صعبة بعض الشيء.

سؤال:طالب (٢٨:٤٤).

الشيخ: نعم جيد، أي ما أجمله المبهم هنا وغيرهم، إذًا هذه فائدة جديدة من الدكتور تركي، والعهدة عليك يا شيخ، والعهدة على ترك السبيعي، الدكتور ترك السبيعي –جزاه الله خير- فادنا بهذه المعلومة إن في بعض المبهمات في كتاب النشر الإمام ابن الجزري في بابه التقريب تقريب النشر بيَّن هذه المبهمات، لما ما تجمعها يا شيخ تحب الجمع دائمًا، سجلها و أخرجها للناس فكرة ممتازة.

لأن المبهمات في التفسير العلماء ألفوا فيها فأنت أكتب مبهمات ابن الجزري وخاصة إذا كان الشيخ ابن الجزري هو الذي بينها، فهذا أولى من غيره، -والله أعلم-.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري:** (وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ).

أيضًا نقول الذي نميل إليه هو إرشاد الكبير والإرشاد الصغير، وليس الإرشاد والكفاية، -والله أعلم-.

(وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ).

طبعًا في المطبوع طبعة الشيخ الضباع وطبعة الشيخ الدهمان في إرشاده.

(وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَزَادَ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ، وَعَنْ نَظِيفٍ عَنْ قُنْبُلٍ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَنْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَعَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَعَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ وَانْفَرَدَ بِتَبْقِيَةِ الْغُنَّةِ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي الرَّاءِ خَاصَّةً وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغُنَّةِ).

وهذا في المبسوط وليس في الغاية، ولهذا نحاول دائمًا _نلاحظ الشيخ ابن الجزري مع أنه يختار من المبسوط لكنه هنا في توضيح الأوجه وتوضيح مذهب ابن مهران، يرجع إلى المبسوط، لأنه، ومع ذلك لم يصرح به أيضًا، الشيخ لم يقل إنه من المبسوط، لكن بالرجوع إلى المبسوط وجدنا هذا فيه.

قد يكون الشيخ ابن الجزري ينقله من مكان آخر من كتبٍ أخرى غير المبسوط –الله أعلم- احتمال لكن هذا النص وغيره من النصوص وكثير من النصوص عن ابن مهران هي موجودة في المبسوط.

(، وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ الرَّاءِ، وَعَنِ الشَّنَبُوذِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمَا بِوَجْهَيْنِ قَالَ وَقَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الشَّرِيفِ بِالتَّبْقِيَةِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا قَالَ: وَخَيَّرَ الْبَزِّيُّ بَيْنَ الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا.

قَالَ: وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأْتُ؛ في المبهج

وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ عَنْ غَيْرِ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ، وَهِشَامٍ، وَعَنْ غَيْرِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَعَنْ وَرْشٍ، غَيْرِ الْأَزْرَقِ).

سؤال: طالب (٣١:٥٥).

الشيخ: ترى هذه وخير كثير عند سبط الخياط في المبهج وعند المستنير أيضًا

فيما ينقله أحيانًا عن شيخه ابن شيطا وأحيانًا عن أبي عليٍ العطار فينقلون التخيير هذا، هو ما نفهمه من هذا التخيير أنه تخييرٌ بين مرويين، وليس تخييرًا ليس مروي، لكن قد تكون اختلاف الطرق، يعني وجه الإدغام مثلًا من طريقه ووجه الإظهار ليس من طريقه لكن لما يأتيه الشيخ يقول: اقرأ بالوجهين أو أقرأ أيهما شئت.

وهذا إن صح فإنه دليل على خروج.. هناك أدلة كثيرة غيره على عدم مسألة صاحب الكتاب أنه يخرج عن طريقه هذا ليس فيه شيءٌ عنده، -الله أعلم-.

(وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ فِي الْمُنْتَهَى عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ، وَعَنْ حَفْصٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ زَرْعَانَ، وَعَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَعَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ).

طبعًا أبو الفضل الخزاعي ليس من أصول النشر.

(وَذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ).

كذلك في جامع البيان ليس من أصول النشر.

(وَذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ، عَنْ قُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ فِي اللَّامِ خَاصَّةً، وَعَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَقُنْبُلٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَعَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَعَنِ الشَّمُّونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ فِي وَجِيزِهِ عَنْ رَوْحٍ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَقَدْ وَرَدَتِ الْغُنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كُتَّابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً).

لكن هذا النص لم يعجب شيوخ التحريرات.

الشيخ يقول: صحت من طرق كتابنا نصًا وأداءً.

(عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ).

قطعًا أهل الحجاز يدخل من ضمنهم الأزرق، لكن هم يمنعونه، يمنعونها للأزرق.

سؤال: طالب (٣٤:١٢).

الشيخ: الحين يذكرون، كلام ابن الجزري القادم هو الذي اعتمدوا عليه كأنهم حسب ما أتذكر من كلام الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- في الروض هم طبعًا هم تابعين للشيخ الإزميري والشيخ المتولي -رحمة الله عليه-.

أما من قبل الإزميري فلا أعلم أن أحدًا منع الغنة، أي حتى الشيوخ المنصوري وغيره، هؤلاء حرروا على وجه الغنة للأزرق، نتكلم على الغنة للأزرق، فالشيخ الإزميري والشيخ المتولي -رحمة الله عليهما جميعًا ونفعنا بعلمهما- يريان عدم جواز الغنة للأزرق.

لماذا؟ الكلام الذي سيأتي بعد قليل ونقف عنده -إن شاء الله-.

(قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَتِ الْغُنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كُتَّابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ، وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهِشَامٍ، وَعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ).

قال: وقرأت بها، أي هو يقول: (وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كُتَّابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ)؛ قالوا هذا النص عام، لكن لما جاء الشيخ يذكر الوجه الذي قرأ به، قال: (وَقَرَأْتُ بِهَا)؛ فهؤلاء المذكورون ليس من ضمنهم الأزرق.

سؤال:طالب (٣٥:٤٩).

الشيخ: ما اقتنعوا بها، وأيضًا لو كان هذا الكلام يعني على ظاهره أو أن الشيخ

ابن الجزري يقصده، قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح معنى هذا الكلام إن أبو عمرو ما عنده فيه الغنة، ومعناه أن ابن ذكوان ما عنده فيه الغنة لأن الشيخ ما ذكرهم.

أي ابن جماز وغيرهم، أي غير المذكورين على هذا الكلام، لأني نسيت عبارة الشيخ المتولي لكن هذا من أكبر الأدلة عندهم، أن الشيخ فرق بين قوله وصح من طرقه في الكتاب وبين قوله: وقرأت.

عندهم دلل آخر أيضًا سيأتي أنهم لما ذهبوا إلى كتاب الكامل في مكانه –إن شاء الله– سيأتي.

(وَالْأَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ الْبَاقِيَةُ مِنْ يَرْمُلُونَ وَهِيَ: النُّونُ وَالْمِيمُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ.

وَهِيَ حُرُوفُ يَنْمُو تُدْغَمُ فِيهَا النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ بِغُنَّةٍ نَحْوَ (عَنْ نَفْسٍ)، (حِطَّةٌ نَغْفِرْ)، (مِنْ مَالٍ)، (مَثَلًا مَا)، (مِنْ وَالٍ)، (رَعْدٌ وَبَرْقٌ)، (مَنْ يَقُولُ)، (وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ)). تعديناها إذا أم لم نأتي اليها بعد؟

هنا بالنسبة للدليل الثاني أو الأدلة أو الدليل القوي عندهم أي عند المانعين الغنة للأزرق أنهم رجعوا إلى الكامل فالشيخ المتولي بالذات هو الذي متأكد منه، الشيخ الإزميري ما أتذكر الآن ماذا يقول.

لكن الشيخ المتولي يعني رجع للكامل فوجد الأزرق ليس له غنة، أي في الكامل صرح به، والأزرق في الكامل ومن طرق النشر لكن ليس له غنة ولهذا منعها الشيخ المتولي –رحمة الله عليه–.

ونحن نقول لو كان الشيخ ابن الجزري لا يرى الغنة في الأزرق ما نظمها، ما نظمها في الطيبة، وأما القول بتحريف البيت فهذا ليس تحريف هذا ليس كلام ابن الجزري هذا كلام من حرر البيت وغيَّر وهي: بغير صحبة جودًا.

هذا الكلام ليس كلام ابن الجزري، ابن الجزري ما قال جودًا.

قال: أيضًا.

سؤال:طالب (٣٨:٤٥).

الشيخ: نعم النسخة القديمة أيضًا الطيبة يرى فيها الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- يرى أو ذكر فيها الغنة لشعبة، أي يرى الغنة تمتنع لحمزة والكسائي وخلف فقط.

معناه أن عاصم عنده الغنة أي أن شعبة عنده الغنة، طبعًا هذا في القديم، وسمعت أيضًا _أخبرني بعضهم لكنني نسيت أنا ما وقفت عليها لكن أخبرني بعضهم وكتبها في هذا، أن الشيخ إبراهيم السمنودي -رحمة الله عليه- أنه كان أيضًا يراه لشعبة أو أخذ بها لشعبة.

المهم الشيخ إبراهيم السمنودي -رحمة الله عليه- مذكور عنه شيء في هذه القضية لا أدري هل لأنه رجحها أو هل لأنه كان يقرأ بها لكن كلامه موافق لكلام الشيخ ابن الجزري في النسخة الأولى من الطيبة.

نواصل..قال الشيخ ابن الجزري: (وَاخْتُلِفَ مِنْهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَأَدْغَمَ خَلَفٌ عَنْ حَمْزَةَ فِيهِمَا النُّونَ وَالتَّنْوِينِ بِلَا غُنَّةٍ وَاخْتُلِفَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي الْيَاءِ فَرَوَى أَبُو عُثْمَانَ الضَّرِيرُ الْإِدْغَامَ بِغَيْرِ غُنَّةٍ كَرِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ.

وَرَوَى عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: تَبْقِيَةَ الْغُنَّةِ كَالْبَاقِينَ وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ لَهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَ انْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ بِعَدَمِ الْغُنَّةِ عِنْدَ الْيَاءِ عَنْ قُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّطَوِيِّ عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ، فَخَالَفَ سَائِرَ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَجْمَعُوا عَلَى إِظْهَارِ النُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْوَاوِ

وَالْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَ (صِنْوَانٌ)، وَ(قِنْوَانٌ)، وَ(الدُّنْيَا)، وَ(بُنْيَانٌ) لِئَلَّا يَشْتَبِهَ بِالْمُضَعَّفِ نَحْوَ صَوَّانٍ، وَقوانٍ؛ وَكَذَلِكَ أَظْهَرَهَا الْعَرَبُ مَعَ الْمِيمِ فِي الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ شَاةٌ زَنْمَاءُ، وَغَنَمٌ زَنْمٌ، وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ رَأْيُ أَئِمَّتِنَا فِي ذِكْرِ النُّونِ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَكَانَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ مِمَّنْ يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ ذِكْرِهَا مَعَهُنَّ قَالَ فِي جَامِعِهِ، وَالْقُرَّاءُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ يَقُولُونَ: تُدْغَمُ النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ فِي سِتَّةِ أَحْرُفٍ فَيَزِيدُونَ النُّونَ نَحْوَ (مِنْ نَارٍ)، (يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ) قَالَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ جَمَعَ السِّتَّةَ الْأَحْرُفَ فِي كَلِمَةِ يَرْمُلُونَ قَالَ وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ عَنْهُ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ).

الذي هو كاتب أبو مسلم الكاتب البغدادي كاتب ابن مجاهد.

(حَدَّثَنَا عَنْهُ فِي كِتَابِهِ السَّبْعَةُ أَنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ يُدْغِمَانِ فِي الرَّاءِ وَاللَّامِ وَالْمِيمِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَلَمْ يَذْكُرِ النُّونَ إِذْ لَا مَعْنَى لِذِكْرِهَا مَعَهُنَّ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَتَتْ سَاكِنَةً وَلَقِيَتْ مِثْلَهَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِدْغَامِهَا فِيهَا ضَرُورَةً، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ كَسَائِرِ الْمِثْلَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا وَسَكَنَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ صَحَّ أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ جَمَعَ فِي كَلِمَةَ يَرْمُلُونَ السِّتَّةَ الْأَحْرُفَ لَكَانَ إِنَّمَا جَمَعَ مِنْهَا النُّونَ وَمَا تُدْغَمُ فِيهِ.. انْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ إِنْ أُرِيدَ بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي غَيْرِ مِثْلِهَا فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِذِكْرِ النُّونِ فِي حُرُوفِ الْإِدْغَامِ. وَإِنْ أُرِيدَ بِإِدْغَامِهَا مُطْلَقُ مَا يُدْغَمَانِ فِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النُّونِ فِيهَا وَعَلَى ذَلِكَ مَشَى الدَّانِيُّ فِي تَيْسِيرِهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا رَأْيُهُمْ فِي الْغُنَّةِ الظَّاهِرَةِ حَالَةَ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي الْمِيمِ هَلْ هِيَ غُنَّةُ النُّونِ الْمُدْغَمَةِ، أَوْ غُنَّةُ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ لِلْإِدْغَامِ؟ فَذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ كَيسَانَ النَّحْوِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ الْمُقْرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ تِلْكَ الْغُنَّةَ غُنَّةُ الْمِيمِ لَا غُنَّةُ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ لِانْقِلَابِهِمَا إِلَى لَفْظِهَا وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِيِّ وَالْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ ذَهَبَ بِالْقَلْبِ فَلَا فَرْقَ

فِي اللَّفْظِ بِالنُّطْقِ بَيْنَ مِنْ مَنْ، (وَإِنْ مِنْ)، وَبَيْنَ (هُمْ مِنْ)، وَ(أَمْ مِنْ).

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ من إِدْغَامُ الْغُنَّةِ وَإِذْهَابُهَا عِنْدَ الْمِيمِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ، إِذْ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ وَلَا هُوَ فِي الْفِطْرَةِ وَلَا الطَّاقَةِ وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ، وَالنَّحْوِيِّينَ، وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ غُنَّةَ الْمُدْغَمِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّالِثُ وَهُوَ الْقَلْبُ فَعِنْدَ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهِيَ الْبَاءُ فَإِنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ يُقْلَبَانِ عِنْدَهَا مِيمًا خَالِصَةً مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ وَذَلِكَ نَحْوَ (أَنْبِئْهُمْ)، وَ(مِنْ بَعْدِ)، وَ(صُمٌّ بُكْمٌ) وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ الْغُنَّةِ مَعَ ذَلِكَ فَيَصِيرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِخْفَاءُ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ).

هناك يقول ميمًا خالصة، وهنا يقول فتصير في الحقيقة إخفاء وهذا هو سبب الإشكال في الإطباق والفرجة.

(إِخْفَاءُ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ عِنْدَ الْبَاءِ فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ (أَنْ بُورِكَ)، وَبَيْنَ: (يَعْتَصِمْ بِاللهِ) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ وَلَا فِي إِظْهَارِ الْغُنَّةِ فِي ذَلِكَ وَمَا وَقَعَ فِي كُتُبِ بَعْضِ مُتَأَخِّرِي الْمَغَارِبَةِ).

كنت أقول يقصد الخراز لكن -الله أعلم- لا أدري.

(وَمَا وَقَعَ فِي كُتُبِ بَعْضِ مُتَأَخِّرِي الْمَغَارِبَةِ مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فَوَهْمٌ، وَلَعَلَّهُ انْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ. وَالْعَجَبُ أَنَّ شَارِحَ أُرْجُوزَةِ ابْنِ بَرِّي فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الدَّانِيِّ. وَإِنَّمَا حَكَى الدَّانِيُّ ذَلِكَ فِي الْمِيمِ السَّاكِنَةِ لَا الْمَقْلُوبَةِ وَاخْتَارَ مَعَ ذَلِكَ الْإِخْفَاءَ. وَقَدْ بَسَطْنَا بَيَانَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

أعتقد الجعبري أيضًا نقل الإخفاء ليس فقط عن شارح ابن بري لكن كلام الجعبري أيضًا نقل عن الداني ذلك.

فربما يكون النص لم يقف عليه الشيخ ابن الجزري –الله أعلم- أو يكون النص فهم منه الجعبري وشارح ابن بري فهم شيئًا والشيخ ابن الجزري –رحمة الله عليه _فهم شيئًا آخر.

وإلا أيًا كان هذا الشارح يعني هو ليس منفردًا بما ذكره الداني في نسبة الإخفاء.

(وَأَمَّا الْحُكْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ الْإِخْفَاءُ وَهُوَ عِنْدَ بَاقِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَجُمْلَتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا وَهِيَ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالْجِيمُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالْفَاءُ، وَالْقَافُ، وَالْكَافُ).

و هي مرسومة في مجموعة من و نحن صغار في ابتدائي (صف ذا ثنا كم جاد شخصٌ قد سما دم طيبًا زد في تقى ضع ظالمًا) الله يرحم شيخنا الشيخ محمود القاري –رحمة الله عليه- هو الذي درسنا في الابتدائية سنة أولى وسنة ثانية وثالثة، درسنا القرآن والتجويد، فكان ونحن أطفال في الابتدائي إلى الآن والله أتذكرها سنة ثانية وثالثة، فكان يجعلنا ننشدها.

فكان عندما نحفظها ما هي حروف الإخفاء إذا قلت له: (صف ذا ثنا كم جاد شخصٌ قد سما) يغضب يقول لا، فكان يجعلنا مجموعة معًا الفصل كان ذلك الزمن فيه ثلاثين تقريبًا هكذا، فكل الفصل يرتج، وطبعًا أطفال نحب التدريس بهذه الطريقة –رحمة الله عليه-.

لكن: (صف ذا ثنا) هذا نظم علماء، لكن بعض القراء الأدباء، نستطرد قليلًا نظم وهو أيضًا من المغاربة، الذي هو شارح بن بري الذي هو صاحب [إيضاح الأسرار] السلوي ابن المجراد.

ابن المجراد السلوي –رحمة الله عليه- في كتابه إيضاح الأسرار، وهذا من أهم شروح ابن بري وعمدة أيضًا يعتمد عليه الشيخ ابن القاضي في كتابه [الفجر الساطع].

فالشيخ ابن المجراد -و الله أعلم- هل هو قبل الشيخ المنتوري أو بعده لكنه في فترة متقاربة.

المهم الشيخ لا أتذكر الآن هل هي من نظمه أو نقلها عن غيره، فيقول: جمعتها فلا أدري هل هو يقصد نفسه هو الذي جمع هذا البيت أي هو الذي قال هذا البيت، المهم أن هذا البيت في هذا الكتاب والكتاب حُقق في المغرب لا أدري طُبع أو لم يُطبع، طُبع إيضاح الأسرار لابن المجرد السلوي.

لا أدري هل هو مطبوع أو لا، لكنه دُرِس _حقق في المغرب قبل سنوات، فيقول الشيخ تأخذ، يقول جمعتها في بيتين غزليين، الأدب لابد منه قليلًا لكن الشيخ يقول جمعتها في بيتين غزليين، بحيث أنك تأخذ كل كلمة تأخذ الحرف الأول منها فيجتمع عندك هذه الحروف، طبعًا هو ما استطاع أنه يكمل ما استطاع أن ينظم الخمسة عشرة حرفًا وإنما ذكر حرفًا مرتين.

فالشيخ يقول -رحمه الله عليه- سواء هو أو من نقلها عنه، فيقول: (ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكرانًا دون شرابي، طوقتني ظلمًا قلائد ذل جرعتني جفونها كأس صابي).

طبعًا هذين البيتين ما تصلح إلا لمن يقرأ الأدب أما الشيخ عمر لا، ترى بيتين جميلين.

سؤال:طالب (١٥:٥٠).

الشيخ: بعدين -إن شاء الله-.

وحدثت بخصوص هذا الموضوع قصة بعد الدرس _خارج الدرس أذكرها لكم، وذكرها أيضًا ونقلها من المعاصرين شيخنا الشيخ عبد العزيز قاري -حفظه الله- ذكرها في كتابه في التجويد ألفه يمكن قبل ثلاثين سنة، نسين اسمه تقريبًا [قواعد التجويد] أو كتاب في التجويد فقط.

سؤال:طالب (٥١:٠٢).

الشيخ: محاسن التجويد ألفه بعد، هو [أبواب التجويد] فذكر هذين البيتين، فلما سرت القصة التي سأخبرها كم قلت شيخي أيضًا نقلها وذكرها، لأن بعض الإخوان اعترض على هذين البيتين أنهما مما لا يقال وأنا أقول أن هذين البيتين مما يقال، ولكل وجهة، أو قواعد التجويد، كتاب قديم صغير نعم.

أيضًا من يريد البيتين كتاب شيخنا الشيخ عبد العزيز القاري –الله يحفظه– لا أدري إذا طبع بعد ذلك طبعات والشيخ حذفها، ولا أعتقد أنه يحذفها.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نَحوَ: (كُنْتُمْ)، (وَمَنْ تَابَ)، (جَنَّاتٍ تَجْرِي)، (وَالْأُنْثَى)، (مِنْ ثَمَرَةٍ)، (قَوْلًا ثَقِيلًا)، (أَنْجَيْتَنَا)، (إِنْ جَعَلَ)، (خَلْقٍ جَدِيدٍ)، (أَنْدَادًا)، (مِنْ دَابَّةٍ)، (وكَأْسًا دِهَاقًا)، (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، (مِنْ ذَهَبٍ)، (وَكِيلًا ذُرِّيَّةَ)، (تَنْزِيلَ)، (مِنْ زَوَالٍ)، (صَعِيدًا زَلَقًا)، وَ(الْإِنْسَانُ)، (مِنْ سُوءٍ)، (ورَجُلًا سَلَمًا)، (أَنْشَرْنَا)، (إِنْ شَاءَ)، (غَفُورٌ شَكُورٌ)، (الْأَنْصَارَ)، (أَنْ صَدُّوكُمْ)، (جِمَالَةٌ صُفْرٌ)، (مَنْضُودٍ)، (مَنْ ضَلَّ)، (وَكُلًّا ضَرَبْنَا)، (الْمُقَنْطَرَةِ)، (مِنْ طِينٍ)، (صَعِيدًا طَيِّبًا)، (يَنْظُرُونَ)، (مِنْ ظَهِيرٍ)، (ظِلًّا ظَلِيلًا)، (فَانْفَلَقَ)، (مِنْ فَضْلِهِ)، (خَالِدِين فِيهَا)، (انْقَلَبُوا)، (مِنْ قَرَارٍ)، (سَمِيعٌ قَرِيبٌ)، (الْمُنْكَرَ)، (مِنْ كِتَابٍ)، (كِتَابٌ كَرِيمٌ).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِخْفَاءَ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا هُوَ حَالٌ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَام. قَالَ الدَّانِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ لَمْ يَقْرُبَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَقُرْبِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِدْغَامِ فَيَجِبُ إِدْغَامُهُمَا فِيهِنَّ مِنْ أَجْلِ الْقُرْبِ وَلَمْ يَبْعُدَا مِنْهُنَّ كَبُعْدِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِظْهَارِ فَيَجِبُ إِظْهَارُهُمَا عِنْدَهُنَّ مِنْ أَجْلِ الْبُعْدِ فَلَمَّا عُدِمَ الْقُرْبُ الْمُوجِبُ لِلْإِدْغَامِ وَالْبُعْدُ الْمُوجِبُ لِلْإِظْهَارِ أُخْفِيَا عِنْدَهُنَّ فَصَارَا لَا مُدْغَمَيْنِ وَلَا مُظْهَرَيْنِ؛ أي منزلة بين المنزلتين، إِلَّا أَنَّ إِخْفَاءَهُمَا عَلَى قَدْرِ قُرْبِهِمَا مِنْهُنَّ، وَبُعْدِهِمَا عَنْهُنَّ فَمَا قَرُبَا مِنْهُ كَانَا عِنْدَهُ أَخْفَى مِمَّا بَعُدَا عِنْدَهُ قَالَ: وَالْفَرْقُ عِنْدَ الْقُرَّاءِ، وَالنَّحْوِيِّينَ بَيْنَ الْمَخْفِيِّ

وَالْمُدْغَمِ أَنَّ الْمَخْفِيَّ مُخَفَّفٌ وَالْمُدْغَمَ مُشَدَّدٌ انْتهَى -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

تَنْبِيهَاتٌ

الْأَوَّلُ: أَنَّ مَخْرَجَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مَعَ حُرُوفِ الْإِخْفَاءِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْخَيْشُومِ فَقَطْ وَلَا حَظَّ لَهُمَا مَعَهُنَّ فِي الْفَمِ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهِمَا كَعَمَلِهِ فِيهِمَا مَعَ مَا يَظْهَرَانِ عِنْدَهُ، أَوْ مَا يُدْغَمَانِ فِيهِ بِغُنَّةٍ وَحُكْمُهُمَا مَعَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَجْرَى الْغَيْنَ وَالْخَاءَ مَجْرَى حُرُوفِ الْفَمِ لِلتَّقَارُبِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُنَّ، فَصَارَ مَخْرَجُ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مَعَهُمَا كَمَخْرَجِهِمَا مَعَهُنَّ، وَمَخْرَجُهُمَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَاقِينَ الْمُظْهِرِينَ مِنْ أَصْلِ مَخْرَجِهِمَا، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَجْرَوُا الْعَيْنَ وَالْخَاءَ مَجْرَى بَاقِي حُرُوفِ الْحَلْقِ لِكَوْنِهِمَا مِنْ جُمْلَتِهِنَّ دُونَ حُرُوفِ الْفَمِ).

طبعًا هذا الكلام كله للداني في جامع البيان.

(الثَّانِي: الْإِدْغَامُ بِالْغُنَّةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ عِنْدَ مَنْ رَوَى ذَلِكَ هُوَ إِدْغَامٌ غَيْرُ كَامِلٍ مِنْ أَجْلِ الْغُنَّةِ الْبَاقِيَةِ مَعَهُ. وَهُوَ عِنْدَ مَنْ أَذْهَبَ الْغُنَّةَ إِدْغَامٌ كَامِلٌ. وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا إِنَّمَا هُوَ إِخْفَاءٌ، وَإِطْلَاقُ الْإِدْغَامِ عَلَيْهِ مَجَازٌ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فَقَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ ذَلِكَ إِخْفَاءٌ لَا إِدْغَامٌ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ لَهُ إِدْغَامٌ مَجَازًا.

وقَالَ: وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِخْفَاءٌ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُبْقِي الْغُنَّةَ وَيَمْنَعُ تَمْحِيضَ الْإِدْغَامِ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَشْدِيدٍ يَسِيرٍ فِيهِمَا.

قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الْأَكَابِرِ قَالُوا: الْإِخْفَاءُ مَا بَقِيَتْ مَعَهُ الْغُنَّةُ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَالصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ إِدْغَامٌ نَاقِصٌ مِنْ أَجْلِ صَوْتِ الْغُنَّةِ الْمَوْجُودَةِ مَعَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ صَوْتِ الْإِطْبَاقِ الْمَوْجُودِ مَعَ الْإِدْغَامِ فِي (أَحَطْتُ)،

وَ(بَسَطْتَ) وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِدْغَامٌ وُجُودُ التَّشْدِيدِ فِيهِ إِذِ التَّشْدِيدُ مُمْتَنِعٌ مَعَ الْإِخْفَاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: فَمَنْ أَبْقَى غُنَّةَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مَعَ الْإِدْغَامِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا صَحِيحًا فِي مَذْهَبِهِ لِأَنَّ حَقِيقَةَ بَابِ الْإِدْغَامِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَبْقَى فِيهِ مِنَ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ أَثَرٌ إِذْ كَانَ لَفْظُهُ يَنْقَلِبُ إِلَى لَفْظِ الْمُدْغَمِ فِيهِ فَيَصِيرُ مَخْرَجُهُ مِنْ مَخْرَجِهِ بَلْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كَالْإِخْفَاءِ الَّذِي يَمْتَنِعُ فِيهِ الْحَرْفُ مِنَ الْقَلْبِ لِظُهُورِ صَوْتِ الْمُدْغَمِ وَهُوَ الْغُنَّةُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَدْغَمَ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ وَلَمْ يُبْقِ غُنَّتَهُمَا قَلَبَهُمَا حَرْفًا خَالِصًا مِنْ جِنْسِ مَا يُدْغَمَانِ فِيهِ؟ فَعُدِمَتِ الْغُنَّةُ بِذَلِكَ رَأْسًا فِي مَذْهَبِهِ؛ إِذْ غَيْرُ مُمْكِنٍ أَنْ تَكُونَ مُنْفَرِدَةً فِي غَيْرِ حَرْفٍ، أَوْ مُخَالِطَةً لِحَرْفٍ لَا غُنَّةَ فِيهِ لِأَنَّهَا مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ النُّونُ وَالْمِيمُ لَا غَيْرَ.

الثَّالِثُ: أَطْلَقَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَعَمَّمَ كُلَّ مَوْضِعٍ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا رَسْمًا نَحْوَ (إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)، (أَنْ لَا يَقُولُوا) وَمَا كَانَ مِثْلُهُ مِمَّا ثَبَتَتِ النُّونُ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا رَسْمًا نَحْوَ (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ) فِي هُودٍ (أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ) فِي الْكَهْفِ. وَنَحْوُهُ مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ النُّونُ فَإِنَّهُ لَا غُنَّةَ فِيهِ لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ).

في المطبوع منفصلًا مر معنا، أما إذا كان متصلًا في المطبوع متصلًا.

(قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: وَاخْتَارَ فِي مَذْهَبِ مَنْ يُبْقِي الْغُنَّةَ مَعَ الْإِدْغَامِ عِنْدَ اللَّامِ أَلَّا يُبْقِيَهَا إِذَا عُدِمَ رَسْمُ النُّونِ فِي الْخَطِّ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مُخَالَفَتِهِ لِلَفْظِهِ بِنُونٍ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ.

قَالَ: وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ فِي هُودٍ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ فِي الْكَهْفِ وَ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ فِي الْقِيَامَةِ قَالَ: وَكَذَلِكَ ﴿أَلَّا تَعُولُواْ﴾، ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾، ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ﴾ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَمْ تُرْسَمْ فِيهِ النُّونُ، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ مَنْ تَرَكَ الْغُنَّةَ وَلَمْ يُبْقِ لِلنُّونِ أَثَرًا قَالَ: وَجُمْلَةُ الْمَرْسُومِ ذَلِكَ بِالنُّونِ فِيمَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْكَاتِبُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَئِمَّتِهِ عَشَرَةُ مَوَاضِعَ: أَوَّلُهَا فِي الْأَعْرَافِ ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، (وأن لا تقولوا على الله إلا الحق)، وَفِي التَّوْبَةِ ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾، وَفِي هُودٍ ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وَ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَفِي الْحَجِّ ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾، وَفِي يس ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، وَفِي الدُّخَانِ ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وَفِي الْمُمْتَحِنَةِ ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، وَفِي نون وَالْقَلَمِ عَلَى ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾ قَالَ: وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي قَوْلِهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ قَالَ: وَقَرَأْتُ الْبَابَ كُلَّهُ الْمَرْسُومَ مِنْهُ بِالنُّونِ وَالْمَرْسُومَ بِغَيْرِ نُونٍ).

هي صفة للباب.

(وَقَرَأْتُ الْبَابَ كُلَّهُ الْمَرْسُومَ مِنْهُ بِالنُّونِ وَالْمَرْسُومَ بِغَيْرِ نُونٍ بِبَيَانِ الْغُنَّةِ، وَإِلَى الْأَوَّلِ أَذْهَبُ قُلْتُ أي ابن الجزري: وَكَذَا قَرَأْتُ أَنَا عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي بِالْغُنَّةِ وَلَا آخُذُ بِهِ غَالِبًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَطْلَقُوا إِدْغَامَ النُّونِ بِغُنَّةٍ.

وَلَا نُونَ فِي الْمُتَّصِلِ مِنْهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الرَّابِعُ: إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلسُّوسِيِّ، وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَيَنْبَغِي قِيَاسًا إِظْهَارُهَا مِنَ النُّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِيهِمَا نَحْوَ (نُؤْمِنُ لَكَ)، (زُيِّنَ لِلَّذِينَ)، (تَبَيَّنَ لَهُ) وَنَحْوَ (تَأَذَّنَ رَبُّكَ)، (خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)

إِذِ النُّونُ مِنْ ذَلِكَ تَسْكُنُ أَيْضًا لِلْإِدْغَامِ، وَبِعَدَمِ الْغُنَّةِ قَرَأْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَفِي السَّاكِنِ وَالْمُتَحَرِّكِ وَبِهِ آخُذُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَارِئَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ إِنَّمَا يَقْرَأُ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الْإِظْهَارِ أَيْ حَيْثُ لَمْ يُدْغِمِ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

وهنا طبعًا الشيخ المتولي -رحمه الله عليه- علق هنا تعليقًا طويلًا جدًا لكننا لا نستطيع أن نقرأه موجودٌ وربما يُحذف.

نقرأه لأنه كان متعلق بهذا.

عند قول الشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه-: إذ النون تسكن أيضًا للإدغام، عقَّب الشيخ المتولي -رحمه الله عليه- على كلام المؤلف هنا بقوله، عند قوله ينبغي قياسًا إظهارها...إلخ.

لا ينبغي أن يُلتفت، هذا كلام الشيخ المتولي: **(لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل إذ النون من نحو: "لن نؤمن لك" "وتأذن ربك" متحركة في الأصل وسكونها عارض للإدغام، والأصل أن لا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي).**

ثم قال كلامًا، م قال: **(والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه مع أنه حكي الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في باب الإدغام الكبير ما نصه: وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاما خالصا كاملا من غير غنة عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين في اللام والراء ومن لم يروها.. انتهى.**

ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض وبهذا تعلم -الكلام للشيخ المتولي- **أن قوله؛**

أي قول الشيخ ابن الجزري: **ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير مجرد توهم سرى له**؛ أي للشيخ ابن الجزري، **من ترك الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعبر بالاحتمال –والله أعلم–**.

قال؛ أي الشيخ المتولي: **"وإذا بطل" هذا القياس وفسد هذا الاحتمال وزال هذا التوهم بقي الحكم في كل باب على ما ثبت به الرواية فيه.**

قال؛ أي الشيخ المتولي: **وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونه مالم يمعنوا النظر في ذلك لاحتمال أو أمعنوا ولاحظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام.**

ولم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويها في الساكن مع اختياره لها في الأول قياسًا على الثاني.

فالحاصل –كلام الشيخ المتولي أيضًا–، **أننا لو قلنا بالمنع تبعًا لهم لكن منعًا للجائز، ومنع الجائز غير مسلم ولو قلنا بالقياس لكان خرقًا للإجماع وارتكابًا لغير المروي وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقه.**

قال: أي المتولي، **وقوله**: أي وقول ابن الجزري: **وبعد الغنة قرأت عن أبي عمو في الساكن والمتحرك وبه أخذ نصٌّ في أن الغنة لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النص كبعض من هي لهم على شرط كتابه).**

لاحظ هذا الكلام وهذا الكلام يستفاد منه في مواضع كثيرة عند ابن الجزري، الآن رجع إليه الشيخ المتولي، لاحظ...

(ونصٌّ في أن الغنة له لم تثبت عنده أي عند ابن الجزري، **بطريق الأداء، بل بطريق النص).**

كأن الشيخ يقول أنه الشيخ ابن الجزري في هذا الكلام قد قدم النص لأنه ما عنده أداء فيها.

(كبعض من هي له على شرط كتابه، فإنه قال: وقد وردت الغنة).

الكلام الذي قلناه سابقًا، هذا الكلام الذي كنا نقول إن الشيخ يرى بسببه عدم وجود الغنة للأزرق.

(وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصًا وأداءً عن أهل الحجاز والبصرة والشام، ثم كذا الخ..، طريق الأداء بقوله، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم).

طبعًا هذا الكلام يلزم الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- أن يمنع الغنة لغير المذكورين كلهم.

وغير المذكورين منهم الشيخ المتولي نفسه -رحمة الله عليه- يقرأ لهم بالغنة، وضحت؟

ومعلوم ضرورة أن قوله وغيرهم لا يعين شخصًا فإدخال واحد دون غيره فيه تحكم، أيضًا يقال من باب المجادلة، ومن باب إخراج واحدٍ منهم.

فإدخال واحدٍ دون غيره فيه تحكم، وشموله للباغين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، لكنك لم تخصص الشيخ المتولي!

أي أن الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- لو كان كلامه هذا يخصص لمنع الغنة عمن؟ عن أبي عمرو كله ولمنع الغنة عن ابن ذكوان، ولمنع الغنة عن ابن وردان، ولمنع الغنة عن رويس، لأن هؤلاء.

وطبعًا لمنع الغنة أيضًا عن عاصم، أي جعل شعبة، أي منع الغنة عن حفص، وهؤلاء غير مذكورين هنا ومع ذلك الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- يقرأ لهم بالغنة، طبعًا هذا كلام الشيخ المتولي نعرضه حتى يستفيد منه من ليس عنده كتاب الروض النظير.

ثم قال: (وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق تابه لصرح به كما هو اصطلاحه).

لكن الشيخ أحيانًا يُصرح بما ليس في طريقه، -والله أعلم-.

طبعًا هذا الكلام في الروض النظير، لكن حقيقةً لا أدري في أي صفحة من المطبوع ولأن في ذلك الوقت أثناء كطبع هذا الكتاب كنت أعتمد على النسخ الخطية التي بخط شيخنا الشيخ المرصفي -رحمة الله عليه- وهي من اللوحة أو من الورقة ٥٧ ب إلى الصفحة ٦٠ ب، لكن لا أدري ماذا يقابله في المطبوع الآن.

وقلت زمان وأعتذر عن نقل هذا النص الطويل مع اختصاره مع أنه مختصر أيضًا نظرًا لندرة مصدره إضافة إلى قوته العلمية في الاستدراك، وهذا الكلام ذكرناه قبل ٢٢ سنة.

يوم ما كان الروض النظير لا يكاد يرى، أما الآن الحمد لله الكتاب مطبوع والإفادة منه والاستفادة بين يدي الجميع.

-هذا والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

-إن شاء الله- الدرس القادم نبدأ بباب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، والحمد لله على كل حال

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر في القراءات العشر.

والليلة -إن شاء الله- نبدأ بباب: (بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَالْفَتْحُ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ فَتْحِ الْقَارِئِ لِفِيهِ بِلَفْظِ الْحَرْفِ وَهُوَ فِيمَا بَعْدَهُ أَلِفٌ أَظْهَرُ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا التَّفْخِيمُ).

أي الفتح يقال له التفخيم.

(وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُ النَّصْبُ).

وهذا المستخدم قليل جدًا.

(وَيَنْقَسِمُ إِلَى فَتْحٍ شَدِيدٍ وَفَتْحٍ مُتَوَسِّطٍ).

مثل نقول: والضحى.

(فَالشَّدِيدُ هُوَ نِهَايَةُ فَتْحِ الشَّخْصِ فَمَهُ بِذَلِكَ الْحَرْفِ).

مثل ما نقول والضحى.

(وَلَا يَجُوزُ فِي الْقُرْآنِ بَلْ هُوَ مَعْدُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ فِي لَفْظِ عَجَمِ الْفُرْسِ وَلَا سِيَّمَا أَهْلُ خُرَاسَانَ، وَهُوَ الْيَوْمَ فِي أَهْلِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ أَيْضًا، وَلَمَّا جَرَتْ طِبَاعُهُمْ عَلَيْهِ فِي لُغَتِهِمُ اسْتَعْمَلُوهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ).

وإلى الآن نسمع هذا الفتح الألف هذا المغلظ في هذه اللغات.

(وَجَرُوا عَلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَوَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُمْ، وَانْتَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ حَتَّى فَشَا فِي أَكْثَرِ الْبِلَادِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ فِي الْقِرَاءَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّتُنَا وَهَذَا هُوَ التَّفْخِيمُ الْمَحْضُ).

طبعًا هنا فائدة ذكرها الشيخ النويري -رحمه الله عليه- قال: ذكر الإمالة أي الشيخ ابن الجزري، ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة، لتأخرها عنها في لفظ أبصارهم، فهي تأخرت الرحيم، مالك، قالوا هذا هو السبب في أن يُبدأ باب الإدغام الرحيم مالك وهكذا.

وبعد: فيه هدىً باب هاء الكناية وهكذا.

(وَمِمَّنْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا الْفَتْحِ الْمَحْضِ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُوَضِّحِ قَالَ: وَالْفَتْحُ الْمُتَوَسِّطُ هُوَ مَا بَيْنَ الْفَتْحِ الشَّدِيدِ وَالْإِمَالَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ قَالَ: وَهَذَا الَّذِي يَسْتَعْمِلُهُ أَصْحَابُ الْفَتْحِ مِنَ الْقُرَّاءِ).

قال تتمة كلام الداني كابن كثيرٍ وعاصم وغيرهما.

(انْتَهَى، وَيُقَالُ لَهُ التَّرْقِيقُ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُ أَيْضًا التَّفْخِيمُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ ضِدُّ الْإِمَالَةِ، وَالْإِمَالَةُ أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ كَثِيرًا وَهُوَ الْمَحْضُ،

وَيُقَالُ لَهُ: الْإِضْجَاعُ وَيُقَالُ لَهُ: الْبَطْحُ، وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُ الْكَسْرُ أَيْضًا وَقَلِيلا وَهُوَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا التَّقْلِيلُ وَالتَّلْطِيفُ وَبَيْنَ بَيْنَ).

طالب: (٣:٥٧).

الشيخ: إذًا العبارة التي نقلناها الآن عن النويري هي في الأصل عبارة الإمام الجعبري -رحمة الله عليه- في شرحه، وهذه إفادة من الدكتور عبد الرحمن-جزاه الله خير- هذه العبارة للجعبري.

إسناد المعلومة إلى صاحبها أولى.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَهِيَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ تَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ إِمَالَةٌ شَدِيدَةٌ وَإِمَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ فِي الْقِرَاءَةِ جَارٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ).

حتى إلى الآن ما زالت بعض العرب بعض اللهجات العربية لازال عندهم الإمالة ولا زال عندهم، يعني حتى في كلامهم العام خارج القرآن ما زالوا يتكلمون بهذه اللغات.

(وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ فِي الْقِرَاءَةِ جَارٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَالْإِمَالَةُ الشَّدِيدَةُ يُجْتَنَبُ مَعَهَا الْقَلْبُ الْخَالِصُ وَالْإِشْبَاعُ الْمُبَالَغُ فِيهِ).

يعني لا نقول والضحي، هذا كسر خالص.

(وَالْإِمَالَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الْفَتْحِ الْمُتَوَسِّطِ وَبَيْنَ الْإِمَالَةِ الشَّدِيدَةِ).

لاحظ الشيخ يبني أو بنى هذا الباب على كتاب الموضح للإمام الداني -رحمة الله عليه-، ولهذا كثرت المنقولات عنه، وفي بعضها يظهر -والله أعلم- إنه كان ينقل بواسطة المالقي كما سيأتي، بدليل التشابه الحرفي بين نقل الشيخ ابن الجزري وبين المالقي مع اختلاف ما هو في الموضح من حيث العبارات وليس من حيث المعنى العام.

(قَالَ الدَّانِيُّ: وَالْإِمَالَةُ وَالْفَتْحُ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَاشِيَتَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ. فَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْإِمَالَةُ لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسْدٍ وَقَيْسٍ قَالَ؛ أي الداني: وَعُلَمَاؤُنَا مُخْتَلِفُونَ فِي أَيٍّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهِ، أَوْجَهُ وَأَوْلَى، قَالَ: وَأَخْتَارُ الْإِمَالَةَ الْوُسْطَى الَّتِي هِيَ بَيْنَ بَيْنَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِمَالَةِ حَاصِلٌ بِهَا وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ أَصْلَ الْأَلِفِ الْيَاءُ، أَوِ التَّنْبِيهُ عَلَى انْقِلَابِهَا إِلَى الْيَاءِ فِي مَوَاضِعٍ، أَوْ مُشَاكَلَتِهَا لِلْكَسْرِ الْمُجَاوِرِ لَهَا، أَوِ الْيَاءِ).

طبعًا هذا اختيار الداني من حيث الاختيار في اللغة وليس من حيث الاختيار في القراءة، لأنه يقرأ بالاثنين، فما جاء بالإمالة لا يحق للداني أن يختار غير الإمالة، لكن من حيث المسألة اللغوية أيهما أوجه، أو أيهما فهذا بحث آخر.

❁ **ثم قال الشيخ ابن الجزري:** (ثُمَّ أَسْنَدَ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْفِسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ قَالَ: فَالْإِمَالَةُ لَا شَكَّ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَمِنْ لُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا).

وطبعًا الشيخ الداني له تتمة في كلامه قال: وسيجيئ قوم من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم، الله أكبر.

والحديث قال عنه ابن الجوزي لا يصح وفيه مجهول وفيه بقية وهو يروي عن الضعفاء ويدلسهم، وقال الذهبي: الخبر منكر، وقال الهيثمي: فيه رجل لا يسمى.

أما قوله: ومن لحون العرب وأصواتها، تتمة كلام الداني: فإن لحونها وأصواتها مذاهبها وطباعها، انتهى كلام الشيخ الداني في: [الموضح].

نرجع إلى كلام الشيخ ابن الجزري.

طالب: (٨:٢٥).

الشيخ: الإمام ابن المبرد عنده رسالة في الأحاديث الواردة في الإمالة، مطبوعة؟ لقاء ما هو اللقاء العشر الأواخر، هل هو كتاب؟

طالب: (٨:٥٥).

الشيخ: الشيخ محمد العجمي –حفظه الله– ما به؟

طالب: (٩:٠١).

الشيخ: والله أول مرة ندرى عنه، وموجودة هذه الكتب؟ –ما شاء الله– التي في القراءات كيف الحصول عليها، أنا لا أشحذ لكن أعرف ما الطريقة، كيف الحصول عليها؟

ما يخص القراءات فقط، يعني هل فيها طبعات كتب تراثية؟ تراثية في القراءات وليس العلوم الأخرى، لو ترون جرد لنا في الكتب التي فيها قراءات، حتى لو نسافر إليها للكويت لا مشكلة –إن شاء الله–.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْأَلِفَ وَالْيَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءٌ قَالَ: يَعْنِي بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ التَّفْخِيمَ وَالْإِمَالَةَ).

إذًا هذا أيضًا مصطلح من المصطلحات، يعني بالألف التفخيم، والياء الإمالة.

(وَأَخْبَرَنِي؛ الكلام للشيخ ابن الجزري، شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُقْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الرَّقِّيُّ الْمُقْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الشِّهَابُ مُحَمَّدُ بْنُ مُزْهِرٍ الْمُقْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ الْمُقْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْبَرَكَاتِ دَاوُدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُلَاعِبٍ ح وَقَرَأْتُ

عَلَى عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِزِّيِّ أَنْبَأَكَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ مُلَاعِبٍ حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّهْرُزُورِيُّ).

الذي هو صاحب كتاب المصباح.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَيُّوبَ الْبَزَّارُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَذِّنُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الصَّوَّافُ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ الضَّرِيرُ الْمُقْرِيُّ؛ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّرِيرُ الْكُوفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ (طه) وَلَمْ يَكْسِرْ).

أي لم يمل.

(فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: (طه)؛ بالكسر، وَكَسَرَ الطَّاءَ وَالْهَاءَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: (طه) وَلَمْ يَكْسِرْ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: (طه) وَكَسَرَ الطَّاءَ وَالْهَاءَ).

يعني أمال الطاء والهاء.

(فَقَالَ الرَّجُلُ: (طه) وَلَمْ يَكْسِرْ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: (طه) وَكَسَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ لَهَكَذَا عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ مُسَلْسَلٌ بِالْقُرَّاءِ).

وطبعًا هذا الحديث ينتبه إليه غير المتخصصين في القراءات، لأنه لو أخذه على ظاهره فكسر الطاء والهاء يظن أن المقصود هو الكسر المعروف، فيقرأها طِهِ، وليس هذا هو المراد، وإنما المراد بالكسر هنا الإمالة.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَدْ رَوى الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي تَارِيخِ الْقُرَّاءِ عَنْ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ بِشْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ).

يعني بشرَ حقيقة طول الزمن لم أجد ترجمة لهذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في المطبوع بِشر، لكن في كل النسخ الخطية التي اعتمدتها كلها بُشر، ومضبوطة هكذا بضم الباء والشين، يعني الضبط هذا من المخطوط.

وهو موجود في كتب الداني، الداني هو من شيوخ فارس.

(عَنْ بِشْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُسَاوِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ فَذَكَرَهُ وَأَبُو عَاصِمٍ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبيد اللهِ يُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْمَكْفُوفُ وَيُعْرَفُ بِالْمَسْجِدِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ شَيْخُهُ هُوَ الْعَرْزَمِيُّ الْكُوفِيُّ مِنْ شُيُوخِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ ذَهَبَتْ كُتُبُهُ فَكَانَ يُحَدِّثُ مَنْ حِفْظِهِ فَأَتَى عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ).

يعني هذا درس ضعيف عند أهل الحديث مع أنه من عباد الله الصالحين، كما ذكرنا قصة الإمام مالك، يعني معنى كلامه إن في المدينة رجالًا لا نأخذ عنهم هذا الحديث، ولا يتهمهم في دينهم وورعهم وهذا يعني ورعهم وعبادتهم وصلاحهم شيء، وعلم الحديث شيءٌ آخر.

وقوله: (ذَهَبَتْ كُتُبُهُ فَكَانَ يُحَدِّثُ مَنْ حِفْظِهِ فَأَتَى عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ)؛ أيضًا هذا تعليم يجب أن نتعلم منه، ويدخل في هذا القراءة في الدروس من الكتاب، ومر معي أيضًا عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمة الله عليه-، لكن لا أتذكر الآن المصدر لأنه جاء عرضًا أن الإمام أحمد بن حنبل -رحمة الله عليه- إنه كان إذا رأى المحدث يحدث من حفظه لا يأخذ عنه، إذا ما كان أمامه أصله، أصل سماعه.

والتحضير ليس عيبًا الكلمة هي عرضًا لأن سمعت بعض الإخوان يقول: فلان متقن لدرجة أنه يلقي المحاضرات وليس أمامه كتاب.

هو عند المحققين ذمٌّ له وليس مدحًا، وهذا دليل لأن الحفظ أحيانًا يخون، الحفظ يخون، كبار العلماء الذين وهم حفظة ومع ذلك كانوا يعتمدون على أصل مروياتهم فالنصيحة أو الاقتراح أو الفائدة أن الإنسان لا يعتمد على حفظه فقط.

يقولون العلم في الراس وليس في الكراس وأنا أعرف العبارة العلم في الراس ليس في مكناس ولا في فاس.

هكذا يقولون ربما أهل المغرب يقولون: العلم في الراس ما هو في الكراس، و العلم في الراس ليس في مكناس، أي هذه عبارة يعني فيها الحض والحث على التعلم وحفظ العلم، لكن القرطاس لا يُستغنى عنه في تثبيت العلم وليس في الأداء لأن الأداء لا يمكن أن يكتب في...، حتى لا يأتي أحدهم ويقول أنت تقول هذا في الأداء والآن تقول الكتب مهمة.

الكتب مهمة، لا شك أنها مهمة لأن هي التي بها الله عَزَّوَجَلَّ حفظ بها العلم، فلا أحد يستطيع أن يقول وإلا قصص العلماء الذين يعني لم يكونوا يرجعون إلى كتبهم سجلت عليهم بعض الوهم بعض السهو، فما بالك بهؤلاء العلماء في ذلك الزمن الذي هو زمن الرواية والآن نحن في زمن الوجادة، فهل يُعقل إن في زمن الوجادة الكتب لا يُحتاج إليها أو النظر لا يحتاج إليها.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَبَاقِي رِجَالُ إِسْنَادِهِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَقَدِ اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي كَوْنِ الْإِمَالَةِ فَرْعًا عَنِ الْفَتْحِ، أَوْ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلٌ بِرَأْسِهِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ صَحِيحَتَانِ نَزَلَ بِهِمَا الْقُرْآنُ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَصَالَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا).

وهذا الذي يظهر -والله أعلم-.

(وذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَصَالَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا).

يعني الفتحة أصل والإمالة أصل، وليس أحد منهما فرع من الآخر.

(فذَهَبَ جمَاعَةٌ إِلَى أَصَالَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا وعَدَمِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْآخَرِ وَكَذَلِكَ التَّفْخِيمُ وَالتَّرْقِيقُ وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِمَالَةٌ إِلَّا بِسَبَبٍ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ فَتْحٌ وَلَا تَفْخِيمٌ إِلَّا بِسَبَبٍ قَالُوا: وَوُجُودُ السَّبَبِ لَا يَقْتَضِي الْفَرْعِيَّةَ وَلَا الْأَصَالَةَ وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْأَصْلُ وَإِنَّ الْإِمَالَةَ فَرْعٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِمَالَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَإِنْ فُقِدَ سَبَبٌ مِنْهَا لَزِمَ الْفَتْحُ وَإِنْ وُجِدَ شَيْءٌ مِنْهَا جَازَ الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ فَمَا مِنْ كَلِمَةٍ تُمَالُ إِلَّا وَفِي الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُهَا وَلَا يُقَالُ: كُلُّ كَلِمَةٍ تُفْتَحُ فَفِي الْعَرَبِ مَنْ يُمِيلُهَا.

قَالُوا: فَاسْتَدْلَلْنَا بِاطِّرَادِ الْفَتْحِ وَتَوَقُّفِ الْإِمَالَةِ عَلَى أَصَالَةِ الْفَتْحِ وَفَرْعِيَّةِ الْإِمَالَةِ. قَالُوا: وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِمَالَةَ تُصَيِّرُ الْحَرْفَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى أَنَّ الْأَلِفَ الْمُمَالَةَ بَيْنَ الْأَلِفِ الْخَالِصَةِ وَالْيَاءِ.

وَكَذَلِكَ الْفَتْحَةُ الْمُمَالَةُ بَيْنَ الْفَتْحَةِ الْخَالِصَةِ وَالْكَسْرَةِ، وَالْفَتْحُ يُبْقِي الْأَلِفَ وَالْفَتْحَةَ عَلَى أَصْلِهِمَا قَالُوا: فَلَزِمَ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْأَصْلُ وَالْإِمَالَةَ فَرْعٌ).

أي كما قلت الشيخ هذا من قوله من الفتح إلى هنا، هذا كلام المالقي بنصه، يُرجع هل هو في الفتح الموضح لا أدري.

(قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَلِكُلٍّ مِنَ الرَّأْيَيْنِ وَجْهٌ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجِيحِ، فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَلْيُعْلَمْ أَنَّ لِلْإِمَالَةِ أَسْبَابًا وَوُجُوهًا وَفَائِدَةً وَمَنْ يُمِيلُ وَمَا يُمَالُ فَأَسْبَابُ الْإِمَالَةِ قَالُوا: هِيَ عَشَرَةٌ تَرْجِعُ إِلَى شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا الْكَسْرَةُ.

وَالثَّانِي الْيَاءُ.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَى مَحَلِّ الْإِمَالَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا وَيَكُونُ

أَيْضًا مُقَدَّرًا فِي مَحَلِّ الْإِمَالَةِ، وَقَدْ تَكُونُ الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ غَيْرَ مَوْجُودَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَلَا مُقَدَّرَتَيْنِ مَحَلَّ الْإِمَالَةِ وَلَكِنَّهُمَا مِمَّا يَعْرِضُ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ).

وهذا كله سيأتي توضيحه.

(وَقَدْ تُمَالُ الْأَلِفُ، أَوِ الْفَتْحَةُ لِأَجْلِ أَلِفٍ أُخْرَى، أَوْ فَتْحَةٍ أُخْرَى مُمَالَةٍ وَتُسَمَّى هَذِهِ إِمَالَةٌ لِأَجْلِ إِمَالَةٍ، وَقَدْ تُمَالُ الْأَلِفُ تَشْبِيهًا بِالْأَلِفِ الْمُمَالَةِ).

من قوله: فأسباب الإمالة إلى هنا بنصه هو كلام الإمام المالقي في الدر النثير.

(قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَتُمَالُ أَيْضًا بِسَبَبِ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ الِاسْمِ وَالْحَرْفِ فَتَبَعِ الْأَسْبَابِ اثْنَيْ عَشَرَ سَبَبًا، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

فَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ كَسْرَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ فَلْيُعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْكَسْرَةُ مُلَاصِقَةً لِلْأَلِفِ إِذْ لَا تَثْبُتُ الْأَلِفُ إِلَّا بَعْدَ فَتْحَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ بَيْنَ الْكَسْرَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْأَلِفِ الْمُمَالَةِ فَاصِلٌ وَأَقَلُّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ مَفْتُوحٌ نَحْوَ كِتَابٍ وَحِسَابٍ).

طبعًا هذه كلها ما فيها إمالة، في القراءة لكنها وردت الإمالة فيها من حيث اللغة عند بعض العرب، يعني ليست في كتاب لكن على قصد نفس القاعدة هذه.

(وَهَذَا الْفَاصِلُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِاعْتِبَارِ الْأَلِفِ فَأَمَّا الْفَتْحَةُ الْمُمَالَةُ فَلَا فَاصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرَةِ، وَالْفَتْحَةُ مَبْدَأُ الْأَلِفِ وَمَبْدَأُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ).

إذًا هذه قاعدة.

(مَبْدَأُ الْأَلِفِ وَمَبْدَأُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ فَكَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالْكَسْرَةِ حَائِلٌ، وَقَدْ يَكُونُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالْكَسْرَةِ حَرْفَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ، أَوَّلُهُمَا سَاكِنًا، أَوْ يَكُونَا مَفْتُوحَيْنِ وَالثَّانِي هَاءٌ نَحْوَ إِنْسَانٍ وَيَضْرِبُهَا).

طبعًا هنا نلاحظ إننا كتبناها بالنصب النصب عليها، وكان هناك تعليق بالنصب.

أما إذا كانت بالرفع يضربُها، فلا إمالة فيه.

قال سيبويه: قالوا يريد أن يكيلها ولم يكلها وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يكيلها، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة فصارت حاجزًا فمنعت الإمالة، وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف، هذا كلام سيبويه في الكتاب.

(وَالثَّانِي هَاءٌ نَحْوَ إِنْسَانٍ وَيَضْرِبُهَا مِنْ أَجْلِ خَفَاءِ الْهَاءِ وَكَوْنِ السَّاكِنِ حَاجِزًا غَيْرَ حَصِينٍ فَكَأَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْكَسْرَةِ وَالْأَلِفِ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ أَمَالَ مَرَرْتُ بِهَا كَانَتِ الْكَسْرَةُ عِنْدَ الْأَلِفِ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ فُصِلَتِ الْهَاءُ من اللَّفْظِ. وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ دِرْهَمَانِ فَقِيلَ مِنْ أَجْلِ الْكَسْرَةِ قَبْلُ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالْحَرْفَيْنِ الْفَاصِلَيْنِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْكَسْرَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا الْيَاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ، فَقَدْ تَكُونُ مُلَاصِقَةً لِلْأَلِفِ الْمُمَالَةِ نَحْوَ إِمَالَةِ: أَيَّامًا، وَالْحَيَاةَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: السَّيَّالُ بِفَتْحِ السِّينِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ لَهُ شَوْكٌ وَهِيَ مِنَ الْعِضَاهِ، وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفٍ نَحْوَ: شَيْبَانَ، وَقَدْ يُفْصَلُ بِحَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا الْهَاءُ نَحْوَ: يَدِهَا، وَقَدْ يَكُونُ الْفَاصِلُ غَيْرَ ذَلِكَ نَحْوَ رَأَيْتُ يَدَنَا وَأَمَّا الْإِمَالَةُ مِنْ أَجْلِ الْكَسْرَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ الْمُمَالَةِ نَحْوَ: عَابِدٍ، وَقَدْ تَكُونُ الْكَسْرَةُ عَارِضَةً نَحْوَ (مِنَ النَّاسِ)، (وَفِي النَّارِ) لِأَنَّ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الْيَاءِ بَعْدَ الْأَلِفِ الْمُمَالَةِ فَنَحْوَ: مُبَايِعٍ).

وهذه اللهجة موجودة الآن في الشام يقول خيي تبايع ولا ما تِبايع؟ موجودة.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الْكَسْرَةِ الْمُقَدَّرَةِ فِي الْمَحَلِّ الْمُمَالِ فَنَحْوَ: خَافَ، أَصْلُهُ: خَوِفَ بِكَسْرِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ وَهِيَ الْوَاوُ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَأَمَّا

الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الْيَاءِ الْمُقَدَّرَةِ فِي الْمَحَلِّ الْمُمَالِ فَنَحْوَ: (يَخْشَى)، وَ(الْهُدَى)، وَ(أَتَى)، وَ(الثَّرَى) تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ فِي ذَلِكَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلِفًا وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ كَسْرَةٍ تَعْرِضُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ فَنَحْوَ: طَابَ، وَجَاءَ، وَشَاءَ، وَزَادَ، لِأَنَّ الْفَاءَ تُكْسَرُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَنُونِ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ فَتَقُولُ: طِبْتُ، وَجِئْتُ، وَشِئْتُ، وَزِدْتُ.

وَهَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ).

طالب: (٢٥:١٠).

الشيخ: المفروض زاد، عندي زد، زد ما فيها إمالة، نعم، هذه أيضًا تراجع الرسالة.

نسخة المجمع زد، نسخة الشيخ أيمن زاد، عندك نسخة الشيخ أيمن زاد.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ كَسْرَةٍ تَعْرِضُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ فَنَحْوَ: طَابَ، وَجَاءَ، وَشَاءَ، وَزَادَ).

(وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِمَالَةَ فِيهِ بِسَبَبِ أَنَّ الْأَلِفَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ وَلَكِنْ إِذَا أَطْلَقُوا الْمُنْقَلِبَ عَنْ يَاءٍ، أَوْ وَاوٍ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا يُرِيدُونَ إِلَّا الْمُتَطَرِّفَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طالب: (٢٦:٠٨).

الشيخ: نعم فتقول طبت وجئت وشئت، وزاد، لكن في المطبوع زدت بالتاء وهو بالتحريف، لأنه زاد تقول زدت، هو يتكلم عن نون النسوة زدنّ.

نعم جئت وشئت وزدن، -والله أعلم-.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ يَاءٍ تَعْرِضُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَنَحْوَ: تَلَا وَغَزَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ

الْأَلِفَ فِيهِمَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوِ التِّلَاوَةِ وَالْغَزْوِ، وَإِنَّمَا أُمِيلَتْ فِي لُغَةِ مَنْ أَمَالَهَا لِأَنَّكَ تَقُولُ إِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ: تُلِيَ وَغُزِيَ مَعَ بَقَاءِ عِدَّةِ الْحُرُوفِ كَمَا كَانَتْ حِينَ بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ).

طبعًا هذا الكلام في الكتاب لسيبويه.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الْإِمَالَةِ فَنَحْوَ إِمَالَةِ: تَرَاءِ أَمَالُوا الْأَلِفَ الْأُولَى).

التي بعد الراء ترا.

(مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ الثَّانِيَةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ).

لن أصلها تراءيا، تحركت واوًا مثلما قلنا سابقًا.

(وَقَالُوا: رَأَيْتُ عِمَادًا).

هكذا بالإمالة عيمادًا.

(فَأَمَالُوا الْأَلِفَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ التَّنْوِينِ لِأَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ الْأُولَى الْمُمَالَةِ لِأَجْلِ الْكَسْرَةِ).

طبعًا هذه كله كلام في اللغة.

(وَقِيلَ فِي إِمَالَةِ (الضُّحَى)، وَ(الْقُوَى)، وَ(ضُحَاهَا)، وَ(تَلَاهَا) إِنَّهَا بِسَبَبِ إِمَالَةِ رُءُوسِ الْآيِ قَبْلُ، وَبَعْدُ فَكَانَتْ مِنَ الْإِمَالَةِ لِلْإِمَالَةِ).

طالب: (٢٨:٠٠).

الشيخ: (وَقِيلَ فِي إِمَالَةِ (الضُّحَى)، وَ(الْقُوَى)، وَ(ضُحَاهَا)، وَ(تَلَاهَا)).

يظل نحتاج نأخذ مناظر.

(وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَةُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ الْأَلِفَ بَعْدَ النُّونِ مِنْ: (إِنَّا لِلَّهِ) لِإِمَالَةِ الْأَلِفِ

مِنَ (اللهِ) وَلَمْ يُمِلْ (وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)).

لأنه يقر إنا لِلهِ.

طالب: (٢٨:٣١).

الشيخ: والله هل درست بمفردها لا أدري لكنها موجودة في كل الكتب القديمة، أو جل الكتب القديمة، المصباح، مثل المصباح، مثل نصير إمالتهم، وجامع الروذباري، يعني حتى كانوا يعقدونها في باب خاص بعد كل نهاية سورة، يذكرون إمالات قتيبة لوحدها.

طالب: (٢٩:٠٠).

الشيخ: لا أدري قد يكون قرأ بها لكن كان هناك نص في غاية النهاية لكن ما هو.

في إمالة قتيبة كأنه بين لي السبب لماذا لم يقرأ بها، هو رواها لكنه لماذا لم يخترها لا أدري.

طالب: (٢٩:٢٤).

الشيخ: ربما العلماء الذين أفردوها لما رووها ورأوا أنها غير مقروء بها في هذا الزمن فوضعوها من باب الفائدة العلمية، هم قرأوا بها لكنها ليست متواترة، موجودة في المصباح أبو الكرم الشهرزوري ممن أتذكر أبو الكرم الشهرزوري والجامع للروذبادي وقد يكون أبو العلاء أيضًا في الغاية.

هي مروية لكنها كرواية كإجازة، لكن كتلاوة لا أدري.

طالب: (٣٠:١٣).

الشيخ: مما زاده أو يعتبرون كأنه انفرادًا له منفردًا به، حتى أمال أشياء لا تمال

مثل الله، مثل مالك يوم الدين.

طالب: (٣٠:٤٣).

الشيخ: ما اتفق عليه نعم، لكن هذا مأخوذ تلاوة، الداني أخذ عن الدوري وهذا أخذه تلاوةً لكن هل عند قتيبة مأخوذ تلاوة أو روايةً، ربما إفرادهم لها يدل على إنها ليست تلاوة، -والله أعلم-.

طالب: (٣١:٢٦).

الشيخ: إمالة الألف إن، وعنده الإمالة في لله، الكلام صح نبهنا الدكتور، ومن ذلك إمالة قتيبة للألف بعد النون من إن، إن لله، نعم، لإمالة الألف من لله، وإنا إليه، نعم.

(وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَةُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ الْأَلِفَ بَعْدَ النُّونِ مِنْ: (إِنَّا لِلَّهِ) لِإِمَالَةِ الْأَلِفِ مِنَ (اللهِ) وَلَمْ يُمِلْ (وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) لِعَدَمِ ذَلِكَ بَعْدَهُ وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الشَّبَهِ فَإِمَالَةُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ (الْحُسْنَى) وَأَلِفِ الْإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ: أَرْطَى؛ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَأْرُوطٌ لِشِبْهِ أَلِفَيْهِمَا بِأَلِفِ (الْهُدَى)).

دخلنا في التصريف.

(الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: بِأَنَّ الْأَلِفَ تَنْقَلِبُ يَاءً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ إِذَا ثَنَّيْتَ قُلْتَ: الْحُسْنَيَانِ وَالْأَرْطَيَانِ، وَيَكُونُ الشَّبَهُ أَيْضًا بِالْمُشَبَّهِ بِالْمُنْقَلِبِ عَنِ الْيَاءِ كَإِمَالَتِهِمْ: مُوسَى وَعِيسَى، فَإِنَّهُ أُلْحِقَ بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمُشَبَّهَةِ بِأَلِفِ الْهُدَى، وَأَمَّا الْإِمَالَةُ).

طبعًا هذا الكلام الشيخ جله في كتاب [ارتشاف الضرب] لأبي حيان.

طالب: (٣٣:٠٥).

الشيخ: اسم الكتاب ابن مهران ألحقها بالغاية، أنا كنت أتكلم عن غاية أبي العلاء لأنه كان يذكر إمالة قتيبة، لأن الدكتور ترك نبهنا على إنه غاية ابن مهران فيها أيضًا وإمالات قتيبة، نعم.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَكَإِمَالَتِهِمُ الْحَجَّاجَ عَلَمًا لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ).

الحجاج بن يوسف وموجود هذا في اللهجة الشامية.

(ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ).

طبعًا نحن في حاشية ثلاثة، من قوله إلى الأصل إلى قوله الأرطيان هذا بقوله بنصه كلام المالقي لم يختلف عنه المؤلف إلا بالأمثلة فقط، في انظر الدر النثير.

(وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَكَإِمَالَتِهِمُ الْحَجَّاجَ عَلَمًا لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَةُ (النَّاسِ) فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، رَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي لُغَتِهِمْ لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَلِفَ (النَّاسِ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ.

وَأَمَّا الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الِاسْمِ وَالْحَرْفِ فَقَالَ: سِيبَوَيْهِ، وَقَالُوا: بَاءٌ وَتَاءٌ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ يَعْنِي بِالْإِمَالَةِ لِأَنَّهَا أَسْمَاءُ مَا يُلْفَظُ بِهِ فَلَيْسَتْ مِثْلَ مَا وَلَا).

يعني ما قالوا ما ولا قالوا لا.

(وَغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السُّكُونِ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ، انْتَهَى).

النقل هنا عن سيبويه بواسطة أبي حيان لاختلاف العبارة عن الكتاب وتوافقها مع الارتشاف في انظر الكتاب الجزء الرابع صفحة ١٣٥ وكتاب [ارتشاف

الضرب] الجزء الثاني صفحة ٥٣٤.

(قُلْتُ: وَبِهَذَا السَّبَبِ أُمِيلَ مَا أُمِيلَ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ فِي الْفَوَاتِحِ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

هنا فائدة، قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام سيبويه السابق: وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألفٌ فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو كاف، وصاد فلا خلاف في الفتح.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَأَمَّا وُجُوه الْإِمَالَةِ فَأَرْبَعَةٌ تَرْجِعُ إِلَى الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ، أَصْلُهَا اثْنَانِ وَهُمَا الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِشْعَارُ فَأَمَّا الْمُنَاسَبَةُ فَقِسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ فِيمَا أُمِيلَ لِسَبَبٍ مَوْجُودٍ فِي اللَّفْظِ، وَفِيمَا أُمِيلَ لِإِمَالَةِ غَيْرِهِ فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ عَمَلُ اللِّسَانِ وَمُجَاوَرَةُ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ الْمُمَالِ وَبِسَبَبِ الْإِمَالَةِ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ وَعَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْإِشْعَارُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا الْإِشْعَارُ بِالْأَصْلِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْأَلِفُ الْمُمَالَةُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ، أَوْ عَنْ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ الثَّانِي: الْإِشْعَارُ بِمَا يَعْرِضُ فِي الْكَلِمَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ ظُهُورِ كَسْرَةٍ، أَوْ يَاءٍ حَسْبَمَا تَقْتَضِيهِ التَّصَارِيفُ دُونَ الْأَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي غَزَا وَطَابَ الثَّالِثُ: الْإِشْعَارُ بِالشَّبَهِ الْمُشْعِرِ بِالْأَصْلِ، وَذَلِكَ كَإِمَالَةِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وَالْمُلْحَقِ بِهَا وَالْمُشَبَّهِ أَيْضًا.

وَأَمَّا فَائِدَةُ الْإِمَالَةِ فَهِيَ سُهُولَةُ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْفَتْحِ وَيَنْحَدِرُ بِالْإِمَالَةِ وَالِانْحِدَارُ أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الِارْتِفَاعِ؛ فَلِهَذَا أَمَالَ مَنْ أَمَالَ، وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَإِنَّهُ رَاعَى كَوْنَ الْفَتْحِ أَمْتَنَ، أَوِ الْأَصْلَ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

بدأ الآن يدخل في القراءات.

(إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَإِنَّ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيَّ وَخَلَفًا أَمَالُوا كُلَّ أَلِفٍ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ يَاءٍ حَيْثُ

وَقَعَتْ فِي الْقُرْآنِ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ، فَالْأَسْمَاءُ نَحْوَ: (الْهُدَى)، وَ(الْهَوَى)، وَ(الْعَمَى)، وَ(الزِّنَا)، (وَمَأْوَاهُ)، (وَمَأْوَاكُمْ)، وَ(مَثْوَاهُ)، وَ(مَثْوَاكُمْ) وَنَحْوَ (الْأَدْنَى)، وَ(الْأَزْكَى)، وَ(الْأَعْلَى)، وَ(الْأَشْقَى)، وَ(مُوسَى)، وَ(عِيسَى)، وَ(يَحْيَى) وَالْأَفْعَالُ نَحْو (أَتَى) وَ(أَبَى)، وَ(سَعَى)، وَ(يَخْشَى)، وَ(يَرْضَى)، وَ(فَسَوَّى)، وَ(اجْتَبَى)، وَ(اسْتَعْلَى)).

طبعًا لاحظ هنا الشيخ كلمة اجتبى وغيرها الشيخ سيذكر المسألة التي ذكرناها دائمًا، إنه يذكر كلمات تخالف تلاوتها في المصحف.

هذا لا يعتبر خطأ، لأنه كما قلت العلماء، أنا كنت أقول من أيام الشافعي وقبل يومين أو ثلاثة كنت أقرأ في كتاب الموطأ للإمام مالك، فمر حديث عن النبي ﷺ في الموطأ رواه الإمام مالك واستشهد بكلمةٍ هي في القرآن في التلاوة بالواو، لكن ذكرها الإمام مالك بدون الواو.

أي قال: فقرأ النبي ﷺ، أنا نسيت الكلمة ما هي مثلًا: وأقم الصلاة، أقم فقال تلا رسول الله ﷺ: أقم الصلاة، النبي ﷺ هو الذي ذكرها بينما في التلاوة وأقم، هذا يدل على أن ليس المقصود التلاوة حتى نخطأ هؤلاء العلماء ومن يقرأ كتب المخطوطات في القراءات يجد هذه بكثرة، اقتصار المؤلفين أو العلماء على حرف أو على جزء من كلمة فهم لا يقصدون التلاوة، وإنما يقصدون التمثيل.

فهنا اجتبى ما في القرآن اجتبى، لو نظرنا إلى هذه الكلمة ما في اجتبى، لكن مثلًا فاجتباه فهذا يريد هذه الجزئية اجتبى.

ولهذا ما نعلق على كل كلمة جاءت مخالفة للتلاوة، لأن مذهب الشيخ هو هذا، كغيره من العلماء.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَتُعْرَفُ ذَوَاتُ الْيَاءِ).

وأنا أرى التعليق عليها من باب تضييع الوقت.

طالب: (٤٠:٠٥).

الشيخ: ربما.

طالب: (٤٠:٢٥).

الشيخ: -الله أعلم- لماذا؟ لا أدري، أنا يهمني التركيز على مسألة استشهاد العلماء بكلمة تخالف التلاوة، هذا هو الذي كنت أركز عليه، أما ماذا يقصد الشيخ الجزري لا أدري.

قال: لم يقل المقصود كذا، فهو متروك لكلٍ يفهم حسب فهمه، رزقنا الله وإياكم حسن الفهم وصفاته.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَتُعْرَفُ ذَوَاتُ الْيَاءِ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالتَّثْنِيَةِ، وَمِنَ الْأَفْعَالِ بِرَدِّ الْفِعْلِ إِلَيْكَ فَإِذَا ظَهَرَتِ الْيَاءُ فَهِيَ أَصْلُ الْأَلِفِ وَإِنْ ظَهَرَتِ الْوَاوُ فَهِيَ الْأَصْلُ أَيْضًا فَتَقُولُ فِي الْيَائِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ: كَالْمَوْلَى وَالْفَتَى وَالْهُدَى وَالْهَوَى وَالْعَمَى وَالْمَأْوَى -مَوْلَيَانِ وَفَتَيَانِ وَهُدَيَانِ وَهَوَيَانِ وَعَمَيَانِ وَمَأْوَيَانِ وَفِي الْوَاوِيِّ؛ مِنْهَا كَالصَّفَا وَشَفَا وَسَنَا وَأَبَا).

أي ما كان محمد أبا أحد.

(وَعَصَا- صَفَوَانِ وَشَفَوَانِ وَسَنَوَانِ، وَأَبَوَانِ وَعَصَوَانِ، وَكَذَلِكَ أَدْنَيَانِ وَأَزْكَيَانِ وَالْأَشْقَيَانِ وَالْأَعْلَيَانِ، وَتَقُولُ فِي الْيَائِيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي نَحْوِ: أَتَى وَرَمَى وَسَعَى وَعَسَى وَأَبَى وَارْتَضَى وَاشْتَرَى وَاسْتَعْلَى- أَتَيْتُ وَرَمَيْتُ وَسَعَيْتُ وَعَسَيْتُ وَأَبَيْتُ وَارْتَضَيْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَاسْتَعْلَيْتُ).

هنا في النسخة المطبوعة طبعة المجمع سقطت ستة أسطر تقريبًا، وهذا السقط

بسبب الفني ماذا يسمونه؟ التنسيق الفني، ولذلك الرسالة الأصل فيها هذا الكلام الذي سقط من هذه الطبعة، وهو بعد كلمة: واستعليت.

قال الشيخ ابن الجزري: (وَفِي الْوَاوِي مِنْهَا فِي نَحْوِ: دَعَا وَدَنَا وَعَفَا وَعَلَا وَبَدَا وَخَلَا- دَعَوْتُ وَدَنَوْتُ وَعَفَوْتُ وَعَلَوْتُ وَبَدَوْتُ وَخَلَوْتُ إِلَّا إِذَا زَادَ الْوَاوِيُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ يَائِيًّا وَيُعْتَبَرُ بِالْعَلَامَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَذَلِكَ كَالزِّيَادَةِ فِي الْفِعْلِ بِحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ وَآلَةِ التَّعْدِيَةِ، وَغَيْرِهِ نَحْوَ: (تَرْضَى)، وَ(تُدْعَى)، وَ(تَبْلَى)، وَ(يُدْعَى)، وَ(يُتْلَى)، وَ(يَزَّكَّى)، وَ(زَكَّاهَا)، وَ(تَزَكَّى)، وَ(نَجَّانَا)، (فَأَنْجَاهُ)، وَ(إِذَا تُتْلَى)، وَ(تَجَلَّى)، (فَمَنِ اعْتَدَى)، (فَتَعَالَى اللهُ)، (مَنِ اسْتَعْلَى)).

إذًا هذا الكلام كله سقط من هذه الطبعة فيُستدرك، وموجود في المطبوع، وموجود في المخطوط، وموجود في الرسالة، النسخة التي أعطيت الأصل الذي أعطيَّ لهم موجود فيها، فهو من الطباعة فقط، بعد كلمة واستعليت وارتضيت واشتريت واستعليت، من عند وفي الواو؛ هذا هو الذي سقط هنا من كلمة: وفي الواو إلى: فتعالى الله من استعلى، كلمة من استعلى.

طالب: (٢٥:٤٤).

الشيخ: نعم ومن ذلك أفعل هذا موجود، هو موجود في مخطوطات النشر كلها هو ما سقط من النسخ، هو سقط من هذه الطبعة فقط.

(وَمِنْ ذَلِكَ أَفْعَلُ فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوَ: (أَدْنَى)، وَ(أَرْبَى)، وَ(أَزْكَى)،وَ(أَعْلَى)).

طبعًا زمان قلنا لا يوجد هذا اللفظ، قبل أن نعرف هذه القضية، وأعلى.

(لِأَنَّ لَفْظَ الْمَاضِي مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ تَظْهَرُ فِيهِ الْيَاءُ إِذَا رَدَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوَ زَكَّيْتُ، وَأَنْجَيْتُ، وَابْتَلَيْتُ، وَأَمَّا فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوَ: يُدعى فَلِظُهُورِ الْيَاءِ فِي: دُعِيتُ).

طالب: (٤٥:٢٩).

الشيخ: لأنه يتكلم على أفعل، فإذا رددت الفعل تقول أزكيت، أنا عندي أزكيت بالهمزة، زكيت نعم التعدية.

(فَلِظُهُورِ الْيَاءِ فِي: دُعِيتُ، وَيُدْعَيَانِ، فَظَهَرَ أَنَّ الثُّلَاثِيَّ الْمَزِيدَ يَكُونُ اسْمًا نَحْوَ: أَدْنَى، وَفِعْلا مَاضِيًا نَحْوَ: ابْتَلَى، وَأَنْجَى، وَمُضَارِعًا مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ نَحْوَ يَرْضَى وَلِلْمَفْعُولِ نَحْوَ: تُدْعَى).

دعيت ويدعيان، نعم دعيت ويدعيان ألحن من قارئ الفراء يقول "ألحن من قارئ"، القارئ ليس مقصود قارئ القرآن، القارئ الذي يقرأ.

(وَكَذَلِكَ يُمِيلُونَ كُلَّ أَلِفِ تَأْنِيثٍ جَاءَتْ مِنْ فَعْلَى مَفْتُوحِ الْفَاءِ، أَوْ مَضْمُومِهَا، أَوْ مَكْسُورِهَا نَحْوَ: مَوْتَى، وَمَرْضَى، وَالسَّلْوَى وَالتَّقْوَى، وَشَتَّى، وَطُوبَى، وَبُشْرَى، وَقُصْوَى، وَالدُّنْيَا، وَالْقُرْبَى، وَالْأُنْثَى، وَإِحْدَى، وَذِكْرَى، وَسِيمَا، وَضِيزَى، وَأَلْحَقُوا بِذَلِكَ يَحْيَى، وَمُوسَى، وَعِيسَى؛ وَكَذَلِكَ يُمِيلُونَ مِنْهَا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فُعَالَى مَضْمُومَ الْفَاءِ، أَوْ مَفْتُوحَهَا نَحْوَ: أُسَارَى، وَكُسَالَى، وَسُكَارَى، وَفُرَادَى، وَيَتَامَى، وَنَصَارَى، وَالْأَيَامَى وَالْحَوَايَا، وَكَذَلِكَ أَمَالُوا مَا رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ بِالْيَاءِ نَحْوَ: مَتَى، وَبَلَى، وَيَا أَسَفَى وَيَا وَيْلَتَى، وَيَا حَسْرَتَى، وَأَنَّى، وَهِيَ لِلاسْتِفْهَامِ نَحْو (أَنَّى شِئْتُمْ)، (أَنَّى ذَلِكَ)).

ما في واو(أَنَّى شِئْتُمْ)، (أَنَّى ذَلِكَ).

(وَاسْتَثْنَوْا مِنْ ذَلِكَ: (حَتَّى)، وَ(إِلَى)، وَ(عَلَى)، وَ(لَدَى)، وَ(مَا زَكَى مِنْكُمْ) فَلَمْ يُمِيلُوهُ، وَكَذَلِكَ أَمَالُوا أَيْضًا مِنَ الْوَاوِيِّ مَا كَانَ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ، أَوْ مَضْمُومَهُ وَهُوَ (الرِّبَا) كَيْفَ وَقَعَ وَ(الضُّحَى) كَيْفَ جَاءَ، وَ(الْقُوَى)، وَ(الْعُلَى) فَقِيلَ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُثَنِّي مَا كَانَ كَذَلِكَ بِالْيَاءِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ فَيَقُولُ: رِبَيَانِ

وَضُحَيَانِ، فِرَارًا مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ لِأَنَّهَا أَخَفُّ حَيْثُ ثَقُلَتِ الْحَرَكَاتُ بِخِلَافِ الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ مَكِّيٌّ: مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يُثَبِّتوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ، أَوْ مَكْسُورَهُ بِالْيَاءِ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَقَوَّى هَذَا السَّبَبَ سَبَبٌ آخَرُ وَهُوَ الْكَسْرَةُ قَبْلَ الْأَلِفِ فِي (الرِّبَا) وَكَوْنُ (الضُّحَى)، (وَضُحَاهَا)، وَ(الْقُوَى)، وَ(الْعُلَى) رَأْسَ آيَةٍ، فَأُمِيلَ لِلتَّنَاسُبِ).

أي الكسرة قبل الألف وكون الضحى.

(وَالسُّوَرُ الْمُمَالُ رُءُوسُ آيِهَا بِالْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ لِلْبِنَاءِ عَلَى نَسَقٍ هِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً وَهِيَ طه وَالنَّجْمِ، وَسَأَلَ سَائِلٌ، وَالْقِيَامَةِ، وَالنَّازِعَاتِ، وَعَبَسَ، وَالْأَعْلَى، وَالشَّمْسِ، وَاللَّيْلِ، وَالضُّحَى، وَالْعَلَقِ.

وَاخْتَصَّ الْكِسَائِيُّ دُونَ حَمْزَةَ وَخَلَفٍ، مِمَّا تَقَدَّمَ بِإِمَالَةِ (أَحْيَاكُمْ)، وَ(فَأَحْيَا بِهِ)، وَ(أَحْيَاهَا) حَيْثُ وَقَعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْسُوقًا، أَوْ نُسِقَ بِالْفَاءِ حَسْبُ، وَبِإِمَالَةِ: خَطَايَا حَيْثُ وَقَعَ).

طالب: (٤٩:٢٠).

الشيخ: ابن غلبون ممكن لكن المشكلة إن الداني، هي ليست مشكلة لكن من باب أو الداني ألف رسالة هكذا سماها بيان خطأ ابن غلبون، لكن الإرشاد في...، المهم الرسالة عنوانها موجود في مؤلفات الشيخ الداني، فهي في بيان خطأ الإمام ابن غلبون الأب طبعًا في كتابه، هل هو في الإمالة؟ لا أدري، يعني انظر إذا اطلعتم على كتاب مؤلفات الإمام الداني موجود هذا، أو إصلاح الغلط، هكذا سماه.

حتى بعضهم استغرب الإمام ابن غلبون الأب هو أب شيخ الداني طاهر، فقالوا كيف يتعقبه، وهذا دليل على أن الرد على العلماء مهما كبروا الرد العلمي

ليس فيه شيء، ولو كان الشيخ الداني يجامل لجامل شيخه طاهر وما رد على أبيه فالقضية ليست قضية، وهذه قضية قرآن، شيء متعلق بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

فهو إصلاح الغلط، هو بداية العنوان إصلاح الغلط وفيه ذكر ابن غلبون لكن ما هو؟ نسيت.

ومع ذلك الإمام الداني معتمد اعتماد كلي –استغفر الله- لا أقول كلي لكن اعتمادًا كثيرًا على الإمام ابن غلبون الأب في كتابه الإرشاد نصوص ينقلها الإمام الداني وحتى الشيخ ابن الجزري كان يظن أو تيقن أنها له، وهي في الحقيقة ليست للداني، هي لابن غلبون الأب.

فهذا مصدر خفي، من مصادر الإمام أبي عمرو الداني في كتابه وربما في كتبه، ومرت معي نصوص حقيقةً لم أتتبعها كثيرًا لكن تتبعت منها ثلاثة أو أربعة للإمام الداني في جامع البيان، فوجدته كما يقول المحدثون يدلس، يدلس فيما يأخذه عن ابن غلبون الأب، لا يُصرح به، يقول مثلًا: وقد أُخبرت.

فإذا قال وقد أُخبرت بكذا، فالغالب أن الذي أخبره يعني هو يكون عن طريق الإرشاد فإذا قابلت بينه وبينه تجد هذا الكلام، والمسألة التي أتذكرها الآن بكل وضوح هي لما جاء يتكلم على كلمة سلام على آل ياسين وإل ياسين ومناقشته لابن ذكوان وذلك.

فالكلام كله بالحرف الواحد كلام بالنص حتى إنه فقط كلام ابن غلبون الأب وليس الابن، فهل الشيخ الداني –رحمه الله عليه- في كتابه الموضح، أيضًا اعتمد على...، أنا أتذكر أنه كتاب الاستكمال لابن غلبون أن فيه التفريعات هذه التي موجودة في الموضح موجودة فيها.

لأنه بناها على الوزن على الأوزان، ما كان على فعالى، ما كان على تفعل، ما

كان على تفعلة وكذا وكذا.

هذا موجود في الاستكمال، هل الداني تأثر به فقام به ونقله بالحرف الواحد، لا أدري حقيقةً، لأن حقيقة ما عملت.

طالب: (٥٣:٤٥).

الشيخ: واضح وهذا يأتيك أحدهم يقول لك ليس فيه شيء، هو عندنا الآن فيه شيء، لكن عند العلماء السابقين ما في شيء، يعني منهجيتهم ما هي شيء، لكن نحن الآن واجب عندنا، الآن في عصرنا هذا صار واجب.

بل إن الإمام ابن حجر -رحمه الله عليه-: يعني هو إمام في هذه الصنعة صنعة التحقيق، الإمام ابن حجر في شرحه للباري الذي هو حقيقة فتح من الله عَزَّوَجَلَّ لا شك أنه منهجية عالية في التحقيق، وكان يراعي هذه فإذا قال جاء بكلام مشهور لأحد العلماء نقول هذا الكلام ليس له هذا لفلان.

فمن حق الباحث بل من الأشياء التي تجب على الباحث خاصة من يحقق إذا وقف على نصٍ وقف على نفس النص عند إمام قديم متقدم على صاحب شيء يجب أن ينبه.

إذا استطاع أن يجزم أن هذا الكلام كلامه هذا واجبٌ عليه لأنك أنت ترد حق لشخص، ترد هذا حق، هذا حقٌ ويعني سمعت الدكتور أيمن سويد -الله يذكره بالخير- أي عبارة مهمة جدًا، لا أدري هل هي من بنات فكره على ما أعتقد أو أنه نقلها، لكن أظن أنها من بنات فكره.

عبارة ممتازة جدًا: العلم مشاع والصياغة ملك، فالعلم منتشر هذه المسألة كل العلماء كتبوا فيها لكن إنك تأخذ وتصيغها هذه الصياغة أصبحت ملكك ليست ملك الداني، يعني أنا لما آخذ كلام الداني وأفهم كلام الداني كمثال وألخصه بعبارةٍ

هذه العبارة أصبحت ملك الذي صاغها.

فكذلك هؤلاء العلماء المحققون كالإمام ابن حجر -رحمة الله عليه وغيره- كانوا يردون ما يقف عليه من الأقوال يردونها لأصحابها، وأتذكر موضع الكلام على سبعة أحرف، الحديث على سبعة أحرف لما ذكر الشيخ كلام أبو الفضل الرازي كلام ابن قتيبة ووو.

فقال من هو الأول ابن قتيبة قبل الرازي، ذكر كلام الرازي قال إنما هو كلام ابن قتيبة ونمقه، ورد الأصل وفعلًا لما تقرأ الكتابين وخاصة كتاب أبو الفضل الرازي الذي فيه الأحرف السبعة وتفصيل هذه المعاني السبعة موجودة في الجزء الذي وصلنا وطُبِع وحقق إذا أخذت هذا النص ووضعته مع كتاب ابن قتيبة أعتقد في تأويل كل القرآن تجد نفس الحل، إن فقط الأوجه هي نفسها الاختلاف في الأمثلة.

فهل الإمام الداني -رحمة الله عليه- بنى كتابه بالنص على كتاب الاستكمال لا أدري الدكتور تركي يقول إنه عمل مقارنة في أكثر من موضع فوجد إن الإمام الداني ينقل بالنص وبالحرف من كتاب الاستكمال لابن غلبون.

هل ابن الجزري نقل من الاستكمال أو من الموضح؟ أعتقد أنه من الموضح -والله أعلم-.

وإن كنت على إن اعتماد ابن الجزري على المالقي أكثر من اعتماده على الموضح كما قلنا بالنصوص بمقارنة النصوص بين الكتب الثلاثة، نجد الشيخ ابن الجزري يأخذ كلام المالقي بالحرف الواحد، كما كان يأخذه في باب الراءات.

باب الراءت لم نصل إليه في باب الراءات. وسنعرف ذلك -إن شاء الله-.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَاخْتَصَّ الْكِسَائِيُّ دُونَ حَمْزَةَ وَخَلَفٍ، مِمَّا تَقَدَّمَ

بِإِمَالَةِ (أَحْيَاكُمْ)، وَ(فَأَحْيَا بِهِ)، وَ(أَحْيَاهَا) حَيْثُ وَقَعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْسُوقًا، أَوْ نُسِقَ بِالْفَاءِ حَسْبُ، وَبِإِمَالَةِ: خَطَايَا حَيْثُ وَقَعَبْنَحْوِ: (خَطَايَاكُمْ)، وَ(خَطَايَاهُمْ)، وَ(خَطَايَانَا) وَبِإِمَالَةِ (مَرْضَاةِ)، وَ(مَرْضَاتِي) حَيْثُ وَقَعَ وَبِإِمَالَةِ (حَقَّ تُقَاتِهِ) فِي الْكَهْفِ (وَآتَانِيَ الْكِتَابَ) فِي مَرْيَمَ (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ) فِيهَا وَ(آتَانِيَ اللهُ) فِي النَّمْلِ وَ(مَحْيَاهُمْ) فِي الْجَاثِيَةِ وَ(دَحَاهَا) فِي النَّازِعَاتِ وَ(تَلَاهَا)، وَ(طَحَاهَا) فِي الشَّمْسِ وَ(سَجَى) فِي الضُّحَى.

وَاتَّفَقَ مَعَ حَمْزَةَ وَخَلَفٍ).

أي الكسائي.

(عَلَى إِمَالَةِ (أمات وَأَحْيَى) وَهُوَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ لِكَوْنِهِ مَنْسُوقًا بِالْوَاوِ وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ.

وَانْفَرَدَ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ خَلَفٍ وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ خَلَّادٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمْزَةَ بِإِجْرَاءِ (يَحْيَى) مُجْرَى (أَحْيَا) فَفَتَحَهُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْسُوقًا بِوَاوٍ وَهُوَ: (وَلَا يَحْيَى) فِي طه وَسَبِّحِ.

وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي الْمَذْكُورِ).

وهذا الكلام ذكره الداني في جامع البيان.

(وَكَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِالْوَجْهَيْنِ، وَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ الْبَاقِي بْنَ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيَّ نَصَّ بِالْفَتْحِ عَنْ خَلَفٍ قَالَ: وَبِهِ قَرَأْتُ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي طه وَالنَّجْمِ).

قوله، أي قول الشيخ ابن الجزري وكذا ذكره صاحب العنوان فيه نظر وهو أن صاحب العنوان لم يذكر ذلك نصصا بل أخذه المؤلف فيما يظهر -والله أعلم- من مفهوم كلامه.

وعبارة العنوان: فأما وأحيا وفأحياكم وأحيا به كيف تصرف؟ فإن حمزة لم يمل إلا ما قبله واو فقط.

ماضيًا كان أو مستقبلًا، فإن كان قبله فاءٌ أو ثم أو لم يكن قبله فُتِح، وقال المؤلف الذي هو ابن الجزري -رحمه الله عليه- في كتابه [التحفة]، فتح حمزة ولا يحيى في طه وسبح، لأن الفعل لم يأتي بعد واو، فإنه لم يخصص الماضي كما فعل الشاطبي؛ لم يخصص الذي هو صاحب العنوان كما فعل الشاطبي بل عمم وقال: ماضيًا كان أو مستقبلًا.

وقد بين شارح العنوان الذي هو الشيخ عبد الله بن نشوان، وقد بين شارح العنوان المراد حسب فهمه من قول صاحب العنوان ماضيًا أو مستقبلًا فقال: مثال الماضي أمات وأحيا ومثال المستقبل قوله: ثم لا يموت فيها لا يحيى.

وبعد هذا كله فقد صرَّح صاحب العنوان بإمالة يحيى في سبح فقال: أمال أواخر آياتها الأخوان، وأما موضع طه فلم يذكر فيه شيئًا -والله أعلم-.

ويمكن الاعتذار عن المؤلف أي عن ابن الجزري باختلاف نسخ العنوان إذ ذكر محققه أي محقق العنوان أن عبارة وأمال أواخر آياتها الأخوان غير موجودٍ في بعض النسخ -والله أعلم-.

وهو طبعًا الشيخ يقول: وكذا ذكره صاحب العنوان.

وقال: (وَهُوَ سَهْوُ قَلَمٍ، صَوَابُهُ طه وَسَبِّحِ. فَإِنَّ حَرْفَ النَّجْمِ مَاضٍ وَهُوَ بِالْوَاوِ وَلَيْسَ هو نَظِيرُ حَرْفِ طه -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

وهذا يؤكد على أنه اختلاف في النسخ، لأنه في نسخة موجود هذا الكلام الذي اعترض عليه الشيخ ابن الجزري، وهذا نص يضاف إلى بعض النصوص الأخرى التي يختلف فيها النقل في النشر أو العزو في النشر لبعض الكتب، فهنا هذا يدل

على أن بعض النسخ التي اعتمد عليها ابن الجزري ليست هي النسخ التي وصلتنا.

وهذا منها وأيضًا منها ما مر معنا أو سيمر من كتاب التجريد أيضًا، اتضح إنه النسختان اللتان وصلانا من كتاب التجريد إحداهما لم يطلع عليها الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه-، لأنه اعترض على مسألةٍ وهذه المسألة التي صوبها الشيخ ابن الجزري عن التجريد هي موجودة في النسخة الأخرى من كتاب التجريد.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَاتَّفَقَ الْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ، عَلَى إِمَالَةِ الرُّؤْيَا الْمُعرّفِ بِاللَّامِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ فِي يُوسُفَ وَسُبْحَانَ وَالصَّافَّاتِ وَالْفَتْحِ إِلَّا أَنَّ مَوَضِعَ سُبْحَانَ يُمَالُ فِي الْوَقْفِ فَقَطْ مِنْ أَجْلِ السَّاكِنِ فِي الْوَصْلِ.

وَاخْتَصَّ الْكِسَائِيُّ بِإِمَالَةِ: (رُؤْيَايَ) وَهُوَ حَرْفَانِ فِي يُوسُفَ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي (رُؤْيَاكَ) فِي يُوسُفَ أَيْضًا فَأَمَالَهُ الدُّورِيُّ عَنْهُ أَيْضًا وَفَتَحَهُ أَبُو الْحَارِثِ وَاخْتُلِفَ فِيهِمَا عَنْ إِدْرِيسَ فَرَوَاهُمَا الشَّطِّيُّ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ عَنْ إِدْرِيسَ فِي الْغَايَةِ، وَغَيْرِهَا.

وَرَوَاهُمَا الْبَاقُونَ عَنْهُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُبْهِجِ وَالْكَامِلِ، وَغَيْرِهِمَا. وَذَكَرَهُ فِي كِفَايَةِ السِّتِّ مِنْ طَرِيقِ الْقَطِيعِيِّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَاخْتَصَّ الدُّورِيُّ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْكِسَائِيِّ بِإِمَالَةِ (رُؤْيَاكَ) وَهُوَ فِي، أَوَّلِ يُوسُفَ كَمَا تَقَدَّمَ وَ(هُدَايَ) وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ وَطه وَ(مَثْوَايَ) وَهُوَ فِي يُوسُفَ أَيْضًا وَ(مَحْيَايَ) وَهُوَ فِي آخِرِ الْأَنْعَامِ وَ(آذَانِهِمْ)، وَ(آذَانِنَا)، وَ(طُغْيَانِهِمْ) حَيْثُ وَقَعَ وَ(بَارِئِكُمْ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنَ الْبَقَرَةِ (وَسَارِعُوا)، (وَيُسَارِعُونَ)، (وَنُسَارِعُ) حَيْثُ وَقَعَ وَ(الْجَوَارِ) فِي الشُّورَى وَالرَّحْمَنِ وَكُوِّرَتْ وَ(كَمِشْكَاةٍ) فِي النُّورِ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي: (الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ) مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَتَهُ، وَأَجْرَاهُ مُجْرَى (بَارِئِكُمْ) جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ وَهُوَ الَّذِي فِي تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ

وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَرَحٍ أَعْنِي عَنِ الْكِسَائِيِّ صَاحِبِ التَّجْرِيدِ وَالْإِرْشَادَيْنِ وَالْمُسْتَنِيرِ).

ونقول الإرشادان المقصود الإرشاد الكبير والصغير وليس المقصود إرشاد الكفاية والإرشاد، -والله أعلم-.

(وَالْإِرْشَادَيْنِ وَالْمُسْتَنِيرِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْفَتْحِ خُصُوصًا أَبُو عُثْمَانَ الضَّرِيرُ وَهُوَ الَّذِي فِي أَكْثَرِ الْقِرَاءَاتِ وَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَابْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو الْعِزِّ، وَغَيْرُهُمْ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ الدُّورِيِّ.

وَقَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ: لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عَنِ).

في المطبوع عن.

(لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عَنِ الْبَارِئِ نَصًّا، وَإِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِالْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الْبَقَرَةِ ابْنُ مُجَاهِدٍ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا، سَمِعْتُ أَبَا الْفَتْحِ).

أي فارس ابن أحمد

(أَبَا الْفَتْحِ يَقُولُ ذَلِكَ، انْتَهَى).

ونقف هنا -إن شاء الله-.

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الثامن والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير الإخوة الحضور الإخوة المستمعون، ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب النشر بعد انقطاع مدة أسبوعين.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يتقبل منا ومنكم وأن يوفقنا وإياكم وأن يفتح علينا وعليكم فتوح العارفين، وأن يجعل مجلسنا هذا وكل مجلسٍ من مجالس العلم أن يجعله مجلسًا مقبولًا لديه إنه جوادٌ كريم.

واليوم -إن شاء الله- نواصل قراءة ما ذكره الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- في باب: مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، وكنا وقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَاخْتُلِفَ عَنْهُ أَيْضًا فِي (يُوَارِي)).

وطبعًا الكلام على الدوري دوري الكسائي، واختص الدوري في روايته عن الكسائي بإمالته كذا كذا ثم قال: واختلف عنه في الباري المصور، ثم قال: واختلف عن؛ أي دوري الكسائي.

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ).

أي الفعل رأى.

(وَاخْتُلِفَ عَنْهُ أَيْضًا فِي (يُوارِي)، وَ(فَأُوَارِيَ) فِي الْمَائِدَةِ (وَيُوَارِي) فِي الْأَعْرَافِ وَ(فَلَا تُمَارِ) فِي الْكَهْفِ فَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُثْمَانَ الضَّرِيرُ إِمَالَتَهَا وَهَذَا مِمَّا اجْتَمَعَتْ).

وفي بعض النسخ مما أجمعت، النسخة التي نقول إن عليها خط ابن الجزري فيها أجمعت.

(إِمَالَتَهَا وَهَذَا مِمَّا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الطُّرُقُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ نَصًّا وَأَدَاءً).

لاحظ نصًا وأداءً.

(وَرَوَى فَتْحَ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ).

طبعًا النصيبي الذي هو طريق التيسير.

(وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (لِيُوَارِيَ)، وَ(فَأُوَارِيَ) فِي الْمَائِدَةِ فَلَا أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا سِوَى أَنَّهُ).

أي الشاطبي.

(تَبِعَ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ، حَيْثُ قَالَ).

أي حيث قال صاحب التيسير.

(وَرَوَى الْفَارِسِي).

طبعًا في كل النسخ وروى الفارسي، الدكتور أيمن زاد كلمة لي بين كلمة روى

وبين كلمة الفارسي أي اعتمادًا على التيسير وهذا طبعًا عمل ليس عملًا أكاديميًا وليس عملًا صحيحًا لأن ابن الجزري حتى لو كان في التيسير كذلك لأن ابن الجزري يقصد الاختصار، وروى لي بما أنها موجودة في جميع نسخ النشر فلا يصح إضافتها للنشر.

(وَرَوَى الفارسي عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الضَّرِيرِ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ أَمَالَ (يُوَارِي)، وَ: (فَأُوَارِيَ) فِي الْحَرْفَيْنِ فِي الْمَائِدَةِ، وَلَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ قَالَ: وَبِذَلِكَ أَخَذَ -يَعْنِي أَبَا طَاهِرٍ- مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَغَيْرُهُ وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ بِالْفَتْحِ).

طبعًا كلا الطريقين أعني الضرير وابن مجاهد ليس من طرق التيسير، فطريقه أي طريق الداني في التيسير هو من قراءته على فارس على عبد الباقي على ابن الجلندا على جعفر النصيبي على الدوري.

هنا قوله: (وَبِذَلِكَ أَخَذَ)؛ في المطبوع أي المطبوع من كتاب النشر بعناية الشيخ الضباع -رحمه الله عليه-، أخذه، قال (وَبِذَلِكَ أَخَذَهُ) وهو تحريفٌ وفي التيسير المطبوع، طبعًا التيسير المطبوع في هذه التعليقات في هذه الطبعة المقصود بها الطبعة القديمة التي حققها المستشرق.

ذلك الوقت ما كان هناك نسخة من التيسير محققة إلا هذه الطبعة التجارية التي حققها المستشرق، فعندما أقول في التيسير المطبوع هو المقصود هذه الطبعة، وفي التيسير المطبوع أخذ نحن لا نتكلم على كلمة وبذلك أخذ، عندنا في الطبعة في طبعة المجمع يعني ضُبطت بفتح الهمزة والخاء والذال على إنها فعل ماضي أخذ، في المطبوع في التيسير آخذ، وقلت؛ أي قال المتكلم: المطبوع لأني وجدت القاهري في شرحه على الطاهرية وجدت القاهري وليس المقصود المقرئ كما

يقول بعضهم.

ويقول يشكك في هذا الاسم بل هو القاهري وكذلك طُبعت شرحه أو حُقِق شرحه الذي هو بحر الجوامع، حُقِق في جامعة أم القرى، أعتقد على عشر نسخ تقريبًا، وكان المتكلم الضعيف قد ناقش نسختين رسالتين أو ثلاثة.

وحاول الباحثون بدون ذكر أسماء الباحثين أن يجعلوا القاهري أنه ليس القاهري وإنما هي المقرئ، إلى مسائل نوقشت وبُين فيها ما يراه المتحدث، وكان العبد الضعيف أول من أشار إلى هذا الكتاب حقيقةً وإن ادعاه بعضهم فهذا لا تقوم له حجة، لأن أول من أدخل هذا الكتاب هنا في المملكة العربية السعودية هو هذا المتحدث العبد الضعيف.

والكتاب أعني بحر الجوامع كان من الكتب التي لا يعلم عنها أحد، وكانت من ضمن المخطوطات الموجودة في المكتبة العادلية أعتقد في تونس، في المكتبة الوطنية في تونس، وأعتبر العثور عليها هو من مكرمات الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-، يعني لما ابتدأنا في الحديث عن النشر وعن جمع النسخ وجدنا أن هذا الكتاب وكان العثور على هذه المعلومة ليست على الحسبان كما يقولون.

وإنما كرم من الله عَزَّوَجَلَّ وأن هذا الكتاب يعني فيه الذين فهرسوه في المكتبة التونسية الذين فهرسوه قالوا: إنه في شرح الطاهرية، لكن كتبوا كلمتين يعني - سبحان الله- هي التي كان لها الأثر في السعي للحصول عليه، وهو إنهم كانوا يقولون له مناقشات مع ابن الجزري، وفعلًا أكرمنا الله عَزَّوَجَلَّ وتحصلنا عليه وهو تقريبًا في ٩٥٠ لوحة، لما حولناه إلى أوراق أصبحت ٩٥٠ أو ٩٧٠ لوحة أو صفحة، وكل صفحة فيها وجهان وكل وجه يمكن فيه من ١٥ إلى ٢٠ سطر فهو كتاب كبير جدًا وهو شرح للطاهرية طاهرية ابن عرب.

لكن شرحها بالنشر، وله وقفات مع الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- لكن جل وقفاته إنما هي من باب الأصول من باب المنطق، يعني قال ابن الجزري يقول كذا، فيقول قوله قال كذا إن كذا، يعني لكن كتخريج للقراءات أو دراسة للطرق ما خرج عن النشر فنقول ولهذا اعتبرت أن بحر الجوامع قد يكون نسخة مساعدة من نسخ النشر.

وفهم بعض الناس هذا الكلام على أن بحر الجوامع هو نسخة من النشر وهذا كلام لا يقوله عاقل ولا يقصده أحد، وإنما نقول هي باعتبار أنها نسخة مساعدة من نسخ النشر، لماذا؟ لكثرة النقول النصية عن الإمام ابن الجزري في النشر.

والطرق التي فيها شرحها بما هو في النشر إلى غير ذلك، وهذا السبب الذي جعلنا ننقل عنه هذا النص، فقلت في المطبوع لأنني وجدت القاهري أي في كتابه بحر الجوامع اطلع على نسخة أخرى من التيسير.

فيها الخلاف حيث قال بعد أن نقل كلام المؤلف، هذا الكلام للقاهري وليس للإمام ابن الجزري، قال: وفي بعض نسخ التيسير حكًّا وإصلاحًا وبذلك قرأت وأخذت بالحرفين من هذا الطريق.

وقرأتهما من طريق ابن مجاهدٍ بالفتح، وقال، أي القاهري: وهذه النسخة؛ أي من التيسير، تدل على أن قوله أخذ في النسخة الأولى متكلمٌ من المضارع لا ماضٍ غائب يعني أخذ، كما حمله الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نشره عليه.

نعم يرد على التيسير أنه ما ارتكب طريق أبي عثمان الضرير فلا يناسب نقله عنه فيه، وتبعه الشاطبي في ذلك في كلمتي المائدة يواري فأواري، وإلا...؛ والكلام للقاهري، وإلا فإمالة يواري وفأواري في المائدة ليس من طريق التيسير ولا الشاطبية، فذكرها على سبيل الاستطراد.

نعود إلى كلام الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال: (وَهُوَ حِكَايَةٌ أَرَادَ بِهَا الْفَائِدَةَ).

يعني هذا الكلام الذي ذكره الداني في التيسير عن دوري الكسائي في إمالته يواري وأواري وإنها عن أبي عثمان الضرير.

قال: (وَهُوَ حِكَايَةٌ أَرَادَ بِهَا الْفَائِدَةَ عَلَى عَادَتِهِ وَإِلَّا فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِطَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ؟ وَلَوْ أَرَادَ ذِكْرَ طَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ الدُّورِيِّ لَذَكَرَهَا فِي أَسَانِيدِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَ النَّصِيبِيِّ وَلَوْ ذَكَرَهَا لَاحْتَاجَ أَنْ يَذْكُرَ جَمِيعَ خِلَافِهِ، نَحْوَ إِمَالَتِهِ الصَّادَ مِنَ (والنَّصَارَى) وَالتَّاءِ مِنَ (الْيَتَامَى)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي، وَلَذَكَرَ إِدْغَامَهُ النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ فِي الْيَاءِ حَيْثُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقَدَّمَ).

الآن الشيخ ابن الجزري يرد كلام الشيخ الشاطبي أو كلام التيسير بأن الداني لا يقصد طريق الضرير، وإنه لو كان يقصده لذكر له هذه الكلمات، أنت يا سيدنا الشيخ الإمام ابن الجزري –رحمة الله عليك– في أثناء كتابك النشر أخذت أوجهًا ليست من الطرق التي ذكرتها.

مثلًا لو أخذنا الإدغام المطلق ليعقوب، وأنت قلت إنه من المصباح، طيب وهذا الطريق في المصباح لم تذكره، نفس القضية الشيخ الشاطبي ذكر يواري و: فأواري عن الدوري وهي من طريق أبي عثمان، وأبو عثمان هذا ليس من طرق التيسير أنت الإمام ابن الجزري –رحمة الله عليك– ذكرت الإدغام الكبير ليعقوب الإدغام المطلق.

وبينت أنه من طريق أبي حيان من طريق كتاب المصباح، وهذا الطريق من أبي حيان أنت وإن كنت قرأت به على شيوخك لكنك لم تذكره في أسانيدك في كتاب النشر، هل يجوز لنا أن نقول ولو أردت يا ابن الجزري ذكر طريق المصباح الذي

ذكرته في أسانيدك أم لا؟

لاحظ طبعًا أنا أقول هذا الكلام من باب لأننا نريد دراسة النشر، يعني هذا من المسائل التي كيف الإمام ابن الجزري يعترض على الداني أو يعترض على الشاطبي؟ واعتراض على الشاطبي واعترض على الداني لخروجه عن طريقه في التيسير، أنت بنفسك يا سيدنا الشيخ خرجت، وفي مسائل أخرى ذكرناها سابقًا أيضًا هي اختيارٌ لكون خروجٌ منك عن طريقك.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثُمَّ تَخْصِيصُ الْمَائِدَةِ دُونَ الْأَعْرَافِ).

يعني موضع المائدة دون موضع الأعراف.

(هُوَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الدَّانِيُّ، وَخَالَفَ فِيهِ جَمِيعَ الرُّوَاةِ، قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ بَعْدَ ذِكْرِ إِمَالَتِهِمَا عن أبي طاهر عَنْ أَبِي عُثْمَانَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَائِرُ أَصْحَابِهِ أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بُدْهُنٍ، وَغَيْرُهُ قَالَ: وَقِيَاسُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْأَعْرَافِ (يُوَارِي سَوْآتِكُمْ)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو طَاهِرٍ، وَلَعَلَّهُ أَغْفَلَ ذِكْرَهُ قُلْتُ: لَمْ يُغْفِلْ ذِكْرَهُ بَلْ ذَكَرَهُ قَطْعًا، وَرَوَاهُ عَنْهُ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ نَصًّا وَأَدَاءً.

وَلَعَلَّ ذَلِكَ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ صَاحِبِهِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ شَيْخِ الدَّانِيِّ -وَاللهُ أَعْلَمُ-، عَلَى أَنَّ الدَّانِيَّ قَالَ: بَعْدَ ذَلِكَ وَبِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ قَرَأْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ يَعْنِي الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثَ لِلْكِسَائِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ مُجَاهِدٍ انْتَهَى.

وَظَهَرَ أَنَّ إِمَالَةَ (يُوَارِي)، وَ(فَأُوَارِيَ) فِي الْمَائِدَةِ لَيْسَتْ مِنْ طُرُقِ التَّيْسِيرِ وَلَا الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا مِنْ طُرُقِ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَتَخْصِيصُ الْمَائِدَةِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ- وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-).

هنا يوجد تعليق من كتاب الكنز للواسطي قال ابن عبد المؤمن وأما

المصريون فإنه رووا عنه الإمالة فأواري ويواري فقط.

قال الشيخ: (وَانْفَرَدَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ الْقَبَّابِ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ).

طبعًا ما دام القباب فهذا دائمًا في الكامل وقد يكون في غاية أبي العلاء.

(وَانْفَرَدَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ الْقَبَّابِ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ بِإِمَالَةِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ وَهِيَ (يُوَارِي) فِي الْمَوْضِعَيْنِ (وَفَأُوَارِيَ)، وَ(تُمَارِ)

فَصْلٌ:

وَوَافَقَهُمْ أَبُو عَمْرٍو مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ رَاءٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ مُمَالَةٌ بِأَيِّ وَزْنٍ كَانَ نَحْوَ (ذِكْرَى)، وَ(بُشْرَى)، وَ(أَسْرَى)، وَ(الْقُرَى)، وَ(النَّصَارَى)، وَ(أُسَارَى)، وَ(سُكَارَى)، وَ(فَأَرَاهُ)، وَ(اشْتَرَى)، وَ(وَرَأَى)، وَ(يَرَى) فَقَرَأَهُ كُلَّهُ بِالْإِمَالَةِ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي يَاءِ بُشْرَايَ فِي يُوسُفَ فَرَوَاهُ عَنْهُ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي التَّيْسِيرِ وَالْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالتَّجْرِيدِ، وَغَالِبِ كُتُبِ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمِصْرِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَنْقُلِ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً سِوَاهُ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَعَلَيْهِ نَصَّ أَحْمَدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّذْكِرَةِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَقَالَ فِيهَا: وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ، وَحَكَاهُ أَيْضًا صَاحِبُ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَرَوَى آخَرُونَ عَنْهُ الْإِمَالَةَ الْمَحْضَةَ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا لَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا كَأَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَذَكَرَ الْأَوْجُه الثَّلَاثَةَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَبِهَا قَرَأْتُ، غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ أَصَحُّ رِوَايَةً وَالْإِمَالَةُ أَقْيَسُ عَلَى أَصْلِهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ).

لأنها بعد راء.

(وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَرَوَاهُ الصُّورِيُّ عَنْهُ كَذَلِكَ بِالْإِمَالَةِ، وَرَوَاهُ الْأَخْفَشُ بِالْفَتْحِ وَانْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ بِالْفَتْحِ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ الصُّورِيِّ- وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَخْفَشِ فِي (أَدْرى) فَقَطْ نَحْوَ (أَدْرَاكَ)، وَ(أَدْرَاكُمْ) فَأَمَالَهُ عَنْهُ ابْنُ الْأَخْرَمِ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّذْكِرَةِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِي، وَالْعُنْوَانِ، وَالْمُبْهِجِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَفَتَحَهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، وَهُوَ الَّذِي فِي تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ، لِابْنِ الْفَحَّامِ وَالْغَايَةِ لِابْنِ مِهْرَانَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ).

طبعًا هنا الذي في تلخيص العبارات، الموجود في تلخيص العبارات لابن بليمة هو الإمالة لابن ذكوان ولهذا علق الدكتور أيمن في تحقيقه للنشر على هذا فقال: تلخيص ابن بليمة فيه الإمالة لابن ذكوان بكماله، وهذا الموجود في تلخيص ابن بليمة الذي وصلنا.

الآن ابن الجزري يقول وهذه مسألة مهمة أيضًا من المسائل التي ينبغي الانتباه إليها في النشر وهي مسألة ستذكر معنا في درس الليلة مرتين، هذا الموضع الأول.

الشيخ هنا يقول: (وَفَتَحَهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، وَهُوَ الَّذِي فِي تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ)؛ تلخيص العبارات الذي وصلنا فيه الإمالة الكبرى لابن ذكوان، يعني نقل الشيخ ابن الجزري يختلف عن الموجود في تلخيص العبارات.

لما رجعنا طبعًا أولًا قبل التعليق معلوم أن كتاب تلخيص العبارات ليس فيه أسانيد، تلخيص العبارات المؤلف ابن بليمة لم يذكر أسانيده، وإنما تركها عنوةً واختصارًا، من أين جاءت هذه الأسانيد؟

يعني كيف الشيخ ابن الجزري عرف أسانيد ابن بليمة وهو لم يذكرها، طبعًا الجواب سيأتي، كذلك أيضًا كتاب العنوان، كتاب العنوان ليس له أسانيد، لكن كتاب العنوان أخف قليلا من تلخيص العبارات، من تلخيص ابن بليمة، لماذا؟ لأن صاحب العنوان عنده كتابان، عنده الكتاب الآخر الذي هو كتابه الآخر [الاكتفاء].

فكتابه [الاكتفاء] ذكر فيه أسانيده، فلهذا نستطيع أن نقول أسانيد صاحب العنوان موجودة لكن لا يلزم من وجود أسانيد له في كتابٍ أن يكون كتاب العنوان هو نفس تلك الأسانيد ربما اختصر ربما زاد عليها -الله أعلم-.

لكن الصورة ليست مثل صورة ابن بليمة، ابن بليمة ما عنده إلا هذا الكتاب وما ذكر فيه أسانيده، فنعرف أسانيد ابن بليمة من خلال الرجوع إلى النشر ابن الجزري، لما رجعنا إلى كتاب النشر في هذه الرواية وجدت الإمام ابن الجزري يعني أخذ عن ابن بليمة **أخذ عنه طريقين.**

الطريق الأولى: هي من قراءة ابن بليمة على أبي معشر الطبري، بسنده إلى النقاش.

الطريق الثانية: التي أخذها الشيخ ابن الجزري عن ابن بليمة، هي من قراءة ابن بليمة على أبي بكرٍ محمد بن الصقلي ومن قراءة الصقلي أبي بكر هذا على قراءة شيخه أبي العباس الصقلي على أبي سليمان الداراني.

إذًا ابن بليمة عنده طريقان:

- **طريق عن أبي معشر.**
- **وطريق عن الصقلي.**

الشيخ يتكلم عن النقاش قال: وفتح عنه النقاش وهو الذي في تلخيص ابن بليمة، فمعناه إنه أو معنى هذا الكلام إن الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه- أخذ الطرق التي في تلخيص العبارات أو أخذ كتاب تلخيص العبارات بالطرق الأدائية عنه.

يعني الدليل على أنه أدائي إذا رجعنا إلى تلخيص أبي معشر نجد في تلخيص أبي معشر الموجود فيه هو الفتح، عن النقاش، معناه إن هذا الطريق الذي هو ابن

بليمة إلى النقاش عن ابن ذكوان هو يقرأ فيه بالفتح، ويكون الشيخ ابن بليمة -رحمة الله عليه- سجل أو ألف كتابه قبل أن يأتي إلى المشرق ويقرأ بأسانيد أبي معشر الطبري.

أقول: قد لأنه سيأتينا بعد قليل المسألة الثانية هذا الاحتمال يكون ضعيفًا بعض الشيء، لكن الآن عندنا ابن الجزري يقول: إنه في تلخيص العبارات عن النقاش الفتح، كيف نجمع بين هذا وبين قوله صاحب تلخيص العبارات أن فيه لابن ذكوان الإدغام هو صرَّح أن الإدغام لابن ذكوان.

ابن الجزري يقول الذي في تلخيص العبارات هو الفتح، الذي في الكتاب المطبوع من تلخيص العبارات هو الإمالة، فكيف نجمع بين هذا وهذا؟ نجمع بين هذا أن طريق النقاش الذي قرأ به ابن الجزري مرورًا بابن بليمة عن أبي معشر هو عن النقاش، وهذا الذي قرأه ابن بليمة عن النقاش عن أبي معشر عن النقاش هذا هو الذي قال فيه الشيخ ابن الجزري وفتحه عنه النقاش وهو الذي في تلخيص العبارات.

ونحن ذكرنا سابقًا وقلنا إن هذه الكلمة التي ذكرها الشيخ ابن الجزري قبل أن يذكر باب الأسانيد لما قال: وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب بطريق الأداء فقط، هذا هو الطريق الأدائي.

والدليل عليه وجوده في كتاب أبي معشر الطبري، كيف وصل إلى الشيخ ابن الجزري؟ وصل إليه عن طريق الأداء، إذا حللنا هذه القضية بهذه الطريقة نستطيع أن نجد كثيرًا من الإجابات على كثير من المسائل المشكلة عند ابن الجزري، فيكون قوله وهو الذي في تلخيص العبارات المقصود به الطريق الأدائي الذي هو لصاحب كتاب تلخيص العبارات.

طالب: (٢٠:٢٥).

الشيخ: بالنسبة للعبد الضعيف أي طريق ذكره الشيخ ابن الجزري لكتاب من الكتب وما وجدناه في هذا الكتاب فهو واحد من اثنين، إما اختلاف النسخ وهذا عند المتحدث الضعيف ليس بذاك، لأن عندي دليل أقوى من هذا الاحتمال وهو أن الشيخ اشترط إنه يذكر الطرق الأدائية، وهذه الطرق الأدائية التي في النشر ليست طريق وليست طريقين وليست عشرة هي فوق الثلاثين طريق إذا لم تكن في الثلاثين طريق.

وهذا من الطرق التي لم نعدها منها، أي هذه يعني ما هو في الأصول والفرش هذا لم أعتبره في العد، لكنه يضاف إليها، فهذه المسائل الشيخ عندك في الإسناد قال لك ابن بليمة قرأ على أبو معشر على النقاش بسند النقاش، الآن هو أعطاك حكم وقال إنه في تلخيص العبارات، هل نقول الشيخ ابن الجزري أخطأ هنا.

لا أقول ذلك، ليس لأنه معصوم هذا كلام فارغ، لا هذا الكلام تضييع وقت، ليس لذلك.

وإنما لماذا؟ لأنه عندي إنه قال: أنه سيذكر النص الأدائي السند الأدائي، وعندي ما يدل على صحة هذا السند الأدائي وهو ما ذكره هو نفسه ابن الجزري في الأسانيد عندما جاء يتكلم على هذه الطريق قال: ومن تلخيص ابن بليمة، قرأ بها على أبي معشر كذا كذا عن النقاش إلى أن يصل إلى ابن ذكوان.

معناه إن هذا الطريق صحيح وسليم قراءة ابن بليمة إلى النقاش هذا النص صحيح، هذا السند صحيح وواضح بدليل أن أبو معشر الطبري سجله في كتابه، لكن ابن بليمة ما سجل هذا الوجه الذي قرأ به.

هل لأنه يعني ألف كتابه ولم يرجع إليه بإضافات كما فعل الشيخ ابن

الجزري؟ ألف النشر ولم يرجع إليه، فيكون الشيخ ابن بليمة قرأ بهذه الأسانيد لأننا سنجد في كل سندٍ تقريبًا أو جل روايةٍ أو جل طريق نجد ذكر ابن بليمة يقرأ بسندين، أحيانًا يقرأ على أبي معشر، يقرأ أسانيد على أبي معشر، أحيانًا على عبد الباقي بن الحسن، أحيانًا على ابن نفيس فأسانيده في الرواية الواحدة تجد أنه يقرأ في رواية واحدة يقرأها بثلاثة طرق أو في طريقٍ واحد عن الراوي يقرأها على ثلاثة من الشيوخ.

فهذه أسانيد أدائية متصلةٌ من الشيخ ابن الجزري إلى ابن بليمة -والله أعلم-.

أما قول الشيخ ابن الجزري: وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد فهذا ذكره الشيخ الإمام الداني -رحمه الله عليه- في كتابه جامع البيان، فقال أي الداني: وكذلك أي بإمالة فتحة الراء روى لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن الأخفش عن ابن ذكوان.

(وانْفَرَدَ الشَّذَائِيُّ بِإِمَالَتِهَا عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنِ ابْنِ مَامَوَيْهِ).

ماموية، أو ماموِيه باختلاف عن المحدثين وعند اللغويين، اللغويين يقولون: ماموِيه، أهل الحديث يقولون: ماموية، أو العكس.

أهل الحديث يقولون ماموية مردوية سيبوية، وهكذا، أما أهل اللغة فينطقون سيبوِيه، واضح؟

(وانْفَرَدَ الشَّذَائِيُّ بِإِمَالَتِهَا عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنِ ابْنِ مَامَوَيْهِ عَنْ هِشَامٍ، وَلَمْ يَرْوِهَا عَنْهُ غَيْرُهُ).

هذه المسألة فيها كلام بعض الشيء، قديمًا قبل عشرين سنة تقريبًا علق هذا المتحدث الضعيف بقوله عند قول الشيخ ابن الجزري: (وَلَمْ يَرْوِهَا عَنْهُ غَيْرُهُ)؛ عُلِق قوله: (وَلَمْ يَرْوِهَا عَنْهُ غَيْرُهُ) فيه نظر.

حيث إن أبا الكرم ذكر ذلك عن ابن مامويه عن هشامٍ بإطلاق قوم يحدد من أي طريقٍ ليشمل الشذائي وزيد بن علي كلاهما عن الداجواني عن ابن ماموية ثم قلت: انظر المبهج كذا كذا.

هذا الكلام عُلِق قبل عشرين سنة، إن لم يكن أكثر.

لأن التعليق طويل وكثير لا أعرف من أين أبدأ هل أبدأ بتعليق الشيخ أيمن ثم نختم بما يراه البحث.

الشيخ أيمن أذكره بالخير، علق عند هذه الإنفرادة في تحقيقه للنشر علق على انفرادة الشذائي بكلامٍ طويل جدًا خلاصته الشيخ يقول الدكتور أيمن يقول: لا أدري لماذا اعتبر الجزري إمالة باب (أدرى) انفرادة عن الشذائي؟

وقد انتقى الجزري طريق الشذائي من ستة كتب، كلها نصت على الإمالة له في هذا الباب وهي الكتب التي هو ذكرها: [تلخيص أبي معشر]، [المبهج]، [الإعلان]، [الكامل]، [المنتهى]، [المصباح].

أي الشيخ يقول: الشيخ ابن الجزري ذكر هذه الكتب هنا، هو حقيقةً لم يذكر المنتهى، هو ذكر المنتهى بواسطة الكامل، فالمنتهى ليس من أصول النشر، والشيخ ترك ذكر قراءة ابن بليمة على أبي معشر.

وأيضًا الشيخ ابن الجزري لم يُصرح بتلخيص أبي معشر، يعني كلام الدكتور يُفهم منه أن ابن الجزري نص على هذه الكتب، كأنه الشيخ ابن الجزري، طبعًا هذا الذي فهمته من كلام الشيخ الدكتور أيمن أن الشيخ ابن الجزري ذكر تلخيص أبي معشر، ابن الجزري لم يُصرح بتلخيص أبي معشر، وإنما قال: من قراءة ابن بليمة على أبي معشر، فليس هناك ذكر لا لتلخيص العبارات ولا لتلخيص أبي معشر.

أيضًا [المنتهى] ابن الجزري لم يُسند إليه مباشرة، وإنما أسند من قراءة

[الكامل] أي الهزلي على [المنتهى] هذا مبدأيًا.

بعد ذلك قال الشيخ الدكتور أيمن، بعد أن ذكر هذا الكلام، ونحن دائمًا كما قلنا سابقًا نحن نركز على تحقيق ابن الجزري تحقيق النشر الذي اعتنى به الدكتور أيمن، من باب أنه الدراسة الوحيدة التي نطلع عليها التي فيها مناقشات للإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه-، وليس المقصود أيمن كشخص لأن المقصود كما نقول دائمًا هو من يضع اسمه على الغلاف.

حتى لا يزايد أحد علينا من أصحاب بعض الأوصاف التي لا أريد أن أقولها، لأن حقيقةً الإساءة وقلة الأدب صدرت من بعضهم.

فنقول: لا نقصد شخص لا أيمن ولا خالد أبو الجود، ولا الشيخ الضباع، ولا أي أحد، نحن نقصد من وضع اسمه أو من كُتِب اسمه على هذا الغلاف، تحقيق فلان، أيًا كان هذا فلان، هذا هو الذي تُناقش أفكاره، ولا يُناقش شخصه.

قد يكون هو أفضل عند الله منا، وقد يكون أعلم منا، هذا كله لا علاقة له بهذه الأمور، هذا نقد علمي من عجب به فله ذلك، ومن رآه رآه، ومن لم يره لا يُراه.

نعود للكلام، الشيخ أيمن بعد أن ذكر الكتب التي طريق الشذائي ذكر بعد ذلك طريق الداجوني عن زيد، وأنها من ١١ كتاب أنا ألخص كلامه.

وتسعة كتب من هذه الإحدى عشر كتاب، تسعة منها نصت على الفتح وهي المستنير والكافي والتجريد إلى غير ذلك، تسعة كتب، ثم قال بلفظه: وهذه التسعة فيها طريق زيد وليس فيها طريق الشذائي، مع إنه كلام الشذائي هو يتعلق بانفرادة الشذائي لا علاقة له بطريق زيد.

والكتابان أي العاشر والحادي عشر المتممان لإحدى عشر كتابًا هما الكامل والمصباح، وهذا كلام الشيخ الدكتور أيمن، وعند كل منهما طريق الشذائي وزيد

وكلاهما أي المصباح والكامل ذكر الإمالة في هذا الحرف وبأنه ذكرها في الحرف ونسبها لابن مامويه.

ذكر الإمالة في هذا الحرف وبابه ونسبها لابن مامويه، قال وهذا الكلام الذي يُناقش فيه الدكتور، قال؛ أي قال الدكتور أيمن، قال: فبناءً يعني أرغب في التركيز في هذا الكلام لعل الفهم يكون خطئًا لأن المهم هو أن يُفهم كلام ابن الجزري على الصواب، سواء من زيدٍ أو عمروٍ أو علان أو فلان.

قال الدكتور أيمن: فبناءً على منهج الجزري؛ هكذا يقول دائمًا، على منهج الجزري في ذكر خلاف الطرق وأقرب مثال له بداية هذه الفقرة في تفريع الخلاف بين ابن الأخرم والنقاش كلاهما عن الأخفش عن ابن ذكوان أرى، أي الخبر.

فبناءً على منهج الجزري في ذكر خلاف الطرق أرى أن يؤخذ، يقول الشيخ: أرى أن يُؤخذ هذا بالإمالة في باب أدرى للشذائي، من الكتب الستة السالفة الذكر أو السالفة للذكر.

وبالفتح لزيدٍ من الكتب الإحدى عشر الأخرى، وعليه؛ والكلام ما زال للدكتور، وعليه فتقيد الإمالة المذكورة في الكامل والمصباح بطريق الشذائي حملًا على بقية الكتب ويُؤخذ منهما أي المصباح والكامل الفتح لزيدٍ حملًا على بقية الكتب التي ذكرت الفتح أيضًا -والله أعلم-.

هذا في الجزء الثالث صفحة (١٦٣٠) الحاشية رقم (٢).

سمعتم الكلام، توافقون الدكتور؟ أو تناقشونه أو كلامه صواب، نحن الذي يهمنا دائمًا هو الدفاع عن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- فيما نرى أنه مصيبٌ فيه.

كلام الشيخ وقرأته بالحرف الواحد، هو واحد من اثنين، يعني أتكلم حسب

فهمي لتعليق الشيخ، قد يكون هذا الفهم صوابًا ويكون هو مراد الدكتور، وقد يكون ليس كذلك.

الذي فهمته من الشيخ أنه في خلاصة كلامه أن نقول الإمالة للشذائي والفتح لزيد، هذه الخلاصة، إذا قلنا ونسبنا هذا الحكم للشذائي فمعناه إن كل طرق الشذائي ينطبق عليها هذا الحكم، وإذا قلنا إن الشذائي له الإمالة فمعنى إن كل طرق الشذائي جاءت بالإمالة، وهذا الذي نختلف فيه مع هذا الفهم مع الدكتور أيمن -حفظه الله-.

الشيخ يقول: عليه تُقيد الإمالة المذكورة في الكامل والمصباح بطريق الشذائي حملًا على بقية الكتب وقبلها كان يقول: نقيد الإمالة في باب أدرى للشذائي.

أولًا حقيقةً لا أدري ما مقصود الدكتور بالكلمة الاعتراضية التي ذكرها وأقرب مثال له في هذه الألفاظ تفريع الخلاف بين الأخرم والنقاش كلاهما عن الأخفش عن ابن ذكوان.

الكلام ما علاقة هذه الجملة الاعتراضية في تعليقٍ على مسألةٍ متعلقةٍ بهشام، حقيقةً لم أستطع الربط بينهما، الكلام كلام الشيخ ابن الجزري هو يقول: (وانفرد الشذائي عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام)؛ فإدخال منهجية ابن الجزري في مسألة تتعلق بابن ذكوان أرى إنها لا علاقة لها ولا دخل لها ولا وجه لها بذكره في مسألةٍ تتعلق بهشام، هذه نقطة وهي ليست من صميم الاعتراض.

لكن الشيخ يقول: لا أدري كيف الشيخ ابن الجزري اعتبر انفرادة الشذائي، الشذائي في كل الكتب الموجودة في هذه الرواية هو يروي عن ثلاثة طبعًا عن الداجوني عن ثلاثة الذي هو ابن مامويه والبيساني وابن الحويرث، هؤلاء الثلاثة كل طرق الداجوني تمر، أي الداجوني قرأ على هؤلاء الثلاثة.

فلما الشيخ ابن الجزري يقول: (وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام)؛ لا يدخل في هذا ابن الحويرث ولا يدخل فيه البيساني، أبدًا لا يدخل لأن كل الكتب التي فيها الشذائي كلها تنص على أن ابن ماموية هو الذي جاء عنه الإمالة.

فلما نقول نحمل الإمالة على الشذائي معناه إننا نحمل الإمالة على ابن ماموية وعن ابن الحويرث وعن البيساني.

إذا قلنا الإمالة للشذائي فمعناه إنها الإمالة لهؤلاء الثلاثة عن هشام وهذا غير صحيح، لأن كل الكتب التي ذكرت هذا الطريق تستثني ابن ماموية، الشذائي عن الداجوني عن ابن ماموية، ولا تذكر الإمالة لا لابن الحويرث ولا للبيساني.

الشبهة التي يعني ربما أنا أقرأ النص فقط لكن الشيخ قد يكون رأيه ما نقول، ربما لأن المصباح لما جاء يذكر هذا الطريق جمعها مع بعض، أي قال: ابن ماموية وابن (١٤:٤٤) والداجوني عن ابن ماموية عن ابن الحويرث عن البيساني.

وهذا هو الذي جعل الشيخ يقول في الكامل والمصباح نجعلها للشذائي لكن هذا كلامٌ ما صحيح.

إذا جعلتها للشذائي معناه إنك جعلت الإمالة لابن الحويرث والبيساني من خلال المصباح أو من خلال الكامل، فابن الحويرث والبيساني لا إمالة لهما مطلقًا لا من طريق الشذائي ولا من طريق زيد.

مع أن الكلام كلام ابن الجزري هو على الشذائي فقط، وهذا هو الذي انفرد به الشذائي يعني انفرد بذكر الإمالة عن ابن ماموية، وإلا بقية القراء، بقية الكتب، ليس فيها الإمالة لابن ماموية يعني التي فيها زيد فيها ابن ماموية وغيره كلهم مثل بعض.

ولهذا نقول: -والله أعلم- أن عبارة الشيخ ابن الجزري لم يروها عنه غيره،

هذا الضمير لا يعود على الشذائي، الضمير هذا لا يعود على الشذائي، وإنما يعود هكذا: لم يروها؛ أي لم يروِ الإمالة عنه؛ أي عن هشام، غيره؛ أي ابن ماموبه.

أو ممكن أن نقول وهذا الذي يظهر من كلام الشيخ الداني في جامع البيان: لم يروها أي لم يروِ الإمالة، عن ابن ماموبه عنه، غيره؛ أي الداجوني، لكن هذا يكون ضعيفًا.

ولهذا قال الشيخ الداني في جامع البيان، وهذا نصه لما تكلم على هذه الكلمة قال: وكذلك روى الداجوني عن ابن ماموبه عن هشام؛ أي روى الإمالة، عن ابن ماموبه عن هشام لم يروه غيره.

فكلمة لم يروه غيره؛ -الله أعلم- إن الشيخ الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- أخذها من الداني، هذا الكلام أو هذا النص وكذلك روى الداجوني عن ابن ماموبه عن هشام لم يروه غيره، هذه عبارة الإمام الداني في جامع البيان.

أيضًا في المبهج قال: الداجوني عن هشامٍ حيث وقع، والداجوني في كتاب المبهج هو عن ابن ماموبه عن هشام.

فالله أعلم أن المقصود وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني عن ابن ماموبه إنه ابن ماموبه هو الذي انفرد بهذه الإمالة أو أن الداجوني انفرد بهذه الإمالة عن ابن ماموبه، لكن كلام الداني وروى الداجوني عن ابن ماموبه عن هشام لم يروه غيره، هل الضمير لم يروه غيره، طبعًا لم يروه أي هذا الوجه الذي هو الإمالة ما فيه إشكال.

لكن (غيره) هل هو ضمير على ماموبه عن هشام أو ضمير عن الداجوني عن ابن ماموبه؟ وبناءً عليه يتضح المقصود منه، وعلى كلتا الحالتين لا يمكن أن يكون مراد الشيخ ابن الجزري الشذائي -والله أعلم-.

لو أخذنا رأي الدكتور الذي قال عنه أرى أن يؤخذ كذا بالإمالة الشذائي لكنا نسفنا رواية ابن الجزري ولقولناه ما لم يقل، وما هو غير موجودٍ في كتب القراءات، وبيان ذلك لو قلنا بالإمالة للشذائي هكذا مطلقًا لكان معناه إن الكتب التي روت طريق الشذائي أو من طريق الشذائي فيها الإمالة لإسماعيل بن الحويرث ومحمد بن أحمد البيساني والداجوني يروي عنهما كما يروي عن ابن ماموية.

والثلاثة أي ابن ماموية والبيساني وابن الحويرث الثلاثة من طريق الشذائي، وهذا لم يقله الشذائي ولم يقله سبط الخياط في المبهج ولم يقله أبي معشر في تلخيص العبارات، ولم يقله الكارازيني سواء في تلخيص أبي معشر أو في المبهج، ولا أبو الكرم في المصباح ولا ابن الجزري بل كلهم نصوا أي هؤلاء كلهم وهؤلاء هم أصحاب طريق الشذائي في النشر لما نشر طريق الشذائي ذكر هؤلاء فقط.

يعني ذكر طريق الكارازيني من المبهج، ومن قراءة أبي الكرم أيضًا على عبد القادر على عبد القاهر على الكارازيني وأبي معشر الطبري فهؤلاء كلهم ينصون يقولون: وروى الداجوني الإمالة عنه، عن ابن ماموية.

بل كلهم نصوا على الإمالة لابن ماموية فقط، وأيضًا بقيت ملحوظة في هذه المسألة، وهي التي ذكرناها في المسألة الثانية فيما تتعلق بابن بليمة، الشيخ ابن الجزري لما جاء يتكلم على طريق الشذائي هنا.

ذكر إنها من قراءة ابن بليمة على أبي معشر، لكن هنا وقع خلافٌ بين التلخيصين، ففي تلخيص معشر الإمالة لابن ماموية، وفي تلخيص ابن بليمة الفتح له.

لأن الفتح لهشام كله فيدخل فيها ابن ماموية وهذه كما قلت التي أشرنا إليها

قبل قليل، طريق أبي معشر هل الإمام ابن بليمة -رحمه الله عليه- ذكر في تلخيصه اختار لهشام كامل لابن ماموية والبيساني ووو، اختار لهم الفتح، مع أن طريقه النشرية هي عن أبي معشر الطبري، هذه أيضًا من المسائل التي فيها مجال للدراسة -والله أعلم-.

طالب: (٥١:٣٧).

الشيخ: الشيخ عبد الرحمن ما طبعت الكتاب وما أعدت النظر في الدراسة، مرت عليك هذه المسائل؟

طالب: (٥١:٥٢).

الشيخ: يعني شيء يذكره الشيخ ابن الجزري.

طالب: (٥٢:١٤).

الشيخ: سهلة أعطنا ونحن نكمل الباقي.

طالب: (٥٢:٢٤).

الشيخ: لا شك إنها أداءً الرأي نقول إنه أداءً ومثل ما يقولون وأنا مُغْمَض العينين، عندنا نص صريح لابن الجزري وبعد ليس فقط النص هو قال لك كلمة فقط أقفلها عليك، بطريق الأداء فقط، ما وضع نقطة، قال بطريقة الأداء فقط، أي معناه إنه ما وجدناه منصوصًا عليه وهذا -إن شاء الله- إحدى الباحثات الكريمات بحثها في الدراسات العليا في الدكتوراه هو هذا النص والأداء في جامع البيان، فما وُجِد نص وعند ابن الجزري إذا وُجِد ما يخالفه فهو لا شك إنه من باب روايته هو.

لا يمكن أن نقول إنه خطأ مثل ابن الجزري يُخطأ خمسين مرة ثلاثين مرة

شيء لا ينبغي لحافظ، فعناه إن في شيء.

طالب: (٥٣:٣٩).

الشيخ: لا أدري، -إن شاء الله- سلمت البحث ورشحوني لمناقشتها أسألها هذا السؤال، أقول الدكتور تركي يقول: لما اخترت هذا؟ لا أدري والله لكنه بحث ممتاز ربما يمكن لو كان في [الموضح] أو [المفردات].

ربما تكون المسائل كانت قليلة وكذا، ربما –الله أعلم-، لكن كجامع البيان مظنة ومناسب لدراسات الدكتوراه، لكن [الموضح] أو [المفردات] الكتب هذه ربما يكون مناسب للماجستير، أو ربما تكون أخذت كل هذا لا أدري، لكن على حسب علمي أنا من سنتين أو من ثلاث سنوات هو كان من جامع البيان، هبل غُيرت الخطة لا أدري.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَوَافَقَ بَكْرٌ عَلَى إِمَالَةِ (أَدْرَاكُمْ بِهِ) فِي يُونُسَ فَقَطْ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي غَيْرِ يُونُسَ فَرَوَى عَنْهُ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً الْإِمَالَةَ مُطْلَقًا، وَهِيَ طَرِيقُ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِي، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّلْخِيصِ لِلطَّبَرِيِّ، وَغَيْرِهَا).

طالب: (٥٤:٥٩).

الشيخ: نعم قطع به صاحب التيسير ربما يكون خارج التيسير.

(وَرَوَى عَنْهُ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً الْفَتْحَ فِي غَيْرِ سُورَةِ يُونُسَ، وَهُوَ طَرِيقُ أَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى وَالْعُلَيْمِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّجْرِيدِ، وَالْمُبْهِجِ، وَالْإِرْشَادِ، وَالْكِفَايَتَيْنِ وَالْغَايَتَيْنِ، وَغَيْرِهَا.

وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي الْمُسْتَنِيرِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ شُعَيْبٍ وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي بُشْرَايَ؛ مِنْ يُوسُفَ فَرَوَى إِمَالَتَهُ عَنْهُ الْعُلَيْمِيُّ مِنْ أَكْثَرِ طُرُقِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ لَهُ بِهِ فِي التَّجْرِيدِ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ، وَقَالَ فِي الْمُبْهِجِ إِنَّ الْإِمَالَةَ لَهُ فِي وَجْهٍ، وَرَوَاهَا الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ مِنْ رِوَايَةِ الْوَاسِطِيِّينَ يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْفَتْحَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ مِنْ جُمْهُورِ طُرُقِهِ، وَهُوَ رِوَايَةُ أَبِي الْعِزِّ، عَنِ الْعُلَيْمِيِّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَوَافَقَهُمْ حَفْصٌ عَلَى إِمَالَةِ (مَجْرَاهَا) فِي سُورَةِ هُودٍ، وَلَمْ يُمِلْ غَيْرَهُ وَانْفَرَدَ أَيْضًا الشَّذَائِيُّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنِ ابْنِ مَامَوَيْهِ عَنْ هِشَامٍ بِإِمَالَتِهِ، وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ عَلَى أَصْلِهِمَا.

وَاخْتُلِفَ عَنْ وَرْشٍ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ حَيْثُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ فَرَوَاهُ الْأَزْرَقُ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ: وَرَوَاهُ الْأَصْبَهَانِيُّ بِالْفَتْحِ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَزْرَقِ فِي (أَرَاكَهُمْ) فِي الْأَنْفَالِ فَقَطَعَ لَهُ بِالْفَتْحِ فِيهِ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَشَيْخُهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِدفوِيُّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَقَطَعَ به بَيْنَ بَيْنَ صَاحِبُ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّيْسِيرِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَقَالَ: إِنَّهُ اخْتِيَارُ وَرْشٍ، وَإِنَّ قِرَاءَتَهُ عَلَى نَافِعٍ بِالْفَتْحِ).

لاحظ أيضًا هذا منهج وقال: (إِنَّهُ اخْتِيَارُ وَرْشٍ، وَإِنَّ قِرَاءَتَهُ عَلَى نَافِعٍ بِالْفَتْحِ) ربما يأتي واحد يقول كيف خرج عن طريق؟

(وَكَذَلِكَ قَالَ: مَكِّيٌّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأْتُ. وَقَالَ صَاحِبُ الْكَافِي: إِنَّهُ قَرَأَهُ بِالْفَتْحِ، قَالَ: وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ أَشْهَرُ عَنْهُ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ وَابْنِ غَلْبُونَ: وَقَالَ فِي تَمْهِيدِهِ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَقَالَ فِي جَامِعِهِ: وَهُوَ الْقِيَاسُ.

قَالَ: وَعَلَى الْفَتْحِ عَامَّةُ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ وَأَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ النَّحَّاسِ وَأَطْلَقَ لَهُ الْخِلَافَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ الْأَزْرَقِ- وَاللهُ أَعْلَمُ.

فصلٌ:

وَوَافَقَ مَنْ أَمَالَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ عَلَى إِمَالَةِ بَعْضِ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَخَالَفُوا أُصُولَهُمْ فِي إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَهِيَ (بَلَى)، (رَمَى)، (مُزْجَاةٍ)، (أَتَى أَمْرُ اللهِ)).

طبعًا أتى أمر الله لأن أمر الله قيد.

((يَلْقَاهُ)، (أَعْمَى)، (سُوًى)، (سُدًى)، (إِنَاهُ)، (نَأَى)، (رَأَى) فَأَمَّا (بَلَى) فَأَمَالَهُ مَعَهُمْ حَيْثُ وَقَعَ أَبُو حَمْدُونَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَخَالَفَهُ شُعَيْبٌ وَالْعُلَيْمِيُّ فَفَتَحَهُ عَنْهُ، وَانْفَرَدَ بِإِمَالَتِهِ أَبُو الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْهُ وَأَمَّا (رَمَى)، وَهُوَ فِي الْأَنْفَالِ فَوَافَقَ عَلَى إِمَالَتِهِ أَبُو بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِ الْمَغَارِبَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ كَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ).

في التعليق لكن ذكره أبو الكرم في [المصباح].

(وَأَمَّا (مُزْجَاةٍ) -وَهُوَ فِي يُوسُفَ (وَأَتَى أَمْرُ اللهِ)- وَهُوَ أَوَّلُ النَّحْلِ -(وَيَلْقَاهُ مَنْشُورًا)).

طالب: (٥٨:٥٢).

الشيخ: وهو في الأنفال على إمالته، الإمالة، فوافق أبو بكر على إمالته من جميع طرق المغاربة ولم يذكره، الإمالة.

طالب: (٥٩:١٤).

الشيخ: الإمالة لابد من الفتح.

(وَأَمَّا (مُزْجَاةٍ) -وَهُوَ فِي يُوسُفَ (وَأَتَى أَمْرُ اللهِ)- وَهُوَ أَوَّلُ النَّحْلِ -(وَيَلْقَاهُ مَنْشُورًا) -وَهُوَ فِي سُبْحَانَ- فَاخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي إِمَالَةِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ: (مُزْجَاةٍ) صَاحِبُ التَّجْرِيدِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَصَاحِبُ الْكَمَالِ عَنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، وَهُوَ نَصُّ الْأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَإِنَّهُ قَالَ: يُشِمُّ الْجِيمَ شَيْئًا مِنَ الْكَسْرِ، وَكَذَا رَوَى هِبَةُ اللهِ عَنْهُ وَالْإِسْكَنْدَرَانِيُّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ).

طبعًا هنا يُشم الجيم الشيخ فهيم على إنها الإمالة.

(فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ (أَتَى أَمْرُ اللهِ) وَالصُّورِيُّ، وَهِيَ رِوَايَةُ الدَّاجُونِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَأَبُو الْعِزِّ، وَغَيْرُهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْهُذَلِيُّ وَلَا ابْنُ الْفَحَّامِ فِي تَجْرِيدِهِ وَلَا صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ).

طبعًا هنا في تعليق على قوله (وَالْإِسْكَنْدَرَانِيُّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ) نبقى في استدراك الشيخ المتولي عند قوله: (وَلَا ابْنُ الْفَحَّامِ فِي تَجْرِيدِه)، قال الشيخ المتولي -رحمة الله عليه-، أنا قلت استدرك الشيخ المتولي عن المؤلف على الإزميري بقوله: وبهذا يُعلم هذا كلام الشيخ المتولي -رحمة الله عليه-.

وبهذا يُعلم ما نسبه الإزميري من الفتح إلى الرملي من كامل الهزلي مع أن معتمده النشر لأنه أي الإزميري، لم يطلع على الكامل ولم يذكر في النشر سوى الإمالة للرملي من جميع طرقه، ويُحتمل أن النسخة التي وقعت له سقط منها لفظ من جميع طرقه.

ومن الناسخ حتى وهم في إخراج الهذلي من الطريقين، وهذا مشكلة إن كان هذا الاحتمال صحيح فمعناه إن أهل التحريرات يأخذون من الكتب لا من الراوية.

قال المتولي -رحمه الله عليه-: وقوله في النشر ولا ابن الفحام في تجريده، سبق قلم؛ لأن طريق المطوع بل الصوري لم يكن في التجريدي والداجوني هذا هو الرملي بعينه، هذا الكلام في الروض النضير.

وروى عنه رواية ألقاه الصوري من طريق الرملي

(وَهِيَ رِوَايَةُ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَكَذَا رَوَاهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنِ النَّقَّاشِ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَهِيَ رِوَايَةُ هِبَةِ اللهِ عَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا وَكُلٌّ مِنَ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ صَحِيحٌ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ قَرَأْنَا بِهِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِهِ نَأْخُذُ وَأَمَّا (أَعْمَى)، وَهُوَ فِي مَوْضِعَيْ سُبْحَانَ ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ فَوَافَقَ عَلَى إِمَالَتِهِمَا أَبُو بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَوَافَقَ عَلَى إِمَالَةِ الْأَوَّلِ أَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ.

وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ بِفَتْحِهَا عَنْ رَوْحٍ فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْ نِفْطَوَيْهِ عَنْ يَحْيَى بِإِمَالَةِ (أَعْمَى) فِي مَوْضِعَيْ طه، وَهُوَ ﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ فَخَالَفَ النَّاسَ عَنْ يَحْيَى وَأَمَّا (سُوًى)، وَهُوَ فِي طه، وَ(سُدًى)، وَهِيَ فِي الْقِيَامَةِ فَاخْتُلِفَ فِيهِمَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَرَوَى الْمِصْرِيُّونَ، وَالْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً عَنْ شُعَيْبٍ عَنْهُ الْإِمَالَةَ فِي الْوَقْفِ مَعَ مَنْ أَمَالَ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْعِجْلِيِّ وَالْوَكِيعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ وَرِوَايَةُ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ وَعُبَيْدِ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ).

طبعًا هذه كلها شواهد متابعات.

(وَلَمْ يَذْكُرْ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ شَيْئًا فِي الْوَقْفِ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْهُ صَحِيحَانِ، وَالْفَتْحُ طَرِيقُ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا: (إِنَاهُ)، وَهُوَ فِي الْأَحْزَابِ فَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ هِشَامٍ فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ مَعَ مَنْ أَمَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَغَارِبَةُ، وَالْمِصْرِيُّونَ، وَالشَّامِيُّونَ، وَأَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ سِوَاهُ، وَرَوَاهُ الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ بِالْفَتْحِ، وَبِهِ قَطَعَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ لِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَالْوَجْهَانِ عَنْهُ صَحِيحَانِ وَبِالْإِمَالَةِ آخُذُ عَنْهُ عَنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَبِالْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ).

طبعًا صحيحان ويأخذ أحدهما.

(وَانْفَرَدَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بِإِمَالَتِهِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْنِدْهَا إِلَّا عَنْ أَبِي الْعِزِّ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا أَبُو الْعِزِّ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ).

وهذا دليل ضمني على أنه يُحتمل أن يكون أيضًا الإرشاد وإلا لو كان ما عنده إلا الإرشاد والكفاية لقال في كتابيه لكن في كتبه هو جمع فمعناه إن الشيخ وقع على أكثر من كتابين لأبي العز، -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

(وَأَمَّا (ونَأَى)، وَهُوَ فِي سُبْحَانَ وَفُصِّلَتْ فَوَافَقَ عَلَى إِمَالَتِهِ فِي سُبْحَانَ فَقَطْ أَبُو بَكْرٍ).

أي شعبة.

(وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ بِفَتْحِهِ، وَانْفَرَدَ ابْنُ سَوَّارٍ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَانْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى وَجْهَيْهِ عَنِ السُّوسِيِّ بِالْإِمَالَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ.

وَأَجْمَعَ الرُّوَاةُ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ عَلَى الْفَتْحِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ لَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ وَلَا عَوَّلَ عَلَيْهِ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ أَصْحَابِ الْإِمَالَةِ فِي إِمَالَةِ النُّونِ فَأَمَالَ النُّونَ مَعَ الْهَمْزَةِ الْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ لِنَفْسِهِ، وَعَنْ حَمْزَةَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي حَرْفِ سُبْحَانَ، فَرَوَى عَنْهُ الْعُلَيْمِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ، وَابْنُ شَاذَانَ عَنْ أَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْهُ الْإِمَالَةَ فِيهِمَا).

طالب: (٦٥:٣٤).

الشيخ: ربما لكن ربما يكون المفردات والموضح ليس كتاب رواية ربما –الله أعلم-.

(وَرَوَى سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ فَتْحَ النُّونِ فَيَصِيرُ لِأَبِي بَكْرٍ أَرْبَعُ طُرُقٍ:

أَحَدُهَا: إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ فِي سُبْحَانَ فَقَطْ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ.

الثَّانِي: إِمَالَةُ النُّونِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا فِي سُبْحَانَ أَيْضًا، وَهِيَ رِوَايَةُ الْعُلَيْمِيِّ عَنْهُ، وَأَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَابْنِ شَاذَانَ.

الثَّالِثُ: إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ فَقَطْ فِي سُبْحَانَ وَفُصِّلَتْ جَمِيعًا، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ سَوَّارٍ عَنِ النَّهْرَانِيِّ عَنْ أَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى.

الرَّابِعُ: الْفَتْحُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهِيَ طَرِيقُ صَاحِبِ الْمُبْهِجِ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْهُ –وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا (رَأَى) فَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْدَهُ مُتَحَرِّكًا وَمِنْهُ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ سَاكِنًا فَالَّذِي بَعْدَهُ مُتَحَرِّكٌ يَكُونُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا فَالَّذِي بَعْدَهُ ظَاهِرٌ سَبْعَةُ مَوَاضِعَ فِي الْأَنْعَامِ (رَأَى كَوْكَبًا)، وَفِي هُودٍ (رَأَى أَيْدِيَهُمْ)، وَفِي يُوسُفَ (رَأَى قَمِيصَهُ)، (رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ)،

وَفِي طه (رَأَى نَارًا)، وَفِي النَّجْمِ: (مَا رَأَى)، (لَقَدْ رَأَى) فَأَمَالَ الرَّاءَ تَبَعًا لِلْهَمْزَةِ: حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ، وَوَافَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ فِي (رَأَى كَوْكَبًا) فِي الْأَنْعَامِ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي السِّتَّةِ الْبَاقِيَةِ فَأَمَالَ الرَّاءَ وَالْهَمْزَةَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَفَتَحَهَا الْعُلَيْمِيُّ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْكَمَالِ بِهَذَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَابَشٍ عَنِ الْأَصَمِّ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ بِالْفَتْحِ فِي السَّبْعَةِ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى، وَعَنِ الرَّزَّازِ عَنِ الْعُلَيْمِيِّ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ عَنِ الْقَافِلَّائِيِّ عَنِ الْأَصَمِّ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ فَيَصِيرُ لِأَبِي بَكْرٍ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنْ يَحْيَى بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا فِي السَّبْعَةِ مَوَاضِعِ.

الثَّانِي: رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنِ الْعُلَيْمِيِّ إِمَالَتُهُمَا فِي الْأَنْعَامِ وَفَتْحُهُمَا فِي غَيْرِهَا.

الثَّالِثُ: فَتْحُهُمَا فِي السَّبْعَةِ طَرِيقُ الْمُبْهِجِ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ يَحْيَى، وَعَنِ الرَّزَّازِ عَنِ الْعُلَيْمِيِّ.

الرَّابِعُ: فَتْحُ الرَّاءِ وَإِمَالَةُ الْهَمْزَةِ طَرِيقُ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى، وَوَافَقَ أَيْضًا عَلَى إِمَالَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا فِي الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةِ ابْنُ ذَكْوَانَ.

وَانْفَرَدَ زَيْدٌ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ فِيهَا، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الصُّورِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْهُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ، وَكَذَا رَوَى الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَابْنُ الْفَحَّامِ الصِّقِلِّيُّ، وَغَيْرُهُمْ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْهُ، وَرَوَى الْأَكْثَرُونَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْهُ إِمَالَتَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُبْهِجِ،

وَكَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ عَنِ الْمُفَسِّرِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، وَقَطَعَ بِهِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ فِي السَّبْعَةِ، وَمِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي فِي غَيْرِ سُورَةِ النَّجْمِ.

وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ عَنْ هِشَامٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ عَنْهُ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ. وَأَمَالَ أَبُو عَمْرٍو الْهَمْزَةَ فَقَطْ فِي الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةِ، وَانْفَرَدَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ بِإِمَالَةِ الرَّاءِ أَيْضًا عَنِ السُّوسِيِّ بِخِلَافٍ عَنْهُ فَخَالَفَ فِيهِ سَائِرَ النَّاسِ مِنْ طُرُقِ كِتَابِهِ وَلَا أَعْلَمُ هَذَا الْوَجْهَ رُوِيَ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ بَلْ وَلَا مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا أَيْضًا.

نَعَمْ رَوَاهُ عَنِ السُّوسِيِّ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ عَنِ السُّوسِيِّ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي طُرُقِنَا، وَقَوْلُ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ: وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ مِثْلُ حَمْزَةَ، لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ مِنْ طُرُقِهِ فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِخِلَافِهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فَقَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ فِيمَا لَمْ يَسْتَقْبِلْهُ سَاكِنٌ، وَفِيمَا اسْتَقْبَلَهُ بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعًا وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ ضَمِيرٌ، وَهُوَ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ (رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا) فِي الْأَنْبِيَاءِ (وَرَآهَا تَهْتَزُّ) فِي النَّمْلِ وَالْقَصَصِ (وَرَآهُ) فِي النَّمْلِ أَيْضًا، وَفِي فَاطِرٍ وَالصَّافَّاتِ وَالنَّجْمِ وَالتَّكْوِيرِ وَالْعَلَقِ فَإِنَّ الِاخْتِلَافَ فِيهِ كَالِاخْتِلَافِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ عَنِ الْمُنْفَرِدِينَ، وَغَيْرِهِمْ إِلَّا أَنَّ الْعُلَيْمِيَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَتَحَ الرَّاءَ وَالْهَمْزَةَ جَمِيعًا مِنْهُ وَأَمَالَهُمَا يَحْيَى عَنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ عَلَى غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ فَأَمَالَ الرَّاءَ وَالْهَمْزَةَ جَمِيعًا عَنْهُ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً، وَجُمْهُورُ الْمِصْرِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ الْأَخْفَشِ مِنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ سِوَاهُ، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقَيِ الْأَخْفَشِ وَالرَّمْلِيِّ وَفَتَحَهُمَا

جَمِيعًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ طَرِيقُ ابْنِ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ).

هنا تعليق طويل قوله: (لم يذكر صاحب التيسير سواه) لعله سهو منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ذكر صاحب التيسير الفتح للنقاش فقال بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكنيٍ نحو نحو رآك ورآه بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه وكذلك أقرأنه أبو الفتح عن قراءاتي عن عبدالباقي عن أصحابه عن الأخفش.

وقال كلام طويل يُرجع إليه -إن شاء الله-.

(وَفَتَحَ الرَّاءَ وَأَمَالَ الْهَمْزَةَ الْجُمْهُورُ عَنِ الصُّورِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْعِزِّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنْهُ سِوَاهُ وَبِالْفَتْحِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ لِلْأَخْفَشِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَابْنُ مِهْرَانَ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَغَيْرُهُمْ وَأَمَالَ الْأَزْرَقُ عَنْ وَرْشٍ فَتْحَةَ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا مِنْ هَذِهِ التِّسْعَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي وَقَعَ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ، وَمِنَ الْأَفْعَالِ السَّبْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا ضَمِيرٌ بَيْنَ بَيْنَ، وَأَخْلَصَ الْبَاقُونَ الْفَتْحَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ، أَوَّلُهَا).

نبدأ به -إن شاء الله- الحصة القادمة لأن فيه كلام كثير، وفيها تعليقات طويلة.

هذا -والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❀◈❀



الدرس التاسع والثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته، الإخوة الحضور الإخوة المشاهدون، وكل من يسمع هذه الدروس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير ونبدأ نواصل -إن شاء الله- اليوم ما تبقى من مسألة إمالة الفعل رأى ثم نرجع للتعليق عليها.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ).

أي الفعل رأى.

(وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ، أَوَّلُهَا (رَأَى الْقَمَرَ) فِي الْأَنْعَامِ، وَفِيهَا (رَأَى الشَّمْسَ)، وَفِي النَّحْلِ (رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)، وَفِيهَا (وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا)، وَفِي الْكَهْفِ (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ)، وَفِي الْأَحْزَابِ (وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ) فَأَمَالَ الرَّاءَ مِنْهُ وَفَتَحَ الْهَمْزَةَ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَانْفَرَدَ الشَّاطِبِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِالْخِلَافِ فِي إِمَالَةِ الْهَمْزَةِ أَيْضًا.

وَعَنِ السُّوسِيِّ بِالْخِلَافِ أَيْضًا فِي إِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ وَفَتْحَةِ الْهَمْزَةِ جَمِيعًا، فَأَمَّا

إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَإِنَّمَا رَوَاهُ خَلَفٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِهِ حَيْثُ سَوَّى فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا بَعْدَهُ مُتَحَرِّكٌ وَمَا بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَنَصَّ فِي مُجَرَّدِهِ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبَابَ كُلَّهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَمْزَةَ وَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يَأْخُذُ مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ عَنْ يَحْيَى بِإِمَالَتِهِمَا وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ).

أي السبعة.

(وَخَالَفَهُ سَائِرُ النَّاسِ فَلَمْ يَأْخُذُوا لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ صَحَّحَ أَبُو عَمْرٍو وَالدَّانِيُّ الْإِمَالَةَ فِيهِمَا يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّيْسِيرِ، فَحَسِبَ).

وضع خط أحمر تحت فحسب.

(فَحَسِبَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِهِ فَحَكَى فِيهِ خِلَافًا عَنْهُ، وَالصَّوَابُ الِاقْتِصَارُ عَلَى إِمَالَةِ الرَّاءِ دُونَ الْهَمْزَةِ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِنَا، وَهِيَ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا طُرُقُ الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ.

وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الطُّرُقِ فَإِنَّ إِمَالَتَهُمَا لَمْ تَصِحَّ عِنْدَنَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ حَسْبَمَا حَكَاهُ الدَّانِيُّ، وَابْنُ مُجَاهِدٍ فَقَطْ وَإِلَّا فَسَائِرُ مَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ عَنْ يَحْيَى لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ إِمَالَةِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِسِوَى ذَلِكَ وَأَمَّا إِمَالَةُ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ عَنِ السُّوسِيِّ فَهُوَ مِمَّا قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ آنِفًا أَنَّهُ إِنَّمَا قَرَأَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَيْسَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، وَلَا مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا سَبِيلٌ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ مِنَ الطُّرُقِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَنْهُ سِوَى طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ، وَهِيَ طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الرُّقِّيِّ، وَأَبِي عُثْمَانَ

النَّحْوِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ عَنْ أَبِيهِ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا مِمَّنْ يَعْمَلُ بِظَاهِرِ الشَّاطِبِيَّةِ يَأْخُذُ لِلسُّوسِيِّ فِي ذَلِكَ بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهِيَ فَتْحُهُمَا وَإِمَالَتُهُمَا وَبِفَتْحِ الرَّاءِ وَإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ وَبِعَكْسِهِ).

أي بإمالة الراء وفتح الهمزة.

(وَهُوَ إِمَالَةُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْهَمْزَةِ، وَلَا يَصِحّ مِنْهَا مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ سِوَى الْأَوَّلِ).

الذي هو فتحهما.

(وَأَمَّا الثَّانِي).

أي إمالتهما.

(فَمِنْ طَرِيقِ مَنْ قَدَّمْنَا، وَأَمَّا الثَّالِثُ).

وهو فتح الراء وإمالة الهمزة.

(فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْيَزِيدِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَمِنْ طَرِيقَيْهِمَا حَكَاهُ فِي التَّيْسِيرِ وَصَحَّحَهُ، عَلَى أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَفْصٍ الْخَشَّابَ وَأَبَا الْعَبَّاسِ الرَّافِعِيَّ حَكَيَاه أَيْضًا عَنِ السُّوسِيِّ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا الرَّابِعُ).

وهو إمالة الراء وفتح الهمزة.

(فَحَكَاهُ ابْنُ سَعْدُونَ، وَابْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَلَا نَعْلَمُهُ وَرَدَ عَنِ السُّوسِيِّ أَلْبَتَّةَ بِطَرِيقٍ مِنَ الطُّرُقِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَهَذَا حُكْمُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْقِسْمِ حَالَةَ الْوَصْلِ فَأَمَّا حَالَةُ الْوَقْفِ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْقُرَّاءِ يَعُودُ إِلَى أَصْلِهِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ ضَمِيرٌ، وَلَا سَاكِنٌ مِنَ الْإِمَالَةِ وَالْفَتْحِ بَيْنَ وَبَيْنَ فَاعْلَمْ ذَلِكَ).

طبعًا الشيخ أطال النفس قليلا في هذه المسألة أو في هذا الفعل رأى، وخلاصة ما منعه المحررون المتأخرون تبعًا لكلام الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ سواءً في انفراد الشاطبي عن شعبة أو في انفراده عن السوسي.

الدليل الذي استدلوا به هو خروج الشاطبي عن طريق التيسير، يعني لم يأخذوا بانفراد الشاطبي عن أبي بكرٍ أي الذي هو شعبة بالخلاف في إمالة الهمزة أيضًا وعن السوسي بالخلاف بإمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعًا هذه الانفراد، كل المتأخرين من شُراح الشاطبية.

لماذا؟ كلهم ينصون على هذه الجزئية أنها خروجٌ عن التيسير، هذه المسألة من المسائل التي تبين عدم انضباط منهج المحررين، بغض النظر عن الحكم نقرأ بها أو لا نقرأ بها، هذا ليس الآن هذا بعد قليل، لكن نقول منعهم لهذه الكلمة أو منعهم القراءة بهذه الانفرادات التي انفرد بها الشاطبي -رحمة الله عليه- دليلٌ على عدم انضباط المنهج الذي ساروا عليه.

هل القضية عنده أن ما جاء به الإمام الشاطبي مخالفًا للتيسير أو خارجًا عن التيسير هل هو صحيحٌ فيُقرأ به أم هو غير صحيحٍ فلا يُقرأ به، حالهم ولسان مقالهم يقول: أن السبب أو يقول إن السبب هو الخروج عن طريق التيسير.

لكن الواقع يرد عليهم في هذا الادعاء و في هذا المنهج، لأن القضية لو كانت قضية خروج عن الطريق لحكمنا على كل مسألةٍ خرج بها الشاطبي عن التيسير بالرد، وعدم القراءة بها.

لكن وجدنا مسائل كثيرة، خرج بها الإمام الشاطبي عن التيسير بل في التيسير مسائل خرج بها الداني نفسه عن طريقه في التيسير، ومع ذلك هم يقرؤون بها ولا يقولون إننا نردها.

إذًا القضية في الرد هي ليست قضية خروج عن الشاطبية، خروج عن التيسير، فلو كانت القضية قضية خروج التيسير لمنعنا كل المسائل.

مثلًا: الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه- هنا في هذه المسائل في هذا الفعل نفسه قال لما جاء يتكلم على الفعل رأى الذي بعده ضمير قال: وخلفٌ فيه مع مضمرٍ مصيب، يعني أثبت الخلاف لابن ذكوان في الفعل رأى، الذي بعده ضمير مثل رآك فرآه، وهكذا، في الشاطبية له الوجهان.

بدليل قوله: بخلفٍ، وخلفٌ فيهما، مع مضمر، هذا الخلاف أحد وجهيه ليس موجودًا في التيسير، لأن الإمام الداني في التيسير يقول: واستثنى النقاش عن الأخفش ما كان بعده مكنيٌ أي ما كان بعده ضمير، فقرأه بالفتح، إذًا والنقاش عن الأخفش هو طريق التيسير، فهذا نصٌ صريحٌ في التيسير أن طريقه في الفعل رأى الذي مع مضمر، أنه بالفتح، ولم يذكر الخلاف، بل إنه نص على استثناء هذا الصنف وأن طريقه يقرأه بالفتح.

إذًا لا أحد يصح له على كلامهم ولا على منهجهم لا أحد يحق له أن يقرأ بالإمالة، لأن وجه الإمالة جاء به الإمام الشاطبي زائد على التيسير وخارج عن التيسير، ولا أعلم أحدًا من أصحاب التحريرات المعتبرين يعني الكبار يعني مثل أو لا داعي للتمثيل الآن، ولكن كتبهم موجودة لم يمنع الوجهين فيقرأ بالفتح لابن ذكوان بالفتح والإمالة هذه مسألة.

لماذا لا تطبقونه وتمنع وجه ما زاده الشاطبي؟

أيضًا الإمام الشاطبي قال لما جاء يتكلم عن الإمالة (كهيعص) لما جاء يتكلم عن الياء، إمالة الياء للسوسي، وكان (١١:٤٧) والخُلف ياسر، للسوسي، فأثبت الخلاف بينما الذي قاله الداني في التيسير، قال: وقد روى أبو شعيب وهو أول وجه قال: عمل فلان وفلان وهو رواية أبو شعيب وفي نفس السند الذي في التيسير.

فسنده في التيسير هو الإمالة ولم يذكر الخلاف عن أبي شعيب أي عن السوسي، لماذا تقرؤون بالوجه الآخر وجه الفتح؟ وهناك مسائل كثيرة حقيقةً ترد هذا المنهج فالمنع من أجل الخروج عن الطريق هذا منهجٌ لا يثبت عند البحث العلمي إما إننا نطبق أن كل ما زاده الشاطبي لا يُقرأ به وإما أن نقول زيادات الشاطبي يُقرأ بها.

أو نقول ما ذكره التيسير في أسانيده في التيسير نقرأ به، وما خرج به الداني عن طريقه في التيسير وهو مذكورٌ في التيسير لا نقرأ به، وهذا لا يقوله أحد، بل إنهم يقرؤون بما خرج فيه الداني عن طريقه في التيسير.

القضية لو بحثناها بحثًا علميًا أكاديميًا، بغض النظر عمن قال، أولا هم يعتمدون على ابن الجزري أولًا الداني نفسه في التيسير لم يمنع هذا الوجه الذي خرج فيه عن طريقه لم يمنعه.

بل إنه لما ذكر هذه الأوجه كلها يعني رأى القمر وما ذكره الشيخ ابن الجزري على الضرير عن الدوري عن الضرير، قال: وذلك كله، لما ذكر هذه الأوجه التي ذكرها الإمام الشاطبي والإمام الشاطبي في الشاطبية هو ناظمٌ لما في التيسير.

يعني هذه الأوجه التي ذكرها الداني عن شعبة وعن السوسي هي موجودة بنصها نثرًا في التيسير، يعني الشاطبي نظمها، الداني بعد أن ذكر الأوجه كلها ولهذا نقلت لكم نصه كثيرا وإن كان طويلا لكن يُستحسن النص الطويل يُستحسن أن

يُنقل نصًا ولا يُنقل من حيث الفهم.

في مسألة رآك وقبل أن نذكر ذلك نذكر ما ذكره الشيخ الداني في المقدمة في مقدمة كتاب التيسير في كتاب التيسير قال الشيخ في المقدمة، قال: إن هذا الكتاب سألتموني أن أقدم لكم كتابًا كذا يتضمن الروايات من الطرق ما اشتهِر، وانتشر عن التالين وصح وثبت عن المتصدرين من الأئمة المتقدمين.

يعني الطلاب قالوا له ألف لنا كتابًا في القراءات فيه هذه الأوصاف، فيقول: فأجبتكم إلى طلبكم، أنتم ماذا طلبتم؟ طلبتم كتاب فيه الروايات الطرق المشتهرة عند التالين المنتشرة عند الأئمة والصحيحة الثابتة عند المتقدمين، والمتصدرين.

وبعد ذلك قال: وذكر الأسانيد فقال: فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا هذه الروايات قراءةً وروايةً هذا كان في مقدمة الكتاب، هذا هو منهج الداني في التيسير، أو هذا هو شرط الداني في التيسير، بأنه يذكر ما اشتهر وما انتشر، وما صح وما ثبت.

لما نأتي إلى مسألة رآك ورآه التي مضمرٍ، قال بالنص الواحد: استثنى النقاش عن الأخفش رآك، طبعًا هو ذكر على وجه التي ليس معها ضمير بأن لها الإمالة، ثم قال: استثنى النقاش والكلام يعني استثنى من الإمالة.

استثنى النقاش عن الأخفش رآك، وكذا وكذا، وما اتصل بمكنيٍ فقرأ بفتح الراء والهمزة، هذا نص صريح، أن النقاش عن الأخفش الذي هو طريق التيسير بالنسبة لابن ذكوان فيه الفتح فتح الراء والهمزة، يعني رآك.

فهذا يدل على أن الإمالة في هذا النوع كما ذكرنا قبل قليل إنه خارج عن التيسير، بعد ذلك قال: ورويَّ عن أبي شعيبٍ الذي هو السوسي مثل حمزة، وحمزة مذهبه أنه يميل الراء والهمزة.

لما جاء يتكلم على كلمة رأى القمر وأمثالها، قال: حمزة وشعبة، أي أبو بكر، إمالة الراء فقط، الباقون بالفتح، وقد روى خلفٌ عن يحيى عن أبي بكرٍ وغير واحدٍ عن أبي شعيبٍ إمالة الراء والهمزة في ذلك كله كالأول، وهذا كلام الشيخ الداني، وقد قرأت بذلك أيضًا في روايتيهما.

ثم قال الكلام الذي ذكره الشيخ وروى أبو حمدون كذا كذا إمالة الهمزة في ذلك كله، قال الشيخ الداني بعد هذا كله: وكل ذلك صحيح معمولٌ به.

إذًا ما ذكره الشيخ الداني في التيسير مما خرج به عن طريق التيسير هو عنده صحيحٌ معمولٌ به، هو عنده مما انتشر، ومما اشتهِر، ومما صح ومما ثبت.

فالإمام الشاطبي –رحمه الله عليه– عندما ذكر هذه ما سماه الشيخ ابن الجزري انفرادة، هو حقيقةً نأخذها بالنسبة لشعبة، الشيخ يقول: (وَانْفَرَدَ الشَّاطِبِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِالْخِلَافِ فِي إِمَالَةِ الْهَمْزَةِ أَيْضًا).

ثم قال: (فَأَمَّا إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَإِنَّمَا رَوَاهُ خَلَفٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِهِ).

هذا الطريق الذي هو طريق خلف عن يحيى بن آدم عن شعبة هذا السند هو من الأسانيد التي ذكر الإمام السخاوي –رحمه الله عليه– في الفتح الوصيد أنه مما قرأ به الإمام الشاطبي على شيخه.

إذًا هذه الرواية جاء بها الإمام الشاطبي بسنده، هذا السند أيضًا لو رجعنا إلى فتح الوصيد في هذا السند وهو طريق خلف عن يحيى بن آدم عن شعبة، نجد أنه يمر على ابن غلبون الأب، ومع ذلك هذا الإسناد لم يضعه ابن غلبون في كتابه الإرشاد.

القضية تحتاج إلى أن نفكر فيها قليلا قبل أن نعطي حكمًا ونقول إن هذا الوجه

غير صحيح، هذا طريقٌ الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه- قرأ به على شيوخه بسنده المتصل، بدليل هذه الإجازة ودائمًا نقول أكبر فائدة قدمها لنا الإمام السخاوي -رحمة الله عليه- في شرحه فتح الوصيد، هو هذه الإجازة أسانيد الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه-.

هذه الأسانيد التي كتبها شيوخ الشاطبي للشاطبي فيها هذا الطريق وأنه يمر على ابن غلبون، ويمر أيضًا على ابن سفيان صاحب كتاب الهادي من قراءته على ابن غلبون، يعني هذا السند خلف عن يحيى عن شعبة موجود.

لكن يُلاحظ شيئين:

الشيء الأول: الذي ذكرته قبل قليل، وهو أن هذا السند يمر على ابن غلبون الأب لكن لما رأيت هذا السند عن ابن غلبون الأب فتحت كتاب الإرشاد فما وجدت فيه هذا الإسناد، هل هو سقط منه؟ -الله أعلم-.

هل هو من الأسانيد التي لم يضعها ابن غلبون في كتابه، وقلنا هذه مسألة مهمة جدًا الذي لم ينتبه إليها تفوته كثيرًا من مسائل التحقيق، إن هؤلاء العلماء الكبار وضربنا أمثلة كثيرة في الدروس السابقة، أن هؤلاء العلماء الكبار لم يلتزموا بوضع كل مروياتهم في كتبهم.

هذا الإسناد الآن موجود عن ابن غلبون الأب لكنه ليس موجودًا في الإرشاد، هل ابن غلبون في الإرشاد رأى إنه لم يسجله لأن ابن غلبون وغيره من العلماء يقولون دائمًا هذه بعض الأسانيد.

نتكلم عن سلسلة الإسناد ابن غلبون نسيت عمن؟ يمكن عن أبي سهل وبعد ن خلف عن يحيى بن آدم عن شعبة.

إذًا هذا السند كما قال السخاوي والعهدة عليه، وقبل السخاوي العهدة على

شيخ الشاطبي الذي أجازه بهذا السند، ومع ذلك هذا السند ليس موجودًا في كتاب الإرشاد، وجوده في كتاب الإرشاد من عدم وجوده لا يُقدم ولا يؤخر، هذه مسألة.

المسألة الثانية: إن هذا السند أيضًا يمر على الشيخ ابن سفيان صاحب كتاب الهادي، وذكره في كتاب الهادي، يعني سنده ابن سفيان من قراءته على ابن غلبون الكبير الأب عن خلف عن عن.. إلى أن يصل إلى شعبة هذا السند.

لكن العجب أن هذا السند الذي هو رواية خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ موجودة في كتاب الهادي لكنه ذكر أن شعبة يقرأ بالفتح، فصار هنا شبه تعارض إن لم يكن تعارضًا واضحًا بين ابن الجزري وبين ابن سفيان، لأن ابن الجزري يقول: إمالة الهمزة عن أبي بكرٍ فإنما رواه خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ حسب ما نص عليه في جامعه.

أي الجامع الخاص بشعبة، طبعًا نتخيل إنه قد يكون ورقات يعني لن يكون كتاب أصول وفرش –والله أعلم– لكن ابن سفيان –رحمه الله عليه– يقول عن هذا، طبعًا وروايته عن شعبة هي من طريق خلف عن يحيى بن آدم عن شعبة.

لما جاء هنا قال: بفتح الهمزة، الآن ابن سفيان –رحمه الله عليه– يقول لنا إن خلف عن يحيى عن شعبة يفتح الهمزة، والإمام ابن الجزري –رحمه الله عليه– يقول لنا: خلف عن يحيى عن شعبة يميل الهمزة.

كيف نحل الإشكال؟ الإشكال حله سهلٌ جدًا، وهو أن نقول: إن ابن سفيان –رحمه الله عليه– عندما قال: إن شعبة، هم طبعًا يقولون أبا بكرٍ نحن نقول بشعبة حتى من يتابعنا يعرف لأن بعض الناس ربما يسأل من أبو بكرٍ فمقصده شعبة، فنقول: ابن سفيان ذكر سند خلف الذي قالت كتب القراءات أنه يقرأ بإمالة الهمزة، جاء الهادي ابن سفيان –رحمه الله عليه– فذكر أنه بفتح الهمزة.

هذا عدولٌ أو اختيارٌ من ابن سفيان، وهذا حدث كثيرًا عند ابن الجزري وعند الداني وعند وعند، يذكر سند كما مر معنا عن التبصرة ووو، ويذكر سندًا ثم يخالفه في المتن، فهذا مما خالف فيه ابن سفيان -رحمة الله عليه- السند؛ لأن سند خلف عن يحيى عن شعبة معروف أنه بالإمالة.

لماذا أنت يا سيدنا الشيخ تقول بالفتحة؟ كأنك اخترت هذا القول وركبت المتن على السند؟ وهذا عند القدماء ليس فيه شيءٌ، بل الخروج عن الطريق ليس فيه شيءٌ إلا عند المتأخرين، الذين أعطوه أكبر من حجمه.

فالمتأخرون في مسألة الخروج عن الطريق لم يراعوا مسألة هذا القول أو هذا المنهج أو هذا الحكم أو هذا الوجه أو هذه الكلمة التي خرجت عن الطريق هؤلاء لم يلتفتوا إلى كونها مشهورة أو مصححة أو ثابتة أو غير ذلك، قالوا: فقط خارجة عن الطريق إذًا خطأ، وهذا غير صحيح.

لا يلزم من خروجها عن طريق التيسير أن تكون غير صحيحة عند غير صاحب التيسير، وعلى هذا كله يأتي هذا السؤال الذي دائمًا يُسأل أو غالبًا يُسأل، هل نتبع المحررين أو أصحاب التحريرات، والسؤال يُوجه للعبد الضعيف، ولا أتكلم عن أحد، وإنما أتكلم عن رأي الشخصي.

هل نتبع أصحاب التحريرات في منعهم هذا الوجه سواء عن شعبة أو عن السوسي فلا نقرأ به أو أننا نخالف هؤلاء العلماء المحررون المتأخرون ونقول: بل نقرأ بهذه التي خرجت عن الطريق.

الذي أدين الله به، أني أقرأ بكل ما ذكره الإمام الشاطبي، وإن خالفت بعض شيوخي وإن خالفت بعض من هو أعلم مني أو كل من هو أعلم مني، لماذا؟ لسببين:

الأول: قبل أن أذكره قد يقول أحد المستمعين أو أحد الذين يميلون إلى هذا

المنهج المضطرب وأنا أسميه منهج مضطرب فهو بيني وبين الله هو مضطرب حقيقةً، هذا المنهج المضطرب قد يأتيك شخص مشاغب أو طالب علمٍ منصف، فيقول لك: كيف تتجرأ على أن تخالف ابن الجزري -رحمه الله عليه-؟

وأقول لهذا المشاغب وأمثاله أين منع ابن الجزري صراحةً القول أو أين منع عدم صحة ما ذهب إليه الإمام الشاطبي، هل الإمام الشاطبي -رحمه الله عليه- عندما قرأ بهذه الزيادات أنت يا سيدنا الشيخ الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليك- ألم تقرأ بالشاطبية كلها وبمُضمن القرآن وقرأت القرآن بمضمنها قبل أن تكون عالمًا محققًا محررًا في بداية حياتك يا سيدنا الشيخ الإمام ابن الجزري.

كل من بدأ بقراءة القرآن والقراءات من طريق الشاطبية لابد أن يكون قرأ على شيوخه، بهذه الأوجه كلها، ولهذا لا نجد تلاميذ الإمام الشاطبي -رحمه الله عليه- يمنعون ما زاده، ومن هو أقدم من الإمام ابن الجزري وإن كان معاصرًا له الإمام ابن القاصح -رحمه الله عليه- لم يمنع، مع اهتمامه ببيان الزيادات، فهو كان يقول: وهذا من زيادات القصيد.

هل قال وهذا من زيادات القصيد فلا يُقرأ به؟ كلمة (فلا يُقرأبه) دخيلة على العلماء الذين قبل ابن الجزري، هذه نقطة.

النقطة الثانية: فلا يصح عنده عند ابن الجزري.

القضية الثانية: وهي خطأٌ منهجي أيضًا وذكرناه سابقًا وهو أن سند الشاطبي ليس هو سند كتاب التيسير، أي أنتم أصحاب التحريرات، الذين تلزمون الشاطبي بالتيسير بحجة الخروج عن الأصل أساسًا الطريق الذي وصلكم إلى التيسير ليس هو الطريق الذي وصل لكم عن الشاطبي.

وأنا أتكلم عن ابن الجزري، ابن الجزري إسناده إلى الشاطبية، يختلف عن

إسناده إلى التيسير، وهذا بحد ذاته يعني هما إسنادان هذا سند وهذا سند.

كون إن الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه-، أو كون الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- عندما يأتي كلام في الإسناد يقول: هذا من طريق الشاطبية أو التيسير هذا ليس معناه أنه يلغي أسانيد الإمام الشاطبي الأخرى التي لا تمر على التيسير، ولهذا هو قال، ولهذا لم نعد طرق الشاطبي والتيسير لم نعدهما، مع إنه ذكر إسناده إلى الشاطبية عن شيوخٍ يعني قرأ القرآن بمضمن الشاطبية على شيوخٍ غير شيوخه الذين قرأ عليهم القرآن بمضمن التيسير.

فهذان إسنادان والإسناد الذي يمر على التيسير الشاطبي عنده إسنادان عن رجلين من شيوخه.

طبعًا نتكلم عن الأسانيد التي أرسلها لنا الإمام السخاوي، عنده إسنادان، أحد الإسنادين يمر على الداني، والإسناد الثاني لا علاقة له بالداني، ومن أراد التحقق فليرجع إلى فتح الوصيد إجازة الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه- يجد فيها هذا.

فهذا دليل على أن هذه الزيادات التي جاء بها الإمام الشاطبي لم يجئ بها من فراغ، ولم يجيء بها من كيسه ولم يجيء بها من عنده إما أنها من طريق الداني فقد تكون في التيسير، وقد تكون في كتب الداني الأخرى وإما إنها ليست من طريق الداني فتكون من إسناده الآخر.

لأن الشاطبي عنده إسناد يمر على ابن سفيان وعنده إسناد يمر على مكي، وعنده إسناد يمر على ابن غلبون، وعنده إسناد يمر على الطرسوسي صاحب كتاب المجتبى، فهذه أسانيد للإمام الشاطبي الذي يقول: وما لقياس في القراءةٍ في مدخلُ.

هل يُعقل إن الإمام الشاطبي وهو ينظم القراءات السبعة أن يأتي بهذا الوجه ولو

من باب الحكاية تنزلًا ولا من باب الحكاية وهو يقول إن هذه قرأ وأقرأ بها، هذا لا يُعقل.

نأتي الآن إلى الجواب عن المفترض الذي قد يقوله أحد من يخالف في هذا الكلام، وهو ما ذكره الشيخ عمر.

الشيخ عمر يقول: ربما أحد هؤلاء يقول لك: (**وأما الثالث**) الذي هو فتح الراء وإمالة الهمزة، (**وأما الثالث فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ أَلْبَتَّةَ**).

نحن نتكلم عن صحة الوجه نحن ما نتكلم على الطريق الآن، لا عندهم.

طالب: (٣٧:١٠).

الشيخ: نعم.

طالب: (٣٧:٢٠).

الشيخ: الشاطبي من أين أتى به؟ الشاطبي يتكلم عن السوسي، لماذا لا يكون أخطأ ابن الجزري؟ احتمال الخطأ وارد وليس العصمة أكبر دليل المسألة التي ذكرناها الآن الخاصة بخلف ويحيى بن آدم، والخاصة بابن سفيان يقول عنده حمزة، عنده فتح الهمزة، وابن الجزري يقول عنده إمالة الهمزة، احتمال الخطأ من أحدهما واردٌ، لكن بين الشاطبي وبين ابن الجزري يمكن ٢٠٠ سنة، يعني الشاطبي توفي ٥٩٠ أضف عشرة صارت ٦٠٠، وابن الجزري ولِد ٧٥٢، ٥٢ فضلا عن ١٠٠ إذًا ١٥٢ وعشرة إذًا ١٦٢ سنة.

كيف كان حكم أهل القراءات في هذه الفترة ما بين الشاطبي وبين ابن الجزري؟ ما فيها هذا الكلام، لأنه أساسًا ليس هذا المنع وهذا الكلام ليس عند الداني أصلا، الذي هو صاحب هذه المسائل كلها، ولما جاء الشاطبي ونظمه إلى غير ذلك وأقرأ به.

١٦٢ وأهل القراءات يعني يدرسون القراءات الذين يدرسون الشاطبية، يدرسون هذا النظم، ويدرسونه على كتب تلاميذ الشاطبي، أو تلاميذ تلاميذ الشاطبي، وعلى كتب شراح الشاطبي الذين ربما ماتوا قبل ولادة ابن الجزري.

نظر للمسألة نظرة علمية ليس نظرة تقليد، لا يوجد نصٌّ حسب فهمي القاصر، لا يوجد نصٌّ عند السخاوي، عند الجعبري، عند أبي شامة، عند الفاسي، عند المنتجب، عند ابن سكن، هؤلاء كلهم، قبل ابن الجزري، هل نقول: هؤلاء ١٦٢ سنة كانوا يقرؤون الخطأ إلى أن جاء الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

ومتى درس الشاطبية بعد ولادته بـ ١٨ سنة أو عشرين سنة، يعني سنة ١٨٠ سنة أو ١٨٢ سنة.

فينسف قرن ونصف من الزمان أو ما يقارب قرنين من الزمان ينسفه؟! بسبب اختياره واجتهاده! لا أعتقد أن هذا يقوله عاقل، وابن الجزري أعظم وأجل من أن يقول هذ من أن يمنع هذا، هو قصارى ما يقول أن هذا الوجه ليس من طريق التيسير، أنت بنفسك يا أيها الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليك- خرجت عن أسانيدك أصلًا التي اخترتها للنشر أو اخترتها في النشر.

فأنت طبعًا خرجت عن هذه الأسانيد لكنك لم تخرج عن أسانيدك الكبرى، ابن الجزري ما جاء بشيءٍ من عنده، كل ما جاء به من قرأه وقرأه به لكنه لما جاء إلى النشر اختار هذه الطرق المعينة التي ذكرها، أيضًا لما ألَّف الكتاب على هذه الطرق التي ألفها، في بعض مسائلها جاء بأشياءٍ هي ليست من هذه الطرق، وإنما هي من طرقه الأخرى، وما أحد أنكر عليه، وما وجدنا أصحاب التحريرات يُنكرون عليه بل يقولون لا هو الصحيح لا ما هو صحيح إذا كانت القضية قضية التزام بالطريق.

لكن لو كانت الطريقة هي التزام كل إمامٍ من أئمة الرواية باختياره ما كان هناك شيء اسمه زيادة الطريق فلا يُقرأ بها، ولهذا أنا أطرح على أهل القراءات الذين يسمعونني الآن، نحاول أن نعرف أول نص أو أقدم نص ينص فيه قائله على أن هذا الوجه أي وجه من زيادات الشاطبي ولا يُقرأ به.

هؤلاء الذين قلت لكم في خلال ١٨٠ سنة ما بين الشاطبي وبين ابن الجزري -الله أعلم- على حسب الاطلاع القاصر والسهو وارد والغفلة واردة، وعدم الفهم كله واردٌ مني لكن لم أمر أنا على نصٍ يمنع.

هل الإمام الشاطبي لما ألف الرسالة وجاء السخاوي وقرأ عليه والسخاوي لما جاء أبو شامة وقرأ عليه، يعني هل ما في أحد منهم قال لهم ترى هذا الوجه أنا ذكرت لكم هو هكذا ولا تقرؤون به، ما هو صحيح.

ولهذا فهم المغاربة وهذه نقطة ثانية، فهم المغاربة في بعض المسائل يختلف عن فهم المشارقة له، في النظم نفسه وفي كلام الداني نفسه، وأنا أزعم -وأعوذ بالله من كلمة أنا- لكن العبد الضعيف يَزعم أن المغاربة أكثر فهمًا وأحسن فهمًا لكلام الداني من المشارقة، أفهم ولهذا كثير من هذه المسائل التي عند المشارقة المتأخرين وأنا عندما أقول المشارقة أقصد المتأخرين.

أي الذين هم بعد ابن الجزري، هؤلاء انظر أنت إلى مؤلفاتهم التي يكتبونها عن الشاطبية أو عن التيسير أو عن الداني عمومًا، والمشارقة لا يعرفون إلا التيسير، اجعلونا واقعيين.

لكن المغاربة الأندلسيين وغيرهم، لا أقصد المغاربة الذين هم المغرب العربي فقط، إذا قلت المغاربة أقصد القديم أقصد الذي في صقلية والذي في الأندلس، هؤلاء العلماء الذين اهتموا بهذا التراث، لا تجد عندهم هذا الكلام الذي نجده عند المشارقة في كلام الداني أو في كلام الشاطبي.

المشارقة يقولون هذا من خروج الشاطبي عنها فلا يُقرأ به، أتحدى أي أحد أن يأتيني بنصٍ من المغاربة يمنع، أي يأتي في كلام الداني أو كلام الشاطبي ويمنع القراءة به، لن تجد، والمغاربة أشد فهمًا وأوسع أفقًا، لماذا؟ لأنهم لن يحصروا أنفسهم في مدرسةٍ واحدةٍ وهي كتب الداني.

ولهذا تجد المغاربة وهذه مهمة جدًا من يدرس تاريخ القراءات، يعني تجد المغاربة وأعود وأكرر لا أقصد بالمغاربة ما يسمى الآن بـ "المغرب"، المغرب الجزائر تونس، لا أقصد ذلك أقصد كل من هو أبعد من ذلك.

وإنما أقصد تحديدا علماء الأندلس الذين وصلتهم كتب الداني، هذا هو الذي أقصد بالمغاربة، حتى لا يُجير القول بأن هذا بالنسبة للمغاربة، لا، وإن كان بعض زملائنا الباحثين المغاربة يأخذون مصطلح المغاربة على أنه هو المغرب هذه القطعة الدولة، لا ليس ذلك نحن نتكلم في مسألة علمية.

فالمغاربة المقصود بها عندي هو المغرب العربي ليس المغرب العربي وإنما المغرب كله وبالذات التراث الأندلسي الآن هو في إسبانيا وغرناطة وإشبيلية، الكلام هذا كله، بما فيه صقلية في إيطاليا، هذا هو المقصود به.

فتعالى نجد نص عند الإمام الداني أو إلى كتابٍ عند الإمام الداني أيًا كان وانظر تحليل المغاربة له وانظر تحليل المشارقة له، طبعًا المشارقة قبل ابن الجزري ما عندهم تحليل لكلام الداني نهائيًا عندهم النقل والتسليم.

هذه كلها ما جاءت إلا مع دخول المدرسة التركية، اجعلونا واقعيين وهذا هو الصحيح، حتى العلماء المصريين أنفسهم علماء مصر في ذلك الوقت أنكروا عليهم وهذا النوع لولا أن الله قيض له الشيخ المتولي –رحمة الله عليه– وبعض كبار علماء عصره ما كان –الله أعلم– أحد ينتبه له أو يدري عليه.

فلا نجعل من اجتهاد جهة معينة لها منهج معين في البحث كمدرسة الإزميري أو الشيخ المتولي -رحمة الله عليهما- ومع أن منهجهما مختلفٌ في بعض المسائل المنهج العلمي عند الشيخ الإزميري يختلف عن المنهج العلمي عند المتولي وغيرهما، لكن هذا المنهج في هاتين المدرستين لا يمكن أن ينسف المدارس المدرسة الأندلسية وفهمها لكلام الداني.

وكنت أقول في البداية السبب هو أن المغاربة بالمفهوم الذي أريده وبينته لم يحصر نفسهم على مدرسة أو على كتب الداني بل إنهم كان عندهم الداني الحافظ والشيخ والإمام، وهذا موجود في الكتب.

الشيخ مكي بن أبي طالب، الإمام ابن شريح، الإمام الداني، مدرسة القراءات في المغرب في الأندلس وغيرها، هي قائمة على هؤلاء الثلاثة، وهذا هو السبب في أنها أكثر نضوجًا وأكثر إعمالا للبحث العلمي من المشارقة، وخذ كتابًا من كتب الداني وانظر كيف المغاربة تعاملوا معه وانظر كيف المشارقة تعاملوا معه، ستجد الفرق.

خلاصة هذا الكلام، -والله أعلم- أن ما زاده الإمام الشاطبي هو اختيارٌ له ويُقرأ به، هذا الذي ندين الله به، ما عندنا نص عن الشاطبي أنه ما ذكره في شاطبيته أنه حكاية ما عندنا نص، بل كان يُقرأ بما في كتابه وبما ليس في كتابه.

والدليل الإدغام، نظمه على أنه لأبي عمروٍ في تطبيقه طبقه على أحد الراويين، وغير ذلك، لا يوجد نصٌ من تلاميذه كالسخاوي يمنع وجهًا قرأ به الإمام الشاطبي أو جاء به، لا يوجد نصٌ عن تلاميذ تلاميذه كأبي شامة ووو، لا يوجد نصٌ على من التزم بالتعقب على من قبله كالإمام الجعبري.

الإمام الجعبري كأنه التزم بالتعقب على أبي شامة ووو والسخاوي وغيره، السمين الحلبي نفس الشيء، هذا منهج والأمة سارت عليه، هل يُعقل إن هؤلاء ما

انتبهوا لهذه القضية إلا بعد أن جاء المتأخرون بعد الإمام الشاطبي بـ ٥٠٠ سنة أو ٦٠٠ سنة بستة قرون.

يعني الأمة كلها التي كانت تقرأ بظاهر الشاطبية كلها كانت تقرأ قرآنًا لم ينزل كما قال بعض العلماء -رحمة الله عليه- أن من لم يقرأ بهذه التحريرات كأنه يقرأ ما لم ينزله الله، ما هو صحيح.

أحضر لي نصا واحدا من غير المتأخرين يمنع زيادات الإمام الشاطبي، إذا كانت القضية أو أننا نقول لهؤلاء أصحاب التحريرات نظموا منهجكم، وأعطونا منهج لا تعطوننا إن تنطبق السماء على الأرض لن أقتنع بمنهجكم، لكن حقيقةً أعطوا منهج يمنع دخول النقد عليه إما أنك تمنع وقت ما تريد، تمنع وجهًا بعلةٍ ما ثم تأتيك العلة في مسألة نفس العلة في مسألةٍ أخرى وتجيزها، وتريد أن تقول هذا منهج.

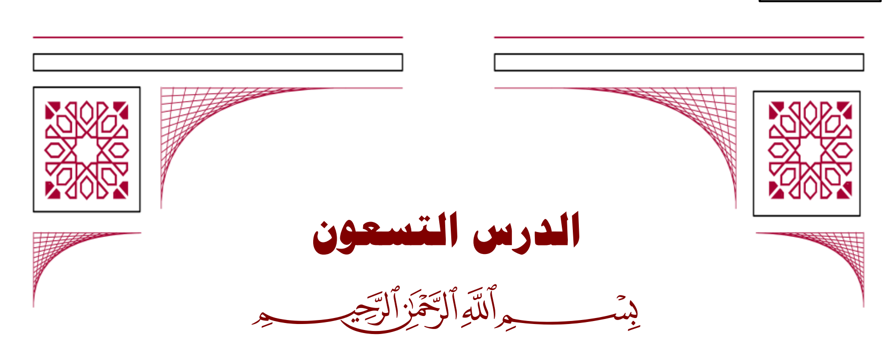
بل تُلبِسه لباس العبادة بأن من لم يلتزم بهذا فإنه غير محافظ لكتاب الله؟ أو أنه يقرأ شيءٌ ما قرأت به الأمة، بل أنت الآن تمنع شيئًا قرأت به الأمة، أنت بهذا الصنيع تمنع شيئًا أجمعت الأمة عليه في عصرٍ من العصور، يأتيك ويقول لك الآن الأمة أجمعت على شيءٍ آخر، كل الأمة بعد ابن الجزري هم شخص واحد.

هل تقصد الأمة في المشرق أو الأمة في المغرب؟ إذا كانت الأمة في المغرب تخالفك، وتقرأ بزيادات الشاطبي وتقرأ بظاهر الشاطبية، هؤلاء يقرؤون ما لم يُنزل -والله تعالى أعلم-، متبقي فصل خاص بورش نقرأه في الحصة القادمة لأن أيضًا به تعليقات.

باقي فصلان، فصل أسبوع القادم، وفصل بعده.

-والله أعلم- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الدرس التسعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير وأهلًا ومرحبًا بكم في مواصلة قراءة كتاب النشر في القراءات العشر.

بعد انقطاع مدة أسبوع **ووقفنا عند قول ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ، أَوَّلُهَا ﴿رأى القمر﴾ فِي الْأَنْعَامِ)؛ هذا قرآناه.

(وَفِيهَا (رأى الشمس)، وَفِي النَّحْلِ (رأى الذين ظلموا)، وَفِيهَا (وإذا رأى الذين أشركوا)، وَفِي الْكَهْفِ (ورأى المجرمون)، وَفِي الْأَحْزَابِ (ولما رأى المؤمنون الأحزاب) فَأَمَالَ الرَّاءَ مِنْهُ وَفَتَحَ الْهَمْزَةَ)؛ هذا قرآناه.

وقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَصْلٌ:

وَأَمَالَ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رُءُوسِ الْآيِ فِي السُّوَرِ الْإِحْدَى عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ بَيْنَ بَيْنَ كَإِمَالَتِهِ ذَوَاتِ الرَّاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ سَوَاءً، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ نَحْوَ (الضُّحَى)، (سَجَى)، (الْقُوَى)، أَوْ مِنْ ذَاتِ الْيَاءِ نَحْوَ (هُدًى)، (الْهَوَى)، (يَغْشَى)، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْكَافِي فَفَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْيَائِيِّ فَأَمَالَهُ بَيْنَ بَيْنَ وَبَيْنَ الْوَاوِيِّ فَفَتَحَهُ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِيمَا كَانَ مِنْ رُءُوسِ الْآيِ عَلَى لَفْظِ هَا، وَذَلِكَ فِي سُورَةِ النازعات والشمس نحو (بَنَاهَا)، (ضُحَاهَا)، (سَوَّاهَا)، (دَحَاهَا)، (تلاها)، (أَرْسَاهَا)، (جَلَّاهَا) سَوَاءٌ كَانَ وَاوِيًّا أَوْ يَائِيًّا فَأَخَذَ جَمَاعَةٌ فِيهَا بِالْفَتْحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، وَابْنَيْ غَلْبُونَ، وَابْنِ شُرَيْحٍ، وَابْنِ بَلِّيمَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِطْلَاقِ الْإِمَالَةِ فِيهَا بَيْنَ بَيْنَ وَأَجْرَوْهَا مُجْرَى غَيْرِهَا مِنْ رُءُوسِ الْآيِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الطَّرَسُوسِيِّ، وَأَبِي الطَّاهِرِ بْنِ خَلَفٍ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ، وَأَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ حَمَدٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْخَاقَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ هُوَ الْفَتْحُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَوَّلَ السُّوَرِ مَعَ أَنَّ اعْتِمَادَهُ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْخَاقَانِيِّ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ، وَأَسْنَدَهَا فِي التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِهِ).

فهذا يدل على أن الداني خرج عن طريقه.

(وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ).

عول على ما هو خارج عن طريق التيسير.

(وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ هُوَ الْفَتْحُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَوَّلَ السُّوَرِ مَعَ أَنَّ اعْتِمَادَهُ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْخَاقَانِيِّ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ، وَأَسْنَدَهَا فِي التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَكِنَّهُ اعْتَمَدَ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَلَى قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وكذَلِكَ قَطَعَ عَنْهُ بِالْفَتْحِ فِي الْمُفْرَدَاتِ وَجْهًا وَاحِدًا مَعَ إِسْنَادِهِ فِيهَا الرِّوَايَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَاقَانِ).

الداني هنا يتفنن في أسانيده وفي اختياراته، في المفردات قال كذا، وفي التيسير قال كذا، وخرج في الكتابين عن طريق كل منهما.

(وَقَالَ فِي كِتَابِ الْإِمَالَةِ).

-والله أعلم- كتاب الإمالة هو الموضح.

(وَقَالَ فِي كِتَابِ الْإِمَالَةِ اخْتَلَفَتِ الرُّوَاةُ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ عَنْ وَرْشٍ فِي الْفَوَاصِلِ إِذَا كُنَّ عَلَى كِنَايَةِ مُؤَنَّثٍ نَحْوَ آيِ (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) وَبَعْضِ آيِ (وَالنَّازِعَاتِ) فَأَقْرَأَنِي).

ما قال فقرأت.

(فَأَقْرَأَنِي ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ قِرَاءَتِهِ بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ وَرْشٍ، أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَأَقْرَأَنِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ، وَأَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِمَا بِإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَذَلِكَ قِيَاسُ رِوَايَةِ أَبِي الْأَزْهَرِ، وَأَبِي يَعْقُوبَ وَدَاوُدَ عَنْ وَرْشٍ).

طبعًا الشيخ هنا يقول هذا النص من كتاب الإمالة وهو موجود في كتاب الموضح مطبوع الآن موجود فيه وهذا يدل على أن كتاب الإمالة هو نفسه كتاب الموضح، لا كما توهمه بعضهم بسبب أنه لم يقف على هذا النص في الموضح مع أن النص موجود في الموضح.

يعني بعض الباحثين ذكر يعني أنه لم يجد هذا النص في الموضح فذكر أو فظن أن كتاب الموضح شيء، وأن كتاب الإمالة كتابٌ آخر، وهذا النص أيضًا نقله أيضًا الشيخ المنتوري -رحمة الله عليه- في شرحه على الدرر اللوامع شرحه على ابن نبري، ولكن نفس النص النص نقله لكنه زاد كلمة.

هنا الشيخ يقول ابن الجزري يقول: وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح.

المنتوري بين كلمة رواه وعن ورشٍ ذكر كلمة نصًا، فيكون النص: وكذلك رواه نصًا عن ورش أحمد بن صالح، فيكون الشيخ ابن الجزري يعني الشيخ ابن الجزري ربما اختصر كلمة نصًا أو سقطت من جميع النسخ -الله أعلم-، قال الشيخ ابن الجزري:

(وَذَكَرَ فِي بَابِ).

أي وذكر الداني.

(وَذَكَرَ فِي بَابِ مَا يَقْرَأُهُ وَرْشٍ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ ذَوَاتِ. الْيَاءِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ رَاءٌ قَبْلَ الْأَلِفِ سَوَاءٌ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ، أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ أَنَّهُ).

أي ذكر في الباب المذكور أنه.

(قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ وَعَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَأَبِي الْفَتْحِ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ اللَّفْظَيْنِ وَرَجَّحَ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَقَالَ: وَبِهِ آخُذُ فَاخْتَارَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ.

وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ عَنْ وَرْشٍ فِي ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَجْمَعَ الرُّوَاةُ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى إِمَالَةِ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ رَاءٌ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (ذِكْرَاهَا) هَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ عَنْهُ.

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ إِنَّ هَذَا الْفَصْلَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مَا لَا خِلَافَ عَنْهُ فِي إِمَالَتِهِ نَحْوَ (ذِكْرَاهَا) وَمَا لَا خِلَافَ عَنْهُ فِي فَتْحِهِ نَحْوَ (وضُحَاهَا) وَشِبْهِهِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَمَا فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ شُرَّاحِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَهُوَ تَفَقُّهٌ).

-الله أعلم- هو يقصد إبراز المعاني.

(وَهُوَ تَفَقُّهٌ لَا تُسَاعِدُهُ رِوَايَةٌ بَلِ الرِّوَايَةُ إِطْلَاقُ الْخِلَافِ فِي الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَةٍ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ فِي غَيْرِهِ مِنْ رُءُوسِ الْآيِ بَيْنَ الْيَائِيِّ وَالْوَاوِيِّ إِلَّا مَا قَدَّمْنَا مِنَ انْفِرَادِ الْكَافِي.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنِ الْأَزْرَقِ بِفَتْحِ جَمِيعِ رُءُوسِ الْآيِ مَا لَمْ يَكُنْ رَائِيًّا

سَوَاءٌ كَانَ وَاوِيًّا، أَوْ يَائِيًّا فِيهِ هَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ).

يعني فيه ها، ليس المقصود فيه هاءٌ –الله أعلم- لا أدري الهمزة هذه لماذا جاءت.

المقصود المفروض أن يكون فيه ها ليس حرف الهاء وإنما هاء المشبوك بالألف، كـ"ها" في ذكراها.. وهكذا، هكذا.

فلا أدري هذه الهمزة من أين.

(أَوْ لَمْ يَكُنْ فَخَالَفَ جَمِيعَ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَزْرَقِ.

وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْأَزْرَقِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِ وَزْنٍ كَانَ نَحْوَ: هُدًى، وَنَأَى، وَأَتَى، وَرَمَى، وَابْتَلَى، وَيَخْشَى، وَيَرْضَى، وَالْهُدَى، وَهُدَايَ، وَمَحْيَايَ، وَالزِّنَا، وَأَعْمَى، وَيَا أَسَفَى، وَخَطَايَاكم، وَتُقَاتِهِ، وَمَتَى.

وَإِنَاهُ، وَمَثْوَى، وَمَثْوَايَ، وَالْمَأْوَى، وَالدُّنْيَا، وَمَرْضَى، وَطُوبَى، وَرُؤْيَايَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَيَحْيَى، وَالْيَتَامَى، وَكُسَالَى، وَبَلَى. وَشِبْهِ ذَلِكَ، فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ ذَلِكَ كُلِّهِ بَيْنَ بَيْنَ أَبُو الطَاهِرِ بْنُ خَلَفٍ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيِّ صَاحِبُ الْمُجْتَبَى، وَأَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، وَأَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ خَاقَانَ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمُفْرَدَاتِ، وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْفَتْحِ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ، وَأَبَوْهُ أَبُو الطِّيبِ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَصَاحِبُ الْكَافِي، وَصَاحِبُ الْهَادِي، وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَأَبُو عَلِيِّ بْنُ بَلِّيمَةَ، وَغَيْرُهُمْ وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ لَهُ فِي ذَلِكَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَغَيْرُهُ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ.

وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ بِإِمَالَةِ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ قَالُونَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ بَيْنَ بَيْنَ

فَخَالَفَ جَمِيعَ النَّاسِ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي كَمَا هُوَ فِي الْعُنْوَانِ).

هنا في قوله: وصاحب الكافي وصاحب الهادي وصاحب الهداية وصاحب التجريد وأبو علي بن بليمة هذه الكتب كلها يعني تقريبًا تشترك في أنها طريق واحد، لكن مع ذلك المروي عند كل واحد منهما مختلف.

يعني مثلًا الشيخ ابن الجزري بالنسبة لابن بليمة ذكر له في النشر عن الأزرق ثلاث طرق، ابن بليمة من قراءته على عبد الباقي بن فارس على ابن عراك على الخولاني، على النحاس على الأزرق.

الطريق الثاني: ابن بليمة على ابن نفيس على ابن عديٍ على ابن سيف على الأزرق.

لاحظ الأولى على النحاس، والثانية عن ابن سيف.

الثالثة: ابن بليمة على عبد الباقي على الظهراوي على جده الحوفي، على ابن عدي على ابن سيف على الأزرق.

أي ثلاث طرق طريقان عن أبي عديٍ عن الأزرق، وطريقان عن ابن سيف وطريق عن النحاس.

الطريق الثاني الذي هو ابن بليمة على ابن نفيس على أبي عديٍ على ابن سيفٍ على الأزرق، هي نفس طريق المجتبى والعنوان التي فيها بين بين.

لاحظ هنا الشيخ يقول: وروى عنه ذلك كله أبو الفتح هنا يقول بالفتح، ثم ذكر علي بن بليمة.

وهناك فوق قال: إمالة بين أبو الطاهر والطرسوسي، أبو الطاهر صاحب كتاب

العنوان، وصاحب كتاب، هو وشيخه الطرسوسي، طريقهما عن في النشر عن أبي عديٍ عن أبي سيف عن الأزرق.

وابن بليمة عنده في النشر أيضًا نفس هذا الطريق، على ابن النفيس على أبي عدي على ابن سيف عن الأزرق.

هنا لم يذكر يعني لاحظ أنه لم يذكر في بين بين لم يذكر ابن بليمة، وبينما ولم يذكر أبو الطاهر في الفتح، طبعًا الكلام لا علاقة له بالطرسوسي والعنوان وإنما يخص ابن بليمة.

لأنك أنت الشيخ ابن الجزري ذكرت عن ابن بليمة ثلاث طرق، فكان المفترض أنه يكون بالنسبة لابن بليمة يكون الوجهان، لأن ابن بليمة عنده ثلاثة طرق، طريق عن النحاس عن الأزرق، وطريقان عن ابن سيف عن الأزرق.

طريق ابن سيف عن الأزرق هي التي جاء منها البين بين، فذكر الشيخ أبو علي بن بليمة هنا، ذكره ربما يُفهم منه أن له الفتح قولًا واحدًا من الطرق الثلاثة النشرية، وهذا ليس كذلك.

وهذه من المسائل التي كنا نقول فيها أنها بين النص والأداء أو بين الاختيار للشيخ ابن الجزري.

فلو حررنا هذه المسألة بهذه الطريقة لو رددنا طرق ابن بليمة الموجودة في النشر، لكان الأولى أو كان الواجب أن يذكر له الخلاف لأن ابن سيف له يعني نقل بين بين والنحاس نقل الفتح.

والشيخ لم يذكر ابن بليمة مع أهل الـ "بين بين" وإنما ذكره مع أهل الفتح.

وضحت هذه المسألة؟

فأهل التحريرات يحررونها.

(تَنْبِيهٌ ظَاهِرُ عِبَارَةِ التَّيْسِيرِ فِي (هداي) فِي الْبَقَرَةِ وَطه، وَ(محياي) فِي الْأَنْعَامِ. وَ(مثواي) فِي يُوسُفَ، الْفَتْحُ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَصَّ عَلَى إِمَالَتِهَ لِلْكِسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ عَنْهُ فِي الْفَصْلِ الْمُخْتَصِّ بِهِ وَأَضَافَ إِلَيْهِ (رؤياك) نَصَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى إِمَالَةِ (رؤياك) بَيْنَ بَيْنَ لِوَرْشٍ، وَأَبِي عَمْرٍو دُونَ الْبَاقِي وَقَدْ نَصَّ فِي بَاقِي كُتُبِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ نَصًّا فِي كِتَابِ الْإِمَالَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ خِلَافًا لِمَنْ تَعَلَّقَ بِظَاهِرِ عِبَارَتِهِ فِي التَّيْسِيرِ).

أيضًا هذه مسألة منهجية تُدْرس، وتُدَرس، الشيخ سواء كان الداني أو سواء كان ابن الجزري يُرجح ما في كتاب الإمالة وكتاب الإمالة ليس كتاب قراءة، والتيسير هو كتاب قراءة، فالشيخ كأنه صوّب ما في كتاب الإمالة؛ صوبه على ظاهر عبارة التيسير.

إذًا هذه مسألة من المسائل التي ينبغي أن تُدْرس، فالشيخ يقول: (بَيْنَ بَيْنَ لِوَرْشٍ، وَأَبِي عَمْرٍو دُونَ الْبَاقِي وَقَدْ نَصَّ فِي بَاقِي كُتُبِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ نَصًّا فِي كِتَابِ الْإِمَالَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ خِلَافًا لِمَنْ تَعَلَّقَ بِظَاهِرِ عِبَارَتِهِ فِي التَّيْسِيرِ).

-والله أعلم- الشيخ ابن الجزري هنا كأنه يمشي خلف الإمام المالقي -رحمه الله عليه- في كتابه [الدر النثير].

قال الشيخ ابن الجزري: (وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْعُنْوَانِ فِي هُودٍ يَقْتَضِي فَتْحَ (مُرْسَاهَا) لِوَرْشٍ، وَكَذَا (السُّوءَى) فِي الرُّومِ وَالصَّوَابُ إِدْخَالُ ذَلِكَ فِي الضَّابِطِ الْمُتَقَدِّمِ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ فَيُؤْخَذُ لَهُ بَيْنَ بَيْنَ بِلَا نَظَرٍ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

طالب: (١٦:٥٢)

الشيخ: ما رأيت.

طالب: (١٦:٥٥)

الشيخ: نعم لا أدري لكن الاختيار عند ابن الجزري ما دُرِس؟ من درس الاختيار قد يكون أدخل هذا في بابه، لا أتذكر الآن هل دُرِس أم لا.

لكنها هي مسألة تحتاج إلى دراسة، وقد تكون –الله أعلم– قد تكون قليلة، يعني في ظني أنها لو ما دُرِست ما صوبه ابن الجزري يحتاج أن يُجمع ويُدرس.

طالب: (١٧:٣٣)

الشيخ: نعم مرت لا أتذكر الآن أنها دُرِست، وعلى فكرة ذكرتني الآن في دروس ماضية أو كلام نبهني عليه من يستمع إلى هذه الدروس، لما جاء ذكر بحث النص والأداء عند الإمام الداني في جامع البيان، أنا كنت أظن أنه دكتوراه، الصواب أنه بحث ماجستير، ليس دكتوراه.

في جامع البيان نعم فقط.

الشيخ يقول: (وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْعُنْوَانِ فِي هُودٍ).

ولم يختلفوا في ضم الميم من مرساها، أعتقد أنها مرساها بدون واو، وأمال السين الأخوان، وأما (السُّوءَى) فلم يذكرها في صورتها بل ذكرها في باب الإمالة فقال: قرأ نافع ذلك بين اللفظين.

يقول العبد الضعيف: ولم أجد (السُّوءَى) أي كلمة (السُّوءَى) في المطبوع في كتاب العنوان، ورجعت إلى نسخةٍ من العنوان ووجدت أنها في المطبوع قد حُرِفت إلى (السُّوءَى) –والله أعلم–.

ويُرجع إلى كتاب [تحفة الإخوان] وكتاب...

۞ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ (مَرْضَاتِي)، وَ(مَرْضَاةِ)، وَ(كِمِشْكَاةٍ) مَفْتُوحٌ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأْنَا بِهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ اثْنَانِ مِنْ شُيُوخِنَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا وَاوِيَّانِ. وَأَمَّا (الرِّبَا)، (كِلَاهُمَا)، فَقَدْ أَلْحَقَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِنَظَائِرِهِ مِنَ (الْقُوَى)، (وَالضُّحَى) فَأَمَالَهُ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ صَرِيحُ الْعُنْوَانِ).

لاحظ هنا الآن عبر بالصراحة، صريح العنوان، مع أن الظاهر والنص وهذه من مصطلحات الأصوليين، لكن الصريح ليس من مصطلحات الأصوليين.

ليس من مصطلحاتهم، ربما من اللغويين، قد يكون من مصطلحات الأحناف في علم الأصول.

يكون الصريح يدخل محل الظاهر أو النص هو أقرب إلى النص.

فالشيخ كان يسير على مصطلح الأصوليين ظاهر العبارة وكذا، والآن قال: صريح العنوان، هل مؤداهما واحد أصوليًا أو لا؟ هذه أيضًا تُبحث، وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان، فهذا يدل على أن الشيخ يرى أن الظاهر يقابله الصريح، أليس كذلك.

(وَالْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِهِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ).

ما قال وهو الذي رويناه، طبعا رواه وروى غيره ويأخذ بهذا.

(وَهُوَ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ (الرِّبَا) وَاوِيًّا (وَكِلَاهُمَا)، وَ(الرِّبَا) إِنَّمَا يَمِيلَانِ مِنْ أَجْلِ الْكَسْرَةِ).

كِلا.

(وَإِنَّمَا أُمِيلَ مَا أُمِيلَ مِنَ الْوَاوِيِّ غَيْرُ ذَلِكَ كَالضُّحَى وَالْقُوَى مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ

رَأْسَ آيَةٍ فَأُمِيلَ لِلْمُنَاسِبَةِ وَالْمُجَاوِرَةِ، وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ قَاطِبَةً، وَلَا يُوجَدُ نَصٌّ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ مَنْ رَوَى الْفَتْحَ فِي الْيَائِيِّ عَنِ الْأَزْرَقِ عَلَى إِمَالَةِ (رَأَى) وَبَابُهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَاكِنٌ بَيْنَ بَيْنَ وَجْهًا وَاحِدًا إِلْحَاقًا لَهُ بِذَوَاتِ الرَّاءِ مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الرَّاءِ قَبْلَهُ كَذَلِكَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ غَيْرَ ذَوَاتِ الرَّاءِ لِلْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ:

الْأَوَّلُ: إِمَالَةُ بَيْنَ بَيْنَ مُطْلَقًا رُءُوسِ الْآيِ، وَغَيْرِهَا.

كَانَ فِيه ضَمِيرُ تَأْنِيثٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرٍ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ، وَشَيْخِهِ، وَأَبِي الْفَتْحِ، وَابْنِ خَاقَانَ).

طبعًا ابن خاقان معناه من قراءة ابن الداني عليه.

(الثَّانِي: الْفَتْحُ مُطْلَقًا رُءُوسَ الْآيِ، وَغَيْرَهَا.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَحَّامِ صَاحِبِ التَّجْرِيدِ.

الثَّالِثُ: إِمَالَةٌ بَيْنَ بَيْنَ فِي رُءُوسِ الْآيِ فَقَطْ سِوَى مَا فِيهِ ضَمِيرُ تَأْنِيثٍ فَالْفَتْحُ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَمَكِّيٍّ، وَجُمْهُورِ الْمَغَارِبَةِ.

الرَّابِعُ: الْإِمَالَةُ بَيْنَ بَيْنَ مُطْلَقًا أَيِّ رُءُوسِ الْآيِ، وَغَيْرِهَا. إِلَّا أَنَّ يَكُونَ رَأْسَ آيَةٍ فِيهَا ضَمِيرُ تَأْنِيثٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الدَّانِيِّ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمُفْرَدَاتِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ مُرَكَّبٌ مِنْ مَذْهَبَيْ شُيُوخِهِ).

وقد بيَّن الشيخ قبل قليل هذا التركيب في بداية الدرس عندما قلنا إن الشيخ خرج في صفحة ١٢٤٤ عندما قال آخرون والذي عول عليه الداني في التيسير هو

الفتح مع أن اعتماده في التيسير على قراءة أبي القاسم ابن خاقان في رواية ورش وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءة أبي الحسن وكذلك قطع عنه بالفتح وجهًا واحدًا مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان، هذا مع هذا يشرح قوله وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه.

وهذا دليل على أنه خرج عن طريقه، عن طريقه في التيسير، وفي المفردات خرج عن طريقه الذي اختاره في المفردات أيضًا.

ماذا سيقول الإخوان الأحباء؟ لأنهم أحبائنا وإخواننا نحبهم في الله ولله لأنهم أهل القرآن.

طبعًا أنا أتكلم منهجيًا لا أتكلم -إن شاء الله- لا أخطّئ ولا أغلِّط، وإنما أتكلم منهجيًا وإذا خطأت وغلطت لا أُخطئ إلا المنهج.

(وَبَقِيَ مَذْهَبٌ خَامِسٌ، وَهُوَ إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِي الْكُلِّ رُءُوسِ الْآيِ مُطْلَقًا وَذَوَاتِ الْيَاءِ غَيْرَهَا).

أيضًا يكتبونها ها، الهمزة هذه غير موجودة لا أصل لها.

(إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ فِي رُءُوسِ الْآيِ غَيْرَ مَا فِيهِ هَا قَلِيلٌ، وَهُوَ فِيمَا فِيهِ هَا كَثِيرٌ، وَهُوَ مَذْهَبٌ يَجْمَعُ الْمَذَاهِبَ الثَّلَاثَةَ الْأُوَلَ).

حتى عندي في الرسالة ليست فيها همزة لأن نبهت عليها هي وواضحة، ربما من المطبعة لا أدري.

وقد يكون خطأ منا -الله أعلم- يحتاج أن نرجع للرسالة.

(وَهُوَ مَذْهَبٌ يَجْمَعُ الْمَذَاهِبَ الثَّلَاثَةَ الْأُوَل وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ، وَهُوَ الْأُولَى عِنْدِي بِحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ لِمَا بَيَّنْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا ذَوَاتُ الرَّاءِ فَكُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى إِمَالَتِهَا بَيْنَ بَيْنَ وَجْهًا وَاحِدًا إِلَّا (أَرَاكَهُمْ) فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ أَمَالَ عَنْهُ رُءُوسَ الْآيِ فَإِنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ كَوْنِهِ وَاوِيًّا، أَوْ يَائِيًّا، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ مَكِّيٍّ مَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ إِمَالَةِ رُءُوسِ الْآيِ بِذَوَاتِ الْيَاءِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا كُتِبَ بِالْيَاءِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

عبارة مكي وقرأ أي ورش كل ما كان رأس آية من ذوات الياء بعده "ها" بين اللفظين.

طالب: (٢٦:١٢).

الشيخ: وهو لولا عندي بحمل كلامه عليه.

طالب: (٢٦:٣٤).

الشيخ: هذه رسالة تُرسل إلى الأحباء أيضا، هذه الرسالة أنت الذي أرسلتها لست أنا، واضح يا شيخ، قصدك أن تقول إنهما في إحدى الطريقين، طريق الشيخ المزاحي المخالفة للأولى عند ابن ابن الجزري.

نُكمِل هذا الفصل ونقف عند الفصل الثاني.

(فَصْلٌ:

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ إِمَالَة ذَوَاتَ الرَّاءِ مَحْضًا، وَكَذَلِكَ أَعْمَى، أَوَّلُ سُبْحَانَ وَرَأَى وَالِاخْتِلَافُ عَنْهُ فِي بُشْرَايَ أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ رُءُوسِ الْآيِ وَأَلِفَاتِ التَّأْنِيثِ فَقَدِ اخْتُلِفَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَفِي كَلِمَاتٍ أُخْرَى نَذْكُرُهَا، فَرَوَى عَنْهُ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً، وَجُمْهُورُ الْمِصْرِيِّينَ، وَغَيْرُهُمْ إِمَالَةَ رُءُوسِ الْآيِ مِنَ الْإِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً غَيْرِ ذَوَاتِ الرَّاءِ مِنْهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْمُجْتَبَى، وَالْعُنْوَانِ، وَإِرْشَادِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالْهِدَايَةِ، وَالتَّلْخِيصَيْنِ وَغَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ وَتَجْرِيدِ ابْنِ الْفَحَّامِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِلْحَاقِ الْوَاوِيِّ مِنْهَا بِالْيَائِيِّ لِلْمُجَاوِرَةِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ بِمَا إِذَا كَانَتِ الْأَلِفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ).

طبعًا الشيخ هنا قال: وإرشاد عبد المنعم بن غلبون.

طبعًا ابن غلبون ليس له أي طريق في النشر في قراءة أبي عمرو، بل له طريقان أحدهما عن ورش والثاني عن قنبل.

(الْبَاقِي وَأَجْمَعُوا عَلَى إِلْحَاقِ الْوَاوِيِّ مِنْهَا بِالْيَائِيِّ لِلْمُجَاوِرَةِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ بِمَا إِذَا كَانَتِ الْأَلِفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ مَعَ نَصِّهِ فِي صَدْرِ الْبَابِ عَلَى (دَحَاهَا)، (طَحَاهَا)، (تَلَاهَا)، (سَجَى) أَنَّهَا مُمَالَةٌ لِأَبِي عَمْرٍو بَيْنَ بَيْنَ فَبَقِيَ عَلَى قَوْلِهِ: (الضُّحَى)، وَ(ضُحَى)، (الْقُوَى)، (الْعُلَى) وَالصَّوَابُ إِلْحَاقُهَا بِأَخَوَاتِهَا فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَهُمْ فِي إِلْحَاقِهَا بِهَا وَإِجْرَائِهَا مُجْرَاهَا، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْيَائِيِّ مَا كُتِبَ بِالْيَاءِ كَمَا قَدَّمْنَا.).

يعني ما كتب رسمًا.

(وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَقْيِيدِ رُءُوسِ الْآيِ أَيْضًا بِالسُّوَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ بِإِطْلَاقِهِ فِي جَمِيعِ رُءُوسِ الْآيِ وَعَلَى هَذَا يَدْخُلُ (وَزِدْنَاهُمْ هُدًى) فِي الْكَهْفِ (وَمَثْوَاكُمْ) فِي الْقِتَالِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا).

وصرح المؤلف أي ابن الجزري بأنه ابن اللبان.

(وَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا الْمِصْرِيِّينَ يَأْخُذُ بِذَلِكَ وَالصَّوَابُ تَقْيِيدُهُ بِمَا قَيَّدَهُ الرُّوَاةُ وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-).

أيضًا هذه مسألة تُدَرس وتُدْرس خالف الشيخ ما أخذه عن شيخه بن اللبان، إذًا فكنا نقول عندما تقرأ بشيء لم تقرأ على شيخك مع أن الفارق غير موجود،

فارق كبير بيننا وبين ابن الجزري، وقد سأل بعضهم العبد الضعيف وجه ما قرأته على شيخك مثلًا كالمرصفي مثال.

كيف تقرأ به وأنت ما قرأت على شيخك، هذا الشيخ ابن الجزري الآن فأخذ عن شيوخه، وخالف شيخه، فطبعًا وقد كان بعض، صرَّح المؤلف أي ابن الجزري أنه ابن اللبان.

قال المؤلف: ولم يخص أي أبو الطاهر أبا عمرو في إمالته ذوات الياء بوزنٍ بل بما كان رأس آية مطلقة بين بين.

فعلى هذا تمثل بمثل وزدناهم هدى، ومتقلبكم، ومثواكم، لأنها رأس آية.

هكذا رأيت الشيوخ المصريين يذكرون، قال المؤلف أي ابن الجزري: وأما شيخنا أبو المعالي بن اللبان الدمشقي، فأوقفته على عبارة صاحب العنوان وقلت له إن مقتضى ذلك ألا يُخص رؤوس الآي في الإحدى عشرة سورة.

بل حيث جاءت رأس آية على أي وزنٍ كان يميلها أبو عمروٍ بين بين، فقال ابن اللبان ما معناه: إن هذا من العام الذي أريد به الخصوص، وأن صاحب العنوان يريد بهذه العبارة رؤوس آي الإحدى عشرة سورة.

قال: ثم إنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقرأني بفتح ذلك لأبي عمروٍ تحفة الإخوان، طبعًا الآن أصبح الكتاب مطبوع، وهذا النص منقول من النسخة الخطية قبل عشرين سنة.

وأعتقد أن الشيخ ابن اللبان ابن الجزري عنده عبارة أن الشيخ ابن اللبان أنه كان ممن يُتقن كتاب العنوان، يعني في عبارة هكذا للشيخ ابن الجزري كأنه كان يقول كأن كتاب العنوان هو كتاب الشيخ ابن اللبان من كثرة إقراءه والقراءة به – والله أعلم-.

هناك عبارة بهذا المعنى لكن لا أتذكر نصها الآن ولا أدري أين أخذتها ربما

يكون في تحفة الإخوان أو في ترجمته لابن اللبان في جامع الأسانيد.

۞ **قال الشيخ ابن الجزري:** (ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ فِي إِمَالَةِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ مِنْ فَعْلَى كَيْفَ أَتَتْ مِمَّا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ وَلَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ إِلَى إِمَالَتِهِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ الَّذِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْإِرْشَادِ وَالتَّلْخِيصَيْنِ وَالْكَافِي، وَغَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ وَالتَّجْرِيدِ، مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي.

وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ فِي الرَّوْضَةِ بِإِمَالَةِ أَلِفِ: فَعْلَى مَحْضًا لِأَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْإِدْغَامِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِنَا فَإِنَّ رُوَاةَ الْإِدْغَامِ فِي الرَّوْضَةِ لَيْسَ مِنْهُمُ الدُّورِيّ وَالسُّوسِيُّ.

وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى الْفَتْحِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْعُنْوَانِ وَالْمُجْتَبَى وَالْهَادِي، وَالْهِدَايَةِ، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ الْهِدَايَةِ خَصَّ مِنْ ذَلِكَ مُوسَى، وَعِيسَى، وَيَحْيَى الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثَةَ فَقَطْ فَأَمَالَهَا عَنْهُ بَيْنَ بَيْنَ دُونِ غَيْرِهَا، وَانْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ بِإِمَالَتِهَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ عَنْهُ إِمَالَةً مَحْضَةً وَبَيْنَ بَيْنَ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَنُصَّ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا وَأَجْمَعَ أَصْحَابُ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى إِلْحَاقِ اسْمِ مُوسَى، وَعِيسَى، وَيَحْيَى، بِأَلِفَاتِ التَّأْنِيثِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ صَاحِبُ الْكَافِي مِنْ فَتْحِ يَحْيَى لِلسُّوسِيِّ، وَقَالَ: مَكِّيٌّ اخْتُلِفَ عَنْهُ فِي يَحْيَى يَعْنِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ طَرِيقَيْهِ قَالَ: فَذَهَبَ الشَّيْخُ يَعْنِي أَبَا الطَّيِّبِ بْنَ غَلْبُونَ أَنَّهُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَأَصْلُ الِاخْتِلَافِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْيَزِيدِيِّ نَصَّ عَلَى كِتَابِهِ عَلَى (مُوسَى)، (عِيسَى)، وَلَمْ يَذْكُرْ (يَحْيَى) فَتَمَسَّكَ مَنْ تَمَسَّكَ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَالصَّوَابُ إِلْحَاقُهَا بِأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ نَصَّ الدَّانِيُّ فِي الْمُوضِحِ عَلَى أَنَّ الْقُرَّاءَ يَقُولُونَ إِنَّ (يَحْيَى) فَعْلَى، وَ(مُوسَى) فُعْلَى، وَ(عِيسَى) فِعْلَى. وَذَكَرَ اخْتِلَافَ النَّحْوِيِّينَ فِيهَا ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَرَأَهَا لِأَبِي عَمْرٍو بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ، وَانْفَرَدَ صَاحِبُ

التَّجْرِيدِ بِإِلْحَاقِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ مِنْ فَعَالَى، وَفُعَالَى بِأَلِفِ فَعْلَى، فَأَمَالَهَا عَنْهُ بَيْنَ بَيْنَ مَنْ قِرَاءَتُهُ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي أَيْضًا، وَذَلِكَ مَحْكِيٌّ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ الْخَشَّابِ عَنْهُ).

وهذا ليس من طرق النشر.

(وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَبِهِ نَأْخُذُ.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا هَؤُلَاءِ الْمُلَطِّفُونَ).

أي المميلون أو المقللون.

(عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي سَبْعَةِ أَلْفَاظٍ، وَهِيَ (بَلَى)، (مَتَى)، (عَسَى)، (أَنَّى) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، (يَا وَيْلَتَى)، (يَا حَسْرَتَى)، (يَا أَسَفَى) فَأَمَّا بَلَى وَمَتَى، فَرَوَى إِمَالَتَهَا بَيْنَ بَيْنَ لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ فِي هِدَايَتِهِ، وَصَاحِبُ الْهَادِي.

وَأَمَّا عَسَى فَذَكَرَ إِمَالَتَهَا لَهُ كَذَلِكَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَالْهَادِي، وَلَكِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا رِوَايَةَ السُّوسِيِّ مِنْ طُرُقِنَا، وَأَمَّا: أَنَّى، وَيَا وَيْلَتَى، وَيَا حَسْرَتَى، فَرَوَى إِمَالَتَهَا بَيْنَ بَيْنَ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ عَنْهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَصَاحِبُ الْكَافِي، وَصَاحِبُ التَّبْصِرَةِ، وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَصَاحِبُ الْهَادِي وَتَبِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَأَمَّا يَا أَسَفَى، فَرَوَى إِمَالَتَهُ كَذَلِكَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنْهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ كُلٌّ مِنْ صَاحِبِ الْكَافِي، وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ، وَصَاحِبِ الْهَادِي، وَهُوَ يَحْتَمِلُ ظَاهِرَ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ، وَذَكَرَ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ عَنْهُ فِيهَا خِلَافًا وَأَنَّهُ قَرَأَ بِفَتْحِهَا وَنَصَّ الدَّانِيُّ عَلَى فَتْحِهَا لَهُ دُونَ أَخَوَاتِهَا، وَرَوَى فَتْحَ الْأَلْفَاظِ السَّبْعَةِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَالْمِصْرِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَرَوَى جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ وَبَعْضُ الْمِصْرِيِّينَ، فَتْحَ جَمِيعَ هَذَا الْفَصْلِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ

الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَلَمْ يُمِيلُوا عَنْهُ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَا سِوَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ وَأَعْمَى الْأُولَى مِنْ (سُبْحَانَ)، (وَرَأَى) حَسْبُ لَا غَيْرَ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِ لِابْنِ سَوَّارٍ وَالْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ، وَالْمُبْهِجِ وَالْكِفَايَةِ لِسِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَالْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَالْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ وَأَشَارَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ فَقَالَ: فِي غَايَتِهِ، وَمَنْ لَمْ يُمِلْ عَنْهُ يَعْنِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَعْلَى عَلَى اخْتِلَافِ حَرَكَةِ فَائِهَا وَأَوَاخِرِ الْآيِ فِي السُّوَرِ الْيَائِيَّاتِ وَمَا جَاوِرُهَا مِنَ الْوَاوِيَّاتِ.

فَإِنَّهُ يَقْرَأُ جَمِيعَ ذَلِكَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَإِلَى الْفَتْحِ أَقْرَبُ قَالَ: وَمَنْ صَعُبَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِذَلِكَ عَدَلَ إِلَى التَّفْخِيمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ).

وهذه أيضًا مسألة مهمة جدًا -وسبحان الله- كان شيخنا التلميدي بن محمود هو هكذا اسمه -رحمه الله عليه- الذي حقق شرح ابن بري للشريشي، القصد النافع، وهذا الرجل يعني قرأ الشاطبية والقراءات السبعة على كبر بعد أن تقاعد أي بعد ما تجاوز الخمسة وستين.

وحفظها وقرأها بالسبعة على شيخنا الشيخ سيد لاشين -رحمه الله عليه- وكان حافظًا ذاكرته قوية، إذا حفظ شيئًا لا ينساه، فكان يقول في مسألة، هو اختارها هي لأحد العلماء قبله، وهو (٣٨:٤٦) في مسألة تسهيل الهمزة، قبل الهمزة المسهلة هاءً خالصة، فطبعًا بعض المغرب العربي وأقول المغرب وموريتانيا الشيخ حاتم المغرب وموريتانيا وغيرهم يسهلون الهمزة إبدالها هاء خالصة، ها أنتم يقولونها هانتم.

فطبعًا اعترض عليها كثير من الناس فهو الشيخ كان يقول والتلميدي كان يناصر هذا القول أعتقد يقول من لم يستطع التسهيل لورش يقرأ بالتحقيق، وأعتقد

أن أيضًا الشيخ الأمين في كتابه أضواء البيان هو تعرض لهذه المسألة عرضًا لكن لا أتذكر أين ذكرها في جامع البيان، لكن أفتى بأنه يعني يُخطأ في الرواية أفضل من أن يقرأ بحرف لم يُنزل.

لكنك إذا قرأت بالتسهيل بالهاء أهنتم، هذا هاء خالص ولم ينزل، فلهذا كان يقول بعض العلماء القدماء، من لم يستطيع التسهيل لورش أو لقالون، أو لمن مذهبه التسهيل بالهمزة المسهلة أنه يقرأها بالتحقيق.

حتى وإن كان أخطأ في الرواية لأن ورش لا يحقق، لكن أنك تقرأ له بالتحقيق أفضل من أن تقرأ له بالهمز بإبدالها هاءً أما أنك تسهل تسهيل صحيح فتنطق الهمزة مسهلة ليس فيه صوت الهاء أو أنك تقرأها بالتحقيق، -سبحان الله- الكلام هذا الشيخ يقول: قال، والكلام عن أبي العلاء فمعناه أن الكلام قديم جدا.

ومن صعب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم لأنه الأصل.

(قُلْتُ؛ أي ابن الجزري: وَكُلٌّ مِنَ الْفَتْحِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ صَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ قَرَأْتُ بِهِ، وَبِهِ آخُذُ، وَقَدْ رَوَى مِنْهُمْ بَكْرُ بْنُ شَاذَانَ، وَأَبُو الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ إِمَالَةَ الدُّنْيَا حَيْثُ وَقَعَتْ إِمَالَةً مَحْضَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَأْخُوذٌ بِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ -وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-)؛

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

نقف هنا -إن شاء الله- ونكمل الدرس القادم -بإذن الله تعالى-.

وأخر دعوانا الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محتويات الكتاب